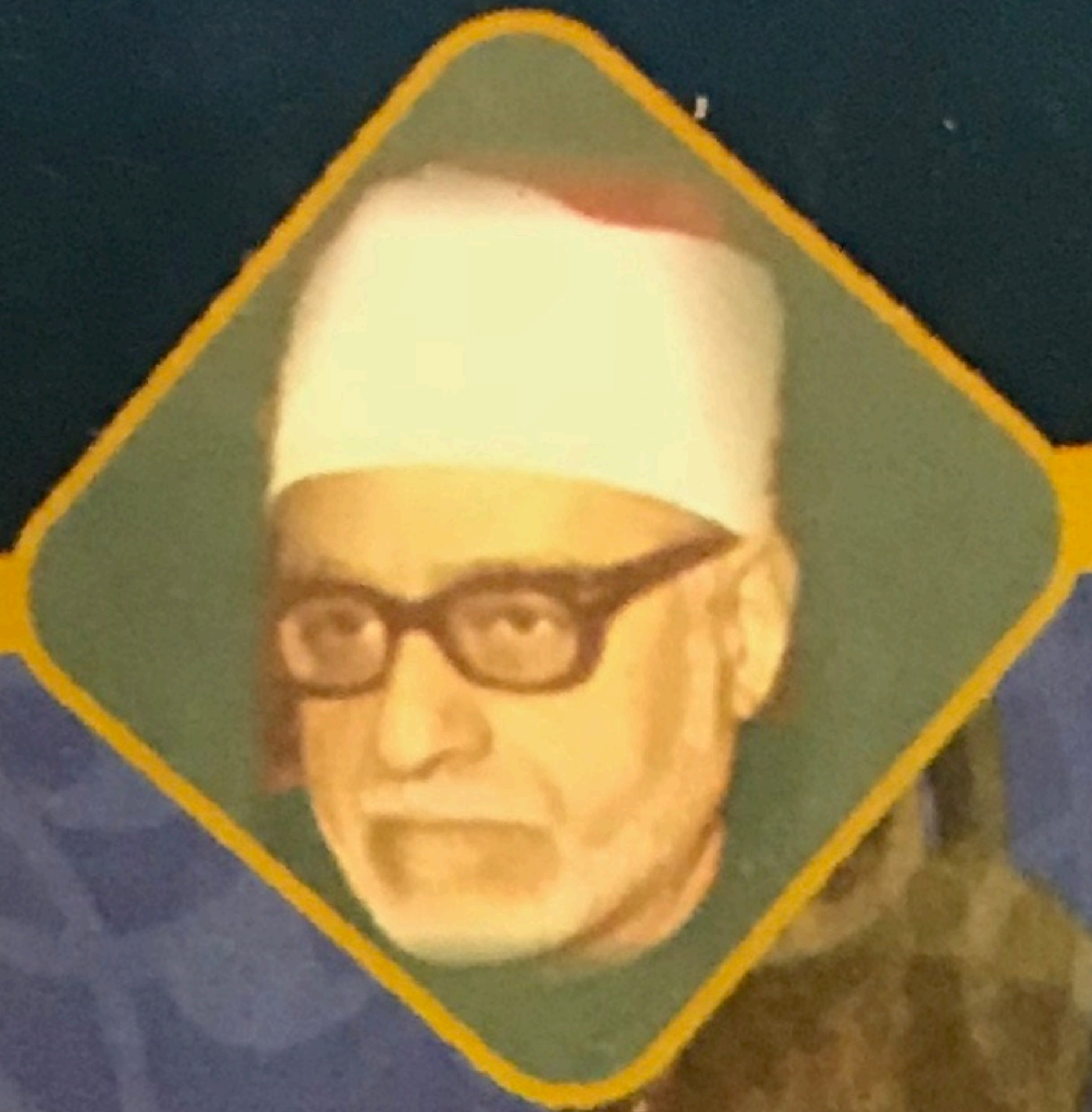
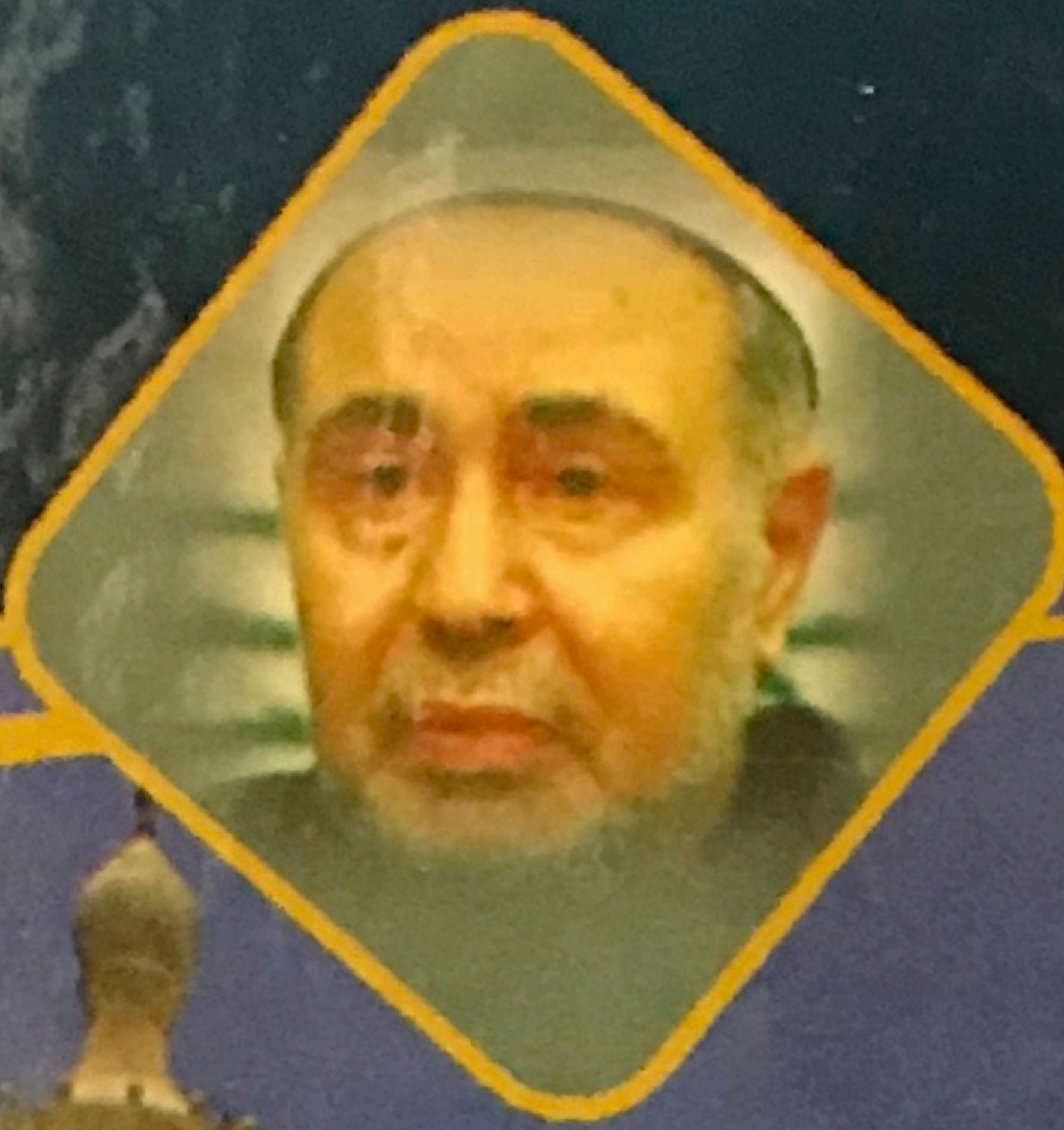


منهج دار الإفتاء المصرية في المستجدات الفقهية

من فترة الشيخ جاد الحق حتى الدكتور علي جمعة ٢٠٠٥ هـ



تأليف الدكتور

مسعود صبري إبراهيم

عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين



منهج دار الإفتاء المصرية
في المستجدات الفقهية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

منهج دار الإفتاء المصرية

في المستجدات الفقهية

من فترة الشيخ جاد الحق حتى الدكتور علي جمعة

٢٠٠٥م

تأليف

الدكتور / مسعود صبري إبراهيم

عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

صوت القلم العربي

١٤٣١ هـ - الطبعة الأولى - ٢٠١٠ م

مصر

اسم الكتاب :: منهج دار الإفتاء المصرية في
المستجدات الفقهية من فترة الشيخ جاد الحق حتى
الدكتور على جمعة ٢٠٠٥ م
اسم المؤلف :: د. مسعودي و. ي. إبراهيم
رقم الإيداع بدار الكتب الوثائق :: ٢٠١٠/٤٨٣٠
التقييم الدولي :: ١ - ٣٤ - ٦٣٥٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
الناشر :: صوت القلم العربي
سنة النشر :: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
رقم الطبعة :: الطبعة الأولى

تذير

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف ولا يسمح بإعادة نشر
هذا الكتاب أو نشر أي جزء منه إلا بعد الرجوع للناشر
والمؤلف .

الناشر

صوت القلم العربي للنشر والتوزيع
مصر - المنوفية - تلا
هواتف :: ٣٧٩٨٩٨٨ - ٠٤٨ - ٠٠٢ | ٣٧٩٨٨٥٥ - ٠٤٨ - ٠٠٢
المبيعات : تحويل داخلي :: ١٣
الفاكس :: تحويل داخلي ١٤

منهج دار الإفتاء
المصرية في
المستجدات الفقهية
من فترة الشيخ جاد
الحق حتى الدكتور
على جمعة ٢٠٠٥ م

الطبعة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م

كافة الحقوق محفوظة



مُؤَسَّسَةُ صَوْتِ الْقَلَمِ الْعَرَبِيِّ

أكبر مجتمع عربي للكتاب وتقنيات الثقافة على شبكة الإنترنت

SITE : WWW.ALSOOOT.COM

E-MAIL : ALSOOOT@GMAIL.COM

إهداء

- إلى روح أمي التي فارقت الحياة قبل أن يكتمل هذا العمل.
- إلى أبنائي قرة عيني: أميمة وسهيله وصهيب.
- إلى السادة المفتين والباحثين في علوم الشريعة.
- إلى مؤسسة دار الإفتاء المصرية.
- إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل، سائلاً الله أن يتقبله عنده، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن ينفع به طلاب العلم والأمة .

المؤلف

شكر واجب

يقول النبي (ﷺ): "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" (١).

فأتقدم بخالص شكري وتقديري لأستاذي الكريم فضيلة الدكتور حسين سمرة لإشرافه على هذه الرسالة، ولما بذله من جهد في توجيهي وتقويمي، فقد أضاء بملاحظاته الماتعة وتوجيهاته السديدة جوانب خفت علي، فردني فيها مردا جميلا، وصوب لي ما أخطأت فيه الطريق، وقد رأيت فيه سمت العلماء من التواضع والنصح والإرشاد، وفتح لي عقله وقلبه وصدره وبيته، فقد رأيت فيه الأخ الكبير، والأستاذ المعلم، والمربي المرشد، نفع الله تعالى به، ورزقه العلم النافع والعمل الصالح، وأثابه على جهده وتعبه في تقويم هذه الرسالة ما تقر به عينه، وأن يعلي قدره في الدنيا والآخرة.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى فضيلة الأستاذ الدكتور محمد نبيل غنايم، غنمه الله كل خير، وتقبل منه صالح عمله، وخالص شكري ودعائي إلى فضيلة الأستاذ الدكتور محمد أحمد سراج؛ جعله الله تعالى سراجا للدين، ورفع قدره في العالمين، وذلك لقبولهما مناقشة بحثي وتقييمه حتى يخرج في حلة أبهى وصورة حسنى.

وأسأل الله تعالى أن يجعل ما بذلاه من جهد ووقت في قراءة هذا البحث في ميزانهم، وأن ينفع بهما الطلاب، وأن يثبت لهما الأجر والثواب، إنه سبحانه هو العلي الوهاب.

كما أتقدم بخالص شكري وتقديري ودعائي لفضيلة مفتي جمهورية مصر العربية الأستاذ الدكتور/ علي جمعة محمد علي ما ذلل لي سبيل الاطلاع علي

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب: شكر المعروف، حديث رقم: ٤١٩٨، و سنن الترمذي، أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب: ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك. وقال الترمذي: حديث صحيح.

حديث رقم: ١٩٢٦

سجلات دار الإفتاء، وما حباني من نصحه وإرشاده في تقويم سير هذه الرسالة،
فجزاه الله تعالى عني وعن طلاب العلم خير الجزاء ونفع به المسلمين.



بين يدي الكتاب

أصل هذا الكتاب رسالة جامعية حصل صاحبها - بفضل الله تعالى ومنه - بها على درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الأولى، ولكن ليس ما بين يدي القارئ أصل الرسالة، فقد حذفتُ منها ما عرضته من فتاوى دار الإفتاء؛ لأنني - بناء على طلب مشرف الرسالة - اختزلته اختزالاً، ورأيت أن من الفائدة العلمية أن أخرج المستجدات بنصوصها في كتاب مستقل دون التقيد بحجم الرسالة الجامعية، كما حذفتُ منها بعض المباحث العلمية العامة التي لا علاقة لها مباشرة بدار الإفتاء المصرية، حتى تكون الدراسة خالصة لهذه الدار العريقة.

كما أن هناك أموراً طلب مني حذفها من الرسالة، وإن كان هذا الحذف جاء بعد المناقشة وإعلان الدرجة، ولم يكن من لجنة المناقشة والبحث، ولكنه جاء لظروف معينة، جعلتُ القارئ في غنى عن معرفتها، وقد رأيت من باب الأمانة العلمية أن أثبتها هنا، فهذه النسخة هي النسخة التي أجازت من قبل لجنة المناقشة والتحكيم مع حذف الفصول الخاصة بعرض الفتاوى المستجدة، وبعض التعديلات الطفيفة، وإن قبلت بعمل تعديلات لم تجيء من قبل اللجنة، فقد أرجعت ما قبلته اللجنة المناقشة؛ لاعتقادي صواب ما كتبت، وما أجازته أساتذتي.

وإن كانت هناك أمور جاءت على غير رغبة مني، فقد راعيتها نزولاً على رغبة بعض أساتذتي بالكلية وخارجها، واحتراماً لأهل العلم ومكانتهم.

وإن وجد البعض في هذه الرسالة العلمية شيئاً مما قد لا يوافق عليه؛ فإني أحسب أنني تجردت فيما كتبت بقلممي، مع ما أكنه في نفسي وعقلي من احترام لجميع شيوخنا أصحاب الفضيلة، وما لهم من جهد غير منكور في خدمة الإسلام والمسلمين.

وقد أنصفت دار الإفتاء المصرية في كثير مما جاء من المسائل العلمية وخالفتها في ندرة من المسائل والمواقف مما تحتمه الدراسة العلمية ليس إلا، غير أن هذا لا يقلل من الجهد العلمي الكبير لأصحاب الفضيلة، ولا من تقديري واحترامي لهذه

الدار وما لها من مكانة كبيرة، خاصة في عهد شيخنا العلامة الدكتور علي جمعة - حفظه الله-، وكذلك في عهد المفتين الذين تناولتهم الرسالة، من أصحاب الفضيلة، كالعلامة الشيخ جاد الحق - رحمه الله-، والشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمه الله-، وفضيلة الإمام الأكبر محمد سيد طنطاوي شيخ الجامع الأزهر، وسماحة الشيخ الدكتور نصر فريد واصل، وسماحة رئيس جامعة الأزهر فضيلة المفكر الكبير الأستاذ الدكتور أحمد الطيب، وجميعهم أرى أنهم قاموا بجهد كبير في الإسهام الفكري والحضاري والمؤسسي فترة توليهم منصب مفتي جمهورية مصر العربية، فدعائي لهم بالتوفيق، وأن ينفع الله تعالى بهم الأمة، وأن يحفظهم من الزلل والشطط، وأن يرزقهم السداد في الرأي والعزيمة على الرشد، وأن ينفع بهم البلاد والعباد.



مقدمة الرسالة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، اتصف سبحانه بالعلم، وجعله سبيلا إلى معرفته ووصولا إلى مقام خشيته، فقال عز من قائل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ (٢٨) ﴿١﴾. كما جعل سبحانه العلم وسيلة من وسائل الرفعة في الدنيا والآخرة، فقال: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (١١) ﴿٢﴾. وجعل طلب العلم فريضة من فرائض هذا الدين، وسمة من سماته، فقال: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِیَسْفَرُوا كَأَفَّةٍ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١١٢) ﴿٣﴾.

واختص الله تعالى العلماء بشيء مما اختص به ذاته العلية، فقال: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (٤) ﴿٤﴾.

كما جعل العلم قرين الإيمان، فقال: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (٥) ﴿٥﴾.

وجعل العلم قرين الخشية - أيضا - فقال: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ (٦) ﴿٦﴾، كما نوه إلى أن العلم من النعم التي يفخر بها المؤمن فرحا بنعمة الله، واعتராفا بفضله، فقال على لسان سليمان: ﴿وَأَوْتَيْنَا الْعِلْمَ مِنْ قَبْلُهَا وَكُنَّا مُسْلِمِينَ﴾ (٤٤) ﴿٧﴾.

(١) فاطر: ٢٨

(٢) المجادلة: ١١

(٣) لتوبة: ١٢٢.

(٤) آل عمران: ٧

(٥) النساء: ١٦٢

(٦) الإسراء: ١٠٧

(٧) النمل: ٤٢

وقد أجمعت الأمة على شرف مكانة علوم الشريعة، ومن أجلها قدرا علم الإفتاء الذي تولاه الله سبحانه بذلته فقال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾^(١)، وعرف علماءنا هذا المعنى فجعلوا الإفتاء إعلاما للموقعين عن رب العالمين، وما زال العلماء منذ زمن النبي (ﷺ) يفتون الناس فيما يسألون عنه في دين الله تعالى، فيفتون فرادى وجماعات، وقد نشأت في العصر الحديث مؤسسات خاصة بالإفتاء، تعد من الجهات الرسمية للقيام بواجب الإفتاء في البلد الذي هي فيه، وتكون فتواها بمثابة اجتهاد جماعي يقدم في الرتبة على فتاوى آحاد المفتين.

وقد عرف عصرنا عددا من المؤسسات التي حملت على كاهلها واجب الإفتاء، كمجمع البحوث الإسلامية بمصر، والمجمع الفقهي بمكة المكرمة، ومجمع الفقه الدولي بجدة، والمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث-بإيرلندا-، ومجمع فقهاء أمريكا الشمالية، ومجمع الفقه بالهند، ومجمع الفقه بالسودان وغيرها.

وهي مجامع عالمية لا تختص ببلد، ومع تلك الجامعات وجدت مؤسسات خاصة بكل بلد، ومن تلك المؤسسات بمصر: دار الإفتاء المصرية، والتي أنشئت سنة ١٨٩٥م، وما زالت تحمل على عاتقها مع مجمع البحوث ولجنة الفتوى بالجامع الأزهر وغيرهما عبء الإفتاء عما يردها من فتاوى في مصر وخارجها.

وقد أخذت دار الإفتاء المصرية - في الآونة الأخيرة - تزداد شهرة، خاصة في ظل وجود وسائل الاتصال الحديثة، فأخذت فتاوى دار الإفتاء بعدا عالميا - بجوار البعد المحلي - مما استوقفني لدراسة تلك الدار، باعتبار أنها تمثل مؤسسة للإفتاء ولا تمثل فردا بعينه، مع أنه يرأسها مفتي جمهورية مصر العربية بشخصه، وهو صاحب الكلمة فيها، فاستخرت ربي في دراسة هذه المؤسسة، والوقوف على أهم أصولها في الإفتاء، وملاحظها المنهجية خاصة في المستجدات، وقد خصصت الدراسة بمرحلة زمنية تبدأ من عهد الشيخ جاد الحق - رحمه الله تعالى - إلى فترة

تولي الدكتور علي جمعة حتى سنة ٢٠٠٥م، وهي سنة التسجيل؛ لظني أن هذه الفترة وإن كانت تمثل ربع تاريخ دار الإفتاء المصرية تقريبا، إلا أن المستجدات فيها تمثل غالب المستجدات، فلم تنفرد الفترة السابقة، والتي تمثل ثلاثة أرباع تاريخ دار الإفتاء من المستجدات التي لم توجد في الربع الأخير من زمن دار الإفتاء إلا مسائل قليلة، فأكون قد جمعت بين دراسة غالب المستجدات، وبين تخصيص مدة زمنية لمحل الدراسة.

وفيما يلي أهم ملامح هذه الدراسة:

■ أولاً - مشكلة البحث :

تعد دار الإفتاء واحدة من الجهات المنوطة بالإفتاء في مصر والعالمين: العربي والإسلامي، ومع كون دار الإفتاء المصرية مؤسسة كانت تتبع وزارة العدل المصرية قبل أن تستقل - إداريا - في عهد فضيلة الدكتور علي جمعة، فإن المتبع للفتاوى يحتاج إلى معرفة عدد من التساؤلات، أهمها:

السؤال الأول: هل الفتاوى الصادرة عن (دار الإفتاء المصرية) من خلال السجلات الرسمية بالدار منذ تولي الشيخ حسونة النواوي - رحمه الله - في ٤ جمادى الآخرة ١٣١٣هـ = ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م إلى يومنا هذا... تمثل اتجاهها لدار الإفتاء، بمعنى: هل الفتاوى تعبر عن اجتهاد جماعي؟

السؤال الثاني: الذي يطرح نفسه عند النظر إلى فتاوى دار الإفتاء المصرية: هل لـ (دار الإفتاء المصرية) منهج ثابت في الإفتاء؟

السؤال الثالث: ما أهم الأصول التي تستند إليها فتاوى (دار الإفتاء المصرية)، خاصة فيما يخص المستجدات الفقهية التي هي مناط الاجتهاد المعاصر؟

السؤال الرابع: ما معايير الاختيار في ترشيح أحد المفتين لهذا المنصب؟

السؤال الخامس: هل ينحصر دور دار الإفتاء في مجالات محددة، كالعبادات والأحوال الشخصية من نكاح وطلاق وميراث ووصية وحضانة وغيرها، أم أن

قانون دار الإفتاء ينص على أن دار الإفتاء المصرية لها الحق في إخراج الفتاوى في كافة المجالات المتنوعة؟ بالإضافة إلى بعض الأدوار التقليدية من بيان رؤية أهلة الشهور والتصديق على حكم الإعدام وغير ذلك.

■ ثانياً- الدراسات السابقة :

سجل هذا الموضوع سنة (١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م)، ولم يكن ساعتها قد خرجت دراسات عن دار الإفتاء المصرية، وكان يظن أن هذه الرسالة هي الأولى في مجالها، لكن تمت مناقشة رسالة دكتوراه عن دار الإفتاء المصرية بعنوان: "من الاختيارات الفقهية لدار الإفتاء المصرية في القضايا المعاصرة" للباحثة عزة محمد عبد الرحمن، وتم مناقشتها بقسم الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات الأزهر في أواخر عام ٢٠٠٧م، وارتكزت الرسالة على مناقشة عدد محدود من القضايا المعاصرة، مثل: تولي المرأة القضاء، ومشاركتها في الحياة البرلمانية، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والعمليات الاستشهادية، والاستعانة بغير المسلمين في القتال، وفوائد البنوك والتأمين على الحياة.

ويلاحظ على الدراسة أمران :

الأول: أنها نحت نحو الدراسة الفقهية المقارنة، فكانت دراسة لعدد من المسائل والفتاوى التي خرجت عن دار الإفتاء المصرية دون التقييد بمدة زمنية.
الثاني: أن عدد المسائل التي درست يندرج تحت (القضايا المعاصرة) وليس المستجدات وحدها.

وباستثناء هذه الدراسة فليس هناك دراسات أخرى عن دار الإفتاء المصرية. وقد توازت الدراسات -الرسالة المشار إليها، وهذه الرسالة- في جزء كبير من المدة الزمنية للدراسة، وبينهما فروق جوهرية، أهمها:

- ١- قامت هذه الدراسة باستخراج عدد كبير من المستجدات الفقهية، وعرضها موضوعياً حسب الأبواب الفقهية؛ للوقوف على أهم المستجدات المفتى بها عند كل مفت.
- ٢- أن هذه الدراسة ركزت على منهجية الإفتاء وأصوله أكثر من مناقشة عدد من الفتاوى دراسة فقهية مقارنة، وكان جانب الدراسة المقارنة في هذه الرسالة مركزاً على الفتاوى التي اختلف فيها مفتو دار الإفتاء المصرية -في زمن محل الدراسة- لاستكشاف الفروق المنهجية في عملية الإفتاء.
- ٣- أن الدراسة ركزت مع المنهجية على التطبيق العملي للمستجدات الفقهية -في غالب الرسالة- ولم تتطرق لكل القضايا المعاصرة؛ لأن من القضايا المعاصرة ما ليس مستجداً؛ ف قضية النقاب والحجاب، والختان والاستعانة بغير المسلمين في القتال، وتولي المرأة القضاء وغيرها لا تعد من المستجدات وإن كانت تندرج تحت القضايا المعاصرة.
- ٤- لم تقف الرسالة عند استنباط أصول للإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية فحسب، بل سعت لبيان الاتجاه الفقهي في عدد من الأبواب الفقهية، بالإضافة إلى الوقوف على طريقة الإفتاء، وتقييم مدى التزام المفتين بأصول وضوابط وآداب الإفتاء وغيرها من الأمور المنهجية في الرسالة.
- ٥- أن هذه الرسالة حددت سقفاً زمنياً للدراسة، منذ تولي الشيخ جاد الحق - رحمه الله - سنة ١٩٧٨ م حتى سنة التسجيل ٢٠٠٥ م.
- ٦- أنها جمعت بين دراسة المفتي من جانب، و دراسة دار الإفتاء كمؤسسة من جانب آخر.

■ ثالثاً- أهداف البحث :

ركزت الرسالة على الإجابة عن التساؤلات التي من أجلها كان البحث، كما ركزت على عدد آخر من الأهداف، يمكن تخليصها فيما يلي:

- ١ - محاولة معرفة التأريخ لدار الإفتاء المصرية، حيث ما زال يكتنفه شيء من الغموض، وأن القول بأن الشيخ حسونة النواوي - رحمه الله - كان أول من تولى دار الإفتاء المصرية، مع كونه كان شيخاً للأزهر يحتاج إلى إعادة بحث ونظر.
- ٢ - بيان حدود الإفتاء لدار الإفتاء المصرية، وهل التبعية لوزارة العدل كان لها تأثير على محدودية مساحة الفتوى، أم أن دار الإفتاء كانت تفتي في كل المجالات دون التقيد بالتبعية الرسمية التي كانت عليها لوزارة العدل، مع وجود هيئات أخرى للإفتاء، كلجنة الفتوى بالجامع الأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف.
- ٣ - بيان الإفتاء الجماعي من فرديته فيما خرج من فتاوى لدار الإفتاء المصرية، ومدى اعتبار دار الإفتاء مؤسسة من حيث الهيكل الوظيفي، ومن حيث منهجية الإفتاء.
- ٤ - بيان مدى توافر شروط الإفتاء والاجتهاد فيمن تولى منصب مفتي الديار المصرية في الزمن محل الدراسة، مع توضيح درجة المفتي من طبقات المفتين والمجتهدين.
- ٥ - بيان مدى التزام فتاوى دار الإفتاء المصرية بأحكام وآداب الإفتاء فيما كتبه الأصوليون قديماً والعلماء حديثاً.
- ٦ - استخراج الأصول التي بنيت عليها فتاوى دار الإفتاء، مع توضيح الأصول التي لم يتم اعتمادها في الفتاوى؛ للوقوف على طبيعة المنهج في الإفتاء.
- ٧ - بيان طريقة كل مفت في التعامل مع الإفتاء، ووضع معايير لبيان الاتجاه الفقهي في فتاوى دار الإفتاء بشكل عام - محل الدراسة.
- ٨ - مدى توافر منهج موحد للإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية.
- ٩ - بيان أهم المسائل التي اختلف فيها مفتو دار الإفتاء المصرية، وأسباب الاختلاف.
- ١٠ - أثر السياسة والاتجاه الرسمي للدولة على فتاوى دار الإفتاء المصرية.

تلك عشرة أهداف سعت الرسالة لتحقيقها وبيان القول فيها.

■ رابعاً- صعوبات البحث :

كانت هناك بعض صعوبات في هذا البحث، من أهمها:
أن غالب الفتاوى في الزمن محل الدراسة مخطوط في سجلات دار الإفتاء المصرية، وليس منشورا، مع كونه الأحدث، لكن قد تم نشر جزء منها، فقد قام الشيخ جاد الحق -رحمه الله- بانتقاء عدد كبير جدا من الفتاوى من أول فتاوى الشيخ حسونة النواوي إلى عصره، وطبعها في عشرين مجلداً، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، كما طبع الدكتور محمد سيد طنطاوي عددا من الفتاوى أيضا في ثلاثة مجلدات طبعة خاصة بوزارة العدل غير متداولة في السوق، كما طبع الدكتور نصر فريد واصل عددا محدودا من فتاويه في مجلد واحد طبعه دار التوفيقية.
كما أن الصعوبة الأكبر أنه بالرغم أن الدراسة انتهجت المنهج التحليلي في غالبها، فلم يكن أمام الباحث إلا نصوص من الفتاوى، فلم تنص دار الإفتاء المصرية على منهج محدد لها، ولا بينت طريقتها في الإفتاء، ولا تحدثت عن اتجاهها، ومن هنا، كان غالب ما جاء في البحث نتيجة مباشرة من الباحث.

■ خامساً- منهجية العمل في البحث :

- تتلخص منهجية العمل في البحث فيما يلي:
- ١- اتبعت في دراستي المنهج التحليلي، وإن لم أغفل مناهج البحث الأخرى، كالمنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي في جزء من الدراسة .
 - ٢- الاطلاع على الفتاوى المستجدة واستخراجها من خلال ما هو مطبوع، أو ما هو مخطوط في سجلات دار الإفتاء المصرية.
 - ٣- تصنيف غالب المستجدات على الأبواب الفقهية بشيء من الاختصار، حيث ركزت على بيان رأي المفتي في المسألة لبيان الحكم الشرعي فيها، دون التطرق

للاستدلالات الفقهية خشية الإطالة، مع التعقيب على ما أرى أنه يحتاج إلى تعقيب، أو عند مخالفتي لما ذهب إليه المفتي.

٤- استخراج أصول الإفتاء عند كل مفت من خلال الاطلاع على الفتاوى المستجدة التي أفتى فيها، والتمثيل لكل سمة منهجية بعدد من الفتاوى، بشيء من الاختصار دون سرد للفتوى، وإنما أذكر موطن الاستدلال الأبرز مما استدل به المفتي.

٥- استخراج طريقة كل مفت من خلال قراءة فتاويه قراءة متأنية، مع التمثيل لها من خلال الفتاوى بشكل عام دون المستجدات وحدها.

٦- توثيق الفتاوى من خلال ذكر رقم الفتوى وتاريخها، ورقم الطلب المقيد في السجلات، وأذكر رقم السجل أحياناً، ورقم الجزء والصفحة فيما هو مطبوع من فتاوى.

٧- توثيق ما ورد في الفتاوى من آيات وأحاديث وقواعد فقهية.

٨- تعريف ما ورد بالبحث من مصطلحات من خلال مظهره.

٩- الترجمة لأهم الأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث.

١٠- اتبعت في منهج تخريج الأحاديث ذكر المصدر والكتاب والباب ورقم الحديث والجزء ورقم الصفحة، وأكتفي بالصحيحين إن ورد الحديث بهما، أو أحدهما إن تفرد به أحدهما، وأذكر الحكم عليه إن كان في غيرهما.

١١- قمت بمقارنة بين الفتاوى التي اختلفت فيها دار الإفتاء، مع الترجيح، وكنت استأنس أحياناً بآراء العلماء المعاصرين، خاصة فتاوى وقرارات الجامع والمؤسسات الفقهية.

١٢- حاولت قياس مدى التزام مفتي دار الإفتاء المصرية في الزمن محل الدراسة- بأحكام وآداب الفتوى من خلال عمل سرد للأحكام والآداب من

كتب الأصول، وقياسها على فتاوى دار الإفتاء في الزمن محل الدراسة، وذلك من خلال الاستدلال عليها من الفتاوى.

■ سادساً - خطة البحث :

جاء البحث في مقدمة وفصل تمهيدي وبابين وخاتمة، وذلك على النحو التالي:
أما المقدمة، فتحدثت فيها عن سبب اختيار البحث، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وأهداف البحث، والصعوبات التي قابلتها في البحث، وبينت فيها - أيضاً - منهجية عملي في البحث، ثم الخطة التفصيلية للبحث.
الباب الأول: دار الإفتاء المصرية: التعريف والفتاوى، ويشتمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول: المستجدات الفقهية، واشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم المستجدات الفقهية

المبحث الثاني: معنى التجديد في القرآن الكريم

المبحث الثالث: معنى التجديد في السنة النبوية

المبحث الرابع: صور التجديد

المبحث الخامس: المؤلفات في باب النوازل والمستجدات

الفصل الثاني: دار الإفتاء المصرية.. النشأة والوظائف، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: نشأة دار الإفتاء المصرية

المبحث الثاني: وظائف دار الإفتاء المصرية

المبحث الثالث: مفتو دار الإفتاء المصرية

الفصل الثالث: المسائل المختلف فيها بين مفتي دار الإفتاء المصرية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: مسائل الاختلاف بين مفتي دار الإفتاء المصرية

المبحث الثاني: أسباب الاختلاف بين مفتي دار الإفتاء المصرية

الباب الثاني: أصول واتجاهات الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أصول الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية:

ويشتمل على تمهيد و تسعة مباحث:

تمهيد: المقصود بأصول الإفتاء:

المبحث الأول: أصول الإفتاء عند الشيخ جاد الحق

المبحث الثاني: أصول الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة

المبحث الثالث: أصول الإفتاء عند الدكتور محمد سيد طنطاوي

المبحث الرابع: أصول الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل

المبحث الخامس: أصول الإفتاء في فتاوى الدكتور أحمد الطيب

المبحث السادس: أصول الإفتاء عند الدكتور علي جمعة

المبحث السابع: الأصول المعمول بها والمتروكة في فتاوى دار الإفتاء

المبحث الثامن: مقارنة منهجية بين مفتي الديار المصرية

المبحث التاسع: الاتجاه الفقهي لدار الإفتاء المصرية في المستجدات

الفصل الثاني: طرق الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء، وفيه تمهيد و ستة مباحث:

تمهيد: المقصود بطريقة الإفتاء:

المبحث الأول: طريقة الشيخ جاد الحق في الإفتاء

المبحث الثاني: طريقة الشيخ عبد اللطيف حمزة في الإفتاء

المبحث الثالث: طريقة الدكتور محمد سيد طنطاوي في الإفتاء

المبحث الرابع: طريقة الدكتور نصر فريد واصل في الإفتاء

المبحث الخامس: طريقة الدكتور أحمد الطيب في الإفتاء

المبحث السادس: طريقة الدكتور علي جمعة في الإفتاء

الفصل الثالث: تقييم لمنهجية الإفتاء عند مفتي دار الإفتاء، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مدى تحقق الشروط الواجب توافرها في الإفتاء عند كل مفتٍ

المبحث الثاني: طبقات المفتين

المبحث الثالث: مدى التزام فتاوى الدار بأحكام الإفتاء

المبحث الرابع: مدى التزام فتاوى الدار بآداب الإفتاء

ثم الخاتمة، وفيها أهم نتائج البحث

▪ سابعاً: مادة الدراسة :

قامت الدراسة على استخراج عشرات الفتاوى المستجدة، من باب الانتقاء لا الإحصاء، وإن كان انتقاء غالباً، بمعنى أن ما قمت به يمثل كثرة من المستجدات لا قلة، ولكن ليس على سبيل الحصر جزماً، وذلك من خلال عدة مصادر لفتاوى دار الإفتاء، هي:

١- سجلات دار الإفتاء المصرية.

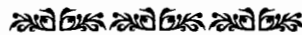
٢- الفتاوى المطبوعة من فتاوى دار الإفتاء، والتي أشرف على إخراجها الشيخ جاد الحق - رحمه الله، وهي عشرون مجلداً طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ورجعت فيها إلى فتاوى الشيخ جاد بحكم أنه أول المفتين محل الدراسة.

٣- الفتاوى الإسلامية المكملة للمطبوع، وهي ثلاثة مجلدات، تمثل المجلد الحادي والعشرين والثاني والعشرين والثالث والعشرين، وأشرف على طباعتها الدكتور محمد سيد طنطاوي، وهي في طبعة خاصة بوزارة العدل المصرية.

٤- الفتاوى الإسلامية، للدكتور نصر فريد واصل، طبع المكتبة التوفيقية، وهي عدد من فتاويه في دار الإفتاء منتقاة.

٥- فتاوى دار الإفتاء المصرية المنشورة على موقع دار الإفتاء، وهي تمثل ندرة من حيث الرجوع إليها، ربما كانت فتاوى لا تتعدى أصابع اليد الواحدة.

وقد راعيت الرجوع إلى عدد من الفتاوى في المسألة الواحدة غالباً، وأشارت إلى ذلك في الهوامش، وبينت ما بينها من فروق إن وجدت بينها فروق بشيء من الاختصار.



الباب الأول
دار الإفتاء المصرية
التعريف والفتاوى

الفصل الأول: المستجدات الفقهية



وفيه خمسة مباحث :

- المبحث الأول: مفهوم المستجدات الفقهية
- المبحث الثاني: معنى التجديد في القرآن الكريم
- المبحث الثالث: معنى التجديد في السنة النبوية
- المبحث الرابع: صور التجديد
- المبحث الخامس: المؤلفات في باب النوازل والمستجدات



المبحث الأول: مفهوم المستجدات الفقهية



المطلب الأول: تعريف المستجدات في اللغة والاصطلاح

المسألة الأولى: تعريف المستجدات في اللغة :

المستجدات جمع لاسم المفعول: مستَجِدّ، والمستجد مشتق من استجد الشيء، أي صار جديداً، وقد تكون اسم فاعل: مستَجِد. فيكون معنى اسم المفعول: الأمور التي استجدها الناس؛ لأنها لم تستجد بذاتها، وإنما بفعل الغير، وفي اسم الفاعل يكون المعنى: الأمور التي استجدت، وصارت جديدة، ونسبة الفعل إليها من باب المجاز، كما نقول: طلعت الشمس، فهي لم تطلع وحدها، ولكن نسب الفعل إليها مجازاً، لأنها ليست الفاعل على الحقيقة.

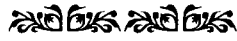
والمصدر استجداد، يقال: "استجد الموضوع": صار جليداً، و"استجد القميص": لبسه جديداً، "واستجد البيت": صيره جديداً. ومن المعاني المتماثلة: جدد، يقال: جدد الثوب، صيره جديداً، فيكون المعنى واحداً بين جدد واستجد، فكلاهما يعني صار جديداً^(١).

وعلى هذا، فالتجديد -أو الاستجداد- في أصل اللغة يأتي بمعان متعددة، منها:

- ١- إعادة الشيء إلى سابق عهده وأصله، بعدما بلى.
- ٢- وهو -أيضاً- يحمل معنى الإصلاح، فتجديد الشيء يعني إصلاحه وترميمه، وإكمال الناقص فيه، وإبدال التالف بشيء نافع.
- ٣- وهو أيضاً يحمل معنى إدخال ما لم يكن في الشيء، فيكون التجديد إنشاء، وليس إكمالاً فحسب.

(١) راجع: الوسيط، مادة، ج د د، والمحيط لأديب اللجمي وآخرين.

وعلى هذا، فإن التجديد إما أن يكون إعادة الشيء على ما كان عليه، أو جلب شيء جديد لم يكن موجوداً. غير أن التجديد في الدين لا يكون بإدخال شيء جديد عليه؛ لأن الله - تعالى - أتم لنا الدين وأكملته، كما قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(١)، ولكن التجديد قد يكون في بعض الصور والهيئات، أو التجديد في أجزاء الشيء الكلي، من باب توليد المعاني والمفاهيم من خلال النص، أو فهمه على نحو جديد لم يكن معروفاً في العصور السالفة، أو إسقاطه على نحو يتوافق مع الواقع بما لا يتصادم مع كليات الدين.



المسألة الثانية: المستجدات في الاصطلاح:

وتطلق المستجدات الفقهية على:

- ١ - المسائل المستحدثة التي لم تكن موجودة من قبل، وتحتاج إلى بيان الحكم الفقهي، مثل: الاستنساخ، وتأجير الأرحام، وشركات "البيزناس"، و"البورصة"، وغيرها.
- ٢ - المسائل التي لها حكم في الماضي، لكن تغير موجب الحكم عليها، لتغير الظروف والأحوال والأعراف، مما يستوجب إعادة النظر والاجتهاد فيها^(٢).
- ٣ - الصور الجديدة لأحكام قديمة، مثل: "الإحرام من جدة للقادم بالطائرة"، و"أخذ حبوب لمواصلة الصيام والحج"، و"زكاة صناديق الاستثمار"، و"استخدام البخاخة لمرضى الحساسية في الصيام"، وغيرها مما يعود لحكم سابق،

(١) - المائدة: ٣.

(٢) راجع: ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، د. محمد عبد المجيد السوسوه، ص: ٢٣٦-٢٣٨، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالكويت، العدد ٦٢ - السنة ٢٠ - شعبان ١٤٢٦هـ = سبتمبر ٢٠٠٥م

ولكن بصورة لم تكن موجودة في الماضي، فوجب الاجتهاد فيها على نحو جديد، يتوافق وطبيعة الفتوى.

والإفتاء في المستجدات الفقهية هو جزء من رسالة التجديد في هذا الدين. وقد أطلق الفقهاء على المستجدات أيضا بعض المصطلحات الأخرى كالنوازل، والواقعات، ويطلق عليها الفقهاء المعاصرون "القضايا المعاصرة". وقد تحمل هذه المصطلحات معنى واحدا في الاصطلاح، وهو الشيء الحادث الذي يحتاج إلى اجتهاد لبيان الحكم الشرعي، وإن كانت ثمة فروق بينها في المعنى.



المسألة الثالثة: القضايا الفقهية المعاصرة:

هي القضايا التي يختلف حولها الناس في زمانهم، وقد تكون هذه القضايا مستجدة؛ لأن من لوازم جدتها أن تكون في العصر المتكلم عنه، وقد تكون قديمة بحيث تستمر من العصر القديم إلى العصر الحديث، وقد تكون هذه الثانية لها خصوصية بحيث يكون لها انتشار في العصر مع كونها ليست محدثة؛ فالحجاب والنقاب والختان وتعدد الزوجات والبيع بالتقسيط ورمي الجمرات أيام التشريق قبل الزوال وغيرها من القضايا التي لا تعد من المستجدات الفقهية، وإن كان الناس لا يزالون يسألون عنها، وعن حدودها وضوابطها.



المسألة الرابعة: النوازل:

للنوازل عدة تعريفات: فقد يراد بها الشدائد التي تنزل بالناس، ومن ذلك كما يقال في جواز القنوت في النوازل أي في الشدائد.

وقد يراد بها الفتوى، وبها تكون النازلة هي: الأمر الذي وقع وحل، وعرض على المفتي ليبين حكم الإسلام فيه^(١). وقد يراد بالنازلة ما قد ينزل بالمفتي من المسائل التي يغيب عنه وجه الإفتاء فيها، بحيث تحتاج منه إلى اجتهاد ونظر. ولعل هذا هو المستفاد من قول الإمام ابن القيم^(٢): "إذا نزلت بالحكم أو المفتي النازلة فإما أن يكون عالما بالحق فيها أو غالبا على ظنه بحيث إنه استفرغ وسعه في طلبه ومعرفته أولا، فإن لم يكن عالما بالحق فيها ولا غلب على ظنه لم يحل له أن يفتي ولا يقضي بما لا يعلم"^(٣).

وعليه، فلا ينحصر معنى النازلة في الفتوى بالمعنى العام، ولكنه يتحدد في المسألة التي لا يعرف المفتي الحكم الشرعي فيها، وتحتاج منه إلى اجتهاد للتوصل إلى ذلك الحكم الشرعي، وهذا يعني أن النازلة تتعلق بما ينزل بالمفتي من المسائل التي لا يعرفها وتحتاج إلى اجتهاد.

وهنا يظهر أن القضايا المعاصرة تختص بقضايا الاختلاف المنتشر في العصر، سواء أكان مستجدا أم لا، وأن النازلة ما تحتاج إلى اجتهاد سواء أكانت مستجدة أم لا، والمستجدات هي النوازل التي تحتاج إلى اجتهاد ولم يسبق أن قال فيها أحد برأيه، أو تناولها باجتهاد، فتكون المستجدات أخص من القضايا المعاصرة والنوازل.

(١) راجع: الأصول المنهجية لفقهاء النوازل، الدكتور مختار السلامي، ضمن: بحوث مؤتمر: الإفتاء في عالم مفتوح.. الواقع المائل والأمل المرتجى، ج ١/ ٤١٤.

(٢) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي. شمس الدين من أهل دمشق. من أركان الإصلاح الإسلامي، وأحد كبار الفقهاء. ولد سنة ٦٩١ هـ تتلمذ على ابن تيمية وانتصر له ولم يخرج عن شيء من أقواله، وقد سجن معه بدمشق. كتب بخطه كثيرا، وألف كثيرا. من تصانيفه: ﴿الطرق الحكمية﴾، و﴿مفتاح دار السعادة﴾، و﴿الفروسية﴾، و﴿مدارج السالكين﴾. توفي سنة ٧٥١ هـ. راجع: الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي، ج ٦ / ٢٨١، طبع دار الملايين، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني ج ٣ / ٤٠٠، تحقيق: مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد/ الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢ م،

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الشهير بابن القيم ج ٤ / ١٧٣ تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل - بيروت - طبعة: ١٩٧٣

المسألة الخامسة: الفتوى :

الفتوى - في اللغة - تعني مطلق الإخبار بالشيء بنوع من الإيضاح، والفتوى والفتيا - لغويا - شيء واحد، وهي اسم وضع موضع المصدر، وتجمع على فتاوى، أو فتاوي^(١).

والفتوى في الشرع، هي الإخبار عن حكم الله - تعالى - في أمر مسئول عنه شرعا، وتوضيحه للسائل، على غير وجه الإلزام^(٢). ولكن الأولى أن تعرف بأنها إخبار عن الحكم الشرعي وليس حكم الله.



تعريف الفتوى عند دار الإفتاء المصرية :

رفع سؤال من لجنة العدالة التابعة للمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية إلى دار الإفتاء بتاريخ: ٣٠-٦-١٩٨١ م من المركز القومي يقوم بعمل مسح اجتماعي شامل للمجتمع المصري، ومن الموضوعات التي تقوم لجنة العدالة بدراستها الإفتاء من حيث النشأة والتطور، والقوانين المنظمة وعدد القضايا والفتاوى بأنواعها، وضوابط الفتوى في قضايا الإعدام، والجهاز الفني والإداري، وأنها تطلب الإجابة عن هذا من دار الإفتاء المصرية. فأجابت دار الإفتاء المصرية عن ذلك، ومما جاء فيه تعريف الفتوى في اللغة والاصطلاح:

" الإفتاء في اللغة العربية: أفتاه في الأمر: أبان له، وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المعنى في عدد من الآيات. (سورة النساء: ١٢٧، ١٧٦. وسورة يوسف: ٤٣، وسورة الصافات: ١١).

(١) راجع: مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مادة: فتي، ج ١ / ٢٠٦، تحقيق: محمود خاطر مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - الطبعة: طبعة جديدة ١٤١٥ - ١٩٩٥.

(٢) راجع: القاموس الفقهي، لسعد أبو حبيبي، ص: ٢١٨، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣ م.

وفي اصطلاح علماء الفقه الإسلامي وأصوله: أن الإفتاء بيان حكم الله تعالى بمقتضى الأدلة الشرعية على جهة العموم والشمول^(١).
وبهذا، فإن تعريف دار الإفتاء للفتوى يشتمل على ثلاثة أمور:
الأول: أنه عملية بيان.

الثاني: يتعلق بالحكم الشرعي.
الثالث: أن هذا الحكم ينبي على أدلة شرعية.
وهذا التعريف لا يفرق بين الحكم الشرعي والفتوى .
وقد عرف مجمع الفقه الإسلامي الفتوى بأنها :
" بيان الحكم الشرعي عند السؤال عنه، وقد يكون بغير سؤال ببيان حكم النازلة لتصحيح أوضاع الناس وتصرفاتهم"^(٢).
ولكن المجمع كان يتوسع في مفهوم الفتوى عمليا، وقد أصدر قرارا بذلك في أولى مؤتمراته :

" أن المقصود من الفتوى في عملنا هو: ما يصدر من آراء فيما يشغل بال الأمة الإسلامية من مشاكل العصر وعرضها على المجمع ليبت فيها"^(٣).



الفتوى في القرآن والسنة:

وردت مادة (الفتيا) في القرآن والسنة، أما ورود مادة (الفتيا) في السنة فيبلغ مئات المواضع، أما في القرآن فقد وردت في تسعة مواضع هي:

(١) راجع: الطلب المقيد برقم: ٣٦١ / ١٩٨١، وبحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، ج٤ / ٢١٨. دار الحديث ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥
(٢) قرار رقم ١٥٣، الدورة السابعة عشرة بعمان (المملكة الأردنية الهاشمية) من ٢٨ جمادى الأولى إلى ٢ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٤ - ٢٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦م.
(٣) الدورة الأولى المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ صفر ١٤٠٥هـ الموافق ١٩ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٤م. قرار رقم (٣)

الموضع الأول: قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَّى النِّسَاءِ﴾ ^(١).

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ ^(٢) (١٣).

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي رُءُوسِهِمْ إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّرْعَةِ مَعْبُورِينَ﴾ ^(٣).

الموضع الرابع: قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ ^(٤) (١٦).

الموضع الخامس: قوله تعالى: ﴿قُضِيَ الْأَمْرُ الَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ﴾ ^(٥) (١١).

الموضع السادس: قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾ ^(٦) (٢٢).

الموضع السابع: قوله تعالى: ﴿قَالَتْ يَأْتِيهَا الْمَلَأُ أَفْتُونٍ فِي أَمْرِي مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ﴾ ^(٧) (٣٢).

(١) النساء : ١٢٧

(٢) النساء : ١٧٦

(٣) يوسف : ٤٣

(٤) يوسف : ٤٦

(٥) يوسف : ٤١

(٦) الكهف : ٢٢

(٧) النمل : ٣٢

الموضع الثامن: قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ طِينٍ لَازِبٍ ﴾ (١١) .^(١)

الموضع التاسع: قوله تعالى: ﴿ فَاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ ﴾ .^(٢)

تعقيب:

يلاحظ أن القرآن الكريم استعمل (الفتيا) بدلالة أوسع من بيان الحكم الشرعي، ولكن غالب الآيات تشير إلى أنه جواب عن واقعة؛ سواء أعلقت هذه الواقعة بحكم شرعي أم بغيره، فقد دخل تفسير الرؤيا في معنى الفتيا كما في قصة يوسف - عليه السلام، وكذلك طلب المشورة في نازلة، كما الحال في حديث القرآن عن بلقيس حين جاءها خطاب سليمان - عليه السلام -، فاستشارت قومها طالبة منهم الفتيا. وفي سورة الصافات جاءت الفتيا بمعنى طلب الجواب عن سؤال، وإن لم يكن لأجل المعرفة، فليس السؤال هنا عن عدم علم، ولكنه جاء في مقام المحاجة.

وعلى هذا، فالفتيا في القرآن تعني: البيان عن حكم غير معلوم في نازلة يحتاج فيها لرأي.

ويتبين من هذا التعريف أن الفتيا بالمعنى الاصطلاحي أخص من الفتيا بمعناها الذي ورد في القرآن.

أما الفتوى في الاصطلاح، فأرى أنها: اجتهاد المفتي في بيان حكم الله تعالى في الوقائع والحوادث عن دليل شرعي ظني يرفع جهل السائل، أو يبين له ما يجب عليه فعله تجاه مسأله.



(١) الصافات : ١١ .

(٢) الصافات : ١٤٩ .

المسألة السادسة: الفرق بين الحكم الشرعي والفتوى :

وفرق بين الحكم والفتوى؛ فالحكم الشرعي هو خطاب الله - تعالى - المتعلق بأفعال المكلفين؛ طلباً أو اقتضاءً أو تحييراً^(١)، أما الفتوى، فهي إنزال الحكم الشرعي على واقع المستفتي.



المسألة السابعة: تعريف المفتي

يقول الشيخ جاد الحق - رحمه الله - في السؤال السابق عن الإفتاء وما يتعلق به: "المفتي قائم في الأمة مقام النبي (ﷺ)؛ لأن العلماء ورثة الأنبياء"^(٢)... والمفتي نائب في تبليغ الأحكام، وهذا معنى كونه قائماً مقام النبي (ﷺ)^(٣). وهذا التعريف يوضح وظيفة من وظائف المفتي، وهي تبليغ الأحكام، ولكن الكلام لا يقوم تعريفاً اصطلاحياً، خاصة أنه كان في مقام السؤال عن الإفتاء والمفتي وما يتعلق بهما. وقد عرف الشوكاني المفتي بأنه "اسم موضوع لمن قام للناس بأمر دينهم، وعلم جل عموم القرآن وخصوصه، وناسخه ومنسوخه، وكذلك السنن والاستنباط،

(١) راجع: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الإسنوي أبو محمد ج ١ / ٤٨، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة - بيروت -، الطبعة الأولى ١٤٠٠، وشرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح في أصول الفقه. سعد الدين مسعود بن عمر التفازاني ج ١ / ١٥ تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م. و أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة، ص: ٢٩، دار الفكر العربي، طبعة: ٢٠٠٦ م.

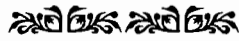
(٢) سنن أبي داود - كتاب العلم - باب: الحث على طلب العلم، وسنن الترمذي - كتاب: العلم عن رسول الله - باب: ما جاء في فضل الفقه على العبادة.

(٣) راجع: الطلب المقيد برمق: ٣٦١ / ١٩٨١، وبحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، ج ٤ / ٢١٨.

ولم يوضع لمن علم مسألة وأدرك حقيقتها، فمن بلغ هذه المرتبة سموه بهذا الاسم، ومن استحقه أفتى فيما استفتي فيه (١).

غير أن تعريف الشوكاني - رحمه الله - غلب عليه بيان بعض شرائط القائم بالإفتاء، كما أن قوله: "اسم موضوع لمن قام للناس بأمر دينهم"، فيه توسع، فليس هذا حصراً على المفتي، فالداعية والواعظ والفقيه وغيرهم يقومون للناس بأمر دينهم.

ومن أجمع ما عرف به المفتي تعريف مجمع الفقه الإسلامي بأنه "هو العالم بالأحكام الشرعية وبالقضايا والحوادث، والذي رزق من العلم والقدرة ما يستطيع به استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها وتنزيلها على الوقائع والقضايا الحادثة" (٢).



المسألة الثامنة: الفرق بين المفتي والفقيه والمجتهد

فرق الدكتور علي جمعة بين الفقيه والمفتي فقال: "والفقيه يستنبط أحكام الله - تعالى - من الأدلة التفصيلية، وتلك الأحكام تحقق مقاصد الشريعة الكلية. والمفتي: يدرس الواقع ثم يلتفت إلى الفقه ليأخذ منه حكم الله - تعالى - في مثل هذه الواقعة بما يحقق مقاصد الشريعة" (٣).

(١) إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ج ١ / ٤٤٩، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب دار الفكر - بيروت -، الطبعة الأولى ١٤١٢ - ١٩٩٢.

(٢) قرار رقم ١٥٣، الدورة السابعة عشرة بعمان (المملكة الأردنية الهاشمية) من ٢٨ جمادى الأولى إلى ٢ جمادى الآخرة ١٤٢٧هـ، الموافق ٢٤ - ٢٨ حزيران (يونيو) ٢٠٠٦م،

(٣) راجع: تغير الفتوى بتغير موجباتها الأربع، الدكتور علي جمعة، بحث منشور ضمن كتاب: الفتوى في عالم مفتوح، ج ١ / ٥٥٨ - ٥٥٩.

أما المجتهد: فهو من حفظ وفهم أكثر الفقه وأصوله وأدلته في مسائله، إذا كانت أهليته تامة، يمكنه معرفة أحكام الشرع فيها بالدليل وسائر الوقائع إذا شاء. فإن كثرت إصابته صلح مع بقية الشروط أن يفتي ويقضي، وإلا فلا^(١).



(١) راجع: الفتوى في المؤسسات المتخصصة، الدكتور عبد الستار أبوغدة، ضمن: الإفتاء في عالم مفتوح، ج ١١/٢.

المطلب الثاني: حكم الإفتاء والاستفتاء

المسألة الأولى: حكم الإفتاء :

الإفتاء فرض كفاية على الأمة؛ ويستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾^(١)، ولقول النبي (ﷺ): "من سئل عن علم ثم كتمه أجزأه يوم القيامة بلجام من نار"^(٢).

ويقول الشيخ جاد الحق - رحمه الله - :

" تكاد تكون نصوص الفقهاء تتفق على أن تعليم الطالبين، وإفتاء المستفتين فرض كفاية، فإن لم يكن وقت حدوث الواقعة المسئول عنها إلا واحد تعين عليه، فإذا استفتي وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب، فإذا كان فيها غيره وحضر فالجواب في حقها فرض كفاية، وإن لم يحضر غيره، وجهان: أصحهما: لا يتعين، والثاني: يتعين "^(٣).

وعلى هذا، فقد يكون الإفتاء فرض عين بشروط، هي:

- ١ - ألا يوجد في الناحية غير المفتي ممن يتمكن من الإجابة عن سؤال المستفتي، فإن وجد فله إحالته عليه، وانتقل الإفتاء من فرض العين إلى فرض الكفاية.
- ٢ - أن يكون المسئول عالماً بما سئل عنه، ولا يحتاج إلى مشقة في تحصيل الإجابة.

(١) آل عمران: ١٨٧

(٢) سنن أبي داود - كتاب: العلم - باب كراهية منع العلم، حديث رقم: ٣٦٥٨، ج ٣/ ٣٢١، سنن الترمذي - كتاب: العلم عن رسول الله - باب: ما جاء في كتمان العلم، حديث رقم: ٢٦٤٩، ج ٥/ ٢٩، وسنن ابن ماجه - المقدمة - باب: من سئل عن علم فكنمه، حديث رقم: ٢٦١، ج ١/ ٩٦. وقال الترمذي: حديث أبي هريرة حديث حسن. ومسند الإمام أحمد، حديث رقم: ٧٥٦١، ج ٢/ ٢٦٣. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، رجاله ثقات رجال الصحيح.

(٣) راجع: الطلب المقيّد برقم: ٣٦١ / ١٩٨١، وبحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، ج ٤ / ٢١٩.

٣- ألا يمنع من وجوب الجواب مانع، كأن تكون المسألة غير واقعة، أو يكون السؤال لا منفعة فيه^(١)

٤- وأضيف إليها: أن تكون الفتوى خاصة بالمفتي، فهذه من حالات وجوب الإفتاء وفرضيته فرضية عينية، أو يكون هو أعلم الناس بحال المستفتي؛ لأن الفتوى تحتاج إلى معرفة الواقع وحال المستفتي.

أما ما نقل عن الفقهاء من ألا يكون في الناحية غيره، فهي متصورة وإن كانت قليلة، مع ثورة الاتصالات، وخدمة الفتاوى بالهاتف والإنترنت وغيرهما، وهذا يعني أن الشرط قلت نسبته، وإن لم يوضع في حق الإلغاء لإمكان تصوره.

والإفتاء حرام على الجاهل بصواب الجواب^(٢)، فمن أقدم على ما ليس أهلا له من إفتاء أو قضاء أو تدريس أثم، فإن أكثر منه وأصر واستمر فسق ولم يحل قبول قوله ولا فتياه ولا قضائه^(٣).



المسألة الثانية: حكم الاستفتاء

والاستفتاء لمن يجهل حكم الله في المسألة واجب شرعي؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٥)، وقد نقل هذا غير واحد من العلماء كالغزالي والنووي وغيرهما^(٦). واشترط الدكتور علي جمعة لهذا الوجوب وجود من يفتيه؛ حتى لا يكون من باب تكليف ما لا يطاق، وما قيل في وجوب الإفتاء على

(١) راجع: تغير الفتوى بتغير موجباتها الأربع، الدكتور علي جمعة، بحث منشور ضمن كتاب: الفتوى في عالم مفتوح، ج ١/ ٥٦١-٥٦٢

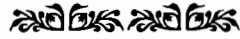
(٢) السابق.

(٣) المرجع السابق.

(٤) النحل: ٤٣، والأنبياء: ٧.

(٥) راجع: المجموع للنووي، ج ١/ ٧٣، طبع دار الفكر بيروت: ١٩٩٧م، والمستصفي في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، ج ١/ ٣٧٢، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية - بيروت -، الطبعة: الأولى: ١٤١٣

المفتي يقال هنا أيضا في تحقق الشرط؛ فما أيسر أن يجد العامي من يفتيه من أهل العلم في ظل وسائل الاتصال الحديثة، وإن كان هذا يكلفه، فهي تكلفة واجبة؛ لأن التكلفة هنا من باب التوصل إلى الجواب، وليست دفع أجرة للمفتي، فهي هنا وسيلة لمقصد واجب؛ فتكون واجبة.



المبحث الثاني: معنى التجديد في القرآن الكريم^(١)



لم يرد التجديد بلفظه في القرآن الكريم، وإن كان القرآن من مقاصده التجديد، وهو دائماً متجدد، كما جاء في الحديث: "ولا تشبع منه العلماء ولا يخلق عن كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه.." (٢). أي أنه لا يئلى، بل متجدد بشكل دائم، فإن كانت الثياب تبلى من كثرة الاستعمال، وتنتهي وظيفتها، فإن القرآن دائم يتجدد، فيجد العلماء فيه من المعاني ما لم ينكشف في العصور السالفة.

ومن رسالة القرآن تجديد الوحدانية، وذلك أن الله - تعالى - أخذ العهد على الناس وهم في الأصلاب أن يؤمنوا به ويوحده، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ ۝﴾ (٣)، ولتجديد هذا العهد أرسل الله - تعالى - الرسل ليذكروا الناس بهذا العهد المأخوذ والوفاء به.

(١) القرآن: هو الكتاب المنزل على رسول الله، المكتوب في المصاحف، المنقول عن النبي ﷺ نقلاً متواتراً، بلا شبهة، وهو النظم والمعنى جميعاً في قول عامة العلماء. راجع: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي: علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري، ج ١ / ١٩ طبعة دار الكتاب الإسلامي.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: فضائل القرآن عن رسول الله، باب ما جاء في فضل القرآن، حديث رقم: ٢٩٠٦، ج ٥ / ١٧٢، والدارمي في سننه، كتاب: فضائل القرآن- باب: فضل من قرأ القرآن، حديث رقم: ٣٣٠٧، ج ٢ / ٥٢١، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، حديث رقم ٢٠٤٠، ج ١ / ٧٤١، والطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم: ٥٦٤٢، و٥٦٤٦، ج ٩ / ١٢٩-١٣٠، وعبد الرزاق في مصنفه، حديث رقم: ٥٩٩٨، ج ٣ / ٣٦٨، ورقم: ٦٠١٧، ج ٣ / ٣٧٥، وابن أبي شيبة في مصنفه، حديث رقم: ٣٠٠٨، ج ٦ / ١٢٥. والحديث ضعيف. قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال.. سنن الترمذي، ج ٥ / ١٧٢. وانظر: ضعيف سنن الترمذي: للألباني، ج ١ / ٣٤٩. المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.

(٣) الأعراف: ١٧٢

وقد جاء في الحديث القدسي^(١) هذا المعنى من خلق الناس على فطرة التوحيد، غير أن الشياطين بدلت في الناس كفرا وإلحادا؛ فعن عياض بن همار قال: قال رسول الله (ﷺ): "يقول الله إني خلقت عبادي حنفاء فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم، وحرمت عليهم ما أحللت لهم"^(٢).

وهذا ما يؤيده أيضا حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال: قال (ﷺ): "كل مولود يولد على الفطرة" وفي رواية "على هذه الملة فأبواه يهودانه، وينصرانه، ويمجسانه، كما تولد بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟"^(٣).

ولهذا جاء في حديث عن الأسود بن سريع من بني سعد قال: غزوت مع رسول الله (ﷺ) أربع غزوات، قال: فتناول القوم الذرية بعدما قتلوا المقاتلة فبلغ ذلك رسول الله (ﷺ) فاشتد عليه ثم قال "ما بال أقوام يتناولون الذرية" فقال رجل يا رسول الله أليسوا أبناء المشركين؟ فقال "إن خياركم أبناء المشركين. ألا إنها ليست نسمة تولد إلا ولدت على الفطرة، فما تزال عليها حتى يبين عنها لسانها فأبواها يهودانها وينصرانها" قال الحسن: والله لقد قال الله في كتابه ﴿وَلِذَا أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ الآية^(٤).

(١) عرف القاري الحديث القدسي بأنه الوحي الخفي غير المتلو، وقد يكون بواسطة جبريل عليه السلام. وبهذا يكون الحديث القدسي ما كان وحيا بالمعنى من الله، وبالفظة من رسول الله راجع: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد القاري ج ١ ص ٤٥٩، تحقيق: جمال عيتاني. طبع: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت -، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) رواه مسلم في صحيحه، كتاب: الجنة وصفة نعيمها وأهلها - باب: الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار. رقم (٢٨٦٥)، ج ٤/٢١٨٩، بتحقيق محمد فواد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٣) رواه الشيخان: صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن - باب: لا تبديل لخلق الله، وفي كتاب الجنائز - باب: ما قيل في أولاد المشركين، وغيرهما حديث رقم (١٣١٩)، ج ١/٤٦٥، وصحيح مسلم، كتاب: القدر - باب: معنى كل مولود يولد على الفطرة وحكم موت أطفال الكفار، حديث رقم: (١٩٧)، ج ١/١٨٨.

(٤) الآية في سورة الأعراف: ١٧٢، والحديث رواه أحمد في المستند، حديث رقم (١٦٣٤٦)، ج ٤/٢٤ وأخرجه البيهقي ٩١٣٠، ج ٩/١٣٠، وأخرجه الطبراني ١٢٨٥ المجمع الكبير، ج ١/٢٥٨. قال الشيخ

ولما كانت فطرة الناس على التوحيد، وتغيرت هذه الفطرة من خلال الشياطين أو من فعل بني البشر، ممن يغيرون ملتهم وملة أبنائهم، كان بعث الرسل من أجل تجديد الغاية الكبرى من الإرسال والكتاب، وهي إعادة التوحيد في قلوب وحياة الناس.

ولهذا أوضح الله تعالى هذه الغاية من بعث الرسل فقال: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾^(١). وقد جاء في حديث ابن مسعود قال: قال رسول الله (ﷺ) "لا أحد أغير من الله، من أجل ذلك حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن. ولا أحد أحب إليه المدح من الله عز وجل، من أجل ذلك مدح نفسه. ولا أحد أحب إليه العذر من الله، من أجل ذلك بعث النبيين مبشرين ومنذرين". وفي لفظ آخر "من أجل ذلك أرسل رسله وأنزل كتبه"^(٢).

وإن كان الإصلاح من معاني التجديد، فإن من أهم أهداف القرآن الكريم الإصلاح، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾^(٣)، وقال أيضا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلِهَا مُصْلِحُونَ﴾^(٤) (١٧). ونلخص من هذا أن القرآن - وإن لم يتناول لفظ "التجديد" -، فإن مفهومه من أهم المحاور التي ركز عليها القرآن الكريم، سواء أكان تجديدا للتوحيد، أو تجديدا لرسالة الإصلاح في الأرض.

شعيب الأرنؤوط: إسناده ضعيف لانقطاعه، الحسن البصري رغم تصريحه بالسماع هنا من الأسود بن سريع، إلا أن الصحيح أنه لم يسمع منه.

(١) النساء: ١٦٥

(٢) رواه الشيخان، صحيح البخاري، كتاب: تفسير القرآن - باب: قوله عز وجل قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها حديث رقم (٤٣٥٨)، ج ٤/١٦٩٦، وصحيح مسلم، كتاب: التوبة - باب: غيرة الله - تعالى - وتحريم الفواحش. حديث رقم: ٢٧٦٠، ج ٤/٢١١٤

(٣) الأعراف: ٥٦، وأيضا الآية: ٨٥ من نفس السورة.

(٤) هود: ١١٧.

المبحث الثالث : معنى التجديد في السنة (١)

أما السنة فقد أوردت لفظ التجديد، ورسخت أيضا معانيه، فقد ورد اللفظ في حديث أبي هريرة عن النبي (ﷺ) : "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"^(١).

والمقصود بتجديد الدين أي إحياء ما اندرس من معالم الدين، وانظمس من أحكام الشريعة وما ذهب من السنن، وخفي من علوم الشريعة والتزكية والأخلاق^(٢).

كما بين الرسول (ﷺ) أن الإيمان يبلى في نفس الإنسان كما يبلى الثوب، وهو يحتاج إلى تجديد وإعادة الروح والنشاط فيه؛ فقال (ﷺ) : "إن الإيمان يخلق في جوف أحدكم كما يخلق الثوب، فاسألوا الله - تعالى - أن يجدد الإيمان في قلوبكم"^(٣). كما جاء التجديد بمعنى الإعادة في قوله (ﷺ) : "لا تسبوا الدهر، فإن الله عز وجل قال: أنا الدهر، الأيام والليالي لي أجدها وأبليها وآتى بملوك بعد ملوك"^(٤).

(١) السنة: ما ورد عن النبي ﷺ غير القرآن من قول، أو فعل، أو تقرير. راجع: كشف الأسرار شرح أصول البزدي ٢ / ٣٥٩ ط دار الكتاب الإسلامي، وفواتح الرحموت بهامش المستصفى ٢ / ٩٧ ط الأميرية - بولاق

(٢) سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة رقم (٤٢٧٠) راجع عون المعبود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، ج ١١ / ٣٨٥. دار الكتب العلمية - بيروت -، الطبعة: الثانية: ١٩٩٥م. وقال المناوي: قال الزين العراقي: وسنده صحيح. راجع: فيض القدير شرح الجامع الصغير عبد الرؤوف المناوي، ج ٢ / ٢٨٢، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ الطبعة: الأولى

(٣) انظر فيض القدير ج ٢ / ٢٨٢، وعون المعبود شرح سنن أبي داود، محمد شمس الحق العظيم آبادي، ج ١١ / ٢٦٠، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية: ١٩٩٥م

(٤) رواه الحاكم في المستدرک، کتاب الإيمان، ج ١ / ٤٥. تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٩٩٠م

(٥) رواه أحمد في المسند، حديث رقم (٩١٢٦) ج ٢ / ٣٩٥، وحديث رقم (٢٢٧٠٦)، ج ٥ / ٢٩٩، ومسند أبي يعلى، حديث رقم (٦٠٦٦)، ج ١٠ / ٤٥٢، وأصله الصحيحين، بلفظ: يسب بنو آدم الدهر، وأنا الدهر حديث رقم (٥٨٢٧) ج ٥ / ٢٢٨٦، وهو في مسلم باختصار في باب: النهي عن سب الدهر، حديث رقم: (٢٢٤٦)، ج ٤ / ١٧٦٢ - ١٧٦٣.

المبحث الرابع : صور التجديد



ومن خلال النظر إلى تعريف التجديد في اللغة والاصطلاح والقرآن والسنة، يمكن أن نضع صوراً للتجديد، هي:

الصورة الأولى:

إحياء ما اندرس من المفاهيم الشرعية المستمدة من الكتاب والسنة، والتصدي للبدع التي تظهر من حين لآخر، ورد الناس إلى جوهر الإسلام الصحيح^(١).
فالتجديد " لا يعني أبداً التخلص من القديم، أو محاولة هدمه، بل الاحتفاظ به، وترميم ما بلي منه، وإدخال التحسين عليه"^(٢)...

الصورة الثانية:

التجديد بمعنى التنمية والتوسع، وإضافة أمور لها صلة وثيقة بالشيء المجدد، فتضيف إليه ما به يكتمل البيان.

الصورة الثالثة:

التجديد بمعنى التمهيص والتحرير والترجيح فيما فيه تنازع بين العلماء، كل في فنه^(٣).

فالتجديد يقتضي عدة أمور، هي:

١ - الاحتفاظ بجوهر البناء القديم، والإبقاء على طابعه وخصائصه، بل إبرازه العناية به.

(١) التجديد في أصول الفقه.. دراسة وصفية نقدية، الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ص: ٣٩٢٧، مكتبة دار السلام بالقاهرة، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م. بتصرف.

(٢) الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، الدكتور يوسف القرضاوي، ص: ٣٠، مكتبة وهبة، الطبعة الثالثة: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م.

(٣) التجديد في أصول الفقه.. دراسة وصفية نقدية، الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ص: ٣٩٢٧، مكتبة دار السلام بالقاهرة، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م. بتصرف.

- ٢- ترميم ما بلي منه، وتقوية ما ضعف من أركانه .
 ٣- إدخال تحسينات عليه لا تغير من صفته، ولا تبدل من طبيعته .

معالم التجديد :

يرى الدكتور القرضاوي أن التجديد في الفقه الإسلامي له معالم منشودة، تتلخص في:

أولاً - تنظير الفقه الإسلامي :

بأن تصاغ أحكام الفقه الجزئية وفروعه المتفرقة، ومسائله المنشورة في أبوابها المختلفة من كتبه في صورة " نظريات كلية عامة " تصبح هي الأصول الجامعة، التي تنبثق منها فروعها، وتتشعب جزئياتها المتعددة، وتطبيقاتها المتنوعة. وذلك على نحو ما هو معروف في القوانين الأجنبية، في مثل : (النظرية العامة للالتزامات)، و(نظرية الأهلية)، و(نظرية البطلان) وغيرها.

وهذا " التنظير " أو " التأصيل " شبيه - إلى حد ما - بما صنعه فقهاؤنا في العصور الماضية من وضع قواعد فقهية عامة، تدرج تحتها أحكام جزئية كثيرة، مثل قاعدة : " الأمور بمقاصدها " " المشقة تجلب التيسير "، " الضرر يزال " " العادة محكمة " " اليقين لا يزول بالشك " .

بيد أن الذي نريده في عصرنا أمر آخر يختلف عن ذلك في مضمونه ونتائجه، وإن كان كلا الأمرين جمعا للمتفرقات، وإدرجا للجزئيات تحت كلياته .

ثانياً - الدراسة المقارنة :

ويقصد بها دراسة الفقه دراسة علمية موضوعية مقارنة، تكشف عن مكنون جواهره، وعدالة مبادئه، ورسوخ قواعده، وتجلي ما فيه من روائع الاجتهاد والاستنباط والتوليد والتخريج .

وتنقسم الدراسة المقارنة إلى نوعين:

النوع الأول: الدراسة المقارنة بين المذاهب الفقهية ، وينبغي أن تعتمد هذه الدراسة على:

- أ- الوصل بين الفقه والحديث .
 - ب- العناية بفقه الصحابة والتابعين .
 - ت- العودة إلى المراجع الأصلية .
- النوع الثاني: الدراسة المقارنة بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية .

ثالثاً - فتح باب الاجتهاد :

والدعوة إلى فتح باب الاجتهاد، يجب أن تراعي عدة أمور، أهمها:

- أ- الاهتمام بالاجتهاد الجماعي من خلال المجامع والمؤسسات الفقهية .
- ب- إعادة النظر إلى الفقه القديم في ضوء مقتضيات وظروف العصر .
- ت- ألا يقتصر الاجتهاد على أحكام " الرأي " أو " النظر " التي لم يكن فيها نصوص شرعية، بل يدخل في دائرة الاجتهاد الأحكام التي بنيت على نصوص ظنية الثبوت والدلالة .

ث- أن تشمل دائرة الاجتهاد أصول الفقه، إكمالاً لما قام به الشاطبي والشوكاني وغيرهما، ومن أهم تلك القضايا الأصولية التي تحتاج إلى إعادة النظر فيها بالاجتهاد: تمييز السنة التشريعية وغير التشريعية، والتشريعية المؤقتة من التشريعية المؤبدة، وتمييز تصرف الرسول (ﷺ) بمقتضى الإمامة والرياسة للأمة، من تصرفه بمقتضى الفتوى والتبليغ عن الله .

ومن ذلك أيضاً: مناقشة موضوع الإجماع- وبخاصة السكوتي منه-، ومدى حجته، وإمكان العلم به، وكثرة دعاوى الإجماع، مع ثبوت المخالف، وتحقيق القول في الإجماع الذي ينبني على مراعاة مصلحة زمانية لم تعد معتبرة اليوم.

ومثل ذلك: القياس، والاستحسان، والاستصلاح، ومتى يؤخذ به، ومتى لا يؤخذ؟ وما ضوابط كل منها وحدود استعماله^(١).



(١) راجع: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، الدكتور يوسف القرضاوي، ص: ٣٠-٤٣.

المبحث الخامس: المؤلفات في باب النوازل والمستجدات



كانت النوازل مادة ثرية للتأليف والتصنيف قديماً وحديثاً، وكان التصنيف فيها على النحو التالي:

أولاً - المؤلفات القديمة :

التأليف في النوازل قديماً نوعان:

النوع الأول، وهي كتب الفقه وكتب الأصول والقواعد الفقهية وكتب التخریجات، حيث وردت بها مسائل في المستجدات والنوازل. وأما النوع الثاني، فهو ما كان مختصاً بالنوازل، مثل:

١ - مجموع نواذر المسائل المدلل بالدلائل، الشهير بـ "فتاوى النوازل في الفقه الحنفي" لأبي الليث السمرقندي، طبع باهتمام عزيز الرحمن بانيزتي.

٢ - عيون المسائل: لأبي الليث السمرقندي. تحقيق الدكتور. صلاح الدين الناهي، مطبعة أسعد، بغداد، ١٣٨٦هـ.

٣ - أنفع الوسائل إلى تحديد المسائل: لإبراهيم بن علي العرسوسي، ت/ ٧٨٥هـ^(١).

٤ - واقعات المفتين: لعبد القادر بن يوسف الشهير بـ "عبد القادر أفندي"، ت/ ١٠٨٥هـ. الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق مصر المحمية سنة ١٣٠٠ هجرية

٥ - الفتاوى الخيرية لنفع البرية: لخير الدين الرملي بن أحمد بن علي، ت/ ١٠٨١هـ. طبع حجر - مصر ١٢٦٧هـ

(١) لم أجده مطبوعاً.

- ٦- مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام، للقاضي عياض وولده محمد. تحقيق وتعليق محمد بن شريفة، طبع دار الغرب الإسلامي، سنة: ١٩٩٧م.
- ٧- ضياء السياسات وفتاوى النوازل مما هو من فروع الدين من المسائل، عبد الله بن محمد بن فودي؛ تحقيق وتقديم أحمد محمد كاني. مكتبة الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م.
- ٨- مختارات النوازل : (قسم العبادات) تأليف علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني؛ دراسة وتحقيق محمود محمد إسماعيل؛ بإشراف الأستاذ الدكتور محمد حمود الوائلي. الجامعة الإسلامية، ١٤١٤ هـ.
- ٩- النوازل... أبو الحسن علي بن عيسى بن علي الحسيني العلمي المالكي. تحقيق المجلس العلمي بفاس. طبع: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٨٣ - ١٩٨٩.
- ١٠- ديوان الأحكام الكبرى: أو (الإعلام بنوازل الأحكام وقطر من سير الحكماء). أبو الأصبغ عيسى بن سهل بن عبد الله الجبائي؛ تحقيق رشيد النعيمي. وطبعة أخرى: تحقيق ودراسة نورة محمد عبد العزيز التويجري - جامعة الملك سعود - الآداب - التاريخ ١٤١٠ هـ.
- ١١- المسائل المختصرة من كتاب البرزلي، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن الزليطني المعروف بحلولو؛ تحقيق أحمد محمد الخليلي. دار المدار الإسلامي: ٢٠٠٢م
- ١٢- تقريب الأمل البعيد في نوازل الأستاذ أبي سعيد ابن لب الغرناطي، تحقيق حسين مختاري، وهشام الرامي. دار الكتب العلمية ٢٠٠٤م
- ١٣- بلوغ الأمانة: بفتاوى النوازل العصرية، محمد علي حسين المالكي^(١).

- ١٤ - مواهب ذي الجلال في نوازل البلاد السائبة والجبال، محمد بن عبد الله الكيكي، تحقيق أحمد التوفيق. دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧.
- ١٥ - النوازل الجدية الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى المسماة بالمعيار الجديد الجامع العرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب. تأليف أبي سيدي المهدي الوزاني، قابله وصححه عمر عباد. طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، ١٩٩٦.

ثانياً - المؤلفات الحديثة :

- وتنقسم المؤلفات الحديثة في النوازل إلى ما هو خاص بها، وإلى ما جاءت النوازل مبثوثة فيه، ومن نماذج النوع الثاني:
- ١ - مجلة مجمع الفقه الإسلامي التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي .
 - ٢ - مجلة البحوث الإسلامية التي تصدر عن الرئاسة العامة للإفتاء في السعودية .
 - ٣ - مجلة المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث بأيرلندا.
 - ٤ - مجلة مجمع فقهاء أمريكا الشمالية.
 - ٥ - مجلة الأزهر. وفيها بحوث قيمة ومقالات وفتاوى تثرى أحكام النوازل.
 - ٦ - الرسائل الجامعية المعاصرة التي تصدر من الجامعات.
 - ٧ - فتاوى معاصرة، الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي.
 - ٨ - فتاوى معاصرة، الدكتور وهبة الزحيلي، والدكتور محمد وهبي سليمان، وغيرها .

ومن المؤلفات التي أفردت المستجدات في كتب خاصة :

- ١ - أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة - الدكتور محمد سليمان الأشقر.
- ٢ - أبحاث وأعمال ندوات بيت الزكاة الكويتي، بيت الزكاة الكويتي

- ٣- أثر المستجدات الطبية في باب الطهارة - زايد نواف عواد الدويري - رسالة (ماجستير) - جامعة اليرموك.
- ٤- الاجتهاد في النوازل، مجلة العدل: فصلية، محكمة. - س ٥، ع ١٩ (رجب ١٤٢٤، سبتمبر ٢٠٠٣). - ص ١٠ - ٥.
- ٥- أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة ، مبارك سليمان محمد آل سليمان، دار كنوز إشبيليا، ٢٠٠٥
- ٦- أحكام العلم بالمبيع وتطبيقاته في ضوء وسائل التكنولوجيا المعاصرة: الكتالوج، التلفزيون، الكمبيوتر، الإنترنت، التليفون: دراسة مقارنة بين القانون المدني " المصري والفرنسي" والفقهاء الإسلاميين، ممدوح محمد مبروك، المكتب الفني للإصدارات القانونية ١٩٩٩م
- ٧- الأحكام الفقهية المتعلقة بالتفتيش على القضاة وتطبيقاتها المعاصرة، فهد بن محمد الشبيب؛ إشراف علي بن راشد الديان- بحث مكمل لرسالة (الماجستير) - المعهد العالي للقضاء، ١٤٢٦هـ.
- ٨- الأحكام الفقهية لنوازل الإنجاب الطبية، إعداد حسين بن يوسف بن محمد العبيدي؛ إشراف عبد الرحمن بن عبد الله الدرويش - بحث مكمل لرسالة (الماجستير) - معهد العالي للقضاء، ١٤٢٥هـ.
- ٩- اختيارات الشيخ ابن باز وآراءه الفقهية في قضايا معاصرة إعداد خالد بن مفلح بن عبد الله آل حامد؛ إشراف عبد الرحمن بن عبد الله الدرويش - رسالة (دكتوراة) - المعهد العالي للقضاء، ١٤٢٦هـ.
- ١٠- الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، الشيخ الدكتور عبد الله الشيخ المحفوظ بن بيه - مجلة مجمع الفقه الإسلامي. - ع ١١، ج ٢ (١٤١٩، ١٩٩٨).

- ١١- الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة، الدكتور وهبة مصطفى الزحيلي- مجلة مجمع الفقه الإسلامي.- ع ١١، ج ٢ (١٤١٩، ١٩٩٨).- ص ٣٥٧-٤٠٦.
- ١٢- الاستفادة من النوازل "الفتاوى" والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة- الشيخ خليل محيي الدين الميس- مجلة مجمع الفقه الإسلامي.- ع ١١، ج ٢ (١٤١٩، ١٩٩٨).- ص ٤٠٧-٥٢٨.
- ١٣- الإسلام والقضايا الطبية المعاصرة، إشراف: عبد الرحمن العوض، المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية. الكويت .
- ١٤- اقتصاديات الحرب في الإسلام: دراسة فقهية اقتصادية معاصرة، غازي بن سالم بن لافي الحربي.
- ١٥- بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة - الدكتور محمد سليمان الأشقر.
- ١٦- بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة، محمد سليمان الأشقر، دار النفائس ١٩٩٨م
- ١٧- بحوث فقهية في قضايا عصرية، صالح فوزان الفوزان، دار العاصمة للنشر والتوزيع: ١٩٩٤م.
- ١٨- بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، إعداد محمد بن عبد العزيز بن سعد اليمني؛ إشراف إبراهيم العروان.
- ١٩- بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة، بقلم علي محمد يوسف المحمدي.
- ٢٠- بحوث فقهية معاصرة (١ - ١٠) الدكتور محمد عبد الغفار الشريف. دار ابن حزم ١٩٩٩م
- ٢١- بحوث فقهية معاصرة، الدكتور عبد الكريم زيدان .
- ٢٢- بحوث في فقه المعاملات المالية المعاصرة، الدكتور علي محيي الدين القره داغي.
- ٢٣- بحوث في قضايا فقهية معاصرة ، الدكتور محمد تقي العثماني.

- ٢٤- بحوث وفتاوى فقهية معاصرة الدكتور أحمد الحجى الكردي.
- ٢٥- بيع المرابحة وتطبيقاته المعاصرة في المصارف الإسلامية، الدكتور عبد الكريم أبو زيد.
- ٢٦- الجامع في فقه النوازل، صالح بن عبد الله بن حميد. مكتبة العبيكان ٢٠٠٥م
- ٢٧- الجوائز: أحكامها الفقهية وصورها المعاصرة، باسم أحمد حسن.
- ٢٨- دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة، الدكتور عمر سليمان الأشقر.
- ٢٩- دراسة شرعية لبعض النوازل الفقهية المعاصرة أحمد بن ناصر بن سعيد.
- ٣٠- دراسة شرعية لبعض النوازل الفقهية المعاصرة، أعدها أحمد بن ناصر بن سعيد.
- ٣١- الشخصية الحكيمة للشركات المعاصرة: دراسة فقهية/ إعداد أحمد بن محمد بن حمد الرزين؛ إشراف أحمد بن يوسف الدريوش - رسالة (ماجستير) - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٦هـ.
- ٣٢- العقود الشرعية الحاكمة للمعاملات المالية المعاصرة، عيسى عبدة، دار الاعتصام ١٩٧٧م
- ٣٣- الفتاوى والتاريخ: دراسة لمظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا من خلال فقه النوازل - محمد مختار ولد السعد.
- ٣٤- فتاوى وقضايا فقهية معاصرة، الدكتور عبد اللطيف صالح الفرфор.
- ٣٥- فقه القضايا الطبية المعاصرة: دراسة فقهية طبية مقارنة مزودة بقرارات المجامع الفقهية والندوات العلمية تأليف علي محيي الدين القره داغي، علي يوسف المحمدي.
- ٣٦- فقه المستجدات في باب العبادات، طاهر يوسف صديق الصديقي - طبع دار النفائس
- ٣٧- فقه النوازل.. دراسة تأصيلية تطبيقية، محمد حسين حسن الجيزاني، دار ابن الجوزي ٢٠٠٥م

- ٣٨- فقه النوازل، قضايا معاصرة، بكر بن عبد الله أبو زيد، عالج فيه ثمانى قضايا.
- ٣٩- قضايا المرأة المعاصرة: رؤية شرعية ونظرية واقعية، سعاد صالح، مكتبة التراث الإسلامى ٢٠٠٣
- ٤٠- قضايا فقهية معاصرة الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي.
- ٤١- قضايا فقهية معاصرة في المال والاقتصاد، الدكتور نزيه حماد.
- ٤٢- قضايا فقهية معاصرة: الدخول في السلطة، العمليات الاستشهادية، هبة الأعضاء... مالك مصطفى وهبي العاملي.
- ٤٣- قضايا فقهية معاصرة، محمد يرهان الدين السنبهلي، دار القلم دمشق ١٤١٠ هـ
- ٤٤- مسائل في الفقه: النوازل وكيف يجب التعامل معها؟ مجلة البحوث الفقهية المعاصرة: فصلية، محكمة. - س ١٦، ع ٦٤ (رجب - رمضان ١٤٢٥، سبتمبر - نوفمبر ٢٠٠٤). - ص ٣٢٠ - ٣٣٠.
- ٤٥- مستجدات طبية معاصرة من منظور فقهي مصلح النجار، إياد إبراهيم.
- ٤٦- مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق: زواج المسيار، الزواج العرفي، الفحص الطبي، الزواج بنية الطلاق أسامة عمر سليمان الأشقر - بحث مكمل لرسالة (الماجستير) - الجامعة الإسلامية العالمية (ماليزيا).
- ٤٧- مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق، محمد سليمان الأشقر، دار النفائس ١٩٩٨ م
- ٤٨- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامى، عثمان شبير، دار النفائس للنشر والتوزيع: ٢٠٠١ م
- ٤٩- المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، سعد الدين محمد الكبى، المكتب الإسلامى ٢٠٠٢ م

- ٥٠- المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشرعة، محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، جامعة الكويت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية لجنة التأليف والتعريب والنشر، ١٩٩٩
- ٥١- المعاملات المالية المعاصرة في ميزان الفقه الاسلامي : البنوك الربوية وشهادات الاستثمار، المصارف الاسلامية . على السالوس، مكتبة الفلاح ١٩٨٦م
- ٥٢- مفطرات الصائم في ضوء المستجدات الطبية، محمد جبر الألفي - مجلة مجمع الفقه الإسلامي - ع ١٠، ج ٢ (١٤١٨، ١٩٩٧). - ص ٦٩ -.
- ٥٣- منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة: دراسة تأصيلية تطبيقية، الدكتور مسفر القحطاني.
- ٥٤- موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الدكتور علي احمد السالوس.
- ٥٥- نوازل السرقة: أحكامها وتطبيقاتها القضائية/ إعداد فهد بادي المرشدي؛ إشراف يعقوب الباحسين - رسالة (دكتوراة) - المعهد العالي للقضاء، ١٤٢٦هـ.
- ٥٦- النوازل الفقهية في الجنايات والحدود وتطبيقاتها القضائية/ إعداد سعد بن علي بن تركي الجلعود؛ إشراف سعد بن عمر الخراشي - بحث مكمل لرسالة (الماجستير) - المعهد العالي للقضاء، ١٤٢٥هـ.
- ٥٧- النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد - جامعة الحسن الثاني البيضاء: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
- ٥٨- النوازل الفقهية وأثرها في الفتوى والاجتهاد. - الدار البيضاء: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني.
- ٥٩- النوازل الفقهية وأحكامها في الطهارة والصلاة/ إعداد باسم بن محمد سعيد القرافي؛ إشراف صالح بن عبد الله الاحم - رسالة (ماجستير) - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٥هـ.

- ٦٠- النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ الغرب الإسلامي (من القرن ٦ إلى ٩ هـ / ١٢ - ١٥ م) محمد فتحة- بحث مكمل لرسالة (الدكتورة)- جامعة الحسن الثاني، ١٤١٧هـ
- ٦١- نوازل فقهية معاصرة ، خالد سيف الله الرحامي، دار الصحوة ١٩٩٩م

هذا وقد جمع أحد الباحثين ثبنا بمخطوطات النوازل، وصلت إلى ثلاثمائة وخمس عشرة مخطوطة، أبان عنوانها ومؤلفها و مكانها ورقمها حتى يسهل الرجوع إليها لمن شاء^(١).



(١) منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة.. دراسة تأصيلية تطبيقية. الدكتور مسفر بن علي بن حمد القحطاني، ص: ٤١٧-٤٤٠. دار الأندلس الحفراء، دار ابن حزم، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م

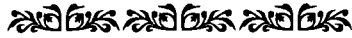
الفصل الثاني



دار الإفتاء المصرية.. النشأة والوظائف

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول: نشأة دار الإفتاء المصرية
- المبحث الثاني: وظائف دار الإفتاء المصرية
- المبحث الثالث: مفتو دار الإفتاء المصرية



المبحث الأول: نشأة دار الإفتاء المصرية

المطلب الأول: كيف نشأت الدار؟

ليست هناك مستندات رسمية تدل على تاريخ إنشاء دار الإفتاء المصرية على وجه اليقين، يقول الشيخ جاد الحق - رحمه الله - : " لم أعر - بالرغم مما بذل من جهد في البحث والرجوع على المصادر التاريخية، بل وسؤال بعض المؤرخين الإسلاميين المعاصرين - على بدء إنشاء دار الإفتاء بواقعها الحالي فيما قبل: شهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ - نوفمبر سنة ١٨٩٥م، وفقط، قد تردد لقب: المفتين أو مفتي الديار المصرية، في بعض اللوائح والقوانين الصادرة فيما قبل هذا التاريخ"^(١).

لكن من خلال ما وجد في دفاتر دار الإفتاء يبدو أن إنشاء الدار كان سابقا على تعيين مفت خاص بها، بل -حسب الظن- أن دار الإفتاء أنشئت، وكانت تسند أعمالها إلى شيخ الأزهر، كما هو الشأن مع الشيخ حسونة النواوي - رحمه الله -، فإن أول تاريخ مدون موجود في افتتاح السجل الأول في مكتبة دار الإفتاء مؤرخ بشهر جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ. ونصه ما يلي:

قيد فتاوى الديار المصرية المحولة إلى حضرة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر مولانا الشيخ حسونة النواوي بأمر عال صادر لنظارة الحقانية بتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ نمرة ١٠، وبلغ لحضرته من النظارة المذكورة بتاريخ ٧ جمادى الثانية سنة ١٣١٣هـ، نمرة ٥٥، وعلى الله حسن الختام"^(٢).

(١) بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق، ج ٤/ ٢٢٠

(٢) راجع: المرجع السابق، ج ٤/ ٢٢٠-٢٢١، وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، كتيب صادر عن دار الإفتاء المصرية، ص: ٣-٤، طبع وزارة العدل، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٤، يعني أنه في زمن الدكتور محمد سيد طنطاوي.

ومن خلال دفاتر السجلات بدار الإفتاء المصرية يتضح أن الشيخ محمد عبده - رحمه الله - هو أول مفت مستقل لدار الإفتاء، يعني أنه لم يكن يجمع بين منصب الإفتاء وشيء آخر في الأزهر الشريف، فقد وجد مدوناً في افتتاح فتاويه بالسجل رقم ٢ من سجلات الفتاوى قرار تعيينه مفتياً بالعبارات التالية:

صدر أمر من المعية السنية بتاريخ ٣ يونيو سنة ١٨٩٩م - ٢٤ محرم سنة ١٣١٧هـ، نمرة ٣ سايرة صورته:

فضيلة حضرة الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية: بناء على ما هو معهود في حضرته من العالمية، وكمال الدراية، فقد وجهنا لعهدتكم وظيفة إفتاء الديار المصرية، فأصدرنا أمرنا هذا لفضيلتكم للمعلومية، والقيام بهذه الوظيفة. ويخطر عطفو فتلو الباشا رئيس مجلس النظر بهذا.

الختم "عباس حلمي" (١)

ويبدو أنه كان من الصعب استقلال دار الإفتاء المصرية عن مشيخة الأزهر منذ النشأة، فإن إنشاء الدار التي تتبع وزارة العدل أو (الحقانية كما كانت تسمى سابقاً) كان مقصوداً بها أن تكون دار الإفتاء جهة مستقلة عن الأزهر الشريف، وإلا كان من الأولى أن تكون دار الإفتاء تابعة للأزهر الشريف، ولأجل ترضية شيوخ الأزهر أسند للشيخ حسونة النواوي منصب الإفتاء رسمياً، مع كون شيخ الأزهر كان من الطبيعي أن يكون صاحب الفتوى الأولى في الديار المصرية بحكم منصبه، أو أن الأمر كان يسير في البداية على أن يجمع شيخ الأزهر بين المنصبين لما له من مكانة، لكن لم يلبث أن استقلت الدار إدارياً عن الأزهر الشريف بما في ذلك المفتي، بل رأينا في بعض الفترات ما بين رحيل مفت عن الدار وتولي آخر أن يباشر العمل والتوقيع عن الفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء مستشار من وزارة

(١) راجع: نفس المصدر السابق، ص: ٤.

العدل، قبل أن يكون هناك انتداب أو تعيين لمفت آخر، وهذا يعني المعنى المقصود من انفصال دار الإفتاء عن الأزهر الشريف إدارياً.

بل يلاحظ أن غالب المفتين كانوا يعملون في السلك القضائي التابع لوزارة العدل، وكان بعضهم يعمل أميناً للفتوى، غير أنه من الإنصاف أن نقول: إن الذين تولوا منصب دار الإفتاء المصرية - كما كان يعرف قديماً، أو مفتي جمهورية مصر العربية كانت له تبعية علمية وروحية للأزهر الشريف لم تنفك عنه، منذ الإنشاء إلى اليوم، فما زالت دار الإفتاء تحمل اسم الأزهر وتمثله بعيداً عن التبعية الإدارية التي نشأت معها.

ويشير الدكتور علي جمعة إلى وجهة نظر مخالفة، وهي أن مصر كان لها مفت، يعرف بمفتي الديار المصرية، وهو غير مفتي الحقانية (أو مفتي وزارة العدل)، ويشير إلى أنه في عصر الخديوي إسماعيل تم تعيين الشيخ محمد أمين المهدي ابن الشيخ المهدي العباسي، كما ولي مشيخة الأزهر ثم نحي عنها، ولكنه ظل مفتياً حتى توفي (١٣١٥ هـ = ١٨٩٧ م) رحمه الله تعالى

في هذه الآونة وبعد عصر إسماعيل تكونت الوزارة، وفي هذه الوزارة نشأت "نظارة الحقانية" (وزارة العدل الآن)، وكان الفقيه الحنفي القدير قدري باشا - وزيراً للعدل، وورأى الخديوي توفيق أن يضع في وزارة الحقانية مفتياً للوزارة؛ فعين فيمن عين الشيخ محمد البنا وهو من كبار العلماء الأحناف، وظل الشيخ محمد البنا مفتياً للحقانية في حين أن الشيخ محمد المهدي العباسي كان مفتياً للديار المصرية، وكانت هناك مناصب أخرى في الإفتاء كمفتي الصعيد مثلاً والذي تولاهما من تولاهما الشيخ محمد مخلوف الميناوي المالكي، والذي له كتاب المقارنات التشريعية بين القانون الفرنسي والمذهب المالكي.

ظل الشيخ محمد المهدي العباسي مفتياً للديار المصرية إلا أنه أصيب بمرض أقعده عن التمكن من أداء هذه الوظيفة التي أسندت إليه لأكثر من ٥٠ عاماً، فلما مرض الشيخ محمد المهدي العباسي أحالوا على سبيل النيابة إفتاء الديار المصرية

إلى الشيخ محمد البنا فظل مفتياً للديار المصرية قليلاً، ثم بعد ذلك رأوا أن يحيلوا هذا إلى شيخ الأزهر، فجمع الشيخ حسونة النواوي بين النيابة عن محمد المهدي العباسي في القيام بالإفتاء وبين مشيخة الأزهر.

مات الشيخ محمد المهدي العباسي ١٣١٥ هـ - ١٨٩٧ م، وتولى الشيخ حسونة النواوي الإفتاء نيابة عن الشيخ - وليس بالأصالة - سنة ١٨٩٥ م، فظل في هذا الأمر لمدة ستين.

عندما تحول الإفتاء من الشيخ محمد البنا إلى الشيخ حسونة النواوي - لأسباب لا نعرفها - قدم الشيخ محمد البنا استقالته فعينوا مكانه في إفتاء الحقانية الشيخ عبد الرحمن النواوي قاضي قضاة الإسكندرية الشرعي وأصبح مفتياً للحقانية في حين كان ابن عمه حسونة النواوي هو شيخ الأزهر ومفتي الديار المصرية بالنيابة بعد ذلك. ولما مات الشيخ محمد المهدي العباسي مفتي الديار المصرية عُين مكانه الشيخ محمد عبده سنة ١٣١٧ هـ = ١٨٩٩ م.

وهذا يعني أنه في سنة ١٨٩٩ اجتمع لمحمد عبده المنصبان فأصبح مفتياً للديار المصرية وأضيف له مفتي الحقانية^(١).

ويبدو أنه بعد تولي الشيخ محمد عبده - رحمه الله - هذا المنصب، لم يعد هناك فصل بين مفتي الحقانية، ومفتي الديار المصرية، بل أضحى مفتي الديار المصرية هو مفتي الحقانية.

إلا أن تبعية دار الإفتاء المصرية لوزارة العدل يجب أن تقرأ قانوناً حتى يدرك المغزى، فحسب فهمي، أن تلك التبعية يمكن من خلالها دستورياً تعيين أي شخص يرى رئيس الجمهورية تعيينه في هذا المنصب ولو لم يكن من الأزهر الشريف، وهذا شيء قد لا يعرف كنهه على وجه الحقيقة، فقد يكون محموداً وقد يكون مذموماً، فإن الأزهر وإن كان قلعة من قلاع العلم، فإن هناك من غير أبنائه

(١) راجع: مقال بعنوان: تاريخ دار الإفتاء، للدكتور علي جمعة، منشور على موقعه، وهو في أصله تسجيل

صوتي فرغ على الموقع: <http://alimamalallama.com/article.php?id=٨١>

من هو على دراية فقهية وشرعية قد تؤهله لهذا المنصب، ولكن في ذات الوقت هناك من ليس أهلا له، خاصة من خارج الأزهر، وذلك أن الجهات التي تدرس الشريعة الإسلامية خارج الجامعات الأزهرية متعددة بين كليات الحقوق والآداب والتربية ودار العلوم، وكلها ليست على قدم واحدة في تدريس علوم الشريعة.

ولكن الملاحظ أن هناك تعددية في مصادر الفتوى الرسمية في الأزهر الشريف من الناحية الرسمية، أي الجهات المنوط بها أن تخرج الفتوى باسم الأزهر الشريف؛ فهناك مجمع البحوث الإسلامية ويرأسه شيخ الأزهر، والمفتي أحد أعضائه، وكذلك لجنة الفتوى بالجامع الأزهر، بالإضافة إلى دار الإفتاء المصرية، مما يستدعي التفكير في تلك التعددية التي تنبع من جهة واحدة هي الأزهر الشريف. وعلى كل، فإن منصب شيخ الأزهر ومنصب مفتي جمهورية مصر العربية لم يتوله إلا شيوخ من الأزهر الشريف، وما الاختلاف بينهم إلا اختلاف في مناهج الإفتاء الذي قد يكون مقبولا في الحقل الفقهي، بناء على تعددية رؤى الاجتهاد في المسائل المعاصرة، وتعددية الاختيار من الآراء الفقهية السابقة.

ويكون تعيين المفتي من قبل رئيس الجمهورية شخصا، برتبة وزير، وعرفا ما يكون بعدها شيخا للأزهر، كما هو واضح في سيرة عدد غير قليل من مفتي مصر، وإن لم يكن لازما.

وقد كان مكان دار الإفتاء ملحقا بالأزهر الشريف، ثم استقل بمبنى خاص، أخذ بالإيجار، حتى استقر مكانها الآن بمنطقة (الدَّرَاسَة) بجوار حديقة الخالدين حيث يوجد مبنى مشيخة الأزهر الشريف ومعه دار الإفتاء المصرية.

وقد افتتح مبنى دار الإفتاء المصرية الحالي في الثاني عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ الموافق الحادي والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٩١ م^(١).

(١) راجع: المصدر نفسه.

المطلب الثاني: هيكل الافتاء قبل إنشاء الدار سنة ١٣١٢ هـ نوفمبر سنة ١٨٩٥م

تدل الوثائق التاريخية الموجودة أنه كان لكل مذهب من المذاهب الأربعة مفتي: فهناك مفتي الحنفية، ومفتي المالكية، ومفتي الشافعية، ومفتي الحنابلة، وكان يطلق على هؤلاء المفتين أيضا شيوخ المذاهب، وكان المفتي الحنفي هو الذي يطلق عليه لقب (مفتي الديار المصرية)، أو (مفتي أفندي الديار المصرية).

وفي ولاية محمد علي باشا: عام ١٢٤٥ هـ - ١٨٢٩م: كان تأليف مجلس الشورى، ويضم: نقيب الأشراف، والشيخ الأمير مفتي المالكية، والشيخ محمد المهدي مفتي الحنفية.

وفي عام ١٢٥٨ هـ - ١٨٤٢م: كان استفتاء السوالي إلى المفتي في جواز تصرف الفلاحين في ممتلكاتهم بالبيع والهبة والوقف.

وفي ولاية عباس باشا الأول: عام ١٢٦٥ هـ - ١٨٤٩م: كان تأليف المجلس الخصوصي، ويضم: مفتي الحنفية، وشيخ الأزهر. وبالمناوبة: الشيخ السادات والشيخ البكري (وهما نقيب الأشراف).

وفي ولاية إسماعيل باشا عام ١٢٨٠ هـ - ١٨٦٣م:

كان رفع مرتب مفتي المالكية الشيخ عليش إلى ١٥٠٠ قرشاً.

وفي عام ١٢٨١ هـ - ١٨٦٤م:

كان تحديد مرتبات (مفتي) مجالس مصر والإسكندرية والأقاليم.

وفي عام ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥م: صدر أمر عال إلى ناظر الداخلية يتضمن إشارة صريحة إلى مفتي الديار المصرية، ويطلب بوضع تشريع لمعاقبة من يتصدى للإفتاء دون (رخصة). وهذا الأمر صادر من الخديوي في ١١ رجب ١٢٨١ هـ.

وفي عام ١٢٨٨ هـ - ١٨٧١م: كان تعيين: الأستاذ الأنور مفتي السادة الحنفية، وشيخ الأزهر عضوين بالمجلس المخصوص.

وفي ولاية عباس باشا الثاني: ١٣١٣ هـ - ١٨٩٥ م كان الأمر العالي بإسناد إفتاء الديار المصرية إلى شيخ الأزهر الشيخ حسونة النواوي.

وقد تردد لقب مفتي الديار المصرية غير ما سلف ذكره فيما يلي:

- كتابي نظارة الجهادية في ٥، ١٢ صفر سنة ١٢٩٨ هـ إلى مفتي أفندي وإلى شيخ الأزهر في شأن الجامع الأزهر في شأن الشهادات التي من مشيخة الجامع الأزهر إلى المشتغلين بطلب العلم الشريف.

- قرار نظارة الداخلية في يوليه سنة ١٨٨٥ م بتشكيل مجالس التأديب للمديريات والمحافظات ولمصلحة بيت المال، ومن بين أعضاء مجلس تأديب هذه المصلحة: المفتي.

- جاء في الأمر العالي في ٢٦ مارس سنة ١٨٨٥ م الخاص بالقرعة العسكرية (التجنيد) في الاستثناء والمعافاة من الخدمة العسكرية في المادة ٢٦_ أن حملة القرآن الشريف يعفون من الخدمة العسكرية إذا خلوا من أي عمل آخر، ويمتحنون في القرآن بحضور مجلس القرعة، بمعرفة القاضي والمفتي (مفتي الإقليم وليس مفتي الديار المصرية)

- في الأمر العالي إلى رئاسة المجلس الخصوصي في ٥ ربيع الثاني سنة ١٢٩٠ هـ - ٢٧٥ نمرة باختصاص (مفتي) المجالس والمديريات وديوان الأوقاف بأعضاء الأجوبة الشرعية، وما يسأل عنه من إحدى جهات الحكومة عند اللزوم، كما أن (مفتي) مصر والإسكندرية منوطون بما يسألون عنه من الحوادث التي فيها سواء كانت من الحكومة أو خلافها، وعدم خروج كل شخص عما هو منوط به، ومنع من عداهم من التعرض لإعطاء فتاوى. وفي هذا النص إشارة إلى ما يعرف بـ (تقنين الفتوى)، وأنها كانت خاصة بمجموعة من المفتين وديوان الأوقاف أيضاً.

- الأمر العالي الصادر في ٩ رجب سنة ١٢٩٧ هـ - ١٧ يونيو سنة ١٨٨٠ نمرة ١١ بإصدار لائحة المحاكم الشرعية بعد استصوابها بموافقة كل من حضرات: شيخ الأزهر ومفتي السادة الحنفية وقاضي أفندي محكمة مصر الكبرى.

- وقد جاء في المادة الخامسة من هذه اللائحة أن اللجنة المنوط بها النظر في تعيين القضاة وأعضاء المجالس الشرعية أن من أعضائها: مفتي السادة الحنفية.
- المادة ٢٢ من هذه اللائحة نصت على أنه: إذا اشتبه أمر من الأمور الشرعية على المجلس الشرعي بمحكمة مصر الكبرى، أو من كان له ولاية الحكم بالمحكمة المذكورة، فعليه أن يستفتي من حضرة مفتي أفندي السادة الحنفية بالديار المصرية، وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل، وإذا حصل اشتباه من أحد قضاة سائر المحاكم الشرعية ومجلس محكمة إسكندرية والنواب في أمر من الأمور المذكورة، فعليه أن يستفتي المفتي الموظف من طرف الحكومة الموجود بدائرة محكمته بالولاية التابع لها؛ لإجراء العمل بمقتضى فتواه الشرعية، فإن اشتبه الأمر مع ذلك على من ذكر، أو على المفتي أيضاً، فحين ذاك يتحرر بطلب الإفتاء عما صار إليه الاشتباه فيه من حضرة مفتي أفندي السادة الحنفية الموصى إليه، وبمقتضى ما تصدر به فتواه يكون العمل^(١).

وهكذا نرى أن الإفتاء في مصر لم ينشأ على الصورة التي هو عليها الآن وإنما تمثل هذه الصورة المرحلة الأخيرة حتى الآن من مراحل تطوره عبر أكثر من مائة عام. ويلاحظ أن النشأة والتطور كانا مرتبطين وبصورة كبيرة بتطور الحياة النيابية والسياسية في مصر الحديثة، وإنما يدل ذلك على أن دار الإفتاء بمرجعيتها الدينية الكبيرة تمثل الصورة المضيئة لمجتمع مسلم حريص على التمسك بمبادئ دينه الحنيف^(٢).

ومن خلال تتبع عدد من النصوص في التاريخ والسير، تبين أن لقب (مفتي الديار المصرية) كان مشتهراً منذ زمن بعيد؛ فكتب السير والتاريخ تشير هذا اللقب

(١) - وهذا يعني أنه كان لكل محكمة مفت، بالإضافة إلى مفتي الديار المصرية، وأن فتواهم للمحاكم كانت ملزمة لا معلمة.

(٢) راجع: نشأة دار الإفتاء المصرية، مقال على موقع دار الإفتاء المصرية، وراجع فتوى للدكتور أحمد الطيب عن دار الإفتاء، الطلب المقيد برقم ١٣٨١ لسنة ٢٠٠٢

(مفتي الديار المصرية)، وبعضها يشير إليه كوظيفة رسمية أيضاً، ومن تلك النصوص ما قاله الياضي عن فقيه مصر محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، فذكر في وفيات سنة: ثمان وستين ومائتين، فقال: "وفيها توفي الإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري مفتي الديار المصرية، تفقه بالشافعي وأشهب، وروى عن ابن وهب وغيره من أصحاب الإمام مالك، فلما قدم الإمام الشافعي مصر، صحبه وتفقه عليه، وحمل في المحنة إلى القاضي أحمد بن أبي دؤاد الإيادي في بغداد، فلم يجب إلى ما طلب منه، فرد إلى مصر، وانتهت إليه الرئاسة بها. روى عنه أبو عبد الرحمن النسائي في سننه. وقال المزي: قال الشافعي: وددت لو أن لي ولداً مثله وعلي ألف دينار لا أجد لها قضاء^(١).

وجاء في ترجمة (الشيخ خليل التميمي الداري مفتي بلد سيدي إبراهيم الخليل): "... سيد مجده أثيل، ومنصبه جميل جليل، فاق أدباء عصره، وزكت به شهرة مصره، كيف لا وهو أحد أئمة عصابة العلم والسيادة، المتوج من المولى المنان بتاج العز والسعادة، ولد هذا الأستاذ والعمدة الملاذ، سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين. وفي سنة ألف ومائتين وثلاث وستين عندما توجه عمه الشيخ التميمي مفتي الديار المصرية وقتئذ إلى دار السعادة مدعواً من لدن ساكن الجنان السلطان عبد المجيد خان، لحضور ختان أنجاله العظام، كان المترجم مجاوراً بالجامع الأزهر، فصحب عمه المشار إليه إلى الآستانة، وبأثناء وجوده فيها تقلد إفتاء مدينة الخليل، وكان رحمه الله - تعالى - على جانب عظيم من التقوى والصلاح وسعة العلم، وكانت تأتيه الفتاوى من المدن العظيمة فيجيب عنها، وانقطع في آخر حياته عن الأشغال ولازم بيته لا يخرج منه إلا لصلاة الجمعة^(٢).

(١) راجع: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، للياضي أبو محمد عبد الله بن أسعد، ج ١/٢٥٨، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٩٧م.

(٢) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق البيطار، ج ١/٢٧٤، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١م.

وفي ترجمة إبراهيم بن موسى بن أبي بكر ابن الشيخ علي الطرابلسي، الحنفي: "ورأيت بخط الشيخ العلامة علي ابن غانم المقدسي، مفتي الديار المصرية، أن من تأليف صاحب الترجمة كتاب "الإسعاف في أحكام الأوقاف"، وكتاب "مواهب الرحمن في مذهب النعمان" وشرحه سماه "البرهان"^(١).

وفي ترجمة أحمد بن حسن بن عبد المحسن الرومي: "وأجاز له حين دخل مع والده الديار الشامية والمصرية، جماعة من العلماء الأجلة، منهم: الإمام العلامة محمد البرهمتوشي الحنفي، والشيخ الإمام المحدث شمس الدين العلقمي الشافعي، والشيخ البارع بقية الأفاضل، ومجمع الفضائل، ناصر الدين الطبلاني، والإمام الجامع بين علمي الشريعة والحقيقة، الولي العابد الزاهد العالم الرباني الشيخ عبد الوهاب الشعراوي الشافعي، والشيخ العلامة أمين الدين بن عبد العال الحنفي، مفتي الديار المصرية"^(٢).

وفي ترجمة زكريا بن بيرام بن زكريا الرومي: "واشتغل ...، إلى أن صار من أعيان فضلاء الديار الرومية، وصار ملازمًا من المولى الفاضل العلامة محمد أفندي، المعروف بمعلول أمير، وكان جل انتفاعه به، وقد كان رفيقًا في الاشتغال عليه بالديار المصرية للإمام العلامة مفتي الديار المصرية الشيخ علي القدسي"^(٣). فهذه نصوص تشير إلى (مفتي الديار المصرية) على فترات زمنية متباعدة قبل إنشاء دار الإفتاء المصرية، وهي تعطي دلالة على وجود هذا المنصب، وإن لم تشر إليه كوظيفة رسمية أو تنفيذها.

بل هناك نصوص تشير إلى تولي منصب دار الإفتاء المصرية قبل الشيخ حسونة النواوي، ومنهم الشيخ شمس الدين المهدي (١٢٤٣ - ١٣١٥ هـ = ١٨٢٧ -

(١) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي، ج ١/ ٧٣ تحقيق: عبد الفتاح محمد الحللو، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

(٢) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، التقي الغزي، ج ١/ ٩٨.

(٣) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، التقي الغزي، ج ١/ ٢٨٤.

١٨٩٧م)، وقد نص على ذلك الزركلي في الأعلام فقال في ترجمته: "هو المهدي العباسي محمد (العباسي) بن محمد أمين ابن محمد المهدي الكبير: مفتي الديار المصرية، وأول من تولى مشيخة الأزهر، من فقهاء الحنفية. ولد بالإسكندرية، سنة (١٢٤٣هـ = ١٨٢٧م، وتولى الإفتاء سنة ١٢٦٤هـ وأضيف إليه مشيخة الأزهر (١٢٨٧) ولما قام (عراي باشا) بثورته (١٢٩٨) عزل المهدي لامتناعه عن التوقيع على عزل الخديوي توفيق (١٢٩٩) وكافأه الخديوي بعد الثورة، بإعادته شيخاً للأزهر مع الإفتاء. ووشي به عند الخديوي، فاستقال من الإفتاء ومشيخة الأزهر، وقد استمر في الإفتاء أربعين سنة. ثم أعيد إليه قبيل وفاته. توفي بالقاهرة سنة (١٨٢٧هـ - ١٨٩٧م). له (الفتاوى المهدية، في الوقائع المصرية) سبعة أجزاء، وهو مجموع فتاويه^(١). ومع كون فتاويه مطبوعة، إلا أنها لم تضمن فتاوى دار الإفتاء المصرية.

وقد نص هو على ذلك في فتاويه، فقال: "صدر لي الأمر العالي في النصف الأول من ذي القعدة الحرام من سنة أربع وستين ومائتين وألف من هجرة سيد الأنام بتقليدي وظيفه إفتاء الديار المصرية.... إذ لولا عناية الخالق ما تسنى لي الولوج في تلك المضائق، والذي قرب إلى ذلك وسهل علي ما هنالك علمي بأن علامة دهره، ونادرة عصره سيدي ووالدي الأستاذ الأعظم الشيخ محمد أمين المهدي رحمه الله وأرضاه وحباه في دار قربه بما تقر به عيناه كان في عصر المرحوم محمد علي باشا مفتي الديار المصرية مستمرا فيها إلى أن توفي سنة سبع وأربعين ومائتين وألف هجرية^(٢)".

(١) راجع: الأعلام للزركلي، ج ٧/ ٧٥-٧٦

(٢) - الفتاوى المهدية، للشيخ محمد العباسي، ج ١/ ٣- ٤، الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية المصرية سنة ١٣٠١ هجرية.

تعيين مفتي الجمهورية :

مع كون دار الإفتاء المصرية تابعة لوزارة العدل، فإن تعيين المفتي لم يكن من اختصاص وزير العدل، أو (الحقانية سابقاً)، بل كان يرجع إلى حاكم مصر، وقد "جرى نص المادة العاشرة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها الصادرة بأمر عال في ٢٧ مايو ١٨٩٧م بما يلي:

انتخاب قاضي مصر يكون منوطاً بنا، وتعيينه يكون حسب القواعد المتبعة، وانتخاب وتعيين مفتي الديار المصرية يكون منوطاً بنا وبأمر منا بالطرق المتبعة. وقد ألغيت هذه المادة بمقتضى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩١٤م بإلغاء وتعديل بعض مواد هذه اللائحة.

وجاء في الفقرة الثانية مما يتعلق بمفتي الديار المصرية، أنه وإن كان مفتي الديار المصرية موظفاً تابعاً لوزارة الحقانية، إلا أنها ترى أن لائحة المحاكم الشرعية ليست محلاً للنص على إجراءات تعيينه؛ لأن الوظيفة لا علاقة لها بأعمال المحاكم الشرعية.

وهذا الذي قالته المذكرة الإيضاحية سائغ إذ لم يعد مفتي الديار المصرية عضواً في المحكمة العليا الشرعية بمقتضى تشكيلها الذي نص عليه القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٣١م.

وجرى العمل بعد هذا على ما كان مقرراً في المادة الملغاة، فيعين مفتي الديار المصرية بقرار من رئيس الدولة باختياره وبالطرق المتبعة. وقد نص في قانون الإجراءات الجنائية على أنه في حال خلو وظيفة المفتي أو غيابه أو قيام مانع لديه يندب وزير العدل بقرار منه من يقوم مقامه^(١)



(١) راجع: بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، ج ٤ / ٢٢٥-٢٢٦

المبحث الثاني: وظائف دار الإفتاء المصرية



تقوم دار الإفتاء المصرية - حسب اللائحة الإدارية لها بعدة وظائف متنوعة، هي:

الإجابة على أسئلة السائلين :

حيث تجيب الدار على أسئلة السائلين على اختلاف أجناسهم وصفاتهم وأوطانهم فيما يتعلق بالحكم الشرعي عما يسألون عنه، سواء أكان ما يسألون عنه يتعلق بالعقائد، أو بالعبادات، أو بالمعاملات، أو بالآداب، أو بالأحوال الشخصية من زواج، ومواريث أو بغير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى بيان الحكم الشرعي بشأنها (١).

وتأخذ الإجابة عن أسئلة السائلين أشكالاً متعددة، هي:

الشكل الأول: الفتوى المكتوبة :

يصدر عن الدار رسمياً فتاوى تدون في سجلات رسمية، وهي تعتبر وثائق تابعة لوزارة العدل، حيث يسجل السؤال برقمه ورقم قيده وسنته، ويأخذ رقماً حسب رقم السجل، ويكون بخط اليد حتى الآن، حتى الإجابات المكررة تكتب بخط اليد، ويعطى كل سجل رقماً يبدأ برقم ١ من سجلات الشيخ حسونة النواوي إلى آخر مفت .

ولا يشترط أن يكون لكل مفت سجلات خاصة، فهناك سجلات مشتركة بين أكثر من مفت، قد تصل أحياناً إلى ثلاثة مفتين، كما أنه من خلال اطلاعي على السجلات رأيت أن دار الإفتاء المصرية تفرد المواريث بسجلات خاصة، بينما تعطى باقي الموضوعات تصنيفاً مناظراً لها، ويكتب عليه: (منوعات)

(١) راجع: كلمة عن دار الإفتاء المصرية، ص: ٥

وقد اجتهد القائمون على العمل بالسجلات في تصنيف فتاوى غير المواريث بعمل فهرس إجمالي لكل سجل، مكتوب فيه رقم مسلسل للفتوى وعنوانها، ورقم الصفحة، وغالبا ما يكتب اسم السائل أمام فتواه.

وحسب الاطلاع، فإنه ليس هناك في السجلات تصنيف يرتب الفتاوى على أبواب الفقه، بل يكون تسجيل الفتوى حسب تاريخها أيا كان موضوعها^(١).

وقد قام فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق - رحمه الله - تعالى - بالاهتمام بإصدار مختارات من فتاوى دار الإفتاء تمثل العمدة في الموضوعات بلغت عشرين مجلدا، وهي فتاوى منتقاة، حذف منها المكرر، وهي مطبوعة بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وهي تبدأ من فتاوى الشيخ حسونة النواوي إلى فتاوى الشيخ جاد الحق.

كما قام الدكتور محمد سيد طنطاوي بطبع ثلاثة مجلدات من فتاويه، وضم إليها عددا قليلا من فتاوى الشيخ عبد اللطيف حمزة وغيره ممن سبقه في الإفتاء انتقاء عشوائيا، حيث يلاحظ مثلا أنه ليست هناك فتوى واحدة في البنوك أو المعاملات للشيخ عبد اللطيف حمزة، والمجلدات الثلاث مطبوعة بإشراف وزارة العدل، وغير مطروحة في السوق للتداول أو البيع.

ويقوم الآن فضيلة الشيخ الدكتور علي جمعة مفتي مصر بمشروع يجمع فيه كل الفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء المصرية والتي بلغت مائة وعشرين ألف فتوى، بحيث تكون موجودة في برنامج إلكتروني، يقوم على تنفيذه فريق من الباحثين الشرعيين واللغويين، بالتعاون مع وزارة الاتصالات المصرية، وتشرف عليه دار الإفتاء المصرية، وهو عمل يحمد لفضيلة مفتي مصر الدكتور علي جمعة.

كما أنه من الجهود المبذولة في الحفاظ على تراث الفتاوى، السعي للحفاظ على السجلات القديمة وترميمها بإرسالها لدار الكتب المصرية بحيث تقوم دار الكتب

(١) سقت هذه المعلومات بناء على اطلاعي الشخصي لسجلات دار الإفتاء المصرية .

بإصلاحها حتى تبقى تراثا للدار لا يتآكل بسبب العوامل الطبيعية ومرور السنين عليه، وخاصة مع رداءة ورق دفاتر السجلات.

الشكل الثاني: الفتوى الشفهية :

ويقوم عليها عدد من أمناء الفتوى، بحيث يقدم السائلون إلى دار الإفتاء، ويأخذون رقما عند أمين فتوى، بحيث يجلس السائل مع أمين الفتوى ويعرض عليه سؤاله ويجيبه مشافهة.

والغالب على أمين الفتوى أنه طالب علم شرعي، من أبناء الأزهر الشريف، ومن قام بتدريس العلوم الشرعية، وله دراية بالفتوى، ومنهم من حصل على درجة الدكتوراة، أو ما زال يدرس بالدراسات العليا، وبعضهم من طلاب العلم الشرعي الحاصلين على شهادة من غير الأزهر الشريف.

ولا تعد هذه الفتاوى الصادرة عن أمناء الفتوى فتاوى رسمية، بل هي خدمة تقدم إلى المواطنين من دار الإفتاء، كما أنها تكون -في الغالب- فيما يخص المسائل المكررة وخاصة الزواج والطلاق والميراث والعبادات.

الشكل الثالث: الفتاوى الهاتفية :

وتوسيعا لخدمة المواطنين في إعطاء الفتوى الشرعية لهم قام الدكتور علي جمعة سنة ٢٠٠٦م بمشروع هاتف الفتوى، بحيث يتصل السائل برقم معين، ويسجل سؤاله عبر الهاتف، ويأخذ رقما يدخله بعد أربع وعشرين ساعة حيث يستمع إجابة سؤاله، وهي خطوة مباركة وتوسع لدور دار الإفتاء بالقيام بأهم مهامها، فليس كل الناس يستطيع الوصول إلى دار الإفتاء المصرية من المحافظات النائية أو الأماكن البعيدة.

ولتأهيل أمناء الفتوى من الناحية العلمية، فإن دار الإفتاء المصرية - في عهد الدكتور علي جمعة - تعقد دورات تدريبية، حيث يتم اختيار عدد من التخصصات غير الشرعية التي يحتاج إليها من يتصدى للإفتاء، فتكون هناك محاضرات في الاقتصاد والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإدارة

وغيرها من العلوم التي تربط المتأهل للفتوى بعلوم العصر، ولم يقصر مفتي مصر هذه الدورة على أمناء الفتوى، بل جمع معهم عدداً من مدرسي الشريعة بالكلديات الأزهرية دون غيرهم.

الشكل الرابع: فتاوى الإنترنت

قامت دار الإفتاء المصرية بإنشاء موقع إلكتروني، عرضت فيه تراث الفتوى، فوضعت فيه ما هو مطبوع من الفتاوى التي أخرجها الشيخ جاد الحق -رحمه الله، وعددا من فتاوى الدكتور علي جمعة، بالإضافة إلى فتاوى لجنة أمناء الفتوى بالدار، وهي في سبيلها لإخراج فتاوى من لم تنشر فتاويهم مثل: الشيخ عبد اللطيف حمزة، والدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور نصر فريد واصل، والدكتور أحمد الطيب.

يضاف إلى هذا، أن دار الإفتاء خصصت بعض الباحثين الشرعيين للرد على فتاوى السائلين عبر شبكة الإنترنت، وغالبا ما تكون الفتاوى مختصرة جدا، نظرا لكم الهائل من الأسئلة التي توجه للدار. وأحيانا يؤخذ السؤال ويعطى رقما في سجلات دار الإفتاء المصرية، ويرد عليه بشكل مؤصل أكثر، ويدخل ضمن فتاوى سجلات الدار.

يضاف إلى هذا أن الموقع ينشر بعض الفتاوى على هيئة بحوث صغيرة، واختصارا لبعض المسائل الفقهية على هيئة جواب مختصر (حلال - حرام)، ونشر بعض المعارف الإسلامية كالسيرة النبوية، والعقيدة، والفكر الإسلامي، وقضايا المرأة وغيرها، مع نشر البيانات الصادرة عن دار الإفتاء المصرية فيما يستجد من أحداث.

وقد تم تحديث الموقع أكثر من مرة في عصر الدكتور علي جمعة، وإن لم يكن هو صاحب فكرة إنشاء الموقع الإلكتروني، حيث وجد في سجلات دار الإفتاء فتاوى للدكتور نصر فريد واصل وصلت عن طريق الموقع الإلكتروني وسجلت

بسجلات دار الإفتاء المصرية، وأضيف إليه بعض الأقسام الأخرى، كـ (بحوث فقهية)، و (فتاوى بحثية)^(١).

الشكل الخامس: الفتوى الإعلامية:

كما يصدر عن المفتي عبر الأزمنة المتلاحقة لدار الإفتاء المصرية فتاوى تنشر في الإعلام، وغالبها يكون مشافهة من خلال ندوات أو محاضرات أو لقاء تلفزيوني أو في فضائية أو منشور عبر الإنترنت وغيرها، وهذه الفتاوى الإعلامية لا تعبر عن دار الإفتاء المصرية ولا يمكن الاستناد إليها كأي صادر عن الدار، وإنما هي صادرة عن شخص المفتي، وإن كانت تكتسب قوة لصدورها عن المفتي نفسه. وفائدة ذلك أنه لا يمكن دراسة تلك الفتاوى ضمن دراسة منهجية عن دار الإفتاء، ولكنها تصلح أن تكون دراسة عن مفت بعينه، بحيث يجمع بين الفتاوى التي أصدرها في الدار والفتاوى التي أفتى بها خارجها.



(١) - للاطلاع على موقع دار الإفتاء المصرية يراجع: <http://www.dar-alifta.org>

قرار مجمع البحوث الإسلامية ببيان من له حق الفتوى :

يلاحظ أن مجمع البحوث الإسلامية أحال مسئولية الفتوى رسمياً إلى دار الإفتاء، وأنها الجهة المنوطة بالإفتاء في مصر، وأن مجمع البحوث الإسلامية هو الجهة الذي لها حق التعقيب عليها، وقد جاء في نص القرار:

" ناقش المجلس - بجلسته السادسة في دورته الثالثة والأربعين التي عقدت بتاريخ ٧ من ذي الحجة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٦ - الكتاب الوارد من فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة محمد - مفتي جمهورية مصر العربية - بشأن موضوع: مرجعية الفتوى ومن له حق الإفتاء ومراقبة الفتاوى التي تبث بوسائل الإعلام المختلفة من صحافة وإذاعة وتلفزيون..

وقرر: أنه لاحظ أن البعض قد درج في وسائل الإعلام وغيرها على إطلاق لفظ فتوى على أي رأي صحيح أو غير صحيح، يصدر ممن لا معرفة له بالجوانب الشرعية.

وينوه - مجمع البحوث الإسلامية - بأن دار الإفتاء المصرية هي المرجعية الرسمية المنوط بها إصدار الفتاوى الشرعية، وبيان الحلال والحرام، ولا معقب عليها إلا مجمع البحوث الإسلامية - إذا رأى ما يستوجب ذلك -؛ باعتبار المرجعية العليا طبقاً لقانون تنظيم الأزهر رقم (١٠٣) لسنة ١٩٦١م ولائحته التنفيذية رقم (٢٥٠) لسنة ١٩٧٥م (١) "

ويلاحظ أن نصوص القانون التي استند إليها مجمع البحوث الإسلامية إنما هي في اعتبار مجمع البحوث الإسلامية المرجعية العليا في بيان الحكم الشرعي بمصر،

(١) - مجمع البحوث الإسلامية.. قراراته وتوصياته في ماغيه وحاضره، إعداد: عبد الرحمن المسيلي،

وماهر السيد الحداد، ج٢/ ٣٠٩-٣١٠. ضمن سلسلة البحوث الإسلامية. السنة التاسعة والثلاثون-

الكتاب الثاني - ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م

وليس باعتبار مرجعية دار الإفتاء المصرية، وهذا التفويض هو تفويض جديد من مجمع البحوث الإسلامية لدار الإفتاء لم يسبق إليه.

كما يلاحظ أن مجمع البحوث الإسلامية لم يجعل المرجعية للجنة الفتوى بالجامع الأزهر، وهي أحد اللجان التابعة للمجمع، والتي بنص القانون المشار إليه تكون لها مرجعية الفتوى، باعتبار أن دار الإفتاء المصرية حتى هذا الوقت الذي خرج فيه القرار هي مؤسسة تابعة لوزارة العدل المصرية، وليس لمؤسسة الأزهر الشريف.

وقد سئل الشيخ جاد الحق - رحمه الله - وكان شيخاً للأزهر عن الجهة المنوط بها الإفتاء في مصر، فأجاب: "لقد نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها في مادته الثانية على أن الأزهر هو الهيئة العلمية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره، ومجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية، وتقوم بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحوث، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية وتجريدها من الفضول والشوائب وآثار التعصب السياسي والمذهبي، وتجليتها في جوهرها الأصيل الخالص، وتوسيع نطاق العلم بها لكل مستوى وفي كل بيئة، وبيان الرأي فيما يجتهد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعه الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

وفي المادة الرابعة: شيخ الأزهر الإمام الأكبر، وصاحب الرأي في كل ما يتصل بالشئون الدينية والمشتغلين بالقرآن وعلوم الإسلام، وله الرياسة والتوجيه في كل ما يتصل بالدراسات الإسلامية.

وتقوم لجنة الفتوى التابعة لمجمع البحوث الإسلامية والتي يعمل بها جهاز متخصص من كبار علماء الأزهر بالرد على طلابي الاستفتاء بالهاتف أو المقابلات الشخصية، ويعهد إليها في بعض الأحياء إعداد بحوث خاصة تعلق بالمشكلات المعاصرة واقتراح الحلول اللازمة الموافقة لتعاليم الإسلام.

وعلى ضوء ما سلف يكون الأزهر الشريف هو الجهة المنوط بها إصدار الأحكام الدينية والفقهية بشأن أمور العبادات والمعاملات التي تثار بالنسبة للمسلمين في مصر، وذلك بحكم تاريخه، وما صدر من قوانين بشأن تنظيمه والمهام الملقاة على عاتقه.

وإذا كانت الدولة في مصر قد أناطت بدار الإفتاء المصرية التابعة لوزارة العدل بيان الأحكام الشرعية خاصة فيما يعرض عليها من قضايا ومسائل رسمية، مثل: قضايا القتل والمواريث وغير ذلك، وفي تحديد أوائل الشهور القمرية لما يترتب عليها من صوم وحج وخلافه، بالإضافة إلى الجانب الشعبي الذي تشارك فيه لجنة الفتوى بالأزهر، وكلهم من علماء الأزهر الشريف، فإن جهة حسم الخلاف بين الاجتهادات المختلفة هو مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف برئاسة الإمام الأكبر شيخ الأزهر طبقاً لما هو منصوص عليه في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م^(١).

ويتضح من إجابة الشيخ جاد الحق، أن دور دار الإفتاء الإجابة على المسائل والقضايا الرسمية، وأن دور لجنة الفتوى هو الإجابة على أسئلة الجمهور، بخلاف قرار مجمع البحوث الإسلامية الأخير، بإعطاء المرجعية في الفتوى بمصر لدار الإفتاء.

- بيان الحكم الشرعي فيما يرد إليها من قضايا محكمة الجنايات الخاصة بعقوبة الإعدام:

"تحيل محاكم الجنايات وجوباً إلى المفتي القضايا التي ترى بالإجماع، وبعد إقفال باب المرافعة، وبعد المداولة إنزال عقوبة الإعدام بمقتربها، وهذا قبل النطق بالحكم تنفيذاً للمادة ٣١٨/٢ من قانون الإجراءات الجنائية.. وهذا الإجراء معمول به منذ صدور القانون الوضعي ولائحة الإجراءات الجنائية في مصر في

(١) بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، ج ٤ / ٢٣٥-٢٣٦

أواخر القرن التاسع عشر، أي: منذ نحو مائة عام أو تزيد، وبمقتضاها توقف تطبيق العقوبات المقررة في الشريعة الإسلامية (في الجنايات أو الحدود والتعازير) كما توقف تطبيق قواعد الإثبات في فقه الشريعة الإسلامية عند النظر في الجرائم بوجه عام^(١).

وتقوم دار الإفتاء المصرية بدراسة أوراق القضايا الجنائية التي تحال إليها منذ بداياتها، ويذكر في التقرير النهائي، عرض للواقعة، والأدلة التي تحملها أوراق الدعوى ومعاييرها في الفقه الإسلامي، على اختلاف آراء الفقهاء واختيار الرأي الذي يوافق الشريعة، وحال المجتمع وتسجل التقارير بعد الانتهاء منها بالسجل الخاص بالجنايات، ويرفق التقرير بملف القضية بسرية تامة، بمظروف مغلق، ومختوم، يتم تسليمه لمحكمة الجنايات المختصة^(٢).

على أن رأي دار الإفتاء هنا معلم وليس ملزماً، بخلاف ما كان عليه رأي كل مفتي كل محكمة شرعية ، فقد كان ملزماً في المحاكم الشرعية.

تدريب المبعوثين بدار الإفتاء :

تقوم دار الإفتاء باستقبال قضاة الأحوال الشخصية في البلاد الإسلامية للتدريب فيها على أعمال الإفتاء فنيا وإداريا، وقد تدرب فيها قضاة من جزيرة بروناي المجاورة لماليزيا، كما تدرب فيها قضاة من مختلف ولايات ماليزيا. كذلك أتم التدريب في الدار سكرتير عام دار الإفتاء في جمهورية جزر القمر الإسلامية. كما تم تدريب بعض المبعوثين من إندونيسيا وماليزيا وتايلاند وغيرها من الدول الإسلامية^(٣).

(١) المرجع السابق، ج٤ / ٢٢٨

(٢) راجع: كلمة عن دار الإفتاء المصرية، ص: ٥

(٣) راجع: المصدر السابق، ص: ٦، و بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي

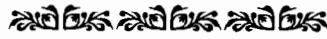
جاد الحق، ج٤ / ٢٣٢-٢٣٣

كما تقوم الآن دار الإفتاء المصرية بتدريب بعض طلاب العلم من دول المبعوثين على الإفتاء، من خلال معاشة أمناء الفتوى والقيام بمدارسة الفتاوى بالدار. بل وسعت دار الإفتاء التدريب، فلم يقتصر على المبعوثين، بل شمل عددا منتقى من أبناء الأزهر، وتدريبهم على الإفتاء.

إصدار البيانات الخاصة بتحديد أول وآخر كل شهر عربي :

ومن وظيفة دار الإفتاء المصرية - أيضا - استطلاع هلال كل شهر عربي، بالتعاون مع السادة المتخصصين في العلوم الفلكية والعاملين في مرصد حلوان، وهيئة المساحة المصرية، وأقسام الفلك بجامعة القاهرة والأزهر وغيرهما. وقد دلت تجارب دار الإفتاء المصرية، على أن الرؤية الشرعية الصحيحة، لا تختلف مع الحسابات الفلكية السليمة.

وقد خصصت دار الإفتاء المصرية لجانا علمية متعددة، لاستطلاع هلال كل شهر قمري بعد غروب شمس اليوم التاسع والعشرين من كل شهر، وهذه اللجان توجد في كل من محافظات: أسوان، وقنا، والوادي الجديد، وجنوب سيناء، ومطروح وغير ذلك من الأماكن التي تكون مناسبة لاستطلاع الهلال^(١).



(١) راجع: المصدر السابق، ص: ٦ - ٧ .

المبحث الثالث: مفتو دار الإفتاء المصرية



تشير سجلات دار الإفتاء المصرية أن المفتين الذين دونت لهم فتاويهم بدءاً بالشيخ حسونة النواوي - رحمه الله -، وانتهاء بالدكتور علي جمعة، أن عدد من تولى دار الإفتاء ثمانية عشر مفتياً. وهذا موجز للتعريف بالسادة المفتين :

(١) فضيلة الشيخ حسونة النواوي (١٨٣٩م - ١٩٢٤م)

مولده ونشأته :

ولد فضيلة الشيخ حسونة بن عبد الله النواوي الحنفي بقرية (نواي) مركز (ملوي) بمحافظة أسيوط ١٢٥٤هـ = سنة ١٨٣٩م. حفظ القرآن الكريم ثم التحق بالأزهر وتلقى دروسه على كبار مشايخه أمثال: الشيخ الإناباي^(١) والشيخ عبد الرحمن البحراوي والشيخ علي خليل الأسيوطي وغيرهم.

مناصبه :

اشتغل في بداية حياته بالتدريس ونظراً لعلمه الواسع عين أستاذاً للفقهاء بكلية دار العلوم، وكلية الحقوق التي كانت تسمى حينئذ (بمدرسة الحقوق)، وفي عام

(١) الإناباي: محمد بن محمد بن حسين الإناباي، شمس الدين: فقيه شافعي. مولده ووفاته في القاهرة (١٢٤٠ - ١٣١٣ هـ = ١٨٢٤ - ١٨٩٦ م). تعلم في الأزهر، وولي شياخته مرتين. وكان يتجر بالأقمشة. وأصيب بشلل قبل وفاته بستين. له رسائل وحواش كثيرة، منها (حاشية على رسالة الصبان) في البيان، و(تقرير على حاشية السجاعي على شرح القطر لابن هشام) نحو، و(تقرير على حاشية الأمير على شذور الذهب لابن هشام) نحو، و(تقرير على حاشية البرماوي على شرح ابن قاسم على متن أبي شجاع -) فقه، و(الصياغة في فنون البلاغة) أربعة مجلدات، في العراق، و(رسالة البسملة الصغرى) ورسالة في (تأديب الأطفال) ورسالة في (علم الوضع) وللسيد أحمد رافع الطهطاوي كتاب (القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الإناباي -). راجع: الأعلام للزركلي، ج ٧/ ٧٥

١٣١٢هـ = ١٨٩٤م انتدب وكيلا للأزهر. وبعد أن قدم فضيلة الشيخ الإنباي استقالته من مشيخة الأزهر صدر قرار بتعيين الإمام الشيخ حسونة شيخا للأزهر في ٨ من محرم سنة ١٣١٣هـ وظل يواصل عمله حتى أصدر الخديوي قرارا بتنحيته في سنة ١٣١٧هـ - ١٨٩٩م ، بسبب معارضة فضيلته لندب قاضيين من مستشاري محكمة الاستئناف الأهلية ليشاركا قضاة المحكمة الشرعية في الحكم. وفي ٢٦ من ذي الحجة سنة ١٣٢٤هـ = ١٩٠٧م أعيد الشيخ حسونة إلى مشيخة الأزهر مرة ثانية، ولكنه أثر ترك المنصب بعد قليل فاستقال في ١٣٢٧هـ.

تقلده منصب الإفتاء:

بعد وفاة الشيخ المهدي^(١) تولى الشيخ حسونة النواوي منصب الإفتاء بالإضافة إلى مشيخة الأزهر، واستمر يشغل هذا المنصب في الفترة من ١٠ جمادى الآخرة سنة ١٣١٣هـ = ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٥م وحتى ١١ من المحرم سنة ١٣١٧هـ، وأصدر خلال هذه الفترة حوالي ٢٨٧ فتوى.

مؤلفاته: من أهمها: "سلم المسترشدين في أحكام الفقه والدين"، وهو كتاب من جزأين جمع الأصول الشرعية مع الدقائق الفقهية.

وفاته:

لزم فضيلته منزله بعد استقالته يلتقي بأصحابه وطلاب العلم إلى أن انتقل إلى رحمة الله - تعالى - في صباح الأحد ٢٤ من شوال سنة ١٣٤٣هـ = ١٩٢٤م^(٢).



(١) سبقت ترجمته. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٧/ ٧٥-٧٦.

(٢) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢١ ص ٨٢٠٥، وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور

محمد سيد طنطاوي، ص: ٢٧-٢٩

(٢) فضيلة الإمام محمد عبده (١٨٤٩م - ١٩٠٥م)

مولده ونشأته :

ولد فضيلة الإمام محمد عبده - رحمه الله - بقرية نصر (محافظة البحيرة) سنة ١٢٦٥هـ = ١٨٤٩م، حفظ القرآن الكريم وجوده ثم التحق بالأزهر سنة ١٢٨٣هـ = ١٨٦٦م ونال درجة العالمية سنة ١٢٩٤هـ - ١٨٧٧م، تتلمذ على كبار العلماء المشهود لهم بسعة العلم والمعرفة مثل الشيخ "درويش خضر"، والشيخ "حسن الطويل"^(١)، والشيخ "جمال الدين الأفغاني"^(٢) الذي رافقه في رحلاته وشاركه في جهاده وتأثر به، ونشر آراءه من بعده.

(١) هو: حسن بن أحمد بن علي، أبو محمد الطويل: فاضل مصري مالكي ولد في (منية شهالة) بالمنوفية سنة: (١٢٥٠هـ = ١٨٩٩م). وتعلم بطنطا ثم بالأزهر. واشتغل بالتدريس وتولى تصحيح ما يطبعه ديوان الجهادية (الحرية) ثم كان مفتشا في وزارة المعارف. له (عنوان البيان) في التفسير طبعت مقدمته. توفي سنة: (١٣١٧هـ = ١٨٩٩م). راجع: الأعلام، ج ٢/ ١٨٣.

(٢) محمد بن صفدر الحسيني، جمال الدين: فيلسوف الإسلام في عصره، وأحد الرجال الأفاضل الذين قامت على سواعدهم نهضة الشرق الحاضرة. ولد في أسعد آباد (بأفغانستان) سنة: (١٢٥٤هـ = ١٨٣٨م) ونشأ بكابل. وتلقى العلوم العقلية والتقليدية، وبرع في الرياضيات، وسافر إلى الهند، وحج (سنة ١٢٧٣هـ) وعاد إلى وطنه، فأقام بكابل. وانتظم في سلك رجال الحكومة في عهد (دوست محمد خان) ثم رحل مارا بالهند ومصر، إلى الآستانة (سنة ١٢٨٥) فجعل فيها من أعضاء مجلس المعارف. ونفي منها (سنة ١٢٨٨) فقصد مصر، فنفع فيها روح النهضة الإصلاحية، في الدين والسياسة، وتلمذ له نايبة مصر الشيخ محمد عبده، وكثيرون. كان يكتب في جريدة (مصر) بتوقيع (مظهر بن وضاح) ثم بعدها بتوقيع (السيد الحسيني) أو (السيد). ونفته الحكومة المصرية (سنة ١٢٩٦) فرحل إلى حيدر آباد، ثم إلى باريس. وأنشأ فيها مع الشيخ محمد عبده جريدة (العروة الوثقى) ورحل رحلات طويلة، إلى روسيا ثم ألمانيا حيث التقى بشاه إيران (ناصر الدين) ودعاه هذا إلى بلاده، فسافر إلى إيران. ثم ضيق عليه، فاعتكف في أحد المساجد سبعة أشهر، كان في خلالها يكتب إلى الصحف مبينا مساوئ الشاه، محرضا على خلعه. وخرج إلى أوروبا، ونزل بلندن، فدعاه (السلطان عبد الحميد) إلى الآستانة، فذهب وقابله، وطلب منه السلطان أن يكف عن التعرض للشاه، فأطاع. وعلم السلطان بعد ذلك أنه قابل (عباس حلمي) الخديوي، فعاتبه قائلا: أتريد أن تجعلها عباسية؟ ومرض بعد هذا بالسرطان، في فكره، ويقال: دس له السم. وتوفي بالآستانة. سنة ١٣١٥هـ = ١٨٩٧م. كان عارفا بعدد من اللغات. له (تاريخ الأفغان) و(رسالة الرد على الدهريين) ترجمها إلى العربية

مناصبه :

عمل بالأزهر، ومدرسة دار العلوم، ومدرسة الألسن، ورأس تحرير جريدة الوقائع المصرية، ورحل إلى سوريا سنة ١٣٠٠ هـ - ١٨٨٣ م ثم لحق "بجمال الدين الأفغاني" في باريس سنة ١٣٠١ هـ - ١٨٨٤ م، وأصدرها معا جريدة العروة الوثقى، ثم غادر باريس إلى بيروت سنة ١٣٠٢ هـ - ١٨٨٥ م، وألّف هناك رسالته المشهورة في التوحيد، ثم غادر إلى مصر سنة ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٨ م فعين قاضيا بالمحاكم الشرعية، ثم مستشاراً لمحكمة الاستئناف، ثم عضوا بمجلس إدارة الأزهر، ثم تقلد منصب الإفتاء سنة ١٣١٧ هـ - ١٨٩٩ م، وإليه يرجع الفضل في إنشاء مدرسة القضاء الشرعي.

من مؤلفاته :

- ١ - رسالة التوحيد.
- ٢ - شرح نهج البلاغة.
- ٣ - الإسلام والنصرانية.
- ٤ - شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني.
- ٥ - الرد على هانوتو^(١).

إصلاحاته :

يرجع الفضل إليه في إصلاح الأزهر، وتجديد مناهج دراسته وطرق التدريس فيه وأساليب الامتحان وغيرها، وكذلك إصلاح المحاكم الشرعية والقضاء الشرعي

تلميذه الشيخ محمد عبده. راجع: تاريخ الأستاذ الإمام، محمد رشيد رضا، ١: ٢٧ - ١٠٢، طبع مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٥٠ هـ وتاريخ الصحافة العربية ٢: ٢٩٣ - ٢٩٩، والأعلام، ج ١٦٨/٦ - ١٦٩ (١) هانوتو: أحد وزراء خارجية فرنسا المتحاملين على الإسلام، وقد كتب عدة مقالات عن الإسلام بجريدة الأهرام المصرية دار غالبها حول التصور الإسلامي، والتصور المسيحي للإنسان، المسيحية سمت بالإنسان إلى مصاف الآلهة، بل وجعلته إما فعلا. بينما هبط به الإسلام إلى الدرك الأسفل في مواجهة إله لا يكف عن العلاء والمراقبة والعقاب، فرد عليه الشيخ محمد عبده.

والأوقاف وإنهاض الجمعيات الخيرية ومدارسها، فضلا عن الجهاد السياسي والديني والأخلاقي وتربية الأمة لتنهض من كبوتها. وفاته: انتقل إلى رحمة الله - تعالى - في ١٠ جمادى الآخرة ١٣٢٣هـ = ١١ أغسطس سنة ١٩٠٥م^(١).



(٣) فضيلة الشيخ بكري الصدي (ت ١٣٢٧-١٩١٩م)

مولده ونشأته:

ولد الشيخ بكري محمد عاشور الصدي - رحمه الله - "بصدفا" بمحافظة أسيوط، وشب في أسرة كريمة مشهورة بالتقوى والصلاح والعلم فكان أبوه الشيخ "محمد عاشور الصدي" من خيرة الرجال المشهود لهم بسعة العلم والاطلاع، فتأثر فضيلة الشيخ البكري بأبيه، وأخذ عنه الكثير من علمه وفضله، وبعد أن حفظ القرآن الكريم وأتقن تجويده التحق بالأزهر الشريف، واستمر يدرس حتى نال الشهادة العالمية من الدرجة الأولى سنة ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.

المناصب التي شغلها:

كلف فضيلته بالتدريس في الأزهر من فضيلة الشيخ "محمد المهدي العباسي" شيخ الأزهر وقتها، بالإضافة إلى حلقات الدروس التي كان يلقيها على تلاميذه في منزله المجاور للجامع الأزهر، ثم عين موظفا بالقضاء، وأخذ يتدرج في المناصب القضائية حتى شغل معظمها.

وفي ١٨ رمضان سنة ١٣٢٣هـ عين فضيلته مفتيا للديار المصرية بعد فضيلة الإمام محمد عبده، واستمر يشغل هذا المنصب حتى ٤ صفر سنة ١٣٣٣هـ، أصدر خلالها (١١٨٠) فتوى مسجلة بسجلات دار الإفتاء.

(١) انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢١ ص ٨٢٠ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية،

للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٣٠ - ٣١

مؤلفاته: نظرا لانشغاله بالتدريس والقضاء فلم يترك إلا العديد من الأبحاث التي لم تنشر حتى الآن.
وفاته: انتقل إلى رحمة الله - تعالى - في شهر مارس سنة ١٣٣٧ = ١٩١٩ م^(١).



(٤) فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعي (١٨٥٦م - ١٩٣٥م)

مولده ونشأته:

ولد الشيخ محمد بخيت المطيعي - رحمه الله - ببلدة المطيعة مركز ومديرية أسيوط سنة ١٢٧١هـ الموافق سنة ١٨٥٦م. ذهب إلى كتاب بلده وتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم كله، ثم التحق بالأزهر الشريف في عام ١٢٨٢هـ وكان حنفي المذهب، وتلمذ على كبار الشيوخ في الأزهر وخارجه، وكان منهم السيد "جمال الدين الأفغاني"، والشيخ "حسن الطويل" وغيرهما.
نال شهادة العالمية من الدرجة الأولى في أواخر عام ١٢٩٢هـ = ١٨٧٥م، وأنعم عليه بكسوة التشريفية مكافأة له على نبوغه وفضله.

مناصبه:

في سنة ١٢٩٥هـ = ١٨٧٨م اشتغل بتدريس علوم الفقه والتوحيد والمنطق إلى أن عين قاضيا في سنة ١٢٩٧هـ، واستمر يترقى في سلك القضاء إلى أن عين مفتشا شرعيا بنظارة الحقانية في سنة ١٣١٠هـ = ١٨٩٢م، ونقل إلى إفتاء نظارة الحقانية في أوائل سنة ١٣٣٠هـ = ١٩١٢م، وأحيل عليه قضاء مصر نيابة عن القاضي "نسيب" أفندي.

(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية جـ ٢١ ص ٨٢١٠ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية،

للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٣٢ - ٣٣

تقلده لمنصب الإفتاء:

في ٩ صفر سنة ١٣٣٣هـ = ٢٧ ديسمبر ١٩١٦م عين مفتياً للديار المصرية، واستمر يشغل هذا المنصب حتى ١٦ شوال سنة ١٣٣٨م = ٣ يوليو ١٩٢٠م أصدر خلالها (٢٠٢٨) فتوى.

ويلاحظ هنا التفريق بين إفتاء نظارة الحقانية، وبين مفتي الديار المصرية.

وفاته:

توفي في ٢١ من شهر رجب سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م في القاهرة. ذكرت دار الإفتاء أن الشيخ محمد بخيت المطيعي توفي في ٢١ من شهر رجب سنة ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م في القاهرة، وهذا خطأ، لأن الغالب أنه توفي سنة ١٩٢٠م، لأن الشيخ البرديسي تولى في نفس العام بعد وفاة الشيخ المطيعي كما ذكرت الدار، ولكنها نقلت عن بعض المراجع دون تحقيق المسألة.

من مؤلفاته:

- إرشاد الأمة إلى أحكام أهل الذمة.
- حسن البيان في دفع ما ورد من السنة على القرآن.
- الأجوبة المصرية عن الأسئلة التونسية.
- القول المفيد في علم التوحيد^(١).



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية جـ ٢١ ص ٨٢١٢ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية،

للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٣٤ - ٣٦

(٥) فضيلة الشيخ محمد إسماعيل البرديسي (ت: ١٣٤٢هـ)

- ١٩٢٥م....)

مولده ونشأته :

ولد الشيخ محمد إسماعيل البرديسي - رحمه الله تعالى - في "برديس بجرجا" وهو من عائلة الأنصار المشهورة بالعلم والفضيلة والتقوى والخلق الكريم، حفظ القرآن وجوده، وتطلع إلى العلم والمعرفة فالتحق بالأزهر الشريف حيث درس على كثير من علمائه المشهورين، كما حضر على السيد جمال الدين الأفغاني وتعلم منه ووعى عنه، وتأثر به واستمر يحفظ ويتعلم ويدرس حتى نال شهادة العالمية.

المناصب التي شغلها :

عين موظفا قضائيا وأخذ يتدرج في السلم القضائي حيث عين قاضيا، ثم مفتشا بالقضاء الشرعي وما زال يتدرج حتى اختير نائبا لمحكمة مصر الشرعية العليا.

تقلده منصب الإفتاء :

لما خلت وظيفة الإفتاء بعد وفاة الشيخ محمد بخيت المطيعي عين فضيلة الشيخ "محمد إسماعيل البرديسي" مفتيا للديار المصرية في ٢٥ شوال سنة ١٣٣٨هـ الموافق ١٢ يولييه سنة ١٩٢٠م، واستمر في الإفتاء حوالي ستة أشهر، وأصدر حوالي (٢٠٦) فتوى.

مؤلفاته :

لم يعثر على مؤلفات لفضيلته ولعل عمله بالقضاء قد شغله عن التأليف. وفاته: انتقل رحمه الله إلى جوار ربه في ٢ يناير سنة ١٩٢٥م^(١).



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج٢١ ص ٨٢١٥ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور

محمد سيد طنطاوي، ص: ٣٧ - ٣٨

(٦) فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراعة (١٢٧٨هـ - ١٨٦٢م - ١٩٣٩ - ١٣٥٨هـ م)

مولده ونشأته:

ولد الشيخ عبد الرحمن قراعة - رحمه الله تعالى - في بندر أسبوط سنة ١٢٧٩هـ = ١٨٦٣م، وهو ابن العلامة الشيخ "محمود قراعة" قاضي مديرية أسبوط، وهو من أسرة لها الفضل في العلم بالشريعة الإسلامية، حفظ القرآن الكريم وجوده على يد والده، ولم يتجاوز التاسعة من عمره، ثم أخذ يتلقى العلوم ثم أرسله والده إلى الأزهر فاغترف من بحر العلوم من أجلاء العلماء فقد تتلمذ على المشايخ "إبراهيم السقا"^(١)، و"الشيخ عlish"^(٢)، والشيخ "محمد الأشموني"، الإمام الأكبر الشيخ "العباسي".

لم تقتصر مطالعته على كتب الأزهر بل كان يطالع كتب الأدب والمعاجم اللغوية فكان رحمه الله من السابقين الأولين العاملين في النهوض باللغة العربية، وأصبح

(١) هو: إبراهيم بن علي بن حسن السقا: خطيب، من فقهاء مصر. مولده ووفاته في القاهرة: (١٢١٢ - ١٢٩٨ هـ = ١٧٩٨ - ١٨٨١ م). تولى الخطابة في الأزهر نيفا وعشرين عاما. من كتبه: (غاية الأمنية في الخطب المنبرية) و(حاشية على شرح البيجوري لعقيدة السباعي) في مجلدين، ورسالة في (مناسك الحج) و(حاشية على تفسير أبي السعود) لم يتمها، منها ستة أجزاء مخطوطة في الأزهرية و(التحفة السنية في العقائد السنية) لعله حاشيته على عقيدة السباعي. راجع: الأعلام، ج ٥٤/١، ونقل فيها عن المخطوط التوفيقية لعلي مبارك باشا، ج ١١٨/١٢، طبعة بولاق.

(٢) هو: محمد بن أحمد بن محمد عlish، أبو عبد الله: فقيه، من أعيان المالكية. مغربي الأصل، من أهل طرابلس الغرب. ولد بالقاهرة سنة: (١٢١٧هـ - ١٨٠٢م)، وتعلم في الأزهر، وولي مشيخة المالكية فيه. ولما كانت ثورة هراي باشا اتهم بموالاتها، فأخذ من داره، وهو مريض، محمولا لا حراك به، وألقي في سجن المستشفى، فتوفي فيه، بالقاهرة. من تصانيفه (فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك) جزآن، وهو مجموع فتاويه، و(منح الجليل على مختصر خليل) أربعة أجزاء، في الفقه راجع: الأعلام، ج ١٩/٦، معجم المطبوعات العربية والمصرية، جمعه ورتبه يوسف البان سركيس، ٤٩٦. بيروت، دار صادر، طبع: ١٩٢٨م.

من كبار الكتاب وأفراد الشعراء.

مناصبه:

اشتغل بالتدريس في الأزهر وأصبح من المشتهرين بالتدريس، ثم حانت له فرصة مكنته من العناية برواية الأحاديث بالأسانيد العالية ومعرفة الرجال وطبقاتهم، وفي سنة ١٨٩٧م تقلد الإفتاء بمديرية جرجا فأقام دستور العدل وعمل على نشر الفضيلة، وفي ٣٠ من ربيع الآخر سنة ١٣٣٩هـ الموافق ٩ من يناير سنة ١٩٢١م عين مفتيا للديار المصرية، وظل يشغل منصب الإفتاء حتى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٨م، وأصدر حوالي (٣٠٦٥) فتوى.

وفاته:

توفي - رحمه الله - سنة: ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م^(١).



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج٢١ ص ٨٢١٧ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور

محمد سيد طنطاوي، ص: ٣٩ - ٤٠

(٧) فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم (١٢٩٩هـ = ١٨٨٢م -
١٣٧٣هـ = ١٩٥٤م)

مولده ونشأته:

ولد الشيخ عبد المجيد سليم - رحمه الله - في قرية "ميت شهالة" وهي تابعة لمدينة الشهداء بالمنوفية في ١ ذو الحجة ١٢٩٩هـ = ١٣ أكتوبر سنة ١٨٨٢م، حفظ القرآن وجوده ثم التحق بالأزهر، وكان متوقداً بالذكاء مشغوفاً بفنون العلم متطلعاً إلى استيعاب جميع المعارف.

كان يختار أعلام الأساتذة والمشايخ ليتلمذ عليهم، فحضر دروس الشيخ الإمام "محمد عبده"، والشيخ "حسن الطويل"، والشيخ "أحمد أبو خطوة"^(١) وغيرهم من كبار الأئمة والمحدثين، ونال شهادة العالمية من الدرجة الأولى سنة ١٣٢٦هـ - ١٩٠٨م.

مناصبه:

تقلد العديد من المناصب فدرس بالمعاهد الدينية ثم بمدرسة القضاء الشرعي كما ولي القضاء وتدرج حتى وصل إلى عدة مناصب.

وفي ٢ من ذي الحجة سنة ١٣٤٦هـ الموافق ٢٢ مايو سنة ١٩٢٨م عين فضيلته مفتياً للديار المصرية، وظل يباشر شئون الإفتاء قرابة عشرين سنة، ومن خلال هذه الفترة الطويلة في الإفتاء ترك فضيلته لنا ثروة ضخمة من فتاويه الضخمة، وبلغت فتاويه أكثر من (١٥ ألف) فتوى.

(١) أحمد بن أحمد بن محمد بن حسب الله، ابن أبي خطوة: قاض شرعي. ولد ونشأ في إحدى قرى المنوفية سنة: (١٢٦٨هـ = ١٨٥٢م). وتفق على مذهب الأحناف بالأزهر وبرع في المعقولات. وجعل مفتياً لديوان الأوقاف وانتدب للمحكمة العليا. وجمع مكتبة حافلة آلت إلى دار الكتب المصرية (سنة ١٩٣٠) ومعه رسالة صغيرة بخطه في (تأيين الشيخ محمد عبده وسيرته) وإليه أشار حفي نايف في بائته لحافظ إبراهيم: (أبو خطوة ولي وفتاه عاصم). توفي سنة: (١٣٢٤هـ = ١٩٠٦م). راجع: الأعلام، ج ٩٤/١، ونقل عن: مجلة معهد المخطوطات، ج ١٠ / ١٨٩

مشيخة الأزهر:

تولى مشيخة الأزهر أول مرة في ٢٦ ذي الحجة سنة ١٣٦٩ هـ الموافق ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٠ م ثم أعفي من منصبه في ٣ ذو الحجة ١٣٧٠ هـ = ٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ م لاعتراضه على الحكومة عندما خفضت من ميزانية الأزهر، ثم تولى المشيخة للمرة الثانية في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ = ١٠ فبراير سنة ١٩٥٢ م واستقال في ٢٨ ذو الحجة ١٣٧١ هـ = ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م.

وفاته:

توفي - رحمه الله - في ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٤ م الموافق ١٠ من صفر سنة ١٣٧٤ هـ^(١).

**(٨) فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف**

(١٣٠٧ هـ - ١٨٩٠ م ..)

مولده ونشأته

ولد الشيخ حسنين محمد حسنين مخلوف العدوي يوم السبت ١٧ رمضان ١٣٠٧ هـ = ٦ مايو سنة ١٨٩٠ م بباب الفتوح بالقاهرة، وحفظ القرآن الكريم بصحن الأزهر، ثم جود قراءته في الأزهر على شيخ القراء "محمد علي خلف الحسيني"^(٢)، التحق بالأزهر طالبا وهو في الحادية عشرة من عمره، وتلقى دروسه

(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢١ ص ٨٢١٩ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٤١ - ٤٣

(٢) هو محمد بن علي بن خلف الحسيني، المعروف بالحداد: مقرئ، من فقهاء المالكية بمصر. ولد في بلدة (بني حسن) بالصعيد، سنة: (١٢٨٢ هـ = ١٨٦٥ م) وتعلم بالأزهر ثم عين شيخا للقراء بالديار المصرية (سنة ١٣٢٣ هـ). له كتب، منها (الكواكب الدرية فيما يتعلق بالمصاحف العثمانية) و(فتح المجيد في علم التجويد) و(إرشاد الحيران في رسم القرآن) و(إرشاد الإخوان، شرح هداية الصبيان) في التجويد، و(القول السديد في بيان حكم التجويد) و(سعادة الدارين في بيان آي معجز الثقلين). توفي سنة: (١٣٥٧ هـ = ١٩٣٩ م). راجع:

الأعلام للزركلي، ج ٦/ ٣٠٤

في مختلف العلوم على كبار الشيوخ، وكان منهم والده الشيخ "محمد حسنين مخلوف العدوي"^(١)، و"محمد الطوخي"، و"يوسف الدجوي"^(٢)، و"محمد بخيت المطيعي" وغيرهم، ثم حصل على شهادة العالمية بتفوق في شعبان ١٣٣٢هـ = يونيه سنة ١٩١٤م ولم يجاوز الرابعة والعشرين من عمره.

وبعد تخرجه أخذ يلقي دروسه في الأزهر متبرعا إلى أن عين قاضيا بالمحاكم الشرعية سنة ١٣٣٤هـ = ١٩١٦م، ثم انتدب للتدريس في قسم التخصص بمدرسة القضاء الشرعي لمدة ثلاث سنوات، ثم عين نائبا للمحكمة العليا الشرعية وعين عضوا بجامعة كبار العلماء بالأزهر سنة ١٣٦٧هـ = ١٩٤٨م.

عمل مفتيا للديار المصرية في الفترة من ٣ ربيع الأول سنة ١٣٦٥هـ الموافق ٥ يناير سنة ١٩٤٦م وحتى ٢٠ رجب سنة ١٣٦٩هـ الموافق ٧ مايو سنة ١٩٥٠م، ومنذ انتهت مدة خدمته القانونية لم يركن إلى الدعة والراحة، بل أخذ يلقي دروسه بالمشهد الحسيني يوميا، ويصدر الفتاوى والبحوث الهامة إلى أن أعيد مفتيا للديار

(١) محمد حسنين بن محمد مخلوف العدوي المالكي: أول من بدأ في إنشاء مكتبة (الأزهر) وتنظيمها. فقيه عارف بالتفسير والأدب. ولد في قرية (بني عدي) من أعمال منفلوط، سنة: (١٢٧٧ هـ = ١٨٦١م) وتخرج بالأزهر (سنة ١٣٠٥ هـ) ودرس فيه. ثم كان من أعضاء مجلس إدارته، فأنشأ مكتبته ونظمها. وعين شيخا للجامع الأحدي، فمديرا عاما للمعاهد الدينية ووكيلا للأزهر. وانقطع لتدريس التوحيد والفلسفة والأصول، وتوفي بالقاهرة سنة: (١٣٥٥ هـ = ١٩٣٦م). له ٣٧ كتابا، منها (المدخل المنير في مقدمة علم التفسير) و(بلوغ السؤل) في مدخل أصول الفقه، و(القول الوثيق في الرد على أدعياء الطريق) و(القول الجامع في الكشف عن شرح مقدمة جمع الجوامع) في أصول الفقه، و(رسالة في حكم ترجمة القرآن الكريم وقراءته وكتابته بغير اللغة العربية) و(عنوان البيان في علوم التبيان). راجع: الأعلام للزركلي، ج ٩٦/٦، ومعجم المطبوعات، ص: ١٦٤٨.

(٢) هو: يوسف بن أحمد بن نصر بن سويلم الدجوي: مدرس من علماء الأزهر، من فقهاء المالكية. ولد في قرية «دجوة» من أعمال القليوبية. سنة: (١٢٨٧ = ١٨٧٠م). وكف بصره في طفولته، بمرض الجدري. وتعلم بالأزهر (١٣٠١ - ١٣١٧هـ) وتوفي بعزة النخل (من ضواحي القاهرة) ودفن في عين شمس سنة: (١٣٦٥هـ = ١٩٤٦م). له كتب، منها «خلاصة علم الوضع» و«تنبيه المؤمنين لحاسن الدين» و«سبيل السعادة» في الأخلاق، و«الجواب المنيف في الرد على مدعي التحريف في الكتاب الشريف» و«رسائل السلام». راجع: الأعلام للزركلي، ج ٢١٦/٨، ومعجم المطبوعات ١٩٥٧.

مرة ثانية في جمادى الآخرة ١٣٧١ هـ = مارس سنة ١٩٥٢ م وحتى جمادى الأولى ١٣٧٤ هـ = ديسمبر سنة ١٩٥٤ م، وبعدها عمل رئيساً للجنة الفتوى بالأزهر الشريف مدة طويلة (١).

وفاته:

توفي الشيخ حسنين محمد مخلوف رحمه الله تعالى في ٢٠ رمضان ١٤١٠ هـ = ١٦ إبريل ١٩٩٠ م

مؤلفاته:

وللشيخ مؤلفات عدة، أهمها بجانب فتاويه:

- أسماء الله الحسنى والآيات القرآنية الواردة فيها.
- أضواء من القرآن الكريم في فضل الطاعات وثمراتها وخطر المعاصي وعقوباتها.
- آداب تلاوة القرآن وسماحه.
- الموارد في الشريعة الإسلامية.
- شرح البيقونية في مصطلح الحديث.
- وللشيخ جهود في تحقيق بعض الكتب، مثل:
- الحديقة الأنيقة في شرح العروة الوثقى في علم الشريعة والطريقة والحقيقة لمحمد بن عمر الحريري.
- شرح الشفا في شمائل صاحب الاضطفا للملا علي القاري.
- هداية الراغب بشرح عمدة الطالب لعثمان بن أحمد النجدي



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية جـ ٢١ ص ٨٢٢٢ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية،

للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٤٤ - ٤٦

(٩) فضيلة الشيخ علام نصار (١٣٨٦هـ = ١٨٩١م - ١٣٨٦هـ)**(= ١٩٦٦م)****مولده ونشأته :**

ولد الشيخ علام نصار بقرية "ميت العز" مركز قويسنا محافظة المنوفية في ١١ رجب ١٣٠٨هـ = ٢٠ فبراير سنة ١٨٩١م. دخل كتاب القرية فتعلم القراءة والكتابة، ثم حفظ القرآن الكريم وجوده، ثم التحق بالجامع الأحدي في طنطا حيث تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، وبعد ذلك اتجه إلى مدرسة القضاء الشرعي، وواصل دراسته بها حتى تخرج فيها في سنة ١٣٣٥هـ = ١٩١٧م.

المناصب التي تقلدها :

عين فور تخرجه موظفا قضائيا بالمحاكم الشرعية، ثم قاضيا شرعيا - وقد ضرب المثل الأعلى في النزاهة والعفة والعدالة - وظل يترقى في سلك القضاء الشرعي حتى حصل على معظم المناصب القضائية، وفي سنة ١٩٤٧م عين رئيسا للتفتيش القضائي الشرعي، ثم عين عضوا بالمحكمة الشرعية العليا، وظل يمارس عمله بالقضاء والتدريس بقسم القضاء الشرعي إلى أن تم اختياره مفتيا للديار المصرية في ٤ شعبان سنة ١٣٦٩هـ الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٥٠م ومكث يشغل هذا المنصب حتى ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٧١هـ الموافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٢م.

وفاته :

توفي - رحمه الله - في رجب ١٣٨٦هـ = أكتوبر سنة ١٩٦٦م^(١).

(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢١ ص ٨٢٢٥ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية،

للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٤٧ - ٤٨

ومن خلال الاطلاع على سجلات دار الإفتاء المصرية تبين أنه قبل تولي الشيخ حسن مأمون تم انتداب الشيخ أحمد إبراهيم مغيث ليقوم مقام مفتي الديار المصرية، وله عدد محدود من الفتاوى موجود بسجلات دار الإفتاء، وغالبها تتعلق بالعبادات والأحوال الشخصية.

وهذا نص القرار:

"قرار" وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المعدلة بقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ ونظرا لخلو وظيفة مفتي الديار المصرية ندب فضيلة الشيخ أحمد إبراهيم مغيث رئيس تفتيش القضاء الشرعي بوزارة العدل للقيام بأعمال مفتي الديار المصرية علاوة على عمله، لمدة ثلاثة شهور. ويعمل بهذا القرار اعتبارا من اليوم.

وزير العدل أحمد حسني تحريراً في ٢٧ صفر ١٣٧٤ = ٢٥ أكتوبر ١٩٥٤.



(١٠) فضيلة الشيخ حسن مأمون (١٣١١هـ = ١٨٩٤م -**١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م)****مولده ونشأته:**

ولد الشيخ حسن مأمون في ١٠ ذوالحجة ١٣١١هـ = ١٣ من يونيه سنة ١٨٩٤م بحي عابدين - القاهرة، وقد عني والده إمام مسجد الفتح بقصر عابدين - بتربيته منذ صغره التربية الدينية القويمة، فحفظ القرآن وجوده، ثم التحق بالأزهر الشريف، ولما أنهى دراسته اتجه إلى مدرسة القضاء الشرعي وتخرج فيها عام ١٣٣٦هـ = ١٩١٨م وجمع بين الثقافة العربية والثقافة الفرنسية.

مناصبه:

عين موظفا قضائيا بمحكمة الزقازيق في ١٠ المحرم ١٣٣٨هـ = ٤ أكتوبر سنة ١٩١٩م وفي أوائل يوليو سنة ١٩٢٠م نقل إلى محكمة القاهرة الشرعية، وظل يترقى في القضاء الشرعي حتى صدر مرسوم ملكي بتعيينه قاضيا لقضاة السودان في ٦ ذوالحجة ١٣٥٩هـ = ٣ من يناير سنة ١٩٤١م.

وفي ٢٣ جمادى الآخرة ١٣٧٤هـ = ١٦ فبراير سنة ١٩٥٥م اقترح وزير العدل على مجلس الوزراء إسناد منصب المفتي إلى فضيلة الشيخ "حسن مأمون" لانتفاع بعلمه الغزير وكفاءته الممتازة فوافق مجلس الوزراء على تعيين فضيلته مفتيا للديار المصرية اعتبارا من ٧ رجب ١٣٧٤هـ = أول مارس سنة ١٩٥٥م، وقد تولى فضيلته مشيخة الأزهر بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٤٤ لسنة ١٩٦٤م.

وفاته:

توفي - رحمه الله - في ١٧ ربيع الآخر ١٣٩٣هـ = ١٩ مايو سنة ١٩٧٣م^(١).

(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية جـ ٢١ ص ٨٢٢٧ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية،

للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٤٩ - ٥٠

(١١) فضيلته الشيخ أحمد هريدي (١٣٢٤هـ = ١٩٠٦م -)

مولده ونشأته:

ولد الشيخ أحمد محمد عبد العال هريدي بناحية الفقاعي مركز بيا - محافظة بنى سويف في ٢٢ ربيع الأول ١٣٢٤هـ = ١٥ مايو سنة ١٩٠٦م، حفظ القرآن الكريم بكتاب القرية ثم جوده وعرف أحكامه، ولما ظهرت عليه علامات النجابة ألحقه والده بالأزهر الشريف ليكمل تعليمه فيه، فتلقى العلوم حتى حصل على الإجازة العالية ثم تخصص في القضاء الشرعي سنة ١٣٥٥هـ = ١٩٣٦م.

مناصبه:

عين بالقضاء الشرعي منذ تخرجه وتقلد معظم المناصب القضائية بالقاهرة، وأخذ يتدرج في المناصب حتى وصل إلى رئيس محكمة، وبعد ضم المحاكم الشرعية إلى المحاكم الوطنية ألحق بها.

ثم اختاره مفتيا للديار المصرية في ٢ محرم سنة ١٣٨٠هـ الموافق ٢٦ يونيه سنة ١٩٦٠م، ومكث بدار الإفتاء حتى بلغ سن التقاعد في سنة ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م ونظرا لنجابته وعلمه استبقي مفتيا للديار المصرية حتى ١١ ربيع الأول سنة ١٣٩٠هـ الموافق ١٧ مايو سنة ١٩٧٠م، وقد تعين فضيلته عضوا بمجمع البحوث الإسلامية وعضوا بمجمع اللغة العربية وعضوا بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية^(١).



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢١ ص ٨٢٢٩ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور

محمد سيد طنطاوي، ص: ٥١ - ٥٢

(١٢) فضيلة الشيخ محمد خاطر (١٣٣١هـ = ١٩١٣م -)**مولده ونشأته:**

ولد الشيخ محمد خاطر محمد الشيخ في قرية الضهير - مركز المنزلة - محافظة الدقهلية في رمضان ١٣٣١هـ = أغسطس سنة ١٩١٣م. التحق بكتاب القرية، وحفظ القرآن الكريم، وقرأه بالأحكام والتجويد على أحد كبار الفقهاء بالناحية.

ثم التحق بالأزهر الشريف، وتخرج في كلية الشريعة سنة ١٣٥٨هـ = ١٩٣٩م، وبعد ذلك حصل على شهادة التخصص في القضاء الشرعي سنة ١٣٦٠هـ = ١٩٤١م.

مناصبه:

عين موظفا قضائيا سنة ١٣٦٢هـ = ١٩٤٣م فقاضيا بالمحاكم الشرعية سنة ١٣٦٤هـ = ١٩٤٥م، وكانت أول محكمة تولى القضاء بها هي محكمة قويسنا الشرعية، ثم نقل منها إلى محكمة القاهرة الكلية الشرعية ١٣٦٥هـ = سنة ١٩٤٦م، وظل يترقى في المناصب القضائية حتى اختير مفتشا قضائيا بوزارة العدل، وبعد أن ضم القضاء الشرعي إلى القضاء الوطني عين رئيسا لنيابة الأحوال الشخصية، ثم مستشارا بالاستئناف العالي ثم محاميا عاما بالنقض.

تقلده لمنصب الإفتاء:

تم اختيار فضيلته مفتيا للديار المصرية في أول رمضان سنة ١٣٩٠هـ الموافق ٣١ أكتوبر سنة ١٩٧٠م، وظل يشغل هذا المنصب حتى بلغ سن التقاعد. وبعد إحالته للتقاعد اختير ليكون رئيس هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي والشركة الإسلامية للاستثمار^(١).

(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢١ ص ٨٢٣١ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور

محمد سيد طنطاوي، ص: ٥٣ - ٥٤

وقد توصل الشيخ محمد خاطر إلى إرساء مفهوم الرقابة الشرعية في البنوك، وإلى توليد فكرة المعاملات الإسلامية وهي فكرة تفوق في ذكائها كل محاولات التشكيك أو التلفيق.. أضافت إلى الفقه الإسلامي بابا في فقه المعاملات يكفل للإسلام ما يستحقه من مكانة في النظريات الاقتصادية العالمية، ويحقق له ما يتطلبه من مرونة وقدرة علي توجيه التنمية من أجل مصلحة الشعوب الإسلامية^(١)

مؤلفاته :

لم تشر مصادر التأريخ للشيخ محمد خاطر عن أسماء كتب، وإن أشارت إلى مشاركته في بحوث ومؤتمرات الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، وأنه كان ينشر بحوثه في مجلتها العريقة مصر المعاصرة^(٢). ومن بحوثه: أثر تطبيق الحدود في المجتمع، من البحوث المقدمة لمؤتمر الفقه الإسلامي المنعقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سنة ١٣٩٦هـ .



(١) انظر : الشيخ محمد خاطر.. فقيه القرن العشرين. د. محمد الجوادى عضو مجمع اللغة العربية، جريدة

الأهرام العدد ١٢٧، ١٠ فبراير ٢٠٠٤م،

(٢) المرجع السابق .

(١٣) فضيلة الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (١٣٣٥ هـ =

١٩١٧م - ١٤١٧هـ = ١٤١٦هـ = ١٩٩٦م)

مولده ونشأته:

ولد الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بجهة بطرة - مركز طلخا - محافظة الدقهلية ، في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٣٥ هـ = ٥ من إبريل ١٩١٧م ، وحفظ القرآن الكريم وجوده بعد أن تعلم القراءة والكتابة بكتاب القرية ، ثم التحق بالجامع الأحدي بطنطا في سنة ١٣٤٨ هـ = ١٩٣٠م واستمر فيه حتى حصل على الشهادة الابتدائية سنة ١٣٥٣ هـ = ١٩٣٤م ، وواصل فيه بعض دراسته الثانوية ثم استكملها بمعهد القاهرة الأزهري حيث حصل على الشهادة الثانوية سنة ١٣٥٨ هـ = ١٩٣٩م بعدها التحق بكلية الشريعة الإسلامية ، وحصل منها على الشهادة العالمية سنة ١٣٦٢ هـ = ١٩٤٣م ، ثم التحق بتخصص القضاء الشرعي في هذه الكلية ، وحصل منها على الشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء الشرعي سنة ١٣٦٤ هـ = ١٩٤٥م .

مناصبه:

عين فور تخرجه موظفا بالمحاكم الشرعية في ٢٣ صفر ١٣٦٥ هـ = ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦م ثم أمينا للفتوى بدار الإفتاء المصرية بدرجة موظف قضائي في ١٩ ذو الحجة ١٣٧٢ هـ = ٢٩ أغسطس سنة ١٩٥٣م ، ثم قاضيا في المحاكم الشرعية في ٢٦ أغسطس ، ثم قاضياً بالمحاكم ١٨ جمادى الأولى ١٣٧٥ هـ = أول يناير سنة ١٩٥٦م بعد إلغاء المحاكم الشرعية ، ثم رئيسا بالمحكمة في ٨ ذو القعدة ١٣٩١ هـ = ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٧١م وعمل مفتشاً قضائياً بالتفتيش القضائي بوزارة العدل في رمضان ١٣٩٤ هـ = أكتوبر سنة ١٩٧٤م ، ثم مستشاراً بمحاكم الاستئناف في ٩ ربيع أول ١٣٩٦ هـ = ٩ مارس سنة ١٩٧٦م ، ثم مفتشاً أولاً بالتفتيش القضائي بوزارة العدل .

تقلده لمنصب الإفتاء:

عين مفتياً للديار المصرية في ٢٦ رمضان سنة ١٣٩٨هـ الموافق ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٨م، وقد كرس كل وقته وجهده في تنظيم العمل بدار الإفتاء وتدوين كل ما يصدر عن الدار من فتاوى في تنظيم دقيق حتى يسهل الاطلاع على أي فتوى في أقصر وقت.

تقلده منصب وزير الأوقاف:

تم تعيين فضيلته وزير الدولة للأوقاف بالقرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٢م بتاريخ ٩ ربيع ١٤٠٢هـ = ٤ يناير ١٩٨٢م، وفور تقلده لهذا المنصب عقد العديد من المؤتمرات مع العاملين بحقل الدعوة واستمع إلى المشاكل التي تعترضهم، وعمل جاهداً على حلها، وتخطى تلك العقبات حتى يقوم الدعوة إلى الله بواجباتهم.

مشيخة الأزهر:

تولى مشيخة الأزهر في ٢٢ جمادى الأولى ١٤٠٢هـ = ١٧ مارس سنة ١٩٨٢م بالقرار الجمهوري رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨٢م.

مؤلفاته:

للشيخ جاد الحق - رحمه الله - عدد من المؤلفات، منها: "مختارات من الفتاوى والبحوث"،
 "أحكام الشريعة الإسلامية في مسائل طبية عن الأمراض النسائية مع القرآن الكريم". "النبي في القرآن الكريم"، "الفقه الإسلامي مرونته وتطوره"
 بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة "٤" مجلدات و "هذا بيان للناس" في جزأين، وغيرها من البحوث العلمية التي نشرت في مجالات عدة.

وفاته:

توفي الشيخ جاد الحق قبيل فجر الجمعة ٢٥ من شوال ١٤١٦ هـ - الموافق ١٥ من مارس ١٩٩٦ م، عن عمر يناهز التاسعة والسبعين، بعد أن فرغ من مراجعة أوراق الأزهر، وبريد الجهات الرسمية الأزهرية، والبريد الوارد إلى مكتبه من أنحاء العالم المختلفة، وقد أوصى أن يصلي عليه الشيخ محمد متولي الشعراوي، ونفذت وصيته^(١).



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية جـ ٢١ ص ٨٢٣٣ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٥٥-٥٧، والشيخ جاد الحق .. مواقف في الدفاع عن الإسلام، أنس حسن، موقع لواء الشريعة، بتاريخ: ٧-٣-٢٠٠٩ م

(١٤) فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة (١٩٢٣م-١٩٨٥م)

مولده ونشأته:

ولد الشيخ عبد اللطيف عبد الغني حمزة في ١٥ رمضان ١٣٤١هـ = أول مايو سنة ١٩٢٣م بقرية الرياحان - كوم حمادة - البحيرة، أتم حفظ القرآن الكريم بكتاب القرية - والتحق بالأزهر ثم كلية الشريعة حيث حصل على درجة العالمية "الدكتوراه" من المجلس الأعلى للأزهر عام ١٣٦٩هـ = ١٩٥٠م.

مناصبه:

تدرج بالمناصب من موظف بالمحاكم الشرعية ثم باحث بدار الإفتاء حتى عين بالنيابة في مطلع السبعينيات، وتقلد مناصب القضاء حتى انتدب لمدة ثلاثة شهور للقيام بعمل مفتي الجمهورية في ربيع آخر ١٤٠٢هـ = يناير سنة ١٩٨٢م، ثم عين مفتيا للجمهورية في أوائل جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ = أواخر مارس سنة ١٩٨٢م. وقد جاء في سجلات دار الإفتاء المصرية ما يلي:

قرار وزير العدل رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٨٢

وزير العدل:

بعد الاطلاع على المادة ٣٨١/٣ من قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠/١٩٥٠، وعلى قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦/١٩٧٢ قرر:

(المادة الأولى)

يندب السيد / عبد اللطيف عبد الغني حمزة - رئيس المحكمة من الفئة (أ) بمحكمة شبين الكوم الابتدائية للقيام بعمل السيد مفتي جمهورية مصر العربية لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من أول فبراير ١٩٨٢م

(المادة الثانية)

على وكالة الوزارة لشئون التفتيش القضائي تنفيذ هذا القرار.

صدر في ١٩٨٢/٢/١

قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ، وعلى قانون نظام العاملين المدنيين في الدولة الصادر
بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قرر :

(المادة الأولى) : عين فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الغني حمزة مفتيا لجمهورية
مصر العربية مع منحه المرتبات والبدلات المقررة لهذه الوظيفة.

(المادة الثانية) : ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ جمادى الآخرة ١٤٠٢هـ = ٢٧ مارس ١٩٨٢^(١).

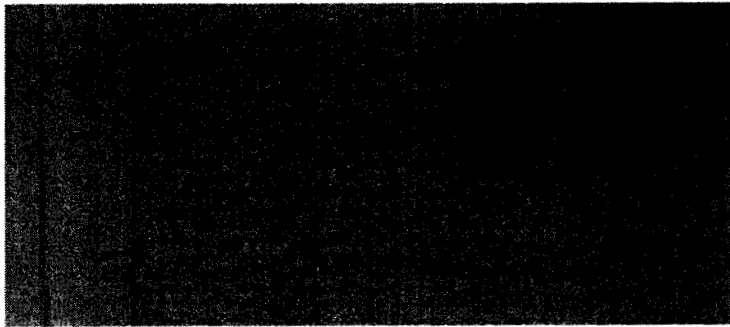
ومن الاطلاع على سجلات دار الإفتاء تبين أن الشيخ عبد اللطيف حمزة توقف
عن عمل المفتي مدة شهر أو تزيد.

ونصه كما يلي: صورة قرار انتداب " صدر القرار الوزاري رقم: ١٩٨٢/٤٤٥٨

في ١٩٨٢/٩/٢ بنذب السيد الأستاذ إبراهيم محمد غانم رئيس الحكم بالمحكمة
للقيام بعمل فضيلة المفتي لجمهورية مصر العربية لمدة شهر اعتبارا من

١٩٨٢/٩/١٨

وكيل وزارة العدل تحريراً في ١٩٨٢/٩/٢٢ المستشار علي علي الجمل^(٢)



(١) سجلات دار الإفتاء المصرية، سجل رقم ١١٧، ص: ٥١

(٢) سجلات دار الإفتاء المصرية، سجل رقم ١١٨، ص: ٣٧

وفاته :

- توفي رحمه الله - تعالى - في ٢ المحرم ١٤٠٦ هـ = ١٦ / ٩ / ١٩٨٥ م^(١).
- وقد صدر القرار الوزاري رقم ٤٣٠٨ / ١٩٨٥ بإنهاء خدمة فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الغني حمزة مفتي جمهورية مصر العربية، ورفع اسمه من سجل قيد أسماء العاملين بالديوان العام اعتباراً من ١٧ / ٩ / ١٩٨٥، التاريخ التالي لوفاته في ١٦ / ٩ / ١٩٨٥ م^(٢).
 - وفي ١٧ سبتمبر صدر قرار وزاري رقم ٤٥٧٦ بندب السيد المستشار: محمد مجاهد حمد، المنتدب بدار الإفتاء للقيام بوظيفة مفتي جمهورية مصر العربية لمدة شهر، اعتباراً من ١٥ / ١٠ / ١٩٨٥.
 - ثم صدر القرار الوزاري رقم ٥١٤٦ / ١٩٨٥ بندب سيادته لمدة شهر آخر، اعتباراً من ١٥ / ١١ / ١٩٨٥.
 - ثم صدر القرار الوزاري رقم ٥٨٦٨ / ١٩٨٥ بندب سيادته لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من ١٥ / ١٢ / ١٩٨٥ م.
 - ثم صدر القرار الوزاري رقم ١١٣٩ / ١٩٨٦ بندب سيادته لمدة شهر، اعتباراً من ١٥ / ٣ / ١٩٨٦ م.
 - ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٥٩٨ / ١٩٨٦ م بندب سيادته لمدة شهر آخر، اعتباراً من ١٥ / ٤ / ١٩٨٦ م^(٣).



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج٢١ ص ٨٢٣٦ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية،

للدكتور محمد سيد طنطاوي، ص: ٥٨

(٢) سجلات دار الإفتاء المصرية، سجل رقم ١٢٠، ص: ٢٢٥

(٣) سجلات دار الإفتاء المصرية، سجل رقم ١٢٠، ص: ٢٢٦

(١٥) فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي (١٣٤٧هـ)

(=١٩٢٨م.....)

مولده ونشأته :

ولد الدكتور محمد سيد طنطاوي بقرية سليم الشرقية - مركز طما - محافظة سوهاج في ١٥ جمادى الأولى ١٣٤٧هـ = ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٢٨م. تلقى تعليمه الأساسي بقريته، وبعد أن حفظ القرآن الكريم التحق بمعهد الإسكندرية الديني سنة ١٣٦٣هـ = ١٩٤٤م، وبعد انتهاء دراسته الثانوية التحق بكلية أصول الدين، وتخرج فيها سنة ١٣٧٧هـ = ١٩٥٨م ثم حصل على تخصص التدريس سنة ١٣٧٨هـ = ١٩٥٩م ثم على الدكتوراه في التفسير والحديث بتقدير ممتاز في رمضان ١٣٨٦هـ = ديسمبر سنة ١٩٦٦م.

مناصبه :

عين مدرسا بكلية أصول الدين سنة ١٣٨٨هـ = ١٩٦٨م، ثم عميدا بكلية أصول الدين بأسوط سنة ١٩٧٦م ثم عميدا بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة سنة ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م، وأعير خلال عمله بجامعة الأزهر إلى الجامعة الإسلامية بليبيا من سنة ١٩٧٢م حتى ١٩٧٦م، ثم رئيسا لقسم التفسير بالدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من سنة ١٩٨٠م حتى ١٩٨٤م.

تقلده منصب مفتي الديار المصرية :

تم تعيين فضيلته مفتيا للديار المصرية في ٢٤ صفر ١٤٠٧هـ = ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٨٦م.

مشيخة الأزهر:

ثم توليه مشيخة الأزهر في عام ١٤١٧ هـ = ١٩٩٦ م^(١).

مؤلفاته:

- له العديد من الكتب والبحوث، أهمها:
- بنو إسرائيل في القرآن والسنة عام ١٩٦٩.
- التفسير الوسيط للقرآن الكريم عام ١٩٧٢.
- القصة في القرآن الكريم عام ١٩٩٠.
- معاملات البنوك وأحكامها الشرعية عام ١٩٩١.



(١) انظر الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية ج ٢١ ص ٨٢٣٧ وكلمة عن دار الإفتاء المصرية، للدكتور

محمد سيد طنطاوي، ص: ٥٩ - ٦٢

(١٦) فضيلة الدكتور نصر فريد واصل (١٣٥٥هـ = ١٩٣٧ -

(....

مولده ونشأته :

ولد الدكتور نصر فريد محمد واصل بميت بدر حلاوة- مركز سمند، محافظة الغربية، في: ٢٦ ذوالحجة ١٣٥٥هـ = ٩ / ٣ / ١٩٣٧ .
حصل فضيلته على الإجازة العالية من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر سنة ١٩٦٥م. ثم حصل على الماجستير في الفقه المقارن سنة ١٩٦٧م، ثم على الدكتوراه في الفقه المقارن أيضا سنة ١٩٧٢م.

التدرج الوظيفي :

- عين فضيلته بالنيابة العامة بالقاهرة سنة ١٩٦٦م حتى سنة ١٩٧٢م، ثم عضوا بهيئة التدريس بكلية الشريعة والقانون قسم الفقه سنة ١٩٧٣م، ثم أستاذا مساعدا بقسم الفقه سنة ١٩٧٨م، ثم أستاذا بالقسم سنة ١٩٨٣، ثم رئيسا للقسم نفسه سنة ١٩٨٣م، ثم عميدا لكلية الشريعة والقانون بالدقهلية ١٩٩٥م.
- أعير فضيلته خلال عمله بجامعة الأزهر رئيسا لقسم الفقه بكلية الشريعة جامعة صنعاء من سنة ١٩٧٦م حتى ١٩٨٠.
- ثم أعير أستاذا بالدراسات العليا - قسم الفقه المقارن بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة من سنة ١٩٨٤ حتى سنة ١٩٨٨م.
- ثم أعير أستاذا بالدراسات العليا بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض من سنة ١٩٩٢ حتى سنة ١٩٩٤م.
- ثم عين مفتيا لجمهورية مصر العربية في ١٠ / ١١ / ١٩٩٦م

- وصدر له أكثر من عشرين كتاباً وبحثاً علمياً ودراسات في الشريعة الإسلامية والفقه والتشريع^(١).
من أهم مؤلفاته:
- ١ - الفتاوى الإسلامية، جمع فيه عدداً مختاراً من فتاويه في دار الإفتاء المصرية، ويلاحظ على هذا الكتاب أنه لم يورد كثيراً من المسائل المعاصرة والمستجدات الفقهية خاصة المتعلقة بالمعاملات المالية والبنكية.
- ٢ - "فقه الأسرة في الإسلام، جزآن"
- ٣ - "الوسيط في جريمة الزنا والقذف"،
- ٤ - "المدخل الوسيط لدراسة الشريعة الإسلامية والفقه والتشريع"،
- ٥ - "آداب العلاقات الإنسانية في الإسلام.. الحقوق والواجبات"،
- ٦ - "السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام"،
- ٧ - "الوسيط في علم مصطلح الحديث"
- وغالب كتب فضيلته مطبوعة بدار التوفيقية^(٢).



(١) انظر ترجمة الدكتور في أكثر من كتاب مطبوع له، منها: المدخل الوسيط لدراسة الشريعة الإسلامية والفقه والتشريع.

(٢) تم الرجوع إلى كتب الدكتور نصر فريد واصل، ونقلتها من عناوين الكتب المطبوعة.

(١٧) فضيلة الدكتور أحمد الطيب (١٣٦٥هـ = ١٩٤٦م -(....)**مولدة ::**

ولد الدكتور أحمد الطيب بمحافظة الأقصر سنة: ١٣٦٥هـ = ١٩٤٦م.

المؤهلات العلمية:

- الليسانس - شعبة العقيدة والفلسفة - الأزهر - ١٩٦٩م - مصر
- ماجستير - شعبة العقيدة والفلسفة - الأزهر - ١٩٧١م - مصر
- دكتوراة - شعبة العقيدة والفلسفة - الأزهر - ١٩٧٧م - مصر

الدرجات العلمية:

- معيد - ١٩٦٩م
- مدرس مساعد - ١٩٧١م
- مدرس - ١٩٧٧م
- أستاذ مساعد - ١٩٨٢م
- أستاذ - ١٩٨٨م

مناصبه:

- عُيِّن بكلية أصول الدين في ٢ / ٩ / ١٩٦٩م.
- عُيِّن بدرجة أستاذ بالكلية في ٦ / ١ / ١٩٨٨م.
- انتدب عميداً لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بمحافظة قنا (مصر) اعتباراً من ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٠ حتى ٣١ / ٨ / ١٩٩١م.
- انتدب عميداً لكلية الدراسات الإسلامية بنين بأسوان مع منحه بدل العمداء اعتباراً من ١٥ / ١١ / ١٩٩٥م.
- عُيِّن عميداً لكلية أصول الدين بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان في العام الدراسي ١٩٩٩ / ٢٠٠٠م.

- عين مفتيا لجمهورية مصر العربية ١٠/٣/٢٠٠٢م.
- الجامعات التي عمل بها سابقاً:
- جامعة قطر.
- جامعة الإمارات.
- الجامعة الإسلامية العالمية _ إسلام آباد _ باكستان.

قائمة المؤلفات :

أولاً: المؤلفات:

- مباحث الوجود والماهية من كتاب المواقف: عرض ودراسة _ القاهرة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢م.
- مفهوم الحركة بين الفلسفة الإسلامية والماركسية (بحث) القاهرة ١٩٨٢م.
- مدخل لدراسة المنطق القديم _ القاهرة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧م.
- مباحث العلة والمعلول من كتاب المواقف: عرض ودراسة [القاهرة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٢م.
- أصول نظرية العلم عند الأشعري (بحث) القاهرة ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٢م.
- بحوث في الفلسفة الإسلامية بالاشتراك مع آخرين _ جامعة قطر _ الدوحة ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.
- تعليق على قسم الإلهيات من كتاب تهذيب الكلام للتفتازاني _ القاهرة _ ١٩٩٧م.

ثانياً: الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة:

- أسس علم الجدل عند الأشعري. بحث منشور في حولية كلية أصول الدين _ القاهرة _ العدد الرابع _ ١٩٨٧م.
- التراث والتجديد - مناقشات وردود (بحث منشور في حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية بجامعة قطر العدد الحادي عشر ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣م.

ثالثاً: التحقيق:

-تحقيق رسالة (صحيح أدلة النقل في ماهية العقل) لأبي البركات البغدادي، مع مقدمة باللغة الفرنسية، نشر بمجلة المعهد العلمي الفرنسي بالقاهرة.

رابعاً: الترجمة:

-ترجمة المقدمات الفرنسية للمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، نشر بمجلة مركز بحوث السيرة والسنة _ جامعة قطر، العدد الأول ١٤١٤ هـ / ١٩٩٨ م.

-ترجمة كتاب Osman yagya. ١١١s toir et classification de l'oeuvre d'Ibn Arabi (volumes) (مؤلفات ابن عربي) تاريخها وتصنيفها _ القاهرة ١٤١٣ هـ / ١٩٩٢ م.

-ترجمة كتاب: Chodkiewicz Ptohetie et saintete dans la doctrine d'Ibn Arabi من الفرنسية إلى العربية بعنوان: الولاية والنبوة عند الشيخ محي الدين ابن عربي، دار القبة الزرقاء للنشر . مراكش _ المغرب ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م.

خامساً: أبحاث المؤتمرات والندوات:

-دراسة الفرنسيين عن ابن العربي وهو بحث ألقى في المؤتمر الدولي الأول للفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم بالقاهرة ٢٠ - ٢٢ أبريل ١٩٩٦ م ونشر بكتاب للمؤتمر.

-نظرات في قضية تحريف القرآن المنسوبة للشيعية الإمامية (بحث ألقى بندوة كلية أصول الدين بالقاهرة في ١ مايو ١٩٩٧ م).

-ابن عربي في أروقة الجامعات المصرية (بحث ألقى في المؤتمر الدولي عن ابن عربي في الفترة من ٧ - ١٥ / ٥ / ١٩٩٧ م بمدينة مراكش بالمغرب).

-الشيخ مصطفى عبد الرازق المفترى عليه (بحث ألقى في ندوة معهد العالم العربي LIMA بباريس عن التصوف في مصر من ٢٢ - ٢٩ / ٤ / ١٩٩٨ م).

- ضرورة التجديد (بحث ألقى بالمؤتمر العالمي للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة) في الفترة من ٣١ مايو _ ٣ يونيو ٢٠٠١م.

المهام العلمية:

- سافر إلى فرنسا لمدة ستة أشهر في مهمة علمية إلى جامعة باريس من ديسمبر ١٩٧٧م إلى ١٩٧٨م.

- سافر إلى سويسرا في مهمة علمية بدعوة من جامعة (نريبرج) لمدة ثلاثة أسابيع من ٩ مايو ١٩٨٩ إلى ٣١ مايو ١٩٨٩م.

- عضو الجمعية الفلسفية المصرية.

- عضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

- عضو مجمع البحوث الإسلامية^(١).



(١) راجع: موقع دار الإفتاء المصرية

(١٨) فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة محمد (١٣٧١هـ)

(=١٩٥٢هـ -)

مولده ونشأته :

ولد الدكتور علي جمعة محمد عبد الوهاب بمحافظة بني سويف في ٧ جمادى الآخرة ١٣٧١هـ = ٣/٣/١٩٥٢م

المؤهلات:

- بكالوريوس التجارة من جامعة عين شمس ١٩٧٣م.
- الإجازة العالية (ليسانس) من كلية الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر ١٩٧٩.
- ماجستير في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر ١٩٨٥ بتقدير ممتاز.
- دكتوراه في أصول الفقه من كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر ١٩٨٨م مع مرتبة الشرف الأولى.

الإجازات العلمية:

حاصل على أعلى الأسانيد في العلوم الشرعية وإجازات من أفاضل العلماء في العلوم الشرعية.

الوظائف:

- مفتي جمهورية مصر العربية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن
- أستاذ أصول الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة - جامعة الأزهر.
- عضو مجمع البحوث الإسلامية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الآن
- مستشار معالي وزير الأوقاف المصرية منذ عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٣.

- المستشار الأكاديمي للمعهد العالمي للفكر الإسلامي ومدير مكتب القاهرة منذ عام ١٩٩٢م حتى ٢٠٠٣.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمارات والتنمية بالقاهرة منذ عام ١٩٩٠م، وهو الآن جزء من البنك المتحد بعد عملية دمج بعض البنوك المصرية.
- رئيس الرقابة الشرعية لمصرف مصر المتحدة منذ عام ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٣.
- عضو الرقابة الشرعية لبنك التنمية الزراعي منذ عام ١٩٩٧م وحتى ٢٠٠٣.
- عضو هيئة الرقابة الشرعية لبنك الشرق الأوسط للمعاملات الإسلامية منذ سنة ١٩٩٧م، وحتى ٢٠٠٣م.
- المشرف العام على جامع الأزهر الشريف منذ سنة ٢٠٠٠م.
- عضو مؤتمر الفقه الإسلامي بالهند.
- عضو مجلس الإفتاء لشمال أمريكا.
- عضو لجنة الفتوى بالأزهر الشريف منذ عام ١٩٩٥م حتى عام ١٩٩٧م.
- رئيس لجنة الفقه بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية منذ عام ١٩٩٦ حتى الآن.
- المشرف الشرعي على مشروع إدخال السنة بالكمبيوتر التابع لجمعية المكنز الإسلامي منذ عام ١٩٧٨ حتى الآن.
- تولى نائب مدير مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي للشئون العلمية - جامعة الأزهر منذ عام ١٩٩٣ حتى ١٩٩٦م.
- تولى رئيس مجلس إدارة الجمعية الخيرية للخدمات الثقافية والاجتماعية من سنة ١٩٩٧م.

الأنشطة العلمية:

- اشترك بوضع مناهج كلية الشريعة بسلطنة عمان حتى افتتاح الكلية المذكورة وشارك في الافتتاح كعضو مؤسس.

- اشترك في وضع مناهج جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية SISS بواشنطن.
- مثل الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا وشارك في محاضراتها الثقافية وفي تقويم الأساتذة المساعدين والمدرسين في لجان ترقيةهم.
- عين مشرفا مشاركا بجامعة أكسفورد لمنطقة الشرق الأوسط في الدراسات الإسلامية والعربية.
- شارك كخبير بمجمع اللغة العربية في إعداد موسوعة مصطلحات الأصول الصادرة عن المجمع. وهو خبير به حتى الآن.
- عين مشرفا مشاركا بجامعة هارفارد بمصر بقسم الدراسات الشرقية.
- ألقى الدرس الحسيني بحضرة جلالة ملك المغرب ويدعى للدرس كل عام.
- أسند إليه خطبة الجمعة ودرس الفقه الشافعي بمسجد السلطان حسن منذ عام ١٩٩٨ حتى الآن
- يقوم بالتدريس يوميا بالحلقة الأزهرية بعد صلاة الفجر بقراءة كتب التراث في العلوم الشرعية والعربية.

المؤلفات:

- (١) المصطلح الأصولي والتطبيق على تعريف القياس.
- (٢) الحكم الشرعي عند الأصوليين.
- (٣) أثر ذهاب المحل في الحكم.
- (٤) المدخل لدراسة المذاهب الفقهية الإسلامية.
- (٥) علاقة أصول الفقه بالفلسفة.
- (٦) مدى حجية الرؤيا.
- (٧) النسخ عند الأصوليين.
- (٨) الإجماع عند الأصوليين.
- (٩) آليات الاجتهاد.

- (١٠) الإمام البخاري.
- (١١) الإمام الشافعي ومدرسته الفقهية.
- (١٢) الأوامر والنواهي.
- (١٣) القياس عند الأصوليين.
- (١٤) تعارض الأقيسة.
- (١٥) قول الصحابي.
- (١٦) المكايل والموازن.
- (١٧) الطريق إلى التراث.
- (١٨) الكلم الطيب .. فتاوى عصرية.
- (١٩) الكلم الطيب .. فتاوى عصرية (٢).
- (٢٠) الدين والحياة .. فتاوى معاصرة.
- (٢١) الجهاد في الإسلام.
- (٢٢) شرح تعريف القياس.
- (٢٣) البيان لما يشغل الأذهان .. ١٠٠ فتوى.
- (٢٤) المرأة في الحضارة الإسلامية.
- (٢٥) سمات العصر .. رؤية مهتم.
- (٢٦) سيدنا محمد رسول الله للعالمين.
- (٢٧) الفتوى ودار الإفتاء المصرية.
- (٢٨) فتاوى الإمام محمد عبده (اعتنى بجمعه واختياره وقدم له).
- (٢٩) حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين (بالاشتراك).
- (٣٠) قضية تجديد أصول الفقه.
- (٣١) صناعة الإفتاء من مجموعة سلسلة التنوير الإسلامي.
- (٣٢) التجربة المصرية من مجموعة سلسلة التنوير الإسلامي.
- (٣٣) مكانة المرأة في الفقه الإسلامي من مجموعة سلسلة التنوير الإسلامي.

(٣٤) المرأة بين إنصاف الإسلام وشبهات الآخر.

(٣٥) قضايا المرأة في الفقه الإسلامي.

(٣٦) تيسير النهج في شرح مناسك الحج.

(٣٧) النبي (ﷺ).

(٣٨) الطريق إلى الله.

(٣٩) الوحي - القرآن الكريم.

تحقيق كتب:

(١) رياض الصالحين للإمام النووي، دار الكتاب اللبناني.

(٢) جوهرة التوحيد للباجوري، دار السلام.

(٣) شرح ألفية السيرة للأجهوري، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

(٤) الفروق للقرافي، دار السلام.

(٥) التحديد في مقارنة الفقه الحنفي والشافعي للقدوري

الأبحاث ومنها:

١ - الوقف فقها وواقعا.

٢ - الرقابة الشرعية مشكلاتها وطرق تطويرها (بحث مقدم للمؤتمر الرابع لعلماء الهند)

٣ - الزكاة (بحث مقدم لمؤتمر علماء الهند الخامس).

٤ - حقوق الإنسان من خلال حقوق الأكوان في الإسلام (بحث لمؤسسة نايف).

٥ - النموذج المعرفي الإسلامي (بحث مقدم لندوة المنهجية بالأردن ومقالات وبرامج).

٦ - له الكثير من المقالات الصحافية بالصحافة المصرية والعربية والعالمية.

٧ - له العديد من البرامج الإذاعية والتلفزيونية المصرية والعربية والعالمية.

٨ - له العديد من المحاضرات العلمية في أكثر من ٢٠ دولة.

٩ - له خطب جمعة مطبوعة في مجلد و مترجمة إلى الإنجليزية.

١٠ - المشاركة في تحرير مجلات علمية:

- ١١ - مجلة الاقتصاد الإسلامي بمركز صالح كامل (سكرتيرا للتحرير).
 - ١٢ - مجلة رابطة الجامعات العربية (الشريعة) الصادرة عن جامعة الأزهر (سكرتيرا للتحرير).
 - ١٣ - مجلة المسلم.
 - ١٤ - مجلة التجديد.
 - ١٥ - مجلة إسلامية المعرفة.
 - ١٦ - مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة حتى الآن.
 - ١٧ - عضو هيئة التحرير والتقويم مجلة المسلم المعاصر حتى الآن.
- الإشراف على مشاريع علمية:

- ١ - قام بالإشراف على إدخال كتب السنة بالكمبيوتر، وعمل بـ برامج الاسترجاع، وطباعة الكتب السبعة بجمعية المكنز الإسلامي (في ١٩ مجلدا) بخط مصحف الملك فؤاد (خط الشيخ محمد خلف الحسيني).
- ٢ - قام بالإشراف على ترجمة معاني القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية.
- ٣ - مشروع الاقتصاد الإسلامي (٣٨ جزءا)، تمت طباعته بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة.
- ٤ - مشروع العلاقات الدولية (١٢ جزءا) تمت طباعته بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة.
- ٥ - الاشتراك في إعداد معايير تقويم أداء البنوك الإسلامية، تم طباعته بالمعهد العالمي للفكر الإسلامي بالقاهرة.
- ٦ - مشروع التراث الاقتصادي الإسلامي (١٢٥ مجلدا) مركز الدراسات الفقهية.
- ٧ - الاشتراك في لجنة إعداد مكنز الاقتصاد الإسلامي.

- ٨- الاشتراك في لجنة إعداد مدخل الاقتصاد الإسلامي بمركز صالح عبد الله كامل.
- ٩- الاشتراك في إعداد دراسة (٣ مجلدات) لفتاوى شركة الراجحي المصرفية.
- ١٠- قام بتقويم كثير من الأبحاث والدراسات العلمية لإجازاتها من مجمع البحوث الإسلامية.
- المؤتمرات: حضر العديد من المؤتمرات العلمية، وقدم بها أبحاثاً مكتوبة في الكثير من الدول، منها:
- ١١- الهند، روسيا، أسبانيا، أمريكا، الكويت، الأردن، ماليزيا، باكستان، وغيرها.
- ١٢- كما مثل فضيلة الإمام الأكبر / شيخ الأزهر في عدة لقاءات دولية، منها: إيطاليا، أسبانيا، الفلبين، لندن، وغيرها.
- ١٣- قام كعضو في لجان مجمع البحوث الإسلامية بتقويم مؤتمر السكان بالقاهرة، ومؤتمر المرأة بكيين.
- ١٤- ساهم في دراسة وثيقة بكيين + CEDAW مع الهيئة الإسلامية العالمية للدعوة والإغاثة.
- مناقشة رسائل: ناقش العديد من الرسائل العلمية في العديد من الجامعات المصرية والعربية^(١)

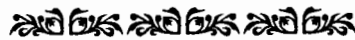


(١) راجع: موقع دار الإفتاء المصرية

جدول زمني يبين مدة كل مفت في دار الافتاء المصرية

م	فضيلة المفتي	من	إلى
١	فضيلة الشيخ حسونة النواوي	١١-٢٤ م ١٨٩٥	٥-٢٠ م ١٨٩٩
٢	فضيلة الإمام الشيخ محمد عبده	٦-١ م ١٨٩٩	٦-٧ م ١٩٠٥
٣	فضيلة الشيخ بكري الصديقي	١١-١٥ م ١٩٠٥	١٢-٢١ م ١٩١٤
٤	فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعي	١٢-٢٦ م ١٩١٤	٧-٢ م ١٩٢٠
٥	فضيلة الشيخ محمد إسماعيل البرديسي	٧-١١ م ١٩٢٠	١٢-٢٦ م ١٩٢٠
٦	فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراعة	١-٩ م ١٩٢١	١-٢٩ م ١٩٢٨
٧	فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم	٥-٢١ م ١٩٢٨	١٠-٢ م ١٩٤٥
٨	فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف	١-٤ م ١٩٤٦	٥-٧ م ١٩٥٠
٩	فضيلة الشيخ علام نصار	٥-٢١ م ١٩٥٠	٢-٢٢ م ١٩٥٢
١٠	فضيلة الشيخ حسنين محمد مخلوف	٣-٣ م ١٩٥٢	١٢-١٩ م ١٩٥٤
١١	فضيلة الشيخ حسن مأمون	٢-٢٨ م ١٩٥٤	٦-١٩ م ١٩٥٤

			١٩٥٥م	١٩٦٠م
١٢	فضيلة الشيخ أحمد محمد عبد العال هريدي	٢٩-٦-	١٩٦٠م	١٦-٥-
١٣	فضيلة الشيخ محمد خاطر محمد الشيخ	٣٠-١٠-	١٩٧٠م	٢٨-٨-
١٤	فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق	٢٩-٨-	١٩٧٨م	٢٦-٣-
١٥	فضيلة الشيخ عبد اللطيف عبد الغني حمزة	٢٧-٣-	١٩٨٢م	١٥-٩-
١٦	فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي	٢٦-١٠-	١٩٨٦م	١٠-٥-
١٧	فضيلة الدكتور نصر فريد واصل	١٠-١١-	١٩٩٦م	٩-٣-
١٨	فضيلة الدكتور أحمد الطيب	١٠-٣-	٢٠٠٢م	٢٧-٩-
١٩	فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة محمد	٢٨-٩-	٢٠٠٣م	حالياً



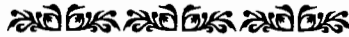
الفصل الثالث : المسائل المختلف فيها بين مفتي دار الإفتاء المصرية



وفيه مبحثان :

■ المبحث الأول: مسائل الاختلاف بين مفتي دار الإفتاء المصرية

■ المبحث الثاني: أسباب الاختلاف بين مفتي دار الإفتاء المصرية



المبحث الأول: مسائل الاختلاف بين مفتي دار الإفتاء المصرية

تمثل أهمية معرفة الفتاوى التي اختلفت فيها فتاوى دار الإفتاء المصرية للوقوف على مدى معرفة أسباب الاختلاف في تباين تلك الفتاوى، ومدى هذا الاختلاف في بيان كنهه، وهل هو اختلاف في الفروع مع ثبات واتفاق في أصول الإفتاء؟ أم أنه قائم على اختلاف منهجي وأصولي بين المفتين محل الدراسة؟ وقد حاولت تتبع المسائل التي اختلف فيها مفتو دار الإفتاء - في الزمن محل الدراسة - في القضايا المستجدة، ومن أهمها ما يلي :



المسألة الأولى: إعطاء الشباب من مال الزكاة للزواج :

لدار الإفتاء المصرية رأيان في إخراج مال الزكاة لتزويج الفقراء :
الأول: حرمة إخراج مال الزكاة في زواج الفقراء، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي^(١).

الثاني: جواز إخراج مال الزكاة في تزويج الفقراء، وهو رأي الدكتور علي جمعة^(٢)
أدلة الحرمة: واستند الرأي القائل بالحرمة على ما يلي:

١. أن مصارف الزكاة محددة في القرآن، وليس فيها هذا المصرف. كما قال تعالى:
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ فُلُؤُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٣)، وليس من مصارفها الزواج.

(١) رقم ٩١٧-١٩٩٤، ٨٩ / ١١-١٩٩٤

(٢) فتوى رقم ٢٢٧٥ لسنة ٢٠٠٥ م

(٣) التوبة: ٦٠

٢. أن الله تعالى طالب من لا يجد القدرة على الزواج بالتعفف حتى يكون عنده القدرة عليه، وذلك في قوله: ﴿وَلَسْتَ عَافٍ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يُفْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾^(١).

دليل الجواز:

أما دليل الجواز، فعلى اعتبار أن النكاح من تمام كفاية الفقير، فيجوز إعطاؤه من مال الزكاة، مستندا هذا الرأي على ما ذهب إليه جماعة من العلماء من المالكية والحنابلة في اعتبار أن الزواج من تمام الكفاية^(٢).

الترجيح:

الراجح أن الزواج من تمام كفاية الفقير، فيجوز إخراج الزكاة لتزويج الفقراء، وذلك لما يلي:

أولاً- أن القرآن أطلق الزكاة للفقير و المسكين؛ لسد حاجاتهم، وليست هناك نصوص تحدد الزكاة للفقير في الطعام والشراب والكسوة فحسب، وإنما هو من اجتهاد الفقهاء، وإن كان سد الجوع والعطش والعري من مقاصد الشريعة؛ وذلك من باب الحفاظ على النفس؛ فإن الزواج من وسائل حفظ الدين، وحفظه من مقاصد الشريعة، بل الراجح تقديم الدين على النفس في مقاصد الشريعة، وإنما جعل التقوي على الطعام والشراب لأجل حفظ البدن، حتى يقوم الإنسان بالخلافة المأمور بها، وحتى يقوى على طاعة الله تعالى، فإن كان حفظ البدن مقصودا به - في وجه من الوجوه - حفظ الدين، فلا يجوز قصر الزكاة على الحفاظ على البدن، دون الحفاظ على الدين، وهو الزواج.

(١) النور: ٣٣

(٢) جاء في حاشية الدسوقي: يجوز أن يدفع من الزكاة للفقير في مرة واحدة من عين أو حرث أو ماشية كفاية سنة منقفة وكسوة وفي ح عن الذخيرة أنه إن اتسع المال زيد العبد ومهر الزوجة. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٤٩٤

كما أن الاستدلال بالاستعفاف حتى القدرة، فالقدرة لا يشترط فيها أن تكون بالتكسب والعمل؛ لأنه ربما يعمل المرء طول حياته، ولا يتحصل على تلك القدرة، فقد تحصل بالهبة، كما تحصل بالوصية، وتحصل بالميراث، وتحصل بالزكاة أيضاً، ونفي وسيلة لتحصيل القدرة لا دليل عليه.

على أن الجواز مشروط بعدة أمور، هي :

أ- أن إخراج الزكاة يأخذ حكم الزواج حسب حالة الفقير، فإن كان الزواج في حق الفقير واجبا؛ كان إخراج الزكاة في حقه واجبا، أو مستحباً كان إخراج الزكاة مستحباً، أو كان حراماً، أو مكروهاً أو جائزاً؛ أخذ حكمه.

ب- أن يأخذ الفقير من مال الزكاة الكفاية بما يزوجه دون إسراف أو تبذير؛ حتى لا يجوز الزواج على غيره من حاجات الفقير الأخرى.

ج- أنه يجب مراعاة الأولويات في حاجات الفقير، وما يحتاجه حسب وقته وحالته. ثانياً- يستشهد لهذا بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي (ﷺ) أو قال فتى، فقال إني تزوجت امرأة. فقال: هل نظرت إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً؟ قال: قد نظرت إليها. قال: على كم تزوجتها؟ فذكر شيئاً قال: فكانكم تنحتون الذهب والفضة من عرض هذه الجبال، ما عندنا اليوم شيء نعطيكم، ولكن سأبعثك في وجه تصيب فيه، فبعث بعثاً إلى بني عبس، وبعث الرجل فيهم فأتاه: فقال يا رسول الله أعيتني ناقتي أن تنبعث. قال: فناوله رسول الله ﷺ يده كالمعتمد عليه للقيام فأتاها فضر بها برجله قال أبو هريرة رضي الله عنه فوالذي نفسي بيده لقد رأيتها تسبق القائد^(١) قال الشيخ القرضاوي تعليقا على الحديث: " والحديث دليل على أن إعطاء النبي (ﷺ) لهم في مثل هذه الحال كان

(١) صحيح مسلم - كتاب: النكاح - باب: ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها.

معروفاً لهم، ولهذا قال له: (ما عندنا ما نعطيك). ومع هذا حاول علاج حاجته بوسيلة أخرى^(١).

ثالثاً- فعل عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - حين كان يخرج الزكاة لمريدي الزواج من الفقراء، فقد ورد أن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز أمر من ينادي في الناس كل يوم: أين المساكين؟ أين الغارمون؟ أين الناكحون؟^(٢).

رابعاً- أنه مع انتشار الفتن فيما يتعلق بالناحية الجنسية - خاصة في عصرنا - ومع حالة الفقر وعدم مراعاة الحدود والعورات، وانتشار الاختلاط المحرم والفساد الذي عم، والبلاء الذي طم، وسهولة ارتكاب المحرمات، كان إخراج الزكاة في زواج الفقراء من باب درء المفسد والحفاظ على كيان المجتمع المسلم من الانحراف ووقوع شبابه في الهاوية، وهذا ما قد يفهم من عدد من القواعد الفقهية الدالة على جلب المصالح ودرء المفسد ورفع الضرر بأنواعه دون اقتصره على الضرر المادي، وكما كان حفظ النسل من مقاصد الشرع، وهو أمر واجب، فكل وسيلة إليه تصبح واجبا؛ إذ الوسائل تأخذ حكم المقاصد، والزواج وسيلة لحفظ النسل والعرض، فيعطى الفقير من الزكاة ما يسد حاجته بها فيها الزواج، ثالثاً: أنه قد أفتى بجواز إخراج الزكاة للفقير لغرض زواجه عدد من الفقهاء المعاصرين.

خامساً- أن هذا هو المفتى به من قبيل عدد من فقهاء العصر، من هؤلاء الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله - يقول الشيخ "إن من أهم ما تصرف فيه الزكاة إذا كان الإنسان محتاجاً للزواج وليس عنده ما يتزوج به، لكنه محتاج للزواج ليس عنده

(١) فقه الزكاة.. دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء الكتاب والسنة، الدكتور يوسف القرضاوي،

ج ٢ / ٢٨، مؤسسة الرسالة بيروت .

(٢) البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، ج ٩ / ٢٠٠، مكتبة المعارف - بيروت، بدون تاريخ، وفقه الزكاة.. دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء الكتاب والسنة، الدكتور يوسف القرضاوي، ج ٢ / ٢٨، مؤسسة الرسالة بيروت.. ومائة سؤال عن الإسلام، الشيخ محمد الغزالي (١ / ٣٠٦)، دار نهضة مصر، وعمر بن عبد العزيز.. خامس الخلفاء الراشدين، الدكتور أحمد فهمي مطر، مجلة البحوث الإسلامية - الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، (٢٣ / ٣٣٩)،

زوجة، فيجوز أن يعطى من الزكاة ما يتزوج به، حتى ولو أعطي جميع المهر فلا بأس به؛ لأن النكاح من أعظم حاجات المرء، بل هو من الضروريات، وعلى هذا نقول: إذا وجدنا هؤلاء الشباب الذين يحبون أن يتزوجوا، ولكن ليس بأيديهم أموال يتزوجون بها، فإنه يجوز أن يعطوا من الزكاة ما يتزوجون به، ويجوز أيضاً هؤلاء الشباب أن يأخذوا ما يتزوجون به؛ لأن الله أحلها لهم، قال تعالى: ﴿لَا تَأْكُلْ أَمْوَالُ الْفُقَرَاءِ وَلَا تَسْوِغُوا بِهَا لِلَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَلْيَقْرُبُواكُمْ بِالْغَنَمِ وَالْزَكَوَاتِ فَهُمْ لَكُمْ بَارِعُونَ﴾ (النساء: ١٠١) والآية (١).

وهو ما أفتى به الشيخ ابن باز - رحمه الله - حيث سئل: "هل يجوز أن يخرج زوجي عني زكاة مالي، علماً أنه هو الذي أعطاني المال؟ وهل يجوز إعطاء الزكاة لابن أختي المتوفى عنها زوجها وهو شاب في مستقبل العمر ويفكر في الزواج؟ أفيدوني."

ج: الزكاة واجبة عليك في مالك إذا كان عندك نصاب أو أكثر من الذهب أو الفضة أو غيرها من أموال الزكاة، وإذا أخرجها عنك زوجك بإذنك فلا بأس، وهكذا لو أخرجها عنك أبوك أو أخوك أو غيرها بإذنك فلا بأس، ويجوز دفع الزكاة لابن أختك مساعدة له في الزواج إذا كان عاجزاً عن مؤنته. وفق الله الجميع لما يرضاه (٢).

وهو ما أفتى به سماحة الشيخ ابن جبرين، حيث سئل: حكم دفع الزكاة لمشروع مساعدة الشباب على الزواج؟ فأفتى: "يجوز دفع الزكاة لهذا المشروع فإن الزواج من الضروريات للحياة، وحيث إنه لا يصرف لهم مساعدة إلا بعد ثبوت:

(١) التوبة: ٦٠. مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، ج ١٨ / ١١٥، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن

إبراهيم السليمان، دار الوطن الطبعة الأخيرة ١٤١٣

(٢) مجلة البحوث الإسلامية - ج ٥٦ / ١٣٩، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة

- حاجته، وفقره، وقلة دخله، فإن الزكاة تحل له لهذا الغرض: لفقره، وحاجته، وعجزه عن تكميل حاجته، وضرورته. والله أعلم^(١).
- ومع هذا الجواز في إخراج الزكاة لتزويج الفقير، فإن هذا مشروط بما يلي:
- ١- أن يتم الإنفاق في مجال الضروريات والحاجيات الأصلية للزواج.
 - ٢- تجنب الإسراف في النفقات.
 - ٣- ألا يتم الإنفاق في أي باب فيه مخالفة شرعية.
 - ٤- أن يكون عليه ديون بسبب الزواج وتعذر في سدادها، فيعتبر بذلك من الغارمين^(٢).



المسألة الثانية: إخراج الزكاة لبناء المساجد

- هناك ثلاثة آراء لدار الإفتاء المصرية في إخراج الزكاة في بناء المساجد، هي:
١. الجواز المطلق، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي^(٣)، والدكتور نصر فريد واصل^(٤)، والدكتور أحمد الطيب^(٥).

(١) فتوى بعنوان: حكم دفع الزكاة لمشروع مساعدة الشباب على الزواج، للشيخ عبد الله بن جبرين، فتوى رقم: ١١٩٢٠، منشورة على موقعه الشخصي. <http://ibn-jebreen.com/ftawa.php?view=vmasal&subid=11920&parent=997>. وهذا الرأي هو ما اختاره عدد من الباحثين في دراستهم العليا، منهم الدكتور: عبد الله بن منصور الغفيلي في رسالته للدكتوراه، بعنوان: النوازل في الزكاة، بقسم الفقه، كلية الشريعة بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) راجع: دور فريضة الزكاة في الإصلاح الاقتصادي، الدكتور حسين شحاتة، ص: ١٠ ضمن سلسلة: دراسات وبحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

(٣) سجل: ١٢٣، فتوى بتاريخ: ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨م، الفتاوى الإسلامية: ج ٢١، ص: ٧٩٠١-٧٩٠٢، وفتوى رقم ٤٢٨ / ٩٦، ٥٩-١١-١٩٩٦، وفتوى بتاريخ: ٣٠ يناير سنة ١٩٩٣م، سجل: ١٣١

(٤) فتوى مفيدة برقم: ١٦٤ لسنة: ١٩٩٧، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٤٢-٤٤، المكتبة التوفيقية. وفتوى رقم ٩٧ / ١٦٤، ١٤٩-١٣-١٩٩٧

(٥) رقم ٨٠٨ لسنة ٢٠٠٣ .

٢. الجواز المشروط، فيجوز إن لم يكن في المكان المزكي فيه مسجد، أو كان فيه مسجد لا يسع المصلين، وهو رأي الشيخ جاد الحق^(١)، وتبعه فيه الشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمهما الله^(٢).

٣. حرمة إخراج الزكاة لبناء المساجد، وهو ما رجحه الدكتور علي جمعة^(٣).

أدلة القول بالجواز :

واستند القائلون بجواز إخراج مال الزكاة لبناء المساجد على أن القرآن نص على مصارف الزكاة، ومنها مصرف: (وفي سبيل الله)، واختاروا التوسع في تفسيره بناء على ما رجحه بعض الفقهاء والمفسرين من أن المقصود منه المصالح العامة، وكل ما فيه نفع للمسلمين، ومنها المساجد، بالإضافة إلى الأمر بتعمير المساجد كما هو وارد في كتاب الله تعالى.

أدلة القول بالجواز المشروط :

واستند القائلون بالجواز المشروط على التوسع في مفهوم مصرف " وفي سبيل الله "، لكنهم قيدوها بالحاجة إلى المسجد؛ من باب ترتيب أولويات الصرف في الزكاة، فتقدم حاجة الفقراء والمساكين؛ أخذاً بعموم تقديم القرآن للفقراء والمساكين على غيرهم.

(١) طلب مقيد برقم: ٣٢٩ / ١٩٧٩م، سجل رقم (١١٣) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/ ٢٨٢٥-٢٨٢٦، وراجع أيضاً: طلب مقيد برقم (٢٥٨)، سجل: ١١٣، بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/ ١٨٢٩-٢٨٣٠
(٢) الطلب المقيد برقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ / ١٥٩ - ٢٠ - ١٩٨٣، والمقيد برقم ٣٤٧ / ١٩٨٤ - ٧٢ - ٢٠٢ - ١٩٨٥، وفتوى ٢٤٧ / ١٩٨٤، بتاريخ: ١٢ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ = ٢ يناير ١٩٨٥م، سجل: ٢٠، ص: ٩٤-٩٥

(٣) الطلب المقيد برقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٠٠٣، وفتوى مقيدة برقم ٢٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣

أدلة القول بالحرمة:

استند القائلون بحرمة إخراج الزكاة في بناء المساجد على أن بناء المساجد ليست من مصارف الزكاة المنصوص عليها في القرآن، وترجيح رأي الجمهور من أن المقصود من مصرف " وفي سبيل الله " إنما هو الجهاد في سبيل الله، وليس مطلق أوجه الخير، وأنه في الزكاة تقدم حاجة الإنسان على حاجة البنين.

الترجيح :

والراجع أن المقصود من مصرف " وفي سبيل الله " مطلق الجهاد في سبيل الله، فلا هو توسيع للدلول المصرف، كما ذهب إليه البعض، ولا هو قصره على الجهاد القتالي كما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وهذا ما رجحه شيخنا العلامة الدكتور يوسف القرضاوي.

واستدل لذلك بعدة أمور :

- ١ - أن التوسع في مفهوم " وفي سبيل الله " ليشمل كل أوجه الخير ينافي حصر القرآن للزكاة في مصارف محددة.
- ٢ - كما أن " وفي سبيل الله " تشمل الفقير والمسكين وبقية المصارف، فلا يكون هناك معنى للمصرف وما قبله وما بعده.
- ٣ - أن بلاغة القرآن تقتضي أن يكون لمصرف " وفي سبيل الله " معنى خاص حتى لا يكون تكراراً، وهذا ما فهمه جمهور الفقهاء من أن المقصود به الجهاد في سبيل الله.
- ٤ - أن هناك من القرائن ما جعلت المقصود من هذا المصرف الجهاد، من ذلك :

أ- ما رواه الطبراني: أن الصحابة كانوا يوماً مع رسول الله (ﷺ) فرأوا شاباً جلدًا، فقالوا: لو كان شابهه وجلده في سبيل الله؟ يريدون في الجهاد ونصرة الإسلام^(١).

ب- أنه قد صحت أحاديث كثيرة عن الرسول (ﷺ) وأصحابه تدل على أن المعنى المتبادر لكلمة "سبيل الله" هو الجهاد. كقول عمر في الحديث الصحيح: "حملت على فرس في سبيل الله"^(٢) يعني في الجهاد.

ج- وحديث الشيخين: "لغدوة في سبيل الله أو روحه خير من الدنيا وما فيها"^(٣).

غير أنه يجب التوسع في مدلول الجهاد في عصرنا؛ لأن الجهاد قد يكون بالقلم واللسان، وقد تنوعت مجالات الجهاد ورفع راية الإسلام، فيدخل في معناه كل ما فيه نصرة الإسلام في ميادين: التربية والسياسة والاقتصاد والإعلام وغيرها. والدليل على هذا:

أولاً: أن الجهاد في الإسلام لا ينحصر في الغزو الحربي والقتال بالسيف، فقد صح عن النبي (ﷺ) أنه سئل: أي الجهاد أفضل؟ فقال: "كلمة حق عند سلطان جائر"^(٤). كما روى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أن رسول الله (ﷺ)، قال:

(١) قال العراقي: أخرجه الطبراني في معاجمه الثلاثة من حديث كعب بن عجرة بسند ضعيف. تخريج أحاديث الإحياء، ج ٤/ ٧١

(٢) متفق عليه: صحيح البخاري - كتاب الزكاة - باب: هل يشتري صدقته، حديث رقم (١٤١٩)، و ٢٤٨٠، ٢٤٩٣، ٢٨٠٨، ٢٨٤١، وأخرجه مسلم في المقات، باب: كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه، رقم: ١٦٢٠.

(٣) صحيح البخاري: كتاب الجهاد والسير - باب: الغدوة والروحة في سبيل الله، وقاب قوم أحدكم من الجنة. حديث رقم: ٢٦٣٩، وأخرجه مسلم في كتاب: الإمارة، باب: فضل الغدوة والروحة في سبيل الله تعالى، رقم: ١٨٨٠

(٤) سنن الترمذي - أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ - باب أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر. حديث رقم (٢٢٦٥)، وقال: حديث حسن. و سنن ابن ماجه - كتاب الفتن - باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حديث رقم: (٤٠١٢)، و سنن النسائي، كتاب البيعة - باب فضل من تكلم بالحق عند إمام

"ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف، يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمنون. فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدكم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل"^(١).

ويقول الرسول (ﷺ): "جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألستكم"^(٢).
ثانياً: أن ما ذكر من ألوان الجهاد والنشاط الإسلامي لو لم يكن داخلياً في معنى الجهاد بالنص، لوجب إلحاقه به بالقياس، فكلاهما عمل يقصد به نصره الإسلام والدفاع عنه، ومقاومة أعدائه، وإعلاء كلمته في الأرض^(٣).

جائر. آخر إسناده صحيح. راجع: الأحاديث المختارة، أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي المقدسي، ج ٨ / ١١٠. تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة -، الطبعة الأولى ١٤١٠. وقال ابن مفلح: صحيح لغيره أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وأحمد والحميدي والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري وأخرجه أحمد والبيهقي في الشعب وابن ماجه من حديث أبي أمانة وأخرجه أحمد والنسائي من حديث طارق بن شهاب. رواه الترمذي ولفظه من أعظم الجهاد وقال حسن غريب. الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح المقدسي، ج ١ / ١٩٥.
(١) صحيح مسلم. - كتاب الإيمان - باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان. وأن الإيمان يزيد وينقص. وأن الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر واجب، حديث رقم (٥٠).

(٢) سنن أبي داود، - كتاب الجهاد - باب كراهية ترك الغزو، رقم: ٢٥٠٢، ج ٢ - ١٤، وسنن الترمذي - كتاب الجهاد - باب وجوب الجهاد. قال الحافظ: صححه ابن حبان فتح الباري، ج ١٠ / ٥٤٦، وقال في بلوغ المرام: صححه الحاكم. ج ١ / ٢٦٦. رواه أحمد والدارمي وأبو داود والنسائي، وإسناده على رسم مسلم. راجع: قسم الحديث، محمد بن عبد الوهاب، ج ٣ / ٢٣٨ تحقيق: عبد العزيز بن زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب، مطابع الرياض - الطبعة: الأولى. والمحرف في الحديث، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، أبو عبد الله الجماعيلي، ج ١ / ٤٣٩. تحقيق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي. دار المعرفة - لبنان / بيروت -، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

(٣) راجع: فتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي ج ١ / ٢٤٨-٢٨٧، طبع دار القلم للنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الخامسة: ٢٠٠٥م.

وعلى هذا، لما كانت هناك نصوص أخرى مفسرة لقوله تعالى " وفي سبيل الله "، وأن المقصود منه الجهاد في سبيل الله، كان من الواجب حملها على عمومها دون تخصيص، وإطلاقها دون تقييد؛ إذ لم يرد ما يخصص المعنى أو يقيد، فيصرف على ظاهره بعد تفسيره.

كما أن الذي حدا بمن توسع في مفهومه صرفه على المعنى اللغوي دون المعنى الاصطلاحي، وفي الشرع يقدم المعنى الاصطلاحي على المعنى اللغوي. وعليه: فإني أميل إلى القول بالجواز المشروط، فإن كان بناء المساجد داخلا في إطار نصرته الإسلام ورفع رايته؛ جاز، مثل بناء المساجد في دول أوروبا وأمريكا وغيرها من الدول التي يعتبر المسلمون فيها أقلية، أو في الدول العربية والإسلامية إن كان في بناء المسجد في هذا المكان نصرته للإسلام والمسلمين، ولم يكن هناك من الصدقات والتبرعات ما يكفي لبناء المسجد، وكان الناس في حاجة إليه، أما عموم بناء المساجد، فلا تجيز إخراج الزكاة؛ لأنها ليست من مصارفها، وفرق بين طلب الثواب من بناء المسجد، فهذا محله الصدقات والتبرعات، وبين بناء المسجد؛ طلبا لرفعة الإسلام ودفاعا عنه في أماكن يحارب فيها، أو في مكان يغلب عليه التضيق على الدعاة ونشر الدعوة؛ خوفا من الإسلام، ولو كان في بلاد المسلمين.

وقد رجح هذا الرأي جمهور الفقهاء قديما^(١)، وعدد من الفقهاء المعاصرين، منهم العلامة الشيخ القرضاوي، والشيخ سعد بن حمد بن عتيق - قاضي الرياض - رحمه الله، والشيخ عبد الله العنقري - وكلاهما من علماء نجد، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء وغيرهم.

(١) راجع: الدر المختار على رد المحتار (حاشية ابن عابدين): ج ٢/ ٨١ - ٨٥، ويدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني الحنفي: ج ٢/ ٤٥، أحكام القرآن لابن العربي: ج ٢/ ٩٥٧. والمهذب للشيرازي، ج ١/ ١٧٠ - ١٧٣، المغني لابن قدامة: ج ٢/ ٦٦٧

يقول الشيخ سعد بن حمد بن عتيق: "وأما دفع الزكاة في بناء المساجد، فقد ذكر الأصحاب أنه لا يجوز صرفها إلى غير الثمانية المذكورين في الآية؛ قال في الإقتناع وشرحه: لا يجوز صرفها إلى غير الثمانية المذكورين، كبناء المساجد والقناطر وسد البشوق، وتكفين الموتى، ووقف المصاحف، وغير ذلك.

وأجاب الشيخ عبد الله العنقري: الذي ظهر لي أن صرف الزكاة في بناء المساجد، المنع منه أصبح عند جمهور العلماء وأحوط^(١).

وتقول اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: "ما الزكاة فهي مخصوصة لثمان جهات عينها الله تعالى بقوله: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾^(٢)، ومن ذلك يتضح أن المساجد ليست جهة من الجهات الثمان المذكورة في الآية، والمحصور إخراج الزكاة فيها^(٣)".



المسألة الثالثة: بناء مستشفى من مال الزكاة .

لدار الإفتاء في بناء مستشفى من مال الزكاة رأيان :

الأول: الجواز، وإليه مال الشيخ جاد الحق - رحمه الله^(٤)، و الدكتور نصر فريد واصل^(٥)، و الدكتور أحمد الطيب^(٦).

الثاني: المنع، وهو رأي الدكتور علي جمعة^(٧)..

(١) الدرر السنية في الكتب النجدية ، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي القحطاني ج ٦ / ٢٦٩ ، دار القاسم: ١٤١٧هـ

(٢) مجلة البحوث الإسلامية - ج ٨ / ١٥٢ ، فتوى رقم ٢١٧ بتاريخ ٢٦ / ٨ / ١٣٩٢هـ

(٣) الطلب المقيد برقم: ٢٢٨ ، سجل رقم (١٠٥) بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٨٠م ، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٢٨١٥ - ٢٨١٩

(٤) فتوى رقم: ١٩٩٧ / ١٦٠٠ . وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٣١ -

١٣٣ ، و فتوى رقم: ١٩٩٨ / ٣٠٠ . وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٣٧ -

١٣٩

(٥) الفتوى رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠٠٣

واستند الرأي القائل بالجواز على التوسع في مدلول مصرف " وفي سبيل الله "، بناء على ما قاله بعض الفقهاء والمفسرين من أن المقصود منه أوجه الخير عامة . كما استندوا أن في التداوي وسيلة لمقصد حفظ البدن، وأن التداوي مأمور به شرعا، وأنه من حاجة الفقراء و المساكين، وكل وسيلة تؤدي إلى المقصد تأخذ حكمه .

وإن اشترط القائلون بهذا الرأي ألا يكون في دفع مال الزكاة لبناء مستشفى حرمان للفقراء والمساكين، إذ هم أولى، واستند الدكتور علي جمعة إلى أن بناء المستشفى ليس من مصارف الزكاة المنصوص عليها، واختار ترجيح جمهور الفقهاء من أن مصرف " وفي سبيل الله " المقصود منه الجهاد في سبيل الله .

الترجيح :

الراجح أنه لا يجوز إخراج أموال الزكاة في بناء المستشفيات؛ وذلك أن هذا من مهام الدولة تجاه شعبها، وأنه يؤخذ ذلك من الدخول المتنوعة كالضرائب وغيرها، ولأن في القول بالجواز جورا على حقوق الفقراء والمساكين، وخاصة أن بناء المستشفى ربما تكلف ما يعادل رعاية آلاف من الأسر الفقيرة والمحتاجة .

ولأن المستشفى لا تختص بالفقراء وحدهم، ولا تختص بالمسلمين وحدهم، ومن شروط الزكاة أن تخرج للمسلمين^(١)، ومن مصارفها الفقراء، فلا يجوز صرف أموال الزكاة والانتفاع بها للأغنياء .

وهذا بخلاف دفع مال الزكاة للفقير كي يتداوى؛ لأن الاستشفاء من حاجات الفقير؛ فيدفع إليه مال الزكاة ليتداوى به، ويكون وقتها دفع الزكاة من مصرف " الفقراء " لا من مصرف " وفي سبيل الله "، كما هو تخريج عدد من فتاوى دار الإفتاء المصرية .

(١) فتوى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) راجع: المجموع شرح المذهب ٦/ ٢٢٨، والإنصاف للمرداوي ٣/ ٢٥٢

ولكن يجوز دفع مال الزكاة لبناء المستشفيات إن كان بناؤها حفاظا على دين الناس في المكان الذي تبنى فيه، وذلك في المناطق الفقيرة التي قد تنشط فيها حملات التنصير، ويقومون فيها ببناء مدارس ومستشفيات وحفر آبار مياه ونحوها من الخدمات التي لا يستغني عنها الناس، وقد تكون سببا في ردة عدد من الناس فقرا وحاجة؛ فيجوز ساعتها بناء المستشفيات، وحفر الآبار، وبناء المدارس وغيرها من الخدمات؛ وتخرج إليها أموال الزكاة بأكثر من وجه: الأول: الفقر والمسكنة، والثاني: الجهاد بمعناه المرجح من كونه ما كان فيه إعلاء لكلمة الله، وحفاظا على دين الخلق.

وقد أفتى كل من الدكتور نصر فريد واصل^(١)، والدكتور علي جمعة^(٢). بجواز إخراج الزكاة لمداداة المريض إن كان المرضى ليس لديهم ما يداوون به أنفسهم، وإن لم يكن هناك سبيل غير الزكاة للمستشفيات العامة وغيرها.



المسألة الرابعة: اختلاف المطالع في الصيام:

لدار الإفتاء في اعتبار اختلاف المطالع من عدمه رأيان: الأول: أنه لا عبرة في اختلاف المطالع، فمتى ثبتت الرؤية في بلد؛ وجب الصيام على كل المسلمين. وهو رأي الشيخ جاد الحق، والشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمهما الله.

الثاني: أن اختلاف المطالع معتبر، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور أحمد الطيب^(٣) والدكتور علي جمعة.

(١) رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٩٩ / ١٥٩ - ٠٥ - ١٩٩٩

(٢) رقم ٢٢٨٢ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) رقم ١٦٣٨ لسنة ٢٠٠٢

أدلة القول بوجوب توحيد المطالع :

واستند الرأي القائل بوجوب الصيام عند ثبوت الرؤية في أي بلد مسلم على ما يلي:

١. قوة دليل القول بتوحيد المطالع، حيث أجمع المسلمون على أن استبصار هلال رمضان واجب كفاي وليس فرض عين فيكفى أن يلتسمه بعض المسلمين سندا على ما هو ثابت في السنة الصحيحة من فعل الرسول (ﷺ). وما روجه عدد من فقهاء المذاهب الأربعة في مذاهبهم.

٢. أنه يتفق مع ما يقصد إليه الشارع الحكيم من وحدة المسلمين وجمع كلمتهم.

٣. الاستناد إلى ما ذهب إليه مؤتمر علماء المسلمين المنعقد بمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف في دورته الثالثة في جمادى الآخرة ١٣٨٦ هجرية - أكتوبر ١٩٦٦ م في تحديد أوائل الشهور القمرية من أنه لا عبرة باختلاف المطالع وإن تباعدت الأقاليم، متى كانت مشتركة في جزء من ليلة الرؤية وإن قل، ويكون اختلاف المطالع معتبرا بين الأقاليم التي لا تشترك في جزء من هذه الليلة^(١).

أدلة من قال باعتبار اختلاف المطالع:

١. أن المسألة خلافية بين الفقهاء، فإن كان هناك من الفقهاء من لا يعتبر الاختلاف، فهناك من يعتبرها.

٢. الاستناد إلى ما ثبت من أن وجوب الصيام مرتبط بوجوب الرؤية، وأن الهلال لا يظهر في جميع الأقطار، فقد تتحقق الرؤية في بلاد دون أخرى.

(١) ١٩٨٣/٨٤، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ= ٢٧ مارس ١٩٨٣، سجل: ١١٨، ص: ٨٣-٨٥، وراجع: المجلد الخامس من الفتاوى الإسلامية، ص: ١٤٧٧ باختصار. والفتوى عند الشيخ جاد الحق بعنوان: اختلاف المطالع في رؤية الهلال. وراجع قرار مجمع البحوث الإسلامية في: قرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، ص: ٤٤.

وهناك من فصل في المسألة، فأفتى بأنه يمكن لهم رؤيته في أقرب البلاد إليهم، أو بتحقيق رؤيته في أي بلد إسلامي قريب من بلادهم. أو إذا قطع علماء الفلك برأي في بلادهم فيجب أن يصار إليه؛ رفعا للخلاف^(١).

الترجيح :

الراجع أن الاختلاف في اعتبار توحيد المطالع واختلافهم أمر سائع شرعا، وإن كان الأولى الأخذ بتوحيد المطالع، لكن دون إلزام، لقيام الأمر على الاجتهاد الشرعي.

و الأخذ بعدم اعتبار اختلاف المطالع، و الصيام إن رؤي الهلال في أي بلد، هو رأي مجمع الفقه الإسلامي، حيث نص في قراره على أنه: " إذا ثبتت الرؤية في بلد وجب على المسلمين الالتزام بها ولا عبرة لاختلاف المطالع لعموم الخطاب بالأمر بالصوم والإفطار، كما قرر وجوب الاعتماد على الرؤية، ويستعان بالحساب الفلكي والمراصد ومراعاة للأحاديث النبوية والحقائق العلمية ٢. لكننا نرى أنه ليس من باب الوجوب؛ لاعتبار الاختلاف الوارد فيها، مع جواز اعتماد الاختلاف، وهو ما رجحته هيئة كبار العلماء بالسعودية، حيث قررت:

أولاً: اختلاف مطالع الأهلة من الأمور التي علمت بالضرورة حسا وعقلا، ولم يختلف فيها أحد، وإنما وقع الاختلاف بين علماء المسلمين في اعتبار اختلاف المطالع من عدمه .

ثانياً: مسألة اعتبار اختلاف المطالع من عدمه من المسائل النظرية التي للاجتهاد فيها مجال والاختلاف فيها وفي أمثالها واقع ممن لهم الشأن في العلم والدين، وهو من الخلاف السائع الذي يؤجر فيه المصيب أجرين: أجر الاجتهاد وأجر الإصابة،

(١) رقم ١٦٣٨ لسنة ٢٠٠٢

(٢) راجع: قرار رقم (٦) د ٣ / ١٧ / ٨٦ لمجلس مجمع الفقه الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثالث بعمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ إلى ١٣ صفر ١٤٠٧ هـ / ١١ إلى ١٦ أكتوبر ١٩٨٦ م. مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ج ٢ / ١٠٨٣ - ١٠٨٥

ويؤجر فيه المخطئ أجر الاجتهاد، وذلك لاختلاف الفهم في النص، وسلوك كل منهما طريقاً في الاستدلال به، وعند بحث هذه المسألة في مجلس الهيئة، ونظراً لاعتبارات قدرتها الهيئة، ولأن هذا الخلاف في مسألة اعتبار اختلاف المطالع من عدمه ليس له آثار تخشى عواقبها، وقد مضى على ظهور هذا الدين مدة أربعة عشر قرناً لا نعلم منها فترة جرى فيها توحيد الأمة الإسلامية على رؤية واحدة، فإن أعضاء الهيئة يرون بقاء الأمر على ما كان عليه وعدم إثارة هذا الموضوع، وأن يكون لكل دولة إسلامية حق اختيار ما تراه بواسطة علمائها من الرأيين المشار إليهما في المسألة إذ لكل منهما أدلته ومستنداته^(١).

كما أن العمل بالاختلاف هو ما انتهى إليه مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن رابطة العالم الإسلامي، واستند في ذلك على ثلاثة أمور:

١. السنة النبوية، ومنها حديث كريب، وهو أن أم الفضل بنت الحارث بعثته إلى معاوية بالشام، قال: فقدمت الشام، فقضيت حاجتها، فاستهل علي شهر رمضان وأنا بالشام، فرأيت الهلال ليلة الجمعة، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر فسألني عبد الله بن عباس، (رضي الله عنهما)، ثم ذكر الهلال فقال: متى رأيت الهلال؟ فقلت: رأيناه ليلة الجمعة. فقال: أنت رأيته؟ فقلت: نعم ورآه الناس، وصاموا وصام معاوية. فقال: لكننا رأيناه ليلة السبت، فلا نزال نصوم حتى نكمل ثلاثين أو نراه. فقلت: أولا نكتفي برؤية معاوية وصيامه؟ فقال: لا، هكذا أمرنا رسول الله ﷺ (رواه مسلم في صحيحه)^(٢). وقد ترجم الإمام النووي على هذا الحديث في شرحه على مسلم بقوله: (باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم، وأنهم إذا رأوا الهلال ببلد، لا يثبت حكمه لما بُعد عنهم). ولم يخرج عن هذا المنهج من أخرج هذا الحديث من أصحاب الكتب الستة (أبو داود والترمذي والنسائي) في تراجمهم له.

(١) راجع: مجلة البحوث العدد: ١٤ / ١٢٢-١٢٤، فتوى رقم: ١٦٥٧، بتاريخ ٢٩/٨/١٣٩٧هـ.

(٢) صحيح مسلم، حديث رقم: ١٠٨٧، ج ٢-٧٦٥.

٢. ما عليه جمهور الفقهاء من اعتبار الاختلاف في المطالع، فقد قرر العلماء من كل المذاهب: أن اختلاف المطالع هو المعتبر عند كثير من الفقهاء، فقد روى ابن عبد البر الإجماع على ألا تراعى الرؤية فيما تباعد من البلدان: كخراسان من الأندلس، ولكل بلد حكم يخصه. وكثير من كتب أهل المذاهب الأربعة طافحة بذكر اعتبار اختلاف المطالع، للأدلة القائمة من الشريعة بذلك، وتطالعك الكتب الفقهية بما يشفي الغليل.

٣. الاستناد إلى العقل بجوار النقل، فاختلف المطالع من الأمور المشاهدة، التي يحكم بها العقل، فقد توافق الشرع والعقل على ذلك، فهما متفقان على بناء كثير من الأحكام على ذلك، والتي منها أوقات الصلاة. ومراجعة الواقع تطالعنا بأن اختلاف المطالع من الأمور الواقعية - وعلى ضوء ذلك قرر مجلس المجمع الفقهي الإسلامي: أنه لا حاجة إلى الدعوة إلى توحيد الأهل والأعياد في العالم الإسلامي؛ لأن توحيدها لا يكفل وحدتهم، كما يتوهمه كثير من المقترحين لتوحيد الأهل والأعياد. وأن تترك قضية إثبات الهلال إلى دور الإفتاء والقضاء في الدول الإسلامية، لأن ذلك أولى وأجدر بالمصلحة الإسلامية العامة. وأن الذي يكفل توحيد الأمة وجمع كلمتها، هو اتفاقهم على العمل بكتاب الله وسنة رسوله (ﷺ) في جميع شؤونهم^(١).



(١) راجع: رقم القرار: ٧ رقم الدورة: ٤ لمجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن رابطة العالم الإسلامي بتاريخ

٢٠٠٤/١١/٢٨ = ١٤٢٥/١٠/١٥

المسألة الخامسة: الشبكة

اختلفت آراء دار الإفتاء في حكم الشبكة، على النحو التالي:

١. أن الشبكة جزء من المهر وتأخذ حكمه، وإليه ذهب الشيخ جاد الحق رحمه الله تعالى^(١)، ومال إلى ذلك الشيخ عبد اللطيف حمزة في إحدى فتاويه^(٢).
٢. أن الشبكة تأخذ حكم المهر إن اتفق على هذا، وإلا أخذت حكم الهبة، وهو الغالب في فتاوى دار الإفتاء المصرية، كما أنه الراجح في فتاوى الدكتور نصر فريد واصل^(٣)، والدكتور أحمد الطيب، والدكتور علي جمعة^(٤).
٣. أن الشبكة من الهبة ابتداءً، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي في الغالب من فتاويه^(٥).

أدلة كل فريق :

استند الرأي القائل أنها من المهر إلى أن الشبكة يتم الاتفاق عليها؛ وهذا يعني أنها من المهر، إذ لم يجر العرف بين المخطوبين بإهداء النقود إلا في المناسبات كالأعياد لاسيما والمدفوع نقود من جنس المهر.

- (١) راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/٢٩٦٧-٢٩٦٨، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ=١٩٩٧م، رقم: ١١٩٦، وهي موجودة بدفاتر دار الإفتاء بطلب رقم ١٩٦ سنة ١٩٧٩ م، بتاريخ: ٤/٦/١٩٧٩ م
- (٢) الفتوى مقيدة برقم ١١/١٩٨٦، وهي بتاريخ: ٦/٤/١٩٨٦ م، فتوى مقيدة برقم ١٧ لسنة ١٩٨٦ م، وهي بتاريخ ٦/٤/١٩٨٦ م
- (٣) راجع: الفتاوى الإسلامية، للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٢٩٦، طبع المكتبة التوفيقية بدون تاريخ، والفتوى مسجلة بدار الإفتاء رقم ٧٧٩ سنة ١٩٩٧ م
- (٤) راجع دفاتر دار الإفتاء، فتوى مقيدة برقم ٢٢٥٧ لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ: ١٠/١٢/٢٠٠٥ م.
- (٥) راجع: الفتاوى الإسلامية، ج٢٣/٨٩٠٦، طبع وزارة العدل- دار الإفتاء المصرية ١٤١٦هـ= ١٩٩٦، رقم: ٣٧٠٩، بتاريخ ١٩٩٢-١٢-٣٠، وراجع: الفتاوى الإسلامية، ج٢٣/٨٩١٩، رقم: ٣٧١٥، بتاريخ ١٩٩٤-٩-١٨، الفتوى مقيدة برقم ٤١٠-١٩٩٠، بتاريخ: ٣٠/٨/١٩٩٠

واستند الرأي الثاني إلى ما يتعارف عليه الناس، أنها من المهر، أو أنها من الهبة، فإن لم يكن هناك اتفاق، فالغالب أنها من الهبة؛ استنادا للراجح من آراء الفقه الحنفي. ويستند الرأي القائل أنها من الهبة، أن الغالب في الشبكة أنها هبة وهدية يهديها الخاطب لمخطوبته؛ تعبيرا عن رغبته في الزواج منها، وأنه لا يترتب على قبضها لها شيء بخلاف المهر، كما أنها هبة على الراجح من أقوال الفقه الحنفي.

الترجيح:

تعارف الناس على الخطبة، وقبل العقد والبناء كان يتم نوع من التواصل الاجتماعي، تقدم فيه الهدايا، ويبدو أن الشبكة هي جزء من تلك الهدايا في السابق، وأن فكرة إعطاء الخاطب لمخطوبته بعض الهدايا فكرة قديمة، أشار إليها الإمام ابن تيمية في فتاويه.^(١)

بل نقل محمد بن أحمد الفاسي (ميارة المالكي)^(٢) بعض عادات الناس مما اعتبرها من النوازل، ونقل شيئا مما كتبه شيخه إبراهيم بن عبد الرحمن الجلاي في مصنفه "المسألة الإمليسية في الأنكحة الإغريسية" ونص السؤال: "سئلت عن عوائد جرت ببلد غريس ونواحيها وهي أن يوجه الرجل أو المرأة من يخاطب له امرأة لنفسه أو لولده من المرأة أو وليها خاطبا رجلا أو امرأة فيجاب بالقبول ويتواعدون للعقد الشرعي في ليلة البناء ثم يبعث للمرأة ووليها حناء وحوائج تتزين بها وهدايا في المواسم ويولول"^(٣) النساء عند الخطبة، ويسمعون الجيران أن

(١) الفتاوى الكبرى للإمام ابن تيمية، ج ٣/ ١٤٢-١٤٣، طبع دار الكتب العلمية - بيروت

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله، ميارة: فقيه مالكي. من أهل فاس. ولد سنة: ٩٩٩ = ١٥٩٠. وتوفي سنة: ١٠٧٢ هـ = ١٦٦٢ م. من مصنفاته: (الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام)، و (الدر الثمين في شرح منظومة المرشد المعين) فقه، ويعرف بميارة الكبير، تميزا عن مختصر له، يسمى ميارة الصغير، و (تنبيه المغترين على حرمة الزنا بين المسلمين)، و (تكميل المنهج للزقاق -). راجع: الأعلام، ج ٦/ ١١-١٢ (٣) ولولت في اللغة دعت بالويل والشبور، راجع: الوسيط (ولول)، لكن أظن أن معناها هنا زغردت، لأن المولول هو المصوت، وهي يعني خروج الصوت.

فلانا تزوج فلانة ويشتهر ذلك عندهم ثم يطرأ عند البناء والعقد تنازع وتنافر بينهم أو موت أحد الزوجين فهل تثبت الزوجية بتلك العادة؟^(١)

وهذا يعني أن الخطبة كان يعمل فيها حفل، ويؤتى بالنساء تظهر البهجة، ويكون فيها بعض الهدايا، والنصوص المنقولة تدل على وجود مثل هذه العادة في القرن الثامن الهجري الذي عاش فيه الإمام ابن تيمية، وأنها أيضا كانت موجودة في القرن الحادي عشر الهجري، والذي وجد فيه ميارة الفقيه المالكي.

وإذا كانت فتاوى دار الإفتاء - في غالبها - ترد الشبكة إلى العرف أو المتفق عليه بين الناس، فإما أن تكون من المهر، وإما أن تكون من الهبة، فهذا يستلزم تعريفا لكل منهما، وما يترتب عليهما في الفقه، ثم عرض هذا على واقع الناس، لتتعرف على حقيقة الشبكة.

والذي يترجح لدي أن الشبك (هبة ثواب) وليست من المهر في شيء، وذلك لما يلي:

١ - أن المعاجم اللغوية عرفت الشبكة بأنها: " الهدية يقدمها الخطيب إلى خطيبته إعلاناً للخطبة"، وهذا ما يوافق عرف الناس، وذلك أن الشبكة قد تخلو بعض الزيجات منها، فلا يكون لها وجود، بخلاف المهر، فإنه أمر ثابت بالشرع والعرف بين الناس، حتى لو اختلفت قيمته من بيئة لبيئة، ومن امرأة لأخرى، ومن بلد لآخر، لكنه من الأمور الثابتة في الزواج، أما الشبكة فإنها قد توجد، وقد لا توجد، وفي وجودها قد تكون مجرد " ديلة " أو نذرا يسيرا من الذهب، أو قد تكون شيئا كثيرا من الذهب باختلاف أعراف الناس.

٢ - أن الشيخ جاد الحق - رحمه الله - استدل في ترجيحه أنها من المهر؛ لأنها من جنسه، وهو الذهب، وهذا يخالف ما عليه الناس اليوم، فإن " الشبكة " لا تسمى بهذا الاسم إلا إذا كانت من الذهب، وهي بخلاف المهر، الذي يكون إما

(١) الإقتان والإحكام في شرح تحفة الحكام، الشهير بـ شرح ميارة، محمد بن أحمد الفاسي المالكي، ج ١/١٥٥، طبع دار المعرفة.

يسترد، وكذا ما بعث هدية وهو قائم، فأما الهالك والمستهلك فلا شيء له في ذلك^(١).

٣- وجاء عن صاحب "كنز الدقائق ما نصه: "لو خطب ابنة رجل، فقال أبوها إن نقدت إلي المهر كذا أزوجه منك ثم بعد ذلك بعث بهدايا إلى بيت الأب ولم يقدر على أن ينقد المهر ولم يزوجه فأراد أن يرجع قالوا ما بعث للمهر وهو قائم أو هالك يسترده وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم، فأما الهالك والمستهلك فلا شيء فيه"^(٢)، وقال البجيرمي الشافعي: "من دفع لمخطوبته أو وكيلها أو وليها أو غيره ليتزوجها فرد قبل العقد رجع على من أقبضه، وحيث دلت قرينة على أن ما يعطاه إنما يعطاه للحياء حرم الأخذ ولم يملكه"^(٣)، وبديع المنقول من فتاوى ونقول العلماء هنا أن غالبها من الفقه الحنفي الذي استند إليه مفتو دار الإفتاء المصرية، وهو المعمول به في المحاكم المصرية، وهو ما يفهم منه ترجيح أن ما يعطى من مال كهبة للمخطوبة، فإن لم يتم العقد، فهو للخاطب، بل من بديع ما قاله فقهاء

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للإمام الزيلعي الحنفي، عثمان بن علي، ج ٢/١٥٩، طبع دار الكتاب الإسلامي. وانظر أيضا: الفتاوى الهندية، للجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، ج ١/٣٢٨، طبع دار الفكر وكتاب تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، هو أحد شروح متن كنز الدقائق، وهو من أمهات المتون في الفقه الحنفي، ألفه أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن عمود النسفي (ت ٧١٠ هـ). ومن شروح الكتاب أيضا: البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي، الذي توفي ولم يكمل الشرح، ووقف عند باب الإجارة، فأكمله محمد بن حسين الشهير بالطواري، وقد كتب العلامة ابن عابدين تعليقات على البحر الرائق أسماها: منحة الخالق على البحر الرائق.

(٢) كنز الدقائق للنسفي مع البحر الرائق، ج ٣/١٩٩

(٣) تحفة الحبيب على شرح الخطيب، الشهيرة بـ حاشية البجيرمي على الخطيب، لسليمان بن محمد البجيرمي الشافعي، ج ٣/٢٦٩، طبع دار الفكر. و التحفة حاشية على كتاب الإقناع في حل ألفاظ شجاع، للخطيب الشربيني، و الشرح بيان لمقن أبي شجاع، واسمه الغاية في الاختصار، لأبي شاذل الأصبهاني، وهو من عمد المتن في فقه الشافعية.

الحنفية: " ما بعث للمهر وهو قائم أو هالك يسترده، وكذا كل ما بعث هدية وهو قائم، فأما الهالك والمستهلك فلا شيء فيه " (١).

٤- بل صرح بعض فقهاء الشافعية بما يشبه الكلام عن الشبكة، وأنه ما لم يحصل الزواج، فإرد إليه المال، ما لم يكن على سبيل التبرع، قال البجيرمي في التجريد: " لو خطب امرأة ثم أرسل، أو دفع بلا لفظ إليها ما قبل العقد ولم يقصد التبرع ثم وقع الإعراض منها أو منه رجع بما وصلها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذرعى (٢)؛ لأنه إنما ساقه إليها بناء على نكاحه ولم يحصل " (٣).

٥- أفهام كثير من العلماء المعاصرين على أن " الشبكة " هي هدية، إلى ذلك ذهب شيخنا الدكتور محمد بلتاجي - رحمه الله -، حيث قال: " وتقدير هدية إلى المخطوبة يطلقون عليها (الشبكة) " (٤) وهو ما ذهب إليه الشيخ محمد أبو زهرة " لأن العدول حق للخاطب والمخطوبة بلا قيد ولا شرط، ولأن العادل بحكم الفقه والقانون يسترد هداياه، فكيف يغرم مالا؟ ولأن المقرر فقها وقانوناً أنه لا ضمان في استعمال الحق " (٥)، وبناء على ما تقدم يمكن القول: إن " الشبكة " في أصلها هبة مشروطة، أو هبة بعوض، فكأن حال الخاطب يقول لمخطوبته: خذي هذه الهبة، بشرط أن يتم الزواج، فتأخذ الهبة هنا معنى المعاوضة مع الهبة حتى يتم شرطها، فإن لم يتم شرطها، فلا يمكن اعتبار الهبة ملكاً للموهوب له، لعدم

(١) كنز الدقائق للنسفي مع البحر الرائق، ج ٣/ ١٩٩

(٢) هو أحمد بن حمدان بن عبد الواحد بن عبد الغني الأذرعى. فقيه شافعي من تلاميذ الذهبي. ولد بأذرعاء بالشام سنة: ٧٠٨هـ. وتولى القضاء بجلب. وتوفي سنة: ٧٨٣هـ. من تصانيفه: ﴿ التوسط والفتح بين الروضة والشرح ﴾ في عشرين مجلداً، و ﴿ غنية المحتاج في شرح المنهاج ﴾، و ﴿ قوت المحتاج ﴾. راجع: معجم المؤلفين، ج ١ / ١٥١، والبدر الطالع، ج ١ / ٣٥

(٣) التجريد في نفع العبيد، الشهير بـ ﴿ حاشية البجيرمي على المنهاج ﴾ أو ﴿ حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب ﴾، للبجيرمي سليمان بن محمد، ج ٣/ ٤٢٩، طبع دار الفكر العربي

(٤) دراسات في أحكام الأسرة، لشيخنا الدكتور محمد بلتاجي، ص: ٨٥، طبع مكتبة الشباب، طبعة

١٤١٦هـ = ١٩٩٦

(٥) الأحوال الشخصية، للشيخ محمد أبو زهرة، ص: ٣٧، طبع دار الفكر العربي.

استيفاء الشرط، كما بين من قول أبي الدرداء. بل يتفرع على قول أبي الدرداء أنه لو مات الخاطب، لما آلت ملكية "الشبكة" إلى المخطوبة، فلا تؤول إليها إلا بعد الزواج، بناء على عدم رجوع هبة الزوج لزوجته والعكس.

الضرر الناتج عن فسخ الخطبة :

ولكن يبقى أمر في المسألة، وهو الضرر الحاصل على الفسخ من أحد الطرفين دون الآخر، وهو يدخل في الضرر الأدبي، فهل يمكن الحكم ببقاء الشبكة للمخطوب إن كان فسخ الخطبة من جانب الخاطب أم لا؟

يذهب بعض الفقهاء المعاصرين - كما اعتمده غالب فقهاء دار الإفتاء - إلى أنه لا يجوز للخاطب أن يسترد "الشبكة" إن كان العدول منه، تعويضا للضرر اللاحق بالمخطوبة، لكن هذا يجعل التعويض عن الضرر اللاحق بالمرأة دون الرجل، وهذا يعني أنه إذا نظرنا إلى علة هذا الحكم من عدم جواز استرداد "الشبكة" إن كان العدول من الخاطب، وهو التعويض عن الضرر، فإن الذهاب إلى اعتماد تعويض الضرر اللاحق بأحد الطرفين هو الأولى، دون علاقة بـ "الشبكة"، وذلك لما يلي:

الأول: أن الدوران مع العلة في الحكم هو الثابت أصوليا، إذ الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما^(١)، فيكون الضابط في المسألة هو الضرر الناشئ.

الثاني: أن التفريق بين الرجل والمرأة في التعويض، بحيث يعوض طرف دون آخر لا سند له شرعاً، والأصل المساواة في الأحكام إلا ما جاء الدليل بالترقية لعلل وحكم شرعية مرعية بجانب كل واحد من الصنفين.

الثالث: أن اعتبار "الشبكة" في العوض فيه غرر في الحكم بالتعويض، فقد تكون "الشبكة" غالية الثمن بما لا يعقل أن تكون تعويضا لفسخ الخطبة من جانب الخاطب، وقد تكون ضئيلة جدا، بحيث لا يمكن اعتبارها تعويضا

(١) سبق تخرجها .

للمخطوبة، فترك " الشبكة"، ويقدر الضرر الواقع على أحد الطرفين، بما يحدده القاضي كما ذهب إليه سفيان الثوري - رحمه الله -، وذلك بشروط:

١ - أن يكون الفسخ من أحد الطرفين لا الاثنين معا، فإن اتفقا على الفسخ، فليس هناك تعويض، إذ هنا يظهر انتفاء الضرر.

٢ - أن يكون هناك ضرر غالب على الظن، بما يظهر للقاضي من خلال البينات والشهود وغيرها.

٣ - أن يتم رفع الأمر إلى القاضي للحكم بإثبات الضرر والتعويض، فإن لم يرفع الأمر للقاضي، فهذا يعني التنازل عن الحق الناشئ من الضرر، وحتى لا يكون الأمر فوضى بين الناس.

أما الهدايا الأخرى غير الشبكة، فإنها - كما سبق - تأخذ حكم الهبة عند الأحناف، ويجب ردها عند الشافعية، وعند المالكية ترجع إلى العرف والشرط، فإن لم يكن هناك عرف أو شرط، فينظر إلى المتسبب في فسخ الخطبة، فإن كانت من جهة الخاطب، فليس له رد شيء من الهدايا، وإن كان من جانب المخطوبة، فإنه يجب عليها رد الهدايا، سواء بعينها أو بقيمتها إن تلفت.

" ولقد نصت المادة الثالثة من مشروع الأحوال الشخصية على ما يلي: -

أ - إذا عدل أحد الطرفين عن الخطبة بغير مقتض، فلا حق له في استرداد شيء مما أهده للآخر.

ب- وإن كان العدول بمقتض فله أن يسترد ما أهده إن كان قائما أو قيمته يوم القبض إن كان هالكا أو مستهلكا.

ج- وذلك كله ما لم يكن شرط أو عرف.

كما نصت المادة الرابعة من المشروع على ما يلي: -

أ - إذا انتهت الخطبة بعدول من الطرفين، فإن كان بسبب من أحدهما؛ اعتبر عدول الآخر بمقتض، وإلا استرد كل منهما ما أهده للآخر إن كان قائما.

ب- وإذا انتهت الخطبة بالوفاة أو بعارض حال دون الزواج فلا يسترد شيء من الهدايا^(١).



المسألة السادسة: الزواج العرفي

لدار الإفتاء في الزواج العرفي رأيان:

الأول: جواز الزواج العرفي إن توافرت فيه الشروط والأركان، مع ترجيح رأي الأحناف حسبها أخذ به القانون المصري من جواز ولاية المرأة على نفسها في الزواج، وهو غالب رأي جمهور مفتي دار الإفتاء المصرية^(٢).

الثاني: أن الزواج العرفي لا يجوز شرعاً، وهو رأي الدكتور نصر فريد واصل في إحدى فتاويه، والدكتور أحمد الطيب، بل يعده الدكتور نصر فريد واصل نوعاً من الزنى^(٣)..

(١) راجع: أحكام الأسرة في الإسلام في الفقه الإسلامي والقانون المصري، للدكتور عبد العزيز رمضان سمك، ص: ٤٣، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨.

(٢) طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٩، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ١٩ يناير سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٩٤٥-٢٩٤٧، وفتوى ٢٤٦/١٩٨٤م، سجل رقم ٢٠، ص: ٥٦-٥٧، بتاريخ: ١ ربيع أول ١٤٠٥هـ = ١١-٢٤-١٩٨٤م، وفتوى ٢٩٤/١٩٨٤م، سجل رقم ٢٠، ص: ٥٧-٥٨، بتاريخ: ٣ ربيع أول ١٤٠٥هـ = ١١-٢٦-١٩٨٤م، رقم ١٠٣٦ / ١٩٩٢ - ٣٩ / ١٢-٠٢ / ١٩٩٢، وفتوى رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١، ٣١٩ / ١١-٠١-١٩٩٠، رقم ٧٤٨ سنة ١٩٩١، ٣٢٤ / ١٢-٠٥ / ١٩٩١، رقم ٣٣٤ / ١٩٨٨، ٢٨٧ / ٣٠-١٠-١٩٨٨، رقم ٧١٦ / ٩٩٥، ٥١ / ٣٠-٠٨-١٩٩٥، رقم ٦٩٣ / ٣٩، ٩٥ / ٢٤-٠٨-١٩٩٥، رقم ١٩٨٧ / ٣٠٣، ٢٠٧ / ٢٦-٠٧-١٩٨٧، فتوى رقم ٧٧٨ / ٩٤، ٩٥ / ١٨-٠٩-١٩٩٥، رقم ٧٧٦ / ٩٥، ١٠٠ / ٢٣-٠٩-١٩٩٥، رقم ٨٢٣ / ٩٥، ١١٣ / ٣٠-٠٩-١٩٩٥، فتوى بتاريخ ٢٤-٨-١٩٩١، سجل: ١٢٨، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٨٩٢-٨٨٩٣، والطلب المقيد برقم ٨٨٩ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى برقم ٨٩٧ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٥٩١ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ١٤٦١ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ١٤٦١ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٤٩١ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٦١٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) طلب مقيد برقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٩٩ / ٥٢٧ / ٠٨-١١-١٩٩٩، رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٩٩، ٥٩٠ / ١٢-١٢-١٩٩٩، رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٩٩، ٦٤٠ / ١٩-٠١-٢٠٠٠، ورقم ١٣٢٠ سنة ١٩٩٧، ٧٨ / ٢٢-١٠-١٩٩٧، رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٩٩، ٥٥٢ / ١٦-١١-١٩٩٩، رقم ٩٧ / ٧٥٠ / ١٠٩-٣٠-٠٧

أدلة الجواز:

استند الرأي القائل بجواز الزواج العرفي على أن الحكم بصحة الزواج يتوقف على توافر شروطه وأركانه، فإن توافرت صح الزواج. كما أنهم استندوا في صحة زواج المرأة لنفسها إلى الراجح من أقوال الفقه الحنفي، مع اعتبار وجوب توثيق الزواج؛ حفظاً للحقوق. ويترتب على هذا أن الزواج وما يترتب عليه من آثار يعتمد بتاريخ انعقاده لا توثيقه.

أدلة التحريم:

وقد استند الرأي القائل بحرمة الزواج العرفي على عدد من الأدلة، منها: قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُخْصَنَتِ الْمُؤْمِنَتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيَتَيْكُمْ الْمُؤْمِنَتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآثُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۝﴾^(١) وقوله تعالى ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَلَا تَقْضُوا لَهُنَّ إِنْ يَكُنَّ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضُوا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۝﴾^(٢) وحديث أبي موسى الأشعري (رضي الله عنه) قال: " قال رسول الله (ﷺ) " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل " ^(٣).

١٩٩٧، رقم ٨٤٩ لسنة ٩٧، ١١٠ / ٣٠-٠٧-١٩٩٧، رقم ١٤٢٦ سنة ١٩٩٧، ١٤٢ / ١٠-١١-١٩٩٧،
و رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠٠٢م، رقم ٧٨٤ لسنة ٢٠٠٢
(١) النساء: ٢٥

(٢) الآية ٢٣٢ من سورة البقرة

(٣) ترجم البخاري في كتاب النكاح، باب: من قال: لا نكاح إلا بولي، وهو عند الترمذي في سننه، أبواب النكاح عن رسول الله ﷺ باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، حديث رقم (١١٠٧)، وأبي داود في سننه، كتاب النكاح، باب في الولي (٢٠٨٥). قال الحافظ في «البلوغ» ١ / ٢٠٤: صححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأهل الإرسال. وقال في تلخيص الحبير: أحمد والدارقطني والطبراني والبيهقي، من حديث الحسن عنه، وفي إسناده عبد الله بن عمر وهو متروك، ورواه الشافعي من وجه آخر، عن الحسن مرسلاً وقال: وهذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به. تلخيص الحبير، ج ٤-٢٧٩

وحديث عائشة (رضي الله عنها) قالت، قال رسول الله (ﷺ) "أيما امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحلت من فرجها فإن اشتجروا فالسلطان ولي من ولا ولي له" ^(١) عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال، قال رسول الله (ﷺ) "لا تزوج المرأة المرأة، ولا تزوج المرأة نفسها، فإن الزانية هي التي تزوج نفسها" ^(٢)

الأمر بالإعلان، كما في قول النبي (ﷺ): "أعلنوا النكاح ولو بالدف" (١) والأصل للأمر الوجوب وهو ما ذهب إليه الإمام مالك (رضي الله عنه) وجعله ركناً في العقد.

والاستناد إلى سد الذرائع المفسدة وخاصة في هذا الزمن الذي خربت فيه الذمم والضمائر. وذلك نظراً لتغير ظروف العصر ولوقوع الفساد لتولي المرأة عقد الزواج

(١) سنن الترمذي - أبواب النكاح عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء لا نكاح إلا بولي. حديث رقم (١١٠٨)، ج ٢-٢٨٢. وقال: هذا حديث حسن. و سنن أبي داود- كتاب النكاح - باب في الولي، حديث رقم (٢٠٨٣)، ج ١/٦٣٥، وسنن ابن ماجة، كتاب النكاح - باب لا نكاح إلا بولي، حديث رقم (١٨٨٠). وعند النسائي في سننه: كتاب النكاح. باب التزويج على نواة من ذهب. قال الهيثمي: في إسناده الحجاج، وهو ابن أرطاة، مدلس. وقد رواه بالنعنة. وأيضاً لم يسمع من عكرمة. وإنما يحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة. قاله الإمام أحمد. ولم يسمع حجاج من الزهري، قاله عباد بن الزهري. فقد تابعه عليه سليمان بن موسى، وهو ثقة، عن الزهري عن عروة عن عائشة بلفظ (أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل) الحديث. كما رواه أصحاب السنن اهـ. قال السندي: قلت: ولأهل الحديث، في هذا الإسناد أيضاً تكلم. مجمع الزوائد، ج ٢-١٩٩، وهو في ضعيف سنن الترمذي للشيخ الألباني، ج ١-١٢٤، وانظر ﴿ إرواء الغليل ﴾ ١٩٥٠ و ﴿ ضعيف الجامع الصغير ﴾ ٦١٦٧ و ﴿ ضعيف سنن أبي داود ﴾ ٣٧٤٥ / ٧٩٩

(٢) كتاب النكاح، باب: لا نكاح إلا بولي. حديث رقم: ١٨٨٢، ج ١/٦٠٦، وعند الترمذي في سننه، باب: ما جاء لا نكاح إلا ببينة. حديث رقم (١١٠٣). ج ٣/٤١١. قال صاحب تحفة الأحوذى: قال ابن كثير: الصحيح وقفه على أبي هريرة. وقال الحافظ: رجاله ثقات كذا في النيل. تحفة الأحوذى، ج ٣/١٦٩ (٣) سنن الترمذي، باب ما جاء في إعلان النكاح، حديث رقم ١٠٨٩، ج ٣/٣٩٣، و سنن ابن ماجه، باب إعلان النكاح، حديث رقم ١٨٩٥، ج ١/٦١١، و مسند أحمد بن حنبل، ج ٤/٥، حديث رقم: ١٦١٧٥، صحيح ابن حبان، ج ٩/٣٧٥، و المستدرک على الصحيحین، ج ٢/٢٠٠، و سنن البيهقي الكبرى، ج ٧/٢٩٠، و مسند إسحاق بن راهويه، ج ٢/٣٩٤.

بنفسها وكثرة التحايل على شرع الله في هذا الزمن وضعف الوازع الديني عند كثير من الناس.

وإعمالاً للقواعد الشرعية: "درء المفسد مقدم على جلب المصالح"، و"الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف"، و"لا ضرر ولا ضرار".

وأن ما استند إليه الإمام أبو حنيفة من حديث ابن عباس وحديث أم سلمة فهما ضعيفان وفيهما مقال ولا يرتقي كل منهما إلى مرتبة الحديث المقطوع بصحته وهو قوله (ﷺ) "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل"^(١)

ومن المعلوم أن الأمر إن خلا عن ركن من أركانه، أو شرط من شروطه؛ حكم عليه بالفساد أو البطلان.

الترجيح :

مناقشة أدلة التحريم:

يفتي جمهور الفقهاء المعاصرين بأن الزواج إن توافرت فيه شروطه وأركانه فهو زواج صحيح مع وجوب توثيق العقد؛ حفاظاً على حقوق الزوجة، ولأن التوثيق واجب قانوني، وأنه لا تسمع دعوى من زوجة دون أن يكون معها وثيقة الزواج، باستثناء ثبوت النسب، فيمكن للزوجة أن ترفع دعوى بثبوت النسب، ولو كان الزواج عرفياً، كما هو معمول به في عدد من الدول العربية.

ووجهة نظر الفقهاء بأن هذا الزواج المستوفي للشروط والأركان قد تعارف عليه الناس، وما زال الناس يتزوجون منذ زمن دون توثيق لعقد الزواج؛ لأن المجتمع كان يقوم بالتوثيق الاجتماعي؛ فيعرف الناس أن فلانا قد تزوج فلانة، ولا يمكن له الإنكار أمام الشهود والجمهرة من الناس، فكان القاضي يحكم لها بالزوجية بناء على الشهود الذين هم شرط صحة في العقد عند رفع دعوى، ولو مات الشهود فالجيران وأهل الزوج قبل أهل الزوجة يشهدون بصحة الزواج، ووجود الأولاد

(١) سبق تحريجه .

ووجود حياة بين الزوجين مشتهرة يعرفها القاضي والداني وتقديمها للمجتمع على أنها زوجته في المناسبات والاحتفاليات وفي الزيارات الاجتماعية وغيرها، كل ذلك كان يقوم مقام التوثيق، لأنه كان توثيقاً اجتماعياً قبل أن يكون توثيقاً قانونياً. ولكن أظن أن الزواج الذي يعرف بأنه زواج عرفي يحتاج إلى إعادة نظر، فالعرف هو ما تعارف الناس عليه في بيئتهم وزمانهم، وعرف من أحوالهم، وكل بيئة لها عرفها الخاص بها، ومن هنا فإن أعراف من قبلنا ليست أعرافاً لزماننا إن خالفها عرفنا القائم اليوم، وقد يكون الشيء عرفياً في منطقة دون أخرى، ولو كان في نفس الزمان، فما زالت هناك مناطق متعددة من العالم ليس فيها توثيق لعقد الزواج وما زال العرف القديم قائماً فيها، وليس هذا هو الغالب في حياة الناس مع طبيعة الدولة المدنية.

وهذا يعني أن الزواج الذي يتم دون توثيق لا يعد زواجاً عرفياً؛ لأن الناس تعارفوا في زماننا وغالب البيئات أن يتقدم الرجل ليخطب فتاة من أبيها، وأن العقد يوثق ثم يشهر، أو يشهر أمام الناس في المساجد أو النوادي أو في غيرها ثم يوثق، وهذا يعني أن توثيق عقد الزواج أضحي جزءاً من العرف القائم، وكل عقد خالف عرف الناس ولم يوثق فلا يمكن اعتباره من العرف؛ بل هو مخالف لمخالفة صريحة لما تعارف عليه الناس.

والمشكلة الأساسية في هذا أن الفقهاء المعاصرين نقلوا المسطور من الكتب دون مراعاة عرف زماننا، وأنزلوها على واقع الناس الآن، مع كونها كانت ترتبط بزمانهم وليس بزماننا، ومع أن الفقهاء القدامى والأصوليين طالبوا بمراعاة الأعراف والانتباه إلى تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والأحوال والأشخاص، وهي الجهات الأربع المتفق على أن الفتوى تتغير بتغيرها، وعلى هذا أرى أن على الفقهاء مراجعة اعتبار أن العقد غير الموثق يعد من العقود العرفية.

ويترتب على هذا مراجعة حكم ما يقال عنه إنه "زواج عرفي"، فمن المعلوم في قواعد الفقه أن العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني، فلا يهمننا

التسمية، وخاصة أن المصطلحات تتغير وتبدل وتتلون، وتسمى الأشياء بغير أسمائها، فيعتبر في العقد أمران: توافر شروطه وأركانه، مع اعتبار مقاصده وغاياته.

ويلاحظ في عدد من فتاوى دار الإفتاء أن المفتين إن سئلوا عن رجل تزوج امرأة مع وجود شاهدين مع رفض الوالد أو الولي، فيجيبون بأن الزواج إن توافرت فيه الشروط والأركان فهو زواج صحيح بعيدا عن مسماه، وهذه الإجابة في ظني ليست من باب الفتوى، لأنها لا تحمل إجابة مباشرة مفهومة، بالإضافة إلى أنها توقع الناس في الحيرة، فمن المعلوم أن رضا الولي ركن من أركان عقد الزواج عند الجمهور، وإن لم يكن ركننا عند أبي حنيفة وبعض الفقهاء، فإما أن يتبنى المفتي مذهب الأحناف ويحكم بصحة الزواج، أو يتبنى مذهب الجمهور ويفتي بطلانه. على أن ما يعرف بـ "الزواج العرفي" له صور متعددة لا يمكن أن نعطيها كلها حكما واحدا، وهذه الصور هي:

الحالة الأولى :

وصورتها أن يتوافر في الزواج الإيجاب والقبول والمهر والشهود والإشهار والولي مع عدم التوثيق، فهذه الحالة يصح فيها الزواج، لتوافر الشروط والأركان، ولأن هذه الشروط تدل على مقصود الزواج، وذلك من خلال الأعراف الاجتماعية من ذهاب الرجل إلى والد الفتاة وطلبه يدها للزواج وموافقة الأهل، وانتشار ذلك في المحيط الاجتماعي وإجراء العقد ولو شفها، فكل ما أحاط بالعقد مع توافر شروطه وأركانه لا يسع الفقيه إلا أن يفتي بحل العقد ديانة، مع اعتبار وجوب التوثيق، وإن لم يؤثر في صحة العقد.

وهذا ما أيده مجمع البحوث الإسلامية في قراراته عن صور الزواج، ومنها:

" الزواج الشرعي الذي لم يوثق:

وهو الزواج الذي استوفى الأركان والشروط الشرعية، وهي: زوج، وولي، وشاهدا عدل، وإشهار العقد - بأي وسيلة من وسائل الإشهار - والصيغة

بشروطها مع انتفاء الموانع الشرعية، ولكن لم يكتب عقده في وثيقة رسمية على النحو المشار إليه في البند أولاً، إلا أنه معروف ومشهور بين الأهل والجيران؛ سواء تم عقده شفويًا - فقط - أمام الشهود، أم تمت كتابة هذا العقد في ورقة عرفية بواسطة أحد الزوجين أو غيرهما.. وهو عقد صحيح يرتب آثاره الشرعية، إلا أن هذا العقد يترتب عليه مفسدات كثيرة تلحق المرأة والأولاد؛ إذ غالباً ما ينتهي بمأساة؛ لأنه قد يؤدي إلى ضياع حقوق الزوجة والأولاد، ويتسبب في مشكلات ومنازعات عند إنكاره، فتحمل الزوجة أكثر تبعات تلك المأساة؛ نظراً للضعف الوازع الديني لدى بعض الناس، وننصح بعدم اللجوء إليه ^(١) "

الحالة الثانية :

وصورتها أن يتوافر في العقد الأركان والشروط كلها عدا موافقة الولي بنوع من التعسف مع توثيق العقد، يعني أن الرجل يطلب الفتاة من والدها لكنه يرفض، ويسعى بإدخال بعض أهلها ومعارفها لإقناع الوالد بالموافقة لكنه يرفض تعنتاً، ومع هذا يتم الزواج ويوثق، وهذه الحالة تعرف بـ (عضل الولي) وأرى أن هذه الحالة تجوز إن وجدت موافقة من العائلة، وأن تنتقل الولاية إلى من يليه من الأولياء، فيكون العقد قد توافرت فيه شروطه وأركانه، ووجد الولي وإن لم يكن الوالد، بشرط أن يكون تجاهله إنها هو نتيجة لتعسفه، لأن ولاية الوالد على ابنته مشروطة بالمصلحة لا بإضرارها، وأن الزواج حق للفتاة دون أبيها، وهذا ما عليه بعض قوانين الأحوال الشخصية في بعض الدول العربية كمصر وغيرها، وهو أقرب إلى مقاصد الشريعة وقواعدها العامة، مع وجوب إخبار الولي، ليحق له رفع دعوى كفاءة الزوجية إن أراد، فإن علم ولم يرفع دعوى بذلك، بقي الزواج صحيحاً.

(١) مجمع البحوث الإسلامية، قراراته وتوصياته في ماضيه وحاضره، ٢/ ٣٢٢ .

وهذا الرأي ما رجحه المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، حيث ساق الخلاف ورجح صحة الزواج، جاء في نص قراره :

"والخلاف في ذلك خلاف معتبر، وقد ذهب المجلس بعد مداولاته إلى أن الحرص على موافقة الولي عند إجراء عقد الزواج مطلوب دينياً واجتماعياً، لكن إن اقتضى الحال تزويج المرأة بدون ولي لظروف معينة كتعذر إذنه أو كعضله، فلا بأس من العمل بقول من لا يشترط الولي لابتداء العقد، وأما إذا تم العقد دون ولي فإنه عقد صحيح، مراعاة لقول المخالف.

ومما ينبه عليه المجلس أنه ليس كل قريب يصلح أن يكون ولياً للمرأة لعقد نكاحها، بل من توفرت فيه مجموعة الشروط المعتبرة، ومن أهمها أن يكون تصرفه نافعاً لها لا ضاراً بها^(١).

الحالة الثالثة :

وصورتها أن يتوافر في هذه الحالة كل ما توافر في الحالة السابقة، مع تعسف الولي وعدم التوثيق، فيصح العقد إن كان هناك مبرر لعدم التوثيق مع الإثم على الزوج في عدم التوثيق لما يترتب عليه من ضرر على الزوجة.

الحالة الرابعة :

وصورتها أن يتوافر في العقد الإيجاب والقبول والمهر مع وجود شاهدين، مع كون الأمر سراً، وكتابة ورقة عند محام أو فيما بينهما، ومثل هذا يمكن تسميته بـ "الزواج السري"، وأرى أن مثل هذا النوع يحرم ولا يجوز، لعدم توافر الولي والإشهار، ولأن الغالب هنا عدم توافر مقاصد الزواج، وإنما هو تسكين للضمير، وانفلات من تبعات الزواج.

(١) فتاوى المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، القرار رقم (٣) الدورة الرابعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث المتعقده بمقر الأمانة العامة بدبلن في الفترة من: ١٤ محرم ١٤٢٦ إلى: ١٨ منه الموافق لـ ٢٣ فبراير ٢٠٠٥ إلى ٢٧ منه.

وهذا - أيضاً - ما انتهى إليه مجمع البحوث الإسلامية في قراره المختص بالزواج السري، ونص القرار:

"الزواج السري:"

وهو وزاج يتم بين رجل وامرأة سرا عن الأهل والجيران، ويعقد شفويا أو كتابة في حضور صديقين أو أكثر من الشباب بصورة سرية؛ حيث يختلس الطرفان المتعة سرا عند وجود فرصة لذلك وبدون علم الولي والأهل والأقارب، وبدون توفر الشروط الشرعية.. وهو حرام شرعا لا يصدق عليه وصف الزواج، وإنما هو في الحقيقة ارتكاب لفاحشة الزنا، والتي هي من أقبح الفواحش وأسوأها^(١).

الحالة الخامسة :

وصورتها أن يكون الزواج بين رجل وامرأة سرا، دون كتابة لورقة، أو كتابة ورقة فيما بينهما، وهو بلا شك حرام شرعاً، وهو يدخل ضمن "الزواج السري"، كالذي يحدث بين الطلاب والطالبات في الجامعة، أو محاولة تحليل العلاقة المحرمة بشيء يسكن وخز الضمير.

وخلاصة القول أن اعتبار الأعراف هام في إعادة تعريف ما يعرف بـ "الزواج العرفي"، وأنه ليس له حكم واحد، فهو يختلف باختلاف أحواله، كما أنه من الأفضل أن تكون هناك تسميات متنوعة لكل حالة، فهناك "الزواج غير الموثق"، وهو ما توافرت فيه الشروط والأركان، لكن بلا توثيق قانوني، و"الزواج الموثق بلا ولي"، و"الزواج بلا ولي أو توثيق"، و"الزواج السري" بنوعيه.

كما أنه من المهم إبراز نتائج الدراسات الاجتماعية في دوافع هذا الزواج، وأن يقوم فريق عمل بطرح حلول لها، مبنياً على مراعاة الأحكام الشرعية، مصطحباً الأعراف والواقع، مدركاً لمقاصد التشريع من الزواج، حتى يفرق بين الزواج

(١) مجمع البحوث الإسلامية، قراراته وتوصياته في ماضيه وحاضره، ج ٢/ ٣٢٣.

الذي تقف أمامه العوائق، وبين البحث عن صورة يسكن بها الضمير، وتستحل بها الحرمات باسم الدين.

واحترازاً لما يخرج من أنواع جديدة ومتنوعة في الزواج، كزواج الصيف، ونكاح الدم، ونكاح الورد، ونكاح المصحف، وزواج الصديق، وزواج المصلحة، وغيرها مما قد يستجد من أنواع، فإن مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف قد وضع ضابطاً لمعرفة حل أو حرمة تلك الصور، وهو أن " كل صورة من صور التعاقد التي لا تتوافر فيها هذه الأركان والشروط، تكون باطلة مهما كان الاسم الذي أطلق عليها"^(١).



المسألة السابعة: حق الورثة في المال المستفاد بعد الوفاة :

لدار الإفتاء في أحقية الورثة في المال المستفاد بعد وفاة المورث سواء أكان من التأمين أو المعاش، رأيان:

الأول: أنه يجب توزيع المال المستفاد من التأمين بعد الوفاة على الورثة، وأنه جزء من التركة، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي^(٢)، وأحد رأيين للدكتور أحمد الطيب^(٣)

الثاني: أن المال المستفاد من التأمين بعد الوفاة ليس من التركة، ولا يوزع على الورثة، وإنما يخضع لرغبة المتوفى ووصيته أو إلى القوانين المنظمة لهذا العقد.. وهو رأي الشيخ جاد الحق - رحمه الله^(٤)، ورأي الدكتور الدكتور نصر فريد واصل^(٥)،

(١) مجمع البحوث الإسلامية، قراراته وتوصياته في ماضيه وحاضره، ج ٢/ ٣٢٨

(٢) فتوى رقم ١٠٢٢ / ٩٩٥، ٢٤٠ - ٢١ - ١١ - ١٩٩٥

(٣) رقم ١١٤٣ لسنة ٢٠٠٣ / ١١ / ٦ / ٢٠٠٣ م

(٤) ٣٣٦٦ / الموضوع (٣٢٧٧) المعاش والتركه. بتاريخ: ١٩٨١ / ٣ / ٧

(٥) طلب مقيد برقم: ١٩٩٧ / ١٠١، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٨١ - ٣٨٢

والدكتور أحمد الطيب في أحد رأيه^(١)، والدكتور علي جمعة في أكثر من فتوى له في هذا الشأن^(٢).

أدلة اعتباره من الميراث :

استند الرأي القائل بأن المال المستفاد من التأمين بعد الوفاة من الميراث على ما يلي:
١- أن هذا مال آل إلى المتوفى، وأصبح ملكاً له، فيضم إلى باقي التركة، ويقسم على الورثة.

٢- أن التركة كل ما كان للإنسان حال حياته وخلفه بعد مماته من مال أو حقوق أو اختصاص، وكذلك ما دخل بعد موته في ملكه بسبب كان منه في حياته، وهو ما استند إليه الدكتور أحمد الطيب بخصوص هذا الرأي^(٣).

أدلة اعتباره من غير الميراث:

١. أن العضو المتوفى لم يمتلك مقدار هذا المبلغ قبل وفاته حتى يحتسب المال المأخوذ ضمن التركة.

٢. تكيف المال المأخوذ على أنه منحة من صندوق التكافل الاجتماعي بعد الوفاة، فلا يدخل في الإرث.

٣. أن المبلغ يعد مجهول القيمة قبل استحقاقه؛ لأنه يحسب على آخر مرتب للعضو مضمناً في عشرين شهراً، والتركة هي كل مال مملوك للميت سلفاً يتركه بعد وفاته.

٤. أن التقسيم الذي يحتسبه القانون قد رضي العضو بذلك القيد ابتداءً، فيجب الوفاء به، وأن الأصل هو الرجوع إلى أهل الاختصاص في المسألة.

(١) رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠٣

(٢) فتوى مفيدة برقم ٢٠٣٥ لسنة ٢٠٠٣، وفتوى رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٧١٠ لسنة

٢٠٠٥م، فتوى ٨٥٩ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) رقم ١١٤٣ لسنة ٢٠٠٣ / ١١ / ٦ / ٢٠٠٣م .

لا بد أولاً أن ينظر إلى تكييف العقد، وطبيعة التصرف، وذلك على النحو التالي :
١- أما من حيث إن المال آكل إلى ملك المشترك المتوفى؛ فإنه لم يؤول؛ لأن مقتضى العقد يقضي بأنه تبرع للغير بما سيؤول إليه، فقد خرج عن ملكه إلى ملك غيره، واعتبر وقت وفاته هو وقت مآل المال الذي لم يكن معه حال حياته إلى من وهبه وتبرع له.

٢- كما أن من الواجب الوفاء بالعقود، والعقد قد جعل الحق في هذا المال للقربة من الدرجة الأولى: الأم والأب والأبناء والزوجة، ويدخل في هذا أيضاً أن أنه لم يثبت من خلال العقد أن المشترك تراجع عن هبته، لأن الهبة لا يجوز أن يراجع أن يقسم المال المستفاد بعد وفاة المشترك.

بعض الفقهاء المعاصرين، منهم الشيخ أحمد هريدي مفتي مصر الله، حيث قال: "أما عن المعاش والمكافأة ونحوهما فإذا كان يعمل بها المتوفى قانون يقضي بتوزيع المستحق للمشارك قبل إصابته بالوفاة فإنه يتبع حكم القانون في ذلك ويوزع

ولكن لم يتعرض لهذه الأحكام فإنه
كان بها قانون
المحدد القانون
قانون أو
قانون

المسألة الثامنة: الأضحية بحيوان وفيير اللحم صغير السن؛

لدار الإفتاء في الأضحية بالحيوان الذي وفر لحمه ولم يبلغ السن المحددة كشرط من شروط جواز الأضحية به رأيان:
الأول: أنه لا يجوز الأضحية بحيوان لم يبلغ السن المحدد شرعا في الأضحية رأي الشيخ جاد الحق - رحمه الله -
الثاني: أنه يجوز الأضحية بحيوان لم يبلغ السن المحدد شرعا في الأضحية رأي الدكتور علي جمعة^(١).

أدلة الحرمة:

١- أن تحديد السن في الحيوان المضحي به توقيفي، وليست قلته، وإنما الحكمة كما نقل بعض الفقهاء أن الجذع من البطن يلقح الجذع من غير الضأن أثناءه، فلا بد أن يكون البقرة العام الثالث على ما وردت به السنة من تحديد السن، قوله (ﷺ): "لا تذبخوا إلا مسنة، إلا أن يعسر من الضأن"^(٢)، وما نقل عن علي: "ولا يجوز في الضأن من الضأن"، وعن ابن عباس قال: "لا تضأ البقرة"^(٣).

المسألة الثامنة: الأضحية بحيوان وفير اللحم صغير

السن:

لدار الإفتاء في الأضحية بالحيوان الذي وفر لحمه ولم يبلغ السن المحددة شرعا كشرط من شروط جواز الأضحية به رأيان:

الأول: أنه لا يجوز الأضحية بحيوان لم يبلغ السن المحدد شرعا في الأضحية، وهو رأي الشيخ جاد الحق - رحمه الله ^(١).

الثاني: أنه يجوز الأضحية بحيوان لم يبلغ السن المحدد شرعا في الأضحية، وهو رأي الدكتور علي جمعة ^(٢).

أدلة الحرمة:

١- أن تحديد السن في الحيوان المضحي به توقيفي، وليست العبرة بكثرة اللحم أو قلته، وإنما الحكمة كما نقل بعض الفقهاء أن الجذع من الضأن يلقح أنثاه، ولا يلقح الجذع من غير الضأن أنثاه، فلا بد أن يكون البقر قد بلغ عامين ودخل في العام الثالث على ما وردت به السنة من تحديد السن، ومن ذلك:

قوله (ﷺ): " لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم، فاذبحوا جذعة من الضأن" ^(٣)، وما نقل عن علي: " ولا يجوز في الضحايا إلا الثاني من المعز والجذعة من الضأن" ^(٤)، وعن ابن عباس قال: " لا تضحوا بالجذع من المعز والإبل والبقر" ^(٥).

(١) طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٢٥٤، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية

من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٦٢-٢٧٦٨

(٢) برقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠٠٣

(٣) صحيح مسلم - كتاب الأضاحي - باب: سن الأضحية. حديث رقم (١٩٦١)، ج ٣/ ١٥٥٥

(٤) طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٢٥٤، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية

من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٦٢-٢٧٦٨

الترجيح :

لابد أولاً أن ينظر إلى تكييف العقد، وطبيعة التصرف، وذلك على النحو التالي :

١- أما من حيث إن المال آكل إلى ملك المشترك المتوفى؛ فإنه لم يؤل؛ لأن مقتضى العقد يقضي بأنه تبرع للغير بما سيؤول إليه، فقد خرج عن ملكه إلى ملك غيره، واعتبر وقت وفاته هو وقت مآل المال الذي لم يكن معه حال حياته إلى من وهبه وتبرع له.

٢- كما أن من الواجب الوفاء بالعقود، والعقد قد جعل الحق في هذا المال للقربة من الدرجة الأولى: الأم والأب والأبناء والزوجة، ويدخل في هذا أيضاً أن ينحصر المشترك لبعض أقاربه وأن يختار ممن حددهم قانون العقد.

٣- كما أنه لم يثبت من خلال العقد أن المشترك تراجع عن هبته، لأن الهبة لا يجوز الرجوع عنها بالوفاة؛ فتثبت الهبة والتبرع بعد وفاة المشترك.

وعليه، فالراجح أن يقسم المال المستفاد بعد الوفاة حسب قوانين هيئة الاشتراك. وهذا ما أفتى به بعض الفقهاء المعاصرين، منهم الشيخ أحمد هريدي مفتي مصر الأسبق - رحمه الله، حيث قال: "أما عن المعاش والمكافأة ونحوهما فإذا كان للشركة التي كان يعمل بها المتوفى قانون يقضي بتوزيع المستحق للمشارك قبل الشركة على الأشخاص الذين حددهم فإنه يتبع حكم القانون في ذلك ويوزع الاستحقاق طبقاً لما حدده القانون."

وإذا لم يكن للشركة قانون أو كان بها قانون ولكن لم يتعرض لهذه الأحكام فإنه يوزع طبقاً لأحكام الموارث على الوجه السابق بيانه^(١).



(١) الفتاوى الإسلامية من فتاوى دار الإفتاء المصرية، (ج ٥ / ٤٢٩)، فتوى بعنوان: تسهيل قتل المورث من الوارث مانع من الإرث فيه. بتاريخ: شعبان سنة ١٣٨٨ هجرية - ٢٣/١٠/١٩٦٨ م

أدلة الجواز:

- ١- أن اشتراط السن مظنة أن تكون ناضجة كثيرة اللحم رعاية لمصلحة الفقراء والمساكين.
- ٢- أنه ورد في الشرع ما يدل على جواز الأضحية بوافر اللحم وإن لم يبلغ السن في حال عدم وجود وافر اللحم وبلوغ السن، لما ورد عن النبي (ﷺ) من قوله: " لا تذبحوا إلا مسنة، إلا أن يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضأن " (١).
- ٣- أن الجواز أيضا مبني على الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، عامة كانت أو خاصة.
- ٤- الاستدلال بما روي عن سيدنا بلال (رضي الله عنه) أنه قال: " ما أبالي إلا بديك " (٢).

الترجيح:

الأضحية بمطلق الحيوان لا تجوز على الراجح، وما ذهب إليه ابن حزم من جواز الأضحية بكل حيوان مأكول اللحم لا يصح. قال ابن حزم: " والأضحية جائزة بكل حيوان يؤكل لحمه من ذي أربع، أو طائر، كالفرس، والإبل، وبقر الوحش، والديك، وسائر الطير والحيوان الحلال أكله، والأفضل في كل ذلك ما طاب لحمه وكثر وغلا ثمنه. واستدل بقول بلال: ما أبالي لو ضحيت بديك، وعن ابن عباس في ابتياعه لحما بدرهمين وقال: هذه أضحية ابن عباس " (٣).

(١) سبق تخريجه

(٢) الأثر ذكر في: شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي، ج ٥ / ٧، تحقيق: أبو نعيم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - ١٤٢٣ هـ، الطبعة: الثانية ٢٠٠٣ م، والمغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد، ج ٩ / ٣٤٥، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥، الطبعة: الأولى. والفتاوى برقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠٠٣

(٣) راجع: المحلى بالآثار لابن حزم، ج ٦/ ٢٩-٣٠

ويحمل فعل بلال وقول ابن عباس، وما نقل أيضا عن أبي هريرة^(١) من أنه تشبه بالمضحين، وليس أضحية، بل كره الأحناف أن يضحي من لا يملك الأضحية بديك ونحوه^(٢)، وصرح ابن عابدين أن الكراهة هنا تحريمية؛ لأن تعليل النهي أنه تشبه بالمجوس^(٣)، ولأن القول بمطلق الأضحية يتنافى مع ما ورد من أحاديث تخصص سنا وأنواعا لا يجوز الأضحية إلا بها.

وأن الأصل في الأضحية أنها عبادة، والأصل فيها التوقيف، لكن إن ورد في الشرع ما يدل على الاستثناء ذهب إليه، فيفهم من مراد الشارع تحديد أنواع لا يجوز النكوص عنها، ولكن يفهم من جمع الأحاديث في الأضحية أن الأصل الالتزام بالسن؛ لأن الأمر توقيفي، ثم جاء النبي (ﷺ) فأورد رخصة في السن عند عدم وجود السن ووفرة اللحم، فكلا الأمرين مقصود، السن واللحم، مع الأنواع المحددة شرعا للأضحية بها، فإن لم يتوافر السن مع اللحم؛ جاز الأضحية بأقل من السن، وخاصة إن كان وافر اللحم.

وعليه، فإنه تجوز الأضحية بالبقر الهولندي ونحوه، لكن شريطة عدم توافر أنواع الأضحية بالغة السن مع وافر لحمها، فيتغاضى عن السن في حالة عدم وجودها، مع اعتبار اللحم؛ التفاتاً لعل الأضحية من التوسعة على الفقراء والمساكين، ولا يجوز الخروج عن الأنواع المنصوص عليها شرعا؛ لأن التحديد متنوع من أدنى لأعلى، فوضع الشارع في النوع حدا أدنى وصعد بأنواع أعلى، ولما كانت هناك أنواع أقل لم يذكرها الشارع مع كونه ذكر ما فوقها بلا حد، علم أن الأنواع الأقل من المحددة شرعا لا تجوز، وخاصة أنه ذكر كل ما هو أعلى منها.



(١) راجع: سبل السلام للصنعاني، ج ٢/ ٥٣٢

(٢) راجع: كتر الدقائق مع البحر الرائق، ج ٢/ ١٧٧، و الفتاوى الهندية، ج ٥/ ٣٠٠

(٣) راجع: رد المختار على الدر المختار، ج ٦/ ٣١٣

المسألة التاسعة: تحويل الأرض الموقوفة للمسجد لشيء آخر؛

وردت عدة أسئلة لدار الإفتاء حول تحويل أرض مخصصة للمسجد، أو السؤال حول جواز استقطاع جزء من المسجد ليحل محله شيء آخر كضمه لمستوصف طبي، أو عمل دار مناسبات ونحوه. ولدار الإفتاء في هذه المسألة رأيان:

الأول: أنه يجوز ما خصص للمسجد إلى شيء آخر فيه منفعة عامة للناس، شريطة ألا يؤثر ذلك على إيقاف شعيرة الصلاة. وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور أحمد الطيب، ورأي الدكتور علي جمعة في إحدى فتاويه. حيث أفتى الدكتور محمد سيد طنطاوي بجواز اقتطاع جزء من المسجد لتوسعة العيادة الطبية المجاورة، شريطة ألا يؤثر هذا على إقامة شعيرة الصلاة^(١). كما أفتى بجواز بناء مركز للشباب على أرض مسجد هدم؛ شريطة أن يكون هناك مسجد آخر يسهل المصلين^(٢).

و أفتى الدكتور أحمد الطيب بجواز تحويل قطعة الأرض مخصصة لانتفاع المسجد بها إلى دار مناسبات^(٣).

وأفتى الدكتور علي جمعة بجواز ضم مصلى بمستشفى إلى صالة الاستقبال بعد بناء مصلى أخرى بجوار المستشفى^(٤).

الثاني: أنه لا يجوز تحويل ما خصص للمسجد في منفعة أخرى، إلا إذا استغني عنها، وحول الوقف إلى شيء آخر يعود نفعه على المسجد أو مسجد آخر. وهو رأي الدكتور علي جمعة في فتوى له^(٥).

(١) سجل ١٢١، بتاريخ: ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٧م، الفتاوى الإسلامية، ١٢١، ص: ٧٨٥٤.

(٢) سجل ١٣٢، بتاريخ: ١٦ يوليو سنة ١٩٩٤م، الفتاوى الإسلامية، ١٢٣، ص: ٨٦٣٣ - ٨٦٣٤.

(٣) رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠٠٢.

(٤) فتوى رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٠٠٤م، وراجع: فتوى رقم ١٨١٨ لسنة ٢٠٠٤م.

أدلة القول بجواز الانتفاع بالأرض الموقوفة:

استند الرأي القائل بجواز الانتفاع بالأرض الموقوفة إلى ما يلي:

- ١ - أن الأرض الموقوفة للمسجد إنما قصد الانتفاع بها للمسجد، فلما تعطلت؛ جاز الانتفاع بها في مصلحة عامة.
- ٢ - النظر إلى المصلحة العامة التي تعود على المسلمين، وعدم الإضرار بإقامة الشعيرة، ولو باقتطاع جزء من مساحة المسجد، كما أفتى الدكتور طنطاوي.
- ٣ - أن الأرض الموقوفة لصالح المسجد لم يعد المسجد بحاجة إليها، وليست جزءاً منه، فجاز الانتفاع بها، وهو رأي الدكتور أحمد الطيب.
- ٤ - أنه يجوز الانتفاع بالأرض التي وقفت إن جمع بين أداء الشعيرة وتحقيق المصلحة العامة، كما في حالة ضم مصلى المستشفى إلى صالة الاستقبال مع بناء مصلى أخرى تسع المصلين بالمستشفى وخارجها أيضاً.

أدلة حرمة الانتفاع بالأرض الموقوفة

واستند الرأي القائل بحرمة الانتفاع بالأرض الموقوفة إلا فيما يعود على المسجد بالنفع إلى ما تقرر في قواعد الفقه من أن شرط الواقف كشرط الشارع، وأن الموقوف خرج من ملك العبد إلى ملك الله تعالى، فلا يجوز تحويله إلا فيما يعود بالنفع على المسجد؛ وفاء لشرط الواقف.

الترجيح :

لا يجوز الانتفاع بالموقوف في مصلحة شخصية أو تجارية؛ لأن هذا ينافي معنى الوقف. كما أنه يفرق بين وقف الدولة ووقف الأشخاص، فوقف الدولة جزءاً من المستشفى مثلاً في بناء مصلى لإقامة الشعيرة، فإن بنيت مصلى أخرى؛ جاز الانتفاع بالمصلى فيما فيه مصلحة للمسلمين؛ لأن علة الوقف هنا واحدة.

أما وقف الأفراد فلا يجوز تحويله، ولا الانتفاع بالأرض الموقوفة إلا فيما هو شرط للواقف، وذلك أن شرط الواقف متحقق في حال الفرد غير متحقق في حال الدولة، فإن وجد في حال وقف الفرد ما يمكن الاستغناء عنه من وقفه لتحقيقه من جهة أخرى، وجب أن يكون النفع من الوقف عائداً على ما أوقفه عليه، وإن لم يكن عينه، فيجوز الانتفاع مثلاً بالأرض الموقوفة للمسجد، إن كان المسجد في غنى، فيكون العائد منها راجع إلى مسجد آخر.

أما في حال الدولة، فليس المقصود هنا معنى الوقف بعينه، يعني أن الدولة لا تقصد في حال المستشفيات مثلاً تحديد هذه القطعة من الأرض بعينها لتكون مسجداً، وإنما المقصود منها توفير مكان للصلاة، وقد يطرأ على المستشفى بعض التغيرات وتتحول المصلى من مكان إلى مكان آخر، فالأمر أشبه بتخصيص مكان للصلاة في المؤسسات، ولا يعتبر هذا من باب الوقف.

وهذا التفريق راجع إلى تصور المسألة حسب مفهوم الوقف الفقهي، فالوقف في اصطلاح الفقهاء يعني وقف العين على ما أوقفها صاحبها في سبيل الله^(١).

ويستثنى من المنع من تغيير الوقف أن يتم بيع الأرض الموقوفة لمسجد؛ لبناء مسجد أكبر مثلاً، فهنا تحقق شرط الواقف ولو من جهة.

وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن: شخص يقول يوجد لدينا مسجد صغير بناه المسلمون قبل عشر سنين وأصبح الآن يضيق بالمصلين والرغبة الآن متجهة إلى توسعة المسجد إلا أنه قد لا يتمكن من ذلك ويريد شراء قطعة أرض كبيرة يقيم عليها المسجد ومدرسة لأبناء المسلمين ومرافق أخرى. ويسأل هل يجوز بيع أرض المسجد الحالي ليستعان بقيمتها في بناء المسجد الجديد. الجواب: إذا كان الأمر كما جاء في استفتاء من ضيق المسجد الحالي وأنه لا مجال لتوسعته وأن الضرورة تقضي بإيجاد مسجد واسع يسع المصلين ومدرسة لتعليم

(١) راجع: طلبة الطلبة لأبي حفص النسفي، ص: ١٠٥، والمغرب لناصر بن عبد السلام المطرزي،

ص: ٤٩٢، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ص: ٦٦٩.

أولاد المسلمين ومرافق تخدم ذلك، فإنه لا يظهر لنا مانع من بيع أرض المسجد الحالي وأنقاضه والاستعانة بثمن ذلك في شراء الأرض الواسعة في المكان المناسبة وبناء المسجد والمدرسة ومرافقها عليها لما في ذلك من المصلحة العامة لكن بشرط أن يتولى ذلك من تتوفر فيه الثقة والأمانة والدراية^(١).



المسألة العاشرة: إقامة مولد للصالحين :

لدار الإفتاء في الاحتفال بمولد الصالحين والاحتفال بذكرى ميلادهم رأيان:
الأول: أنه يجوز الاحتفال بمولد الصالحين؛ شريطة ألا يشتمل على محرمات، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي^(٢).

الثاني: أن الاحتفال بمولد الصالحين مرغّب فيه، وهو رأي الدكتور علي جمعة..
أدلة الجواز:

واستند رأي الجواز بما في الاحتفال بمولدهم من الانتفاع بسيرتهم والاعتناء بهديهم الصالح؛ شريطة أن يكون الاحتفال حضارياً على شكل ندوات ومحاضرات مع الحذر من الاختلاط بين الرجال والنساء.

أدلة الترغيب:

واستند الرأي القائل بالترغيب في الاحتفال بمولد الصالحين على ما يلي :
١- أن الاقتداء بسيرتهم مرغّب فيه شرعاً، والاحتفال وسيلة لهذا الترغيب؛ فيأخذ حكمه.

٢- أن تحديد أيام معينة للاحتفال بهم مندرج تحت قوله تعالى (وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ)^(٣).

(١) أجاب هذا السؤال أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ: عبد الله بن قعود. الشيخ: عبد الله بن غديان. نائب رئيس اللجنة، الشيخ: عبد الرزاق عفيفي. الرئيس: الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز. مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٢٣ / ٩٩-١٠٠، فتوى برقم ١٣٩٥ وتاريخ ١٨ / ١٠ / ١٣٩٦ هـ.

(٢) سجل: ١٢٤، بتاريخ: ٢٩ أكتوبر ١٩٨٩م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٨٠٨٥-٨٠٦٨.

٣- أن ما يحدث من مخالفات يجب أن يتم إصلاحه والدعوة إلى ترك المنكرات التي قد تحدث، وأن يذكر الناس بمقصود الاحتفال^(١).

الترجيح :

جاءت فتاوى دار الإفتاء تدور بين الجواز والترغيب، وهو قريب من المستحب، واحترزت بشرط ألا يكون في الاحتفال تجاوز، وكان من الأولى أن يحكم على ما فيها تجاوز بالحرمة، وما أكثرها في الواقع، حتى لا يلبس على الناس بجواز ما يحدث من مخالفات، فإن ما يحدث في غالب الاحتفالات بموالد الصالحين فيه من المخالفات والمنكرات ما لا يختلف على حرمة، وإذا كانت مثل هذه الاحتفالات قد تؤدي إلى المنكرات والضرر، فالضرر مرفوع في الشريعة، ولا ينحصر الضرر بما يلحق بالأبدان، بل بما يلحق بالأديان أيضاً، فتكون الفتوى: أنه يجوز الاحتفال بمولد الصالحين إن خلت عن المفاصد والمنكرات، وإن غلبت عليها تلك المنكرات فلا يجوز إقامتها؛ لما فيها من ارتكاب ما حرم الله تعالى.

كما أغفلت الفتاوى كون المسألة خلافية بين أهل العلم، فمن العلماء من يرى الاحتفال بتلك الموالد، ومنها مولد أعظم الخلق محمد (ﷺ) على أنها بدعة. ومن ذلك فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: نرجو الإفادة عن التاريخ الصحيح لمولد النبي (ﷺ).

خططنا لعقد مسابقات قرآنية وذبح خروف وإلقاء محاضرات عن الرسول (ﷺ) بهذه المناسبة، نرجو إرشادنا ما إذا كان هذا البرنامج، يجوز شرعاً؟ الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسوله وآله وصحبه، وبعد:

ج: أولاً: ولد النبي (ﷺ) عام الفيل في ربيع الأول كما ذكره محمد بن إسحاق وعلماء السير في كتب السيرة.

(١) إبراهيم ٥

(٢) رقم ٢١٥٠ لسنة ٢٠٠٥ م

ثانياً : من البدع الممنوعة إقامة احتفال في ليلة مولد النبي (ﷺ) أو ليلتها وعقد مسابقات قرآنية فيها وذبح خرفان وإلقاء محاضرات عن النبي (ﷺ) بهذه المناسبة؛ لأن النبي (ﷺ) أعرف بقدر نفسه وما ينبغي أن يكرم به وأعرف بشرع الله تعالى ، ولم يثبت عنه أنه احتفل بمولده ولا بمولد نبي من إخوانه السابقين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين ولا بمولد أحد من صحابته - رضي الله عنهم - ، وقد ثبت عنه أنه قال : « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » وفي رواية : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » .

وبالله التوفيق ، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .^(١)



المسألة الحادية عشرة: الاستحالة :

لدار الإفتاء في الانتفاع بالمواد النجسة بعد الاستحالة رأيان:
الأول: أنه يجوز الانتفاع بالشيء النجس في أصله إن استحال إلى شيء غير طبيعته الأصلية، وهو رأي الشيخ عبد اللطيف حمزة^(٢)، ورأي للدكتور نصر فريد واصل في إحدى فتاويه^(٣)، والدكتور أحمد الطيب^(٤)، والدكتور علي جمعة^(٥).
الثاني: أنه لا يجوز الانتفاع بالشيء النجس بعد الاستحالة. وهو رأي الدكتور نصر فريد واصل في فتوى أخرى له^(٦).

(١) مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٣٧ / ١٤٠-١٤١. فتوى رقم ٥٧٢٣

(٢) سجل ١١٨، بتاريخ: ٧ مارس سنة ١٩٨٣م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٨٠٦-٨٨٠٩، وهي في ص: ٧٨-٨٠ من سجلات دار الإفتاء

(٣) رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٩٩، ٤٧١-١٣-١٠-١٩٩٩

(٤) رقم (١١٨٩) سنة ٢٠٠٢، ٦٠٦-٢٨-٠٩-٢٠٠٢

(٥) فتوى رقم: ١٢٤ السنة ٢٠٠٤، وفتوى رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٤٤٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٦) فتوى مقيدة برقم: ١٥٠٠/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٠-٣٧١، وراجع: فتوى رقم:

١٩٩٩/٢٤٤، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦١٦-٦٢٢. رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٩٩، ٤٧١-١٣-١٠-١٩٩٩

أدلة الجواز:

استند الرأي القائل بجواز الانتفاع بالمادة النجسة الأصل بعد استحالتها إلى ما يلي:

- ١ - الاستناد إلى رأي الجمهور القائل بطهارة ما استحالت نجاسته إلى طهارة، فيحل الانتفاع به؛ لخروجه عن أصله المحرم، كحل أكل الزرع المسقي بالنجاسة، و أكل لحم الحيوان إذا سقي خمرًا، وطهارة الصابون المصنوع بالزيت النجس.
- ٢ - ما قرره الفقهاء من أن خروج الشيء عن أصله يغير حكمه.
- ٣ - الرجوع إلى أهل الخبرة القائلين بتغير الشيء بعد استحالته، وأنه أضحى نسيجا مختلفا عما كان.
- ٤ - القياس على ما أفتى به الفقهاء من جواز استعمال الخمر بعد تحولها إلى مادة أخرى؛ فأصبحت طاهرة.
- ٥ - النفع العائد من استعمال هذه المادة بعد استحالتها خاصة في التداوي.
- ٦ - أن المادة التي استحالت لم يعد يطلق عليها اسمها

أدلة التحريم:

- ٧ - استند الرأي القائل بالحرمة على ما يلي:
- ٨ - أن المواد التي تستحيل هي حرام أصلا، كالخمر والخنزير والميتة ونحوها، ولا يجوز الانتفاع بها، لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾^(١)، ولقول النبي (ﷺ): "إن الله حرم بيع الخنزير والميتة والخمر والأصنام". فقليل: يارسول الله، أرايت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن وتدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس، فقال: لا. هو حرام^(٢).

(١) البقرة: ١٧٣

(٢) متفق عليه: صحيح البخاري، حديث رقم: ٢١٢١، ج ٢/٧٧٩، وحديث رقم: ٤٠٤٥، ج ٤/١٥٦٣، وصحيح مسلم، باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، حديث رقم: ١٥٨١، ج ٣/١٢٠٧

٩- ما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن النجاسة لا تطهر بالاستحالة ما كان نجسا في أصله فلا يطهر بالاستحالة، أما ما كان في أصله طاهرا، وتنجس بطارئ، فإذا استحال عاد إلى طهارته كالعنب تنجس بالخم، فإن زالت خمرته عاد طاهراً.

الترجيح:

الاستحالة أولا هي "تغير حقيقة المادة النجسة أو المحرم تناولها وانقلاب عينها إلى مادة أخرى مباينة لها في الاسم والخصائص والصفات"، ويعبر عنها في المصطلح العلمي الشائع بأنها كل تفاعل كيميائي يحول المادة إلى مركب آخر كتحويل الزيوت والشحوم على اختلاف مصادرها إلى صابون، وتحلل المادة إلى مكوناتها المختلفة كتفكك الزيوت والدهون إلى أحماض دسمة وجليسرين، وكما يحصل التفاعل الكيميائي بالقصد إليه بالوسائل العلمية الفنية يحصل أيضا- بصورة غير منظورة- في الصور التي أوردها الفقهاء على سبيل المثال: كالتخلل والدباغة والإحراق^(١).

وتعرف الاستحالة - أيضا - بأنها تغير الشيء وتحوله من طبيعته إلى طبيعة أخرى، وهو إما أن يحصل بطرق بسيطة، أو بتفاعل كيميائي يحول المادة من مركب إلى مركب آخر. ويسميه الفقهاء بأسماء أخرى مثل: تحول العين، انقلاب العين، الاستهلاك.

ويترتب على الاستحالة أن يصير الشيء النجس طاهرا، وأن يصير الشيء المحرم حلالا، ومن أمثلة الاستحالة: الخمر إذا تخللت فإنها تطهر وتحل، وجلد الميتة إذا دبغ، ودليل ذلك أن الأصل إباحة الأشياء إلا ما نص على نجاسته أو تحريمه،

(١) الندوة الفقهية الطبية التاسعة وموضوعها «رؤية إسلامية لبعض المشكلات الطبية المعاصرة» في الفترة من ٨- ١١ صفر ١٤١٨ هـ الموافق ١٤- ١٧ يونيو ١٩٩٧م، في مدينة الدار البيضاء بالملكة المغربية، وراجع: الاستحالة. حسان شمسي باشا، ضمن: محاضرات المؤتمر الإسلامي لأخلاقيات الممارسة الطبية

فإذا تغيرت ذاته وحمل اسماً آخر فإنه يرجع إلى أصل الإباحة، وقد يحصل العكس بتحول الحلال إلى الحرام مثل تحول العنب إلى الخمر.

والتوصيف العلمي للاستحالة هو أنها يحصل بها تكسير الأربطة الكيميائية للمادة بوسائل مختلفة، أما في الفقه المدون فإن من وسائل الاستحالة ما يلي:

■ الإحراق لما هو نجس حتى يصير رماداً، كالخشب المتنجس، أو الروث والفضلات.

■ التخلل، يتحول الخمر إلى خل.

■ الوقوع في مادة أخرى بحيث تتحلل أجزاء المادة الواقعة وتستهلك في المادة الأخرى.

■ التحجر لبعض الحيوانات الميتة بفعل المؤثرات الطبيعية على مدى الزمن.

■ التخمر بتحول العنب ونحوه إلى مواد مسكرة.

■ وهناك بعض التغيرات لا تأخذ حكم الاستحالة ومنها:

■ التبخر ثم التقطير.

■ الشوي بالنار.

■ الطحن، والتجزئة.

■ تبدل الصورة كالعجن.

■ النقل من مكان لآخر وتغير التسمية بحسب الأماكن^(١).

أما عن الحكم الشرعي ومناقشة الأدلة :

فإن القول بحرمة استعمال المحرم كالتخزير ونحوه بأي شكل، إنما في بقائه على حاله وليس بعد تحوله، كما أن الانتفاع بالميتة يختلف فيه، ففي الإفادة من إيهاب الميتة خلاف مشهور بين أهل العلم، فليس هناك اتفاق بين الفقهاء في حرمة الانتفاع بالنجس ولا الميتة.

(١) راجع: الاستحالة وأثرها في الطهارة والحل. الدكتور عبد الستار أبو غدة، ضمن: محاضرات المؤتمر الإسلامي لأخلاقيات الممارسة الطبية

و كما أن العنب لما تحول من الطهارة إلى النجاسة حيث أصبح خمرًا؛ فحرم، فكان من باب المخالفة أن يحكم على الشيء النجس إذا تحول أن يكون طاهرًا. وغالب فتاوى المجامع الفقهية المعاصرة تجنح إلى إباحة استعمال ما كان نجسًا واستحال، ويحكمون عليه بالطهارة.

فقد ناقش المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي موضوع «حكم استعمال الدواء المشتعل على شيء من نجس العين، كالخنزير، وله بديل أقل منه فائدة، كالهيبارين الجديد ذي للوزن الجزيئي المنخفض»، وانتهى إلى جواز استعمالها في الدواء بناء على ما تقتضيه القواعد الشرعية من رفع الحرج ودفع المشقة، ودفع الضرر بقدره، وأن الضرورات تبيح المحظورات، وارتكاب أخف الضررين لدرء أعلاهما مشروع، عند عدم وجود البديل المباح الذي يغني في العلاج، وإذا كان البديل يطيل أمد العلاج. مع عدم التوسع في استعماله إلا بالقدر الذي يحتاج إليه، فإذا وجد البديل الطاهر يقينا يصار إليه عملاً بالأصل، ومراعاة للخلاف^(١).



المسألة الثانية عشرة: العلاقة مع إسرائيل:

تنوعت فتاوى دار الإفتاء في العلاقة مع إسرائيل على نحوين:
الأول: جواز التعامل و السلام مع دولة الاحتلال الصهيوني، وهو رأي للشيخ جاد الحق - رحمه الله - في الصلح مع اليهود المتمثل في اتفاقية كامب ديفيد، والتي قام بها الرئيس محمد أنور السادات.
الثاني: حرمة التعامل مع إسرائيل في أقل أشكاله، ومنها وجوب المقاطعة الاقتصادية، وهو ما أفتى به الدكتور نصر فريد واصل نصاً صريحاً فيما يخص

(١) الدورة السابعة عشرة لمجمع الفقه المنعقدة بمكة المكرمة، في الفترة من ١٩ - ٢٣ شوال ١٤٢٤هـ الذي

يوافقه ١٣ - ١٧ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٣

إسرائيل^(١). وقال به الدكتور أحمد الطيب من وجوب المقاطعة الاقتصادية لكل من يجارب المسلمين، فيكون منها على سبيل التبعية دولة الاحتلال الصهيوني^(٢). كما هو المفهوم من عدد من فتاوى للدكتور علي جمعة حين سئل عن القضية الفلسطينية وما يفعله الشيخ ياسين من المقاومة فأفتى بأنه نموذج يجب أن يحتذى^(٣).

أدلة القول بجواز التعامل والصلح: استدل على جواز الصلح والتعامل بما يلي:

- ١ - جواز مهادنة العدو ومصالحته؛ قياساً على صلح الحديبية.
- ٢ - أن جنوح العدو للمسلم واجب في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقْبَلُواكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ۝٩٠﴾^(٤)، وقوله ﴿وَلِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْتَنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۝٩١﴾^(٥).
- ٣ - أن صلح العدو جائز وإن كان فيه بعض الضيم إن تحققت به مصلحة للمسلمين.
- ٤ - أن معاهدة العدو من فعل النبي (ﷺ) والصحابة وخلفاء المسلمين من بعده.
- ٥ - أنه ترتب على الصلح مع اليهود مصالح من استرداد الأرض والانتفاع بثرواتها.

أدلة التحريم:

- ١ - أننا مأمورون شرعاً بمعاداة من عادانا، ومسالمة من سالمنا، وإسرائيل تعادينا وتحتل أرضنا؛ فيجب علينا شرعاً معاداتها.
- ٢ - أن إسرائيل ترفض السلام وتحتل القدس وتهدم ديار الفلسطينيين.

(١) رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٩٩، ١٩٧ - ٢٤ - ١٩٩٩.

(٢) المقيّد رقم لسنة ٢٠٠٢، والطلب المقيّد برقم لسنة ٢٠٠٢.

(٣) فتوى مقيّدة برقم ٩٦٤ لسنة ٢٠٠٤.

(٤) النساء: ٩٠.

(٥) الأنفال: ٦١.

٣- أن إسرائيل قد خرجت عن الإجماع الدولي القاضي بوجوب احترام حقوق الآخرين وعاثت في الأرض فساداً بالقتل والتشريد والتخريب وهدم البيوت على أصحابها. وكل ذلك من العدوان الواجب دفعه.

٤- أن مقاومة المحتل واجب شرعي؛ لوجوب تحرير أرض المسلمين ممن اغتصبها، وذلك بوجوب الجهاد ضدهم بكل أشكاله.

الترجيح:

بداية لابد من تقرير أنه يجب التفريق بين الحكم الشرعي، وبين الفتوى، فالصلح مع غير المسلمين جائز، والأدلة التي يذكرها من يميز هذا صحيحة، ولكن الأمر كما قال شيخنا العلامة يوسف القرضاوي في رده على سماحة العلامة الشيخ ابن باز رحمه الله حين أفتى - أيضاً - بجواز الصلح مع إسرائيل: "في رأيي أن موضع الخطأ في فتوى الشيخ حفظه الله، ليست في الحكم الشرعي والاستدلال له، فالحكم في ذاته صحيح، والاستدلال له لا غبار عليه، ولكن الخطأ هنا في تنزيل الحكم على الواقع. فهو تنزيل غير صحيح، وهو ما يسميه الأصوليون "تحقيق المناط". فالمناط الذي بني عليه الحكم لم يتحقق"^(١).

أما الآيات التي استدلت بها على الحكم من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا عَنْكُمْ فَلَمْ يَقْبَلُواكُمْ وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا﴾^(٢)، وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾^(٣). فإسرائيل ما اعتزلتنا ولا ألقت عنا السلاح، وما جنحوا للسلام الحقيقي، فكيف ننزل هاتين الآيتين فيمن احتل أرضنا، واغتصب ديارنا، وقتل شبابنا ورجالنا، ورمى نساءنا، وهدم بيوتنا ومساجدنا، وسلب كرامتنا؟!!

(١) فتاوى معاصرة، الدكتور يوسف القرضاوي، ج ٣/ ٤٦٥- دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة:

١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

(٢) النساء: ٩٠

(٣) الأنفال: ٦١

أ - فتوى علماء فلسطين في القدس الشريف ٢٦-١-١٩٣٥ التي اعتمدت على فتاوى العلماء في مصر، والعراق، والهند، والمغرب وسوريا وبقية الأقطار الإسلامية، نصوا فيها على عدم جواز التنازل عن ذرة من أراضي فلسطين، وعلى عدم جواز بيع أرض فلسطين لليهود، وأن من يفعل ذلك فهو مؤذ لله تعالى ولرسوله، وخائن لها، ومتخذ لليهود أولياء.

وقد صدرت قبل ذلك فتوى فردية بها سبق من الشيخ محمد رشيد رضا، ومن رئيس هيئة العلماء المركزية في الهند.

ب - فتوى الأزهر الشريف عام ١٩٥٦، وتأكدت فيها بفتوى مجمع البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف، وفتاوى شيوخ الأزهر، وجميع العلماء الثقات. وهذا نصها: (اجتمعت لجنة الفتوى بالجامع الأزهر في ١٨ جمادي الأولى ٧٥هـ ١-١-١٩٥٦م برئاسة الشيخ حسنين محمد مخلوف عضو جماعة كبار العلماء ومفتي الديار المصرية سابقاً، وعضوية السادة: الشيخ عيسى منون عضو جماعة كبار العلماء وشيخ كلية الشريعة سابقاً، والشيخ محمود شلتوت عضو جماعة كبار العلماء والذي أصبح شيخاً للأزهر فيما بعد، والشيخ محمد الطنيسي عضو جماعة كبار العلماء ومدير الوعظ والإرشاد، والشيخ محمد عبد اللطيف السبكي عضو جماعة كبار العلماء ومدير التفتيش بالأزهر... وبحضور الشيخ زكريا البري أمين الفتوى، وأصدرت بياناً جاء فيه:

(فقد اطلعت لجنة الفتوى بالأزهر الشريف على الاستفتاء المقدم إليها عن حكم الشريعة الإسلامية في إبرام الصلح مع إسرائيل التي اغتصبت فلسطين من أهلها وأخرجتهم من ديارهم وشردهم نساء وأطفالاً وشيبيًا وشبانًا في آفاق الأرض، واستلبت أموالهم واقترفت أفظع الآثام في أماكن العبادة والآثار والمشاهد الإسلامية المقدسة، وعن حكم التواد والتعاون مع دول الاستعمار التي ناصرتها وتناصرها في هذا العدوان الأثيم وأمدتها بالعون السياسي والمادي لإقامتها دولة يهودية في هذا القطر الإسلامي بين دول الإسلام، وعن حكم الأحلاف التي تدعو

إليها دول الاستعمار والتي في مراميها تمكين إسرائيل ومن ورائها الدول الاستعمارية أن توسع بها رقعتها وتستجلب بها المهاجرين إليها وفي ذلك تركيز لكيانها وتقوية لسلطانها مما يضيق الخناق على جيرانها ويزيد في تهديدها لهم ويهيئ للقضاء عليهم.

وتفيد اللجنة بأن الصلح مع إسرائيل كما يريده الداعون إليه، لا يجوز شرعاً لما فيه من إقرار الغاصب على الاستمرار في غصبه، والاعتراف بأحقية يده على ما اغتصبه، وتمكين المعتدي من البقاء على دعواه، وقد أجمعت الشرائع السماوية والوضعية على حرمة الغصب ووجوب رد المغضوب إلى أهله وحثت صاحب الحق على الدفاع والمطالبة بحقه، ففي الحديث الشريف: "من قُتل دون ماله فهو شهيد، ومن قُتل دون عرضه فهو شهيد"، وفي حديث آخر: "على اليد ما أخذت حتى ترد" فلا يجوز للمسلمين أن يصالحوا هؤلاء اليهود الذين اغتصبوا أرض فلسطين واعتدوا فيها على أهلها وعلى أموالهم على أي وجه يمكن اليهود من البقاء كدولة في أرض هذه البلاد الإسلامية المقدسة، بل يجب عليهم أن يتعاونوا جميعاً على اختلاف ألسنتهم وألوانهم وأجناسهم لرد هذه البلاد إلى أهلها، وصيانة المسجد الأقصى مهبط الوحي ومصلى الأنبياء الذي بارك الله حوله، وصيانة الآثار والمشاهد الإسلامية من أيدي هؤلاء الغاصبين، وأن يعينوا المجاهدين بالسلاح وسائر القوى على الجهاد في هذا السبيل، وأن يبذلوا فيه كل ما يستطيعون حتى تطهر البلاد من آثار هؤلاء الطغاة المعتدين.

قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (٦٠)، ومن قصر في ذلك أو فرط فيه أو خذل المسلمين عنه أو دعا إلى ما من شأنه تفريق الكلمة وتشيت الشمل والتمكين لدول الاستعمار والصهيونية من تنفيذ خططهم ضد العرب والإسلام وضد هذا القطر العربي والإسلامي فهو في حكم الإسلام مفارق

للجماعة المسلمة ومقترف أعز الآثام، كيف ويعلم الناس جميعاً أن اليهود يكيّدون للإسلام وأهله ودياره أشد الكيد منذ عهد الرسالة إلى الآن، وأنهم يعتزمون ألا يقفوا عند حد الاعتداء على فلسطين والمسجد الأقصى وإنما تمتد خططهم المدبرة إلى امتلاك البلاد الإسلامية الواقعة بين نهري النيل والفرات).

وأضافت لجنة الفتوى تقول: (وأما التعاون مع الدول التي تشد أزر هذه الفئة الباغية وتمدها بالمال والعتاد وتمكن لها من البقاء في الديار فهو غير جائز شرعاً، لما فيه من الإعانة لها على هذا البغي والمناصرة لها في موقفها العدائي ضد الإسلام ودياره قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَنْهَنكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُكُمْ مِّن دِيَارِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُم الظَّالِمُونَ ١ ﴾ ، وفي آية ثانية: ﴿ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنهُمْ ٢ ﴾ .

وجاء في الفتوى: (وعلى المسلمين أن ينهجوا نهج الرسول ﷺ ويقتدوا به، وهو القدوة الحسنة في موقفه من أهل مكة وطغيانهم بعد أن أخرجوه ومعه أصحابه رضوان الله عليهم من ديارهم وحالوا بينهم وبين أموالهم وإقامة شعائرهم ودنسوا البيت الحرام بعبادة الأوثان والأصنام فقد أمره الله تعالى أن يُعد العدة لإنقاذ حرمه من أيدي المعتدين وأن يضيق عليهم سبل الحياة التي بها يستظهرون فأخذ عليه الصلاة والسلام يضيق عليهم في اقتصادياتهم التي عليها يعتمدون، حتى نشبت بينه وبينهم الحروب، واستمرت رحى القتال بين جيش الإسلام وجيش الكفر، حتى فتح الله على يديه مكة، وقد كانت معقل المشركين ووطناً لهم أجمعين بخلاف فلسطين فإنها ملك خالص للمسلمين وليس لليهود بها حق).^(١)

(١) القياس الفاسد وفتاوى العلماء الثقات، الدكتور علي محيي الدين القره داغي، منشور بموقع إسلام أونلاين.نت.

وقد جاء في قرارات مجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٦٥م ما يحرم التعاون مع إسرائيل ويحرم الاعتراف بها. ومما جاء فيه " لذلك كان الدفاع عن فلسطين والعمل على تحريرها فرضاً على كل مسلم، وكان القعود عنه إثماً كبيراً، ومن ثم يوصي المؤتمر في شأن هذه القضية بما يلي:

- ١- أن يولي المسلمون - جميعاً - قضية فلسطين كامل عنايتهم وجهودهم حتى يتم تحرير هذا الوطن العربي الإسلامي المغتصب تحريراً كاملاً^(١).
 - ٢- أن تسحب الدول الإسلامية التي اعترفت بحكومة إسرائيل هذا الاعتراف، وأن توقف الدول والشعوب الإسلامية التي تتعامل مع إسرائيل هذا التعاون^(٢).
- وقد ظلت قرارات مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة تجعل قضية فلسطين المحور الأول لاهتمامها، والإفتاء الدائم بالنفير العام، ووجوب تحرير أرض فلسطين، وجهاد دول الاحتلال الصهيوني، وذلك منذ عام ١٩٦٤م، وهو تاريخ أول مؤتمر لمجمع البحوث، حتى المؤتمر السابع، والذي انعقد سنة ١٩٧٢م^(٣).
- ويلاحظ أن المجلس انقطع عن الانعقاد من عام ١٩٧٣ حتى عام ١٩٧٦م، واستأنف مؤتمراته عام ١٩٧٧م، وجدد فيه الدعوة أيضاً بوجوب تحرير الأرض العربية التي احتلتها إسرائيل في فلسطين، وسوريا، والأردن، ولبنان، ومصر، ويؤكد دعوته للجهاد من أجل تحريرها، ويقرر ضرورة عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وإقامة دولتهم بإرادتهم الحرة المستقلة^(٤).
- وقد حكى الشيخ القرضاوي معارضة العالم الإسلامي لمعاهدة كامب ديفيد والصلح مع إسرائيل، فقال: " لقد استدل الرئيس المصري الراحل أنور السادات

(١) قرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، إعداد: عبد الرحمن العسيلي، و ماهر السيد الحداد، ص: ٢٥-٢٦. ضمن سلسلة البحوث الإسلامية. السنة التاسعة والثلاثون - الكتاب الثاني عشر -

١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م

(٢) المرجع السابق، من ص: ١٥- ١١٤ .

(٣) المرجع السابق، من ص: ١١٩

— حين عقد اتفاقه مع إسرائيل بالآية الكريمة ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ﴾ ، فقاطعه العرب جميعا وخونوه، وقالوا: إن اليهود لم يجنحوا للسلم، وأعتقد أن الموقف لم يتغير....^(١)

بل إن الشيخ جاد الحق — رحمه الله — نفسه، أوجب قتال اليهود ومساعدة الفلسطينيين في انتفاضتهم، وذلك في المؤتمر الحادي عشر لمجمع البحوث الإسلامية في رجب سنة ١٤٠٨ هـ الموافق مارس ١٩٨٨ م. ونصه: "يحیی المؤتمر الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في وجه الاحتلال التي تمثل أصالة هذه الأمة في مواجهة المخططات الهادفة لطمس ذاتيتها وقتل روحها الإسلامية.

ويناشد شعوب الأمة الإسلامية وحكوماتها دعم أهل الأرض المحتلة: فلسطين — ماديا ومعنويا — حتى تصل هذه الانتفاضة إلى أهدافها في دحر العدوان، وتخليص الديار المقدسة من نيران الاحتلال الصهيوني"^(٢).

وعلى الرغم من كل هذا، فإن من حقيقة العلم أن نبين أن الفقهاء المعاصرين اختلفوا في الصلح مع إسرائيل على أمرين :

الأول : حرمة الصلح بناء على واقع العلاقة، وكذلك لأن إسرائيل ليست دولة معترفا بها شرعا، وهو رأي جمهور الفقهاء المعاصرين، كما سبقت الإشارة إليه .

الثاني : جواز الصلح إن كان فيه مصلحة، ومن أصحاب هذا الرأي، الشيخ عبد العزيز بن باز — رحمه الله، فقد نشر رأيه في مجلة المسلمون^(٣)، ورد عليه الشيخ القرضاوي، فعقب الشيخ ابن باز — رحمه الله — بالتأكيد على فتواه بالجواز، كما

(١) صحيفة (المسلمون) الصادرة بتاريخ: ٣١ رجب سنة ١٤١٥ هـ.

(٢) قرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، ص: ١٧٩ .

(٣) فتاوى معاصرة، الدكتور يوسف القرضاوي، ج ٣/ ٤٧٣،

عقب الشيخ القرضاوي بالتأكيد أيضا على فتواه بالتحريم. و ممن قال بجواز الصلح إن كانت فيه مصلحة الفقيه المغربي أحمد الريسوني^(١) و الراجع أن مهادنة الكيان الصهيوني يعود إلى فقه المصالح والمفاسد، مع وجوب الجهاد ضد الكيان الصهيوني بكل أنواع الجهاد، وتنوع وسائله، على ألا يكون هناك اعتراف بشرعية الاحتلال ولا الاعتراف بدولة الكيان الصهيوني، وإنما الجائز هو عقد هدنة إن ترتب عليها جلب مصالح ودفع مفاسد. فإن كانت الهدنة تقتضي وقف الجهاد ضد الاحتلال الصهيوني فلا تجوز؛ لأن المفسدة منها أعلى من المصلحة؛ إذ تعارض أمران: الأول: الهدنة وما يترتب عليها من دفع الحرب بين المسلمين وغيرهم، والثاني: إيقاف الجهاد في سبيل الله تعالى، وضياع أرض المسلمين، وكسب الاحتلال شرعية البقاء في الأرض الفلسطينية، وغيرها من المفاسد التي تترتب على الهدنة الدائمة أو الصلح الدائم. كما تترتب على معاهدة السلام إخراج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، بحيث تنفرد إسرائيل بالأرض المحتلة بدعم الدول الغربية، مما أعطى غطاء لدعم الاحتلال الإسرائيلي.



المسألة الثالثة عشرة: شراء الوحدات السكنية من البنك؛

لدار الإفتاء في شراء شقة بالتقسيط من البنك رأيان: الأول: أنه يحرم شراء الشقة بالتقسيط من البنك، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي^(٢)،

(٤) راجع: قضية فلسطين اليوم.. رؤية فقهية سياسية، الدكتور أحمد الريسوني، بتاريخ: الخميس ١٤٢٧/٤/٢٦ هـ - الموافق ٢٥/٥/٢٠٠٦ م. موقع: الجزيرة.نت.

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/3E4DVB06-AC0B-427C-800B-077FFE432044.htm>

(١) الآية ٢٩ من سورة النساء، طلب مقيد برقم ٥٧٠-١٩٩٠، ٢١-١١-١٩٩٠/٢٣١، وانظر: سجل: ١٣٣، ١٠ يناير ١٩٩٤ م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٨١٢٩-٨١٣٠

كما أنه رأي الشيخ عبد اللطيف حمزة فيما يخص قروض الإسكان، ولو كانت بنسبة قليلة (٣٪) كمصاريف إدارية.^(١)

الثاني: أنه يجوز شراء الشقة بالتقسيط من البنك، وهو رأي الدكتور علي جمعة (٢).
أدلة التحريم:

استدل القول القائل بالحرمة على أن التعامل قائم على القرض الربوي، حيث تحدد الشركة أو البنك نسبة الفائدة منصوصا عليها، وهذا يختلف عن البيع بالتقسيط؛ وذلك استنادا لقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾^(٢).
كما استدلوأ بأدلة تحريم فوائد البنوك، وأنه لا فرق بين النسبة القليلة أو الكثيرة، ولو تسميت بأنها مصاريف إدارية؛ لأن كل قرض جر نفعا فهو ربا.

أدلة الجواز:

واستدل القول بجواز الشراء بناء على تكييف المسألة أنها بيع بالأجل، وهو جائز على رأي جمهور الفقهاء، كما استند إلى قاعدة "إذا توسطت السلعة فلا ربا"^(٣).

الترجيح:

هناك إشكالية في هذه المسألة، وهي أنها تندرج تحت عنوانين: الأول: وهو الشراء بالتقسيط من البنك، والثاني: هو القرض السكني، أو "قروض الإسكان".
فأساس الاختلاف هو اعتبار شراء الشقة من البنك هل هو بيع بالتقسيط أم هو قروض إسكانية؟ فمن كيفها على الوجه الأول أجازها، ومن كيفها على الأمر

(٢) فتوى رقم ١٩٨٢/٤٣٣، بتاريخ ١٧ شعبان ١٤٠٢هـ = يونيو ١٩٨٢م، سجل ١١٨، ص ٤٣:

(١) فتوى رقم ١٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) الآية ٢٩ من سورة النساء

(٣) فتوى رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٥٥٦ لسنة ٢٠٠٥م

الثاني حرمة، ومن هنا لا بد أن نعرف ماهية المعاملة أولاً، ومن خلال معرفة الماهية يمكن لنا أن نكيفها على أحد الوضعين.

فمن يعتبرها تندرج تحت "قروض الإسكان" يستجلب تعريف القرض في الفقه، وشروطه، ومنها: عدم الزيادة عليه عند الرد أو الهدية معه، لأن القرض من عقود الإرفاق، قال الإمام ابن المنذر: "أجمعوا على أن المسلف إذا اشترط على المسلف زيادة أو هدية فأسلف على ذلك، أن أخذ الزيادة على ذلك ربا"^(١). ولا بد لصحة العقد من توافر أمرين: توافر الشروط، وتحقيق المقاصد.

تعريف العقد وأركانه :

وفي تعريف العقد قال الإمام الزركشي: "إنه ارتباط الإيجاب بالقبول الالتزامي كعقد البيع والنكاح وغيرها"^(٢). وقال الجرجاني: "العقد ربط أجزاء التصرف بالإيجاب والقبول"^(٣).

وجاءت أركان العقد عند جمهور الفقهاء ثلاثة؛ عاقدان، وصيغة "إيجاب وقبول" ومحل، بخلاف الأحناف الذين يرون أن للعقد ركناً واحداً، وهو الصيغة من الإيجاب والقبول، أما العاقدان والمحل، فتوابع للصيغة لا من أركانه.^(٤) ويختلف مفهوم "الإيجاب والقبول" عند الأحناف عن الجمهور، فالأحناف تعتبر الإيجاب ممن صدر منه الكلام أولاً في الطلب، والقبول ممن صدر منه الكلام ثانياً بالموافقة، أما غير الأحناف فيرون الإيجاب يصدر ممن يملك التملك، والقبول ممن يصير له الملك، بعيداً عن أسبقية صدور الكلام.^(٥)

(١) المغني لابن قدامة، ج ٤/ ٢١١

(٢) المنشور ٣٩٧/ ٢

(٣) راجع: التعريفات، مادة: عقد.

(٤) راجع: مغنى المحتاج للخطيب الشربيني، ج ٢/ ٥-٧، والشرح الصغير للدردير: ٣/ ٢، وشرح منتهى

الإرادات: ١٤٠/ ٢، والاختيار: ٤/ ٢

(٥) المغني لابن قدامة: ٣/ ٥٦١، وشرح منتهى الإرادات: ١٤٠/ ٢، وحاشية القليوبي وعميرة: ١٥٣/ ٢

ويركز الفقهاء في بيان الحكم على تلك العقود بالحكم الشرعي المناسب من الصحة أو الفساد، ويكون مرجعهم في ذلك توافر تلك الشروط التي يظهر فيها مبدأ "الرضا"، فإدام هناك إيجاب وقبول ظاهران، وليس في العقود ما يمنع انعقاده يفتون بحل العقد...

والراجع في مسألة شراء الوحدات السكنية من البنك أنها ليست صورة واحدة، بل هي صور متعددة، على النحو التالي:

أولاً: أن يذهب الإنسان إلى البنك ليقترض منه مالا لأجل شراء سكن؛ فهذا ربا صريح لا يجوز معه الاقتراض إلا في حالات استثنائية بشروط:

أ- أن يكون الإنسان بحاجة إلى السكن، وهي الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، بحيث تكون حاجته إلى السكن ماسة.

ب- ألا يجد الإنسان بديلا عن الشراء، كامتلاكه لعقار أصغر، فيحتاج إلى عقار أكبر، فمثل هذا لا يجوز، أو أن يكون قادرا في الاستمرار على الاستئجار ونحو ذلك.

ج- أن يترتب على عدم الإقدام على الاقتراض ضرر يغلب على الظن حصوله. ثانياً: أن يكون شراء الشقة من البنك دون أن يقترض أو يستلم منهم أموالا، وهذه لها صورتان:

الأولى: أن يكون البنك شريكا لبعض المؤسسات، فهو يقوم بدور الممول لهذه المؤسسات، كما أنه يقوم بدور تحصيل الأقساط، فيقرض المؤسسة المال، وهي تقوم بتنفيذ المشروع، فينظر ساعتها للعقد، فإن كان العقد باسم المؤسسة أو الشركة، فشراء الناس من المؤسسة المالكة للوحدات السكنية صحيح، والإثم عليها في اقتراضها بالربا من البنك.

أما إن كان هناك اتفاق مع البنك بإقراض الأشخاص مالا لأجل شراء شقة، فتحرم المعاملة؛ لأنها من قبيل القرض الذي جر نفعاً، ولا عبرة بالنظر إلى طبيعة القرض: سواء أكان إنتاجياً أم استهلاكياً، فيحرم البيع والشراء؛ إذ العلاقة

أضحت هنا بين الشخص والبنك، وهي علاقة قرض، وقد وافق على هذا ووقع عقد القرض الربوي باختياره ورضاه.

الثانية : أن يكون البنك مالكا للعقار، بأن يكون له مشاريع إسكان، أو يكون البنك متخصصا في البناء، كبنك الإسكان والتعمير، فالشراء في هذه الحالة من البنك جائز شرعا، بشروط:

أ- أن يكون البنك هو المالك الحقيقي للوحدات السكنية.

ب- أن يكون العقد هو عقد بيع بالتقسيط بين البنك وبين المشتري.

وهنا تبرز إشكالية في عقد البنك، حيث إنه بالاطلاع على نموذج من عقد البيع نجد أنه عقد بيع بالآجل، ينص فيه على أن البنك باع فلانا شقة في المكان الفلاني موصوفة بكل أوصافها، بمبلغ معين، وأن المشتري سيدفع جزءا منه مقدما، وأن يقسط الباقي على عدد من السنوات. يعني أن النص على الفائدة غير مذكور في العقد.

ولكن البنك يذكر في كراسة الشروط هذا البند، بأن ثمن الشقة كذا، يدفع منه المشتري نسبة كذا، ويقسط الباقي على كذا من السنين، بفائدة بسيطة ٦٪، أو مركبة ١٢٪، ومن هنا جاءت الإشكالية من كون العقد هو عقد ربا؛ للنص على الفائدة، واعتبار المال المأخوذ من البنك هو قرض بزيادة، فيكون ربا. وهذا التكييف منقوض من عدة أوجه:

الأول: أن العقد في أساسه عقد بيع بالآجل، ونص العقد بهذه الصورة، وأن الفائدة المذكورة في كراسة الشروط.

الثاني: أن حقيقة المعاملة أنها بيع، حيث إن البنك - في حال تملكه للوحدات السكنية - هو المالك الحقيقي لتلك الوحدات، وهو يعلن عن بيعها للأشخاص، فتكون صورة المعاملة في الحقيقة بيع وشراء.

الثالث: أن النص في كراسة الشروط على أن هناك فائدة مع النص على أن المعاملة ربا يكون من باب الربح، ولا نغتر بتسميتها فائدة؛ لأن العبرة في العقود بالمقاصد

والمعاني، لا الألفاظ والمباني، ويقصد بها " أنه عند حصول العقد لا ينظر للألفاظ التي يستعملها العاقدان حين العقد، بل ينظر إلى مقاصدهم الحقيقية من الكلام الذي يلفظ به حين العقد، لأن المقصود الحقيقي هو المعنى وليس اللفظ، ولا الصيغة المستعملة، وما الألفاظ إلا قوالب للمعاني"^(١) وإن كان الفقهاء ينصون على هذه القاعدة محذرين من أن يتغير حكم العقود الباطلة والفاسدة لتغير اسمها، فإنه من باب أولى ألا نغتر بتغير العقود الصحيحة باسم عقود فاسدة فنحكم بفسادها مع كونها صحيحة.

الرابع: أن النص على الربح في البيع والشراء لا يفسد العقد، بل يسمى بيع مرابحة.

الخامس: ما نص عليه الفقهاء في قواعدهم " إذا توسطت السلعة فلا ربا". وهذه القاعدة لا تعني أن السلعة مادامت هي محل العقد فإن العقد مباح، ولكنها تعني انتفاء وصف الربوية عنه، فربما يكون حلالا، وربما يكون حراما، ومن هنا فإن الواجب أن ينظر إلى طبيعة العقد وما الذي أخل به، وهل يمكن أن يصحح مع الإثم، وهل يبطل الشرط إن كان فاسدا ويصح العقد؟ فالراجع في هذه الصورة أن العقد صحيح، وأنه ليس من الربا، وأنه يجوز للإنسان أن يشتري وحدة سكنية من البنك إن كان يبيع بالآجل بشرط أن يكون البنك هو المالك الحقيقي للوحدة السكنية.

ولكنه من الواجب على البنك في هذه الحالة تبديل كلمة فائدة في كراسة الشروط بالربح، أو يذكر في العقد أن الوحدة السكنية ثمنها كذا، يدفع المتقدم لتملكها نسبة كذا، والباقي يسدد على كذا من السنين بواقع كذا في الشهر أو السنة حسب الأقساط المتفق عليها، ويجوز للبنك وضع شرط جزائي للتأخير، حتى يضمن جدية الناس في السداد، على ألا ينتفع به.

وقد صدر قرار من مجمع البحوث الإسلامية بجواز الشراء من البنك؛ شريطة أن يكون البنك مالكا للسلعة. وقد جاء في نص القرار: "ناقش المجلس - بجلسته الثالثة في دورته الثانية والأربعين التي عقدت بتاريخ ٢٢ من شوال ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٤ من نوفمبر ٢٠٠٥ م- مذكرة لجنة البحوث الفقهية بشأن: الكتاب الوارد إلى فضيلة الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية بخصوص: شراء سيارة عن طريق بنك فيصل بطريق المراجعة..

وقرر: الموافقة على ما جاء بالقرار بعد الإضافة التي أدخلت عليه، وهي: (أن شرط صحة بيع المراجعة أن تكون السلعة مملوكة للبائع "البنك" مقدورة التسليم قبل بيعها للمشتري؛ فإذا تحقق هذا فالمراجعة صحيحة^(١)".

وقد أبان مجمع الفقه الإسلامي بعد تحريمه للتمويل العقاري الأوجه المشروعة؛ من باب بيان البديل المباح عند الإفتاء بالحرمة.

وجاء في نص قراره: "إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره السادس بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٧-٢٣ شعبان ١٤١٠ الموافق ١٤ - ٢٠ آذار (مارس) ١٩٩٠ م، بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع التمويل العقاري لبناء المساكن وشرائها، واستماعه للمناقشات التي دارت حوله، قرر ما يلي:

أولاً: إن المسكن من الحاجات الأساسية للإنسان، وينبغي أن يوفر بالطرق المشروعة بهال حلال، وإن الطريقة التي تسلكها البنوك العقارية والإسكانية ونحوها، من الإقراض بفائدة قلت أو كثرت، هي طريقة محرمة شرعاً لما فيها من التعامل بالربا.

ثانياً: هناك طرق مشروعة يستغنى بها عن الطريقة المحرمة، لتوفير المسكن بالتملك (فضلاً عن إمكانية توفيره بالإيجار)، منها:

(١) مجمع البحوث الإسلامية، قراراته وتوصياته، ج ٢/ ٢٨٣-٢٨٤ .

أ- أن تقدم الدولة للراغبين في تملك مساكن، قروضاً مخصصة لإنشاء المساكن، تستوفيها بأقساط ملائمة بدون فائدة، سواء أكانت الفائدة صريحة، أم تحت ستار اعتبارها (رسم خدمة)، على أنه إذا دعت الحاجة إلى تحصيل نفقات لتقديم عمليات القروض ومتابعتها، وجب أن يقتصر فيها على التكاليف الفعلية لعملية القرض على النحو المبين في الفقرة (أ) من القرار رقم ١٣ (١/٣) للدورة الثالثة لهذا المجمع.

ب- أن تتولى الدول القادرة إنشاء المساكن وتبيعها للراغبين في تملك مساكن بالأجل والأقساط بالضوابط الشرعية المبينة في القرار ٥١ (٢/٦) لهذه الدورة.

ت- أن يتولى المستثمرون من الأفراد أو الشركات بناء مساكن تباع بالأجل.

ث- أن تملك المساكن عن طريق عقد الاستصناع - على أساس اعتباره لازماً - وبذلك يتم شراء المسكن قبل بنائه، بحسب الوصف الدقيق المزيل للجهالة المؤدية للنزاع، دون وجوب تعجيل جميع الثمن، بل يجوز تأجيله بأقساط يتفق عليها، مع مراعاة الشروط والأحوال المقررة لعقد الاستصناع لدى الفقهاء الذين ميّزوه عن عقد السلم^(١).



المسألة الرابعة عشرة: التأمين على الحياة :

لدار الإفتاء في التأمين على الحياة ثلاثة آراء :

الأول: أن التأمين على الحياة حرام شرعاً، وهو رأي الشيخ جاد الحق^(٢)، ورأي للدكتور محمد سيد طنطاوي في إحدى فتاويه^(٣).

(١) مجلة المجمع (العدد الخامس، ج ٤ ص ٢٧٧٣ والعدد السادس ج ١ ص ٨١).

(٢) طلب مقيد برقم (٢٥٨)، سجل: ١١٣، بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٣٠.

(٣) المقيد برقم ١٩٨٩/١٤٦، ٨٩/١٨-٠٤-١٩٨٩.

الثاني: التأمين على الحياة جائز بشروط، وهو رأي الدكتور نصر فريد واصل^(١) والدكتور علي جمعة^(٢). وتكاد تكون فتوى الدكتور علي جمعة هي فتوى الدكتور نصر فريد واصل نصاً.

الثالث: حكاية الخلاف دون إبداء فتوى، وهو رأي الدكتور محمد سيد طنطاوي في إحدى فتاويه^(٣)، والدكتور أحمد الطيب^(٤).

أدلة التحريم:

أن عقود التأمين على الحياة مبنية على ضمان مال الغير بالمثل أو القيمة، وهذا يحرم في الشريعة إلا في حالات استثنائية ليس التأمين منها. أن ضمان النفس فاسد شرعاً، فلا يجوز العقد عليه. اشتماله على الغرر بين المتعاقدين؛ إذ كل منهما لا يعرف تحديداً ما يحصل عليه من العقد، وهذا يبطل العقد؛ لأنه عقد مخاطرة.

أن عقد التأمين على الحياة من العقود الاحتمالية التي تحوى مقامرة ومخاطرة ومراهنة، فيكون فاسداً في الشرع.

أدلة القول بالجواز المشروط:

١ - أن عقد التأمين من الأمور المستحدثة التي تخضع لاجتهاد العلماء، وليس فيه نص يحرم.

٢ - أن عقد التأمين هو عقد تبرع وليس عقد معاوضة، فهو جائز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٥)، ولفظ العقود جاء عاماً يشمل كل العقود، ومنها عقد التأمين، ولو كان محظوراً لبينه النبي (ﷺ)، وقد

(٤) فتوى رقم: ١٩٩٦/١١٩٤، وفتوى رقم: ١٩٩٧/٢٠٢، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٥٤-٥٦٢

(٥) برقم ٢٣٧٦ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ١٣٣ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٥٩١ لسنة ٢٠٠٥م

(١) المقيّد برقم ٢٨٤ لسنة ١٩٩١، ٤٦/١٨-٠٧-١٩٩١، والمقيّد برقم ٢٣٠-١٩٩٠، ٢٩/٢٢-٠٥-

١٩٩٠، المقيّد برقم ٢١١-سنة ١٩٩١، ٤٢٩/٢٧-٠٥-١٩٩١

(٢) رقم ٩٧٦ لسنة ٢٠٠٣

(٣) المائدة: ١

قال النبي (ﷺ): " لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه"^(١). والتأمين فيه رضا وطيب نفس بين الطرفين، فيكون حلالاً.

٣- قياس التأمين على المضاربة، فيقدم المؤمن له رأس المال، ويستثمره المؤمن، ويكون للمؤمن مبلغ التأمين، والمؤمن له الأقساط وما يعود عليه من استغلالها من مكاسب.

٤- أن عرف الناس جرى بالتعامل بهذا النوع من العقود، والعرف أحد مصادر التشريع.

٥- أن عقد التأمين يحل بناء على المصالح المرسلة التي لم يحىي الشرع بنص يلغيها أو يثبتها.

٦- وجود اتفاق وتشابه بين التأمين التجاري، وبين نوعي التأمين: التبادلي والاجتماعي، وهما حلال بالإجماع فيحل التأمين التجاري، ومنه: التأمين على الحياة.

٧- التأمين التجاري ليس من عقود الغرر، إذ الغرر فيه لا يفضي إلى نزاع؛ لكثرة التعامل به، وأن التأمين أضحت له قوانين مشتهرة ومعمول به في جميع المجالات، وصار كل إنسان يعرف ما له وما عليه.

٨- أن التأمين التجاري ليس فيه شبهة المقامرة، لأن المقامرة تقوم على الحظ، والتأمين يقوم على أسس منضبطة وحسابات مدروسة.

٩- أنه بدراسة وثيقة الشرق التأمين، وجد أن أغلبها قواعد تنظيمية لا تخالف أحكام الشريعة إلا في بعض البنود التي تحتاج إلى حذف أو تعديل. وهي:

(٤) مسند أحمد بن حنبل حديث رقم ٢١١٢٠، ج ١١٣/٥ و سنن البيهقي الكبرى، ج ٩٧/٦، حديث رقم: ١١٣٠٥، وسنن البيهقي، حديث رقم: ١١٣٠٥، ج ٩٧/٦. قال الزيلعي: وإسناده جيد، وأخرج نحوه عن أنس بإسنادين: في الأول مجاهيل؛ وفي الثاني علي بن زيد بن جدعان. نصب الراية، ج ١٧٩/١١. وقال الميمني: رواه أحمد وابنه من زياداته أيضاً والطبراني في الكبير والأوسط وقال بجيت على الصواب و رجال أحمد ثقات. مجمع الزوائد، ج ١٣١/٢

١٠ - إلغاء حق الشركة في الأقساط المدفوعة من المؤمن عليه إن لم يسدد أقساط السنوات الثلاث الأولى بالكامل بعد تحديد مدة للسداد، مع وضع نسبة ١٠٪ من حق شركة التأمين لما قامت به من جهد في المدة الماضية.

١١ - إلغاء سقوط حق ورثة المؤمن عليه إن لم يطالبوا بالأموال الناتجة عن التأمين أو لم يقدموا ما يثبت وفاة المؤمن عليه. وأن يسلم العائد من التأمين لبيت المال بعد عشر سنين إن لم يطالب به أحد.

١٢ - تعديل سقوط حق المستفيدين بالمطالبة بحق المؤمن عليه بعد مضي ثلاث سنوات إلى: مضي ثلاث وثلاثين سنة. وهي مدة التقادم في رفع الدعوى في الحقوق المدنية عند الفقهاء في الشريعة الإسلامية.

١٣ - تعديل بند: رد قيمة الأقساط بالكامل إذا كان المؤمن عليه على قيد الحياة عند انتهاء مدة التأمين وإضافة: (عند انتهاء مدة التأمين، مع استشاراتها بعد خصم نسبة معينة نظير الأعمال الإدارية التي تقوم بها الشركة).

أدلة حكاية الخلاف :

ذكرت الفتوى الخلاف بين الفقهاء من القول بالحل والحرمة، وأدلة كل منهما، ثم خیرت السائل أن يختار أي الرأيين شاء.

وذكرت أن من أدلة من قال بالجواز ما يلي:

أ- أن هذه المعاملة حديثة ولم يرد بشأنها دليل من كتاب أو سنة فكان حكمها مجالاً لاجتهاد الفقهاء.

ب- أنه عقد تعاون ونصرة والتعاون والنصرة من مقاصد الشريعة بدليل قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾^(١).

ت - أنه عقد ادخار وتعاون وأنه نافع لمصلحة الطرفين، وقد تم باختيارهما المشروع الذي لا يحرم حلالاً ولا يحل حراماً، والشريعة إنما تحرم الضار وما كان ضرره أكبر من نفعه.

ث - الاستناد إلى رأي من أجازته، مثل فضيلة الشيخ عبد الوهاب خلاف^(١) وفضيلة الشيخ الطيب حسن النجار وغيرهما.

كما ذكرت أن أدلة التحريم ما يلي:

أ - اشتغال عقد التأمين على الغرر أو القمار، والقمار وعقود الغرر من المحرمات شرعاً.

ب - أن الحياة ليست مالاً فلا يصح أن يكون المبلغ عوضاً ولا يمكن ضمانها بحال لأنها بيد الله سبحانه وتعالى.

ج - أنه عقد لا يوافق التعاقدات الشرعية المعروفة والضمان الذي فيه ليس بالكفالة أو التعدي والإتلاف.

د - الاستناد إلى رأي عدد من الفقهاء، كالشيخ بكري الصدي وفضيلة الشيخ فرج السنهوري وغيرهما.

الترجيح: التأمين في الفقه المعاصر:

تعريف التأمين:

يدور التأمين في اللغة حول معنى الأمن، الذي هو ضد الخوف، والأمانة التي هي ضد الخيانة^(٢). وهناك تأمين يختص بالعبادات، وهو قول المصلي أمين بعد قراءة

(٢) عبد الوهاب خلاف: فقيه، أصولي، من أهل مصر. درس الشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة. من مصنفاته: ﴿مصادر التشريع فيما لا نص فيه﴾، و﴿علم أصول الفقه﴾، و﴿تاريخ التشريع الإسلامي﴾، و﴿نور من القرآن الكريم﴾ في التفسير. توفي سنة: ١٣٧٥ هـ = ١٩٥٦ م. راجع: الأعلام، ج ٢٢١/٦

(١) مختار الصحاح (ص ٢٦) مادة (أ م ن)

الفاخرة، أو قول المأموم أمين وراء من يدعو سواء أكان إماماً أو واعظاً أو خطيباً ونحو ذلك.

وهناك التأمين الذي يختص بالمعاملات، وهو عقد يدفع المؤمن عليه قسطاً من المال بشكل منتظم لشركة تقوم بدفع مبلغ من المال حال حدوث مكروه له أو لشيء من ممتلكاته حسب نوع التأمين، وحسب النظام المتبع بين المؤمن عليه والشركة^(١).

نشأة التأمين :

يعد التأمين من الأمور المستجدة التي لم تذكر في كتب الفقه القديم، ولا تعرض لها الفقهاء لخلو زمانهم منها، ويعد أول حديث عن التأمين في كتب الفقه هو ما ورد في كلام الإمام الحنفي ابن عابدين في حاشيته في القرن الثالث عشر^(٢)، وكان أول ظهور للتأمين التجاري في العالم في القرن الثاني عشر في شمال إيطاليا، فكان التاجر يدفع مبلغاً من المال مقابل أن يقبض مبلغاً من المال في حال حدوث مخاطر لتجارته، ثم انتشرت الفكرة وراجت أكثر فأكثر، حتى غدت فكرة التأمين من أكثر الأفكار شيوعاً وعملاً، فدخلت كل الدول، ووجدت في كل الوظائف الحكومية وغالب القطاعات الخاصة وفي المهن وغيرها.

رأي الفقهاء المعاصرين في التأمين:

القول الأول: التأمين التجاري عقد غير جائز:

وهو قول ابن عابدين الحنفي^(٣) كما أنه رأي جمهور الفقهاء المعاصرين، فقد أفتت به عدد من هيئات ومؤسسات والمجامع الفقهية، كهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية^(٤) والمجمع الفقهي الإسلامي^(٥) التابع لرابطة العالم الإسلامي

(٢) راجع: المعجم الوسيط (٢٨/١) مادة (أمن).

(١) حاشية ابن عابدين، ج ٤/ ٧٠. وقد ذكره الإمام ابن عابدين بلفظ (سوكوه)، وهو لفظ فرنسي الأصل، مأخوذ من كلمة (سيكورتية) ومعناه الأمان والاطمئنان. راجع: نظام التأمين للزرقا (ص ٢٣)

(٢) مجموعة رسائل ابن عابدين (٢ / ١٧٥).

(٣) القرار رقم (٥ / ١٠) في ٤ / ٤ / ١٣٩٧هـ.

(٤) في ٤ / ٤ / ١٣٩٩هـ.

ومجمع الفقه الدولي بجدة^(١) التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي^(٢) وهو رأي عدد من الفقهاء المعاصرين.

القول الثاني: التأمين التجاري عقد جائز:

يعتقد أن أول من قال بجواز التأمين هو الشيخ عبد الله صيام من علماء الأزهر المحامين، ونشر رأيه في مجلة (المحاماة الشرعية) في المحرم من سنة ١٣٥٠هـ = مايو ١٩٣٢م^(٣)، وتلاه الأستاذ أحمد طه السنوسي^(٤) ثم الشيخ عبد الوهاب خلاف - رحمه الله^(٥)، وهو ما قال به العلامة الدكتور مصطفى الزرقا^(٦)، وفي عام (١٣٨٠هـ = ١٩٦١م)، وأصدر المرجع الشيعي السيد محسن الطبطبائي الحكيم فتوى بجواز التأمين^(٧)، وفي عام (١٣٨٥هـ = ١٩٦٥م) أصدر الدكتور محمد البهي الخولي فتوى بالإباحة، في كتابه (التأمين في هدي أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر)، ثم صدرت فتوى بالإباحة من الشيخ علي الخفيف - رحمه الله - في المؤتمر الثاني لمجمع البحوث الإسلامية، ومن المجيزين أيضا كما ذكرهم الدكتور السنهوري: الشيخ عبد الحميد السايح، رئيس المحكمة الشرعية العليا سابقا بالقدس، ووزير الأوقاف والمقدسات الإسلامية بالأردن سابقا، والشيخ عبد الله الشخيلي، من كبار علماء السنة بالعراق، وآية الله الشيخ علي كاشف الغطاء: إمام مجتهد النجف الأشرف، والأستاذ كاظم الكفائي: عميد كلية

(٥) في ١٦/٤/١٤٠٦هـ.

(٦) في عام ١٣٩٦هـ.

(١) راجع: الاجتهاد، للدكتور عبد المنعم النمر، ص: ٣١٥ دار الشروق - القاهرة - الطبعة الأولى:

١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م

(٢) راجع: مجلة الأزهر، العدد ٦/٢، سنة: ١٤٧٣هـ = ١٩٥٣م

(٣) راجع: مجلة (لواء الإسلام) عدد رجب: ١٣٧٤هـ = فبراير ١٩٥٣م

(٤) نظام التأمين (ص ٥٧). وقد تقدم الشيخ الزرقا يبحث عن التأمين للأسبوع الثاني للفقه الإسلامي

المنعقد بدمشق في الفترة ما بين ١-٦ إبريل سنة ١٩٦١م، وانتهى فيه إلى جواز التأمين بشتى صورته

(٥) راجع: الاجتهاد، للدكتور عبد المنعم النمر، ص: ٣١٨

جامعة الإمام علي آل كاشف الغطاء الدينية بالنجف، والأستاذ محمد مهدي الخالص: من فقهاء الشيعة، والدكتور تقي الدين الهلالي: من كبار العلماء بالمغرب^(١)، ومن غيرهم: الشيخ عبد الرحمن عيسى: مدير تفتيش العلوم الدينية بالأزهر سابقاً، والدكتور عبد المنعم النمر: وزير الأوقاف الأسبق بمصر، والدكتور علي حسن عبد القادر: عضو مجمع البحوث الإسلامية، وعميد كلية الشريعة جامعة الأزهر، والدكتور جمال مرسي بدر: أستاذ الشريعة بجامعة نيويورك وغيرهم^(٢).

القول الثالث: وهو التفصيل حسب أنواع التأمين، وهو على النحو التالي:

- ١ - فمنهم من أباح التأمين على حوادث السيارات والطائرات والسفن والمصانع وحرّم ما عداها، وهو قول الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود من علماء قطر^(٣).
- ٢ - ومنهم من أجاز التأمين على الأموال دون التأمين على الحياة وهو قول محمد الحسن الحجوى الثعالبي: أستاذ العلوم العالية بجامعة القرويين، والدكتور محمد فرج السنهوري، عضو مجمع البحوث الإسلامية^(٤).
- ٣ - ومنهم من أجاز التأمين من الأخطار التي سببها العباد كالسرقة والتحريق والتخريب وغيرها، وحرّم ما كان سببه آفة من السماء وهو قول نجم الدين الواعظ مفتي العراق^(٥).

راجع: إسلامية لا شيوعية، الدكتور عبد المنعم النمر، ص: ٢٤٦، طبعة مكتبة غريب- القاهرة: ١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

(١) راجع: من أجل تأمين إسلامي معاصر، أبو المجد حرك، ص: ٥٣-٥٤، طبع دار الهدى، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م.

(٢) التأمين وإعادة التأمين مجلة مجمع الفقه الإسلامي (٢/٦١٨) العدد الثاني.

(٣) راجع: من أجل تأمين إسلامي معاصر، أبو المجد حرك، ص: ٥٤.

(٤) دراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة، محمد مصطفى أبو الشنيطي، ج ٢/٤٩٩، طبع دار العلوم والحكم، الطبعة الثانية، سنة: ٢٠٠١م.

مناقشة أدلة التحريم:

١- اعتبار عقد (التأمين) من عقود الضمان على النفس غير مسلم به، فالنفس ليس فقط لا يجوز الضمان عليها، بل إنها غير قابلة للضمان، فحقيقة العقد هو دفع مبلغ من المال عند حصول ضرر، من باب تخفيف الحادث على الإنسان، أو استحقاق مال بوفاة، وليس هذا ضمان نفس.

٢- أن اشتغال عقد (التأمين) على الغرر غير مسلم به -أيضا-، وذلك لوضوح العوائد لكل من الطرفين في عقد (التأمين)، من خلال عملية حسابية واضحة.

٣- لكن يبقى اعتبار عقد (التأمين) مبنيا على ضمان مال الغير بالمثل أو القيمة، بل يتعدى ذلك أحيانا، أو ينقص عنه. كما أنه من العقود الاحتمالية.

مناقشة أدلة الجواز المشروط:

١- نفي الحرمة عن عقد (التأمين) باعتباره معاملة مستحدثة، واستنادا لقاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة"^(١) غير صحيح، فليست كل معاملة مستحدثة يحكم عليها بالجواز، بل لابد من الاجتهاد الفقهي أولا في المسألة، وبعد التكييف تعطى المعاملة واحدا من الأحكام الشرعية الخمسة، من الحرمة والإيجاب، والندب، والكراهة، والجواز.

٢- اعتبار عقد (التأمين) من عقود التبرع فيه مغالطة، فهو عقد (معاوضة)، لأن كلا من الطرفين ينتظر عوضا من الآخر، وليست شركات التأمين قائمة على أخذ المصاريف الإدارية، بل هي شركات استثمارية، والمؤمن عليه لا يدفع المال بنية أنه يتبرع لشركة التأمين صاحبة الطرف الآخر في العقد، وإنما يدفع مقابل عوض ينتظره منها عند حدوث شيء، ثم كيف يقال عن عقد التأمين: لو كان محظورا لبينه النبي (ﷺ)، فهذا يتناقض مع كونه من الأمور المستجدة التي استند إليها الدكتور نصر فريد واصل ونطق بها، والأصل في القرآن والسنة ذكر القواعد

(١) سبق تخرجها .

العامّة للأحكام، وليس التفاصيل الجزئية في كل الأزمان حتى يقوم الناس لرب العالمين.

٣- أما الاستدلال بحديث: " لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما طابت به نفسه"^(١)، فليس طيب النفس وحده سبباً للإباحة، فقد تطيب النفس في الحرام، وقد يتم التراضي على الزنا والربا وغيرهما مما حرم الله تعالى، والتراضي شرط للإباحة ولكنه ليس بلازم أن يكون هو كل شروط الجواز.

٤- الاستناد إلى قياس (التأمين) على المضاربة ينافي ما قيل في كونه من عقود التبرعات، كما أن موضوع (المضاربة) غير موضوع (التأمين)، فالمضاربة نوع من النشاط التجاري الذي يقصد منه الربح من خلال البيع والشراء والاستثمار بنسبة محددة معلومة حسب الاتفاق بناء على الربح، كما أن فيه تحملاً للخسارة وعدم ضمان رأس المال، وليس الأمر كذلك في (التأمين)، وإن كان الحكم بناء على القياس يبنى على العلة، فالعلة في الأمرين مختلفة تماماً، فيكون القياس بينهما فاسداً.

٥- الاستناد على العرف لا يقوم دليلاً، وذلك أن اعتبار العرف ليس على الدوام، بل هو دليل مختلف في الأخذ به من حيث الأصل، وإن كان جمهور الأصوليين يعتبرونه دليلاً، لكن مع هذا لا بد من توافر شروط حتى يعمل بالعرف كدليل شرعي، وهذه الشروط هي:

أ- الاطراد لا الاضطراب، فاضطراده يدخله في دائرة العرف، واضطرابه ينفي عنه صفة العرفية.

ب- ألا يكون العرف مخالفاً للشريعة؛ إذ الشرع مقدم على العرف.

ج- أن يكون العرف سابقاً غير لاحق.

(٢) أخرجه أحمد، حديث رقم: ١٥٥٢٧، ج ٣ / ٤٢٣، وأورده الميمني في مجمع الزوائد، ج ٤ / ١٧١ -

١٧٢ - وقال: ﴿ رواه أحمد وابنه في زياداته عليه، والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال أحمد ثقات ﴾.

د- ألا يوجد تصريح يخالف العرف، فوجود قرينة تصرف الإنسان عما تعارف عليه الناس تنفي معنى العرف^(١).

٦- الاستناد إلى المصالح المرسلة كالاستناد إلى العرف، فمع كون الأصوليين مختلفين في الأخذ بها، فإن من قال باعتبارها دليلاً وضع لها شروطاً، كما قرر ذلك الغزالي، وهي عنده ثلاثة:

أ- أن تكون المصلحة ضرورية.

ب- أن تكون المصلحة قطعية.

ج- أن تكون المصلحة كلية.

٧- القول بوجود اتفاق بين التأمين التجاري من جهة، والتأمين التبادلي والتأمين الاجتماعي من جهة غير مسلم به، ولا متفق عليه، بل المسألة محل نزاع، فلا يقوم دليلاً، وهناك فوارق عدة بين التأمين التجاري، ومنه التأمين على الحياة، ونوعي التأمين: التبادلي والاجتماعي، ومن أهم تلك الفوارق:

أ- أن مقصود التأمين التعاوني هو التعاون على تفتيت الأخطار، وهو عقد تبرع، أما التأمين التجاري - ومنه التأمين على الحياة -، فإنه عقد معاوضة؛ لانتظار كل من الطرفين العوض من الآخر.

ب- أن هناك التزاماً في التأمين التجاري، سواء من خلال دفع الأقساط من المؤمن عليه، أو التعويض من قبل شركة التأمين، وهذا بخلاف التأمين التعاوني، فالمدفوع فيه حسب الأرصدة، فإن لم يكن كافياً طلب من الأعضاء دفع مبلغ آخر.

ج- أن الهدف من التأمين التجاري هو التبرع، فالفائض يرجع للشركة مقابل التزامها بدفع الأخطار عن المؤمن له، فإن لم تكن هناك أخطار؛ استحققت شركة

(١) راجع: الأشباه والنظائر لابن السيوطي، ص: ١٠٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي، ص: ١٠٢، وقواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ص: ٣٢٥، طبع مؤسسة الريان - بيروت. ولزيد من الاطلاع، راجع: شرح القواعد الفقهية للشيخ أحمد الزرقا، والقواعد الفقهية للشيخ علي أحمد الندوي.

(١) راجع: المستصفى للغزالي، ج ١/ ١٤١

التأمين كامل المبلغ، والفائض في التأمين التعاوني يعود إلى المؤمن عليهم، أو على الأقل يظل كاحتياطي دون أن يضاف إلى الرصيد المالي.

د- في التأمين التعاوني يكون المؤمن عليهم شركاء في عملية الإدارة، وما تأخذه شركة التأمين التعاوني هو من باب النفقات الإدارية، والمؤمن عليهم شركاء في الاستثمار، أما في التأمين التجاري فليس للمؤمن عليهم حق لا في الإدارة ولا في الاستثمار، وكل المال يدخل حساب الشركة، بخلاف التأمين التعاوني فيكون هناك حسابان: أحدهما खाاص لاستثمار رأس المال، والثاني لحسابات أموال التأمين^(٢).

أما حكاية الخلاف، فليست من أصول الإفتاء، ولا تكفي وحدها، بل ربما توقع المستفتي في حيرة وبلبلة، وقد جاء نهي الأصوليين عن ذلك في الفتوى.

الراي المختار:

الراجع في المسألة سواء ما تعلق بالتأمين على الحياة، أو التأمين التجاري بشكل عام، أنه بصورته الموجودة، وبينوده المعروفة أنه حرام شرعاً؛ لما يكتنف العقد من مفسد ومخالفات شرعية من حيث صحة العقد، لكن هذا التحريم هو تحريم على صورة الواقع، وليس تحريماً للأصل، فإن تم تعديل بنود عقد التأمين، فتكون الأموال من الأقساط المدفوعة ملكاً للمؤمن عليهم، وأن تقوم شركات التأمين باستثمارها دون تملكها، وتخصص نسبة من الربح لهم، وترد الأرباح إلى المؤمن عليهم، أو إلى من يصيبه الضرر وتقع له الأخطار، مع خصم النفقات، كما يمكن أن يتبرع المؤمن عليهم بجزء من الأرباح لصالح المشتركين عموماً، فتبني العقود على المشاركات والمضاربات، وتأخذ التعويضات شكل التبرعات لا المبادلات الربوية.

وقد نص الدكتور نصر فريد واصل في فتواه التي بعثت إليه فيها صورة من عقد شركة الشرق للتأمين، فأباح العقد مع طلب بعض التعديلات، والتعديلات الواردة تجعل العقد صحيحاً، لكن كان ينبغي أن يفتى أولاً بحرمة العقد الموجود، وأن تصحيحه إنما يكون بتعديل بعض البنود المخالفة، فيكون ساعتها عقداً صحيحاً.

هذا بالإضافة إلى التأمين التعاوني والتأمين الاجتماعي، وهما عقدان جائزان لا يعرف في ذلك خلاف معتبر، والذي يرجح جواز التأمين - في أصله - أنه لا يعرف خلاف في جواز التأمين، ولكن الخلاف في نوعه وطبيعته، مما يستدعي التأكيد على ضرورة التأمين وجوازه، لكن مع مراعاة أن تكون كل العقود صحيحة من الناحية الشرعية، وأن تخلو من كل ما يفسد العقد^(١).

(١) للاطلاع على مزيد مما كتب في التأمين حديثاً، يمكن الرجوع إلى: البديل الإسلامي للتأمين: رؤية فقهية تطبيقية ومستقبلية. جابر عبد الهادي سالم الشافعي. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية ٢٠٠٧ م. نظام التأمين الإسلامي: محاولة لإبراز نظام الإسلام المتكامل في تأمين الأنفس والأموال من الأضرار. عبد القادر جعفر - دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٦ م. التأمين بين الحل والتحريم.. عيسى عبده. دار الاعتصام - القاهرة طبعة ١٩٧٧ م. تلاقي الإسلام والتأمين في الغايات والأهداف.. محمد عادل مجرکش. دار الفكر - دمشق ١٩٩٧ م. الربا والتأمين.. مرتضى مطهري. ترجمه الشيخ مالك وهيبي - دار الهادي - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٣. إعادة التأمين وتطبيقاتها في شركات التأمين الإسلامي.. أحمد سالم ملجم - دار النفائس للنشر والتوزيع - عمان - الطبعة الأولى: ٢٠٠٤ م. التأمين بين الحظر والإباحة - سعدي أبو جيب - دار الفكر - دمشق - الطبعة الأولى: ١٩٨٣ م. التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق.. عبد السمیع المصري - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الثانية: ١٩٨٢. التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية. عبد اللطيف محمود آل محمود - دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى: ١٩٩٤ م. التأمين الإسلامي.. دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بين التأمين التجاري مع التطبيقات العملية.. دار البشائر الإسلامية - بيروت - الطبعة الثانية: ٢٠٠٥ م. المعاملات التأمينية بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي.. عثمان عثمان الحقييل - مطابع الفرزدق - الرياض - الطبعة الأولى: ١٩٨٧. نظام التأمين وموقف الشريعة منه. فيصل مولوي - دار الرشد الإسلامية - بيروت - الطبعة الأولى: ١٩٨٨ م. نظام التأمين في هدي أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر.. الدكتور محمد البهي - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى: ١٩٦٥ م. التأمين التجاري والتأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق.. نعمات محمد مختار - المكتب الجامعي الحديث - الإسكندرية - طبعة ٢٠٠٥ م. الوقف البديل الشرعي للتأمين.. هيفاء أحمد الحججي الكردي. رسالة ماجستير بكلية الدراسات

وقد ذهب المجامع الفقهية إلى تحريم التأمين على الحياة بصورته التقليدية، وهو أيضاً ما قرره المجلس الأوربي للإفتاء والبحوث، ولكنه أجاز التأمين على الحياة إن قام على التكافل، واستثنوا الحالات الإلزامية في حال الصورة التقليدية.

ونص القرار:

" تأكيد ما صدر عن بعض المجامع الفقهية من حرمة التأمين التجاري على الحياة، وجواز التأمين التعاوني إذا خلا عن الربا والمحظورات الشرعية، وعلى ما صدر من الندوة الفقهية الثالثة لبيت التمويل الكويتي التي حضرها ثلثة من الفقهاء المعاصرين والاقتصاديين في ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م وانتهت إلى إصدار الفتوى التالية:

- ١ - التأمين على الحياة بصورته التقليدية القائمة على المعاوضة بين الأقساط والمبالغ المستحقة عند وقوع الخطر أو المستردة مع فوائدها عند عدم وقوعه هو من المعاملات الممنوعة شرعاً لاشتراكه على الغرر الكثير، والربا والجهالة .
- ٢ - لا مانع شرعاً في التأمين على الحياة إذا أقيم على أساس التأمين التعاوني (التكافلي) وذلك من خلال التزام المتبرع بأقساط غير مرتجعة^(١) وتنظيم تغطية الأخطار التي تقع على المشتركين من الصندوق المخصص لهذا الغرض، وهو ما يتناوله عموم الأدلة الشرعية التي تحض على التعاون وعلى البر والتقوى وإغاثة الملهوف ورعاية حقوق المسلمين والمبدأ الذي لا يتعارض مع نصوص الشريعة وقواعدها العامة.

العلما بجامعة الكويت. إشراف الدكتور محمد عبد الغفار الشريف - سنة ٢٠٠٢م... الضوابط الشرعية لعقود التأمين على الحياة.. الدكتور علي محيي الدين القره داغي.. الندوة الفقهية الرابعة... بيت التمويل الكويتي. التأمين على الحياة وإعادة التأمين.. الدكتور محمد سليمان الأشقر - الندوة الفقهية الرابعة - بيت التمويل الكويتي.. الضوابط الشرعية لصور وعقود التأمين على الحياة وإعادة التأمين.. الدكتور وهبة الزحيلي - الندوة الفقهية الرابعة - بيت التمويل الكويتي. أحكام التأمين.. نبيلة رسولون - كلية الحقوق - جامعة طنطا .

(١) أي أنها لا ترجع بالكامل، وإذا أرجع شئ فهو ما يسمى بالفائض الذي يوزع في آخر العام.

لدار الإفتاء في فوائد الإيداع في البنوك عدة آراء :

الثاني: جواز إيداع الأموال في البنوك التجارية، وجواز العائد منها؛ لأنه نوع من الاستثمار المشروع. وهو الرأي الثاني للدكتور محمد سيد طنطاوي^(١٠)، والدكتور نصر فريد واصل^(١١)، وأحد الآراء للدكتور أحمد الطيب في بعض فتاويه^(١٢).

(١) طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٢٤٠، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ٩ نوفمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٩٠٢-٢٩٠٣، طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٢٥٤، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٧٦٢-٢٧٦٧

(٢) المقيد برقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٤ م/ ٢٧-١٠-١٩٨٤، وانظر: المقيد برقم ١٩٨٤/١٩٠-١١-١١-١٩٨٤، والمقيد برقم ١٩٨٥/١٠٢-٣٠-٠٧-١٩٨٥، و برقم ٢٨٥ لسنة ١٩٨٥ فى ١٩٨٥/١١/١٠-١١-١٢-١٩٨٥

(٣) فتوى رقم ٤١٤ / ١٩٨٧، ٢٧٩ - ١٠٠٨ - ١٩٨٧، برقم ٤٥٧ / ١٩٨٨ فى ٢٨ / ١١ / ١٩٨٨، رقم ٥١٢ لسنة ١٩٩٢ / ٢٤٦ - ١٦ - ٠٦ - ١٩٩٢، فتوى رقم ١٥١ / ١٩٨٧ فى ٣ / ٢٩ / ١٥٤ - ٠٣ - ٠٦ - ١٩٨٧، رقم ٥١٠ / ١٩٨٨، ١٥ - ٠١ - ١٩٨٩ / ٩، رقم ٣٩٠ - ٠٩ - ١٩٩٠ / ١٤٣، رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨٧، ٠٦ - ١٢ - ١٩٨٧ / ٣، رقم ٤٤٢ / ٨٧، ٠٧ - ١٢ - ١٩٨٧ / ٨، رقم ٢١٣ / ١٩٨٩، ١٠ - ٠٧ - ١٩٨٩ / ١٥٦، رقم ١٢٩ / ١٩٨٩، ١٧ - ٠٧ - ١٩٨٩ / ١٦٢، رقم ٢٨٨ / ١٩٨٨، ١٨ - ٠٢ - ١٩٨٨ / ٥٦، رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٧. ٢٩ - ٠٢ - ١٩٨٨ / ٦٢، رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٨، ٠٧ - ٠٤ - ١٩٨٨ / ٩٤ (٤) رقم ٧ سنة ١٩٩٢، ٤٥٨ - ٠٥ - ٠٢ - ١٩٩٢، رقم ١٤٠ سنة ١٩٩٢، ٤٨٨ - ١٨ - ٠٢ - ١٩٩٢، رقم ٨٣٠ سنة ١٩٩١، ٤٢٧ - ٢٢ - ٠١ - ١٩٩٢، رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩٢ / ٢٨٥ - ٠٦ - ٠٧ - ١٩٩٢، رقم

الثالث: حكاية الخلاف دون إبداء رأي بعينه، مع تخير السائل. وهو غالب ما كان يفتي به الدكتور أحمد الطيب^(٣)، كما أنه رأي الدكتور علي جمعة فيما هو مسجل في سجلات دار الإفتاء المصرية - حتى زمن الدراسة - دون ما يذاع في وسائل الإعلام^(٤).

٤٦٧-١٩٩٠، ٣٠-٠٩-١٩٩٠/١٨٤، رقم ٤٧٥-١٩٩٠، ٠١-١٠-١٩٩٠/١٨٧، رقم ٤٨٩-١٩٩٠، ١٠-١٠-١٩٩٠/١٩٣، رقم ٢٧٢ سنة ١٩٩١، ٠٢-٠٧-١٩٩١/١٤، رقم ٤٩٣-١٩٩٠، ١٦-١٠-١٩٩٠/٢٠٠، رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٨٩، ٢٢-٠٨-١٩٨٩/١٨٤، رقم ٢٩٣ سنة ١٩٩١، ١٢-٠٨-١٩٩١/٨٧، رقم ٣٧٨ سنة ١٩٩١، ١٤-٠٨-١٩٩١/٩٠، رقم ٣٣٣ سنة ١٩٩١، ٠٧-٠٨-١٩٩١/٦٧ (٥) فتوى مقيدة برقم: ٩٩٤ لسنة ١٩٩٩، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٦٠-١٦٢. وراجع أيضا: فتوى مقيدة برقم: ٢٨٢/١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٠١، رقم ٣٠١/٩٦، ١٧-١٠-١٩٩٦، رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٩٨ / ٣٦-٢٣-١٩٩٨-٠٥، رقم ١٢٣٠ لسنة ١٩٩٨ / ١٥٢-٢٧-٠٩-١٩٩٨

(٦) الطلب المقيد رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٤٢٩ لسنة ٢٠٠٣ / ٢٩ يوليو ٢٠٠٣
(١) فتوى رقم ٤٧٦ بتاريخ ٢٠ / ٣ / ٢٠٠٣ م، و عادل أحمد حسن زايد المقيد رقم ٧٨٠ لسنة ٢٠٠٢. رقم ٨١٨ لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م، رقم ٨٨٩ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٤٣١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٦٤١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠٠٣، رقم ٩٩٠ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧٨ لسنة ٢٠٠٢

(٢) فتوى رقم: ٢١٩٧ لسنة ٢٠٠٣، وفتوى برقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٠٠٣، وفتوى برقم ٢٣١٩ لسنة ٢٠٠٣، و فتوى برقم ٢٢٧٦ لسنة ٢٠٠٣، و فتوى رقم: ١٨١١ لسنة ٢٠٠٤ م، المقيد فتوى رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠٠٤ م، فتوى رقم ١٦١٥ لسنة ٢٠٠٤ م، وفتوى رقم ٧٥٢ لسنة ٢٠٠٤ م، وفتوى رقم ١١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ م، و فتوى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٤، وفتوى رقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٤، وفتوى رقم ٦٩٨ لسنة ٢٠٠٤ م، وفتوى رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٠٤، وفتوى رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠٠٤ م، و فتوى رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠٠٤ م، و رقم ١٠٨٨ لسنة ٢٠٠٤ م، رقم ١٣١٤ لسنة ٢٠٠٤ م، رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٤ م، رقم ١٥٤٠ لسنة ٢٠٠٤ م، رقم ٢٠١٩ لسنة ٢٠٠٤ م، رقم ٢٥٩١ لسنة ٢٠٠٤ م، رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٠٠٤ م، رقم ٢٨٦١ لسنة ٢٠٠٤ م، و رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٠٥ م، و رقم ١٩٩٠ لسنة ٢٠٠٥ م، و رقم ٢٠٠١ لسنة ٢٠٠٥ م، و رقم ٢٤٤٧ لسنة ٢٠٠٥ م، و رقم ٢٦٠٢ لسنة ٢٠٠٥ م، و رقم ٢٩٥١ لسنة ٢٠٠٥ م، و رقم ١٧٢٧ لسنة ٢٠٠٥ م، و رقم ٢٧٦٨ لسنة ٢٠٠٥ م

أدلة كل فريق :أدلة التحريم: استند القائلون بالتحريم إلى ما يلي:

- ١- أن الربا في تعريف الفقهاء هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بهال.
- ٢- أن تحديد الفائدة من قبيل الربا المحرم، استنادا للكتاب والسنة والإجماع، أما الكتاب فقوله تعالى ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ بَعْضَتُهُمْ مِنْ بَعْضٍ وَأَتَقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٣) ، وبقول النبي (ﷺ) فيما رواه الإمام مسلم من حديث أبي هريرة (رضي الله عنه) قال (الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلاً بمثل، والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل، فمن زاد أو استزاد فهو ربا) (١) وبإجماع الأمة على تحريم الربا.

أدلة القائلين بالجواز :واستدل القائلون بالجواز بما يلي:

- ١- أن هذه المعاملة من قبيل المعاملات المستحدثة التي لا تخضع لأي نوع من العقود المسماة في الفقه، فلا يمكن القياس عليها.
- ٢- أن المدعى يقصد توكيل البنك في استثمار أمواله في الطرق المشروعة. وهي نوع من الوكالة المطلقة بنية الاستثمار، وهي جائزة شرعاً لما ورد في صحيح البخاري عن عروة البارقي أن الرسول (ﷺ) أعطاه ديناراً ليشتري له أضحية أو شاة، فاشترى بالدينار شاتين ثم باع إحداهما بدينار، وأتاه بشاة ودينار، فدعا له النبي (ﷺ) بالبركة في بيعه (٢).

(٣) آل عمران (١٣٠)

(١) متفق عليه: صحيح البخاري - البيوع - بيع الذهب بالذهب، وهو أيضاً في كتاب البيوع باب: بيع الفضة بالفضة، وفي باب: ما يذكر في بيع الطعام والحكرة رقم (٢٠٢٧)، ج ٢/ ٧٥٠، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المساقاة، باب الربا، وفي كتاب المساقاة أيضاً، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً رقم (١٥٨٤)، ج ٣/ ١٢٠٨. وهو أيضاً برقم (١٥٨٧)، ج ٣/ ١٢١١، وفي باب: النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً، حديث رقم (١٥٨٨)، ج ٣/ ١٢١٢.

(٢) شرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب مناسك الحج - باب: نكاح المحرم

- ٣- أنه قد ثبت أن النبي (ﷺ) وكل أبا رافع ورجلا من الأنصار في زواجه من السيدة ميمونة بنت الحارث^(١).
- ٤- أنه ليس فيها استغلال أو غش أو خداع أو ظلم من أحد طرفي التعامل للآخر.
- ٥- أنها من قبيل المضاربة الشرعية.
- ٦- أن تحديد الربح مقدما لم يرد بتحريمه نص شرعي، بل هو أنفع دفعا للنزاع، وأولى في رعاية مصالح الناس، كما أنه جائز قياسا على ما قال به الفقهاء من جواز التسعير، مع كونه يخالف ظاهر حديث: "إن الله هو المسعر، القابض، الباسط، الرازق، وإنني أرجو أن ألقى الله تعالى وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال"^(٢).
- ٧- أن هذه المعاملة من المعاملات النافعة والمفيدة للأفراد والهيئات.
- ٨- أنها تقوم على المشاركة الإيجابية باعتبار أن البنوك وعاء ادخاري واستثماري، يقوم فيه البنك نيابة عن أصحاب الأموال في جمعها واستثمارها بطريق مباشر أو غير مباشر.

(٣) البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ آية فأراهم انشقاق القمر، حديث رقم: ٣٤٤٣، ج ٣/ ١٣٣٠

(١) أبو داود في سننه، كتاب البيوع، باب في التسعير، حديث رقم: ٣٤٥١، ج ٣/ ٢٧٢، والترمذي في سننه: كتاب البيوع، باب ماجاء في التسعير، حديث رقم: ١٣١٤، ج ٣/ ٦٠٥. وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وهو عند ابن ماجة في سننه، كتاب التجارات، باب: من كره أن يسعر، حديث رقم: ٢٢٠٠، ج ٢/ ٧٤١، وأحمد في المسند، حديث رقم: ٨٤٢٩، ج ٢/ ٣٣٧، ورقم: ١١٨١٩، ج ٣/ ٨٥. قال ابن حجر: وإسناده على شرط مسلم، وقد صححه ابن حبان والترمذي. تلخيص الحبير ج ٣/ ١٤. كما ذهب لذلك الصنعاني، راجع: سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير، ج ٣/ ١٩. تحقيق: محمد عبد العزيز الحولي، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، الطبعة الرابعة: ١٣٧٩.

٩- القياس على تضمين علي بن أبي طالب رضي الله عنه للصناع في عهده، مع أن الأصل عدم تضمينهم لأن الصناع أمين والأمين غير ضامن، لكنه رأى أن الزمن تغير، وأن الذمم قد خربت.

١٠- أن هذا الرأي هو ما أقره مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر بجلسته التاسعة والثلاثين في ٢٣ رمضان سنة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٢.

أدلة حكاية الخلاف

ومن حكي الخلاف كان يترك للسائل الاختيار بناء على أن المسألة خلافية. وقد وضع الدكتور علي جمعة بعض القواعد التي يتعامل بها مع هذه المسألة الخلافية، وهي:

القاعدة الأولى: أنه إنما ينكر ترك المتفق على فعله أو فعل المتفق على حرمة، ولا ينكر المختلف فيه.

القاعدة الثانية: أن الخروج من الخلاف مستحب.

القاعدة الثالثة: أنه من ابتلي بشيء من المختلف فيه فليقلد من أجاز.

الترجيح:

لا شك أن تكييف ودائع البنوك ليس بهذا اليسر الذي يعرضه كثير من المفتين والفقهاء، وأن عملية الاجتهاد الفقهي في مثل هذه المعاملة يحتاج إلى جهد في تحرير المسألة، وأن تكون هناك محددات منهجية يبنى عليها تصوير المسألة وتكييفها ثم الحكم عليها.

و محددات الحكم على ودائع البنوك من حيث الحكم عليها بالحل أو الحرمة ما يلي: أولاً- تحرير عدد من المصطلحات الشرعية، ومدى تطابق الودائع عليها، ومن أهم هذه المصطلحات:

أ- الربا و القرض

ب- الاستثمار

ج- الأرباح والفوائد

وتحديد مثل هذه المصطلحات هام؛ لأن الربا قائم على القرض، وهو أساس القول بتحريم فوائد البنوك بناء على تكييفها أنها ربا، والقول بالجواز قائم على اعتبارها استثمارا في غالب الأحيان.

ثانيا- كما يتطلب الحكم على ودائع البنوك معرفة أعمال البنوك وما تقوم به من أعمال.

ثالثا- هل يجري الربا في الأوراق المالية؟

تعريف الربا :

يعرف الربا في اللغة بثلاثة معان، هي: النمو، والزيادة، والعلو، وكلها معان جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية. يقال: ربا الشيء إذا زاد، وأربى الرجل: عامل بالربا، أو دخل فيه^(١). والربا - عند الفقهاء - نوعان: ربا نسيئة، وربا فضل.

ربا النسيئة :

النسيئة لغة: التأخير والتأجيل. يقال: نسا الله أجلهن ونسأته البيع، وأنسأته الدين^(٢).

واصطلاحا: ربا النسيئة: هو الزيادة في الدين نظير التأجيل، أو الزيادة في الأجل^(٣). تعريف الحنفية: هو فضل الحلول على الأجل، وفضل العين على الدين في المكيلين أو الموزونين عند اختلاف الجنس، أو في غير المكيلين أو الموزونين عند اتحاد الجنس^(٤).

(١) مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ج ١ / ٩٨، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - طبعة: ١٤١٥ - ١٩٩٥، ، و تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ج ٣٨ / ١١٧، تحقيق: مجموعة من المحققين. دار الهداية

(٢) المصباح المنير مادة نسيء

(٣) راجع: دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، ص: ١٥٠، و الموسوعة الفقهية، ج ٥٧ / ٢٢. دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، ص: ١٥٠

تعريف المالكية: ربا النسيئة عند المالكية علته في النقيدين الثمنية، وهي علة ربا الفضل أيضاً، وفي الأصناف الأربعة تختلف بين الفضل والنسيئة، فالعلة في تحريم ربا النسيئة مجرد المطعومية^(١).

تعريف الشافعية: فضل الحلول على الأجل في المطعومات والأثمان خاصة. تعريف الحنابلة: التأخير في بيع كل جنس اتفقا على علة ربا الفضل، وهي الكيل والوزن - ليس أحدهما - أي الجنسین نقداً^(٢).

ربا الفضل :

اختلفت تعاريف الفقهاء لربا الفضل على النحو التالي:
والربا عند الأحناف: فضل خال عن عوض بمعيار شرعي، مشروط لأحد المتعاقدين في المعاوضة^(٣).

وعرفه الشافعية: أنه البيع مع زيادة أحد العوضين عن الآخر في متحد الجنس^(٤). وعند الحنابلة: تفاضل في أشياء، ونسأ في أشياء، مختص بأشياء^(٥). وربا الفضل يكون بالتفاضل في الجنس الواحد من أموال الربا إذا بيع بعضه ببعض كبيع درهم بدرهمين نقداً، أو بيع صاع قمح بصاعين من القمح.

علة تحريم الربا:

وقد اختلف الفقهاء في علة تحريم الربا على النحو التالي:
الحنفية: يرى الحنفية أن العلة الجنس (الذهب بالذهب، والحنطة بالحنطة) والقدر (مثلاً بمثل)، والوزن فيما يوزن (وكذلك كل ما يكال ويوزن).

(٤) راجع: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، ج ٧/٢١٠٦، ورد المختار على الحاشية، ج ٤/١٨٤.

(٥) راجع: الزواجر عن اقتراف الكبائر، ج ١/٢٢١.

(١) راجع: المقنع لابن قدامة المقدسي، ج ٢/٧٣، طبع: دار الكتب العلمية، سنة: ٢٠٠٠.

(٢) راجع: حاشية ابن عابدين، ج ٤/١٧٦.

(٣) راجع: مغني المحتاج، ج ٢/٢١.

(٤) راجع: شرح منتهى الإرادات، ج ٢/١٩٣.

المالكية: يرى المالكية أن علة الربا في النقود: غلبة الثمنية، أو مطلق الثمنية، لأن الربا فيها يؤدي إلى قتلها، فيتضرر الناس، وعلة ربا الفضل في الطعام عندهم: الاقتيات والادخار، ومعنى الاقتيات: إصلاح القوت، ومعنى الادخار: عدم فساده بالتأخير إلى الأجل المبتغى منه عادة.

الشافعية: يرى الشافعية أن العلة في الربا في النقود: كونها جنس - غالباً -، والعلة في الأجناس الأربعة: أنها مطعومة.

وعند الإمام أحمد أنه العلة في الذهب والفضة كونها موزوني جنس، وفي الأجناس الباقية: كونها مكيات جنس^(١).

القرض:

القرض في اللغة ما تعطيه غيرك من المال لتقضاه، والجمع قروض، وهو اسم من أقرضته المال إقراضاً، واستقرض: طلب القرض، واقرض: أخذه^(٢).

قال الخطيب الشربيني: القرض: اسم بمعنى الشيء المقرض، والمصدر الإقراض، ومعناه: تمليك الشيء على أن يرد بدله^(٣).

وقيل: هو عقد مخصوص ورد على دفع مال مثلي لآخر ليرد مثله^(٤).

الفائدة: هي الزيادة التي تحصل للإنسان من علم أو مال، وجمعها فوائد^(٥)، وتشترك الفائدة مع الربا في كون كل منهما يعد زيادة، ويختلفان في أن الربا مع كونه زيادة، فهو حرام بكل صوره، والفائدة ليست حراماً على الدوام، فمنها ما هو

(١) راجع: حاشية ابن عابدين، ج ٤/ ١٧٦، والاختيار، ج ٢/ ٣٠، ومغنى المحتاج، ج ٢/ ٢١، والمغني، ج

٨-٣/٤

(٢) راجع: المصباح المنير، مادة: قرض.

(٣) راجع: مغنى المحتاج، ج ٢/ ١١٧

(٤) راجع: حاشية الدسوقي، ج ٣/ ٢٢١

(٥) راجع: لسان العرب لابن منظور، ج ٢/ ٣٢٨

مباح، إن كان من طريق مشروع، ومنها ما هو حرام، إن كان من طريق منهي عنه شرعاً.

أما الفارق القانوني بينهما، فهو أن الربا - في التكييف القانوني - هو ما يؤخذ زيادة على المقدار المعين قانوناً^(١)، وعليه، فإنه بناء على العرف القانوني، فكل زيادة تؤخذ حسبها تحدده القوانين المدنية فلا يعد ربا، وهو فارق بين الرؤية الشرعية والرؤية القانونية في الفكر الغربي، وليس في الفكر الإسلامي، أو حتى القوانين العربية، فتعتبر قوانين الدول العربية الودیعة المصرفية - بجميع صورها - قرضاً، إذا كانت المبالغ المودعة لدى البنك مأذونا له في استعمالها صراحة، أو كان الإذن مما قضى به العرف، ومن ثم تسري أحكام القرض على هذا العقد بالجملة.

(مادة: ٧٢٦ مدني مصري. مادة: ٤٠٢ مدني سوري. مادة: ٧٣٢ مدني كويتي).
ونص المادة: ٧٣٢ مدني كويتي: إذا كانت الودیعة مبلغاً من النقود أو أي شيء آخر مما يهلك بالاستعمال، وكان الوديع مأذونا له في استعماله: اعتبر العقد قرضاً^(٢).

الاستثمار:

هو طلب الثمر، وفي المال طلب الثمر من أصل المال، وعلى هذا، فالاستثمار وسيلة للربح وليس ربحاً^(٣).

والاستثمار في الاصطلاح يعني: ارتباط مالي بهدف تحقيق منافع يتوقع الحصول عليها، على مدى فترة من الزمن^(٤).

(٦) راجع: دائرة المعارف للبستاني، ج ٨/ ٥١٣

(١) راجع: دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، ص: ١٠٦، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ = ١٩٩٢م

(٢) راجع: لسان العرب لابن منظور، مادة: ثمر

(٣) راجع: دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، ص: ٢٣، الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ = ١٩٩٢م، نقلاً عن: الاستثمار الإسلامي لسيد المؤاري

وقد يكون الاستثمار في مشروعات جديدة، أو استكمال لمشروعات قائمة، أو تحديث مشروعات متقادمة، أو مشتريات الأوراق المالية، أو التجارة في السلع والمعادن والعقار والصرف الأجنبي^(١).

ولا يتوقف الاستثمار على المجال التجاري، فهو يدخل أيضا المجال الزراعي، والمجال الصناعي، وكل ما شأنه أن يؤدي إلى تنمية المال بالطرق المشروعة^(٢).
وظيفة البنوك التجارية :

تعريف البنك:

هو بالمعنى الحديث منشأة لحفظ المال الذي تسلمه من عملائها أو النيابة عنهم، والتي عليها أن تقبل تحاويلهم أو كمبيالاتهم وتدفعها، والوظيفة الرئيسية للبنك هي أن يجمع المال العاطل من جمهور الناس في صندوق عام بغرض صرف قروض لآخرين وذلك للحصول على عائد في صورة فائدة^(٣).

تعريف البنوك التجارية:

هي البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية؛ وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي^(٤).

(٤) راجع: عمل شركات الاستثمار الإسلامية، أحمد محي الدين، ص: ١٩

(٥) راجع: دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، ص: ٢٧-٢٨.

(١) راجع: النقود وأعمال البنوك، رموند، ص: ٩٦، نقلا عن: أعمال البنوك والشرعة الإسلامية، الدكتور محمد مصلح الدين، ترجمة الأستاذ حسين محمود صالح، ص: ٣٣، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٧٦

(٢) راجع: الجريدة الرسمية، العدد: ٣٩، في ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥م، المادة: ١٥. وراجع: النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، دكتور محمود يونس، ودكتور عبد النعيم مبارك، ص: ٢١٥، الدار الجامعية، الإسكندرية: ٢٠٢-٢٠٣م

وعرفه القانون المصري للبنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧م، في المادة ٣٨ بأنه: كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو بعد أجل لا يجاوز سنة^(١).

وبهذا يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع أيا كان شكلها (تحت الطلب - لأجل، توفير.. (إلخ) ثم توظيف هذه الودائع في عمليات الإقراض والاستثمار^(٢).

وقد حددت المادة (١٩) من القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٥م سلطات واختصاصات مجال الإدارة في بنوك القطاع العام، فعلى المجلس في مجال نشاط كل بنك اتخاذ الوسائل الآتية:

١. المساهمة في عملية التمويل الداخلي والخارجي وخدمته وفقا لخطة التنمية والأوضاع التي يقررها البنك المركزي.
٢. مباشرة عملية تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج.
٣. المساهمة في إنشاء المشروعات وشركات الاستثمار والأموال.
٤. القيام بالعمليات المصرفية وفقا لأحكام القانون رقم (١٦٣) لسنة ١٩٧٥م ووفقا لقرار إنشاء البنك ونظامه.
٥. الموافقة على مشروع الموازنة والحسابات الختامية والميزانية العمومية للبنك.
٦. إصدار اللوائح والقرارات الخاصة بعملياته.
٧. الموافقة على الهيكل التنظيمي للبنك بناء على اقتراح رئيس مجلس الإدارة.
٨. وضع اللوائح المتعلقة بنظم العاملين ومرتباتهم وأجورهم^(٣).

(٣) راجع: النظام المصرفي الإسلامي، الدكتور محمد أحمد سراج، ص: ٤٨، دار الثقافة للنشر والتوزيع: ١٤١٠هـ=١٩٨٩م

(١) راجع: إدارة المصارف، الدكتور عبد الغفار حنفي، ص: ٥٩، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية: ٢٠٠٢م

(٢) المرجع السابق، ص: ٦١-٦٢.

البنوك المتخصصة:

هي البنوك التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي وفقاً للقرارات الصادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أوجه أنشطتها الأساسية. ومن أمثلتها: البنوك الصناعية، والبنوك الزراعية، والبنوك العقارية.

ولا تتلقى هذه البنوك ودائع من الأفراد، بل تعتمد على رؤوس أموالها، وما تصدره من سندات تستحق الدفع بعد آجال طويلة، وما تعقده من قروض طويلة الأجل تحصل عليها من البنك المركزي والبنوك التجارية. وقد تساعد الدولة هذه البنوك بقروض سعر الفائدة فيها قليل؛ لأنها تقوم بأهداف قومية. كما أن هذه البنوك لا يقتصر نشاطها على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك^(١).

بنوك الاستثمار والأعمال:

عرف المشرع المصري بنوك الاستثمار والأعمال (قانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ المادة ١٧) بأنها: البنوك التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومي، ويجوز لها أن تنشئ في هذا المجال شركات أخرى تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يكون لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية^(٢). ووفقاً للمادة (٤٥) من قانون البنوك يحظر على البنوك العقارية والبنوك الصناعية وبنوك الاستثمار والأعمال ما يلي:

(١) راجع: إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، الدكتور محمد سليم، ص: ١٨، طبع مكتبة الجلاء، المنصورة، وإدارة المصارف، الدكتور عبد الغفار حنفي، ص: ٦٣-٦٤.

(٢) راجع: إدارة المصارف، الدكتور عبد الغفار حنفي، ص: ٦٤-٦٥.

١ - التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا: العقار المخصص لإدارة أعمال البنك أو للترفيه عن العاملين به. و المنقول أو العقار الذي تزول ملكيته إلى البنك استيفاء لدين له قبل الغير على أن يقوم البنك بالتصرف فيه خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية إليه بالنسبة للمنقول، وخمس سنوات بالنسبة للعقار.

٢ - قبول الأسهم التي يتكون منها رأس مال البنك بصفة ضمان لقرض، أو التعامل في هذه الأسهم وامتلاكها ما لم تكن هذه الأسهم قد آلت ملكيتها إلى البنك وفاء لدين له قبل الغير، على أن يقوم البنك ببيع هذه الأسهم خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية.

٣ - امتلاك أسهم الشركات المساهمة بما تزيد قيمته على ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة، وبشرط ألا تتجاوز القيمة الإسمية التي يمتلكها البنك في هذه الشركات مقدار رأس ماله المصدر واحتياطاته، ويمكن تجاوز ذلك بشرط موافقة وزير الاقتصاد بناء على اقتراح محافظ البنك المركزي المصري^(١).

والفارق بين البنوك المتخصصة، وبنوك الاستثمار أن البنوك المتخصصة تمارس نشاطاً واحداً تخصص فيه، ف(بنك التنمية والائتمان الزراعي) لا يمول أنشطة صناعية، ولكنه يمول الأنشطة الزراعية فحسب، و(بنك الإسكان والتعمير) لا يقدم قروضاً للاستثمار الزراعي، أما بنوك الاستثمار فيمكنها أن تمول أكثر من نشاط مادام يصنف على أنه استثمار.

ورغم أن البنوك الإسلامية تعتمد اعتماداً كبيراً على الاستثمار الذي يتوافق و أحكام الشريعة؛ إلا أنه لا يمكن أن ندرج البنوك الإسلامية تحت ما يسمى بـ(بنوك الاستثمار والأعمال)؛ وذلك أن البنوك الإسلامية - في غالبها - تنشأ بقانون خاص، مع كونه يعمل تحت رقابة البنك المركزي.

(١) المرجع السابق .

كما أن هناك نوعين أيضا من البنوك ، هما :

البنوك المركزية :

هي بنوك تنشئها الدولة لتكون مستودعا لأموالها، والوكيل المالي عنها. ومهمتها:

- ١ - إصدار النقود للبلاد
 - ٢ - حفظ احتياطي الذهب في الدولة
 - ٣ - المحافظة على الاستقرار المالي في الدولة
 - ٤ - تحديد سعر صرف العملات الأجنبية
 - ٥ - القيام بدور بنك البنوك، حيث تستقبل الفائض من أموال البنوك الأخرى كودائع عندها، وتعطيها عليها الفائدة.
- وتقدم لهذه البنوك التسهيلات والقروض القصيرة الأجل وتأخذ عليها فائدة، ولذلك فإنها هي المسؤولة عن تحديد سعر الفائدة في البلاد. وعلى هذا فإن البنك المركزي هو الذي يرسم السياسة النقدية في البلاد ويضبط حركتها^(١).

البنوك الدولية :

هي بنوك تنشئها مجموعة من الدول تربط بينها رابطة المكان، كبنك التنمية الإفريقي، و رابطة الدين، كبنك التنمية الإسلامي، أو الرابطة في الأسرة الدولية، كالبنك الدولي؛ حيث تحدد وظيفة البنك، كإعادة إعمار ما خربته الحروب، أو التنمية الاقتصادية ونحو ذلك، ثم يقدر رأس المال الذي يحتاجه للقيام بوظيفته، ثم تدعي الدول إلى الاكتتاب بالمبالغ التي ترغب كل دولة بالاشتراك فيها، وتجمع الأموال ثم يتم إقراضها بقائدة إلى الدول المحتاجة، ويشترط في الدولة طالبة القرض أن يكون هدفها من القرض متفقاً مع الوظيفة التي أنشئ البنك من أجلها، وأن تكون قادرة على الوفاء.

(١) راجع: المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة، الدكتور محمد رواس قلعه جي، ص: ٤٢

دار النفائس، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م

وجدير بالذكر أن بنك التنمية الإسلامي لا يتعامل بالربا، وإنما يتعامل ببدائل الربا^(١)

الترجيح:

لابد من التفريق - بداية - بين أمرين:

الأول: عملية الإيداع.

الثاني: الفوائد المترتبة على الإيداع.

فالإيداع - في حد ذاته - ليس محرماً، فـ "أعمال البنوك - من الحسابات الجارية، وصرف الشيكات، وخطابات الاعتماد، والكمبيالات الداخلية التي يقوم عليها العمل بين التجار والبنوك في الداخل - كل هذا من المعاملات المصرفية الجائزة، وما يؤخذ في نظير هذا الأعمال ليس من الربا^(٢)".

وبناء على التكييف القانوني، فإن عملية الإيداع والإقراض نوع من الربا المحرم، لكنه على الوصف الاقتصادي تبقى هناك إشكاليات تحول دون وصف الإيداع في البنوك على أنه نوع من الربا، ومن أهم تلك الإشكاليات هي:

١ - قصد المودعين، فمن أهم القواعد المقررة في المعاملات: "العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني"، فقصد المودعين ليس إقراض البنك، ولا التعامل بالربا، ولكنه يقصد الحفاظ على ماله أولاً وأخيراًهم، وربح عائد من استثماره؛ بناء على فهم أن البنوك تستثمر، حتى لو كان هذا الفهم خطأ، لكن القصد ينفي الربوية عن المعاملة.

(٢) المرجع السابق: ص: ٤٢-٤٣ .

(١) هذا قرار مجمع البحوث الإسلامية في مؤتمره الثاني الذي انعقد بالقاهرة في الفترة من ٢٥ من المحرم سنة ١٣٨٥ هـ الموافق ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٥ م إلى ١٦ صفر ١٣٨٥ هـ الموافق ١٦ من يونيو ١٩٦٥ م. راجع: قرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، ص: ٢٨.

٢- أن وجود ربح على المال مع زيادة الأجل والوقت ليس خاصاً بالربا، فيدخله فيه كل أشكال الاستثمار المشروع وغير المشروع، فتخصيص زيادة المال مع الأجل ليس حصراً على الربا.

٣- أنه بالنظر إلى أعمال البنوك والقانون نرى أن بها أعمالاً غير القرض، ففي البنوك التجارية: نص أنه من أعمالها: مباشرة عملية تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وشركات الاستثمار والأموال^(١). وفي بنوك الاستثمار والأعمال: عرفت على أنها: البنوك التي تقوم بعمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومي، ويجوز لها أن تنشئ في هذا المجال شركات أخرى تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، كما يكون لها أن تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية^(٢).

لكن يبقى التساؤل: هل مثل هذه الإشكاليات تنقل عملية الإيداع من دائرة الحرمة؟

الذي يرجح لدي في هذه المسألة ما يلي :

أولاً- أن الإيداع في البنوك التجارية حرام شرعاً، والمستند في الحرمة ما يلي :

أنها بالوصف القانوني نوع من الربا والربا محرم بالإجماع، تقول المادة: ٧٢٦ مدني في هذا المعنى: " إذا كانت الوديعة مبلغاً من النقود أو أي شيء آخر مما يهلك بالاستعمال، وكان المودع عنده مأذوناً له في استعماله؛ اعتبر العقد قرضاً " ^(٣) .
وأنها بالوصف الاقتصادي معاملة فاسدة، لما يلي :

(١) المرجع السابق، ص: ٦١-٦٢

(٢) راجع: إدارة المصارف، الدكتور عبد الغفار حنفي، ص: ٦٤-٦٥

(٣) موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الدكتور علي أحمد السالوس، ص: ١٢١، سلسلة إصدارات المجمع (١٩)، دار الثقافة - قطر، مكتبة دار القرآن للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة

١- أن الإيداع هو أكثر من معاملة، فهي في الأساس لحفظ المال، والبنك يتقاضى من المودع أموالاً على هذا الإيداع، لكنه تداخلت معه معاملة أخرى جديدة، لا يمكن أن نطلق عليها استثماراً، لأنه مع كون القانون نص على أن البنك التجاري من أعماله مباشرة عملية تنمية الادخار والاستثمار في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وشركات الاستثمار والأموال، لكنه كما نص الاقتصاديون أن الوظيفة الرئيسية للبنك هي أن يجمع المال العاطل من جمهور الناس في صندوق عام بغرض صرف قروض لآخرين وذلك للحصول على عائد في صورة فائدة^(١). فالوظيفة الأساسية للبنك التجاري هي أخذ الأموال المودعة، وإقراضها لمن يحتاج القرض مع أخذه فارق النسبة بين العمليتين، وأن هذا هو الغالب على عمله، حتى لو وجدت بعض الأعمال الأخرى المباحة، لكنها قليلة في جنب عمليات الإقراض، وأنه على الرغم من أن هناك نصوصاً يفهم منها جواز قيام البنك بعمليات الاستثمار، إلا أن هناك بنوداً أخرى تمنع تملك البنك أو قيامه بعمليات البيع والشراء، أو إنشاء مؤسسات اقتصادية أو شركات اقتصادية ونحو هذا، فتبقى الحرمة من جهة استعمال المال في أوجه محرمة من قبل البنك، و(يزحزح) وصف الربوية عن العائد للمودعين قصد الاستثمار، وإن لم يوجد بصورة غالبية في البنك.

٢- أن العائد من البنوك هو على رأس المال وليس على الربح.

٣- أن البنك ضامن لرأس المال، وهذا يتنافى مع طبيعة الاستثمار المشروع، وأن كل استثمار قابل - من حيث أصل المعاملة - للكسب والخسارة حسب أحوال السوق.

(١) راجع: النقود وأعمال البنوك، ريموند، ص: ٩٦، نقلاً عن: أعمال البنوك والشرعة الإسلامية، الدكتور محمد مصلح الدين، ترجمة الأستاذ حسين محمود صالح، ص: ٣٣، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٧٦

ثانياً- التعامل مع البنوك المتخصصة: حكم التعامل مع هذه البنوك يتوقف على طبيعة المعاملة، وخاصة أنه قد نص في البنوك المتخصصة " أن هذه البنوك لا يقتصر نشاطها على عمليات الإقراض فقط، بل قد تقوم بالاستثمار المباشر عن طريق إنشاء مشروعات جديدة، أو المساهمة في رؤوس أموال المشروعات، وتقديم الخبرات الفنية والمشورة في مجال تخصص البنك"^(١). فيجب النظر في طبيعة المعاملة معها، فإن كانت إقراضاً كانت حراماً، وإن كانت معاملة أخرى يجب النظر إليها وفق الشروط الشرعية في المعاملات.

ثالثاً- بنوك الاستثمار والأعمال: الغالب أن التعامل مع بنوك الاستثمار والأعمال الحرة، ولكنها ليست ربا، وذلك أن هناك قوانين تقيد الاستثمار في هذه البنوك، فهو يحرم عليها بيع أو شراء عقار إلا العقار الذي يستعمله البنك، كما أنه يحرم عليه امتلاك أسهم، إلا إذا كان استيفاء لدين، ويجب بيعه في مدة لا تزيد عن سنة، وبنسبة على تزيد عن ٤٠٪، فمع كونها بنوك استثمار، إلا أنها ممنوعة من الاستثمار بمفهوم السوق، غير أن هذه المعاملات لا توصف بأنها ربوية، ولكنها من المعاملات الفاسدة.

على أن الحكم مبني على ما ورد من قوانين البنوك، ولكن يبقى الاجتهاد الحقيقي هو رفع الواقع من خلال ما تقوم به البنوك التجارية والإسلامية من طبيعة التعامل والأنشطة، ثم تكيف فقها حسب اجتهاد الفقهاء لها، وفي ظني أن الاطلاع على ما تقوم به البنوك بشكل واقع يلفه بعض الغموض، مما يستدعي معرفته بشكل صحيح حتى تكون الفتوى بنت واقعها.

وعليه، فإن إيداع الناس أموالهم في البنوك لا يمكن التسليم له بأنه نوع من الربا، لانتهاء نية السلف، مع وجود نية الاستثمار، وأن الضمان وتحديد نسبة الربح ليست بلازمة للربا.

(١) راجع: إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق، الدكتور محمد سويلم، ص: ١٨، طبع مكتبة الجلاء، المنصورة، وإدارة المصارف، الدكتور عبد الغفار حنفي، ص: ٦٣-٦٤.

أما ما يعطيه البنك للناس فهو قرض ربوي لا شك في هذا، وذلك أن الناس يذهبون للبنك يطلبون قرضاً، فيعطيه البنك بضمانات أو غيرها ما يطلبونه، مقابل زيادة على رأس المال، فالنية هنا قرض، وهو بفائدة واضحة متفق عليها، بل يحددها البنك، فيكون إقراض البنك للناس فهو من قبيل الربا الصريح، وهو بلا شك حرام شرعاً.

والفارق بين إيداع الناس في البنوك أنها معاملة فاسدة يمكن أن تصحح، بإلغاء الشروط الفاسدة، وتصح المعاملة، وهذا ما ندعو إليه البنوك، وأن تزيد في حجم استثمارها، لا أن تقتصر على القرض، وأن اشتراط البنك المركزي على البنوك التجارية ألا تتاجر برأس مال الناس خشية الخطر أضحي شيئاً لا قيمة له في سوق المال، وخاصة مع التطور الاقتصادي الذي يشهده العالم، ودراسات الجدوى وغيرها من ثورة معلوماتية في مجال الاقتصاد.

أما إقراض البنوك للناس، فإنها معاملة لا يمكن أن تصحح، فهي ربا صريح، بل لا بد من إلغاء المعاملة من أصلها، والتوبة منها، كما قال سبحانه: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (٢٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ (١).

أما الأثر المترتب على التفريق فهو أن الحرام ليس درجة واحدة، فإثم الربا عند الله ليس كإثم المعاملة الفاسدة، وما يترتب عليها من عقاب ليس بواحد، فقد تواعد الله تعالى أكل الربا بالحرب كما قال: "فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ"، وأن أكل الربا معلون كما صح عن النبي (ﷺ)، وأن الربا من أكبر الكبائر، وأن الربا سبب

للهلك والخسران، كما جاء عن النبي (ﷺ): "إذا ظهر الزنا والربا في قرية فقد أحلوا بأنفسهم عذاب الله"^(٢١). وأن الربا أشد من الزنى كما صح الحديث في هذا. ولكن لا يعني هذا أن يفرح المودعون بأن تعاملهم ليس ربا، ويستمرون على تلك المعاملة، بل الواجب المطالبة بتعديل طريقة الاستثمار حتى تكون وفقا للشرع الحنيف الذي لا يتعارض مع المصالح الاقتصادية للناس، فلا نغلق الباب بالكلية، ولا نفتحه مطلقا بالمخالفة الشرعية.

كما أنه من المهم أن يكون هناك انضباط منهجي في التصور وتكييف الحادثة، وانضباط أيضا في بيان الحكم بدرجته، فمن المعلوم شرعا أن الحرام ليس درجة واحدة، ومن مقتضيات الحكم بحرمة إيداع الأموال في البنوك التجارية وأخذ فوائد عليها أنه يحرم الانتفاع بهذه الفوائد بأي شكل من الأشكال أيا كان.

والمشكلة الكبرى أننا ندور في فلك البنوك، وكأنه ليست هناك منافذ للاستثمار إلا البنك، وهنا مكمن الخطر، فالناس كانوا يعيشون بلا بنوك، وكانوا يقومون باستثمار أموالهم، ولست أدعو إلى إلغاء البنوك، ولكن يجب الانتباه إلى أوعية تجارية أخرى، لأن أحادية الفكر والاتجاه فيه مضار خطيرة على قضية المال والاستثمار والاقتصاد والدين أيضا يجب إدراكها جيدا.

وقد فرق مجمع الفقه الإسلامي بين أنواع من الإيداع حسب طبيعة المعاملة، ففي دورة المجمع التاسعة بأبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة من ١ إلى ٦ ذي القعدة ١٤١٥ هـ، الموافق ١-٦ أبريل ١٩٩٥ م.

"قرر ما يلي"

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، حديث رقم: ٢٢٦١، ج ٢/٤٣، والطبرانی في المعجم الكبير، حديث رقم: ٤٦٠، ج ١/١٧٨. قال المنذري: رواه الحاكم وقال صحيح الإسناد. راجع: الترغيب والترهيب ج ٢/٦

أولاً: الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) سواء أكلنت لدى البنوك الإسلامية أو البنوك الربوية هي قروض بالمنظور الفقهي، حيث إن المصرف المتسلم لهذه الودائع يده يد ضمان لها هو ملزم شرعاً بالرد عند الطلب. ولا يؤثر على حكم القرض كون البنك (المقترض)، مليئاً.

ثانياً: إن الودائع المصرفية تنقسم إلى نوعين بحسب واقع التعامل المصرفي:

أ- الودائع التي تدفع لها فوائد، كما هو الحال في البنوك الربوية، هي قروض ربوية محرمة سواء أكانت من نوع الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية)، أم الودائع لأجل، أم الودائع بإشعار، أم حسابات التوفير.

ب- الودائع التي تسلم للبنوك الملتزمة فعلياً بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح هي رأس مال مضاربة، وتنطبق عليها أحكام المضاربة (القراض) في الفقه الإسلامي التي منها عدم جواز ضمان المضارب (البنك) لرأس مال المضاربة.

ثالثاً: إن الضمان في الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) هو على المقترضين لها (المساهمين في البنوك) ماداموا ينفردون بالأرباح المتولدة من استثمارها، ولا يشترك في ضمان تلك الحسابات الجارية المودعون في حسابات الاستثمار لأنهم لم يشاركوا في اقتراضها ولا استحقاق أرباحها.

رابعاً: إن رهن الودائع جائز، سواء أكانت من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) أم الودائع الاستثمارية، ولا يتم الرهن على مبالغها إلا بإجراء يمنع صاحب الحساب من التصرف فيه طيلة مدة الرهن. وإذا كان البنك الذي لديه الحساب الجاري هو المرتهن لزم نقل المبالغ إلى حساب استثماري؟ بحيث ينتفي

الضمان للتحويل من القرض إلى القراض (المضاربة) ويستحق أرباح الحساب صاحبه تجنباً لانتفاع المرتهن (الدائن) بنماء الرهن.

خامساً: يجوز الحجز من الحسابات إذا كان متفقاً عليه بين البنك والعميل.

سادساً: الأصل في مشروعية التعامل الأمانة والصدق بالإفصاح عن البيانات بصورة تدفع اللبس أو الإيهام وتطابق الواقع وتنسجم مع المنظور الشرعي، ويتأكد ذلك بالنسبة للبنوك تجاه ما لديها من حسابات لاتصال عملها بالأمانة المفترضة ودفعاً للتغريب بذوي العلاقة^(١).

(١) مجلة مجمع الفقه الإسلامي، المجلد الأول، ص: ٩٢٩-٩٣٢، قرار رقم: ٩٠ / ٣ / ٩٥... لمزيد من الاطلاع على الدراسات في المعاملات البنكية، يمكن الرجوع إلى: الأخلاق المهنية في المؤسسات المالية الإسلامية: نفاهاً ومتطلباتها والجزاءات المترتبة على مخالفتها- عبد الحميد محمود البعلبي- الديوان الأميري. اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال أحكام الشريعة الإسلامية بالكويت. وإدارة البنوك الإسلامية بعد حولة أسواق المال- محمد مسلم الرادادي. ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة. - المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢. وإدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، منشأة المعارف: ٢٠٠٢م. وإدارة المصارف: السياسات المصرفية، تحليل القوائم المالية، الجوانب التنظيمية، البنوك الإسلامية والتجارية في مصر ولبنان- عبد الغفار حنفي- دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٢. وأساسيات العمل المصرفي الإسلامي: الواقع والآفاق: دراسة مقارنة وموازنة للجوانب، القانونية، المصرفية، الفقهية، عبد الحميد محمود البعلبي، مكتبة وهبة الطبعة الأولى: ١٩٩٠م، وإعادة التعاقد وتوظيفه في المؤسسات المصرفية الإسلامية / إعداد: وسن سعد الرشيد؛ إشراف يوسف ذياب الصقر، محمد أمين القطان، جامعة الكويت- كلية الدراسات العليا. وأعمال البنوك والشريعة الإسلامية / تأليف محمد مصلح الدين؛ ترجمة حسين محمود صالح؛ مراجعة محمد عبد المنعم عبد الحميد. دار البحوث العلمية للنشر، ١٩٧٦. وأعمال الندوة الفقهية الثانية تنظيم بيت التمويل الكويتي، ٤-٧ ذي القعدة: ١٤١٠هـ. بيت التمويل الكويتي. وأعمال الندوة الفقهية الرابعة تنظيم بيت التمويل الكويتي ٦-٨ جمادى الآخرة: ١٤١٦هـ. بيت التمويل الكويتي. والاقتصاد النقدي: المؤسسة النقدية، البنوك التجارية، البنوك المركزية. - ضياء مجيد- مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٨. ٤، ٣٣٢. و اقتصاديات البنوك الإسلامية. حسين عمر دار الكتب الحديث، الطبعة الأولى: ١٩٩٥. واقتصاديات النقود والبنوك، ضياء مجيد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، طبع سنة: ٢٠٠١م. وبحوث المصارف الإسلامية. رفيق المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م. وبحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية. عبدالستار أبو غدة، بيت التمويل الكويتي، ١٩٩٣. وبحوث في مسائل الربا والنقود ومناهج الفقهاء في تحريم أعمال المصاريف والبنوك. عبد الله محمد عبد الله، دار المعارف، ١٩٩٥.

وبحوث مختارة من المؤتمر الأول للبنوك الإسلامية المنعقد باستانبول (تركيا) في الفترة من ١٤-١٧ صفر: ١٤٠٧هـ الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية. القاهرة. و البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية: دراسة لأبعاد المشكلة على مستوى الدول الإسلامية- عاشور عبد الجواد عبد الحميد- دار النهضة العربية، ١٩٩٠. و البنك الإسلامي للتنمية: أول روافد النظام المصرفي على أساس المبادئ الإسلامية، توفيق الشاوي، طبع: مكتبة الزهراء للإعلام العربي، الطبعة الأولى: ١٩٩٣. و البنك اللاريوي في الإسلام: أطروحة للتعويض عن الربا، ودراسة لكافة أوجه نشاطات البنوك في ضوء الفقه الإسلامي. محمد باقر الصدر. دار المعارف للطبعوعات، ١٩٨٣ [الطبعة الثامنة ١٩٩٠]. و البنوك الإسلامية. محسن أحمد الخضير، ابتراك للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٩٩٥، البنوك الإسلامية أصولها الإدارية والمحاسبية / تأليف نضال صبري، محمد هشام جبر. جامعة النجاح الوطنية. مركز التوثيق والأبحاث، الطبعة الأولى: ١٩٨٦. و البنوك الإسلامية الدولية وعقودها مع إشارة خاصة لنظام التأجير التمويلي، هشام خالد- دار الفكر الجامعي، ٢٠٠١م. و البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم، التقليد والاجتهاد، النظرية والتطبيق. جمال الدين عطية، ضمن سلسلة كتاب الأمة، رئاسة المحاكم الشرعية والشئون الدينية، الطبعة الأولى: ١٩٨٦. و البنوك الإسلامية مالها وما عليها، أبو المجد حرك، دار الصحوة للنشر، الطبعة الأولى: ١٩٨٨م. و بنوك تجارية بدون ربا: دراسة نظرية وعملية، محمد عبد الله إبراهيم الشيباني، دار عالم الكتب للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، و بيع المراجعة: وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، أحمد سالم عبد الله ملحم، إشراف الدكتور مصطفى الزرقا، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الطبعة الأولى: ١٩٨٩م. و تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته، سعود محمد الربيع، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، ١٩٩٢، و تمويل القطاع الزراعي بصيغ الاستثمار الإسلامية: (المشاركات الزراعية- عقد السلم) بالتطبيق على المصارف الإسلامية، أحمد جابر بدران، بنك الكويت الصناعي، ٢٠٠٤، و تنظيم وتطوير البنوك الإسلامية: النظريات والهياكل والسلوكيات والممارسات. سيد الهواري، مكتبة عين شمس، الطبعة الأولى: ١٩٩٦. ١، ٣٣٢، و الحكم الشرعي للاستثمارات والخدمات المصرفية التي تقوم بها البنوك الإسلامية، محمد رامت عبد الفتاح العزيمي، دار الفرقان، الطبعة الأولى: ٢٠٠٤، و الخدمات الاستثمارية في المصارف الإسلامية وأحكامها في الفقه الإسلامي، د. يوسف عبد الله الشبيلي، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى: ٢٠٠٥م. ٢١٦، ٣، و دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، من: ٢٥-٢٧ صفر، طبع مركز البحوث والدراسات، الشارقة: ٢٠٠٣م. و الربا في المعاملات المصرفية، عبد الله محمد حسن السعيد، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٩٩٩، و الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية/ محمود عبد الكريم أحمد أرشيد، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ٢٠٠١. و شبهة الربا في معاملات البنوك التقليدية والإسلامية: دراسة اقتصادية وشرعية/ منير إبراهيم هندي، المكتب العربي الحديث، ١٩٩٦، و صناعة الخدمات المالية الإسلامية ودور دول مجلس التعاون الخليجي في تطويرها حيدر حسن الجمعة، طبعة: ٢٠٠٧. و عقد الاستصناع في الفقه الإسلامي بين النظرية والتطبيق مع عرض تجارب ونماذج لعقد الاستصناع في البنوك

المسألة السادسة عشرة : الاقتراض من البنك؛

اختلفت فتاوى دار الإفتاء حول الاقتراض من البنك، على النحو التالي:
الأول: حرمة الاقتراض من البنك. وهو رأي الشيخ جاد الحق^(١)،

الإسلامية. أحمد جابر بدران، بنك الكويت الصناعي: ٢٠٠٣م، وعمليات التورق وتطبيقاتها الاقتصادية في المصارف الإسلامية، أحمد فهد الرشيدى، دار النفائس، الطبعة الأولى: ٢٠٠٥، والفائدة والربا. سعدي أبو حبيب دار القادري، الطبعة الأولى: ١٩٩٤، الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية، بيت التمويل الكويتي، الطبعة الثانية: ١٩٨٥م، وفقه التعامل المالي والمصرفي الحديث. محمد الشحات الجندي، دار النهضة العربية، ١٩٨٩. ٣، ٦١٦، و فوائد البنوك هي الربا الحرام: دراسة فقهية فى ضوء القرآن والسنة والواقع، الدكتور يوسف القرضاوي - دار الصحوة للنشر؛ دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة: ١٩٩٤، و القرض المصرفي: دراسة تاريخية مقارنة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي- محمد علي محمد أحمد البناء- دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ٢٠٠٦، وكشف شبهات من زعم حل أرباح القروض المصرفية، وهي سليمان غاوجي الألباني، دار القلم، الطبعة الأولى: ٢٠٠٠، والمؤتمر الأول للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية والإسلامية. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين: ٢٢-٢٣ رجب: ١٤٢٢هـ، ومشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجها الإسلام. محمد صلاح محمد الصاوي، دار المجتمع؛ دار الوفاء، ١٩٩٠، والمصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق. عبد الرزاق رحيم جدي المهي، دار أسامة للنشر، الطبعة الأولى: ١٩٩٨، المصارف الإسلامية: دراسة شرعية. رفيق يونس المصري، دار المكتبي، الطبعة الأولى: ٢٠٠١، والمصارف والأعمال المصرفية في الشريعة الإسلامية والقانون. غريب الجمال، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الشروق القاهرة: ١٩٧٢م، والمصرف الإسلامي علميا وعمليا، عبد السميع المصري مكتبة وهبة، الطبعة الأولى: ١٩٨٨، ومعاملات البنوك وأحكامها الشرعية، د. محمد سيد طنطاوي، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة عشرة: ١٩٩٤، وميزات عقود الإجارة عن عقود البيع للمؤسسات المالية الإسلامية والعملاء: دراسة فقهية تطبيقية، الدكتور محمد عبد الرزاق الطيباني طبعة خاصة بالمؤلف: ٢٠٠٤، وموقف الشريعة الإسلامية من القروض والدائع لدى البنوك: دراسة فقهية مقارنة، الدكتور أسامة السيد عبد السميع، دار الجامعة الجديدة، ٢٠٠٦، والنظام المصرفي الإسلامي - الدكتور محمد أحمد سراج، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٩، والنقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، محمود يونس، عبد النعيم مبارك، الدار الجامعية، الإسكندرية: ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، والنقود والفوائد والبنوك، د. عبد الرحمن يسري أحمد، طبع الدار الجامعية: ٢٠٠٠.

(١) طلب مقيد برقم ١٨ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٣، بتاريخ: ٥ مارس سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٣١-٢٨٣٥، وراجع: طلب مقيد برقم ٦٤ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٣، بتاريخ: ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥٦١-٣٥٦٢، وفتوى طلب مقيد برقم ١٤٠ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٣ يوية سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار

والشيخ عبد اللطيف حمزة، والدكتور محمد سيد طنطاوي^(١)، والدكتور علي جمعة^(٢).

الثاني: جواز الاقتراض من البنك. وهو رأي الدكتور نصر فريد واصل^(٣).

أدلة التحريم:

استند القائلون بالتحريم إلى الأدلة السابقة من الكتاب والسنة والإجماع، وعلى بعض القواعد الفقهية كقاعدة: كل قرض جر نفعا فهو ربا.

أدلة الجواز:

واستند الرأي القائل بجواز الاقتراض من البنك والتعامل معه على أن هذه معاملة مستحدثة، وأنها مبنية على تحقيق مصالح العباد. ورغم هذا فقد قال بأنه لا يجوز الاقتراض إلا للضرورة، وإن كانت الحالة التي أفتى فيها لا تتحقق فيها شروط الضرورة؛ إذ السائل له راتبان، ولكنه أحيانا يقترض بضمان الراتب من البنك.

آراء الفقهاء:

ذهب جماهير الفقهاء المعاصرين إلى حرمة الاقتراض من البنوك، كمجمع البحوث الإسلامية في رأيه القديم، ومجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي، والمجمع الفقهي المنبثق عن رابطة العالم الإسلامي، وغيرها. وجاء في قرارات مجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة عام ١٣٨٥ هـ أن الفائدة على أنواع القروض كلها ربا محرم، لا فرق في ذلك بين ما يسمى بالقرض الاستهلاكي، وما يسمى بالقرض الإنتاجي، لأن نصوص الكتاب والسنة في

الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٦٣-٣٥٦٤، و طلب مقيد برقم ٣٣٤ سنة ١٩٧٩م، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٦

أغسطس سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٦٥-٣٥٦٦

(٢) رقم ٣٩٠-١٩٩٠، ٠٢-٠٩-١٩٩٠/١٤٣، و رقم ٤٢٨-١٩٩٠، ٠٣-٠٩-١٩٩٠/١٤٩

(١) فتوى رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) فتوى مقيدة برقم: ٢٨٢/١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٢٩-٣٠١. رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٩٨/

٣٦-٢٣-٠٥-١٩٩٨

مجموعها قاطعة في تحريم النوعين. الإقراض بالربا محرم لا تبيحه حاجة ولا ضرورة، والاقتراض بالربا محرم كذلك، ولا يرتفع إثمه إلا إذا دعت إليه الضرورة^(١).

وأفتى مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، أن كل زيادة أو فائدة على الدين الذي حل أجله وعجز عن الوفاء به مقابل تأجيله، وكذلك الزيادة (أو الفائدة) على القرض منذ بداية العقد: هاتان صورتان ربا محرم شرعاً^(٢).

وكذلك فتوى مجمع رابطة العالم الإسلامي بتحريم الربا أخذاً وعطاءً^(٣). وكذلك توصيات المؤتمر الثاني للمصارف الإسلامية ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م بالكويت، وهو ما أفتى به مجمع الفقه الإسلامي بالهند في جمادى الأولى ١٤١٠هـ.

ولما خرج المستشار القانوني إبراهيم بن عبد الله الناصر يبحث دعا فيه إلى إباحة فوائد البنوك وأسماها (موقف الشريعة الإسلامية من المصارف) رد عليه المجمع الفقهي الإسلامي وأبطل دعوته في إباحة فوائد البنوك.

واستند المجمع في رده عليه بما يلي:

أن القول بمغايرة فوائد البنوك عن ربا الجاهلية مخالف للكتاب والسنة. اعتبار الاقتراض من البنك بفائدة تجارة ومضاربة مشروعة قلب للحقائق. ادعاء أن الاقتراض بالربا مصلحة للأمة مخالف لما عليه العقول السليمة من كونه مفسدة ليس مصلحة.

(١) المؤتمر الإسلامي الثاني لمجمع البحوث الإسلامية بالقاهرة في شهر المحرم سنة ١٣٨٥هـ الموافق مايو ١٩٦٥م .

(٢) مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني بجدة من ١٠-١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦هـ الموافق ٢٢-٢٨ ديسمبر ١٩٨٥م. قرار رقم (٣) د ٢٠/٢٠م. مجلة المجمع (العدد الثاني، ج ٢ ص ٧٣٥ و ٨١٣).

(٣) قرار مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته التاسعة المنعقدة بمبنى رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ١٢ رجب ١٤٠٦هـ إلى يوم السبت ١٩ رجب ١٤٠٦هـ .

ترويج أن الربا تعويض عن حرمان المقرض بهالة مدة القرض هي من شبه اليهود في إحلالهم الربا^(١).



المسألة السابعة عشرة: شهادات الاستثمار

اتفقت آراء مفتي دار الإفتاء المصرية على جواز شهادات الاستثمار فئة (ج)؛ وبناء الجواز على أنها جوائز دون فائدة، وأنها تدخل في نطاق الوعد بجائزة، ومن ثم تكون قيمة الجائزة مباحة شرعاً^(٢).

أما شهادات الاستثمار فئة (أ) و (ب)، فقد اختلفت فتاوى دار الإفتاء فيها على رأيين:

الأول: حرمة شهادات الاستثمار، وهو ما ذهب إليه فضيلة الشيخ جاد الحق - رحمه الله^(٣)، والشيخ عبد اللطيف حمزة، وللرأي الأول للدكتور محمد سيد طنطاوي.

الثاني: جواز شهادات الاستثمار، وهو ما ذهب إليه الدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور نصر فريد واصل، والدكتور أحمد الطيب، والدكتور علي جمعة.

أدلة المحرمين :

استند من قال بالتحريم إلى أن شهادات الاستثمار (أ، ب) ذات فائدة محددة مشروطة مقدما زمنا ومقدارا، فهي داخلية في ربا الزيادة المحرم بهذه النصوص

(١) راجع القرار الخامس من قرارات المجمع الفقهي في دورته العاشرة المنعقدة في مكة المكرمة في الفترة من يوم السبت ٢٤ صفر ١٤٠٨هـ = ١٧ أكتوبر ١٩٨٧م إلى يوم الأربعاء ٢٨ صفر سنة ١٤٠٨هـ = ٢١ أكتوبر ١٩٨٧م. وانظر: فقه النوازل. دراسة تأصيلية تطبيقية محمد بن حسين الجيزاني، ج ٣/ ١٤٨-١٤٩، طبع دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م

(٢) سجل: ١١٣، بتاريخ: ١٢ يناير ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية، ج ٩، ص: ٣٣٣٩-٣٣٤٠، وسجل: ١١٥، بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية، ج ٩/ ٣٣٤٣-٣٣٤٤

(٣) سجل: ١١٣، بتاريخ: ١٢ يناير ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية، ج ٩، ص: ٣٣٣٩-٣٣٤٠، وسجل: ١١٥، بتاريخ ٢ أغسطس ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية، ج ٩/ ٣٣٤٣-٣٣٤٤، وطلب مقيد برقم:

١٩٨٠/٧٧٦ سجل: ١١٥، بتاريخ ٢ فبراير ١٩٨١، الفتاوى الإسلامية، ج ٩/ ٣٣٥٠-٣٣٥١

الشرعية باعتبارها قرضا بفائدة مشروطة، واستدلوا بالأدلة المحرمة للربا من الكتاب والسنة.

بل إنهم اعتبروا أن تغير قيمة العائد من شهادات الاستثمار لا يعتبر مبيحا لها. واستشهد الشيخ جاد الحق - رحمه الله بما نقله الإمام الإسيبيجي في شرح الطحاوي: اتفاق الفقهاء على أن الفلوس إذا لم تكسد، ولكن غلت قيمتها أو نقصت، فعلى المقرض مثل ما قبض من العدد مادام نوع الفلوس محدد^(١).

أدلة المجيزين:

واستند المجيزون على ما يلي:

٦- فتاوى سابقة لعدد من الفقهاء، منهم: الشيخ على الخفيف، ورأي لجنة البحوث الفقهية بمجمع البحوث الإسلامية، وكانوا ثلاثة عشر عضوا، أجاز منهم ثمانية، هم: الشيخ عبد الجليل عيسى، وياسين سويلم، والسيد خليل الجراحي، وعبد العظيم بركة، ومحمد سلام مذكور، وعبد الله المشد، وعبد الحكيم رضوان، وزكريا البري، وهو رأي الدكتور محمد الشحات الجندي، ورأي الدكتور عبد المنعم نمر.

٧- أن أية معاملة تقوم على التراضي وتخلو من الغش والخداع، فهي مباحة، وأن البنك وكيل على المودع في استثمار أمواله.

٨- أن الاستثمار وإن اختلف في البنك الربوي عن الإسلامي إلا أن الأرباح متقاربة

٩- أن العائد من شهادات الاستثمار هو بمثابة مكافأة من ولي الأمر.

(١) طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٢٦٣ سجل: ١١٥، بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩٨١، الفتاوى الإسلامية، ج٩/٣٣٥٤، نقلا عن: (رسالة تنبيه الرقود على مسائل النقود من رخص وغلاء وكساد وانقطاع للعلامة ابن عابدين، ج٢ مجموع الرسائل: ص: ٥٨-٦٧)

تعريف شهادات الاستثمار:

لم يتفق الفقهاء المعاصرون على تعريف لشهادات الاستثمار، بل تعددت تعاريفاتهم لها، ومن ذلك:

تعريف الشيخ ياسين سويلم طه:

يعرف الشيخ ياسين سويلم طه شهادات الاستثمار بأنها أموال تدفع من الأفراد إلى مؤسسات للدولة، بحيث تقوم هذه المؤسسات باستثمارها في مشروعات تعود على الأمة بالنفع العام، على أن يكون لأرباب هذه الأموال نصيب من أرباحها، تقدره المؤسسة بنسبة مئوية من رأس المال^(١).

تعريف الشيخ الدكتور يوسف القرضاوي:

ويعرفها الشيخ القرضاوي بأنها: "نوع من القروض بين الحكومة - ممثلة في البنك - وبين الممولين من أفراد الشعب. فالحكومة تستقرض الناس ليساهموا في مشروعاتها أو نفقاتها، والراغبون من أبناء الشعب يقرضونها، ويتقاضون على قرضهم هذا فوائد محددة، يعينها البنك في كل عام بنسبة مئوية معلومة ١٠٪ مثلاً أو أقل أو أكثر، المهم أنها منسوبة إلى رأس المال وليس إلى الربح، وأنها تحدد عند الدفع في كل عام. وقد تختلف من عام إلى آخر، شأن كل الفوائد الربوية^(٢)."

وعلى هذا يختلف الشيخ القرضاوي عن الشيخ سويلم في أمرين:
الأول: أن شهادات الاستثمار عند الشيخ سويلم هي من قبيل الاستثمار، ولكنها عند الشيخ القرضاوي من قبيل الاستقراض.

الثاني: أن العائد من شهادات الاستثمار عند الشيخ سويلم هو من قبيل الربح، وإن كان محددًا، وهو عند الشيخ القرضاوي من قبيل الفائدة الربوية، وقد نص

(١) راجع: حكم الإسلام في أرباح شهادات الاستثمار وودائع الادخار، الشيخ ياسين سويلم طه ص:

١٥، هدية مجلة الأزهر، جمادى الأولى ١٤١٧ هـ.

(٢) راجع: فوائد البنوك هي الربا الحرام، للدكتور يوسف القرضاوي، ص: ٨٧، طبع مكتبة وهبة، الطبعة

الخامسة: ١٤٢٢-٢٠٠١ م

الشيخ القرضاوي على أن المأخوذ من الشهادات " فائدة ممنوحة من الدولة لأصحاب هذه الشهادات، وهذا هو السبب الذي توقف مجمع البحوث من أجله في تحديد الحكم الشرعي بالنسبة لهذه الشهادات"^(١).

آراء الفقهاء في شهادات الاستثمار:

للفقهاء المعاصرين في " شهادات الاستثمار " ثلاثة آراء:
الأول: حرمة وديعة شهادات الاستثمار بكل أنواعها. وهو رأي الشيخ جاد الرب رمضان من فقهاء الشافعية المعاصرين.

الثاني: حرمة وديعة الاستثمار فئة (أ، ب) وحل فئة (ج). وهؤلاء اختلفوا، فمنهم من رأى الحرمة على أساس أن شهادات الاستثمار فئة (أ، ب) هي من باب القرض بفائدة، فيكون ربا، وهو ما عليه جمهور الفقهاء المعاصرين، ومنهم من رأى أنها قراض أو مضاربة، لكنها فاسدة فتحرم، وهو رأي الشيخ محمد جيرة الله، والشيخ طنطاوي مصطفى، والشيخ جاد الرب رمضان بناء على قواعد المذهب الشافعي، وأحد الاحتمالات التي وضعها الشيخ سليمان رمضان، وهو رأي الشيخ محمد الحسيني شحاتة.

الثالث: جواز شهادات الاستثمار. وهو رأي كل من الشيخ يس سويلم طه، والشيخ عبد الجليل عيسى، والشيخ السيد خليل الجراحي من فقهاء المالكية، والدكتور سلام مذكور على أنها من العلامات المستحدثة، وقد أجازها كل من الشيخ عبد الله المشد، والمستشار عبد الحكيم رضوان على أنها مضاربة صحيحة^(٢).

(١) المرجع السابق، ص: ٣٨.

(٢) راجع: حكم الإسلام في أرباح شهادات الاستثمار وودائع الادخار، الشيخ ياسين سويلم طه، ص: ٢٤-٣٢، و المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، سعد الدين محمد الكبي، ص: ٢٣٢-٢٣٩، وفوائد البنوك هي الربا المحرم، الدكتور يوسف القرضاوي، ص: ٨٦-١١٧.

محددات الحكم على شهادات الاستثمار

و للحكم على شهادات الاستثمار لابد من وضع محددات منهجية تصور المسألة وتكييفها، ثم يكون الحكم عليها، وهذه المحددات هي:

- ١ - حداثة المسألة وقدمها، ومن ثم القياس على القديم.
- ٢ - طبيعة شهادات الاستثمار.

المحدد الأول: حداثة المسألة وقدمها

ذهب عدد من الفقهاء أن شهادات الاستثمار من الأمور الحادثة التي لا يقاس عليها، فهي من الأمور المسكوت عنها، ومن ثم، فإن الأصل في المنافع الحل، وفي المضار المنع، وشهادات الاستثمار نافعة للأفراد والمؤسسة، فالعامل يحصل على ثمرة عمله، ورب المال يحصل على ثمرة ماله، فيكون حكمها الحل^(١).

ووجه الحداثة هنا أن شهادات الاستثمار تخرج من البنوك كمؤسسات للدولة، وأن الأفراد يضعون المال في هذه المؤسسات التي لم تكن معروفة في زمن النبي (ﷺ)، ويكون لهم منها عائد، وأن الصورة القديمة كانت تتم بين أفراد وأفراد، ولم تكن المصارف معروفة وقتئذ.

فنقول: إن وجه الاستحداث ظاهر من حيث الصورة، لا من حيث الأصل، وليس بلام لكل حادث في صورته ألا يكون له أصل يبنى عليه؛ وإلا تعطل القياس، فإن غالب القياس يستعمل في صور مستحدثة، لكنه يعود إلى أصل، والقول بأن كل محدث لا يمكن قياسه على غيره أمر غير مسلم به، فما دامت هناك علة مشتركة بين حكمين، أحدهما قديم والآخر مستحدث؛ جاز القياس بينهما، يضاف إلى هذا أنه ليس بلام أن يكون كل حادث جائزا شرعا، فقد يأخذ أحد أوجه الحكم الشرعي الخمسة.

(١) راجع: حكم الإسلام في أرباح شهادات الاستثمار وودائع الادخار، الشيخ ياسين سويلم طه ص:

١٥-١٦، هدية مجلة الأزهر، جمادى الأولى ١٤١٧هـ

ووجه القدم، أنه مال من طرف يعطى لطرف آخر، فينال من وراء هذا المال عائداً، مع تغير صورة من صور الشخص، فأحدهما يكون شخصاً حقيقياً، والآخر شخصية اعتبارية، ومثل هذا التغير لا ينفي الرجوع إلى أصل المسألة واستخراج العلة لبيان الحكم القياسي.

التكييف الشرعي لشهادات الاستثمار

ولبيان التكييف الشرعي لشهادات الاستثمار، لابد من مناقشة أدلة كل فريق، حتى نقف على تصور وتكييف واحد يمكن من خلاله معرفة الحكم على شهادات الاستثمار.

مناقشة أدلة المجيزين :

الدليل الأول: أن شهادات الاستثمار من الأمور المستحدثة التي ليس فيها نص، فيكون الأصل فيها الإباحة. وقد تم الرد عليه بأنه غير مستلزم في كل مستحدث بأصله أو صورته أن يكون مباحاً.

الدليل الثاني: أن هذه المعاملة من قبيل المضاربة الشرعية، فالأفراد يدفعون أموالهم، ويقوم البنك باستثمارها، والربح بينهما معلوم، ولا يفسد العقد كون الربح معلوماً؛ لأن هذا أرفع للخلاف، كما أنه ليس في تحريم تحديد الربح نص ثابت.

و يرد عليه: أن اعتبار شهادات الاستثمار من قبيل المضاربة هو من الأمور المتنازع حولها، فلا يسلم به، وإن قالوا بأنه مضاربة، فغيرهم قال بأنها قرض ربوي، كما أن المضاربة المشروعة لها شروط، هي:

- ١- أن يكون المال من رجل، والعمل من رجل آخر.
- ٢- أن تكون المضاربة على قدر معلوم من المال بنسبة شائعة من الربح.
- ٣- أن تكون الخسارة على كل منهما بقدر ماله، فإن كان ما لهما متساوياً في القدر، فالخسران بينهما نصفين، وإن كان أثلاثاً، فالوضعية أثلاثاً، لا يعلم في ذلك خلاف بين أهل العلم، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وغيرهما.

٤ - ألا يشترط لأحد الشركاء فضل دراهم، مثل أن يشترط لنفسه جزءاً وعشرة دراهم.

٥ - إذا كان في المال خسران وربح؛ جبرت الوضعية من الربح.

٦ - ليس للمضارب أن يشتري عينا محرمة.

٧ - ألا يضمن المضارب المال^(١). ويستشهد لعدم جواز ضمان المال قول النبي (ﷺ):
: " لا يحل سلف وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا ربح مالم يُضمن، ولا بيع ما ليس عندك"^(٢).

ومعنى " ربح ما لم يضمن " قيل معناه ما لم يملك وذلك هو الغصب فإنه غير ملك للغاصب فإذا باعه وربح في ثمنه لم يحل له الربح. وقيل معناه: ما لم يقبض لأن السلعة قبل قبضها ليست في ضمان المشتري إذا تلفت تلفت من مال البائع^(٣). كما أن التحديد مختلف فيه على أقل درجاته، فضلاً عن أن الأكثر مع حرمة.

الدليل الثالث: أن نسبة الربح ثابتة، وتغيرها يعني خروجها عن وصف الربا. وتغير النسبة لا يقدح في الربا عند من يراها ربا؛ لأن علة التحريم هي الزيادة المحددة مقدماً مع ضمان رأس المال وعوده ثابتاً، وهذا يعني أن تغيير النسبة لا يقدح في إخراج الأمر عن وصف الربا.

الدليل الرابع: أن هذه معاملة تمت بالراضي وليس فيها غش ولا ظلم.

(١) راجع: المغني لابن قدامة، ج ٥/ ١٥-٤١، والمجموع للإمام النووي شرح المهذب للشيرازي، ج ١٤/ ٧٩.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه حديث رقم (١٢٣٤) كتاب البيوع، باب كراهية بيع ماليس عندك، وأخرجه أبو داود في سننه، حديث رقم (٣٤٠٥)، كتاب الإجارة، باب: في الرجل يبيع ماليس عنده. وإسناده حسن. وقال الصنعاني: رواه الخمسة وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وأخرجه. سبل السلام ج ٣ / ١٦، وكذا أشار صديق خان إلى تصحيح الحاكم وابن حبان له. راجع: الروضة الندية، صديق حسن خان، ج ٢/ ٣٧٨. تحقيق: علي حسين الحلبي. دار ابن عفا - القاهرة -، الطبعة الأولى ١٩٩٩ م.

(٣) سبل السلام للصنعاني، ج ٣ / ١٧

والتراضي ليس هو الشرط الأوحد لصحة العقد، بل هو أحد الشروط الواجب توافرها في العقد، ولكنه منضبط بعدم مخالفته الشرع، فلو تم التعامل بالربا أو الزنى أو الرشوة أو غيرها من المحرمات، لما أخرجها عن وصف الحرمة. أما الظلم هو أمر نسبي، فلا بد من معرفة العدل أولاً في المسألة، وأن يكون عدلاً متفقاً عليه، فإن خالفه فهو ظلم.

الدليل الخامس: اعتبار الفائدة مكافأة من ولي الأمر، هو أمر غير مسلم به؛ لأن هذه تسمية للأموال بغير اسمها، فحقيقة المعاملة هي زيادة نسبة المال على الموضوع، ولولا وضعه في البنوك لما كانت هناك مكافأة أو فائدة. وعلى هذا، فالذي يترجح لدي حرمة شهادات الاستثمار فئة (أ، ب)؛ لأن الأموال المودعة في تلك الشهادات إنما تستعمل في الإقراض، فهي ناتج ربا، فتكون محرمة.

وهذا ما ذهب إليه مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر الشريف عام ١٩٩١م، ونص القرار: "ناقش المجلس - بجلسته الثالثة في دورته الثامنة والعشرين التي عقدت بتاريخ ٢١ من جمادى الأولى ١٤١٢ هـ الموافق ٢٨ من نوفمبر ١٩٩١م - مذكرة لجنة البحوث الفقهية بشأن: شهادات الاستثمار التي تصدر عن البنك الأهلي المصري .

وقرر: الموافقة - بالأغلبية - على ما جاء بالمذكرة المؤرخة في ١٨ / ١١ / ١٩٩٩م من إجازة الشهادة (ج) من شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري؛ لمصادفتها وجهاً شرعياً؛ أما بالنسبة للشهادتين (أ، ب) فقد وضح من الاطلاع على القرارات المنظمة للعلاقة بين طرفيها أن ما يعطى لأصحابها موصوف بأنه "فائدة" مع أنه ليس إلا منحة من الدولة، تمنح لمن يقدمون المال ترغيباً في الادخار؛ وحثاً عليه، وقد تضمنت المذكرة طلب تعديل القرارات المنظمة لتلك الشهادتين (أ، ب) وتنقيتها من كلمة الفوائد "وأشباهاها؛ حتى يتسنى النظر في توافق هذه المعاملة مع الأحكام الشرعية .

وقد تحفظ على هذا القرار كل من: فضيلة الأستاذ الدكتور محمد السعدي فرهود،
وفضيلة الأستاذ الدكتور حامد جامع، وفضيلة الأستاذ الدكتور محمد شمس
الدين إبراهيم^(١).

كما سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن أن: "بعض البنوك
تعطي أرباحا بالمبالغ التي توضع لديها من قبل المودعين ونحن لا ندري حكم هذه
الفوائد هل هي ربا أم هي ربح جائز يجوز للمسلم أخذه. وهل يوجد في العالم
العربي بنوك تتعامل مع الناس حسب الشريعة الإسلامية؟

الجواب:

أولاً: الأرباح التي يدفعها البنك للمودعين على المبالغ التي أودعوها فيه تعتبر
ربا. ولا يحل له أن ينتفع بهذه الأرباح. وعليه أن يتوب إلى الله من الإيداع في
البنوك الربوية، وأن يسحب المبلغ الذي أودعه وربحه ويحتفظ بأصل المبلغ وينفق
ما زاد عليه في وجوه البر من فقراء ومساكين وإصلاح مرافق عامة ونحو ذلك.
ثانياً: يبحث عن محل لا يتعامل بالربا ولو دكانا ويوضع المبلغ فيه على طريق التجارة
مضاربة على أن يكون ذلك جزءاً مشاعاً معلوماً من الربح كالثالث مثلاً أو يوضع
المبلغ فيه أمانة بدون فائدة^(٢).



(١) سبل السلام للصنعاني، ج ٣ / ١٧

(٢) مجلة البحوث الإسلامية، العدد ١٨ / ١١٦، فتوى برقم ١٧٣٣ بتاريخ ٦ / ٧ / ١٤٠٤ هـ

المسألة الثامنة عشرة: التعامل مع البنوك في غير بلاد الإسلام

لدار الإفتاء فتويان في التعامل مع البنوك التجارية في غير بلاد الإسلام:
الأولى: حرمة التعامل مع البنوك التجارية الدولية في غير بلاد الإسلام^(١).
الثاني: جواز التعامل مع البنوك التجارية الدولية في غير بلاد الإسلام.

أدلة التحريم

استند الرأي القائل بالتحريم على الأدلة المستند إليها في تحريم الربا، وأن الحكم عام لا يفرق فيه بين مكان ومكان ولا بين طائفة أخرى، ولم يرد في الشرع ما يدل على الاستثناء، فيبقى الحكم على الأصل، وهو الحرمة.

أدلة الجواز

واستند الرأي القائل بالجواز على ما يلي:

- ١ - الاستناد للمذهب القائل بأنه لا ربا في الفلوس^(٢)، وهو مذهب الشافعي وأحمد ورواية راجحة عند مالك.
- ٢ - خصوصية أحكام الشخصية الاعتبارية المتمثلة في الدولة عن الفرد؛ قياساً على عدم استحقاق زكاة على مال الوقف والمسجد وبيت المال، وجواز استقراض الوقف بالربح عند الحاجة إلى ذلك.
- ٣ - أن مثل هذه العقود هي من العقود المستحدثة غير المسماة في الفقه القديم.

(١) الطلب المقيد برقم ١٤٣ سنة ١٩٨٥ - ١٤ - ٠٥ - ١٩٨٥ / ١٠٧

(٢) الفلوس جمع فلس، وهي العملة المصنوعة من النحاس، وكل عملة صنعت من ذهب فهي دنانير، وما صنعت من فضة فهي دراهم، والفلوس أقل من الدنانير والدراهم، ومنها قولنا: أفلس الرجل، أي صار ذا فلوس بعد أن كان ذا دنانير ودراهم. راجع: مشارق الأنوار على صحاح الآثار - ج ٢ / ١٥٨، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي، المكتبة العتيقة ودار التراث، وكشف المشكل من حديث الصحيحين - ج ١ / ٥٧٨، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: علي حسين البواب، دار النشر / دار الوطن - الرياض - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م، وشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني - (٤ / ٣٤٠)، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١ هـ.

٤- تغير الواقع المعيش بمجموعة من العلوم الضابطة؛ كدراسات الجدوى وبحوث العمليات والإحصاء والمحاسبة، وتغير كنه الاتصالات والمواصلات والتقنيات الحديثة بما يجب معه تحديد معنى جديد للغرر والضرر.

٥- يضاف إلى هذا المنافع والمصالح التي لا تخفى والتي عليها معاش الناس وارتياشهم.

٦- أن علة الربا قاصرة لا يُتعدى بها عن موطنها وأن المحل جزء علة.
٧- لو افترض فساد العقد - مع التسليم بهذا - فإن العقد يصح مع بطلان الشرط^(١).

وفي فتوى الاقتراض من البنوك في بلاد غير المسلمين لشراء سكن، أجاز ذلك بناء على:

١- الاستناد إلى أن السادة الحنفية أجازوا العقود الفاسدة كالربا وغيره في ديار غير المسلمين؛ لأن هذه الديار ليست محلاً لإقامة الإسلام فيها، ولأن هذه العقود إنما هي برضا أنفسهم.

٢- مصلحة المسلمين في الاندماج مع مجتمعاتهم وعدم الانعزال عنها مما يمكنهم من الدعوة إلى صحيح الدين.

٣- أنه إذا جاز لمن يعيش في بلاد المسلمين الاقتراض من البنك تقليدًا لقول من أجاز ذلك من الفقهاء فلأن يجوز ذلك لمن يعيش في ديار غير المسلمين من باب أولى وأحرى^(٢)

الترجيح:

الراجح حرمة التعامل بالربا في بلاد غير المسلمين، واعتماد الجواز على أن من مصلحة المسلمين الاندماج في مجتمعاتهم وعدم عزلتهم، فليس الاقتراض من

(١) فتوى رقم ٢٩٢٩ لسنة ٢٠٠٥ م.

(٢) فتوى رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠٠٤ م، ورقم ٣١٦٦ لسنة ٢٠٠٥ م.

البنوك هو الوسيلة الوحيدة للاندماج، فكم من أصحاب البلاد من لا يقترض من البنك، وهو يمارس أنشطته، ويندمج في المجتمع. أما الاستناد إلى أنه يجوز الاقتراض من البنك في بلاد المسلمين، فيكون الجواز للمسلمين في بلاد غير المسلمين أولى، فأحسب أن الاختلاف ليس في الاقتراض، وإنما الاختلاف في فوائد الإيداع؛ وإلا فقد أسقطنا معنى الربا الذي حرمه الله تعالى في كتابه وعلى لسان رسوله، وعلى فرض أن المسألة هنا محل خلاف، فالدليل إذا تطرق إليه الاحتمال؛ بطل به الفصل في الاستدلال.



المبحث الثاني: أسباب اختلاف مفتي دار الإفتاء في الفتاوى المستجدة

ذكر العلماء أسباب اختلاف الفقهاء، ومن أهمها:

- ١ - الاختلاف في الأمور الجبلية، مما ينتج عنه اختلاف في ملكة الاستنباط.
- ٢ - الاختلاف في اللغة العربية التي نزل بها القرآن، من حيث وضع الألفاظ ودلالاتها، والحقيقة والمجاز وغير ذلك.
- ٣ - اختلاف البيئات والعصور والمصالح.
- ٤ - الاختلاف في فهم النص وتفسيره.
- ٥ - الاختلاف في القراءات وحجيتها.
- ٦ - الاختلاف في حجية بعض مصادر التشريع.
- ٧ - الاختلاف في بعض فروع علم الحديث، كحديث الواحد والحديث المرسل ونحوهما، والاختلاف في حجية الحديث من حيث الثبوت وعدمه، أو نسيانه، أو أن الحديث لم يبلغ الفقيه، أو الاختلاف حول الحكم على الحديث صحة وضعفا.
- ٨ - الاختلاف في طرق الجمع والترجيح بين النصوص المتعارضة في ظاهرها.
- ٩ - الاختلاف في القواعد الفقهية والأصولية.
- ١٠ - عدم وجود نص أو دليل خاصة في المسائل المستجدة^(١).

(١) ومن أوائل من كتب في هذا العلم، الإمام محمد بن إدريس الشافعي، فكتب كتاب (اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى) و(كتاب الرد على سير الأوزاعي)، وكتاب (اختلاف الشافعي مع محمد بن الحسن) وكتاب (اختلاف الشافعي مع مالك) و قد ألحقها الإمام الشافعي في آخر كتابه الأم وهو مطبوع. ثم جاء الدبوسي الحنفي، فآلف كتابه (تأسيس النظر) وكتاب (التعليق) في الخلاف. ومما آلف في أسباب اختلاف الفقهاء: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، للإمام ابن تيمية، تحقيق: أبو مصعب محمد سعيد البدري، دار الكتاب المصري، و اختلاف الفقهاء للمروزي، تحقيق: صبحي السامرائي، دار عالم الكتب، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف، للبطلوسي، تحقيق: أحمد حسن كحيل، وحمزة عبد الله النشترتي، دار المريخ،

وهذه الأسباب تعد جزءاً هاماً في اختلاف المفتين في فتاويهم، ولكن قد تكون هناك أسباب أخرى في اختلاف المفتين عن اختلاف الفقهاء.

وقد تنبه لهذا فضيلة الدكتور علي جمعة، حيث رأى أن هناك تمايزاً بين اختلاف الفقهاء واختلاف المفتين، ففي معرض حديثه عن عمل كل من الفقيه والقاضي والمفتي، وأن من عمل المفتي فهم الواقع مع معرفة حكم الله، والإدلاء بالفتوى دون تغيير أو إلزام.

ومن خلال النظر إلى المسائل التي اختلفت فيها فتاوى دار الإفتاء المصرية بين مفتيها، يمكن القول بأن أسباب الاختلاف في الفتوى بينهم مردها الرئيس إلى عدم ورود نص في هذه المستجدات الفقهية، وهو أحد أسباب اختلاف الفقهاء المنصوص عليها، فلو قلنا: إن اعتبار المسائل مستجدة هو سبب اختلاف المفتين لكفى، ولكن مع عدم وجود نص في المستجدات فيمكن ذكر بعض الأسباب الأخرى التي يرجع إليها اختلاف المفتين، وهي:

السبب الأول : الاختلاف في فهم النص:

حيث اختلف المفتون في التعامل مع النصوص الشرعية، من الأخذ بظاهر النص، أو الأخذ بمقصود النص.
ومن الأمثلة على هذا:

والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف لولي الله الدهلوي، والرسالة الباهرة لابن حزم، واختلاف الأئمة العلماء، لابن هبيرة الوزير يحيى بن محمد، واختلاف الفقهاء للطبري. وأسباب اختلاف الفقهاء، للشيخ علي الحنيف، وأسباب اختلاف الفقهاء، عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، وأسباب اختلاف الفقهاء في الأحكام الشرعية، الدكتور مصطفى إبراهيم الزلمي، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، وأسباب اختلاف الفقهاء، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، وأسباب اختلاف الفقهاء، الدكتور محمد الزحيلي، دار المكتبي للطباعة والنشر، وأثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، الدكتور مصطفى الحن، مؤسسة الرسالة .

المسألة الأولى: الاختلاف في جواز إخراج أموال الزكاة لتزويج الفقراء، فجرح كل من الدكتور محمد سيد طنطاوي^(١) والدكتور نصر فريد واصل^(٢) إلى الحرمة، لأن الزواج ليس من مصارف الزكاة، بينما رأى الدكتور علي جمعة جواز إخراج أموال الزكاة لتزويج الفقراء؛ لأن الزواج من تمام كفاية الفقير^(٣)، وهو اختلاف راجع إلى فهم آية المصارف، وتنزيل الحاجة إلى الزواج عليها.

المسألة الثانية: إخراج الزكاة لبناء المساجد، فأجازها مطلقا كل من الدكتور محمد سيد طنطاوي^(٤)، والدكتور نصر فريد واصل^(٥)، والدكتور أحمد الطيب^(٦). وأجازها كل من الشيخ جاد الحق^(٧)، والشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمهما الله^(٨) بشروط. واستدلوا على الجواز بقوله تعالى (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) توسعا في فهم هذا المصرف أنه يشمل كل أوجه الخير. وخالفهم في ذلك الدكتور علي جمعة الذي قيد

(١) رقم ٩١٧-١٩٩٤، ٨٩ / ١١-٠٩-١٩٩٤

(٢) رقم ١١٨٦ / ٩٦، ٤٧٧-١٢-٠٤-١٩٩٦

(٣) فتوى رقم ٢٢٧٥ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) سجل: ١٢٣، فتوى بتاريخ: ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨م، الفتاوى الإسلامية: ج ٢١، ص: ٧٩٠١-٧٩٠٢، و فتوى رقم ٤٢٨ / ٩٦، ٥٩-١١-٠٥-١٩٩٦، و فتوى بتاريخ: ٣٠ يناير سنة ١٩٩٣م، سجل: ١٣١

(٥) فتوى مقيدة برقم: ١٦٤ لسنة: ١٩٩٧، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٤٢-٤٤، المكتبة التوفيقية. وفتوى رقم ٩٧ / ١٦٤، ١٤٩-١٣-٠٣-١٩٩٧

(٦) رقم ٨٠٨ لسنة ٢٠٠٣

(٧) طلب مقيد برقم: ٣٢٩ / ١٩٧٩م، سجل رقم (١١٣) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٢٨٢٥-٢٨٢٦، وراجع أيضا: طلب مقيد برقم (٢٥٨)، سجل: ١١٣، بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ١٨٢٩-٢٨٣٠ (٨) الطلب المقيد برقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ / ١٥٩-٢٠-٠٦-١٩٨٣، والمقيد برقم ٣٤٧ / ١٩٨٤ / ٧٢-١٩٨٥-٠٢-٠٢، و فتوى ٢٤٧ / ١٩٨٤، بتاريخ: ١٢ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ = ٢ يناير ١٩٨٥م، سجل: ٢٠، ص: ٩٤-٩٥

فهم مصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) أن المقصود منه الجهاد في سبيل الله، وإن كان وسع مفهوم الجهاد ولم يقصره على القتال^(١).

المسألة الثالثة: حكم بناء المستشفيات من مال الزكاة، فمن وسع مفهوم (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) أجاز إخراج الزكاة فيها، ومن فسر المصرف على أنه يقصد به الجهاد في سبيل الله لم يجز إخراج الزكاة في بناء المستشفيات، وغيرها من مثل هذه الفتاوى التي تميز إنفاق مال الزكاة في المنافع العامة.

المسألة الرابعة: فتوى الأضحية بالحيوان وفير اللحم الذي لم يبلغ السن، فأفتى الشيخ جاد الحق بالحرم^(٢)؛ لأن هذا يخالف ظاهر النص، فأخذ الشيخ جاد الحق النص على ظاهره، ولم يفهم منه إلا هذا الظاهر، مستندا إلى قاعدة: أن الأصل في العبادات التوقف، بينما أجاز ذلك الدكتور علي جمعة؛ لأنه فهم من النص النبوي أن اشتراط السن مظنة وفرة اللحم، فيؤخذ بمقصود النص والنظر إلى علته دون ظاهره^(٣).

ومن عجيب هذه المسألة أن يقول بعدم الجواز الشيخ جاد الحق وهو حنفي المذهب، وعند الأحناف أن الأصل في العبادات التعقل، وأن يفتي الدكتور علي جمعة بالجواز، وهو شافعي المذهب، والشافعية يرون أن الأصل في العبادات التوقف^(٤).

(١) الطلب المقيد برقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٠٠٣، و فتوى مقدية برقم ٢٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣

(٢) طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٢٥٤، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار

الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٦٢-٢٧٦٨

(٣) برقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠٠٣

(٤) يقول الدكتور عبد الله الجديع ﴿ وقد سلك الشافعي مسلك التفريق في تعليل الأحكام، حتى ذهب إلى أن (الأصل في جميع الأحكام التعبد)، بخلاف أبي حنيفة، فإن القاعدة عنده (الأصل في الأحكام التعليل)، وبنى كل على أصله مسائل في الفقه. تيسير علم أصول الفقه .. للجديع - (٢ / ٣٨)، وفي الموافقات: ﴿ الأصل في العبادات عدم الالتفات إلى المعاني وإنما هو التعبد، والعبادات الأصل فيها المعاني. الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ج ٢ / ٥٧٦، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م، انظر قاعدة: ﴿ الأصل في

السبب الثاني: الاختلاف في فهم المسألة وتصورها :

ونعني بهذا السبب أن المفتين قد اختلفوا في فهم واقع المسألة، مما انبنى عليه اختلاف تصورهم ثم تكييفهم لها، ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: أموال النذور: ففي مسألة النذور اختلف فهم المفتين فيها، فالدكتور علي جمعة فهم من النذر للأولياء أن الناذر إنما يريد جعل ثواب النذر للميت، وأنه يبتغي بهذا وجه الله! وأن قول الفقهاء بحرمة النذر للميت معناه استحالة تسليم عين المنذور إلى الميت، وهذا لا يقصده أحد من الناذرين^(١).

المسألة الثانية: الاختلاف حول جواز الحج من أموال الجمعيات والمؤسسات، فمن أجاز الحج من مال الجمعيات اعتبره حج هبة، وليس من شروط صحة الحج أن يكون المال خالصا للحاج، بل لو وهبه غيره مالا للحج فحج؛ صح حجه^(٢)، ومن قال بالمنع فهم أن الهبة هنا اعتداء على مال المؤسسة وتعد في تصرفه^(٣)..

المسألة الثالثة: شراء الوحدات السكنية من البنك، فقد حرمها الدكتور محمد سيد طنطاوي؛ لاعتبار المعاملة قرضا ربويا^(٤)، بينما أجازها الدكتور علي جمعة باعتبار أنها معاملة بيع بالتقسيط لوجود السلعة، وإذا توسطت السلعة فلا ربا^(٥). فكل منهما فهم الواقعة على نحو مغاير، فتغاير معه الحكم في الفتوى.

الأحكام التعليل، البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ج ٤ / ٢٨٣، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

(١) رقم ٢١٥٠ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) رقم ٩١-١٩٩٨ / ١٢٤ - ٠٥-٠٢-١٩٩٨، ورقم ٦٥٥ سنة ١٩٩٩ / ٢٥٩ - ٢٨-٠٧-١٩٩٩

(٣) فتوى رقم ١٩٧١ لسنة ٢٠٠٤م

(٤) طلب مقيد برقم ٥٧٠-١٩٩٠، ٢١-١١-١٩٩٠ / ٢٣١، وانظر: سجل: ١٣٣، ١٠ يناير ١٩٩٤م،

الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٨١٢٩-٨١٣٠

(٥) فتوى رقم ٢٦٢ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٥٥٦ لسنة ٢٠٠٥ .

المسألة الرابعة: فوائد البنوك، فمن قال بالتحريم كالشيخ جاد الحق والشيخ عبد اللطيف حمزة، والرأي الأول للدكتور محمد سيد طنطاوي كيف إيداع الأموال في البنوك وأخذ فائدة محددة سلفاً أنه نوع من الربا، والربا محرم، أما من بالجواز، وهو الدكتور محمد سيد طنطاوي فيما استقر عليه في الرأي الأخير، والدكتور نصر فريد واصل، فكيف المسألة على أنها نوع من الاستثمار، وأن البنك وكيل على المودعين في الاستثمار، ونفي الربا عن المعاملة؛ لأنها معاملة مستحدثة. وكذلك الحال في فتوى: شهادات الاستثمار.

السبب الثالث: الاختلاف في فهم الواقع:

الفارق بين الاختلاف في فهم المسألة والاختلاف في فهم الواقع، هو عدم وجود النص غالباً في فهم المسألة، أما الاختلاف في فهم الواقع، فهناك أدلة في الفتوى، ولكن المفتين يختلفون في فهم واقعها، وهل تنطبق عليها هذه النصوص أم لا؟ وهذا السبب من أسباب اختلاف المفتين وليس من أسباب اختلاف الفقهاء، فعمل الفقيه معرفة الحكم الشرعي، والواقع المطبق فيه من غير تأثير فيه، أما المفتي فعمله معرفة حكم الله، ومعرفة الواقع الذي سيطبق فيه دون أن يكون له إلزام في التغيير، وهو بخلاف القاضي الذي لا بد أن يعرف حكم الله، والواقع الذي أمامه، وهو قادر على أن يغير فيه^(١).

وقد نص الدكتور علي جمعة على هذا كما سبقت الإشارة، فقال: "والحقيقة أن اختلاف الواقع أحد عوامل اختلاف الفتوى،"^(٢).

ومن أبرز الأمثلة على ذلك الصلح والتعامل مع إسرائيل، فنصوص الصلح مع غير المسلم متوافرة في الآية، ولكن هل تنطبق تلك النصوص على واقع العلاقة بين

(١) راجع: علم أصول الفقه، وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، الدكتور علي جمعة، ص: ٢٢-٢٣، دار الرسالة

القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢ م.

(٢) المرجع السابق، ص: ٢٣-٢٤.

مصر وإسرائيل أم لا؟ فمن أخذ بعموم النصوص قال بجواز الصلح مع إسرائيل، كما في فتوى الشيخ جاد الحق في جوازه معاهدة " كامب ديفيد"، ومن رأى أن النصوص لا تنطبق على الواقع، وأن واقع إسرائيل هو العدوان والاحتلال لا يجوز معه نصوص الصلح بل يوجب الجهاد.

السبب الرابع: التخيير من أقوال الفقهاء في المسائل المختلف فيها:

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: الاختلاف حول توحيد المطالع في شهر رمضان، فمن أوجب العمل بتوحيد الأهلة كالشيخ جاد الحق والشيخ عبد اللطيف حمزة استند لبعض الأدلة وما أفتى به مجمع البحوث الإسلامية عام ١٩٦٦م، بينما استدل الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور أحمد الطيب والدكتور علي جمعة بأن المسألة خلافية بين الفقهاء، وغيرها من الأدلة التي استند إليها.

المسألة الثانية: الاستحالة: فمن نماذج الاختلاف بناء على اختلاف الفقهاء في المسألة القول بجواز استعمال الأشياء النجسة بعد استحالتها، حيث أفتى مفتو دار الإفتاء بالجواز، وخالفهم في ذلك الدكتور نصر فريد واصل، واستند غالبهم إلى رأي الجمهور في جواز الانتفاع بالشيء النجس بعد استحالته، بينما استند الدكتور نصر فريد واصل إلى رأي من قال بأنه لا يجوز الانتفاع بالنجس حتى بعد الاستحالة لحرمة استعماله في الأصل^(١).

المسألة الثالثة: الاختلاف حول حكم التأمين، وهي مسألة خلافية، فاختلقت كلمة دار الإفتاء فيها تبعاً لاختيار المفتي أحد الرأيين.

(١) فتوى مقيدة برقم: ١٥٠٠/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٠-٣٧١، وراجع: فتوى رقم:

٢٤٤/١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦١٦-٦٢٢. رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٩٩، ٤٧١-١٣-١٠-١٩٩٩

كما أن من أمثلته أيضا: الإيداع في البنوك، فمن كيفه على أنها معاملة ربوية، أفتى بحرمتها، ومن كيفها على أنها نوع من الاستثمار قال بحلها، تبعا لرأي من اختار رأيه في المسألة.

السبب الخامس: الاختلاف في دليل الاستناد :

و المقصود من ذلك هو أن اختلاف الأدلة التي استند إليها في الفتوى أدت إلى اختلاف الحكم فيها، وهذا لا يعني عدم اعتبار المفتي للدليل كأصل، فهو يعتبره؛ لكنه لا يراه دليلا في هذه المسألة.

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: الزواج العرفي : حيث يجنح غالب مفتي دار الإفتاء إلى القول بصحة الزواج العرفي؛ استنادا إلى أنه عقد استوفى شروطه وأركانه^(١)، بينما يجنح الدكتور نصر فريد واصل إلى الحرمة؛ سدا للذرائع لما في القول بجواز هذا الزواج من فتح لأبواب الشر بين الشباب والفتيات، خاصة مع ضعف الوازع الديني وانتشار الفساد في هذا العصر^(٢).

(١) طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٩، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ١٩ يناير سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/ ٢٩٤٥-٢٩٤٧، و فتوى ٢٤٦/ ١٩٨٤م، سجل رقم ٢٠، ص: ٥٦-٥٧، بتاريخ: ١ ربيع أول ١٤٠٥هـ = ٢٤-١١-١٩٨٤م، رقم ١٠٣٦ / ١٩٩٢-٣٩ / ١٢-٠٢-١٩٩٢، رقم ٣٣٤ / ١٩٨٨، ٢٨٧ / ٣٠-١٠-١٩٨٨، رقم ٧١٦ / ٩٩٥، ٥١ / ٣٠-٠٨-١٩٩٥ رقم ١٩٨٧/ ٣٠٣، ٢٠٧ / ٢٦-٠٧-١٩٨٧، رقم ٧٧٦ / ٩٥، ١٠٠ / ٢٣-٠٩-١٩٩٥، و الطلب المقيد برقم ٨٨٩ لسنة ٢٠٠٤م، و رقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٠٥م،

(٢) طلب مقيد برقم ١٠٨٩ لسنة ١٩٩٩ / ٥٢٧ / ٠٨-١١-١٩٩٩، رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٩٩، ٥٩٠ / ١٢-١٢-١٩٩٩، رقم ١٣٦١ لسنة ١٩٩٩، ٦٤٠ / ١٩-٠١-٢٠٠٠، و رقم ١٣٢٠ لسنة ١٩٩٧، ٧٨ / ٢٢-١٠-١٩٩٧، رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٩٩، ٥٥٢ / ١٦-١١-١٩٩٩، رقم ٩٧ / ٧٥٠، ١٠٩ / ٣٠-٠٧-١٩٩٧، رقم ٨٤٩ لسنة ٩٧، ١١٠ / ٣٠-٠٧-١٩٩٧، رقم ١٤٢٦ لسنة ١٩٩٧، ١٤٢ / ١٠-١١-١٩٩٧، و رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠٠٢م، رقم ٧٨٤ لسنة ٢٠٠٢

المسألة الثانية: الشبكة: حيث اختلف مفتو الديار المصرية فيها تبعاً للأدلة، فمن أرجعها إلى العرف ألحقها بما تعارف عليه الناس فيها باعتباره من المهر أو من الهبة، ومن اعتبرها من الهبة لم ينظر إلى عرف الناس، بل رجح ما استند إليه من المذهب الحنفي.

المسألة الثالثة: تحويل الأرض الموقوفة إلى شيء آخر : فقد أجازها الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور أحمد الطيب بناء على اعتبار المصلحة في المسألة، أما الدكتور علي جمعة فلم يجز ذلك، ولم يعتبر المصلحة، وإنما اعتبر القاعدة الفقهية من كون شرط الشارع كشرط الواقف، فاختلف الفريقان في دليل الحكم، فمن استند إلى المصلحة أجاز، ومن استند إلى القاعدة الفقهية حرم^(١).

المسألة الرابعة: إقامة الموالد، فقد رأى الدكتور علي جمعة أن إقامة الموالد مستحبة، واعتبارها داخلية في قوله تعالى ﴿وَذَكِّرْهُمْ بِأَنَّهُمْ يَأْتِئِمْ إِلَهُ﴾^(٢). بينما حكم عليها الدكتور محمد سيد طنطاوي بالجواز؛ اعتماداً على المقاصد الشرعية من إقامة تلك الموالد.

السبب السادس: تعدد رأي المفتي في المسألة الواحدة:

فمن خلال دراسة الفتاوى المستجدة نجد للمفتي الواحد في الفتوى أكثر من رأي، دون أن يكون هناك اختلاف بين نصوص الفتاوى، وإذا كانت فتاوى المفتي قد اختلفت في المسألة الواحدة، فهذا من باب أولى يكون سبباً في اختلاف فتاوى دار الإفتاء في المستجدات.. ومن الأمثلة على هذا:

(١) - سجل ١٣٢، بتاريخ: ١٦ يوليو سنة ١٩٩٤م، الفتاوى الإسلامية، ١٢٣، ص: ٨٦٣٣ - ٨٦٣٤، و

رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠٠٢

(٢) - إبراهيم : ٥

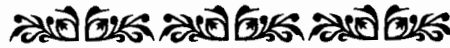
المثال الأول: أفتى الدكتور محمد سيد طنطاوي بجواز قراءة القرآن جهرا قبل خطبة الجمعة^(١)، ولكنه في فتوى أخرى أفتى بالحرمة؛ لأنها تؤدي إلى تشويش المصلين^(٢).

المثال الثاني: أفتى الدكتور نصر فريد واصل بجواز الانتفاع بالأشياء النجسة بعد استحالتها^(٣)، وفي فتوى أخرى قال بالتحريم حتى لو استحالت^(٤).

المثال الثالث: أفتى الدكتور أحمد الطيب بأن المال المستفاد بعد الوفاة من الميراث^(٥)، وأفتى في موضع آخر أنه يقسم حسب القوانين وأنه ليس من تركة الميت^(٦).

المثال الرابع: أفتى الدكتور علي جمعة بجواز ضم مصلى بمستشفى إلى صالة الاستقبال بعد بناء مصلى أخرى بجواز المستشفى.

وفي فتوى أخرى قال إنه لا يجوز تحويل ما خصص للمسجد في منفعة أخرى، إلا إذا استغني عنها، وحول الوقف إلى شيء آخر يعود نفعه على المسجد أو مسجد آخر^(٧).



(١) راجع: الطلب المقدم برقم ٤٧٣-١٩٩٥، طلب مقيد برقم ٣٤٣ سنة ١٩٩١ / ٧٩-١٠-٠٨-١٩٩١ / المقيد برقم ٣١٢ / ٨٧-٣١٠-١٢-١١-١٩٨٧ / المقيد برقم ٣٠٦ / ١٩٨٧-٣١٣-١٥-١١-١٩٨٧

(٢) راجع: الطلب المقيد برقم ١٠٣ سنة ١٩٩٢ / ٤٦٨-٠٨-٠٢-١٩٩٢ / الطلب المقيد برقم ٣١٢ / ٨٧-٣١٠-١٢-١١-١٩٨٧

(٣) رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٩٩، ٤٧١-١٣-١٠-١٩٩٩

(٤) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨ / ١٥٠٠، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٠-٣٧١، وراجع: فتوى رقم: ١٩٩٩ / ٢٤٤، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦١٦-٦٢٢. رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٩٩، ٤٧١-١٣-١٠-١٩٩٩

(٥) رقم ١١٤٣ لسنة ٢٠٠٣ / ١١ / ٦ / ٢٠٠٣ م

(٦) رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠٣

(٧) فتوى رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠٠٤ م، و فتوى رقم ١٥٠٩ لسنة ٢٠٠٤ م

الباب الثاني
أصول واتجاهات الإفتاء
في فتاوى دار الإفتاء
المصرية

الفصل الأول: أصول الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية

ويشتمل على تسعة مباحث :

- المبحث الأول: أصول الإفتاء عند الشيخ جاد الحق
- المبحث الثاني: أصول الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة
- المبحث الثالث: أصول الإفتاء عند الدكتور محمد سيد طنطاوي
- المبحث الرابع: أصول الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل
- المبحث الخامس: أصول الإفتاء في فتاوى الدكتور أحمد الطيب
- المبحث السادس: أصول الإفتاء عند الدكتور علي جمعة
- المبحث السابع: الأصول المعمول بها والمتروكة في فتاوى دار الإفتاء

المبحث الأول: أصول الإفتاء عند الشيخ جاد الحق



تحدد ملامح المنهج الفقهي عند الشيخ جاد الحق - رحمه الله - فيما يلي:

أولاً - الاعتماد على الكتاب والسنة :

استند الشيخ جاد الحق - رحمه الله - إلى الكتاب والسنة في عدد من المسائل المستحدثة، وهذا يعني أن الاجتهاد في المستجدات لا يشترط لها أن تستند على أدلة عقلية فقط، بل يمكن أن تعتمد على أدلة منقولة أيضاً، وهو ما يشير إلى أهمية الاجتهاد استناداً إلى الكتاب والسنة في استنباط الأحكام الشرعية، فضلاً عن الاستناد إليها في عملية الإفتاء.

ومن تلك المسائل :

المسألة الأولى: دفع الزكاة لصندوق الخدمات الاجتماعية للعاملين المدنيين بالدولة، حيث استند فيها إلى: (آية المصارف)، وهي قوله سبحانه: ﴿لِإِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ (٦٠) (١)

فأفتى بالجواز للفقراء منهم، والغارمين (٢).

المسألة الثانية: صرف مال الزكاة في بناء وعمارة المسجد: حيث استند أيضاً إلى آية المصارف، في مصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) في جواز صرف مال الزكاة في بناء وعمارة المساجد بشروط، (٣).

(١) التوبة: ٦٠

(٢) طلب مقيد برقم: ٥٢ / ١٩٧٩م، سجل رقم (١٠٥) بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٧٩م، الفتاوى

الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/ ٢٨١٣-٢٨١٤

فقد كيف عمارة المساجد على أنها من مصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ).

المسألة الثالثة: الإفطار لمريض ضغط الدم وقرحة المعدة: حيث أجاز لمريض ضغط الدم وقرحة المعدة الإفطار اعتماداً على النص الشرعي، وهو قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(١)، وهو تحريم على أصل حكم موجود؛ استناداً للنص القرآني^(٢).

المسألة الرابعة: الاقتراض من البنوك: فأفتى بأن الاقتراض من البنوك بفائدة حرام شرعاً؛ لأنها ربا، والربا محرم بنص القرآن والسنة^(٣)، فمن القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٤)، ومن السنة قوله (ﷺ): (الذهب بالذهب وزنا بوزن مثلاً بمثل، والفضة بالفضة وزنا بوزن مثلاً بمثل، فمن زاد أو استزاد فهو ربا)^(٥).

(١) طلب مقيد برقم: ٣٢٩ / ١٩٧٩م، سجل رقم (١١٣) بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٢٥-٢٨٢٦، وراجع أيضاً: طلب مقيد برقم (٢٥٨)، سجل: ١١٣، بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ١٨٢٩-٢٨٣٠، البقرة: ١٨٤.

(٢) فتوى رقم: ١١٣٥. طلب مقيد برقم: / ٢٨٢ / ١٩٨٠م، سجل رقم (١١٥) بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٨٨-٢٧٩٠.

(٣) طلب مقيد برقم ١٨ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٣، بتاريخ: ٥ مارس سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٣١-٢٨٣٥، وراجع: طلب مقيد برقم ٦٤ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٣، بتاريخ: ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥٦١-٣٥٦٢، وفتوى طلب مقيد برقم ١٤٠ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٣ يونيو سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥٦٣-٣٥٦٤، وطلب مقيد برقم ٣٣٤ سنة ١٩٧٩م، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٦ أغسطس سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥٦٥-٣٥٦٦، البقرة: ٢٧٥.

(٤) متفق عليه: صحيح البخاري - البيوع - كتاب: بيع الذهب بالذهب، وهو أيضاً في كتاب البيوع باب: بيع الفضة بالفضة، وفي باب: ما يذكر في بيع الطعام والحكمة رقم (٢٠٢٧)، ج ٢/ ٧٥٠، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: المساقاة، باب الربا، وفي كتاب المساقاة أيضاً، باب: الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً رقم (١٥٨٤)، ج ٣/ ١٢٠٨. وهو أيضاً برقم (١٥٨٧)، ج ٣/ ١٢١١، وفي باب: النهي عن بيع الورق بالذهب ديناً، حديث رقم (١٥٨٨)، ج ٣/ ١٢١٢.

المسألة الخامسة: بدء الصيام وانتهائه في النرويج: حيث اعتبر الشيخ جاد الحق - رحمه الله - أن تحديد ساعات الصيام يعود على ما جاء في السنة من حديث الدجال، أو اعتبار زمن النص الشرعي بناء على جعل عدد الساعات التي يصومها أهل مكة والمدينة، بوصف النص الذي نزل على هاتين المدينتين^(١).

المسألة السادسة: كتابة القرآن بقصد الشفاء وأخذ الأجرة عليه: حيث استند الشيخ جاد في حرمة كتابة القرآن بقصد الشفاء إلى ما جاء في السنة النبوية من حرمة تعليق التيممة^(٢).

المسألة السابعة: بيع العربون^(٣): حيث أفتى بأن أخذ البائع العربون عند عجز المشتري عن سداد الأقساط حرام شرعاً، لحديث نهى النبي (ﷺ) عن بيع العربون، وهو أقوى ما استدلل به في المسألة^(٤).

(١) فتوى رقم: ١١٣٩. طلب مقيد برقم: ٢١٤/١٩٨١م، سجل رقم (١١٨) بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٨٢م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٧٩٩ - ٢٨١٠

(٢) طلب مقيد برقم: ٢٧٤ سنة ١٩٨٠م، سجل: ١١٣ بتاريخ: ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٦٧ - ٣٥٦٩. مسند الإمام أحمد حديث رقم: ١٧٤٤٠، ج ٤ - ١٤٥، وصحيح ابن حبان، حديث: ٦٠٨٦، ج ١٣ - ٤٥٠، والحاكم في المستدرک، حديث: ٧٥٠١، ج ٤ - ٢٤٠، وسنن البيهقي الكبرى: ١٩٣٨٩، ج ٩ - ٣٥٠، المعجم الكبير للطبراني: ٨٢٠، ج ١٧ - ٢٩٧. قال الهيثمي: رواه أحمد وأحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات. مجمع الزوائد: ج ٢ - ٢٩١

(٣) هو: أن يشتري السلعة ويدفع إلى البائع درهماً أو أكثر على أنه إن أخذ السلعة احتسب به من الثمن، وإن لم يأخذها فهو للبائع. الموسوعة الفقهية، ج ٩/١٦٩

(٤) راجع: طلب مقيد برقم: ٣٩ سنة ١٩٨١م، سجل: ١١٥ بتاريخ: ١٧ فبراير سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٧٠ - ٣٥٧٣. الحديث أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: البيوع، باب: ما في العريان، حديث رقم (٣٥٠٢)، ج ٣/٢٨٣، وابن ماجه في سننه، كتاب: التجارات، باب: بيع العريان، حديث رقم (٢١٩٢)، ج ٢/٧٣٩، ومالك في الموطأ، حديث رقم (١٢٧١)، ج ٢/٦٠٩، والبيهقي في السنن الكبرى، حديث رقم (١٠٦٥٦)، ج ٥/٣٤٢. قال الشوكاني: الحديث منقطع؛ لأنه من رواية مالك أنه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يدركه، فبينهما راو لم يسم، وسماء ابن ماجه فقال: عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسلمي وعبد الله لا يحتج بمحدثه، وفي إسناده ابن ماجه هذا أيضاً حبيب كاتب الإمام مالك وهو ضعيف لا يحتج به. وقد قيل: إن الرجل الذي لم يسم هو ابن لهيعة، ذكر ذلك ابن عدي وهو أيضاً ضعيف. ورواه الدارقطني والحطيب عن مالك عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب وفي

المسألة الثامنة: إطلاق اللحي في التجنيد العسكري: حيث أفتى بأنه لا يجوز إجبار المجندين على حلق لحاهم لأجل الخدمة العسكرية؛ بناء على ما ورد في السنة من روايات تحت عليها، حيث إن هناك خمس روايات وردت في ترك اللحية، وكلها على اختلاف ألفاظها تدل على تركها على حالها^(١).

المسألة التاسعة: تحريم إيداع الأموال في البنوك بقصد أخذ الفوائد: وذلك بناء على مفهوم النصوص الواردة في تحريم الربا من القرآن والسنة^(٢).

المسألة العاشرة: جراحة تحويل الرجل إلى المرأة والعكس: فقد أجاز إجراء عملية للخنثى^(٣) عند وجود الدواعي الخلقية في ذات الجسد بعلامات الأنوثة المطمورة، أو علامات الرجولة المغمورة، وذلك باعتبارها تداويا من علة جسدية، لا تزول إلا بهذه الجراحة، استنادا لحديث جابر قال: (بعث رسول الله ﷺ إلى أبي بن كعب طبيبا فقطع منه عرقا ثم كواه)^(٤).

إسنادهما الميثم بن اليمان ، وقد ضعفه الأزدي. وقال أبو حاتم: صدوق ، ورواه البيهقي موصولا من غير طريق مالك. وأخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم { أنه سئل رسول الله ﷺ عن العريان في البيع فأحله } . وهو مرسل ، وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح متقى الأخبار، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ج ١٨١/٥ طبعة دار الحديث بمصر.

(١) راجع: الطلب المقيّد ١٩٤ سنة ١٩٨١، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ٢١ يونيه سنة ١٩٨١، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٤٧٨-٣٤٨٠

(٢) راجع: طلب مقيّد برقم: ١٩٨١/٢٤٠، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ٩ نوفمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٩٠٢-٢٩٠٣

(٣) من له أكتا الرجال والنساء، أو من ليس له شيء منهما أصلا، وله ثقب يخرج منه البول. راجع: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير. ج ٦ / ٣١، دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ورد المختار على الدر المختار، لابن عابدين، ج ٥ / ٤٦٤.

(٤) راجع: الطلب المقيّد ١٨٤ / ١٩٨١ سجل: ١١٥ بتاريخ: ٢٧ يونيه سنة ١٩٨١ الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٠١-٣٥٠٣. الحديث في صحيح مسلم - كتاب: السلام - باب: لكل داء دواء واستحباب التدوي، حديث (٢٢٠٧)، ج ٤/ ١٧٣٠

ثانياً - الإجماع^(١):

كان الإجماع أحد المصادر المعتمدة في الإفتاء عند الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، حيث استند إليه في عدد من المسائل، منها:

المسألة الأولى: الصلاة تحت تأثير المخدر: حيث استند إلى حرمة الصلاة تحت تأثير المخدر، بما أجمعت عليه الأمة من حرمة الصلاة وقت السكر أو غياب العقل، وإن كانت الجدة في وسيلة الإسكار^(٢).

المسألة الثانية: بطلان زواج البهائي من المسلمة: حيث ساق إجماع الأمة على حرمة تزوج المسلمة من غير المسلم؛ بناء على ما حكم به المفتون والعلماء من خروج

(١) هو: اتفاق جميع المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر ما بعد عصره ﷺ على أمر شرعي. راجع: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الإنشوي، ج ١/ ٤٥١، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، طبع مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٠ هـ والكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسني الكفومي، ج ١/ ٤٢، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، طبع: مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م، والموسوعة الفقهية، ج ٢/ ٤٨. لمزيد قراءة في الإجماع يطلع على: الإجماع في الشريعة الإسلامية، علي عبد الرزاق، دار الفكر العربي، ١٩٤٧، و الإجماع بين النظرية والتطبيق، أحمد حمد الفارسي، دار القلم، ١٩٨٢. و الإجماع في التشريع الاسلامي: دراسة موضوعية للركن الثالث من ادلة الاجتهاد مقارنة بآراء المذاهب الإسلامية كافة، محمد صادق الصدر، طبع: منشورات عويدات، ١٩٦٩. و الإجماع: دراسة في فكرته من خلال تحقيق ﴿باب الإجماع﴾/ ابو بكر الجصاص؛ تحقيق ودراسة زهير شفيق كبي، طبع: دار المنتخب العربي: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٣. و موقف العلماء من الإجماع السكوتي مع إيداء وجهة النظر فيما ذكره العلماء، الدكتور عبد الحمي عزب عبد العال، مكتبة ومطبعة الغد للنشر والتوزيع: جامعة الأزهر. كلية الشريعة والقانون، ٢٠٠١، و قواعد الاستدلال بالإجماع: الاعتراضات الواردة على الاستدلال بالدليل من الإجماع والجواب عنها، د. سعد ناصر الشثري، طبع: كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٤.

(٢) سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥١٥ -

طائفة البهائية من الإسلام، وأنها خليط فاسد من عقائد متنوعة من الأديان وغيرها^(١).

ثالثاً - القياس^(٢):

يعد القياس من الأدلة التشريعية التي تمثل مولداً للأحكام والفتيا منذ العصر الأول إلى أن يقوم الناس لرب العالمين، فهو باب واسع للاجتهاد الفقهي عامة، والإفتاء خاصة، وقد استند إليه الشيخ جاد الحق - رحمه الله - إلى القياس في عدد من الفتاوى، منها:

المسألة الأولى: كراهة صلاة العبد في صالة هو مع وجود مسجد: فاستند في الكراهة إلى النهي الوارد عن أماكن الشياطين، واعتبار صالات اللهو هي أماكن للشياطين، فلا تجوز الصلاة فيها^(٣).

(١) طلب المقيد برقم ٣٢٩ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٩٩٩ - ٣٠٠٢

(٢) القياس: حل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بجامع حكم أو صفة أو نفيهما. وقيل: هو: مساواة فرع لأصل في علة الحكم أو زيادته عليه في المعنى المعتبر في الحكم وأركانه أربعة: أصل، وفرع وحكم وعلة جامعة بينهما. إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ص ١٩٨، تحقيق: محمد سعيد البدرى أبو مصعب، دار الفكر - بيروت - الطبعة: الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ ونهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول، لجمال الدين السنوي، ج ٣/ ٣، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية: ١٩٨٣، والموسوعة الفقهية، ج ٩١/ ٣٤. لمزيد من الاطلاع على القياس، راجع: القياس بين مؤيديه ومعارضيه، الدكتور عمر سليمان الأشقر، الدار السلفية، ١٩٧٩، والقياس في الأصول بين المؤيدين والمبطلين. الدكتور نشأت إبراهيم الدريني، دار الهدى للطباعة، ١٩٨١، والقياس في القرآن الكريم والسنة النبوية: دراسة نظرية تطبيقية، وليد علي عبد الله الحسين، طبع مكتبة الرشد: ٢٠٠٥م. والقياس في التشريع الإسلامي: دراسة أصولية في بيان مكانته وأثره في الجوانب التطبيقية، الدكتور نادية شريف العمري، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٧، ودراسات في القياس الأصولي / حنان يونس محمد القديمات؛ تقديم عبد المعز عبد العزيز جريز، دار النفائس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥

(٣) راجع: الفتوى رقم ٧٥ الموضوع (١١٢٦) / ٢٢-٦-١٩٨٠، طلب مقيد برقم: ١٤٤ سنة ١٩٨٠م،

سجل (١١٥)، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٤٥ - ٢٧٥٠

المسألة الثانية: زكاة الأسهم والسندات^(١): أفتى بأن زكاة الأسهم والسندات تأخذ حكم زكاة التجارة؛ قياساً عليها؛ للعلة الجامعة بينهما^(٢).

المسألة الثالثة: كهربية الحيوان قبل ذبحه: فأفتى بأنه إذا اجتمع في الذبيحة سبب محرم وآخر مبيح تكون محرمة. وذلك قياساً على أنه إذا رمى شخص طائراً فجرحه فسقط في الماء فانتشله الصائد ميتاً فإنه لا يحل أكله لاحتمال موته غرقاً لا بجرح الصيد، ومثله واقعة السؤال^(٣).

المسألة الرابعة: الإفطار بسبب الدراسة: أفتى بأن من عجز عن الصيام بسبب الدراسة أو العمل أو المرض، فله الفطر مع القضاء عند القدرة، والفدية عند عدم استطاعة الصيام، وهو قياس على جواز الفطر بسبب المرض، والعلة بينهما هو العجز عن الصيام^(٤).

المسألة الخامسة: التبرع بالأعضاء، فأفتى بجواز التبرع بالأعضاء: وذلك قياساً على ما ساقه الفقهاء من نصوص في شأن الجهاد بالنفس وتعرضها بذلك للقتل،

(١) الأسهم: هي ما يمثل الحصص التي يقدمها الشركاء عند المساهمة في مشروع الشركة، ويتكون رأس المال من هذه الأسهم، سواء كانت نقدية أو عينية. أما السند: هو صك قابل للتداول، يمثل قرضاً، يعقد عادة بواسطة الاكتتاب العام، وتصدره الشركات أو الحكومة وفروعها، ويعتبر حامل سند الشركة دائناً للشركة، ولا يعد شريكاً فيها. راجع: الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي. الدكتور أحمد بن محمد الخليل، ص: ٣٢، طبع: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: محرم ١٤٢٤هـ.

(٢) راجع: طلب مقيد برقم ٢٤٧ سنة ١٩٨١، سجل: ١١٧، بتاريخ: ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨١، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٤٨-، ٢٨٦١-٢٨٦٢.

(٣) راجع: طلب مقيد برقم: ٣٥٣ سنة ١٩٧٨م، سجل: ١١٣ بتاريخ: ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧٨م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥٤٨- ٣٥٤٩.

(٤) راجع: فتوى رقم: ١١٣٥. طلب مقيد برقم: / ٢٨٢ / ١٩٨٠م، سجل رقم (١١٥) بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٨٨- ٢٧٩٠.

وما أوجبه الإسلام في شأن إنقاذ الغرقى والحرقى والهدمى مع ما قد يترتب على ذلك من هلاك المجاهد أو المنقذ^(١).

المسألة السادسة: تمثيل شخصيات الأنبياء: أفتى بحرمة تمثيل الأنبياء؛ قياساً على ما ثبت من حرمة تمثيل الشيطان في شخص النبي (ﷺ) في قوله: "فإن الشيطان لا يتمثل بي"^(٢)، ويقاس على حرمة النبي (ﷺ) حرمة تمثيل الأنبياء جميعاً^(٣).

المسألة السابعة: اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل: فأفتى بجواز الصلح الذي وقعه رئيس مصر السابق أنور السادات ودولة إسرائيل، وذلك بناء على أن مهادنة العدو ومصالحته جائزة شرعاً؛ قياساً على صلح الحديبية، وأن المعاهدات بين المسلمين وغيرهم جائزة، ويجب الوفاء بها ما لم يطرأ ما يقتضى نقضها^(٤).

المسألة الثامنة: تعاطي المخدرات: حيث أفتى بحرمة تعاطي المخدرات؛ قياساً على حرمة تناول الخمر؛ للعلة الجامع بينهما، وهي الإسكار^(٥).

المسألة التاسعة: مشروب الكينا: أفتى بحرمة؛ مستنداً في فتوى سابقة لدار الإفتاء، والتي استندت في التحريم على ما ثبت من نصوص شرعية تحرم كل أنواع

(١) راجع: الطلب المقيد برقم: ١٤٩ / ١٩٧٩م، وطلب مقيد برقم: ١٧٧ / ١٩٧٩م سجل: ١١٣ بتاريخ: ٥

ديسمبر سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٧٠٠ - ٣٧١٣

(٢) الحديث متفق عليه: البخاري، كتاب: التعبير - باب: من رأى النبي ﷺ في المنام، حديث رقم (١١٠)، ج ١ / ٥٢، ومسلم في صحيحه، كتاب: الرويا - باب: قول النبي ﷺ من رأي في المنام فقد رأي، حديث رقم (٢٢٦٨)، ج ٤ / ١٧٧٦.

(٣) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ١٧ أغسطس سنة ١٩٨٠م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٥٣٤ - ٣٥٣٨

(٤) راجع: سجل: ١١٣ بتاريخ: ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٦٢١ - ٣٦٣٦

(٥) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٥٠٧ - ٣٥١٣، والطلب المقيد برقم: ٤١٣ سنة ١٩٨١م، سجل: ١١٧ بتاريخ: ٢ يناير سنة ١٩٨٢م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٥٩٣ - ٣٥٩٤

الخمر، ومنها مشروب " الكينا " لعله السكر ومخامرة العقل^(١).

رابعاً - المصالح المرسلة^(٢):

المصالح المرسلة أحد أدلة التشريع، وإن لم تكن أوسعها في الاعتماد على الأدلة للاجتهاد الفقهي عند الشيخ جاد الحق - رحمه الله، فقد اعتمد عليها في ندرة من المسائل، ومن ذلك:

المسألة الأولى: الحج بالقرعة وتحديد عدد الحجيج: حيث أفتى بجواز الحج بالقرعة، و أنه يجوز للدولة تحديد أعداد الحجيج، لما في ذلك من تحقيق مصالح ودفع مفسد مما هو مفصل في الفتوى^(٣).

(١) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٢٨ يولييه سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٣٥٣٩/٩ - ٣٥٤١

(٢) المصالح المرسلة ما لا يشهد لها أصل بالاعتبار ولا بالإلغاء، لا بالنص ولا بالإجماع، ولا يترتب الحكم على وفقه. راجع: ابن الحاجب ٢ / ٢٨٩ ط الكلية الأزهرية ١٢٩٣ هـ. والوجيز في أصول الفقه، ص: ٢٣٧، وأصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة، ص: ٢٥٠-٢٥٨. وعرفت بأنها: كل منفعة لم يشهد لها نص خاص بالاعتبار أو الإلغاء، وكانت ملائمة لمقصود الشارع وما تفرع عنه من قواعد كلية استقرت من مجموع النصوص الشرعية. المصالح المرسلة، وأثرها في مرونة الفقه الإسلامي، الدكتور محمد أحمد بو ركاب، ص: ٦٤، طبع دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م. وكتب فيها عدد من المؤلفات منها: حجية المصالح المرسلة في استنباط الأحكام الشرعية. تأليف أحمد فراج حسين، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٨٢، والاستصلاح والمصالح المرسلة في الشريعة الإسلامية وأصول فقها: دراسة مقارنة في المذاهب الفقهية الثمانية مع مقدمة تمهيدية موجزة عن المصادر الفقهية الأربعة والاستحسان. الدكتور مصطفى الزرقا، طبع دار القلم، ١٩٨٨م، والأصوليون والمصالح المرسلة، الدكتور محمد إبراهيم إبراهيم الدهشوري، جامعة الأزهر. كلية الدراسات الإسلامية والعربية. القاهرة ١٩٩٦، والمصالح المرسلة وأثرها في مرونة الفقه الإسلامي، محمد أحمد بور كراب، طبع: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ٢٠٠٢، والمصالح المرسلة: مفهومها ومجالات توظيفها وتطبيقاتها المعاصرة الدكتور قطب مصطفى سنان، طبع: دار التجديد للطباعة والنشر والترجمة: ٢٠٠٥، و رأي الأصوليين في المصالح المرسلة والاستحسان من حيث الحجية، زين العابدين العبد محمد النور، طبع: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ٢٠٠٤

(٣) - راجع: الفتوى مقيدة بسجل: ١١٣ لسنة ١٩٧٩م بتاريخ: ١٠ مارس سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٢٩٠٩/٨

المسألة الثانية: إلغاء الوقف الأهلي على غير الخيرات: حيث أفتى بجواز إلغاء الوقف الأهلي على غير الخيرات، شريطة أن يكون ذلك بموافقة ولي الأمر، وأن تصرف ولي الأمر منوط بالمصلحة، فيكون إلغاء الوقف هنا من باب المصالح المرسلة^(١).

خامساً - الاستصحاب^(٢):

استند الشيخ جاد الحق - رحمه الله - إلى الاستصحاب، في عدد من فتاويه، ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: قراءة القرآن قبل خطبة الجمعة في المسجد: فأفتى بجواز قراءة القرآن من قبل أحد القارئین ويستمع إليه الباؤون قبل صعود الإمام لخطبة الجمعة. واستند في هذا إلى أنه لم يرد دليل على التحريم، وأن الأصل جواز قراءة القرآن، وأنه لم يرد نهي عن القراءة في زمن محدد^(٣).

المسألة الثانية: اللحوم المستوردة:

أفتى بأنه يجب التثبت من طريقة الذبح، وحتى التثبت فيجوز الأكل منها؛ بناء على البراءة الأصلية؛ لأن الأصل في الأشياء الإباحة، وأنه يقدم في الأحكام اليقين على الظن والشك^(٤).

(١) الطلب المقيّد ١٧٥ / ١٩٨٠ سجل: ١٠٧ بتاريخ: ٢٩ يونية سنة ١٩٨٠ الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٤٨١ - ٣٤٩٠

(٢) عرف السنوي الاستصحاب بأنه: عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمن الآتي، بناء على ثبوته في الزمن الأول. نهاية السؤل في شرح منهاج لأصول، ج ٣ / ١١٢.

(٣) فتوى رقم ١٠٥ سنة: ١٩٧٩م سجل (١١٣) بتاريخ: ٢ يناير سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٢٧٣٩ - ٢٧٤١

(٤) راجع: طلب مقيّد برقم: ٣٦٤ سنة ١٩٨٠م، سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٢٣ يناير سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٥٩٩ - ٣٦٠٦

سادساً - العرف^(١):

من الأدلة التي اعتمد عليها الشيخ جاد الحق - رحمه الله - في فتاويه، العرف، ما لم يرد نص في المسألة، أو كان العرف يتصادم مع القواعد الشرعية المقررة. ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: الشبكة: حيث أفنى بأن الشبكة يرجع حكمها للعرف الذي يعتبره الناس، هل هي من المهر أم من الهبة، وبناء على العرف يكون حكمها^(٢).
المسألة الثانية: زي طلاب الجامعة: فأفنى بأنه يجوز لأولياء الأمور إلزام الطلاب بزي معين ما دام ساترا، ولا يخالف أحكام الثياب في الشرع، ولا يجوز للطلاب مخالفتها؛ لأن هيئة الثياب يرجع فيها لعرف المجتمع^(٣).

(١) العرف ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطباع بالقبول وهو حجة أيضا لكنه أسرع إلى الفهم وكذا العادة هي ما استمر الناس عليه على حكم العقول وعادوا إليه مرة أخرى. التعريفات للجرجاني ص ١٩٣ طبعة دار الكتاب العربي. وجعل بعض العلماء العرف والعادة بمعنى واحد، وفرق البعض بينهما، فجعلوا العادة بالعمل، والعرف مرتبط بالقول. راجع: مجموعة رسائل ابن عابدين ٢ / ١٢٢، وتيسير التحرير لأمر بادشاه ١ / ٣١٧ طبعة دار الفكر، والتقرير والتجريب في علم الأصول، لابن أمير الحاج. ج ١ / ٢٨٢، دار الفكر - بيروت - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م. ولزيد من القراءة عن العرف يمكن الاطلاع على: العرف وأثره في الشريعة والقانون. أحمد علي سير المبارك، وأثر العرف في التشريع الإسلامي، الدكتور السيد صالح عوض، دار الكتاب الجامعي، ١٩٧٩، والعرف والعادة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: دراسة مقارنة. حسنين محمود حسنين، دار القلم، ١٩٨٨، وأثر العرف في فهم النصوص: قضايا المرأة أمموذجا، الدكتورة رقية طه جابر العلواني، دار الفكر، دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٣، والعرف عند الأصوليين وأثره في الأحكام الفقهية، مصطفى محمد رشدي مفتي، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.

(٢) راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٢٩٦٧ - ٢٩٦٨، طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م، رقم: ١١٩٦، وهي موجودة بدفاتر دار الإفتاء بطلب رقم ١٩٦ سنة ١٩٧٩ م، بتاريخ: ١٩٧٩ / ٠٦ / ٠٤.

(٣) راجع: الطلب المقيد ٥٠ سنة ١٩٨٠، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ١٤ يناير سنة ١٩٨١، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٤٦٩ - ٣٤٧٧.

سابعاً - القواعد الفقهية والأصولية^(١):

كان الشيخ جاد الحق - رحمه الله - يستند في عدد من الفتاوى المستجدة على القواعد الفقهية والأصولية، ومن هذه القواعد:

(١) القاعدة الفقهية، اختلف في تعريفها، فمنهم من عرفها بأنها: حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته لتعرف أحكامها. راجع: غمز عيون الأبصار شرح الأشباه والنظائر، ج ٢٢/١، ومنهم من جعلها حكم كلي بدلا من أكثر ينطبق على جميع جزئياته. التلويح على التوضيح، للتفتازاني، ج ٢٠/١، طبع محمد علي صبيح. وعرفها الشيخ الزرقا رحمه الله بأنها: أصول فقهية كلية في نصوص موجزة دستورية تتضمن أحكاما تشريعية عامة في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها. المدخل الفقهي العام للزرقا، ج ٢/٩٤١ مطبعة جامعة دمشق، طبعة سنة: ١٩٦٣م. لمزيد من الاطلاع على القواعد الفقهية، راجع: شرح القواعد الفقهية / تأليف أحمد بن الشيخ محمد الزرقا؛ إعداد الدكتور مصطفى أحمد الزرقا. دار القلم، ١٩٩٣. القواعد الفقهية. مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها، علي أحمد الندوي، قدم لها الدكتور مصطفى الزرقا، طبع دار القلم، الطبعة الرابعة: ١٩٨٨، والقواعد الفقهية: المبادئ - المصادر - الدليلية - التطور: دراسة نظرية - تحليلية - تأصيلية - تاريخية، الدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباسحين، مكتبة الرشد: شركة الرياض، ١٩٩٨، والقواعد والضوابط الفقهية عند ابن تيمية في المعاملات المالية / إعداد إبراهيم علي أحمد محمد الشال، إشراف عمر سليمان الأشقر، دار النفائس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، وموسوعة القواعد الفقهية، محمد صدقي أحمد البورنو الغزي، مكتبة التوبة، دار ابن حزم، ٢٠٠٠، وموسوعة القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي / تصنيف علي أحمد الندوي؛ تقريب عبد الله بن عبد العزيز بن عجيل، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، شركة المستثمر الدولي، ١٩٩٩، والقواعد الفقهية من خلال كتاب المغني لابن قدامة، عبد الواحد الإدريسي، دار ابن القيم للنشر والتوزيع؛ دار ابن عفا، ٢٠٠٤. والقواعد الأصولية والفقهية المتعلقة بالمسلم غير المجتهد، دكتور سعد ناصر الشثري، دار إشبيلية، ٢٠٠٣، والقواعد الفقهية للدكتور عبد العزيز عزام، دار الحديث: ٢٠٠٥. والقواعد والضوابط الفقهية في كتاب (الأم) للإمام الشافعي: جمعا وترتيبا ودراسة، عبد الوهاب أحمد خليل عبد الحميد، دار التدمرية؛ دار ابن حزم، ٢٠٠٨، والقواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه، الدكتور محمد بكر إسماعيل، دار المنار، الطبعة الأولى: ١٩٩٧م.

القاعدة الأولى: الأخذ بظاهر النص^(١)

ومن أمثلة ذلك: صلاة العيد في الشارع

فلم يعتبر صلاة العيد في الشارع من السنة أو تدخل في صلاة الخلاء، حيث أخذ بظاهر النص، وأن النبي (ﷺ) صلى في الجبابة أي الصحراء بعيداً عن البنيان^(٢)، فكل صلاة داخل البنيان لا يعد من الصلاة في الخلاء^(٣).

القاعدة الثانية: القول بالنصوص والإجماع في العبادات والمقدرات، واعتبار المصالح في المعاملات.

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: احتساب الضرائب من الزكاة: فلم يحز احتساب الضرائب من الزكاة، حيث إن الزكاة مفروضة بالنص، ولا اجتهد في مورد للنص، وأن الأحكام في العبادات توقيفية^(٤).

المسألة الثانية: اشتراط السن في أضحية البقر الهولندي: فلم يحز الأضحية بالبقر الهولندي الذي لم يكتمل السن الشرعية له، مع كونه كثير اللحم^(٥).

(١) وهي بلفظ: الحكم إنما يجري على الظاهر. معالم السنن للخطابي، ج ٣/ ٤٣٤ مطبعة أنصار السنة المحمدية. ١٣٦٧ هـ وبلفظ: الأحكام تبنى على الظاهر ولا تتوقف على التحقق. مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ج ١/ ١٦٥، طبعة دار الفكر- بيروت.

(٢) أخرج البيهقي عن الحارث عن علي، قال: الجهر في صلاة العيدين من السنة، والخروج في العيدين إلى الجبابة من السنة. نصب الراية، ج ٢- ٤٣٤.

(٣) راجع: طلب مقيد برقم: (٣٨١) سجل: ١١٣، بتاريخ: ١ يناير سنة ١٩٧٩، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٣٧-٢٧٣٨.

(٤) راجع: طلب مقيد برقم ١٨ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٣، بتاريخ: ٥ مارس سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٣١-٢٨٣٥.

(٥) راجع: طلب مقيد برقم: ٢٥٤/ ١٩٨١، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٦٢-٢٧٦٨.

القاعدة الثالثة: للوسائل حكم المقاصد^(١):

ومن نماذج الاستناد إليها: صرف أموال الزكاة في بناء معهد ومستشفى لأمراض الكبد: فقد أفتى بجواز بصرف أموال الزكاة في بناء معهد ومستشفى لأمراض الكبد، حيث إن مصارف الزكاة الفقراء؛ سدا لحاجتهم، ومن حاجاتهم التداوي من المرض، ومن وسائل التداوي من المرض إنشاء المستشفيات. ^(٢)

القاعدة الرابعة: المشغول لا يشغل^(٣):

ومن نماذج الاستناد إلى القاعدة فتوى: زواج فاسد بعد حكم باطل بالطلاق، حيث أفتى ببطان زواج من امرأة طلقت، ورفع الزوج دعوى لإبطال الحكم بالطلاق، حيث إنه لم يطلقها، وإنما طلقت بحكم محكمة، وحكمت المحكمة ببقاء الزوجية وبطالان الحكم الأول من الطلاق^(٤).

(١) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام أبي محمد عز الدين عبد العزيز، ج ١/ ٨٥، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م. وشرح القواعد السعدية، عبد المحسن بن عبد الله الزامل، ص: ٣٩ دار أطلس، الرياض، الطبعة الأولى: ٢٠٠١م

(٢) راجع: فتوى رقم: ١٧٠-الموضوع (١١٤١) دفع الزكاة لمشروع إنشاء معهد أمراض الكبد. / طلب مقيد برقم: ٢٢٨، سجل رقم (١٠٥) بتاريخ ١٢ يناير سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨١٥-٢٨١٩

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ص: ٢٨١، طبعة دار الكتب العلمية، والمنثور في القواعد، الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، ج ٣/ ١٧٤ تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، الطبعة الثانية، الكويت، دار الكويت للصحافة، ١٩٨٥

(٤) راجع: طلب مقيد برقم: ١٠٣/ ١٩٨٠، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٢١ أغسطس سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٩٩٧-٢٩٩٨ .

القاعدة الخامسة: ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب^(١):

ومن نماذج الاستناد إليها:

جهاز المرأة (أثاث بيت الزوجية) من المهر: وذلك بناء على أن السكن حق للزوجة، ومن لوازمه الأثاث، فيأخذ حكمه^(٢).

القاعدة السادسة: أن تحريم الشيء يقتضي تحريم الوسائل المفضية إليه^(٣):

ومن نماذج الاستناد إليها ما أفتى فيه بحرمة زراعة المخدرات والاتجار فيها، بناء على أن تحريم الشيء يقتضي تحريم الوسائل المفضية إليه^(٤).

القاعدة السابعة: أن ما حرم تناوله حرم بيعه:

ومن نماذج الاستناد إليها: ما أفتى به بحرمة الربح الناتج عن المخدرات؛ استناداً لهذه للقاعدة " " ^(٥).

القاعدة الثامنة: أن ما حرم فعله؛ حرم الكسب منه:

ومن نماذج الاستناد إليها ما أفتى به بأن كسب مصفف شعر المرأة، حرام شرعاً؛ بناء على أن ما حرم فعله؛ حرم الكسب منه^(٦).

(١) المستصفى في علم الأصول، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد، ص: ٢٦٧، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ، البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ج ١ / ٣١٦، ضبط نصره وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر. دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت -، الطبعة: الأولى: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، والتقرير والتحرير لابن أمير الحاج: ١ / ٣٦٧.

(٢) راجع: الطلب المقيّد ١٢٦ سنة ١٩٨١، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٦ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٣٠١٩-٣٠٢١

(٣) راجع: المعيار المعرب، للونشريسي: ٢٦/٥، السيل الجرار، الشوكاني: ٢٥/٣، مجلة الأحكام الشرعية، أحمد القاري: ١/ ٢٠٢، بلفظ: ﴿ وسيلة المحرم حرام ﴾، وانظر أيضاً: نظرية المصلحة، لحامد حسان: ١٦/١ بلفظ: ﴿ ما كان ذريعة إلى الحرام أشبه معنى الحرام ﴾.

(٤) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٥١٣-٣٥١٥

(٥) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩ / ٣٥١٦-٣٥١٧

القاعد التاسعة: الأمور بمقاصدها^(١):

ومن نماذج الاستناد إليها: ما أفتى به بحرمة مسابقات الخيول التي يدفع فيها كل متسابق مبلغا من المال؛ بناء على " أن الأمور بمقاصدها"، وأن جواز مسابقة الخيل قديما؛ كان المقصود منها التمرس على الخيل لأجل الجهاد والحرب^(٢).

القاعدة العاشرة: قاعدة العموم:

ومن أمثلة ذلك: الدعاء للميت بعد صلاة الجنازة، فأفتى بجواز الدعاء للميت بعد صلاة الجنازة؛ أخذا بعموم النص الوارد في ذلك دون ورود تخصيص^(٣).

القاعدة الحادية عشرة: قاعدة الضرورة^(٤):ومن أمثلتها:

المسألة الأولى: فحص مهلي يزيل غشاء البكارة: ففي سؤال حول ما قاله الأطباء لإحدى الفتيات من لزوم عمل فحص مهلي داخلي لوجود ورم مما يترتب عليه فقد غشاء البكارة، فأفتى بوجوب نزول المريضة على رأي الأطباء مع إخبار

(١) راجع: طلب مقيد برقم: ٤٠٠ سنة ١٩٨١م، سجل: ١١٥ بتاريخ: ١٣ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥٨٧ - ٣٥٨٩

(٢) غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر (لزين العابدين ابن نجيم المصري) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد مكّي الحسيني الحموي الحنفي، ج ١/ ٩٧، تحقيق: شرح مولانا السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت -، الطبعة الأولى: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، وحاشية ابن عابدين، ج ٥/ ٢٢٣، والأشباه والنظائر للسيوطي، ج ١/ ١٠.

(٣) راجع: طلب مقيد برقم: ١١ سنة ١٩٨١م، سجل: ١١٥ بتاريخ: ١٩ فبراير سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥٧٤ - ٣٥٨٠

(٤) راجع: فتوى رقم: ٣٢٩/ الطلب المقيد برقم ٣٦٩ لسنة ١٩٨١/ سجل: ١١٥ بتاريخ: ١٢ نوفمبر ١٩٨١، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٣٠١٤ - ٣٠١٨

(٥) وفيها أكثر من قاعدة، من ذلك: الضرورات تبيح المحظورات: الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ١٧٣، والأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ٢٨٧، الأشباه والنظائر لابن الوكيل: محمد بن عمر بن مكّي بن عبد الصمد، ج ٢/ ٣٥٢، تحقيق: أحمد بن محمد العنقري، مكتبة الرشد، الرياض: الطبعة الثانية: ١٩٩٧م، ومنها: الحاجة تنزل منزلة الضرورة الأشباه والنظائر لابن نجيم ٩١ - ٩٢، والأشباه والنظائر للسيوطي ٨٨ - ٨٩، المنشور للزركشي ٢ / ٢٤ - ٢٥.

أهلها؛ استنادا إلى أن الحفاظ على النفس من التلف ضرورة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٢)، ولا شك أن إهمال العلاج من باب إهلاك النفس الإنسانية ومؤدى إلى قتلها، وهو محرم ومنهي عنه شرعا بهذه النصوص^(٣).

المسألة الثانية: تعاطي المخدرات للعلاج: فقد أفتى بجواز تعاطي المخدرات للعلاج في حالة الضرورة، بناء على ما تقرر في القرآن من تناول المحرم اضطرارا، وما قرره الفقهاء من زوال الضرر، وأن الضرورات تبيح المحظورات^(٤).

المسألة الثالثة: إقامة المتاحف وعرض التماثيل: فأفتى بجواز ذلك؛ لأنه ضرورة من الضرورات الدراسية والتعليمية، بل إنها تخدم غرضا علميا وعقائديا إيمانيا حث عليه القرآن، بملاحظة أن الدراسات التاريخية مستمرة لا تتوقف^(٥).

القاعدة الثانية عشرة: بناء الحكم على ما تفرع منه^(٦):

فكان الشيخ جاد الحق إذا أفتى في أصل مسألة في شيء، يحكم على ما تفرع منها بحكمها.

(١) البقرة: ١٩٥

(٢) النساء: ٢٩

(٣) راجع: الطلب المقيد ٧٦ سنة ١٩٧٩، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ١١ مايو سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٤٥٣-٣٤٥٨

(٤) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥١٩-٣٥٢٠، وطلب مقيد برقم: ١١٥/١٩٨١م سجل: ١١٥ بتاريخ: ٢٢ يونيو سنة ١٩٨١م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٨١-٣٥٨٢

(٥) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥١٩-٣٥٢٠، وطلب مقيد برقم: ١١٥/١٩٨١م سجل: ١١٥ بتاريخ: ٢٢ يونيو سنة ١٩٨١م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٨١-٣٥٨٢

(٦) ولفظ القاعدة: الفرع يتبع أصله، الأشياء والنظائر للسيوطي، ص: ٢٢٨، والأشياء والنظائر لابن نجيم، ص: ١٢٠، المشور، ج ١/٢٣٤، وهي أيضا بلفظ: الفروع تابعة لأصولها معالم السنن للخطابي، ج ٥/١٧٩

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: تعليق الصور في المنازل: فأفتى بجواز تعليقها؛ استناداً إلى القول بجواز التصوير الضوئي، إذا خلا من مظنة التعظيم والعبادة^(١).
المسألة الثانية: رسم الإنسان عارياً "موديل": حيث أفتى بحرمة رسم الإنسان عارياً حتى لو كان المقصود منها الدراسة الفنية؛ بناء على ما تقرر من حرمة كشف العورة في الكتاب والسنة؛ فيكون ما تفرع عنه حرام^(٢).

ثامناً: الحكم الوضعي^(٣):

من الأمور التي استند إليها الشيخ جاد الحق في الفتوى الحكم الوضعي من الأسباب والشروط والموانع.
ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: صلاة الجمعة والجماعة عبر المذياع: فلم يجز صلاة الجمعة عبر المذياع؛ لاشتراط الفقهاء المسجد لصحة الصلاة^(٤).
المسألة الثانية: الزواج العرفي مع اختلاف الدين والجنسية:
فأفتى بصحة الزواج العرفي ما كان مستوفياً لشروطه وأركانه، مع وجوب التوثيق من الناحية القانونية^(٥).

(١) راجع: طلب مقيد برقم ٣٣٤ سنة ١٩٧٩م، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٦ أغسطس سنة ١٩٨٠، الفتاوى

الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٥٦٦

(٢) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٢٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية،

ج ٩/٣٥٢٥ - ٣٥٢٧

(٣) هو: خطاب الله - تعالى - المتعلق بعمل الشيء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً، أو صحيحاً، أو فاسداً (أو باطلاً كما عند الأحناف لتفرقتهم بين الفاسد والباطل). راجع: نهاية السؤل للأسنوي ١ / ٧١، والتقريب والتعبير لابن أمير الحاج، ج ٢ / ٧٦.

(٤) راجع: ٨٤/الموضوع (٣٢٨٦) متابعة صلاة الجماعة عن طريق المذياع.

بتاريخ: ١٩٧٩/١/١٦

المسألة الثالثة: التأمين على الحياة:

فأفتى بحرمة؛ بناء على أن التأمين ضمان لسلامة الأنفس، وهو ما لا يجوز فيه الضمان، وبناءً على الغرر، وأنه عقد احتمالي، فخالف شروط صحة العقد الشرعي^(١).

المسألة الرابعة: التأمين ضد الحريق:

فأفتى بأنه حرام، لبنائه على الغرر، وأنه عقد احتمالي، كما أنه يدخله ربا النسيئة؛ لأجل الزيادة في دفع القسط المؤخر^(٢).

تاسعاً: التخير من أقوال الفقهاء :

فقد كان الشيخ جاد الحق يرجع في فتاويه إلى أقوال الفقهاء قديماً، ويستأنس بها، أو يخرج عليها، أو يرجع إلى فتاوى من سبقوه من المفتين. ويتمثل ذلك فيما يلي:

أولاً- أقوال الفقهاء:

وقد استند الشيخ جاد الحق في عدد من الفتاوى إلى أقوال الفقهاء، ومن ذلك:

المسألة الأولى: صلاة الجمعة عبر المذيع:

حيث استند إلى عدم جواز صلاة الجمعة عبر المذيع؛ استناداً لأقوال الفقهاء في عدم صحتها عبر الأثير ونحوه^(٣).

المسألة الثانية: اشتراط الزوجة حق الدراسة والعمل:

(١) راجع: طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٩، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ١٩ يناير سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من

دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٩٤٥-٢٩٤٧

(٢) راجع: طلب مقيد برقم (٢٥٨)، سجل: ١١٣، بتاريخ: ٢٦ يناير سنة ١٩٨٠م، الفتاوى الإسلامية من

دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٣٠

(٣) راجع: الطلب المقيد ٢٥٣ سنة ١٩٨٠، سجل: ١١٥، بتاريخ: ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠، الفتاوى

الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٤٤٥-٣٤٤٩

(٤) راجع: ٨٤/ الموضوع (٣٢٨٦) متابعة صلاة الجماعة عن طريق المذيع. بتاريخ: ١٦/١/١٩٧٩

فأفتى بجواز اشتراط الزوجة حق الدراسة والعمل؛ تخرجاً على قول الإمام أحمد في ذلك^(١).

المسألة الثالثة: تناول المخدرات للعلاج:

حيث استند في جواز تناول المخدرات للعلاج إلى الضرورة واستند أيضاً إلى ما أفتى به ابن حجر المكي الشافعي^(٢) من جواز تناول المخدرات إن علم من ابتلى بها أنه إذا لم يتناوله هلك^(٣).

ثانياً- التلفيق^(٤) في الأحكام أو التخير من أحكام المذاهب:

من الأمور التي كان الشيخ جاد الحق - رحمه الله - يستند إليها في الإفتاء التلفيق في الأحكام، أو التخير من أحكام المذاهب من باب التيسير، ومن ذلك:

المسألة الأولى: زكاة العقارات المبنية ذات الإيراد: فقد رجح أن تكون الزكاة من العقارات المبنية يضم إيرادها الصافي بعد نفقات الصيانة والضرائب إلى ما لديه من أموال أخرى تجب فيها الزكاة، فتعتبر أموالاً مستفاداً يجب فيها: ٥، ٢٪ إن حال عليها الحول، على مقتضى فقه الإمام أبي حنيفة في المال المستفاد من جنس

(١) راجع: (١١٢٨) صلاة الجنازة وستر الجثة عند نقلها، طلب مقيد برقم: (٣٠) سجل: ١١٥، بتاريخ:

١٥ فبراير سنة ١٩٨١م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٥٤-٢٧٥٦

(٢) هو أحمد بن حجر الهيتمي (وعند البعض الهيتمي) السعدي، الأنصاري، شهاب الدين أبو العباس. ولد في محلة أبي الهيثم بمحافظة الغربية بمصر سنة: ٩٠٩ هـ ونشأ وتعلم بها. أحد كبار فقهاء الشافعية في عصره. شارك في أنواع من العلوم. تلقى العلم بالأزهر، وانتقل إلى مكة وصنف بها كتبه وبها توفي سنة: ٩٧٣ هـ. من تصانيفه: ﴿تحفة المحتاج شرح المنهاج﴾؛ و﴿الإيعاب شرح العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعية والأصحاب﴾؛ و﴿الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة﴾؛ و﴿إنحاف أهل الإسلام بمخصوصيات الصيام﴾. راجع: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدورد فنديك، ج ١/ ٢٠٢، دار صادر - بيروت - ١٨٩٦م، ومعجم المؤلفين ٢ / ١٥٢؛ والأعلام للزركلي ١ / ٢٢٣.

(٣) راجع: سجل: ١٠٥ بتاريخ: ٤ مارس سنة ١٩٧٩م الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٥١٩-٣٥٢٠

(٤) يقصد به: التوفيق والجمع بين الروايات المختلفة في المسألة الواحدة. الموسوعة الفقهية، ج ١٣/ ٢٨٦. وقد يقصد به الجمع بين حكمين في مسألة واحدة.

نصاب قائم، وتجري الزكاة في الدور والعقارات المستغلة بالإيجار، ويضم إيرادها مع ما يملك من مال تجب فيه الزكاة، وذلك جريا على قواعد التلقيق في الأحكام أو التخير من أحكام المذاهب في العبادات وغيرها^(١).

المسألة الثانية: إلغاء الوقف الأهلي على غير الخيرات: فقد استبقى القانون الوقف على الخيرات، وفيه اتباع قول القائلين بلزوم الوقف عليها، وحين أنهى الوقف على غير الخيرات (الأهلي) اتبع قول القائلين بعدم جواز الوقف أصلا وبطلانه، وهو تلقيق يميزه الفقهاء وعلماء الأصول^(٢).

عاشراً: الاستناد إلى أحكام القضاء إن كان موافقاً للشرع:

ومن أمثلة ذلك ما يلي:

المسألة الأولى: مشروع الاتفاقية الدولية الخاص باختطاف الأطفال من أحد الوالدين: حيث استند فيها إلى ما رجحه القانون المدني المصري فيما يخص أحكام الحضانة^(٣).

المسألة الثانية: زواج الكاثوليك في مصر: حيث أفتى أن الزواج باطل إذا لم يتم على يد رجل الدين؛ استناداً إلى تحكيم قانون الأحوال الشخصية بمصر^(٤).

المسألة الثالثة: القواعد المعمول بها في مصر بشأن إبرام عقود الزواج: وقد استند فيها إلى القانون المدني المصري^(٥).

(١) راجع: طلب مقيد برقم ٢٤٧ سنة ١٩٨١، سجل: ١١٧، بتاريخ: ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨١، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٨٤٩-، ٢٨٦٨-٢٨٦٩

(٢) راجع: الطلب المقيد ١٧٥ / ١٩٨٠ سجل: ١٠٧ بتاريخ: ٢٩ يونيو سنة ١٩٨٠ الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/٣٤٨١-٣٤٩٠

(٣) راجع: الطلب المقيد ٧٥ سنة ١٩٨٠، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ٢ مارس سنة ١٩٨٠، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٣٠٥١-٣٠٦١

(٤) راجع: طلب مقيد برقم: ١٣٥١/١٩٧٩، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٩٢٣-٢٩٣٦

المسألة الرابعة: الأحوال الشخصية لغير المسلمين بمصر:

واستند فيها لقانون الأحوال الشخصية بمصر^(١).

المسألة الخامسة: حكم الأطفال غير الشرعيين في القانون المصري:

أفتى بما ذهب إليه قانون الأحوال الشخصية بمصر من صحة نسب الولد لأبيه إن

كان يولد لمثله، وأقر ببنوته عن طريق غير الزنى^(٢).

المسألة السادسة: المعاش والتركة:

حيث أفتى بأن المعاش لا يقسم حسب قواعد الميراث؛ بناء على القوانين المنظمة

للمعاش، حسب القانون المصري المدني^(٣).

حادي عشر: تقديم الشرع على العرف:

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: السن القانونية للزواج: فمع كون القانون قد اعتبر سنا للزواج

للفتى والفتاة لابد منها لصحة عقد الزواج، فاشتراط للفتاة أن تبلغ السادسة عشرة،

وللفتى أن يبلغ الثامنة عشرة، وقد تم الزواج قبل هذه السن، فأفتى بصحة الزواج،

بناء على أن الشرع لم يشترط هذا، فلا اعتبار للعرف في مقابل الشرع^(٤).

(١) راجع: طلب مقيد برقم: ١٢٠/١٩٨١، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ١٤ إبريل سنة ١٩٨١م، الفتاوى

الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٩٤٨-٢٩٥٢

(٢) راجع: سجل رقم ١٠٥، بتاريخ: ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية،

ج ٨/٣٠٢٥-٣٠٢٧

(٣) راجع: فتوى رقم ٧٣٣، بتاريخ: ١/٢٦/١٩٨٠. الموضوع (١٢٢٢) حكم الأطفال غير الشرعيين في

القانون المصري.

(٤) راجع: ٣٣٦٦/ الموضوع (٣٢٧٧) المعاش والتركة. بتاريخ: ٣/٧/١٩٨١.

(٥) راجع: طلب مقيد برقم: ٢٩٠/١٩٨٠، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٨٠م، الفتاوى

الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٩٣٧-٢٩٤٤

المسألة الثانية: اعتماد الزواج بتاريخ الانعقاد لا التوثيق: حيث أفتى بأن عقد الزواج ينعقد بتاريخ الانعقاد لا بتاريخ التوثيق؛ لأن التوثيق واجب قانوني وليس واجبا شرعيا، وأن العقد ما دام قد تم مستوفيا الأركان فيصح ويترتب عليه آثاره الشرعية^(١)

ثاني عشر: الرجوع إلى أهل الذكر:

ومن أمثلتها: جواز احتساب مواقيت الصلاة بالحساب الفلكي، حيث استند في صحة مواقيت الصلاة المعمول بها في مصر إلى لجنة من المتخصصين في علوم الفلك والأرصاد والحسابات الفلكية بأكاديمية البحث العلمي وجامعتي الأزهر والقاهرة وهيئة المساحة المصرية^(٢).



(١) راجع: طلب مقيد برقم: ٣٠٤/١٩٨١، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ١٧ أكتوبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/٢٩٥٧-٢٩٥٩

(٢) راجع: (١١٢٢) مواقيت الصلاة، سجل: ١٠٥، بتاريخ: ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/٢٧٣٣-٢٧٣٦

المبحث الثاني: أصول الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة

تمثلت أصول الإفتاء التي اعتمد عليها الشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمه الله - فيما يلي:

أولاً - الاعتماد على الكتاب والسنة :

ومن أمثلة ذلك :

المسألة الأولى: صرف الزكاة لبناء المسجد: فأفتى بجواز إخراج الزكاة لبناء المسجد، بشرط أن تكون النية له، وأن يكون الناس بحاجة للمسجد، إما لخلو المنطقة منه، أو لضيق المسجد الموجود. وبناء هذا الجواز هو الاستدلال بآية المصارف، وما توسع فيه من معنى مصرف (وفي سبيل الله)^(١).

المسألة الثانية: إخراج الزكاة لطلب العلم: فأفتى بجواز ذلك؛ استناداً لقوله (وفي سبيل الله)^(٢).

المسألة الثالثة: فرض الضرائب^(٣): فأفتى بجواز فرض الضرائب من أجل المصلحة العامة؛ استناداً لقوله (ﷺ): " إن في المال لحقا سوى الزكاة "^(٤).

(١) راجع: الطلب المقيد برقم ٩١ لسنة ١٩٨٣ / ١٥٩ - ٢٠ - ٠٦ - ١٩٨٣، والمقيد برقم ٣٤٧ / ١٩٨٤ - ٧٢ - ٠٢ - ١٩٨٥.

(٢) راجع: سجل ١١٨، بتاريخ: ١٨ مارس سنة ١٩٨٤م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٧٤٧-٨٧٤٩.

(٣) الضريبة: واحدة الضرائب التي تؤخذ في الأرصاد والجزية ونحوها. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، ج ١ ص ٥٥٠. طبع: دار صادر - بيروت، الطبعة: الأولى

(٤) راجع: ٢٠ ذو القعدة سنة ١٤٠٣ هجرية - ٢٩ أغسطس سنة ١٩٨٣ م، بموقع دار الإفتاء المصرية.

الحديث: سنن الترمذي - كتاب: الزكاة عن رسول الله - باب: ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة، حديث رقم (٦٥٩)، ج ٤٨/٣، وسنن الدارمي - كتاب: الزكاة - باب: ما يجب في مال سوى الزكاة، حديث رقم (١٦٣٧)، ج ٤٧١/١، وسنن البيهقي، حديث رقم (٧٠٣٤)، ج ٨٤/٤، والطبراني في المعجم الكبير، حديث رقم (٩٧٩)، ج ٤٠٣/٢٤. وهو حديث ضعيف. قال الترمذي: هذا حديث إسناده ليس

المسألة الرابعة: إخراج الزكاة لبناء دار لإقامة المآتم: فأفتى بحرمة إخراج الزكاة لبنائها؛ لأن القرآن حصر المصارف في ثمانية، فلا يجوز تعديها، وليس منها المستول عنه، كما أنها إعانة على بدعة^(١).

المسألة الخامسة: إخراج الزكاة لحفظ القرآن: فأفتى بجواز إعطائهم إن كانوا فقراء، وجواز المساهمة في المشروع؛ استناداً لمصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ)، أما المكافآت التشجيعية فلا يجوز؛ لأنها لا تندرج تحت مصارف الزكاة المذكورة في آية المصارف^(٢).

ثانياً: الإجماع:

استند الشيخ عبد اللطيف حمزة إلى الإجماع في ندرة من المسائل، وذلك راجع إلى أمرين:

الأول: أن الاستناد إلى الإجماع في المستجدات أمر نادر.

الثاني: أن المسائل المعروضة لم يكن الإجماع فيها دليلاً في الغالب.

ومن تلك المسائل التي اعتمد فيها الشيخ عبد اللطيف حمزة على الإجماع:

زواج المسلمة من البهائي: حيث أفتى الشيخ عبد اللطيف حمزة بحرمة زواج المسلمة من البهائي؛ لأنه غير مسلم، ولا يجوز زواج المسلمة بغير المسلم، ومستنده في هذا الكتاب والسنة والإجماع^(٣).

بذاك. قال صاحب تحفة الأحوذى: (وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف) قال أحمد متروك الحديث وقال الدارقطني ضعيف. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال النسائي: ليس بثقة كذا في الميزان. راجع تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، ج ٣/٢٦٣: دار الكتب العلمية - بيروت

(١) راجع: فتوى ١٣٤/١٩٨٥، بتاريخ: ١٩ شوال ١٤٠٥هـ = ٧/٧/١٩٨٥م، سجل: ٢٠، ص: ١٧٣-١٧٤

(٢) راجع: فتوى رقم: ١٩/١٩٨٤، بتاريخ: ٢ جمادى الأول ١٤٠٤هـ = ٢/٤/١٩٨٤م، سجل: ١٢٩-١٢٨/١١٨

(٣) راجع: رقم ٩٦/١٩٨٤، ٢٤٥/١٨-٠٤-١٩٨٤.

ثالثاً: القياس:

من الأصول التي اعتمد عليها الشيخ عبد اللطيف حمزة القياس، ومن ذلك: المسألة الأولى: عطل الميكرفون في صلاة الجمعة: أفتى بأن عطل الميكرفون في صلاة الجمعة لا يبطل الصلاة؛ قياساً على فعل النبي (ﷺ) حيث كان يقطع الخطبة لحاجة تعرض أو مسألة سائل أو تعليم جاهل ونحو هذا^(١).

المسألة الثانية: الصوم في بلاد يطول فيها النهار عن حد الاعتدال: والذي قد يصل إلى تسع عشرة ساعة، فأفتى بأنه يجوز لهم أن يقدرُوا عدد ساعات أقرب البلاد إليهم؛ قياساً عليهم للقرب الجغرافي، أو يقدرُوا عدد ساعات الصيام بعدد الساعات التي يصومها أهل مكة والمدينة؛ استناداً إلى أنها مكان نزول الوحي^(٢).

المسألة الثالثة: أداء فريضة الحج بربح البنك: فأفتى بصحة الحج مع الإثم وعدم القبول؛ قياساً على صوم المغتاب؛ فيصح صومه مع عدم القبول؛ لتوافر أركان العبادة، فيحكم بصحتها، مع الحكم بالحرمة فيما شابه الحرمة؛ لاعتباره ربح البنك من الربا المحرم بنص القرآن^(٣).

المسألة الرابعة: التعامل مع البنك الإسلامي: حيث أفتى أنه يجوز التعامل مع البنك الإسلامي إن لم يكن يحدد فائدة مقدرة سلفاً؛ قياساً على المضاربة الشرعية^(٤).
المسألة الخامسة: إنفاق فوائد البنوك: فأفتى بوجوب التخلص منها في وجوه الخير، وعدم جواز الانتفاع بها؛ قياساً على خبر الشاة التي قالت للنبي إنها حرام، فقال

(١) راجع: الطلب المقيّد برقم ٧٥ لسنة ١٩٨٦ / ٢٢٩ - ١٥ - ٠٦ - ١٩٨٦

(٢) راجع: ٢٩ ذو القعدة سنة ١٤٠٤ هجرية - ٢٧ أغسطس سنة ١٩٨٤ م

راجع فتوى الشيخ جاد: فتوى رقم: ١١٣٩. طلب مقيّد برقم: ١٩٨١/٢١٤ م، سجل رقم (١١٨) بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٨٢ م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٩٩ - ٢٨١٠

(٣) راجع: فتوى رقم ٢٤٤، سجل ١١٧، مقيّد برقم ١٩٨٤/٦٧ بتاريخ ١٧ إبريل لسنة ١٩٨٤ م

(٤) راجع: المقيّد برقم ١٩٨٤/٢٧٣ - ٢٠ - ١١ - ١٩٨٤/٣٣، وراجع: المقيّد برقم ٨٤/٣٢٠ م - ٢٦ -

"أطعموها الأسرى"^(١)، وخبر أبي بكر في مقامرة المشركين^(٢).

(١) راجع: المقيد برقم ٢٧٣/١٩٨٤ - ٢٠-١١-١٩٨٤/٣٣، راجع: المقيد برقم ٨٤/٣٢٠ م - ٢٦-١١-١٩٨٥/٦٥. أخرجه أبو داود في سننه، كتاب: البيوع، باب: اجتناب الشبهات، ونصه: ﴿عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة فأرأيت رسول الله ﷺ وهو على القبر يوصي الحافر أوسع من قبل رجله أوسع من قبل رأسه، فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجيء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فاكلوا فنظر آباؤنا رسول الله ﷺ يلوك لقمة في فمه ثم قال: أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها، فأرسلت المرأة قالت: يا رسول الله إني أرسلت إلى البقيع يشتري لي شاة فلم أجد فأرسلت إلى جار لي قد اشترى شاة أن أرسل إلي بها بشئ فلم يوجد فأرسلت إلى امرأته فأرسلت إلي بها فقال رسول الله ﷺ: أطعميه الأسارى. وقال الشوكاني تعليقا على الحديث: ﴿الحديث في إسناده عاصم بن كليب، قال علي بن المديني: لا يحتج به إذا انفرد وقال الإمام أحمد: لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي: صالح وقد أخرج له مسلم وأما جهالة الرجل الصحابي فغير قاذحة لما قررناه غير مرة من أن مجهول الصحابة مقبول؛ لأن عموم الأدلة القاضية بأنهم خير الخليفة من جميع الوجوه أقل أحوالها أن تثبت لهم بها هذه المزية، أعني قبول مجاهيلهم لاندراجهم تحت عمومها ومن تولى الله ورسوله تعديله فالواجب حمله على العدالة حتى ينكشف خلافها ولا انكشاف في المجهول﴾ راجع: نيل الأوطار، ج ٥/٣٨٤-٣٨٥. ومال الزيلعي إلى التضعيف، فقال: ﴿روي من حديث رجل من الأنصار، ومن حديث أبي موسى﴾. راجع: نصب الراية لأحاديث الهداية، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي، ج ٥/٤٠٣، تحقيق: محمد يوسف البنوري. دار الحديث - مصر - ١٣٥٧.

(٢) الحديث: الحديث أخرجه الترمذي في سننه، كتاب: التفسير، باب: ومن سورة الروم، حديث رقم (٣١٩١) ج ٥/٣٤٢، ولفظه: عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: ﴿لما نزلت { ألم غلبت الروم } ناحب أبو بكر قريشا فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: هلا احتطت، فإن البضع ما بين الثلاث إلى التسع، وهو عند الحاكم في المستدرک، ونصه: عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال: كان المسلمون يحبون أن تظهر الروم على فارس لأنهم أهل الكتاب، وكان المشركون يحبون أن تظهر فارس على الروم لأنهم أهل أوثان فذكر ذلك المسلمون لأبي بكر (رضي الله عنه) فذكر ذلك أبو بكر للنبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: أما أنهم سيهزمون فذكر أبو بكر لهم ذلك فقالوا: اجعل بيننا وبينك أجلا، فإن ظهوروا كان لك كذا وكذا وإن ظهورنا كان لنا كذا وكذا. فجعل بينهم أجل خمس سنين فلم يظهروا فذكر ذلك أبو بكر للنبي ﷺ فقال: ألا جعلته أراه قال دون العشرة. قال: فظهرت الروم بعد ذلك فذلك قوله تعالى: ﴿ ألم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيفليون قال فغلبت الروم ثم غلبت بعد الله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله قال سفيان: وسمعت أنهم ظهروا يوم بدر. قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. المستدرک للحاكم، حديث رقم: (٣٥٣٩)، ج ٢/٥٥٤. راجع: المقيد برقم ١٠٨ سنة ١٩٨٤ - ٢١-١١-١٩٨٤/٣٨، والمقيد برقم ١٨٠ لسنة ١٩٨٥ م/ ١٧-١٠٧-١٩٨٥/١٢٨، سجل: ٢٠، ص: ١٨٠، والمقيد برقم ١٦٤/٨١ - ١٥-١٢-١٩٨١/٣.

المسألة السادسة: تنظيم النسل: أفتى بجواز تنظيم النسل،

وهو المباعدة بين فترات الحمل؛ قياساً على جواز العزل بنصوص من السنة^(١).

المسألة السابعة: التعويض الأدبي عن السب والشتم:

أفتى بجواز التعويض الأدبي؛ قياساً على زيادة رسول الله ﷺ لمن نهره الصحابة^(٢).

رابعاً: الإستصحاب:

ومن أمثلة الاستناد إلى الإستصحاب:

المسألة الأولى: التجنس بجنسية دولة غير إسلامية: فأفتى بجواز التجنس بجنسية

دولة غير إسلامية، ما لم يكن في ذلك ضرر على العقيدة؛ استناداً للبراءة الأصلية^(٣).

المسألة الثانية: الذبح بالصعق الكهربائي: حيث أفتى بحله إن كان لا يؤدي إلى

موت الحيوان، ويحرم إن كان يؤدي إلى موته، وحتى يبين الموقف فيكون حلالاً،

عملاً بالبراءة الأصلية؛ اعتماداً على شهادة الذبح المرفقة بالدواجن المجمدة^(٤).

المسألة الثالثة: استخدام دماء لحوم الخنزير كغذاء للدواجن: فأفتى بأن المواد إن

كانت تستحيل إلى مواد أخرى، فتذهب نجاستها؛ فيحل الانتفاع بها، أما إن كان

مجرد خلط مع بقاء عين النجاسة فيحرم تغذية الدواجن بها واستعمالها^(٥).

المسألة الرابعة: استعمال الكحول: فأفتى بجواز استعماله في غير الشرب؛ بناءً على

أن الأصل في الأعيان الطهارة، واستصحاب أصلها^(٦).

(١) راجع: ٢٥ المقيد برقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ / ٠٥-٠٤-١٩٨٢، سجل: ١١٧، ص: ٦٢-٦٣

(٢) . راجع: سجل رقم (١٢٠)، ص: ١-٣، فتوى رقم مسلسل (١) بتاريخ: ٢٣ ذو القعدة ١٤٠٤هـ=

٢١ أغسطس ١٩٨٤م

(٣) راجع: فتوى ٩٢٧/١٩٧٩م، بتاريخ: ٤ جمادى الأولى ١٤٠٢هـ= ٢٨ فبراير ١٩٨٢م، سجل:

١١٨، ص: ٣٨.

(٤) راجع: فتوى ٢٠١/١٩٨٤، سجل (٢٠) ص: ٢١-٢٢، بتاريخ ٢٠ محرم ١٤٠٥= ١٥-٣-١٩٨٤م

(٥) راجع: سجل ١١٨، بتاريخ: ٧ مارس سنة ١٩٨٣م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٨٠٦-٨٨٠٩، وهي

في ص: ٧٨-٨٠ من سجلات دار الإفتاء

(٦) راجع: فتوى رقم: ١٥٢/١٩٨٥، بتاريخ: ١٨ رمضان ١٤٠٥هـ= ٦ يونيو ١٩٨٥م، سجل: ٢٠، ص:

خامساً : العرف :

من أمثلة الاستناد إلى العرف :

الشبكة: حيث وردت عدة أسئلة للشيخ عبد اللطيف حمزة عن الشبكة، فكان يفتي بأن المتبع في الشبكة وحققها بعد فسخ الخطبة هو العرف، هل تعد عرفاً من المهر أم لا؟ وبناء عليه تأخذ حكمها^(١).

سادساً : القواعد الفقهية :

استند الشيخ عبد اللطيف حمزة في فتاويه إلى عدد من القواعد الفقهية، أهمها: القاعدة الأولى: الأصل في العبادات التوقيف^(٢)، ومن أمثلة ذلك: إحياء ذكرى الميت: فأفتى بحرمة ما يقوم به الناس من إحياء ذكرى الميت (الأربعين، والذكرى السنوية وغيرها) وما يتبع ذلك من توزيع الطعام والحلوى عند القبر؛ لأن كل هذا من البدع التي لم يرد بها الشرع، وأن تحديد أيام معينة لزيارة القبر غير مشروع^(٣).

القاعدة الثانية: ما حرم فعله؛ حرم بيعه^(٤)، ومن أمثلة ذلك: فتوى بيع السجائر: فأفتى بحرمة بيع السجائر؛ لما فيها من الضرر، وما حرم فعله؛ حرم بيعه^(٥).
القاعدة الثالثة: قاعدة العموم^(٦)، ومن أمثلة ذلك: التعامل بالربا في بلاد الغرب: حيث أفتى بأن التعامل بالربا حرام شرعاً، سواء أكان في بلاد الغرب أم الشرق،

(١) راجع: سجل رقم ٢٠ ص: ٣-٤، والفتوى مقيدة برقم ١٩٨٤/٢٠، وراجع أيضاً فتوى ١٤٨ سنة ١٩٨٤، دفتر ٢٠، ص: ٤١، بتاريخ ١٩٨٤/١١/٣.

(٢) راجع: مجموع فتاوى ابن تيمية، ج ٦/٤٥٢ الموسوعة الفقهية الكويتية، ج ١٢/٢١٠، وصلاة التراويح للآلبارني، ص: ٣٤، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض الطبعة: الأولى - ١٤٢١هـ.

(٣) راجع: سجل ١٢٠، بتاريخ: ٢ ديسمبر سنة ١٩٨٥م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٦٩٧-٨٦٩٤، وفتوى: ١٩٨٤/٢٢٩، بتاريخ: ٢٠ ربيع الآخر ١٤٠٥هـ = ١٢ يناير ١٩٨٥، سجل ١٢٠، ص: ٨٢-٨٣.

(٤) راجع: مجلة الأحكام العدلية، مادة ٣٥.

(٥) راجع: فتوى ١٩٨٤/٥، بتاريخ: ١٢ جمادى الأولى ١٤٠٤هـ = ١٤-٢-١٩٨٤م، سجل:

وذلك لقاعدة عموم الحكم دون ورود تخصيص له، وليس في تحريم الربا تخصيص لمكان أو فئة؛ فيبقى على عمومته^(١).

القاعدة الرابعة: ما حكم عليه بالحلل جاز العمل فيه والاكتساب منه، وما حكم عليه بالحرمة، حرم العمل به والاكتساب منه، ومن أمثلتها.

المسألة الأولى: الأجرة على تأليف الأغاني والمسرحيات، حيث أفتى بأن حكم العمل في تأليف الأغاني والمسرحيات يتوقف على حكمها، وحكمها يتوقف على المقصود منها، إن كان إشاعة الفاحشة ونحوه فهو حرام ويحرم الأجر، وإن كان بغرض محمود، فهو مباح، وأجره مباح، وذلك استناداً للقاعدة الفقهية: ما حكم عليه بالحلل جاز العمل فيه والاكتساب منه، وما حكم عليه بالحرمة، حرم العمل به والاكتساب منه^(٢).

المسألة الثانية: رواتب العمل في البنوك: ففرق بين البنوك الربوية والبنوك الإسلامية، فحرم العمل في الأولى بناء على حكمه بتحريمها، وحل العمل في الثانية بناء على حلها، وذلك استناداً إلى أن ما أدى إلى حرام فهو حرام، والإعانة على الحرام حرام، وما حكم عليه بالحلل جاز العمل فيه والاكتساب منه، وما حكم عليه بالحرمة، حرم العمل به والاكتساب منه^(٣).

(١) العموم: هو القول المشتغل على شيئين فصاعداً. البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ج ٣ / ٦. واللفظ العام، هو: لفظ يتناول أفراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول. والفرق بين العموم والعام: أن العام هو اللفظ المتناول، والعموم تناول اللفظ لما صلح له. الموسوعة الفقهية، ج ٣١ / ٥، والعموم عكس الخصوص، فيكون الحكم عاماً إلا إذا ورد ما يخصه.

(٢) راجع: الطلب المقيّد برقم ١٤٣ سنة ١٩٨٥ - ١٤ - ١٩٨٥ - ٠٥ - ١٠٧ / ١٩٨٥

(٣) راجع: المقيّد برقم ٢٧٨ / ١٩٨٤ - ٤١ - ٢٦ - ١١ - ١٩٨٤، سجل ٢٠ / ص: ٥٩ - ٦٠

(٤) راجع: برقم ١١٢ / ٨٦ - ٠٣ - ٠٧ - ١٩٨٦ / ٢٣٦، و١٣٨ سنة ١٩٨٦ - ٢٠ - ٠٨ - ١٩٨٦ / ٣

المسألة الثالثة: العمل في مصنع البيرة: فأفتى بحرمة العمل في مصنع البيرة؛ بناء على حرمة بيع وشراء البيرة؛ قياساً على حرمة الخمر؛ لعلّة الإسكار؛ لأن ما حكم عليه بالحرمة، حرم العمل به والاكتساب منه^(١).

المسألة الرابعة: منتجات من جلد الخنزير: فأفتى بحرمة بيعه وشرائه؛ بناء على أن ما حرم أكله؛ حرم بيعه وشراؤه؛ لقول النبي (ﷺ): (إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام)^(٢).

سابعاً: الحكم الوضعي:

فكان الشيخ عبد اللطيف حمزة يراعي الشروط والموانع والأسباب التي تتعلق بالحكم الشرعي. ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: طلاء الأظافر: حيث أفتى بأن طلاء الأظافر لا ينقض الوضوء، ولكن يجب إزالته عند الوضوء؛ لعلّة أن مادة الطلاء تحول بين وصول الماء للبشرة، ووصوله شرط من شروط صحة الوضوء^(٣).

المسألة الثانية: لبس الـ(بوت) الطويل: فأفتى بأنه يجوز شرعاً ما دامت ملابس المرأة ساترة لجسدها من رأسها حتى قدميها، أما إذا لبسته مع الملابس القصيرة

(١) راجع: فتوى ٢٣٢/١٩٨٤، مقيدة في ٩/٢/١٩٨٤، وأجيب عنها بتاريخ ١٦ ربيع الأول ١٤٠٥=٩ ديسمبر ١٩٨٤، سجل ٢٠، ص: ٦٥-٦٦.

(٢) الحديث في الصحيحين، صحيح البخاري، كتاب: البيوع - باب: بيع الميتة والأصنام، حديث رقم (٤٠٤٥)، ج ٤/١٥٦٣، وصحيح مسلم، كتاب: المساقاة - باب: تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام، حديث رقم (١٥٨١)، ج ٣/١٢٠٧.

راجع: ٢٩٧/١٩٨٣، بتاريخ: ٢٤ محرم ١٤٠٤هـ = ٣٠ أكتوبر ١٩٨٣م، سجل: ١١٨، ص: ١١٠-١١٣.

(٣) راجع: فتوى بتاريخ: شعبان ١٤٠٤ هجرية - ٦ مايو ١٩٨٤ م، منشورة بموقع دار الإفتاء المصرية على الإنترنت.

فذلك غير جائز شرعاً لأنه يحدد ويفصل ساقبها ويلفت النظر إليها. وهو بهذا يخالف شروط ثياب المرأة المسلمة^(١)

المسألة الثالثة: المكياج البسيط (الخفيف): فأفتى بأنه لا يجوز للمرأة وضع المكياج أمام الأجانب سواء كان المكياج قليلاً أم كثيراً، ويجوز لها أن تتزين بما تشاء أمام زوجها^(٢).

المسألة الرابعة: زكاة ودائع البنوك: فأفتى بأن ودائع البنوك إن بلغت نصاباً وحال عليها الحول، وكانت فائضة عن الحاجة، ففيها الزكاة؛ استناداً لتوافر شروط وجوبها^(٣).

المسألة الخامسة: أداء فريضة الحج من جوائز شهادات الاستشارة: حيث أفتى بجواز الحج من جوائز شهادات الاستشارة فئة (ج) دون غيرها؛ لأنها من قبيل الوعد بالجائزة، فتصح، مع توافر أركان الحج؛ فيقع صحيحاً^(٤).

المسألة السادسة: زواج عرفي بدون شهود: فأفتى بأن الزواج العرفي الذي تم بإيجاب وقبول دون شهود، زواج باطل؛ لخلوه من الشهادة وقت العقد^(٥).

(١) راجع: فتوى بتاريخ: شعبان ١٤٠٤ هـ - ٦ مايو ١٩٨٤ م، منشورة بموقع دار الإفتاء المصرية على الإنترنت

(٢) راجع: فتوى بتاريخ: شعبان ١٤٠٤ هـ - ٦ مايو ١٩٨٤ م، منشورة بموقع دار الإفتاء المصرية على الإنترنت

(٣) راجع: المقيد برقم ٣١٨ سنة ١٩٨٤ م - ٢٦-٠١-١٩٨٥/٦٦. وفتوى: ١٧٠/١٩٨٤، بسجل (١٢٠)، بتاريخ ١٣ قو الحجة ١٤٠٤ هـ = ١٠ أغسطس ١٩٨٤ م، ص: ١١-١٢

(٤) راجع: الطلب المقيد برقم ٦٥/١٩٨٤ - ٢٥٢-١٢-٠٥-١٩٨٤

(٥) راجع: ١٤٠٥ هـ = ٢٤-١١-١٩٨٤ م، وفتوى ٢٩٤/١٩٨٤ م، سجل رقم ٢٠، ص: ٥٧-٥٨، بتاريخ: ٣

ربيع أول ١٤٠٥ هـ = ٢٦-١١-١٩٨٤ م

ثامناً: التخير من أقوال الفقهاء والمفتين:

المسألة الأولى: تحديد مطالع الشهور العربية: حيث أفتى بترجيح توحيد المطالع لقوة الأدلة، وتحقيقاً لوحدة صف المسلمين، ولأنها أقرب إلى مقصود الشارع، ولجواز العمل بالحساب في رؤية الهلال، ولجريان الفتوى بدار الإفتاء على هذا.

والفتوى التي ساقها هي مقتطفات من فتاوى سابقة لدار الإفتاء^(١).

المسألة الثانية: الوصية بالأعضاء: حيث أفتى بجواز الوصية بالأعضاء بشروط، واعتمد فيها على فتوى سابقة للشيخ جاد الحق^(٢).

تاسعاً: تقديم الشرع على العرف:

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: حرمة استعمال البشعة^(٣) بدلا عن طرق الإثبات الشرعية، وأنه لا يجوز العدول عن طرق الإثبات الشرعية إلى غيرها^(٤).

المسألة الثانية: الزواج العرفي: ومن ذلك إباحته الزواج العرفي إن تم بالإيجاب والقبول والشهود العدول والإشهار، وإن لم يوثق، لكنه يكون واجبا قانونا؛ تبعا للمادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨/ ١٩٣١ المحاكم من سماع دعوى الزوجية إلا بمقتضى وثيقة الزواج الرسمية^(٥).

(١) راجع: ٨٤/ ١٩٨٣، بتاريخ ١٢ جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ = ٢٧ مارس ١٩٨٣، سجل: ١١٨، ص: ٨٣-

(٢) راجع: المقيد برقم ١٣٨ / ١٨/ ١٩٨١ - ٠٢ - ٠٣ - ١٩٨٢، سجل: ١١٧، ص: ٥٣-٥٤

(٣) البشعة هي عرف اتفق عليه بعض الناس على أن يأتوا بمطرقة من الحديد ويضعوها في النار وبعد احمرارها يأتون بشخص يشتبهون في كذبه ويلحس المطرقة أو المفرقة فإن كان صادقا لا تؤثر المفرقة الساخنة في لسانه وإن كان كاذبا تضره ويعرفوا بذلك أنه كاذب.

(٤) راجع: فتوى رقم ٦٤/ ١٩٨٤، مؤرخ بتاريخ: ٢/ ٢٥/ ١٩٨٤م، ومجاب عنه بتاريخ: ٥ جمادى الآخرة

١٤٠٥هـ = ٨ مارس ١٩٨٤م، سجل: ١١٧/ ٣١٠-٣١١

(٥) راجع: سجل ١٢٠، بتاريخ: ٢٤ يولييه سنة ١٩٨٥م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٨٧٣-٨٨٧٤

عاشراً: رأي الجمهور:

من الأمور التي كان يستند إليها الشيخ عبد اللطيف حمزة، وربما تميز بها عن غيره من المفتين، ترجيحه لرأي جمهور الفقهاء المعاصرين في المسألة، ومن أمثلة ذلك: المسألة الأولى: الإرث بين المسلمين والبهاثيين: فأفتى بأنه لا يجوز الإرث بين الابن إن ارتد أبوه إلى البهاثية، ولكنه يرث أمه إن بقيت على الإسلام، وهو قياس على رأي الجمهور^(١).

المسألة الثانية: فوائد البنوك^(٢): حيث أفتى أن العوائد من فوائد البنوك حرام شرعاً؛ تبعاً لرأي جمهور الفقهاء المعاصرين؛ لتكيفها على أنها ربا محرم^(٣).
المسألة الثالثة: شهادات الاستشارة فئة (ج): فأفتى بإباحة شهادات الاستشارة فئة (ج)؛ تبعاً لما قاله جمهور الفقهاء المعاصرين من كونها وعداً بجائزة^(٤).

حادي عشر: مراعاة المقاصد الشرعية:

ومن ذلك:

المسألة الأولى: صناديق النذور في المساجد: فقد أفتى بجواز وجود صناديق النذور في المساجد، وأن يتفق منها على الفقراء وترميم المساجد وجهات البر؛ على أن تكون النية التبرع العام للمسجد وليس للأضرحة، وألا يكون المقصود من النذر أصحاب الأضرحة، وإنما يقصد أن يكون صدقة لله^(٥).

(١) راجع: ٢٤٥ المقيد برقم ٩٦/١٩٨٤ / ١٨-٠٤-١٩٨٤، سجل: ١١٧، ص: ٣٢٦-٣٢٢

(٢) عبارة عن الرسم أو العمولة التي تدفع مقابل الانتفاع بالمال المقرض، أي المال الذي يدفعه المدين مقابل استخدام المال الذي استدانته، أو مقابل التأخر في السداد، وهو يحسب كنسبة مئوية من المال المقرض خلال وحدة زمنية. معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، علي بن محمد الجمعة ص: ٣٢٣

(٣) راجع: المقيد برقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٤ م / ٢٧-١٠-١٩٨٤ / ١٢٠، وانظر: المقيد برقم ١٩٨٤ / ١٩٠-١-١١ / ٢٦ / ١٩٨٤، والمقيد برقم ١٠٢ / ١٩٨٥ - ٣٠-٠٧-١٩٨٥ / ١٣٨.

(٤) راجع: المقيد برقم ١٩٨٤ / ٢٥ - ١٩-١١-١٩٥٤، وفتوى رقم: ٣٥٤ / ١٩٨٤، بتاريخ: ١٧ جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ = ٧ فبراير ١٩٨٥ م، سجل ١٢٠، ص: ٩٧

(٥) راجع: سجل ١٢٠، بتاريخ: ٨ يناير سنة ١٩٨٥ م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٥٨٤-٨٥٨٣

المسألة الثانية : مصنع للانتفاع بلحوم أضاحي الحج: أفتى بجواز إنشائه؛ لما يقصد منه من الحفاظ على لحوم الأضاحي من التلف، وإفادة فقراء المسلمين منها^(١).

المسألة الثالثة: التسويق الشبكي: حيث أفتى بحرمة؛ لأنه ليس مقصوداً منه البيع؛ وإنما مقصود منه أكل أموال الناس بالباطل^(٢).

المسألة الرابعة: شركات توظيف الأموال: أفتى بحل التعامل مع شركات توظيف الأموال؛ بناء على أن المعاملة مضاربة شرعية، ولا عبرة بتسميتها، فالعبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني^(٣).

المسألة الخامسة: تحديد النسل: حيث أفتى بحرمة تحديد النسل - بخلاف تنظيمه - لمخالفة التحديد لمقصود الشارع من الحفاظ على النسل والتكاثر^(٤).

المسألة السادسة: النحت والرسم والتصوير: أفتى بأن النحت غير الكامل والرسم والتصوير حكمهما حسب المقصود منها، فإن كان لمنفعة جاز، وإن كان يترتب عليها ضرر، فيحرم^(٥).

ثاني عشر: الرجوع إلى أهل الذكر في المسألة، ومن ذلك:

فتوى مواقيت الصلاة في فنزويلا في رمضان، حين سئل عن مواقيت الصلاة فيها، فأحال الأمر إلى الهيئة المصرية العامة للمساحة، وأرفق بالإجابة مواقيت الصلاة لهذا الشهر^(٦).

(١) راجع: سجل ١٢٠، بتاريخ: ٨ يناير سنة ١٩٨٥م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٥٨٣-٨٥٨٤
(٢) راجع: فتوى مدونة في سجل (١٢٠) ومؤرخ في ١٩٨٤/٩/٩ ص: ٢٦-٣١، بتاريخ: ٢٢ محرم ١٤٠٥هـ = ١٦-١٠-١٩٨٤م

(٣) راجع: فتوى رقم ٦٣/١٩٨٥م، بتاريخ: ١٠ جمادى الآخرة ١٤٠٥هـ = ٢/٣/١٩٨٥، سجل: ١٢٠، ص: ١٢٣-١٢٠.

(٤) راجع: ٢٥ المقيّد برقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢ / ٠٤-٠٤-١٩٨٢، سجل: ١١٧، ص: ٦٢-٦٣
(٥) راجع: فتوى: ١٩٨/١٨٩، بتاريخ: ١٠ ذو القعدة سنة ١٤٠٢هـ = ٢٩ أغسطس ١٩٨٢، سجل: ١١٨، ص: ٤٥.

(٦) راجع: ١٩٨٣/١٧٨، بتاريخ ٢٥ شعبان ١٤٠٣هـ = ٧ يونيو ١٩٨٣، سجل: ١١٨، ص: ١٠٤.

المبحث الثالث: أصول الإفتاء عند الدكتور محمد سيد طنطاوي



تمثلت أصول الإفتاء عند الدكتور محمد سيد طنطاوي من خلال تتبع فتاويه في المستجدات الفقهية فيما يلي:

أولاً - الاعتماد على القرآن والسنة:

فكان القرآن والسنة من مصادر الإفتاء عند الدكتور طنطاوي، وكان يستند إليهما في التدليل على الحكم الشرعي. ومن ذلك:

المسألة الأولى: جواز قراءة القرآن جهراً قبل أذان الجمعة: وذلك استشهاداً بقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تَجَرَّةً لَّنْ تَكْثُرَ ۖ﴾ (١) وبقوله (ﷺ): "أفضل العبادة قراءة القرآن" (٢).

المسألة الثانية: عدم جواز الزيادة على الأذان: لأن نصوص الشارع بينت كيفيته، وصرحت بالفاظه، فيجب التوقف عندها دون زيادة أو نقصان (٣).

(١) سورة فاطر: ٢٩

(٢) أخرجه ابن قانع عن أسير بن جابر التميمي أبو نصر السجزي في الإبانة عن أنس، راجع: كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ج ١/ ٥١١، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية - بيروت -، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، وروي أيضاً بلفظ: ﴿أفضل عبادة أمي تلاوة القرآن﴾. قال الحافظ العراقي: أخرجه أبو نعيم في فضائل القرآن من حديث النعمان بن بشير وأنس وإسنادهما ضعيف، المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار، أبو الفضل زين العراقي، ج ٢/ ٣٥٢، تحقيق: أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية - الرياض -، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م. راجع: الطلب المقدم من السيد / دسوقي أحمد مسلم المقيد برقم ٤٧٣-١٩٩٥، طلب مقيد برقم ٣٤٣ سنة ١٩٩١ / ٧٩-١٠-١٩٩١ / الطلب المقيد برقم ٣١٢ / ٨٧-٣١٠-١٢-١١-١٩٨٧ / الطلب المقيد برقم ٣٠٦-٣١٣-٣-١٠-١١-١٩٨٧ (٣) راجع: الطلب المقيد برقم ٤٦٣ سنة ١٩٨٧ - رقم: ٣٢٦-٣٠-١١-١٩٨٧

- المسألة الثالثة: جواز بناء المساجد من مال الزكاة، إن لم يكن هناك مسجد آخر، أو كان هناك مسجد لا يسع المصلين؛ استنادا لقوله تعالى: (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) ^(١).
- المسألة الرابعة: جواز شراء سيارة لدفن الموتى من مال الزكاة؛ استنادا -أيضا- لقوله تعالى: (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) ^(٢).
- المسألة الخامسة: جواز إخراج الزكاة لإنشاء دار لرعاية الأيتام؛ استنادا لقوله تعالى: (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) ^(٣).
- المسألة السادسة: جواز بناء مقبرة للأسر الفقيرة؛ بناء على هذا الأصل أيضاً ^(٤).
- المسألة السابعة: حرمة خصم الضرائب من الزكاة؛ لأن الزكاة عبادة وجبت بالنصوص الشرعية، فهي توقيفية، أما الضرائب، فهي من فروض ولي الأمر فيما فيه مصلحة للأمة ^(٥).
- المسألة الثامنة: حرمة دفع الزكاة لسداد ديون مصر؛ لأن الجهة المدفوع لها ليست من مصارف الزكاة المنصوص عليها في آية المصارف بسورة التوبة ^(٦).
- المسألة التاسعة: حرمة مساعدة الشباب في الزواج من مال الزكاة؛ لأن الزواج ليس من مصارف الزكاة، ولأن القرآن حث على التعفف لحين حصول الغنى ^(٧).

(١) راجع: سجل: ١٢٣، فتوى بتاريخ: ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٨م، الفتاوى الإسلامية: ج ٢١، ص: ٧٩٠٢-٧٩٠١، وفتوى رقم ٤٢٨ / ٩٦، ٥٩-١١-٠٥-١٩٩٦، وفتوى بتاريخ: ٣٠ يناير سنة ١٩٩٣م، سجل: ١٣١

(٢) راجع: فتوى رقم ٤١٤ / ١٩٨٧، ٢٧٩-١٠-٠٨-١٩٨٧، سجل: ١٢١، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٧٨٥٢-٧٨٥٣

(٣) راجع: رقم ٩١٩ / ١٩٩٥، ١٨٩-١١-٠١-١٩٩٥

(٤) راجع: رقم ٥٦٩ سنة ١٩٩١ / ٢٢١-٢٧-١٠-١٩٩١

(٥) راجع: رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٩١ / ١٢-١٩-١٠-١٩٩١، رقم ٣٣٧ سنة ١٩٩١ / ٩٦-١٩-٠٨-١٩٩١

(٦) سجل: ١٢٨، ج ٢٣، ص: ٨٧٦٧-٨٧٦٨

(٧) راجع: رقم ١٩٥ / ١٩٨٦، ٢٥-١٠-٠٥-١٩٨٦

(٧) راجع: رقم ٩١٧-١٩٩٤، ٨٩ / ١١-٠٩-١٩٩٤

المسألة العاشرة: حرمة الإفطار للصائم في الطائرة مادامت الشمس لم تغرب، وله الفطر والقضاء لأنه مسافر، ولا اعتبار بعدد الساعات، لأن نصوص القرآن والسنة بيت علة الفطر من الصيام وأنها غروب الشمس^(١)

المسألة الحادية عشرة: وجوب التزام المسلمين بالغرب بأوقات الصلاة والصيام حسبها ورد في السنة من بيان ميقات الفجر وغيره؛ مستأنسا بآيات وأحاديث مواقيت الصلاة^(٢).

المسألة الثانية عشرة: حرمة الحج على نفقة الدولة؛ لأن الدولة مدينة، وقد قرر القرآن والسنة شرط الاستطاعة لأداء الحج^(٣).

ثانياً - القياس :

كان القياس أحد مصادر الإفتاء عند الدكتور محمد سيد طنطاوي، فكان يفتي في بعض المسائل الحادثة بالقياس على مسائل سالفة. من ذلك:

المسألة الأولى: جواز الابتهالات قبل الفجر لتنبيه الغافلين عن الصلاة، وإيقاظ النائمين لها؛ قياساً على الأذان الأول الذي كان يقوم به بلال لإيقاظ النائمين^(٤).

(١) راجع: رقم ١٣٨ / ١٩٨٨، ١٢٦ - ١٠٦ - ١٩٨٨، سجل: ١٢٣، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٧٨٧٢-٧٨٧٣

(٢) سجل: ١٢١، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٧٨٣٥-٧٨٣٧

(٣) راجع: رقم ١٠١٢ في ١٧-٧-١٩٩١ المرفق به صورة من صحيفة الدعوي رقم ١٢٥٨-١٩٩١ الموجل لجلسة ٢٩-١٠-١٩٩١، ٧-٢٥-١٩٩١

(٤) ونص الحديث: ﴿ لا يمنع أحدنا منكم أذان بلال، أو قال: نداء بلال، من سحوره، فإنه يؤذن، أو قال: ينادي، بليل، ليرجع قائمكم، ويوقظ نائمكم، وقال: ليس أن يقول: هكذا وهكذا (وصوب يده ورفعها) حتى يقول: هكذا (وفرج بين إصبعيه) متفق عليه: صحيح البخاري - كتاب الصوم، باب باب قول النبي ﷺ: لا يمنعكم من سحورك أذان بلال، حديث رقم: ١٨١٩، ج ٢/ ٦٧٧، وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر وأن له الأكل وغيره حتى يطلع الفجر وبيان صفة الفجر الذي تتعلق به الأحكام من الدخول في الصوم ودخول وقت صلاة الصبح وغير ذلك. حديث رقم: ١٠٩٣، ج ٢/ ٧٦٩

راجع: سجل: ١٢٤، بتاريخ: ٩ إبريل ١٩٨٩م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٨٠٤٢-٨٠٤٣

المسألة الثانية: وجوب زكاة المال المودع في البنك؛ قياساً على زكاة عروض التجارة^(١).

المسألة الثالثة: وجوب زكاة الأسهم والسندات؛ قياساً على زكاة عروض التجارة^(٢).

ثالثاً - المصلحة:

كان الدكتور محمد سيد طنطاوي يستند إلى المصلحة في بعض الفتاوى، وإن كانت نادرة. ومن ذلك: جواز توسعة عيادة طبية بجزء من المسجد؛ إن لم يضيق على الناس مصلاتهم؛ لما في ذلك من مصلحة المسلمين^(٣).

رابعاً - الاستصحاب:

من الفتاوى التي استند فيها الدكتور محمد سيد طنطاوي إلى دليل (الاستصحاب):

المسألة الأولى: جواز قراءة القرآن في المآتم والإنصات إليها؛ لأنها من الأمور المستحدثة التي ليس فيها نص، فتبقى على الجواز^(٤).

(١) راجع: فتوى رقم ٧٨٦ / ٩٦، ٢٦٨ - ١٥ - ٠٨ - ١٩٩٦، ورقم ٥٣٠ / ٩٦، ١٢٤ - ٠٦ - ٠٦ - ١٩٩٦، ورقم ١٧٩ / ١٩٩٦، ٤٧١ - ١٦ - ٠٣ - ١٩٩٦، ورقم ٣٣٠ لسنة ١٩٩٥، ٣٣٧ - ٢٠ - ٠٤ - ١٩٩٥، ١١٣١ / ٩٥، ٣٠٩ - ٣٠ - ١٢ - ١٩٩٥، وفتوى رقم ١٠٢٢ / ٩٩٥، ٢٤٠ - ٢١ - ١١ - ١٩٩٥، رقم ١٤٠ سنة ١٩٩٢، ٤٨٨ - ١٨ - ٠٢ - ١٩٩٢، برقم ٨٨٨ / ٩٥، ١٥٣ - ١٦ - ١٠ - ١٩٩٥، برقم ٨٤٨ سنة ١٩٩٢ - ٤٦٦ - ٠٨ - ٠٢ - ١٩٩٢، رقم ٧ سنة ١٩٩٢، ٤٥٨ - ٠٥ - ٠٢ - ١٩٩٢، رقم ٨٦٢ / ٩٥ - ١٢٣ - ٠٤ - ١٠ - ١٩٩٥، رقم ٨٣٠ سنة ١٩٩١، ٤٢٧ - ٢٢ - ٠١ - ١٩٩٢، رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩٢ / ٢٨٥ - ٠٦ - ٠٧ - ١٩٩٢، رقم ٧٨٦ سنة ١٩٩١ / ٣٦٣ - ٢٣ - ١٢ - ١٩٩١، رقم ٥١٢ لسنة ١٩٩٢ / ٢٤٦ - ١٦ - ٠٦ - ١٩٩٢، رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٢ / ٥٣ - ١٤ - ٠٣ - ١٩٩٢، رقم ٦٤٥ - ٠٨ - ٠١ - ١٩٩١، رقم ٤٢٦ - ١٩٩٠ / ١٦١ - ١٥ - ٠٩ - ١٩٩٠، رقم ٢٦٦ سنة ١٩٩١، ٢٧ - ٠٦ - ١٩٩١ / ٤، رقم ٦٠٨ - ١٩٩٠، ١٢ - ٠٥ - ١٩٩٠ / ٢٤٩

(٢) راجع: رقم ٢٤٧ / ٩٦، ٤٦٠ - ١٢ - ٠٣ - ١٩٩٦، ورقم ١٦٨ / ٩٦، ٤٣٩ - ٠٦ - ٠٣ - ١٩٩٦، ورقم ٣٣٠ لسنة ١٩٩٥، ٣٣٧ - ٢٠ - ٠٤ - ١٩٩٥، رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٢ / ٥٣ - ١٤ - ٠٣ - ١٩٩٢

(٣) راجع: سجل ١٢١، بتاريخ: ١٥ أكتوبر سنة ١٩٨٧م، الفتاوى الإسلامية، ١٢١، ص: ٧٨٥٤

(٤) راجع: الطلب المقيم برقم ٣٠٦ / ١٩٨٧ - ٣١٣ - ١٥ - ١١ - ١٩٨٧

المسألة الثانية: جواز إقامة سرادق للعزاء؛ لأنها من الأمور المستحدثة التي تعارف الناس عليها، وليس فيها دليل محرم^(١).

خامساً: القواعد الفقهية:

استند الدكتور محمد سيد طنطاوي إلى عدد من القواعد الفقهية في فتاويه، وإن كانت قليلة، ومن أهمها:

القاعدة الأولى: للسائل حكم المقاصد^(٢): ومن أمثلة الاستناد إليها: الذبح بالصعق أو رميا بالرصاص، فإن كان مجرد التخدير لا يفضي إلى موت الحيوان أو الطائر، فيجوز، أما إن كان يؤدي إلى قتله، فلا يجوز ذبحه؛ لأنه أصبح ميتة، ولا يجوز أكل الميتة شرعا^(٣).

القاعدة الثانية: قاعدة المطلق والمقيد^(٤): فقد أفتى بجواز قراءة القرآن بواسطة المسجل قبل صلاة الجمعة؛ لأن المقصود من السماع متحقق من خلال شخص بعينه أو بآلة، لأن الحث جاء مطلقا دون تقييد، فلا يقيد إلا بدليل^(٥).

القاعدة الثالثة: قاعدة الضرر والضرورة^(٦): حيث أفتى بجواز التخلف عن صلاة الجمعة للعمل بالمستشفى إن كان يترتب على ذلك ضرر على المرضى؛ لأن التخلف عن الصلاة ضرورة؛ على أن يقدر الأطباء تلك الضرورة^(٧).

(١) راجع: سجل: ١٢٣، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٧٨٨١-٧٨٨٢

(٢) سبق تخريجها

(٣) راجع: فتوى بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٩٤، سجل: ١٣٢، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٨٢٣-

٨٨٢٦

(٤) المطلق: ما دل على الماهية من غير أن يكون له دلالة على شيء من قيودها. البحر المحيط، ج ٣ / ٤١٣. والمقيد من الأقوال ما فيه صفة أو شرط أو استثناء، فهو نقيض للمطلق. الموسوعة الفقهية، ج ١٢٢ / ٢٣

(٥) راجع: الطلب المقيد برقم ٢١٤-١٩٩٠ / ١٩-١٢-١٩٩٠-٠٥

(٦) سبق بيان بعض القواعد في الضرر والضرورة

(٧) راجع: الطلب المقيد برقم ٧٩٩-١٩٩١ / ١٦-٢٣-١١-١٩٩١

سادساً - الحكم الوضعي:

استند الدكتور محمد سيد طنطاوي في فتاويه على اعتبار الحكم الوضعي، ومن ذلك:

المسألة الأولى: وجوب الزكاة في أموال جمعية اجتماعية عن المال الفائض منهم آخر العام؛ لتوافر شروط وجوب الزكاة فيها^(١).

المسألة الثانية: عدم وجوب الزكاة على البنك والجهات المعنوية؛ وذلك لعدم توافر شرط من شروط وجوب الزكاة وهو: أن يكون المال ملكاً لشخص معين، أو ما يعبر عنه الفقهاء بـ "الملك التام"^(٢).

المسألة الثالثة: جواز الحج بالتقسيط؛ لأن الحج بهذه الطريقة فيه تعاون على البر، كما أن فيه أداءاً للفريضة، وهو المطلوب فعله على الوجه المشروع^(٣).

سابعاً: التخير من أقوال الفقهاء والمفتين:

من الأصول التي كان يستند إليها الدكتور محمد سيد طنطاوي مادة الفقه وأقوال الفقهاء من الصحابة والتابعين والأئمة، بالإضافة إلى فتاوى السابقين. ومن أمثلة هذا:

المسألة الأولى: حرمة هدم المساجد إن كانت مملوكة لآحاد الأمة ووهبوا الأرض لبناء المساجد وقد بنيت، بخلاف ما كانت المساجد قد بنيت على أرض مملوكة للدولة دون إذن من ولي الأمر^(٤).

(١) راجع: رقم ٦٥٦ / ١٩٩٦، ١٨٣ - ١٩٩٦ - ٠٧ - ٠٢ - ١٩٩٦

(٢) راجع: رقم ٥٥٥ لسنة ١٩٩١ / ١٢ - ١٩ - ١٠ - ١٩٩١، سجل: ١٢٧، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣ / ٨٧٦٢ - ٨٧٦٤

(٣) راجع: رقم ٧٣٧ - ١٩٩١ / ١٥ - ٠٨ - ١١ - ١٩٩١، رقم ١١١٠ / ١٩٩٢ - ٨٠ - ٠٢ - ٠١ - ١٩٩٣، رقم ٢٧ / ١٩٨٨ - ٠٤ - ٠٦ - ١٩٨٨ / ٩١

(٤) راجع: سجل ١٢٦، بتاريخ: ٨ سبتمبر سنة ١٩٩٠ م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣، ص: ٨٥٩٦ - ٨٥٩٧، طبع وزارة العدل، دار الإفتاء المصرية، سنة: ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م.

المسألة الثانية: وجوب زكاة المال المودع في البنك مع إمكانية السحب طول العام؛ قياساً على مذهب الأحناف الذين لم يشترطوا كمال النصاب طوال الحول، بل اشترطوا هذا في أول الحول للانعقاد وفي آخر الحول للوجوب^(١).

المسألة الثالثة: جواز الاعتماد على الحساب الفلكي في معرفة الشهور العربية وذلك بناء على فتاوى سابقة لدار الإفتاء^(٢).

المسألة الرابعة: جواز إقامة مركز للشباب في مكان كان قد عد ليكون مسجداً، لكنه ترك خراباً، ولا ينتفع به، لوجود مسجد آخر، وذلك تخريجاً على قول بعض الفقهاء بأن الأرض الموقوفة إن خربت؛ جاز الانتفاع بها في شيء آخر^(٣).

المسألة الخامسة: أنه لا يجوز بناء دار مناسبات فوق المسجد؛ تخريجاً على قول الأحناف من أن البناء فوق المسجد أو تحته يخرج عنه وصف المسجد، وأن الواجب انقطاع حق المسجد لله تعالى، كما في الدر المختار، والفتاوى الهندية وغيرهما^(٤).

شامناً : الاستناد إلى أحكام القضاء ، ومن أمثلة ذلك :

المسألة الأولى: حكم الزواج العرفي: ذكر أن الزواج إن تم بأركانه وشروطه فهو صحيح شرعاً، وأما التوثيق فهو أمر أوجب القانون صونا لهذا العقد من التلاعب، وبناء عليه فقد منعت المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المحاكم من سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها عند الإنكار إلا بمقتضى وثيقة زواج رسمية^(٥).

(١) راجع: فتوى رقم ٦٦٩-١٩٩١ / ٢٢-١٦-٠٢-١٩٩٢ .

(٢) راجع: رقم ٥٦٤ / ١٩٨٧، ٧٤-٠٩-٠٣-١٩٨٨، سجل: ١٣٣، فتوى بتاريخ: ١ ديسمبر: ١٩٩٣، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٧٩١٠

(٣) راجع: سجل ١٣٢، بتاريخ: ١٦ يوليو سنة ١٩٩٤م، الفتاوى الإسلامية، ١٢٣، ص: ٨٦٣٣-٨٦٣٤

(٤) راجع: سجل ١٢١، بتاريخ: ١٧ نوفمبر سنة ١٩٨٧م، الفتاوى الإسلامية، ١٢١، ص: ٧٨٥٥-٧٨٥٦

(٥) الفتاوى الإسلامية، ج ٢١ / ٧٨٢

المسألة الثانية: الوصية لوارث: عرف الوصية كما جاءت في قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أنها تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت. وفي نفس الفتوى: "وقد أخذ القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بأحكام الوصية والمأخوذة أحكامه من بعض المذاهب الفقهية الإسلامية بقول الشيعة الإمامية: فأجاز الوصية لغير الوارث في حدود الثلث من غير توقف على إجازة الورثة، وذلك في المادة ٣٧..^(١)".

تاسعاً - الإحالة إلى أهل الاختصاص:

ومن ذلك: المسألة الأولى: جواز استعمال البخاخة في رمضان إن أقر الأطباء أنها لا تصل إلى المعدة^(٢).

المسألة الثانية: ما أفتى به من أن خلط علف الحيوان بالدم يتوقف حكمه على أهل الاختصاص هل فيه ضرر أم لا، فإن كان فيه ضرر؛ حرم، وإلا فهو مباح^(٣).



(١) الفتاوى الإسلامية، ج ٢١/ ٧٨٢٨

(٢) راجع: رقم ١٩٤ لسنة ١٩٩٢ / ٢٦-٠٣-١٩٩٢، رقم ٢١٦-١٩٩٠ / ٣٦-٠٤-١٩٩٠، رقم ٩٦٨ لسنة ١٩٩٢ / ٤٧٤-١١-١٩٩٢، رقم ١٦١٩ سنة ١٩٩٧ / ٢١٩-١٤-١٩٩٧

(٣) راجع: رقم ٤٩٥-١٩٩٣، ٥٦-٢٧-١٩٩٣

المبحث الرابع: أصول الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل



تمثلت أصول الإفتاء في المستجدات الفقهية عند الدكتور نصر فريد واصل فيما يلي:

أولاً - الاعتماد على الكتاب والسنة:

فقد كان الدكتور نصر فريد واصل يعتمد في فتاويه على الكتاب والسنة مباشرة إن وجد الحكم فيها كغيره من المفتين، وذلك في عدد من الفتاوى، منها:

المسألة الأولى: نزول البحر بالمياه الشرعي: فقد أفتى بحرمة المياه الشرعي، وهو الثوب الفضفاض، لكنه ملتصق بالجسم؛ لأنه يخالف الشروط الشرعية المستقاة من الكتاب والسنة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّبَاعِيْنَ غَيْرَ أُولِي الإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(١)

وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾^(٢)

(١) النور: ٣١

(٢) الأحزاب: ٥٩

وحديث "يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه" (١).

والمابوه الشرعي بالوصف المذكور يدخل في حكم التبرج المنهي عنه في القرآن الكريم وحديث الرسول (ﷺ) (٢).

المسألة الثانية: بناء المساجد من أموال الزكاة فقد أجاز بناء المساجد من أموال الزكاة استناداً إلى مصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) من مصارف الزكاة، وأن الآية جاءت مطلقة لتشمل سائر المصالح الشرعية العامة التي هي ملاك أمر الدين والدولة، ومنها بناء المساجد، ولما في ذلك من إظهار قوة المسلمين (٣).

المسألة الثالثة: إخراج الزكاة لعلاج المرضى: فقد أفتى بجواز علاج المرضى إن لم يكن معهم ما يكفيهم من العلاج؛ لأنهم فقراء، وقد حدد الله مصارف الزكاة وجعل أولها الفقراء، فيشمل سد الحاجة من المأكل والمشرب والمسكن والعلاج (٤).

المسألة الرابعة: إنشاء المستشفيات ومستوصف خيري للعلاج: فأفتى في سؤالين منفصلين بجواز إنشاء مستشفيات من مال الزكاة، بشرط أن تكون النية في دفع

(١) سنن أبي داود - كتاب: اللباس - باب: فيما تبدي المرأة من زينتها، حديث رقم (٤١٠٤)، ج ٤/ ٦٢. قال ابن حجر: ﴿قد أعله أبو داود بالانقطاع، وقال: إن خالد بن دريك لم يدرك عائشة، ورواه في المراسيل من حديث هشام، عن قتادة مرسلًا لم يذكر خالدًا ولا عائشة، وتفرد سعيد بن بشير وفيه مقال، عن قتادة بذكر خالد فيه، وقال ابن عدي: إن سعيد بن بشير قال فيه مرة: عن أم سلمة، بدل عائشة، ورجع أبو حاتم: أنه عن قتادة، عن خالد بن دريك، أن عائشة مرسل، وله شاهد أخرجه البيهقي من طريق ابن لهيعة، عن عياض بن عبد الله، سمع إبراهيم بن عبيد بن رفاع، عن أبيه، أنه، عن أسماء بنت عميس، أنها قالت: دخل رسول الله ﷺ على عائشة وعندها أختها عليها ثياب شامية { التلخيص الحبير لابن حجر، ج ٣/ ٦٥-٦٦، ومال الشوكاني إلى ما قاله الإمام ابن حجر، راجع: نيل الأوطار للشوكاني، ج ٦/ ١٣٥.

(٢) رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٩٨، ٦٦/ ٣٠-٥٥-١٩٩٨.

(٣) فتوى مقيدة برقم: ١٦٤ لسنة: ١٩٩٧، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٤٢-٤٤، المكتبة التوفيقية. وفتوى رقم ١٦٤/ ٩٧، ١٤٩-١٣-٠٣-١٩٩٧.

(٤) رقم ٤٣٩ لسنة ١٩٩٩، ١٥٩-٠٥-٠٥-١٩٩٩.

المال كزكاة، وذلك استنادا لمصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) ^(١). كما أجاز دفع مال الزكاة لإنشاء مستوصف خيري لعلاج المرضى على نفس التأسيس ^(٢).

المسألة الخامسة: تلحين وغناء شيء من القرآن: فقد أفتى بحرمة تلحين وغناء شيء من القرآن وإدخالها في كلمات الأغاني والأشعار؛ لمخالفتها ما أمر الله به من ترتيب القرآن للأمور به، وما يتبعه من إعطاء كل حرف حقه ومستحقه من النطق بأحكام التجويد ^(٣).

المسألة السادسة: حضانة الأم غير المسلمة والسفر بالطفل: فقد أفتى أن حضانة الأم غير المسلمة ثابتة، والقول بعدمها؛ افتيات على حقها، وهو اجتهاد يخالف النصوص التي تثبت لها حقها، كقوله تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ وَلَدَهَا﴾ ^(٤)، كما يجوز لها السفر به في غير دولة أبيه؛ لأن السفر من توابع الحضانة، إلا أن يخاف على دينه ^(٥).

المسألة السابعة: مسابقة ملكات الجمل: أفتى بحرمة هذه المسابقات؛ لمخالفتها لنصوص القرآن والسنة الآمرة بستر العورة، من ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلْبَابٍ ذِكْرٌ أَذْنُ أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ﴾ ^(٦).

وقوله جل وعلا: ﴿وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ بَنَاتِ أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ مَا

(١) فتوى رقم: ١٦٠٠/١٩٩٧. وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٣١-١٣٣.

(٢) فتوى رقم: ٣٠٠/١٩٩٨. وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٣٧-١٣٩.

(٣) فتوى مقيدة برقم: ١٠٧٢/١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٤٢-٥٤٤.

(٤) البقرة: ٢٣٣.

(٥) فتوى مقيدة برقم: ٧٩/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٩٣-٣٩٩.

(٦) الأحزاب: ٥٩.

مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّائِبِينَ غَيْرِ أُولَى الْأَرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْطِفْلِ الَّذِي لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتَوْبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣٦﴾ ^(١)، وغيرها من الآيات.

ومن السنة حديث عائشة (رضي الله عنها) أن أسماء بنت أبي بكر - أختها - دخلت على النبي (ﷺ) في لباس رقيق يشف عن جسمها. فأعرض النبي (ﷺ) عنها وقال: "يا أسماء إن المرأة إذا بلغت المحيض لم يصح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهه وكفيه" ^(٢). يضاف إلى هذا ما يترتب على هذه المسابقات من مفسد في الدين والدنيا ^(٣).

المسألة الثامنة: مشاهدة الأفلام المخلة بالآداب: أفتى بحرمة مشاهدة الأفلام المخلة بالآداب؛ لأن المرء مسئول عن سمعه وبصره؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ﴿٣٦﴾ ^(٤).

المسألة التاسعة: المقاطعة الاقتصادية لدولة الاحتلال الإسرائيلي: أفتى بوجوب المقاطعة الاقتصادية لدولة الاحتلال الإسرائيلي؛ بناء على الاعتداء الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي على دولة فلسطين؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ ﴿٨٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَلَمُوا عَلَيْكُمْ إِخْرَاجَكُمْ أَنْ تَقُولُوا هُمْ يَنْتَوِيهِمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩١﴾ ^(٥).

(١) النور: ٣١

(٢) سبق تحريجه

(٣) راجع: رقم ٥٤٣ لسنة ٢٠٠١، ورقم: ١٦١ بتاريخ: ١٤-٠٥-٢٠٠١

(٤) الإسراء: ٢٦. رقم ٧٩ / ٢٠٠٠، ٩٣٩-٠٣-٠٩-٢٠٠٠

(٥) المتحنة: ٨-٩

كما أن دولة الاحتلال الإسرائيلي ترفض القرارات الدولية المنصفة، وقد عرف اليهود بحبهم المال، فوجب جهادهم به^(١).

المسألة العاشرة: المسكرات الحديثة: أفتى بحرمة المسكرات الحديثة؛ بناء على النصوص المحرمة لكل مسكر أيا كان نوعه أو اسمه، وأنها -بناء على ما يفهم من القرآن- أنها من الخمر المحرم وإجماع الصحابة على إقامة الحد على كل مسكر^(٢).

المسألة الحادية عشرة: المرأة عضواً في مجلس النواب والشعب: أفتى بجواز مشاركة المرأة في الانتخابات سواء أرشحت نفسها أو انتخبت غيرها؛ بناء على أن الانتخاب نوع من الشهادة، ونصوص الوحي تدل على اعتبار شهادة المرأة، وأن هناك من نصوص السنة النبوية ما تدل على مشاركة المرأة في الحياة العامة^(٣).

المسألة الثانية عشرة: مصارعة الثيران: أفتى بحرمة مصارعة الرجال للثيران؛ بناء على النصوص الشرعية الواردة في النهي عن تعذيب الحيوان، وأن هذا العمل من أعمال العنف المنهي عنه شرعاً^(٤).

المسألة الثالثة عشرة: تهنة النصارى بأعيادهم: أفتى بجواز تهنة النصارى بأعيادهم، وأن مثل هذا العمل يندرج تحت النصوص الشرعية الداعية لمعاملتهم بالحسنى والمودة التي أمر الله - تعالى - عباده المؤمنين أن يعاملوا أهل الكتاب بها^(٥).

(١) رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٩٩، ١٩٧ - ٢٤ - ١٩٩٩ - ٠٥ .

(٢) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/١٢٢٦، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٥٣-٤٥٩

(٣) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/٥٥٧، ١٥٨ - ١٤ - ١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٤٢-٤٣٢،

وراجع أيضاً فتوى رقم: ١٩٩٧/٨٥٢

(٤) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٧/١٦٦١، ١٢٠ - ١٤ - ١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٨٨-٣٩٢،

وراجع أيضاً فتوى رقم: ١٩٩٧/١٤٨٦

(٥) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/٣٣٠، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٨٣-٤٨٩ .

ثانياً - الإجماع :

استند الدكتور نصر فريد واصل إلى الإجماع في عدد من الفتاوى المستجدة، ومنها: المسألة الأولى: المقابر المختلطة بين أصحاب الأديان: فقد أفتى الدكتور واصل بالحرمة؛ استناداً لعدد من الأدلة، ومنها أن إجماع الأمة قام على تمييز المسلمين عن غيرهم في مقابرهم؛ لما فيها من الدعاء لهم، والترحم عليهم، وهذا لا يجوز لغيرهم، إلا ما كان للضرورة القصوى^(١).

المسألة الثانية: زواج المسلمة من بهائي: فقد أفتى بحرمة زواج المسلمة من بهائي؛ لإجماع الأمة على كفره، وإجماعها على أن المسلمة لا يجوز لها أن تتزوج من غير مسلم، بالإضافة إلى فتاوى المفتين السابقين عليه لدار الإفتاء^(٢).

ثالثاً - القياس :

من الأدلة الشرعية التي كان يعتمد عليها الدكتور نصر فريد واصل القياس. ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: جواز تأخير الصلاة لأجل إجراء العمليات الجراحية: فقد أفتى الدكتور نصر فريد واصل بجواز تأخير الصلاة لأجل إجراء العمليات الجراحية، وعاب على طبيب يوقف إجراء العملية الجراحية للذهاب للصلاة، وذلك قياساً على أعذار ترك الجماعة مثل المطر الشديد والبرد الشديد والوحل الذي يتأذى به والمرض والخوف من ظالم والعمي إن لم يجد الأعمى قائدا ولم يهتد بنفسه وكذا خوف الإنسان على مال أو عرض أو نفس، بل في حالة الطبيب يكون التخلف عن صلاة الجماعة أولى. وكذلك بناء على الضرورة^(٣).

(١) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٩/٦٥، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٠٥-٥١١ .

(٢) رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٩٨، ٦٤ / ١٩-١١-١٩٩٨ .

(٣) رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٠٠، ٧٤٤-٠٢-٠٤-٢٠٠٠ .

المسألة الثانية: زكاة المقاولات والاستيراد: فقد أفتى بوجوب إخراج الزكاة على أعمال المقاولات والاستيراد؛ قياساً على زكاة التجارة^(١).

المسألة الثالثة: تدريب الكلاب لأغراض حربية: أفتى بجواز استعمال الكلاب لأغراض عسكرية في الحرب؛ قياساً على جواز اتخاذ الكلاب للصيد والحراسة^(٢).
المسألة الرابعة: التدخين: أفتى بحرمة التدخين؛ قياساً على حرمة المخدرات من الحشيش والأفيون والكوكايين والهيروين، كما أنه قياساً على تحريم الخمر؛ لعللة الإضرار، وبناءً على أن التدخين يناقض مقاصد الشريعة من حفظ الدين والمال والنفس والعقل^(٣).

رابعاً: المصالح المرسلة:

المسألة الأولى: الإنفاق من صندوق الجزاءات على الحج والعمرة: فقد أفتى بجواز إعطاء العاملين من صندوق الجزاءات مساعدة لأداء الحج والعمرة؛ لأن المخصص يندرج تحت سياسة الثواب والعقاب، والمال الذي جمع في هذا الصندوق ملك للشركة تتصرف فيه كيف تشاء، مادام ذلك معلوماً لجميع الموظفين، وهو من باب المصالح المرسلة^(٤).

المسألة الثانية: تنظيم الذهاب للحج: فقد أفتى بوجوب اتباع النظم الإرشادية التي تنظمها الحكومات في منح التأشيرة وغيرها، من باب تحقيق السلامة؛ تأسيساً على أن هذا من المصالح المرسلة التي يشهد لها الشرع^(٥).

المسألة الثالثة: صندوق التكافل لا علاقة له بالميراث: فقد أفتى أن ما يؤخذ من صندوق التكافل الذي اشترك فيه الإنسان لا يعد من الميراث، وإنما يقسم حسبما

(١) رقم ١١٩٦ لسنة ١٩٩٧، ٢٩-٠٩-١٩٩٧

(٢) فتوى رقم: ٨٥٦/١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٦٧-٥٦٩

(٣) فتوى مفيدة برقم: ٨٠١/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٢٤-٤٣٢. رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٩٨/٣٦-٢٣-١٠-١٩٩٨.

(٤) رقم ٦٥٥ لسنة ١٩٩٩/٢٥٩-٢٨-٠٧-١٩٩٩.

(٥) رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٢/٢٧-١٧-٠٢-٢٠٠٢.

ارتأه القانون من تحديد المستحقين لما يدفعه صندوق التكافل إلى (الزوجة والأولاد والأب والأم) من كان منهم على قيد الحياة؛ استناداً إلى أن هذا من الأمور التنظيمية لمن يشملهم هذا القرار والتي يجب الالتزام به في إطار ما يشمل من أحكام تفصيلية^(١).

المسألة الثالثة: تحديد أعداد الحجيج: فقد أجاز تنظيم أعداد الحجيج، وإن كان الشرع دعا للحج دون تقييد، ولكن التقييد هنا من باب القواعد التنظيمية التي تتماشى مع مصلحة الجماعة وحاجة الناس، وهو من قبيل المصالح المرسل^(٢).

المسألة الرابعة: التأمين: أفتى الدكتور واصل بحل التأمين، بناء على أنه من الأمور المستجدة التي فيها نفع للناس، وأنه تعاون على الخير، فيكون مباحاً من باب المصالح المرسل، كما أن العرف جرى على اعتباره، بالإضافة إلى قياسه على المضاربة، وأنه أضحي من الضرورات الاجتماعية^(٣).

خامساً - الاستصحاب:

استند الدكتور نصر فريد واصل إلى الاستصحاب كأصل من أصول الإفتاء في عدد من المستجدات، منها:

المسألة الأولى: البناء فوق المساجد: فقد أجاز الدكتور نصر فريد واصل البناء فوق المساجد لأغراض غير العبادة؛ بناء على أن هذا من الأمور المستحدثة التي لم يرد بشأنها نص قاطع من الكتاب والسنة بالإباحة أو الحرمة شأنها في ذلك شأن التعامل مع البنك والتأمين وغير ذلك مما هو خاضع لاجتهادات الفقهاء واستنباطهم، وأن الأصل في الأشياء الإباحة، كما أنه أسس الجواز على ما نقل عن الأحناف من جواز ذلك^(٤).

(١) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٧/١٠١، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٨١-٣٨٢

(٢) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٧/١٢٦٦، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٣٥-٢٣٩، وراجع فتوى رقم:

١٩٩٨/٨٩، الفتاوى الإسلامية للدكتور واصل، ص: ٢٤١-٢٤٦

(٣) فتوى رقم: ١٩٩٦/١١٩٤، وفتوى رقم: ١٩٩٧/٢٠٢، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٥٤-٥٦٢

(٤) فتوى مقيدة برقم: ٦٥٣ لسنة: ١٩٩٧، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص:

٦٣-٦٧، المكتبة التوفيقية، رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٨ / ١٠٤-١٠٧-٠٣-١٩٩٨

المسألة الثانية: فوائد البنوك: فقد أفتى أن فوائد البنوك مباحة شرعاً؛ استناداً إلى أن هذه من المعاملات المستحدثة، وأن الأصل فيها الإباحة، كما أنها تباح اعتباراً للمقصد من إيداع الأموال، وهو الاستثمار، وتكييفاً للمسألة على أنها مضاربة مشروعة، واتباعاً لرأي دار الإفتاء التي حسمت المسألة بالجواز، كما يرى الدكتور نصر فريد واصل^(١).

المسألة الثالثة: كوافرة النساء: فقد أفتى بأن عمل المرأة في تزوين النساء (الكوافير) مباح شرعاً، إن كان لا يعمل فيه إلا النساء، وكان التزوين للزوج؛ إذ هو واجب، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ﴾^(٢)، وذلك أن الأصل في هذا العمل أنه مباح^(٣).

المسألة الرابعة: زراعة الشعر: أفتى بجواز زراعة الشعر إن كان من نفس الشخص ذكر كان أو أنثى، ويجوز من غيره إن كانت هناك ضرورة، ويفهم من الفتوى أن جواز الأصل مبني على الاستصحاب، إذ ليس فيه غش ولا تدليس^(٤).

المسألة الخامسة: الأغذية والهندسة الوراثية: أفتى بجواز الانتفاع بالهندسة الوراثية في إنتاج أغذية؛ بناءً على أنه ليس هناك دليل على تحريم الانتفاع بالعلم فيما يخدم البشرية، ويحقق مصالحها الشرعية، وهو جواز مبني على البراءة الأصلية^(٥).

(١) فتوى مقيدة برقم: ٩٩٤ لسنة: ١٩٩٩، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٦٠-١٦٢. وراجع أيضاً: فتوى مقيدة برقم: ٢٨٢/١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٠١، رقم ٣٠١/٩٦، ١٧-١٠-١٩٩٦، رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٩٨ / ٣٦-٢٣-٠٥-١٩٩٨، رقم ١٢٣٠ لسنة ١٩٩٨ / ١٥٢-٢٧-٠٩-١٩٩٨

(٢) النور: ٣١

(٣) فتوى رقم: ٦١٢/١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦٢٢-٦٢٤

(٤) فتوى رقم: ١٠٩٥/١٩٩٧، ٢٤٣-١٦-٠٩-١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٧٣-٥٧٦

(٥) فتوى رقم: ٢٤٤/١٩٩٩، ٣٤-٠٩-٠٣-١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦١٦-

سادساً - العرف:

ومن أمثلة الاستناد إلى العرف ما يلي:

المسألة الأولى: الشبكة: أفتى الدكتور نصر فريد واصل أن حكم الشبكة موقوف على ما تعارف عليه الناس، هل هي من المهر أم لا، فإن كانت من المهر أخذت حكمه، وإن لم تكن، أخذت حكم الهبة^(١).

سابعاً - سد الذرائع^(٢):

كان الدكتور نصر فريد واصل يعتبر " سد الذرائع " أحد أصول الإفتاء عنده، وإن كانت نادرة في فتاويه، ومن أمثلة الاعتماد عليها :

المسألة الأولى: ترقيع غشاء البكارة للزوجات: فقد أفتى بحرمة ترقيع غشاء البكارة للزوجات؛ استعادة للأيام الأولى للزواج، لما في ذلك من ضرر يعود على الزوجة، وامتهان لكرامتها، وسدا لذريعة الفساد التي قد تفتح من قبل العاهرات ما يترتب عليه من انتشار الفساد في المجتمع، وما تحمل هذه العادة من تغيير خلق الله، وهو منهي عنه شرعاً^(٣).

(١) راجع: الفتاوى الإسلامية، للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٢٩٦، طبع المكتبة التوفيقية بدون تاريخ، والفتوى مسجلة بدار الإفتاء رقم ٧٧٩ سنة ١٩٩٧م

(٢) يقصد بسد الذرائع: حسم مادة وسائل الفساد، فمتى كان الفعل السالم عن المفسدة وسيلة إلى المفسدة منعنا من ذلك الفعل. راجع: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، برهان الدين أبي الوفاء إبراهيم ابن الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمرى، ج ٢ / ٣٧٦، طبعة دار المعرفة، وأنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي، ج ٢ / ٣٢. لمزيد من الاطلاع على سد الذرائع يمكن الاطلاع على: قاعدة سد الذرائع وأثرها في الفقه الإسلامي. محمود حامد عثمان، دار الحديث، ١٩٩٦، وسد الذرائع في الشريعة الإسلامية. محمد هشام البرهاني، دار الفكر، ١٩٨٥، ونظرية الذرائع وأثرها في تطبيقات المعاملات المالية المعاصرة، اختر زبي بنت عبد العزيز، طبع دار الفكر: ٢٠٠٨م، والذرائع والحيل في الشريعة الإسلامية/ إشراف عبد العال عطوة. - الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - المعهد العالي للقضاء، ١٩٧٥. - رسالة ماجستير.

(٣) فتوى مفيدة برقم: ١٩٩٨، ١٥٠ / ٣٦٠ / ١٩٩٨ - ٠٥ - ٠٦، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٦٦ - ٢٦٧.

المسألة الثانية: الزواج العرفي: أجاب الدكتور نصر فريد واصل في أكثر من فتوى بحرمة الزواج العرفي، وبنى الحرمة على أكثر من دليل شرعي، أهمها: تغير عرف الناس في هذا الزمن الذي نحن فيه والذي قل فيه الوازع الديني، وكثرت فيه الفتن وإنكار الشهادات التي يشهد بها الشهود وشهادات الزور وضياع الحقوق الزوجية والنسب للحمل الذي ينشأ من هذا الزواج^(١). كما أنه يكون محرماً سدا لباب الذرائع المفسدة وخاصة في هذا الزمن الذي خربت فيه الذمم والضمان. وانتصارا للرأي الجمهور القائلين ببطالان الزواج بلا ولي^(٢).

المسألة الثالثة: الزواج عبر وسائل الاتصال الحديثة: فقد أفتى بأنه لا يصح الزواج عبر الهاتف المحمول أو غير المحمول أو الفاكس والإنترنت؛ بناء على سد الذرائع؛ إذ القول بصحة الزواج يفتح باب التحايل والتزوير في عقود النكاح مما يؤدي إلى مخاطر كبيرة وأضرار كثيرة، مع الاستئناس بأنه يشترط اللفظ في النكاح، وأن الكتابة من الكنايات تقوم مقام اللفظ عند عدم القدرة^(٣).

ولكنه أجاز أن يكون الإنترنت وسيلة للتعارف من خلال وضع المعلومات عن كل طرف، على أن يتم الزواج في الواقع، مستوفيا شروطه وأركانه الشرعية^(٤).

ثامناً - القواعد الفقهية:

كان الدكتور نصر فريد واصل يعتمد القواعد الفقهية في اجتهاده في الإفتاء، ومن ذلك:

القاعدة الأولى: الأصل في العبادات التوقيف^(١)

(١) رقم ١١٣ لسنة ١٩٩٩ / ٥١٣ / ١٠-٣١-١٩٩٩، برقم ١٣٢٠ سنة ١٩٩٧، ٧٨ / ٢٢-١٠-١٩٩٧،

رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٩٧، ١٥٣ / ١٤-٠٨-١٩٩٧، رقم ١٦١٣ سنة ١٩٩٧، ٢٠٧ / ٠٨-١٢-١٩٩٧

(٢) رقم ١٣٢٠ سنة ١٩٩٧، ٧٨ / ٢٢-١٠-١٩٩٧، رقم ١٢٤٤ لسنة ١٩٩٩، ٥٥٢ / ١٦-١١-١٩٩٩،

رقم ٧٥٠ / ١٠٩ / ٣٠-٠٧-١٩٩٧، رقم ٨٤٩ لسنة ٩٧، ١١٠ / ٣٠-٠٧-١٩٩٧، رقم ١٤٢٦ سنة

١٩٩٧، ١٤٢ / ١٠-١١-١٩٩٧

(٣) رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٩٧، ٢٦١ / ٢٠-٠٩-١٩٩٧.

(٤) رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠١، ١٦٧ / ١٦-٠٥-٢٠٠١

وعليها بنى بعض المسائل، منها :

المسألة الأولى: توحيد الأذان: فقد أفتى بکراهة توحيد الأذان من خلال تسجيله على شرائط كاسيت، وتوحيده بصوت بعض المؤذنين .

وبنى تلك الکراهة على أن الأذان عبادة لها هيئة معينة ورد بها الشرع، فيكون الالتزام بها أولى، وقد بين الشرع أن من مندوبات الأذان وسننه أن يكون المؤذن واحدا من المصلين، ومنها: استقبال المؤذن للقبلة، وأنه يستحب الالتفات عند الحيعلتين جهة اليمين في الحيلة الأولى، وجهة اليسار في الأخرى^(١).

المسألة الثانية: تأخير صلاة الجمعة لأجل الرياضة: فقد أفتى بحرمة تأخير صلاة الجمعة لأجل مسابقة رياضة الجولف؛ وذلك بناء على ما ورد من توقيف وقت الصلاة، وأن إجراء هذه المسابقة ليست من الأعذار التي تبيح التخلف عنها^(٢).

المسألة الثالثة: عد الركعات بجهاز إلكتروني: فقد أفتى بکراهة استعمال جهاز الكتروني لعد الركعات في الصلاة؛ لما في ذلك من منافاة الخشوع، ومنافاة تشريع سجود السهو عند الشك في الصلاة والبناء على اليقين^(٣).

المسألة الرابعة: عادات في دفن الميت وتغسيله: فقد أفتى الدكتور واصل بأن صنع أهل الميت طعاما للمعزين لم يرد به الشرع وهو خلاف الأولى^(٤)، كما أن وضع

(١) سبق تخريجها في الحديث عن القواعد الفقهية عند الشيخ عبد اللطيف حمزة

(٢) فتوى مقيدة برقم: ٣٧٣ لسنة: ١٩٩٧، بتاريخ: ١٣٥ - ٢٥ - ٠٣ - ١٩٩٨

وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٩٢-٩٧، المكتبة التوفيقية.

(٣) الطلب المقيد برقم ٦٤٠ - ١٩٩٨ / ١٥٤ - ٢٨ - ٠٥ - ١٩٩٨ .

(٤) فتوى مقيدة برقم: ٣٣٤ لسنة: ١٩٩٨، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص:

١١-١٤، المكتبة التوفيقية.

(٥) الحديث ﴿ اصنعوا لآل جعفر طعاما، فإنهم قد أتاهم أمر شغلهم ﴾ أخرجه أبو داود في سننه، كتاب:

الجنائز - باب: صنعة الطعام لأهل الميت، حديث رقم (٣١٣٢)، ج ٣ / ١٩٥، وهو في سنن ابن ماجه - كتاب:

ما جاء في الجنائز - باب: ما جاء في الطعام يبعث إلى أهل الميت. حديث رقم: (١٦١٠ و ١٦١١)، ج

١ / ٥١٤، وهو عند الترمذي في باب ما جاء في الطعام يصنع لأهل الميت، حديث رقم (٩٩٨)، ج ٣ / ٣٢٢.

الميت على أفخاذ أقاربه مخالف للسنة أيضا، ولم يرد فيه شيء، بل الأولى وضعه على خشبة حتى يكون مستويا ويتمكنوا من غسله^(١).

المسألة الخامسة: دفع مال الزكاة لموائد الرحمن: فقد أفتى بحرمة دفع مال الزكاة لموائد الرحمن؛ لأنه يأكل منها الغني والفقير، وقد حدد الله - تعالى - مصارف الزكاة في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَدِيرِمْ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾^(٢)، فلا يجوز دفع الزكاة؛ لأن موائد الرحمن ليست منها^(٣).

المسألة السادسة: التغيير في مواقيت الحج: فقد أفتى بحرمة التغيير في مواقيت الحج الزمانية والمكانية؛ لأنها عبادات توقيفية لا يجوز الاجتهاد فيها، كما استند لقاعدة: لا اجتهاد في مورد النص، لأن عبادة الحج توقيفية^(٤).

المسألة السابعة: إعطاء زكاة الفطر للحج: فقد أفتى الدكتور نصر فريد واصل بحرمة إعطاء زكاة الفطر لمن يريد الحج؛ لأن الحج ليس من مصارف الزكاة، وأن الحج واجب عند القدرة، فإن انفت القدرة؛ انتفى وجوبه^(٥).

وقال الترمذي: قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح. فتوى مقيدة برقم: ٣٣٤ لسنة: ١٩٩٨، وراجع:

الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١١-١٤، المكتبة التوفيقية.

(١) فتوى رقم: ٧٤٣/١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦٢٨-٦٣٢

(٢) التوبة: ٦٠ .

(٣) رقم ٩٧/٣٤ - ٧٨ - ٢٢ - ٠١ - ١٩٩٧ .

(٤) فتوى مقيدة برقم: ٧٠٣ لسنة: ١٩٩٨، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص:

٢٠٤-٢١١، وراجع أيضا: فتوى مقيدة برقم: ٣٨٠/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢١٢-٢٢٠

(٥) رقم ٩٧/٢١٦ - ١٨٦ - ٢٥ - ٠٣ - ١٩٩٧

القاعدة الثانية: دفع الضرر^(١)

المسألة الأولى: استعمال مكبرات الصوت: حيث أفتى أن الأصل جواز استعمال مكبرات الصوت للأذان وغيره، ولكن لما كان استعمالها يشوش على المصلين فقد أفتى بعدم جواز استعمالها إن أدت إلى التشويش؛ بناء على قاعدة دفع الضرر ورفع الحرج^(٢).

المسألة الثانية: تصوير الكتب باهظة الثمن: أفتى بحرمة تصوير الكتب، ولو كانت باهظة الثمن؛ لما في تصويرها من ضياع حقوق التأليف والنشر والطباعة، ولا سيما أن دور النشر تكتب على الكتب حظرا للتصوير بغير إذن، وهو ضرر عليهم، والضرر مرفوع في الشريعة^(٣).

المسألة الثالثة: ربط المبايض (التعقيم): سئل عن امرأة نصحتها الأطباء بربط المبايض؛ لأن الأطفال يأتون مشوهين ويموتون بعد فترة، فأفتى بأن الأصل في ربط المبايض الحرمة؛ لكنها تباح للضرورة، كأن يكون هناك ضرر واقع على الأم أو النسل، مما قد يؤثر سلبا على صحة الذرية مستقبلا، فإذا ثبتت الضرورة والضرر؛ جاز ربط المبايض^(٤).

المسألة الرابعة: زراعة الألغام: أفتى بحرمة زراعة الألغام؛ لما يترتب عليها من ضرر بالغ على الأفراد والشعوب، ولا يجوز امتلاكها إلا للضرورة^(٥).

(١) وفيه بعض القواعد منها: الضرر يزال، مجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٠، ص: ٢٦، و، شرح القواعد السعدية، ص: ١٤٥.

(٢) الطلب المقيّد برقم ١٠١٠ لسنة ١٩٩٨ / ٢٥ - ٢٠ - ٠٨ - ١٩٩٨، والطلب المقيّد برقم ٣١٨ لسنة ١٩٩٩ / ١٢١ - ١٥ - ٠٤ - ١٩٩٩، والطلب المقيّد برقم ٢٧٩ لسنة ١٩٩٨ / ٢١٠ - ٢٩ - ٠٤ - ١٩٩٨، وفتوى مقيدة برقم: (١٣٣٧) سنة: ١٩٩٨.

(٣) رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٩، ٢٢٩ - ١٠ - ٠٦ - ١٩٩٩.

(٤) ١٨٠ / ١٦ - ٠٤ - ١٩٩٨.

(٥) فتوى رقم: ٨٢٣ / ١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٧٠ - ٥٧٣.

القاعدة الثالثة: الإباحة للضرورة^(١):

المسألة الأولى: إقامة الجمعة في الزوايا الصغيرة تحت العمارات: فقد أجاز الصلاة في مساجد الزوايا بناء على الضرورة؛ إن كان المسجد لا يجمع الناس في المنطقة، أو كان المسجد الموجود بعيداً عن المربع السكني، بحيث يكون بلوغه فيه مشقة على الناس، أو كان المسجد لا يسع كل المصلين.

القاعدة الرابعة: للوسائل حكم المقاصد^(٢):

المسألة الأولى: جهاز "المرشد الإلكتروني" لتحديد القبلة: فقد أفتى بجواز استعمال جهاز "المرشد الإلكتروني" لتحديد القبلة؛ شريطة الرجوع إلى أهل الاختصاص، الذين هم أهل الذكر في المسألة.

وبناء الجواز هنا أن المقصود في المسألة تحديد القبلة على وجه صحيح، وأية وسيلة تحقق المقصود الصحيح تكون صحيحة^(٣).

المسألة الثانية: حكم تأليف الكتب واستخدام آلات الكمبيوتر وتسجيل الفيديو: أفتى الدكتور نصر فريد واصل بأن حكم التأليف في الكتب وآلات الكمبيوتر وتسجيل الفيديو يتوقف على المقصود منها، إن كان شراً، فهو حرام، وإن كان خيراً فهو حلال^(٤).

(١) ويقصد بها أن الحاجة تنزل منزلة الضرورة، الأشياء والنظائر للسيوطي، ج ١/ ٨٨، والأشباه والنظائر

لابن نجيم، ص: ٢١، والأشباه والنظائر لابن الوكيل، ج ٢/ ٢٧٠

(٢) سبق تخرجها

(٣) فتوى مقيدة برقم: ٣٣٤ لسنة: ١٩٩٨، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص:

١١-١٤، المكتبة التوفيقية.

(٤) فتوى مقيدة برقم: ١٥٠٠/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٤

القاعدة الخامسة: التيسير ورفع الحرج^(١):

المسألة الأولى: الصوم في البلاد التي يطول فيها النهار: فأفتى بأن يصوموا قدر الساعات التي يصومها المسلمون في أقرب البلاد المعتدلة القرية منهم، أو يعتمدوا عدد الساعات للمدن التي نزل التشريع فيها، وهي: مكة والمدينة؛ وذلك استناداً للتيسير ورفع الحرج، خاصة في آيات الصيام^(٢).

القاعدة السادسة: ما حل حكمه؛ حل الانتفاع به:

المسألة الأولى: الحج بمال البنك: فقد أفتى بجواز الحج من فوائد البنك؛ تفرعاً على ما ذهب إليه من حل المعاملة البنكية؛ لأنها من باب الاستثمار^(٣).

المسألة الثانية: الحج عن طريق جمعية تعاونية: فقد أجاز الحج عن طريق جمعية تعاونية؛ لأنها من باب التعاون على البر والتقوى، ولأن العمل في حد ذاته حلال^(٤).

القاعدة السابعة: الوقف على شرط الواقف^(٥):

ومن أمثلتها، فتوى: تحويل دار لتحفيظ القرآن إلى محلات تجارية: فقد أفتى بحرمة تحويل دار لتحفيظ القرآن الكريم إلى محلات تجارية؛ لأن هذا يخالف حكم الوقف، الذي يوجب وقف الموقوف على نية الواقف^(٦).

(١) سير ورفع الحرج أصل كبير من أصول الشريعة، والتيسير اللين والانقياد ورفع المشقة. لسان العرب لابن منظور من يسر. والخرج هو المشقة. وقد أورد الشاطبي معناه حيث قال: ﴿وعن عبيد بن عمير أنه جاء في ناس من قومه إلى ابن عباس فسأله عن الحرج فقال أولستم العرب ثم قال ادع لي رجلاً من هذيل فقال ما الحرج فيكم قال الحرجة من الشجر ما ليس له خرج قال ابن عباس ذلك الحرج ما لا يخرج﴾. الموفقات للشاطبي بتعليق الشيخ عبد الله دراز، ج ٢ / ١٥٩، القاهرة، المكتبة التجارية، ١٩٥٥ م. راجع أيضاً: المغني المطبوع مع الشرح الكبير، ج ٣ / ٣٧٢ طبعة الكتاب العربي.

(٢) مقيدة برقم: ٢٨ لسنة: ١٩٩٨، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٨٦-١٨٩.

(٣) رقم ١٢٣٠ لسنة ١٩٩٨ / ١٥٢ - ٢٧ - ٠٩ - ١٩٩٨

(٤) رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٠ / ٧٥٤ - ٠٢ - ٠٤ - ٢٠٠٠، ورقم ١٠٤٢ سنة ١٩٩٩ / ٤٩٧ - ٢٥ - ١٠ - ١٩٩٩

(٥) الموسوعة الفقهية، ج ١ / ٢٧٩

القاعدة الثامنة: ما بني على باطل فهو باطل^(١):

المسألة الأولى: زواج عرفي بعد حكم بالطلاق باطل: فقد سئل عن امرأة تزوجت من سعودي، ورفعت دعوى بحجة غيابه، وطلقت من المحكمة، وتزوجت مصرياً زواجا عرفياً، ثم هربت منه وسافرت إلى السعودية، ولما علم زوجها السعودي طلقها طلاقاً واحدة. فأفتى بأن الزواج الثاني باطل، فهو زواج عرفي محرم، والزواج الأول قائم، بناء على قاعدتين: الأولى: ما بني على باطل؛ فهو باطل. والثانية: لا ضرر ولا ضرر^(٢). كما يمكن إضافة قاعدة مهمة، وهي: "المشغول لا يشغل"^(٣).

القاعدة التاسعة: العقد شريعة المتعاقدين^(٤):

ومن أمثلتها، فتوى: منع الزوج سفر زوجته للتعليم والعلاج: فقد سئل عن تعسف بعض الأزواج في منع زوجاتهم من السفر للتعليم والعلاج، وأن هناك أصواتاً تنادي بإسقاط حق الزوج في منع زوجته من السفر، فأفتى بأنه يجوز للمرأة

(١) فتوى رقم: ١٣٣٨/١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٨١ - ٥٨٢

(٢) راجع: شرح مجلة الأحكام العدلية، للمحاسني، ج ١/ ١٧٤، نشر دار الترمذي بدمشق، الطبعة الأولى، سنة: ١٩٢٧م، ونهاية الوصول في دراية الأصول، لصفي الدين الهندي ٥/ ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، تحقيق: نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، سنة: ١٩٩٩ م، والمحصل، لفخر الدين الرازي: ٣/ ٢٠٩، نشر مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، سنة: ١٩٩٢ م، والمعيان المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، للونشريسي: ٦/ ٢٠٩، نشر: وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م).

(٣) والقاعدة حديث رواه الإمام مالك في الموطأ - كتاب: الأقضية - باب: القضاء في المرفق، حديث رقم (١٤٢٩)، ج ٢/ ٧٤٥ وسنن ابن ماجه - كتاب: الأحكام - باب: من بنى في حقه ما يضر بجاره، حديث رقم (٢٣٤٠)، ج ٢/ ٧٨٤، وهو أبي داود والترمذي بلفظ مختلف: ﴿من ضار أضر الله به﴾ سنن أبي داود، حديث رقم (٣٦٣٥)، ج ٣/ ٣١٥، وسنن الترمذي، حديث رقم (١٩٤٠)، ج ٤/ ٣٣٢. راجع: فتوى مقيدة برقم: ١٢٤٦/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٦٨ - ٢٧١

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٢٨١، المنشور، ج ٣/ ١٧٤.

(٥) شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، ج ١/ ٤٨٢، صححه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا طبع دار القلم - دمشق / سوريا -، الطبعة الثانية: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

أن تشترط هذا الشرط منصوباً عليه في العقد أو متفقاً عليه ضمناً؛ بناءً على قاعدة: "العقد شريعة المتعاقدين"^(١)

القاعدة العاشرة: لا ولاية لكافر على مسلم^(٢):

ومثالها، فتوى: طلاق القاضي غير المسلم: فقد أفتى الدكتور نصر فريد واصل بأن الزوج المسلم إن كتب الطلاق، ووثقه القاضي غير المسلم، فلا يعدو عمله إلا أن يكون توثيقاً، أما إن لم يكتب ولم ينطق، فالواجب على المرأة أن ترفع أمرها للجلالية المسلمة، حتى يحكم فقهاؤها لها بالطلاق؛ لأن القاضي غير المسلم ليس له على الأسرة المسلمة ولاية^(٣).

القاعدة الحادية عشرة: يتبع الأولاد خير الأبوين ديناً^(٤)

المسألة الأولى: نسب الأولاد في الزواج من بهائي: فقد أفتى الدكتور نصر فريد واصل أن الزوجة إن تزوجت بهائياً، ولم تكن تعرف أنه بهائي؛ فتنفصل عنه، ويتبعها أولادها؛ استناداً لقاعدة: يتبع الأولاد خير الأبوين ديناً^(٥).

المسألة الثانية: حضانة الأم غير المسلمة: فقد أفتى بأن الحضانة ثابتة للأم، إلا إذا كانت الأم ستدعو ابنها وتؤثر فيه على ترك الإسلام، بناءً على قاعدة: "يتبع

(١) فتوى مفيدة برقم: ١٣٩٥/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٨٠-٢٨٧.

(٢) أسنى المطالب في شرح روض الطالب، زكريا الأنصاري، ج ٣/٦٨ تحقيق: د. محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠. وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عوفه الدسوقي، ج ٤/٤٠١، تحقيق: محمد عيش، دار الفكر - بيروت. والكافي في فقه الإمام المجلد أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي، ج ٢/٣٦٥ المكتب الإسلامي - بيروت والمبدع في شرح المقنع، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي، ج ٥/٢٩٧ المكتب الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠.

(٣) رقم: ٣٨٠ / ١٩٩٧، ٢٧٢ - ٢٨ - ٠٤ - ١٩٩٧

(٤) عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني: ج ٨ ص ١٦٢، دار النشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت

(٥) رقم ١٤٨٠ لسنة ١٩٩٨، ٦٤ / ١٩ - ١١ - ١٩٩٨

الأولاد خير الأبوين ديناً"، وما في حضانتها في هذه الحالة من الضرر المرفوع في الشرع^(١).

القاعدة الثانية عشرة: الضرورات تبيح المحظورات^(٢)

المسألة الأولى: الاقتراض من البنك: سئل عن إمام يعيش بدولة الاحتلال الإسرائيلي، وأنه أحيل للمعاش، وقد يضطر للاقتراض من البنك على حساب الراتب، فأفتى بالإباحة إن كانت للضرورة^(٣).

المسألة الثانية: السباحة في حمام مشترك للعلاج: سئل عن وصفة علاجية بركوب الدراجة والسباحة، غير أن حمامات السباحة مختلطة، فأفتى بأنه إن تعينت السباحة، فتجوز للضرورة، مع وجوب غض البصر، والسباحة بعيداً عن النساء إن أمكن^(٤).

المسألة الثالثة: تشريح جثة الميت: أفتى بجواز تشريح جثة الميت إن كانت هناك مصلحة راجحة كتعليم وتعلم، ومعرفة أسباب الوفاة ونحوها، وهذه من الضرورات التي تبيح المحظورات^(٥).

القاعدة الثالثة عشرة: للولوسائل حكم المقاصد^(٦)

فقد سئل عن بيع بدل رقص لغير المسلمين، فأفتى بحرمة البيع؛ بناء على أن بدل الرقص وسيلة للرقص، ورقص النساء بالتعري أمام الرجال الأجانب حرام شرعاً، فتحرم الوسيلة المعينة على ذلك، كما أن بيع بدل الرقص بيع فاسد لمخالفته شرطاً من شروط البيع، وهو أن يكون مالا متقوماً، له منفعة يبيحها الشرع،

(١) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/٧٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٩٣-٣٩٩

(٢) سبق تحريمها

(٣) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٧/٢٨٢، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٢٩-٣٠١. رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٩٨/

٣٦-٢٣-٠٥-١٩٩٨

(٤) فتوى رقم: ١٩٩٨، ١٩٦/١٣٥٠، ١٠-٢٠-١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦٠٢-٦٠٤

(٥) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/١٥٠٠، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٣

(٦) سبق تحريمها

والشرع لا يبيحها هنا فتحرم، ويضاف إليها ما قرره الفقهاء من أن بيع المحرم حرام^(١).

القاعدة الرابعة عشرة: يتعين الواجب الكفائي حكماً من له الولاية الشرعية والسلطة في ذلك^(٢):

ومثالها، فتوى: الإجماع على التبرع بالدم من قبل ولي الأمر، حيث أفتى بجواز إجبار ولي الأمر الناس على التبرع بالدم، لأن التبرع بالدم واجب كفائي، لما فيه من إنقاذ الهلكى وإبقاء حياة الناس، فإن قام الناس به طواعية، فقد سقط الإثم عنهم، وإن امتنعوا عنه؛ جاز لولي الأمر إجبارهم عليه، لما في ذلك من تحقيق مصالح الخلق، وتطبيقها جزء من طاعة ولي الأمر^(٣).

القاعدة الخامسة عشرة: خروج الشيء عن أصله يغير حكمه^(٤):

ومثالها ما أفتى به من أن دهن الخنزير إن استحال؛ فيجوز التداوي به، استناداً إلى القاعدة الفقهية: خروج الشيء عن أصله يغير حكمه، ويعرف هذا عن طريق أهل الخبرة والاختصاص^(٥).

(١) رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٠، ٧٠٣-٢٨-٠٢-٢٠٠٠

(٢) راجع: شرح الخرشي على مختصر أبي الضياء خليل، للخرشي: ١٤١/٧، طبع: دار الفكر، بلفظ: فرض الكفاية يتعين بتعيين الإمام، والضياء اللامع شرح جمع الجوامع، لحلولو، طبع: مكتب الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، بلفظ: يتعين بعض فروض الكفاية بتعيين الإمام، ونشر البنود على مراقي السعود، لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي، طبع: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٩٨٨ م: ١/١٥٨، بلفظ: ويتعين عندنا بعض فروض الكفاية بتعين الإمام

(٣) فتوى مقيمة برقم: ١٩٩٩/٦٢٥، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٩٦-٥٠٤

(٤) وهي أيضاً ما يعبر عنها بقولهم: استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها. راجع: نهاية المحتاج ١/ ٢٣٠، والمغني لابن قدامة ١/ ٥٣، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٥٧ ط دار الفكر، وشرح فتح القدير على الهداية ١/ ١٣٩ الطبعة الأميرية- بولاق

(٥) رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٩٩، ٤٧١-١٣-١٠-١٩٩٩

القاعدة السادسة عشرة: عموم الخطاب^(١)

ومثالها، فتوى: منع تزويج الصغرى قبل الكبرى: فقد سئل عن أن بعض البيئات تمنع تزويج الصغرى قبل الكبرى، فأفتى بأن مثل هذا الفعل ليس له أصل في الشريعة وإنما هي عادة بعض الناس؛ واستند في ذلك إلى عموم الخطاب في التزويج دون تفرقة بين الصغرى والكبرى^(٢).

تاسعاً - الحكم الوضعي:

استند الدكتور نصر فريد واصل إلى اعتبار الحكم الشرعي في عدد من فتاويه في المستجدات، ومن ذلك:

المسألة الأولى: صحة الصلاة بالمساجد التي بها قبور: وذلك بناء على أن الصلاة استوفت شروطها وأركانها، ومتى استوفت الصلاة شروطها وأركانها؛ فقد صحت، مع كراهة بناء المساجد على القبور^(٣).

المسألة الثانية: زكاة شهادات الاستثمار: فقد أفتى بوجوب إخراج زكاة شهادات الاستثمار؛ إن بلغت نصاباً وحال عليها الحول، وذلك لأن الدكتور نصر فريد واصل يرى جواز الوديعة إن كانت نية المودع توكيل البنك في ماله في للاستثمار؛ لما في ذلك من تحقيق مصالح الناس^(٤).

المسألة الثالثة: الحج بتأشيرة مزورة: فقد أفتى بصحة الحج ولو كان بتأشيرة مزورة؛ بناء على أن التأشيرة هي تأشيرة دخول، وليست تأشيرة صحة حج، كما أن الحج يصح إن أدي بأركانه، وتوافرت فيه شروط صحته^(٥).

(١) ذكر الإمام ابن عبد البر فصلاً عن الاستدلال على عموم الخطاب من الكتاب والسنة. راجع: جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر النمري، ج ٢/ ٦٤، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٨ هـ.

(٢) ١٦٦٨ لسنة ١٩٩٧ رقم: ٢٣٨ / ٢٤-١٢-١٩٩٧.

(٣) فتوى مقيدة برقم: ٤٠٥ لسنة: ١٩٩٧، وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٥٥-٥٦، المكتبة التوفيقية.

(٤) فتوى رقم: ١٩٩٨/٨٠٦. وراجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٣٩-١٤١.

(٥) رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٢ / ٢٧-١٧-٢٠٠٢.

المسألة الرابعة: عدم استطاعة العراقيين الحج بسبب الحصار: فقد أفتى بإسقاط وجوب الحج عن العراقيين بسبب الحصار الدولي عليهم، وأن الإثم على من حصرهم؛ وذلك بناء على سقوط شرط الاستطاعة في الحج^(١).

المسألة الخامسة: زواج الميسار: فقد أفتى بجواز زواج الميسار، لاستيفائه الأركان والشروط الشرعية، من الإيجاب والقبول (الرضا بين الزوجين)، والصيغة على التأييد لا التأكيد، والولي والشهود والإشهار^(٢).

المسألة السادسة: عقد بعد عقد عرفي: فقد سئل عن عقد عرفي تم بين زوجين، ثم وافق الولي على الزواج، فتم العقد مرة أخرى، فأفتى بصحة العقد الأول إن كان مستوفيا لشروطه، ولم يطعن فيه الولي أمام القضاء؛ وبني صحة العقد على استيفائه للشروط والأركان^(٣).

المسألة السابعة: تجارة التماثيل: سئل عن بيع التماثيل الفرعونية في خان الخليلي فأفتى بجواز بيع التماثيل والتجارة فيها؛ لأنه بيع توافرت فيه أركانه من الإيجاب والقبول، كما توافرت فيه شروطه، وهي طهارة المبيع والانتفاع به وملكية البائع له والقدرة على تسليمه والعلم به وفرض الثمن والمبيع^(٤).

المسألة الثامنة: مسابقة كرة القدم: فقد سئل عن مسابقة تقوم على توقع نتائج مباريات كرة القدم، وطبيعة المسابقة بإرسال كوبون يؤخذ مجانياً، ويدفع للمشاركة جنيهاً أو ثلاثة، ويتم سحب أسبوعي، كما يدفع من هذه المسابقة مبلغاً للأسر ذات الحالات الحرجة، فأفتى بجواز المسابقة بناء على أنها تتم بالتراضي، واعتبرها من العقود الرضائية القائمة على الرضا والقبول من طرفي التعاقد، حيث إن صاحب الفكرة يطرح كوبونات بالمجان، ومن أراد الاشتراك

(١) ١٢٩-٠٤-٠٣-١٩٩٧

(٢) فتوى مقيدة برقم: ١٢٤٦/١٧٣، ١٩٩٨، ٢٢-٠٩-١٩٩٨ الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٦٨-٢٧١

(٣) رقم ١١٨٦ / ٩٦، ٤٧٧-٠٤-١٢-١٩٩٦

(٤) رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٩٨، ٧٣-٠٢-٠٦-١٩٩٨

يدفع المبلغ القليل المعلن عنه، ويقبل الطرف الآخر الاشتراك ويدفع المبلغ المطلوب طوعية واختياراً عن رضا وطيب نفس دون إكراه أو إجبار أو غش أو تدليس، كما أن مثل هذه المسابقات تخفف عن كاهل الدولة بعض العبء المادي، وتشجع الجمعيات الخيرية بقيام دور اجتماعي في المجتمع^(١).

عاشراً - التخير من أقوال الفقهاء والمفتين:

كان الاستناد إلى الفقه والفتوى أحد أصول الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل، ومن ذلك:

المسألة الأولى: الحج بهال البنك: فقد أفتى بجواز تبرع البنك للعاملين بغرض الحج بشروط؛ تأسيساً على ما قاله الفقهاء من جواز الحج بهال الهبة، وعلى فتوى سابقة لدار الإفتاء، وما أفتى به الشيخ عبد الحليم محمود، وأنه المحفوظ من حال السلف؛ كعبد الله بن المبارك من صحة الحج هبة^(٢).

المسألة الثانية: كتابة آيات من القرآن على المطبوعات:

أفتى بأن الفقهاء منقسمون في المسألة على رأيين: رأي قائل بالحرمة، لتعريض القرآن للامتهان والإلقاء في القمامة ونحوها، وفريق يرى الجواز؛ لأن الدافع منها نشر العلم والإخبار والاستدلال بآيات القرآن والسنة، ولا مانع من ذلك شرعاً، ثم رجح الرأي الثاني إن كان يقصد بالإخبار والتعليم والتعلم، على أن يحرقه إن تجمع عنده منها شيء، لأنها أحسن طريقة لحفظها.

ولكن لا يجوز كتابتها على الصور الخلية وصور الكلاب والخنازير^(٣).

المسألة الثالثة: الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة: أفتى الدكتور نصر فريد واصل بصحة وقوع الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة كالهاتف المحمول وغير المحمول والفاكس ونحوه. وبني صحة وقوع الطلاق على ما تقرر عند الفقهاء

(١) رقم ٥١٧ لسنة ١٩٩٩، ٢٠٠-٢٤-٠٥-١٩٩٩

(٢) رقم ٩١-١٩٩٨ / ١٢٤-٠٥-٠٢-١٩٩٨

(٣) الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٥٠-٥٥١

من أن الطلاق يقع بكل ما يدل على حل عقدة النكاح سواء كان بطريق الكتابة أو الرسالة أو الإشارة المفهمة بشرط أن يكون صادرا من أهله مصادفا محله، مع اشتراط النية^(١).

المسألة الرابعة: تلقيح بويضة الزوجة بمنى الزوج خارج الرحم: أفتى بجواز تلقيح بويضة الزوجة بمنى الزوج خارج الرحم؛ استنادا لما ورد عن الحنفية والشافعية من جواز استدخال المنى في فرج الزوجة، وأن الولد ولد الزوج، وإليه مالت المجامع العلمية التي جمعت علماء الطب والفقه، وهو رأي عدد من الفقهاء المعاصرين ذلك، كما جاء في التوصيات التي انتهت إليها ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونهايتها في المفهوم الإسلامي المنعقدة بالكويت في سنة ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م^(٢).

المسألة الخامسة: التصوير الضوئي: أفتى بجواز التصوير الضوئي؛ استنادا لما قاله ابن حجر وابن العربي وبعض فقهاء الحنفية من جواز تصوير ما ليس له ظل^(٣). وعلى مثل هذا الاستناد أفتى بجواز الرسم عامة، والرسم على الزجاج^(٤).

المسألة السادسة: الاستحالة في المواد الغذائية: أفتى بأنه يحرم استعمال المواد الغذائية التي يدخل فيها لحم الخنزير وغيره من المحرمات؛ بناء على ما قاله بعض الفقهاء ونقله ابن قدامة في المغنى من أن الشيء الحرام يحرم ولو استحاله إلى شيء آخر مادام هو في أصله حراما^(٥).

(١) رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٩٧، ٢٦١ / ٢٠-٠٩-١٩٩٧

(٢) رقم ٧٩٨ لسنة ٢٠٠٠، ٩٠١-٠٧-٠٨-٢٠٠٠

(٣) رقم ٩٧٣ لسنة ١٩٩٧، ٢٠١-٢٧-٠٨-١٩٩٧

(٤) رقم ٧٦٣ لسنة ١٩٩٨، ١٣١-٢٢-٠٦-١٩٩٨

(٥) فتوى مقيدة برقم: ١٥٠٠/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٠-٣٧١، وراجع: فتوى رقم:

٢٤٤/١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦١٦-٦٢٢. رقم ١٠٢٩ سنة ١٩٩٩، ٤٧١-١٣-١٠-١٩٩٩

المسألة السادسة: تولى المرأة القضاء: أفتى بحرمة تولى المرأة القضاء؛ استناداً إلى رأي جمهور الفقهاء، ورجوعاً إلى رأي الاختصاص من رؤساء المحاكم الإدارية والنقض وغيرهما، وإن أجازها في بعض الحالات الاستثنائية^(١).

المسألة السابعة: سفر المرأة للعمل الإنساني في بلد مسلم بلا محرم: أفتى بجواز سفر النساء المسلمات للعمل في الإغاثة الإنسانية في بلد مسلم، ولو كان سفرها بلا محرم؛ بناء على ما ذهب إليه جمهور الشافعية من جواز سفر المرأة بلا محرم عند الأمن على نفسها، واعتبار ضرورة هذا العمل، وما يترتب على عدم سفرهن من ضرر سفر غير المسلمات، وما يخشى من نتائجه^(٢).

حادي عشر: اعتبار المقاصد:

ومن الأمثلة الاستناد إلى المقاصد ما يلي:

المسألة الأولى: صناديق النذور: فقد أفتى الدكتور نصر فريد واصل بأن حكم صناديق النذور موقوف على المقصود منها، فإن كان نذراً لله تعالى؛ جاز، وصرفت الأموال حسب نية الناذر، أو كانت مطلقة صرفت في المصارف الثمانية وغيرها. أما إن كان نذر معصية قصد منه الناذر صاحب القبر، فالنذر حرام، وإن كان الغالب على النذور الحرمة، فتأخذ حكم الحرمة، أما إن كان الغالب عليها الجواز فهي جائزة^(٣).

المسألة الثانية: الخطابات أثناء الخطبة: أوقف الدكتور نصر فريد واصل حكم الخطابات بين المخطوبين أثناء الخطبة على محتواها والمقصود منها، فإن كان المقصود منها محموداً، فجائزة، وإن كانت تدعو للفتنة والشهوة فتحرم^(٤).

(١) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/٣٨٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٠٥-٤١٠

(٢) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/٨٥٨، بتاريخ: ١٩٩٨/٦/٢٥ الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٤٣-٤٤٧

(٣) فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/١٢٥٦، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤٤٨-٤٥٢

(٤) رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٩٩، ٢٣٠-١٠-١٩٩٩.

المسألة الثالثة: الدروس الخصوصية: فقد أفتى بأن حكم الدروس الخصوصية يتوقف على المقصود منها، فإن كان المقصود منها مساعدة الطلاب على الشرح والفهم، مع عدم المغالاة في الأجور، فهي مباحة، وإن كان المقصود منها جمع المال فحسب، فهي حرام^(١).

المسألة الرابعة: نقل البويضات بين النساء للإنجاب: أفتى بحرمة نقل البويضات بين النساء للإنجاب؛ لما في ذلك من مفسد اختلاط الأنساب، والحفاظ على النسب مقصد من مقاصد التشريع^(٢).

كما أفتى بحرمة أخذ ماء الرجل لامرأة عقيم لا تلد من بنوك المنى؛ لما في ذلك من مفسدة اختلاط الأنساب أيضا^(٣).

المسألة الخامسة: تجميع الدم وتخزينه: حيث أفتى بجواز تجميع الدم؛ لما في ذلك من ضرورة إنقاذ حياة الناس، وقياسا على وجوب إنقاذ الغرقى والحرقى والهدمى مع احتمال الهلاك عند الإنقاذ^(٤).

المسألة السادسة: الاحتفال بالمولد النبوي: أفتى بجواز الاحتفال بالمولد النبوي؛ استنادا لمقصده من التذكير بهدي النبي (ﷺ) وسيرته، ودعوة الناس للإقتداء بأخلاقه وسنته، مع الالتزام بآداب الإسلام في الاحتفال^(٥).

المسألة السابعة: لعبة البلياردو: أفتى بجواز لعبة البلياردو إن قصد بها الترفيه عن النفس، ولم يكن فيها مقامرة أو غش أو تدليس^(٦).

(١) فتوى رقم: ١٤١٩/١٥٩، ١٩٩٧-١١-١٣، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥٨٣-٥٨٥

(٢) ١٨٠ فتوى مقيدة برقم: ٢٨٢/١٩٩٧، الفتاوى الإسلامية، ص: ٢٢٩-٣٠١. رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٩٩، ١٩٩٩-١٠-٣٦

(٣) رقم ١٩٩٩/٩١٠، ٣٨٠-٠٩-٠٨، ١٩٩٩

(٤) رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٩٩، ١٠٩-٠٥-٠٤، ١٩٩٩

(٥) فتوى مقيدة برقم: ٧٠١/١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٥١١-٥١٤

(٦) فتوى رقم: ٣٧٨/١٩٩٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٦٢٧

ثاني عشر: الاستناد إلى أحكام القضاء:

ومن أمثلته:

المسألة الأولى: بدء عدة طلاق بحكم قضائي: فقد أفتى في مسألة حكم فيها بالطلاق ابتدائياً، ثم استأنف الزوج الحكم، وأثبتته المحكمة، بأن العدة تبدأ من الحكم الابتدائي؛ مستنداً في ذلك إلى حكم المحكمة، وما قرره الفقهاء من أن العدة تبدأ بالطلاق الصحيح^(١).

ثالث عشر: فقه المآلات:

ومن الأمثلة التي استند فيها الدكتور نصر فريد واصل إلى اعتبار المآلات: المسألة الأولى: ترقيع غشاء البكارة: أفتى بحرمة ترقيع غشاء البكارة؛ لأن هذا يساعد على انتشار الفواحش والفجور، وهو منهي عنه شرعاً، كما أنها إعاقة على معصية، والإعاقة على المعصية حرام^(٢).

المسألة الثانية: الاستنساخ: أفتى بحرمة الاستنساخ البشري؛ بناء على ما يترتب عليه من تغيير لخلق الله، وتغيير في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين البشر، ولما يترتب عليه من أن يكون الإنسان حقل تجارب، وما في ذلك من الضرر المحقق^(٣).

رابع عشر: الإحالة إلى أهل الاختصاص:

المسألة الأولى: استعمال البخاخة في رمضان: فقد أفتى بأنه إن أقر الأطباء أن استعمال البخاخة يؤدي إلى وصول شيء من طريق الأنف للمعدة؛ فقد فسد الصيام، أما إن أقروا أنه لا يوصل؛ فالصيام صحيح^(٤).

المسألة الثانية: عملية تلقیح صناعي: أفتى بجواز حمل الخنثى إن أقر أهل الاختصاص أنه إلى النساء أميل وأقرب، كظهور علامات جسمية لوجود فرج

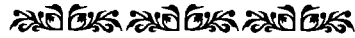
(١) رقم ٥٣١ لسنة ١٩٩٥، ٦٤-١٦-٠٢-١٩٩٨

(٢) رقم ٦٧٦ لسنة ٩٧، ٥-٢٥-٠٦-١٩٩٧

(٣) رقم ١٤٢-١٩٩٨، ١٣٠-٢٢-٠٢-١٩٩٨

(٤) رقم ١٧٠٠ لسنة ١٩٩٨ / ١٧٤-٠٥-٠١-١٩٩٩

وبروز ثدي ونزول دم ووجود رحم وغير ذلك من العلامات التي تجعل الخنثى أميل إلى النساء منها إلى الرجال، وتحقق لديهم بالوسائل العلمية والعملية التي عليهم من معرفة ذلك على وجه القطع واليقين؛ فإن الخنثى في هذه الحالة تخضع لشروط التلقيح الصناعي المباح شرعاً^(١).



المبحث الخامس : أصول الإفتاء في فتاوى الدكتور أحمد الطيب

تمثلت أصول الإفتاء عند الدكتور أحمد الطيب فيما يلي:

أولاً - الاعتماد على الكتاب والسنة:

المسألة الأولى: قراءة القرآن قبل خطبة الجمعة: أفتى بجواز قراءة القرآن قبل خطبة الجمعة؛ لأنها داخلية ضمن أصل شرعي مطلوب وهو تلاوة القرآن والاستماع إليه^(١).

المسألة الثانية: الزكاة لبناء دار لرعاية الأيتام: أفتى بجواز بناء دار لرعاية الأيتام من أموال الزكاة؛ استناداً لمصرف الزكاة (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ)، وهو عام يدخل في أبواب الخير دون تحديد^(٢).

وفي فتوى أخرى سئل عن إخراج الزكاة لمستشفيات علاج السرطان، فأفتى بالجواز؛ بناء على مصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ)، وإن كان الأولى إعطاء الفقراء زكاتهم في أيديهم^(٣).

كما أفتى بجواز إخراج مال الزكاة لبناء معهد ديني؛ بناء على "وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ"^(٤). وأفتى بجواز إخراج مال الزكاة لصالح المسجد بناء على التوسع في تفسير مصرف "وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ"^(٥).

(١) رقم ١١٨١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧٨ لسنة ٢٠٠٢

(٢) رقم ٤٤١ لسنة ٢٠٠٢، الفتوى رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠٠٣، الفتوى رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠٠٣

(٣) الفتوى رقم ١١٨٩ بتاريخ ١٦ / ٦ / ٢٠٠٣

(٤) رقم ١٣٩٢ لسنة ٢٠٠٢

(٥) رقم ٨٠٨ لسنة ٢٠٠٣

المسألة الثالثة: الاقتراض من البنك للحج: فقد أفتى بحرمة الاقتراض من البنك للحج والعمرة؛ لأنه قرض بزيادة، فهو ربا، والربا محرم بالكتاب والسنة^(١).
 المسألة الرابعة: حرمة التبرع بالأعضاء للتشريح الطبي: أفتى بحرمة التبرع بالأعضاء للتشريح الطبي؛ استنادا للنصوص الناهية عن امتهان جسد الإنسان والتمثيل به حيا وميتا، كقوله (ﷺ): "كسر عظام الميت ككسره حيا"^(٢). كما أنه ينافي تكريم الله للإنسان كما في النصوص الشرعية^(٣).
 المسألة الخامسة: عمل الرجل (كوافير) للنساء: أفتى بحرمة عمل الرجل في تزيين النساء (كوافير)؛ استنادا للنهي عن التكشف على عورة المرأة ومس جسدها، وما ورد في ذلك من نصوص ناهية عن ذلك^(٤).

ثانياً - القياس:

ومن الأمثلة التي اعتمد فيها الدكتور أحمد الطيب على القياس، ما يلي:
 المسألة الأولى: زكاة الأسهم: أفتى بأن زكاة الأسهم واجبة، وهي تقسيم كزكاة التجارة قياسا عليها؛ لوجود علة الاتجار بينهما^(٥).
 وأوجب الزكاة في زكاة شهادات الاستثمار؛ بناء على نفس الأصل^(٦).
 المسألة الثانية: الوصية بهال التأمين: أفتى بجواز أن يوصي المرء بهال التأمين،

(١) رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠٠٣

(٢) مصنف عبد الرزاق، حديث رقم (٦٢٥٦)، ج ٣/ ٤٤٤. قال ابن حجر: ﴿حسنه ابن القطان وذكر القشيري أنه على شرط مسلم. ورواه الدارقطني من وجه آخر عنها وزاد: { في الإثم } وفي رواية للشافعي يعني في الإثم، وذكره مالك في الموطأ بلاغا عن عائشة موقوفا، ورواه ابن ماجه من حديث أم سلمة﴾. التخليص الحبير، ج ٣/ ١٢١

(٣) الطلب المقيّد رقم ٥٨١ لسنة ٢٠٠٣

(٤) رقم ١٠٦٩ لسنة ٢٠٠٣

(٥) رقم ١٢٣٩ سنة ٢٠٠٢، ٦٤٦-١٦-١٠-٢٠٠٢، رقم (١٢٣٨) سنة ٢٠٠٢، ٦٤٥-١٦-١٠-

٢٠٠٢، رقم ١٢٣٨ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٢٣٩ لسنة ٢٠٠٢

(٦) رقم ١٢١٦ لسنة ٢٠٠١، ١٥٥-٢١-٠٨-٢٠٠٢

وَأَلَّا يَخْضَعُ لِقَوَاعِدِ الْمِيرَاثِ؛ قِيَاسًا عَلَى الْهَبَةِ الْمَشْرُوطَةِ؛ لِأَنَّ الْمَتَوَفَى لَمْ يَكُنْ يَمْلِكُ الْمَالَ قَبْلَ وَفَاتِهِ، وَإِنَّمَا تَحْصُلُ بَعْدَ الْوَفَاةِ^(١).

المسألة الثالثة: تداول مستلزم طبي من جلد الخنزير: أفتى بجواز استعمال مستلزم طبي منتج من جلد الخنزير بعد استحالته؛ قياساً على ما أفتى به الفقهاء من جواز استعمال الخمر بعد تحولها إلى مادة أخرى؛ فأضحت طاهرة^(٢).

المسألة الرابعة: حكم الحشيش: أفتى بتحريم تناول الحشيش؛ قياساً على حرمة الخمر، للعلة الجامعة بينهما من الإسكار وتغييب العقل والضرر الحاصل منهما، واستناداً لقاعدة: "ما أسكره كثيره فقليله حرام"^(٣).

ثالثاً - المصالح المرسلّة :

ومن أمثلة الاستناد إلى المصالح المرسلّة ما يلي:

المسألة الأولى: دعم الدولة لرحلات الحج: فقد أفتى بجواز دعم الدولة لرحلات الحج، إن كانت البعثات تقوم على خدمة الحجيج والقيام على مصالحهم^(٤).

(١) رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠٣

(٢) رقم (١١٨٩) سنة ٢٠٠٢، ٦٠٦-٢٨-٠٩-٢٠٠٢

(٣) الحديث: أخرجه أبو داود في سننه، في باب النهي عن المسكر، حديث رقم: ٣٦٨١، ج ٣/٣٢٥، وأخرجه الترمذي في باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام، حديث رقم: ١٨٦٥، و ١٨٦٦، ج ٤/٢٩٢. والنسائي في سننه، باب: تحريم كل شراب أسكر كثيره، حديث رقم: ٥٦٠٧، ج ٨/٣٠٠، وابن ماجه في سننه، باب: ما أسكر كثيره فقليله حرام، حديث رقم: ٣٣٩٣-٣٣٩٤-٣٣٩٥، ج ٢/١١٢٤-١١٢٥. وقال الترمذي: حديث حسن. وأشار الإمام ابن حجر إلى صحته، قال الحافظ في الفتح ١٠ / ٤٣: صححه ابن حبان، وللنسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله، وسنده إلى عمرو صحيح. وقال: إسناده على شرط مسلم (فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ج ١٠/٤٥، تحقيق: عبد الدين الخطيب. دار المعرفة - بيروت.). قال ابن حجر: صححه ابن حبان. راجع: بلوغ المرام من أدلة الأحكام، ومعه شرحه سبل السلام، ١ / ٢٦٥، تحقيق: محمد عبد العزيز الحولي، دار إحياء التراث العربي - بيروت -، الطبعة: الرابعة ١٣٧٩. راجع فتوى رقم ٧٨٣ لسنة ٢٠٠٢

(٤) رقم ١٥٤٠ لسنة ٢٠٠٢

المسألة الثانية: تحويل أرض وقف للمسجد إلى دار مناسبات: أفتى بجواز الانتفاع بأرض أوقفت لعمل صرف صحي للمسجد، وقد تم عمل الصرف في أرض أخرى؛ وذلك بناء على الانتفاع بها من باب المصالح، وأن المقصود من الوقف انتفى^(١).

المسألة الثالثة: المعاش والتركة: أفتى بأن المعاش ليس تركة وإنما هو منحة تمنحها جهة العمل لمن يستحقها وله قانون خاص ينظمه يرجع إليه عند اللزوم، وعلى ذلك فينبغي على السائل أن يلجأ لهيئة التأمين والمعاشات لأنهم أهل الاختصاص في هذه المسألة^(٢).

رابعاً - الاستصحاب:

ومن أمثلة الاستناد إليه ما يلي:

المسألة الأولى: إلحاق أبناء المسلمين بمدارس النصارى: أفتى بجواز إلحاق أبناء المسلمين بمدارس النصارى إن كان هناك أمن على دينهم؛ لأنه ليس هناك ما يحرم الالتحاق بمثل هذه المدارس^(٣).

المسألة الثانية: تصنيع جهاز الرسيفر: أجاز العمل في تصنيع جهاز الرسيفر؛ لأنه عمل مباح في أصله، وليس هناك دليل على التحريم في العمل فيه^(٤).

المسألة الثالثة: عمل المرأة والرجل بالفن: أفتى بجواز عمل المرأة بالتمثيل إن التزمت الوقار والحشمة، وكان العمل هادفاً؛ بناء على أن الفن من الأمور المستجدة، والأصل فيها الإباحة، إذ ليس فيها دليل تحريم^(٥).

(١) رقم ٩٨٧ لسنة ٢٠٠٢

(٢) فتوى مقيدة برقم ٢٠٣٥ لسنة ٢٠٠٣، وفتوى رقم ١٣٧٢ لسنة ٢٠٠٤ م

(٣) فتوى رقم ٤٠١ لسنة ٢٠٠٣

(٤) فتوى رقم ٤٠٣ بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠٠٣ م

(٥) رقم ٧٧٢ لسنة ٢٠٠٣

المسألة الرابعة: الاحتفال بعيد الميلاد: أفتى بجواز الاحتفال بعيد الميلاد؛ لما فيه من إشاعة الفرح والسرور مع الالتزام بأداب الإسلام، ولأنه من الأمور المستحدثة التي ليس فيها نص بالتحريم^(١).

المسألة الخامسة: الصعق الكهربائي لذبح الحيوان: أجاز الصعق الكهربائي لذبح الحيوان إن لم يؤد إلى وفاته، لأنه ليس هناك دليل على تحريم الصعق ذاته، وإنما المحرم هو أن يصل الصعق للوفاة، فتصير ميتة لا يجوز أكلها بالنص الشرعي^(٢).

خامساً - العرف:

ومن أمثلة الاستناد إلى العرف ما يلي:

المسألة الأولى: الشبكة: أفتى أن الشبكة يتحدد حكمها حسب عرف الناس، فإن كانت عرفاً من المهر؛ أخذت حكمه، وإن كانت في عرف الناس من باب الهبة؛ كانت هبة^(٣).

المسألة الثانية: أخذ راتب أثناء الإجازة المرضية: أجاز أخذ راتب الإجازة المرضية إن كان يعلم المدير، وأن يكون من الأمور المتعارف عليها في المهن والوظائف^(٤).

(١) الفتوى رقم ١٢٨٣ بتاريخ ٣ / ٧ / ٢٠٠٣

(٢) رقم ١٤٥٣ لسنة ٢٠٠٣م / ٣١ يوليو ٢٠٠٣م، رقم ١٥٩٢ لسنة ٢٠٠٢م

(٣) رقم ٩٢١ لسنة ٢٠٠٢، ٥٢٨ / ٠١ - ٠٨ - ٢٠٠٢، رقم ٩٩٣ لسنة ٢٠٠٢، ٥٨٩ / ٢١ - ٠٩ - ٢٠٠٢،

رقم ١١٦٦ لسنة ٢٠٠٢، ٦٠٧ / ٢٩ - ٠٩ - ٢٠٠٢، رقم ١٢٣١ لسنة ٢٠٠٢، ٦٤٨ / ١٦ - ١٠ - ٢٠٠٢، رقم

١٠٩٧ لسنة ٢٠٠٢، ٥٧٧ / ١٠ - ٠٩ - ٢٠٠٢، رقم ٧٤٦ لسنة ٢٠٠٢، ٥٢٢ / ٣١ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم

٨٩١ لسنة ٢٠٠٢، ٥١٢ / ٢٨ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم ٨٥٠ لسنة ٢٠٠٢، ٥٠٨ / ١٣ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم ٨٦٥

لسنة ٢٠٠٢، ٤٩٣ / ٢١ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم ٧٨٦ لسنة ٢٠٠٢، ٤٦٨ / ١٠ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم ٧٥٢ لسنة

٢٠٠٢، ٤٦٧ / ٠٩ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم ٧١٢ لسنة ٢٠٠٢، ٤٦٤ / ٠٦ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم ٧٨٧ لسنة ٢٠٠٢،

٤٥٤ / ٠٣ - ٠٧ - ٢٠٠٢، رقم ٧٩١ لسنة ٢٠٠٢، ٤٥١ / ٣٠ - ٠٦ - ٢٠٠٢، رقم ٦٤٥ لسنة ٢٠٠٢، ٤٠٩ /

١٠ - ٠٦ - ٢٠٠٢، رقم ٣٢٦ لسنة ٢٠٠٢، ٣٧٠ / ٠١ - ٠٤ - ٢٠٠٢، رقم ٧٥٢ لسنة ٢٠٠٢، و٩٤٤ لسنة

٢٠٠٢، رقم ١٠٥٧ لسنة ٢٠٠٣ .

(٤) رقم ١٠٦٤ لسنة ٢٠٠٣ .

سادساً - سد الذرائع:

ومن أمثلة الاستناد إلى سد الذرائع ما يلي:

المسألة الأولى: الزواج العرفي: أفتى بأن الزواج بلا ولي، مع كونه موثقاً توثيقاً رسمياً، وتوافرت فيه شروطه وأركانه عدا الولي أنه يحرم شرعاً؛ استناداً للرأي جمهور الفقهاء، ولما يترتب على تولي المرأة نكاح نفسها من المفاسد في زمن كثرت فيه الفتن والتحاييل في الدين^(١).

المسألة الثانية: شراء الكلية: أفتى بحرمة شراء الكلية، ولو اضطراراً لعدم وجود متبرع؛ لما في ذلك من سد مفسدة المتاجرة بجسد الإنسان^(٢).

المسألة الثالثة: ترقيع غشاء البكارة: أفتى بحرمة ترقيع غشاء البكارة؛ سداً لذريعة انتشار الفاحشة في المجتمع^(٣).

سابعاً - القواعد الفقهية:

استند الدكتور أحمد الطيب في فتاويه إلى عدد من القواعد الفقهية، من أهمها:

القاعدة الأولى: الأصل في العبادات التوقف:^(٤)

المسألة الأولى: خصم الضرائب من الزكاة: أفتى بأنه يحرم احتساب الضرائب من الزكاة؛ لأن الزكاة مفروضة بنص شرعي، ولها مصارف محددة، أما الضرائب فهي باب المصالح المرسلة^(٥).

المسألة الثانية: خصم نسبة من الزكاة للمصالح العامة: أفتى بأنه لا يجوز خصم نسبة من رواتب لعاملين كزكاة من أموالهم، وأن تنفق في المصالح العامة؛ لأن المصالح العامة ليست من مصارف الزكاة، وقد حدد الله - تعالى - مصارف

(١) رقم ٦٤٣ لسنة ٢٠٠٢م، رقم ٧٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

(٢) رقم ٨٣٠ لسنة ٢٠٠٣، ٤ / ٥ / ٢٠٠٣ م.

(٣) رقم ١٥١٤ لسنة ٢٠٠٣ / ١٠ أغسطس ٢٠٠٣ م.

(٤) سبق تحريجها.

(٥) رقم ٨٧٩ لسنة ٢٠٠٢، ٤٨٢ - ١٧ - ٠٧ - ٢٠٠٢.

الزكاة فلا يجوز الاجتهاد فيها^(١).

القاعدة الثانية: الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا^(٢):

المسألة الأولى: الإفطار للصائم في ظل وسائل المواصلات الحديثة: أفتى بأنه يجوز للمسافر الفطر، ولو كانت وسائل المواصلات تخفف من التعب؛ لأن رخصة الإفطار مبنية على العلة وهي السفر، بعيداً عن وسيلته^(٣).

المسألة الثانية: بيع الذهب بالتقسيط: أجاز بيع الذهب بالتقسيط، مع ورود النهي الشرعي عن هذا، وبنى الجواز على أن العلة في تحريم الذهب بالتقسيط أنه كان وسيطاً للتعامل بين الناس، أما الآن فالذهب المصنّع سلعة تباع وتشتري، فانتفت علة التحريم، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا^(٤).

القاعدة الثالثة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة^(٥):

المسألة الأولى: استعمال أرض للدولة لصالح المسجد: أفتى بعدم جواز استعمال أرض مملوكة للدولة لصالح المسجد في القرية إلا بإذن الدولة؛ لأن التصرف فيها خاضع لولي الأمر بما يراه صالحاً، وهو المسئول عن ذلك^(٦).

(١) رقم ١٢٩٨ لسنة ٢٠٠٢

(٢) أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر، ج/ ١٨٢٢ دار المعرفة - بيروت، وحاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدمياطي ج ٢ / ٢٩٠، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت، والقول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، محمد بن علي بن عماد الشوكاني، ج ١ / ٧٢، تحقيق: عبد الرحمن عبد الحائق، دار القلم - الكويت -، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ.

(٣) فتوى ٢٠٠٣/١٢٠٤

(٤) رقم ١١٥٦ لسنة ٢٠٠٣ / ٧ يوليو ٢٠٠٣ .

(٥) المنشور للزركشي ١ / ٣٠٩ طبعة الشؤون الإسلامية بالكويت

(٦) رقم ١٣١٦ لسنة ٢٠٠٢

القاعدة الرابعة: ما حل حكمه؛ حل الانتفاع به :

المسألة الأولى: الحج والعمرة بفوائد البنك: أفتى بجواز الحج والعمرة بفوائد البنك؛ بناء على أن فوائد البنك مباحة شرعاً؛ لأنها نوع من الاستثمار المشروع على ما يذهب إليه.^(١)

القاعدة الخامسة: يحرم بيع وشراء ما كان حراماً^(٢):

المسألة الأولى: بيع وشراء السجائر: أفتى بحرمة بيع وشراء السجائر؛ لأنها حرام، وما حرم حكمه؛ حرم بيعه والانتفاع بثمنه^(٣)

القاعدة السادسة: للوسائل حكم المقاصد^(٤):

المسألة الأولى: الطلاق عبر وسائل الاتصال الحديثة: أفتى بصحة الطلاق عبر المحمول والبريد الإلكتروني إن أقر الزوج بأنه طلق به؛ لأن كل هذه وسائل تأخذ حكم ما قصد بها.^(٥)

المسألة الثانية: تأجير شرائط الفيديو: أفتى بأن حكم تأجير شرائط الفيديو يتوقف على محتواها وما تتضمنه من مواد، فإن كانت نافعة، جاز الانتفاع بها، أما إن كانت تشتمل على محرمات، فتحرم^(٦).

(١) رقم ٦٤٦ لسنة ٢٠٠١، ١١٨-٢٧-٢٠٠٢-٠٤-٢٠٠٢

(٢) راجع: المحلى، لابن حزم، ج ٢٤/٩، بلفظ «كل محرم ملكه حرام وبيعه حرام»، السيل الجرار المتدفق على حداثق الأزهار، للشوكاني: ٢٥/٣ طبع: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥ م، بلفظ: «كل حرام يحرم بيعه»

(٣) فتوى رقم ٥١٣ بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٣ م

(٤) سبق تحريجها، وهي في قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام، ج ٨٥/١، وشرح القواعد السعدية، ص:

(٥) رقم ٩٢٠ لسنة ٢٠٠١، ٩٧-٠٩-٢٠٠٢-٠٤-٢٠٠٢

(٦) الطلب المقيّد رقم ٦٣٧ لسنة ٢٠٠٣

القاعدة السابعة: المشقة تجلب التيسير^(١)

ومن أمثلتها، فتوى: تعذر تنفيذ وصية الوقف لأسباب خارجة عن الورثة: أفتى بأنه إن تعذر تنفيذ وصية الوقف لأسباب خارجة عن إرادة الورثة فيجوز لهم صرفها في وجه خيري آخر، يحقق المقصود من الوصية، وإن لم تكن عينها؛ بناء على أن المشقة تجلب التيسير^(٢).

القاعدة الثامنة: الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف^(٣)

المسألة الأولى: نقل الأعضاء بين الأحياء والأموات: أفتى بجواز نقل عضو من حي لحي بشرط ألا يترتب على ذلك ضرر بالغ بالشخص المتبرع^(٤).

القاعدة التاسعة: الحاجة تنزل منزلة الضرورة^(٥)

المسألة الأولى: الاقتراض من البنك لتزويج البنات: أجاز الاقتراض من البنك لرجل يريد تزويج ابنتيه؛ بناء على أن الضرورات تبيح المحظورات، وأن الحاجة تنزل منزلة الضرورة^(٥).

القاعدة العاشرة: كل قرض جر نفعا فهو ربا^(٦)

المسألة الأولى: الاقتراض من صندوق التكافل الاجتماعي: أفتى بأن الاقتراض من صندوق التكافل الاجتماعي بفائدة يحرم شرعاً؛ لأنه ربا، والربا محرم؛ بناء على أن كل قرض جر نفعا فهو ربا^(٧).

(١) الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، ج ٤٧/١، دار الفكر - ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، نهاية المحتاج، ج ١ / ٢٢٩، ٢٣٠ والمغني المطبوع مع الشرح الكبير ١ / ٦٠، وحاشية الدسوقي، ج ١ / ٣٨، ٥٨ - مجلة الأحكام المدلية، مادة ١٧، ص: ٢٦.

وكانت نفس الفتوى في سؤال حول إقراض البنك للموظفين بفائدة؛ وذلك أن العمل هنا قرض محرم^(٨)

القاعدة الحادية عشرة: درء الحدود بالشبهات^(٩):

المسألة الأولى: إثبات الجرائم بالبصمة الوراثية: أفتى بعدم جواز نفي أو إثبات الجرائم باستعمال البصمة الوراثية؛ لأن البصمة قد يطرأ عليها الشكوك، والحدود لا بد فيها من القطع لا الظن، استناداً لقاعدة: (ادرءوا الحدود بالشبهات)^(١٠).

القاعدة الثانية عشرة: الإعانة على المعصية معصية^(١١):

المسألة الأولى: العمل في مطعم يقدم محرماً: أفتى بحرمة العمل في مطعم يقدم لحم خنزير؛ لأن هذا العمل يعين على المعصية، والإعانة على المعصية معصية^(١٢)

القاعدة الثالثة عشرة: الأخذ بظاهر النص^(١٣):

المسألة الأولى: تشغيل البث الإذاعي للقرآن دون إنصات: أفتى بحرمة تشغيل البث الإذاعي للقرآن دون إنصات؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ

(٢) الفتوى رقم ٧٩٣ بتاريخ ٢٦ / ٤ / ٢٠٠٣

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٤، ٣٥، والأشباه والنظائر للسيوطي ٨٦، ٨٧

(٤) رقم ٢٧٣-٢٠٠٣، ١٣٧-٠٦-٠٣-٢٠٠٣، رقم ١٥٦٤ لسنة ٢٠٠٣

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم ٩١ - ٩٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ٨٨-٨٩، و المنشور للزركشي ٢ / ٢٤ - ٢٥.

(٦) رقم ١٤٤٢ لسنة ٢٠٠٣، رقم ٢٣٨ لسنة ٢٠٠٢ .

(٧) سبق تحريجها .

(١) رقم ١١٦٥ لسنة ٢٠٠٣ م، ١٦ يونيو ٢٠٠٣ م

(٢) رقم ١٢٠٧ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٠٦٢ لسنة ٢٠٠٣

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٢٣٦، والأشباه والنظائر لابن نجيم، ص: ١٢٧، المنشور، ج ٢/ ٢٢٥

(٤) رقم ١١٠٢ لسنة ٢٠٠٢

(٥) البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين ابن نجيم الحنفي ج ٨ / ٢٣، طبع دار المعرفة - بيروت.

(٦) رقم ١١٩٠ لسنة ٢٠٠٢

(٧) معالم السنن للخطابي، ج ٧/ ١٣، وقد سبق تحريجها

الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ، وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٢٩٦﴾ (١)، واحتراماً للقرآن من العبث، والتزاماً بأداب تلاوته (٢).

المسألة الثانية: إدرار اللبن الطبيعي عن طريق تنشيط الغدد: أفتى بأن الرضاعة عن طريق إدرار اللبن الطبيعي عن طريق تنشيط الغدد صحيحة شرعاً، وأن المرضعة تصبح بها أما، والراضع ولدا لها، وأخا لبناتها؛ لأن الآية أطلقت الرضاع من الأم، ولم تحدد وسيلة لإدراره (٣).

المسألة الثالثة: القتل الرحيم: أفتى بحرمة القتل الرحيم، ورفع أجهزة الإنعاش عن المريض؛ لأن هذا قتل نفس وإزهاق روح، وهو منهي عنه بظاهر النصوص (٤).

القاعدة الرابعة عشرة: قاعدة الضرورة (٥):

المسألة الأولى: تجميع رفات الموتى بالقبر لدفن ميت جديد: أفتى بجواز تجميع رفات الموتى بالقبر لدفن ميت جديد إن كانت هناك ضرورة، كعدم وجود مدفن آخر للدفن، بناء على أنه من باب الضرورات (٦).

المسألة الثانية: الاقتراض من البنك لبناء مسجد في الغرب: أجاز الاقتراض من البنك لبناء جالية مسلمة مسجداً لا تجد كفايتها من المال لاستكمال بناء مسجد؛ بناء على قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" (٧).

المسألة الثانية: شراء منتجات العدو للضرورة: أفتى بوجوب المقاطعة الاقتصادية للأعداء المحاربين (كأمريكا وإسرائيل) إلا إذا دعت الضرورة للتعامل معهم،

(٨) الأعراف ٢٠٤

(٩) الفتوى رقم ٩٧٨ بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٠٣ م

(١) رقم ١٣٨٥ لسنة ٢٠٠٢

(٢) رقم ١٦٩٦ لسنة ٢٠٠٣ م / ١٣ سبتمبر ٢٠٠٣

(٣) سبقت الإشارة إليها

(٤) رقم ٢٥٦٩ في ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٢

(٥) رقم ٨١٦ لسنة ٢٠٠٢

كعدم توافر الأدوية من دول أخرى، أو غيرها من حالات الضرورة؛ وذلك استناداً إلى أن الضرورات تبيح المحظورات^(١).

المسألة الثالثة: خلع الحجاب أثناء الدراسة في بلاد غير المسلمين: أفتى بجواز خلع المسلمة حجابها أثناء الدراسة في بلاد غير المسلمين إذا كانت القوانين تحتم هذا؛ لضرورة التعلم، وعدم وجود مكان آخر تتعلم فيه الطالبات، وإن كان هذا خلاف الأصل الذي هو وجوب الحجاب^(٢).

القاعدة الخامسة عشرة: للفرع حكم الأصل:

ومن أمثلتها فتوى: تعليق الصور، حيث أفتى بجواز تعليق الصور إن خلت من مظنة التحريم؛ تفريعاً على الحكم بجوازها^(٣).

القاعدة السادسة عشرة: قاعدة اعتبار المصالح والمفاسد^(٤):

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: دفن الميت المغترب في بلاد الإسلام: أفتى بجواز نقل امرأة مسلمة ماتت بالغرب إلى دار الإسلام، إن كان لمصلحة راجحة، كأن تدفن بجوار أهلها أو بجوار بعض الصالحين^(٥).

المسألة الثانية: المضاربة على العملة: أفتى بحرمة المضاربة على العملة إن ترتب عليها ضرر على الاقتصاد والحياة، ولكنها تجوز في حالة الاستقرار الاقتصادي؛ بناء على إباحة عقد الصرف^(٦).

المسألة الثالثة :

(٦) الطلب المقيد برقم لسنة ٢٠٠٢.

(١) الطلب المقيد برقم ٢٨٤ لسنة ٢٠٠٢.

(٢) فتوى رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠٠٣.

(٣) راجع: فتح الباري لابن حجر، ج ٤ / ٢٢٣، تحقيق: عبد الدين الخطيب، دار المعرفة بيروت.

(٤) طلب مقيد برقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠٣.

(٥) فتوى رقم ٥٩٨ بتاريخ ٢٦ / ٣ / ٢٠٠٣.

عملية جراحية لفصل طفلين: أفتى بجواز إجراء عملية جراحية لفصل طفلين؛ لما ترتب على ذلك من تحقق مصالح أكبر، وهي الإبقاء على حياة الطفلين بشكل طبيعي في مقابل مفسد أقل^(١).

المسألة الرابعة :

مشاهدة الـ"فيديو كليب": أفتى بحرمة مشاهدة الـ"فيديو كليب" لما يترتب عليه من مفسد على الأخلاق والمجتمع^(٢).

المسألة الخامسة: المقاطعة الاقتصادية لمنتجات الأعداء: أفتى بوجوب المقاطعة الاقتصادية للأعداء المحاربين للأمة؛ بناء على اعتبار المصلحة للاقتصاد الوطني، ودفع الضرر عن المسلمين بحرمة شراء منتجات الدول المحاربة للإسلام وأهله^(٣).

ثامناً - الاستناد إلى الحكم الوضعي:

استند الدكتور أحمد الطيب إلى الحكم الوضعي في عدد من فتاويه، منها:

المسألة الأولى: لبس البنطال والصلاة فيه: فأجاز لبس البنطال والصلاة فيه إن توافرت فيه الشروط التي وضعها الفقهاء، كما أنه استند إلى المقصد من الثياب وهو تحقق ستر العورة^(٤).

المسألة الثانية: الصلاة خلف الوهابي: أفتى بجواز الصلاة خلف الوهابي؛ لأنه ليس من شروط الائتنام أن يعلم المأموم اعتقاد إمامه^(٥).

(٦) ٣١٣ - ١٠ - ١٢ - ٢٠٠٢

(١) رقم ١١٣٨ لسنة ٢٠٠٣

(٢) الطلب المقيد رقم لسنة ٢٠٠٢

(٣) الطلب المقيد رقم ٦٨٣ لسنة ٢٠٠٢ م، والطلب المقيد رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٢ م

(٤) فتوى رقم ٩٢١ بتاريخ ٣١ / ٥ / ٢٠٠٣ م

المسألة الثالثة: زكاة الودائع: أفتى بأنه إن توافر في المال المودع في البنك شروط وجوب الزكاة؛ فيجب إخراج الزكاة من هذا المال، ولو كان موضوعاً في بنك أيا كان نوعه^(١).

المسألة الرابعة: الزواج المدني بالغرب: أفتى بصحة الزواج المدني بالغرب، والذي يكون عن طريق محكمة غربية، إن كان تم العقد بصورة شرعية في مركز إسلامي ونحوه؛ لأن الزواج المدني عبارة عن توثيق، والزواج قد تم بأركانه وشروطه^(٢).

المسألة الخامسة: زواج فريند^(٣): أفتى بصحة زواج فريند لتوافر أركان وشروط الزواج فيه، وأن بقاء كل منهما في بيت العائلة لا يضر بصحة العقد^(٤).

المسألة السادسة: التعامل في البورصة: أفتى بجواز التعامل في البورصة؛ لأن البورصة مكان للشراء والبيع، ومادام توافر في البيع شروطه الشرعية، فيأخذ حكم الجواز^(٥).

المسألة السابعة: تسويق الفيزا كارت: أفتى بجواز العمل في تسويق الفيزا كارت؛ لأن التعامل بالفيزا كارت مباح شرعاً؛ بناء على أن الأصل هو دفع قيمة

(٥) الطلب المقيد رقم ٦٢١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٨٤٧ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٨٩٤ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٠٣٨ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٥٥٧ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٠٣٨ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧٨ لسنة ٢٠٠٢

(١) رقم ٩٧٥ لسنة ٢٠٠٣، ٢٠ / ٥ / ٢٠٠٣ م

(٢) زواج فريند كانت فتوى أطلقها الدكتور عبد المجيد الزنداني أحد علماء اليمن، ورئيس جامعة الإيمان بها، حيث دعا إلى استبدال الصداقة في الغرب بين شباب المسلمين إلى أن يكون هناك عقد شرعي مستوفي الأركان والشروط، ثم بعد ذلك له أن يحتل بزوجته في أي مكان، في بيت أبيه أو أبيها أو الفندق، ولا يشترط أن يكون له بيت مستقل، فرمما كان له غرفة في بيت أبيه، أو بيت أبي زوجته. وسميت فريند؛ لأن العلاقة بين الشاب والفتاة في الغرب مبنية على أن يكون للفتاة (boy friend) أي صديقها الشاب، أو يكون للشاب صديقة يطلق عليها (girl friend)، فأطلق الدكتور الزنداني على الزواج الشرعي المقترح (zawaj friend). راجع كلام الزنداني بمجريدة الحياة بتاريخ: ٢٣/٠٧/٢٠٠٣

(٣) رقم ١٣٣٢ لسنة ٢٠٠٣، ١٦ / ٧ / ٢٠٠٣ م

(٤) فتوى رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٣ / تحريراً في: ٨ / ٣ / ٢٠٠٣ م

المشتريات دون زيادة إلا في حالة التأخير، الذي يكون اضطراراً، فيحل، أما إن كان التأخير اختياراً، فيحرم^(١)

المسألة الثامنة: المسابقات التلفزيونية: أفتى بأن المسابقات التلفزيونية مباحة إن توافرت فيها شروط الفقهاء في حل المسابقات، فإن لم تتوافر فيها الشروط فتحرم، ثم ساق شروط الإباحة حسبها قالها الفقهاء .

المسألة التاسعة: المنتجات المصنوعة من جلد الخنزير: أفتى بحرمة صناعة وبيع المنتجات المصنوعة من جلد الخنزير؛ لأن من شروط صحة البيع أن يكون مالاً فيه منفعة مباحة وهذه المصنوعات ليست فيها منفعة مباحة لكونها نجسة؛ لنجاسة الخنزير^(٢)

تاسعاً - التخير من أقوال الفقهاء والمفتين:

كانت مادة الفقه والفتوى من الأصول التي اعتمد عليها الدكتور الطيب في فتاويه، ومن ذلك:

المسألة الأولى: نقض الوضوء بالتدخين: أفتى بأن التدخين لا ينقض الوضوء؛ بناء على أن الفقهاء لم يذكروا التدخين في نواقض الوضوء، وهو إن كان حراماً، لكنه ليس من نواقض الوضوء^(٣).

المسألة الثانية: هدم مسجد صغير وبناء مسجد كبير: أفتى بجواز هدم مسجد صغير وبناء آخر كبير؛ بناء على ما قرره الفقهاء من أنه لا يجوز هدمه إلا إذا تحرب أو استغنى الناس عنه أو دعت الضرورة لهدمه^(٤).

(٥) رقم ١١٩٣ لسنة ٢٠٠٣، ٢١ يونيو ٢٠٠٣، ١٦٢١ لسنة ٢٠٠٣ / ٢ سبتمبر ٢٠٠٣ م، رقم ١٣٤٤

لسنة ٢٠٠٣ / ٢٣ يوليو ٢٠٠٣

(١) رقم ٩٧٣ لسنة ٢٠٠٣ م

(٢) رقم ١٤٠٨ لسنة ٢٠٠٣

(٣) رقم ١٣٥٩ لسنة ٢٠٠٢

المسألة الثالثة: الزكاة للمجاهدين في فلسطين: أفتى بجواز إخراج الزكاة للمجاهدين في فلسطين؛ استناداً لرأي جمهور الفقهاء الذين يرون أن المقصود من قوله تعالى: (وفي سبيل الله) الجهاد في سبيل الله، ومع من يرى أنه النفع العام فيكون الجهاد أول هذا النفع^(١).

المسألة الرابعة: فوائد البنوك: أفتى بجواز التعامل مع البنك وحل فوائدها؛ استناداً إلى ما أفتى به مجمع البحوث الإسلامية بجلسته التاسعة والثلاثين في ٢٣ رمضان سنة ١٤٢٣ هـ الموافق ٢٨ / ١١ / ٢٠٠٢ م من حل الانتفاع بعوائد الأموال المودعة بالبنك.

المسألة الخامسة: التأمين على مستخدمي وسائل النقل: أفتى بجواز التأمين على مستخدمي وسائل النقل؛ بناء على ما أقره مجمع البحوث الإسلامية بجوازه، وذلك في جلسته بتاريخ: ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٢ مشروعية هذا النوع من التأمين.

المسألة السادسة: استئجار الأرحام: أفتى بحرمة استئجار الأرحام؛ بناء على قرار مجمع البحوث الإسلامية رقم (١) بجلسته بتاريخ ٢٩ / ٣ / ٢٠٠١ بتحريم تأجير الأرحام، وإجماع الفقهاء المعاصرين أثناء بحث هذه المسألة في إحدى ندوات "المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية" على حرمتها^(٢).

المسألة السابعة: التصوير الضوئي: أفتى بجواز التصوير الضوئي؛ استناداً لما ذهب إليه الفقهاء من جواز تصوير ما ليس فيه روح^(٣).

(١) رقم ٤٦٩ لسنة ٢٠٠٢

(٢) رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٠٣، ٨٣ - ٢٠ - ٢٠٠٣، الفتوى رقم ١٤٣٧ بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠٠٣ م، فتوى رقم ١٤٣٧ بتاريخ ٣ / ٨ / ٢٠٠٣ م، رقم ١٥٤٨ لسنة ٢٠٠٣، ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٣، ١٨ / ٨ / ٢٠٠٣ م

(٣) فتوى رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٠ / ٣ / ٢٠٠٣، رقم ١٣٤٧ / ٢٠٠٣ .

المسألة الثامنة: العمل في الأسواق الحرة: أفتى بجواز العمل في الأسواق الحرة، بعيداً عن بيع الخمر؛ استناداً لما ذهب إليه الفقهاء من جواز العمل فيما يغلب عليه الحلال، وجواز الانتفاع بكثرة الحلال في المال المختلط^(١)

المسألة التاسعة: عمل المرأة في المأذونية: أفتى بأنه لا يجوز قيام المرأة بمباشرة إنشاء العقد أمام الرجال؛ استناداً لرأي جمهور الفقهاء، أما إن اقتصر عملها على التوثيق فلا بأس بذلك^(٢)

عاشراً: اعتماد المقاصد:

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: زواج المتعة لأجل الغربة: أفتى بحرمة زواج المتعة؛ لأنه لم يتوافر فيه المقصود من الزواج وهو دوام العشرة والحياة^(٣).

المسألة الثانية: وصية الوالد بمنع زوجة الابن من دخول البيت: أفتى بحرمة تنفيذ وصية والد بمنع زوجة ابنه من دخول البيت؛ لأن هذه الوصية تنافي مقصود الإسلام من الترابط بين الأسر والأقارب، واستناداً لما قرره قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المأخوذ من أحكام الشريعة الإسلامية إذ تنص المادة الثالثة منه على أنه: " يشترط في صحة الوصية ألا تكون بمعصية، وألا يكون الباعث عليها منافياً لمقاصد الشارع"^(٤).

المسألة الثالثة: الألعاب الالكترونية: أفتى بجواز فتح محال للألعاب الالكترونية إن كان يقصد منها التسلية الفكرية والذهنية؛ إذ الأمور بمقاصدها، بخلاف ما إذا قصد بها إثارة الشهوات وإتيان المحرمات، فتحرم لمقصودها^(٥).

(٤) رقم ١١١٣ لسنة ٢٠٠٣ / ٨ يونيو ٢٠٠٣

(١) رقم ١٢٩٢ لسنة ٢٠٠٣ / ١٦ / ٧ / ٢٠٠٣ م

(٢) المقيد رقم ٤٠١ لسنة ٢٠٠٢

(٣) المقيد رقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٢

(٤) فتوى رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٣ / تحريراً في: ٨ / ٣ / ٢٠٠٣ م

المسألة الرابعة: برامج تسويقية لزيادة الحضور الجماهيري للرياضة: أفتى بجواز قيام شركات تباع تذاكر مشاهدة الفعاليات الرياضية مع وضع جوائز دون زيادة في ثمن التذكرة؛ بناء على أن المقصود من تلك الجوائز هو الإعلان عن تلك الشركات الوطنية^(١)

المسألة الخامسة: التعامل مع البنوك الإسلامية: أفتى أن التعامل مع البنوك الإسلامية يتوقف على طبيعتها، فإن كان تعاملها قائماً على القرض فالتعامل معها حرام شرعاً، وإن كان التعامل قائماً على الاستثمار، فيجوز التعامل معها؛ بناء على قاعدة "العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني"^(٢).

المسألة السادسة: نسخ الكتب والشرائط والاسطوانات: أفتى بأن النسخ إن كان المقصود منه الانتفاع بالعلم فيجوز شرعاً^(٣)، بخلاف ما كان ينسخ للبيع، فإنه يحرم^(٤).

المسألة السابعة: تصوير الكتاب الجامعي: أفتى بحرمة تصوير الكتاب الجامعي دون إذن صاحبه؛ بناء على أن تصوير الكتاب الجامعي فيه ضرر على حق مؤلفه ودار النشر، ومن مقاصد الشرع حفظ المال، والتصوير فيه إضرار بهال الغير، وهو منهي عنه شرعاً^(٥).

المسألة الثامنة: تحديد النسل: أفتى بأن حكم تحديد النسل يتوقف على المقصود منه، فإن كان يقصد به قطع النسل بالكلية، فهو حرام، وإن كان تنظيمه بوسائل لا ضرر فيها، فهو مباح^(٦).

(١) الطلب المقيّد رقم ٧٤٨ لسنة ٢٠٠٣ / ٢٢ / ٤ / ٢٠٠٢ م

(٢) رقم ١١١٠ لسنة ٢٠٠٣ / ٨ يونيو ٢٠٠٣

(٣) الفتوى رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠٠٣ م

(٤) رقم ٧٦٦ لسنة ٢٠٠٣ م

(٥) رقم ١٣٥١ لسنة ٢٠٠١، ١٧٩ / ٢٧ - ٠٨ - ٢٠٠٢

(٦) رقم ٥٥٩ لسنة ٢٠٠٢، ٣٨٩ - ٠٧ - ٠٥ - ٢٠٠٢

المسألة التاسعة: التلقيح الصناعي: أجاز التلقيح الصناعي مادام بين الزوجين؛ بناء على أن المقصود منه الإنجاب، وهو مقصود شرعي، والتلقيح وسيلة لهذا المقصد المشروع^(١).

المسألة العاشرة: الاستنساخ البشري: أفتى بحرمة الاستنساخ البشري؛ استناداً إلى ما جاءت به الشريعة من الحفاظ على النفس والنسل، والاستنساخ يترتب عليه مفسدات تتعلق بالنفس والنسل^(٢).

المسألة الحادية عشرة: استنساخ الحيوان: أجاز استنساخ الحيوان؛ إذ المقصود منه الانتفاع بلحمه أو الانتفاع منه بصورة أخرى، وهو مقصد مشروع^(٣).

المسألة الثانية عشرة: التصوير: أفتى بجواز التصوير؛ إذا كان المقصود منه أغراضاً علمية مفيدة للفرد والمجتمع^(٤).

المسألة الثالثة عشرة: دار السينما: أفتى بأن فتح دارا للسينما يجوز إن كان الغرض من العمل محموداً؛ كتقديم أفلام هادفة، ويحرم إن كان الغرض منه مذموماً، كأن يعين على المعصية^(٥).

(١) رقم ٤٣٠ لسنة ٢٠٠٣، ١٨٠-٢٦-٠٣-٢٠٠٣، رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٠٣، ٨٣-٢٠-٠٢-٢٠٠٣،

رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٣، ٨٥-٢٠-٠٢-٢٠٠٣، فتوى رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٥ / ٥ / ٢٠٠٣ م

(٢) رقم ٢٧٧ لسنة ٢٠٠٣، ٨٣-٢٠-٠٢-٢٠٠٣، رقم ١٤-٠٣-٢٠٠٣، ٨-٠٥-٠١-٢٠٠٣، فتوى رقم:

٢٩٣ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠٠٣ م، رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٣، ١٦٠٦ لسنة ٢٠٠٣

(٣) رقم ٧٢٥-٢٠٠٣، ٢٢٤-٢٣-٠٤-٢٠٠٣، رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٣

(٤) فتوى رقم ٤٠٨ من فتاويه على الإنترنت

(٥) رقم ٨٤٤ لسنة ٢٠٠٣ م

المسألة الرابعة عشرة: الكلام بين الجنسين على الشات^(١): أفتى بأن حكم الكلام بين الجنسين على الشات يتوقف على المقصود منه، فيباح إن كان محموداً، ويحرم إن كان مذموماً^(٢).

المسألة الخامسة عشرة: مشاركة المسلم الأمريكي في غزو العراق: أفتى بأن حكم مشاركة المسلم الأمريكي في غزو العراق يتوقف على المقصود من الحرب، فإن كانت عادلة؛ جاز، وإن كانت جائرة؛ حرم^(٣).

المسألة السادسة عشرة: استعمال الموظفين لأدوات العمل: أفتى بحرمة استعمال الموظفين لأدوات العمل؛ حفاظاً على المال العام، واستناداً إلى مقصود الشرع من الحفاظ على المال^(٤).

المسألة السابعة عشرة: العمل في السياحة: أجاز العمل في السياحة مادام بعيداً عن الخمر والخنزير؛ لأن المقصد منها هو الاعتبار والتأمل والوقوف على حضارات السابقين^(٥).

المسألة الثامنة عشرة: أدوات الزينة للمرأة: أفتى بجواز استعمال المرأة أدوات الزينة خارج المنزل، إن كان المقصود من وضعها للزوج، وتحرم إن كان المقصود منها التبرج^(٦).

(١) أصل الكلمة إنجليزية (chat) وتعني المحادثة الالكترونية من خلال برامج محادثة على الإنترنت، أو قد تكون على مواقع متخصصة في المحادثة الالكترونية، والأولى تكون خاصة بين اثنين غالباً، أما الثانية فهي بين مجموعة في الأصل، ولكن يمكن الحديث منفرداً بين شابين أو فتاتين أو بين شاب وفتاة.

(٢) فتوى رقم ٤٠٨ من فتاويه على الإنترنت، الفتوى رقم ١١٩٧ بتاريخ ٢٢ / ٦ / ٢٠٠٣

(٣) رقم ١٦٤٣ لسنة ٢٠٠٢

(٤) رقم ١١٦٠ لسنة ٢٠٠٣

(٥) رقم ١٤٦٠ لسنة ٢٠٠٣

(٦) الطلب المقيد رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٢ م

حادي عشر: الاستناد إلى أحكام القضاء:

ومن الأمثلة على ذلك: الوصية لغير المسلم: حيث أجاز الوصية من المسلم لغير المسلم؛ طبقاً للمادة التاسعة من قانون الوصية الذي لا يمنع هذا؛ استناداً لرأي عدد من الفقهاء^(١).

ثاني عشر: الإحالة إلى أهل الاختصاص:

المسألة الأولى: تحديد ولادة الهلال بالحساب الفلكي: أفتى بجواز تحديد ميلاد الهلال اعتماداً على الحساب الفلكي؛ لأن الميلاد يتحقق بالرؤية العلمية، التي أصبحت معلومة عند أهل الاختصاص على وجه اليقين^(٢).

المسألة الثانية: إثبات النسب بالحامض النووي: أفتى بجواز الاستناد إلى الحامض النووي في معرفة الصفات الوراثية للولد، إذا أقر المختصون من أهل الطب بذلك، أما في النسب عن طريق الحامض النووي، فلا يجوز؛ استناداً للقاعدة الفقهية "الولد للفراش"، ولو خالفها الطب الشرعي، وأن الشرع حدد النفي باللعان^(٣).

المسألة الثالثة: عملية تقويم الأسنان: أجاز إجراء عملية تقويم الأسنان؛ لأنها تعالج اضطراباً، فهي من باب التداوي؛ استناداً لأهل الاختصاص في هذا^(٤).

المسألة الرابعة: علاج الجنين داخل رحم أمه: أفتى بجواز علاج الجنين داخل رحم أمه؛ إن أفتى أهل الاختصاص بذلك، ولم يكن هناك ضرر على الأم^(٥).

المسألة الخامسة: إجراءات التحكيم المعاصر: سئل عن إجراءات التحكيم المعاصر، فأحال جوازه من عدمه إلى أهل الاختصاص، بشرط توافر أركان

(١) المقيّد رقم ٧٣٢ لسنة ٢٠٠٢

(٢) رقم ٩٠٦ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٥٧٦ لسنة ٢٠٠٢

(٣) رقم ١٠٤٢ لسنة ٢٠٠٣

(٤) الفتوى رقم ١١٩٠ بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠٠٣

(٥) رقم ٦٤٠-٢٠٠٣، ١٩٧-٣١-٠٣-٢٠٠٣

التحكيم من وجود طرفي النزاع والمحكم، فإن رضي الطرفان بحكمه لزم الحكم ووجب على ما ذهب إليه بعض الفقهاء^(١).

المسألة السادسة: حكم التدخين: أفتى بحرمة التدخين؛ استناداً لما قرره أهل الاختصاص ومنهم منظمة الصحة العالمية، والمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية من أن التدخين ضار ضرراً مؤكداً بصحة الإنسان^(٢).



(١) رقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٣ / تحريراً في ٥ / ٨ / ٢٠٠٣ م

(٢) فتوى رقم ٥١٣ بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٣ م، رقم ١١٤٨ لسنة ٢٠٠٣ / ٩ يونيو ٢٠٠٣، رقم ١١٦٢

لسنة ٢٠٠٣ / ١١ يونيو ٢٠٠٣، رقم ١٤٠٥ لسنة ٢٠٠٣ م / ٣ أغسطس ٢٠٠٣ م

المبحث السادس: أصول الإفتاء عند الدكتور علي جمعة

تمثلت أصول الإفتاء عند الدكتور علي جمعة فيما يلي:

أولاً - الاعتماد على الكتاب والسنة:

المسألة الأولى: قراءة القرآن قبل صلاة الجمعة: أفتى باستحباب قراءة القرآن قبل صلاة الجمعة؛ بناء على النصوص الواردة في الحث على قراءة القرآن، والنصوص الواردة في استحباب قراءة القرآن في المسجد، وأن هذه النصوص جاءت مطلقة دون تقييد، فيحمل الحكم على ظاهر النصوص.

المسألة الثانية: الصلاة الجماعية بين أتباع الأديان: سئل عن الصلاة الجماعية بين أتباع الأديان، بتلاوة كل صاحب دين شيئاً من كتابه، ثم يختم بدعاء للغرض الذي من أجله كان الاجتماع. فأفتى بجواز هذه الهيئة؛ لأنها دعاء وليست صلاة، وأن الاجتماع على الدعاء مع أهل الكتاب مشروع بالكتاب، وأن الدعاء ليس مقصوراً على المسلمين، ولكن شريطة عدم اشتماله على عبادات شركية^(١).

المسألة الثالثة: المسيحية للذكر: أفتى بجواز استعمال المسيحية للذكر؛ لأنها تدخل فيها يُضَبَّطُ به العَدُّ في الذكر، وهو أمر أقره النبي (ﷺ) وجرى عليه عمل السلف الصالح من غير نكير^(٢).

المسألة الرابعة: إنشاء مبنى لجمعية خيرية من أموال الزكاة: أفتى بحرمة أخذ مال الزكاة في إنشاء مبنى لجمعية خيرية من أموال الزكاة؛ لأن الإنشاء على المبنى ليس من مصارف الزكاة، بخلاف بعض الأنشطة الأخرى للجمعية^(٣).

(١) فتوى رقم ٣٧٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) فتوى رقم ٢٧٢٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) فتوى رقم ١٣٥٦ لسنة ٢٠٠٥م

المسألة الخامسة: إخراج جزء من الزكاة على عمارة المسجد: أفتى بأنه لا يجوز إخراج جزء من الزكاة على عمارة المسجد؛ لأنه ليس من المصارف الشرعية كما حددتها آية المصارف في سورة التوبة^(١).

المسألة السادسة: الزكاة لنشر كتب عن الإسلام بالإنجليزية: أفتى بجواز إخراج الزكاة لنشر كتب عن الإسلام بالإنجليزية؛ تأسيساً على أن الدعوة قسم من أقسام الجهاد، فهو يندرج تحت مصرف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ)^(٢).

المسألة السابعة: إخراج الزكاة لبناء مستشفى خيري: أفتى بحرمة إخراج الزكاة لبناء مستشفى خيري؛ لأنها ليست من مصارف الزكاة الشرعية^(٣).

المسألة الثامنة: الحج بهال مكتسب من عقود فاسدة: أفتى بحرمة الحج بالمال المكتسب من العقود الفاسدة؛ لأنها مكتسبة من طريق حرام، واستدل بأحاديث عدم قبول الكسب الحرام^(٤).

المسألة التاسعة: الاستعمال الشخصي لأدوات المسجد: أفتى بحرمة استعمال أدوات المسجد في الأغراض الشخصية، للنصوص الدالة على النهي عن إخراج شيء من المسجد خارجه^(٥).

المسألة العاشرة: طلاق المحكمة بالغرب: أفتى بأن طلاق المحكمة بالغرب هو من قبيل الشهادة على الطلاق، وليس من قبيل الحكم به؛ لأن إجراء الأحكام الشرعية بالغرب فيما يخص المسلمين يجب أن تكون وفق الشرع، وإشهاد غير المسلم جائز، استناداً لقوله تعالى ﴿أَوْءَاخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾^(٦)، أي غير المسلمين^(٧).

(١) الطلب المقيّد برقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٠٠٣، وفتوى مقيدة برقم ٢٣٠٨ لسنة ٢٠٠٣

(٢) فتوى رقم ٧٦٥ لسنة ٢٠٠٥ م

(٣) فتوى رقم ٨٧٠ لسنة ٢٠٠٤ م

(٤) انظر: فتوى مقيدة برقم ٢٤٤٧ لسنة ٢٠٠٣

(٥) فتوى رقم ١٩٩٨ لسنة ٢٠٠٥ م

(٦) (المائدة ١٠٦)

(٧) فتوى رقم ٢٠٠٧ لسنة ٢٠٠٤ م

المسألة الحادية عشرة: العمل في معالجة النصوص لصالح الأمريكان: أفتى بحرمة العمل في الترجمة لصالح الأمريكان في العراق؛ بناء على أن الضرر الحاصل منها أكبر من النفع العائد، كما أن فيها موالاة لغير المسلمين، وهو منهي عنه شرعاً كما في نصوص الشرع^(١).

المسألة الثانية عشرة: تلقيح مجهري: أفتى بجواز إجراء عملية تلقيح مجهري حتى يستطيع الزوج الإنجاب؛ بناء على أن هذه العملية تدخل ضمن التداوي المشروع الذي جاءت نصوص الشرع به، شريطة أن يكون المنى من الزوج والبويضة من الزوجة، وأن يكون داخل رحم الزوجة لا غيرها^(٢).

المسألة الثالثة عشرة: عمليات شد الوجه: أفتى بحرمة عمليات شد الوجه؛ لأنه من تغيير خلق الله المنهي عنه في كتاب الله، وسنة رسوله (ﷺ)، كما أنه ليس هناك ضرر يراد إزالته^(٣).

المسألة الرابعة: سرقة بطاقات ائتمان^(٤) الأمريكان: أفتى بحرمة التهرب من سداد بطاقات ائتمان لامرأة مسلمة كانت تقيم بأمريكا؛ وأنها ترى عدم وجوب ذلك، لأننا في حرب ضدهم، وبناء الحرمة على أن مثل هذا الفعل هو أكل لأموال الناس بالباطل، وهو منهي عنه شرعاً حسبما ورد في النصوص الشرعية^(٥).

(١) فتوى رقم ٢٣٨٠ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) فتوى رقم ٢١٣٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) فتوى رقم ١٦٦٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٤) بطاقة الائتمان: هي بطاقة بلاستيكية تسمح لحاملها بشراء البضائع والخدمات، وأحياناً العملات الأجنبية بالدين. معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية، علي بن عماد الجمعة، ص: ١٠٩، طبع مكتبة العميكان.

(٥) فتوى رقم ٢٢٩١ لسنة ٢٠٠٤م

المسألة الخامسة عشرة: انتخاب المرأة غيرها: أفتى بجواز مشاركة المرأة في الانتخابات؛ بناء على أن انتخابها غيرها من باب الشهادة، وهو جائز شرعاً بنص القرآن^(١).

ثانياً - القياس:

استند الدكتور علي جمعة إلى القياس في عدد من الفتاوى المستجدة، ومن ذلك: المسألة الأولى: وضوء المرضى: سئل عن تعليق "الأسطرة" لبعض المرضى باستعمال كيس محكم يتم تجميع الغائط به ويكون الإخراج غير إرادي داخل الكيس، فأفتى بجواز استعماله مع الوضوء، وأن المريض يتوضأ لكل صلاة؛ قياساً على صلاة أصحاب الأعدار كمن به سلس بول أو سلس ريح مثلاً^(٢).

المسألة الثانية: زكاة الأسهم والسندات: أفتى بأن زكاة الأسهم والسندات كزكاة التجارة؛ قياساً عليها، للعللة الجامعة بينهما من الاستثمار والاتجار^(٣).

المسألة الثالثة: تعليم مناسك العمرة على مجسمات: أجاز تعليم مناسك العمرة على مجسمات؛ قياساً على ما كان يفعله جبريل مع الرسول (ﷺ)، وما كان يفعله الرسول (ﷺ) مع الصحابة من الحكيم والتمثيل^(٤).

المسألة الرابعة: الطلاق عبر رسائل المحمول: أفتى بأن الطلاق عبر رسائل المحمول يتوقف على نية المرسل؛ قياساً على الطلاق بالمراسلة والكتابة، واعتبار الفقهاء له من كنايات الطلاق^(٥).

(١) فتوى رقم ٨٣٢ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٨٢٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) فتوى مقيدة برقم ٢٤٤٨ لسنة ٢٠٠٣م

(٣) الطلب المقيد برقم ١٨٠٩ لسنة ٢٠٠٣م، فتوى رقم ٨١٣ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) فتوى رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٠٠٥م

(٥) فتوى رقم ١٨٤٩ لسنة ٢٠٠٥م

المسألة الخامسة: إضافة لقب عائلة الكافل للطفل المكفول: أجاز إضافة لقب عائلة الكافل للطفل المكفول؛ قياساً على الولاء الذي هو جائز شرعاً، وانتفاء التبني المحرم شرعاً^(١).

المسألة السادسة: التأمين على الحياة: أفتى بجواز التأمين على الحياة، واستند في الإباحة على عدد من الأصول، من أهمها القياس على المضاربة، والقياس على حل التأمين الاجتماعي والتبادلي، كما استند إلى المصالح المرسله، والعرف، وأن التأمين من عقود التبرعات التي يقبل فيها الغرر، وليس من قبيل عقود المعاوضات، ولكن هذا الجواز له شروط ذكرها في نص الفتوى^(٢).

المسألة السابعة: استعمال الجيلاتين في الغيارات الطبية: أفتى بجواز استعمال الجيلاتين الذي يدخل فيه شيء من الخنزير في صناعة الغيارات الطبية؛ لأنه لم يعد خنزيراً، بل استحال إلى شيء آخر؛ قياساً على ما هو مقرر عند كثير من الفقهاء من أن الخمر إذا تحولت إلى خل أو صارت مادة متحجرة أصبحت طاهرة، يجوز استعمالها^(٣).

كما أفتى بجواز استعمال الخنزير في الأدوية؛ لاستحاله إلى شيء آخر غير الخنزير، وأن الاستحالة إحدى طرق التطهير في الفقه الإسلامي^(٤).

المسألة الثامنة: تغيير الجنس: أفتى بحرمة تغيير الجنس لمجرد الشعور بالميل للجنس الآخر؛ قياساً على النهي الوارد عن تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال

(١) رقم ٣١٢ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠٥م، وفتوى رقم ٧٠١ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٧٠٧ لسنة ٢٠٠٥م، وفتوى رقم ٩٨٥ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٣٧٢ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٤٦٩ لسنة ٢٠٠٥م، و١٥٠٩ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٥٣٠ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٦٢٢ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٦٦٨ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٦٩٥ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٧٢٥ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٢٢٨٣ لسنة ٢٠٠٥م.

(٢) رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ٢٤١١ لسنة ٢٠٠٤م، برقم ٢٧٠٨ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ٢٣١٠ لسنة ٢٠٠٥م.

(٣) فتوى رقم: ١٢٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٤) فتوى رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٤٤٤ لسنة ٢٠٠٥م

مما هو مذكور في نصوص الكتاب والسنة، وأنه من تغيير الخلقة المنهي عنه شرعاً^(١).

المسألة التاسعة: التبرع بالدم: أفتى بجواز التبرع بالدم مع وجود بعض الشروط؛ وبناء القول بالجواز قياساً على إنقاذ الغرقى والحرقى والهدمى مع احتمال الهلاك عند الإنقاذ^(٢).

المسألة العاشرة: تبرع الإنسان بجثته: أفتى بحرمة تبرع الإنسان بجثته؛ قياساً على حرمة الاعتداء على جثة الإنسان حياً، فيحرم ميتاً^(٣).

ثالثاً - المصالح المرسلة:

ومن أمثلة استناد الدكتور علي جمعة إلى المصالح المرسلة في الفتاوى المستجدة مايلي:

المسألة الأولى: الحج على حساب الجمعية: أفتى بحرمة حج المرء على حساب الجمعية التي يعمل بها، إلا إذا كان منصوصاً في لوائح الجمعية أن من أنشطتها إيفاد أعضائها إلى الحج^(٤). وهذا من باب المصالح المرسلة.

المسألة الثانية: العمل في الضرائب: أفتى بجواز العمل في الضرائب؛ لأنها تحقق المصالح العامة للدولة^(٥).

المسألة الثالثة: مقابل رصيد الإجازات: أفتى بجواز صرف مكافآت بدل رصيد الإجازات التي لم يأخذها الموظف؛ بناء على أن العقد شريعة المتعاقدين، وأن هذا حق الموظف حسب النظم واللوائح القانونية، وهو من قبيل المصالح المرسلة^(٦).

(١) فتوى رقم ١١٥٢ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) فتوى رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٠٥م، و٢٠٢١ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) رقم ٢١٧٩ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) فتوى رقم ١٩٧١ لسنة ٢٠٠٤م

(٥) فتوى رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٠٠٤م

(٦) فتوى رقم ٢٠٩١ لسنة ٢٠٠٤م

رابعاً - الاستصحاب:

ومن أمثلة اعتماده على الاستصحاب فتوى: اختلاء المسجون بزوجه، فقد أفتى بجواز أن يختلي المسجون بزوجه؛ لقضاء وطره معها؛ بناء على أنه ليس من نصوص الشرع وقواعده ما يحرم هذا الاختلاء، بالإضافة إلى أن الجماع حق مشترك بين الزوجين، وأن عقوبة أحدهما لا تتعدى الآخر^(١).

خامساً - العرف:

ومن أمثلة الاعتماد على العرف، فتوى: إقامة سراق العزاء، فقد أفتى بجواز إقامة سراق العزاء؛ لأنه من الأمور التي تعارف عليها الناس، بشرط أن يقصد بها استيعاب المعزين، وألا يكون فيها إسراف في الإنفاق عليها^(٢) وكذلك حكم الشبكة التي تقدم في الخطبة.

سادساً - : سد الذرائع:

ومن أمثلة اعتماد سد الذرائع، فتوى: مشروع صوتي للدعاء في الحرم، فقد سئل عن مشروع يوصل صوت الإنسان إلى الحرم والأماكن المقدسة من خلال اتصال بأحد أرقام الخدمة، فأفتى بحرمة هذا المشروع؛ لأن المقصود منه التبرج، وسدا للذريعة، لما قد ينشأ عن هذا المشروع من الاتجار بالشعائر الدينية^(٣).

سابعاً - القواعد الفقهية:

اعتمد الدكتور علي جمعة على القواعد الفقهية كأحد أصول الإفتاء في المستجدات، ومن تلك القواعد:

(١) فتوى رقم ١٨١٧ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) فتوى رقم ١٣٠١ لسنة ٢٠٠٥م، و رقم ٢٢٧٣ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) برقم ٩٦١ لسنة ٢٠٠٤م

القاعدة الأولى: للوائل حكم المقاصد^(١):

المسألة الأولى: استعمال مكبر الصوت في الأذان: أفتى بأن استعمال مكبر الصوت في الأذان ليس بدعة، بل هو مستحب؛ لأنه يؤدي الغرض المقصود من الأذان، وهو الإعلام بدخول الوقت، فيأخذ حكم مقصده^(٢).

المسألة الثانية: سجادة الصلاة الكهربائية: أفتى بجواز استعمال سجادة الصلاة الكهربائية؛ لأن المقصود منها تذكير المصلي بعدد ركعات الصلاة، وهو مقصد محمود^(٣).

المسألة الثالثة: جهاز لمساعدة المصلي: سئل عن جهاز يساعد المصلي في صلاته، بحيث يستمع إلى ما يقال في أفعال الصلاة، وأنه للصلاة منفردا، فأفتى بجواز استعماله، مع إدخال بعض التحسينات التي لا تضر بالحكم عليه؛ بناء على أن مقصده مشروع^(٤).

المسألة الرابعة: استعمال كاميرات لمتابعة الإمام في المسجد: أجاز استعمال كاميرات لمتابعة الإمام في المسجد؛ لأن مقصودها التيسير على المصلين في الأدوار العليا من متابعة أفعال الإمام^(٥).

المسألة الخامسة: العمل في إنشاءات السياحة: أفتى بحرمة العمل في إنشاء معهد للسياحة، وذلك أن تعليم الخمر حرام، فيحرم كل وسيلة تؤدي إليه، سواء تعلقت بالتدريس أو التدريب أو المبنى الذي يقام فيه تدريس وتعليم الحرام، وأن القرآن لم يحرم الخمر وحدها، بل حرم دواعيها أيضا وما توصل إليه^(٦).

(١) سبق تحريمها

(٢) فتوى رقم ٥٤٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) رقم ١٦٩٠ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) فتوى رقم ٣٠١١ لسنة ٢٠٠٥م

(٥) فتوى رقم ١٦٧١ لسنة ٢٠٠٤م

(٦) فتوى رقم ٢٤١٥ لسنة ٢٠٠٥م

المسألة السادسة: الإعلان عن الخمر: أفتى بحرمة الإعلان عن الخمر؛ بناء على أن هذه وسيلة للمحرم، والوسيلة إلى الحرام حرام^(١).

المسألة السابعة: استخدام الإنترنت في البيع والشراء: أفتى بجواز استخدام الإنترنت في البيع والشراء؛ لأن الإنترنت وسيلة كباقي الوسائل، وللوسائل حكم المقاصد^(٢).

المسألة الثامنة: الاحتفال بموالد الصالحين: أفتى بأن الاحتفال بموالد الصالحين مرغوب فيه شرعاً؛ لما فيه من التأسّي بسيرتهم وهديهم، وأن الاقتداء بهم مرغوب فيه شرعاً، فتكون الوسيلة إليه أو ما يؤدي إليه مرغوب فيه شرعاً أيضاً^(٣).

القاعدة الثانية: كل ما لا تُسنُّ فيه الجماعة يجوز فعله جماعة بلا كراهة^(٤):

المسألة الأولى: صلاة ركعتين جماعة بالمسجد بعد العشاء: أجاز صلاة ركعتين جماعة بالمسجد بعد العشاء؛ بناء على أن كل ما لا تُسنُّ فيه الجماعة يجوز فعله جماعة بلا كراهة، وهناك نصوص تؤيد هذا الفعل، كما استند إلى قول ابن حجر في جواز تخصيص أيام للعبادة.

(١) فتوى رقم ٢٤٣٣ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) فتوى رقم ٢٧٨٥ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) فتوى رقم: ٢١٥١ لسنة: ٢٠٠٥م

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حنبل ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير. ج ٢ ص ١٠١. طبع دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

القاعدة الثالثة: الضرر يزال^(١)

المسألة الأولى: استعمال المسجد للتوعية ضد شلل الأطفال أفتى بأن استخدام المساجد للتوعية ضد شلل الأطفال إن كان يترتب على عدم التوعية ضرر أصبح فرض كفاية، من باب إزالة الضرر، بل قد يتعين في بعض الأحيان عليهم، ولا يصح القياس على نشدان الضالة؛ لأن نشدان الضالة مصلحة خاصة، أما هذه فمصلحة عامة^(٢).

المسألة الثانية: إجراء عملية استئصال الرحم لمعاقلة: أفتى بحرمة إجراء عملية استئصال الرحم لمعاقلة، إلا إذا كان هناك ضرر محقق على الفتاة يقره أهل الطب، فيجوز ساعته لإزالة الضرر^(٣).

القاعدة الرابعة: الخروج من الخلاف مستحب^(٤)

المسألة الأولى: استعمال مكبرات الصوت عند الدفن: أفتى بأن ترك استعمال مكبرات الصوت عند الدفن مستحب، وأنه يجب الاقتصار على ما ورد في الدفن؛ بناء على قاعدة أن الخروج من الخلاف مستحب، وأن جمع الكلمة أولى^(٥).

المسألة الثانية: وظيفة تقييم السندات: أفتى بحرمة العمل في وظيفة تقييم السندات؛ لما تشتمل عليه من شبهة الربا، ولقاعدة: أن الخروج من الخلاف مستحب^(٦).

(١) الموافقات في أصول الفقه، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي، ج ٢ / ١٣٤. تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة - بيروت، والأشباه والنظائر للسيوطي، ج ١ / ٧٦، ومجلة الأحكام العدلية، مادة ٢٠، ص: ٢٦.

(٢) فتوى رقم ٦٠٩ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) فتوى رقم ١٦٠٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص: ٢٥٦، والقواعد الفقهية.. مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها.. علي أحمد الندوي، ص: ٣٧٣، قدم لها الدكتور مصطفى الزرقا - رحمه الله -،

طبع: دار القلم، الطبعة الرابعة: ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م

(٥) فتوى رقم ١٦٥٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٦) فتوى رقم ١٢١٠ لسنة ٢٠٠٤م

المسألة الثالثة: التعامل مع البنوك التجارية: سئل عن التعامل مع البنك، فكان يفتي بأنه يجوز أن يقلد أحد الرأين، ولكنه كان يرجح التعامل مع البنك الإسلامي، بناء على أن الخروج من الخلاف مستحب^(١).

المسألة الرابعة: بناء قرية سياحية: أفتى بأن الفقهاء مختلفون في العمل الذي يغلب عليه ارتكاب المحرم، ولكن الأولى عدم العمل؛ بناء على قاعدة: "الخروج من الخلاف مستحب"^(٢).

المسألة الخامسة: وضع الكحول في العطور: أفتى بأن الأولى تغيير مادة الكحول في العطور إلى استخدام مذيبيات أخرى للخروج من الخلاف ولإبراء الذمة؛ استناداً لقاعدة: أن الخروج من الخلاف مستحب، مع جواز الاستعمال؛ بناء على أن من ابتلى بشيء مما فيه خلاف ولا يستطيع الاستغناء عن هذا الشيء فليقلد من أجازاه وسمح به، فيكون العمل حلالاً والكسب منه أيضاً حلالاً^(٣).

القاعدة الخامسة: الزكاة للإنسان قبل البنيان:

المسألة الأولى: الزكاة في دعاية مستشفى السرطان:

أفتى بحرمة استعمال أموال الزكاة في دعلية مستشفى السرطان؛ بناء على قاعدة: "الزكاة للإنسان قبل البنيان"^(٤).

المسألة الثانية: الزكاة لإنشاء الأبنية التعليمية: أفتى بأنه لا يجوز إخراج الزكاة لإنشاء الأبنية التعليمية؛ لأنها ليست من مصارف الزكاة، وأن الزكاة تصرف على الإنسان لا الأبنية والجمادات^(٥).

(١) رقم ٢٨٧٨ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٢٩٥١ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٣١٤١ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) فتوى رقم ١٣٩ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) فتوى مقيدة برقم ٢١٥٦ لسنة ٢٠٠٣م

(٤) فتوى رقم ١٦٧٦ لسنة ٢٠٠٥م

(٥) رقم ٢٢٩ لسنة ٢٠٠٥م

المسألة الثالثة: الزكاة لبناء دور آخر في المسجد ومستوصف: أفتى بأنه لا يجوز إخراج الزكاة لبناء دور آخر في المسجد ومستوصف؛ بناء على أن الزكاة تخرج للإنسان لا البنيان^(١).

القاعدة السادسة: شرط الواقف كشرط الشارع^(٢):

المسألة الأولى: بيع أكفان المساجد: أفتى بحرمة بيع أكفان المساجد، ولو كان سيصرف ثمنها للفقراء؛ بناء على قاعدة: شرط الواقف كشرط الشارع^(٣).

المسألة الثانية: إقامة دار مناسبات من مساحة المسجد: أفتى بحرمة استقطاع جزء من مساحة المسجد لبناء دار مناسبات تابعة له؛ بناء على قاعدة: شرط الواقف كشرط الشارع^(٤).

المسألة الثالثة: تحويل مكان مخصص كمسجد لمخزن: سئل عن مكان بعمارة خصص مسجداً، ثم هجر فتحول إلى مخزن لسكان العمارة، فأفتى بحرمة تحويله، إلا إذا صرف العائد منه على مسجد آخر؛ بناء على قاعدة شرط الوقف^(٥).

(١) رقم ٤٥٩ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) شرط الواقف كشرط الشارع: الأشباه والنظائر، السيوطي، ج ١/ ١٠٥ والاتباع، صدر الدين ابن أبي العز الحنفي، ج ١/ ٩٠ تحقيق: محمد عطا الله حنيف - عاصم بن عبد الله القريوتي. طبع: عالم الكتب - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ

(٣) فتوى رقم: ٢٢٠ لسنة: ٢٠٠٤م

(٤) فتوى رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٥) فتوى رقم ١٥٠٩ لسنة ٢٠٠٤م

القاعدة السابعة: لا ولاية لكافر على المسلم^(١)

المسألة الأولى: الزواج من مطلقة قبل توثيق الطلاق والحكم به: أفتى بصحة طلاق المسلمة من زوجها طلاقاً شرعياً، وما يترتب عليه من آثار بعد انقضاء العدة قبل توثيق الطلاق من قبل المحاكم الغربية؛ بناء على أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم^(٢).

القاعدة الثامنة: يحتاط في الفروج والأعراض ما لا يحتاط في غيرها^(٣)

ومن أمثلتها: الزواج بتوكيل عام، حيث أفتى بصحة ما ذهبت إليه المحكمة من جواز عدم توثيق عقد النكاح بتوكيل عام؛ لغياب موضوع التوكيل في التوكيل العام، ولأنه يحتاط في الفروج والأعراض ما لا يحتاط في غيرها^(٤).

القاعدة التاسعة: الضرورات تبيح المحظورات^(٥)

المسألة الأولى: عبادة من تخفي إسلامها: أفتى لفتاة أسلمت وتخفي إسلامها بالجمع بين الصلوات التي يجوز الجمع فيها، والصلاة على السرير إن لم تستطع الصلاة على الأرض؛ من باب الضرورة، كما أجاز لها في حالة الضرورة كشف شعرها مع ستر جسدها؛ بناء على الضرورة^(٦).

(١) سبق تخريجها. ويشهد لهذه القاعدة عدد من الأدلة، من ذلك قوله تعالى: (وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) النساء: ١٤١، وقوله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ) التوبة: ٧١.

راجع: الموسوعة الفقهية، ج ٧/ ٢١٠

(٢) فتوى مقيدة برقم ٢١٥٣ سنة ٢٠٠٣م

(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك، أحمد الصاوي، ج ١/ ١٥، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - الطبعة: الأولى: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، والفروق، القرافي ج ٣/ ٢٩٤،

(٤) رقم ٢٨٩٦ لسنة ٢٠٠٥م

(٥) سبق تخريجها

(٦) فتوى مقيدة برقم ١٢٨٧ لسنة ٢٠٠٤م

المسألة الثانية: الإجهاض في بلاد غير المسلمين: أفتى لأسرة من "تركستان" بجواز إجهاض الطفل الثالث في فترة قبل التخليق، لأن القانون الصيني يحرم الإنجاب الثالث للموظف، ويترتب عليه الفصل من الوظيفة، وهذا الجواز مبني على قاعدة الضرورة، كما أن فيه استثناساً لأقوال الحنيفة في جواز الإجهاض قبل التخلق^(١).

المسألة الثالثة: امتناع طالبات كلية الطب بالكشف الطبي على الرجال: أفتى بوجوب التزام طالبات كلية الطب بالكشف الطبي على الرجال، ولو كان فيه اطلاع على العورات؛ لأن هذا من الضرورات التي تبيح المحظورات^(٢).

القاعدة العاشرة: الحاجة تنزل منزلة الضرورة^(٣):

المسألة الأولى: الاقتراض من البنك للزواج: أفتى بجواز الاقتراض من البنك للزواج؛ بناء على أن السائل في حاجة والحاجة تنزل منزلة الضرورة^(٤).

المسألة الثانية: الاقتراض من البنك لأجل السكن: أفتى لرجل يسكن بنصف راتبه إيجاراً أن يقترض من البنك لأجل شراء منزل؛ لأن المنزل حاجة تنزل منزلة الضرورة، شريطة أن يقترض على قدر حاجته ولا يزيد^(٥).

(١) فتوى مقيدة برقم ٢١١٩ لسنة ٢٠٠٣م

(٢) فتوى رقم ١١٧٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) سبق تحريجها

(٤) رقم ١٩٣٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٥) فتوى رقم ١٣٩٤ لسنة ٢٠٠٤م

القاعدة الحادية عشرة: الحق لا يسقط بالتقادم^(١)

المسألة الأولى: عقد بيع اضطراري للقانون: أفتى بعدم أحقية المستأجر في أخذ أي جزء من الأرض المستأجرة؛ بناء على أنه من أكل أموال الناس بالباطل، وأن إجبار البائع على التنازل عن نصف أرضه لا يجوز؛ بناء على قاعدة أن الحق لا يسقط بالتقادم^(٢).

القاعدة الثانية عشرة: أن الشيء إذا كان صالحاً للاستعمال على الوجهين: الحل والحرمة؛ فإن الحرمة تتعلق بالمستعمل لا غيره:

المسألة الأولى: تصميم برامج محاسبية لشركات بيع الملابس النسائية: أفتى بجواز تصميم برامج محاسبية لشركات بيع الملابس النسائية؛ بناء على أنه إذا كانت السلعة صالحة للاستعمال على الوجهين: الحل والحرمة؛ فإن الحرمة تتعلق بالمستعمل لا بالبائع أو المصنع، وإذا حل نشاط الشركة؛ حل التعامل معها^(٣).

المسألة الثانية: تفصيل ملابس النساء: أفتى بجواز عمل الرجال في تفصيل ملابس النساء؛ استناداً إلى أن الشيء إذا كان صالحاً للاستعمال على الوجهين: وجه الحل ووجه الحرمة، فالإثم في استعماله على جهة الحرمة إنما يلحق مستعمله وليس على الصانع ولا على البائع في ذلك من حرج^(٤).

(١) حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ابن عابدين. ج ٥ ص ٤٢٠، طبع: دار الفكر للطباعة والنشر. - بيروت. - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.، و شرح القواعد الفقهية، الشيخ أحمد بن الشيخ محمد الزرقاج ١ ص ٤٢٠، تحقيق: صححه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا. طبع: دار القلم - دمشق / سوريا -، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م، غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر (لزين العابدين ابن نجيم المصري): أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد مكّي الحسيني الحموي الحنفي، ج ٢ ص ٤٢٠، الفقه: محمد عميم الإحسان المجددي البركي، ج/٧٧ الصدف بيلشرز - كراتشي - الطبعة الأولى: ١٤٠٧ - ١٩٨٦،

(٢) الطلب المقيد برقم ١٢٨٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) - فتوى رقم ٦٥٠ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) - المقيد برقم ٢٤٣٧ لسنة ٢٠٠٤م

المسألة الثالثة: مقاهي الإنترنت^(١): أفتى بجواز فتح مقاهي الإنترنت؛ إذ هي وسيلة يمكن استعمالها في الخير، كما يمكن استعمالها في الشر، والمسئولية على المستخدم^(٢).
القاعدة الثالثة عشرة: الحكم يدور مع العلة وجوداً وعدماً^(٣): من ذلك :

المسألة الأولى: بيع الذهب بالتقسيط: أفتى بجواز بيع الذهب بالتقسيط؛ لانتفاء علة بيع الذهب بالذهب الواردة في الحديث؛ لأن الذهب والفضة كانا وسيلة للتعامل والتبادل بين الناس، ولم تعد كذلك في عصرنا، وأن الذهب أصبح الآن سلعة تباع وتشترى^(٤).

المسألة الثانية: التقابض في استبدال الذهب: أفتى بعدم اشتراط التقابض في استبدال الذهب الجديد بذهب قديم؛ بناء على انتفاء علة تحريم بيع الذهب بالذهب، وكونه أصبح سلعة لا يحرم فيه التفاضل ولا البيع الآجل^(٥).

المسألة الثالثة: التصوير الفوتوغرافي: أفتى بجواز التصوير الفوتوغرافي إن لم يشتمل على محرم؛ لانتفاء علة التحريم من مضاهاة خلق الله، إذ التصوير الضوئي حبس للظل، ولا يسمى تصويراً إلا مجازاً^(٦).

القاعدة الرابعة عشرة: إذا توسطت السلعة فلا ربا^(٧):

المسألة الأولى: شراء السيارة من البنك بالتقسيط: أفتى بجواز شراء سيارة أو غيرها من السلع بالتقسيط من خلال البنك كوسيط؛ بناء على قاعدة: إذا توسطت

(١) - يقصد بها محال توفر لزيائتها خدمة الدخول على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، حيث يقوم الشخص بتأجير جهاز كمبيوتر موصول بالإنترنت، لمدة ساعة أو ساعتين أو أكثر أو أقل، فهي توفير خدمة الدخول على الإنترنت.

(٢) - فتوى رقم ١٩٥٤ لسنة ٢٠٠٤

(٣) - سبق تخريجها

(٤) - فتوى رقم ١٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤م، وانظر فتوى رقم ١٩٧٦ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٩٨٩ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٢٧٨٥ لسنة ٢٠٠٤م

(٥) - رقم ٢١ لسنة ٢٠٠٥م

(٦) - فتوى رقم ٢٤٠٦ لسنة ٢٠٠٥م

(٧) - راجع: المغني لابن قدامة، ج ٤/ ١٢٧، وهي عنده بنص: لا ربا بين الأثمان والعروض.

السلعة فلا ربا، ولو كان عمل البنك سوريا يسمى ربا، لكنه في حقيقته ليس ربا شريطة أن يكون البنك قد امتلك السلعة حقيقة أو حكماً^(١).

المسألة الثانية: تحويل السيارة بغاز عن طريق البنك: أفتى بجواز تحويل الرجل سيارته من عملها بـ " البنزين " إلى عملها بـ " الغاز "، وذلك عن طريق البنك، وعده نوعاً من البيع بالتقسيط، وإن سمي قرضاً، استناداً لقاعدة: إذا توسطت السلعة فلا ربا^(٢).

المسألة الثالثة: شقق إسكان الشباب والقروض البنكية: أفتى بجواز شراء الشقة من البنك، مع كونها تسدد على أقساط مع فوائد؛ بناء على أن هذا بيع بالتقسيط، ولتوسط السلعة، وبذا يكون الربا قد انتفى^(٣).

القاعدة الخامسة عشرة: كل قرض جر نفعا فهو ربا^(٤):

المسألة الأولى: الاقتراض للمشروعات: أفتى أن الاقتراض من صندوق التسليف وغيره، ولو كان لأجل الاستثمار فهو ربا؛ بناء على قاعدة أن كل قرض جر نفعا فهو ربا، وذلك أن الصندوق لم يشارك في المشروع، ولا أنه يمتلك الأدوات التي يحتاجها طالبوها^(٥).

وكذلك أفتى بحرمة الاقتراض من البنك بنسبة خمسة بالمائة؛ بناء على نفس القاعدة^(٦). كما أفتى بحرمة الاقتراض من البنك لأجل الحج؛ استناداً لنفس القاعدة^(٧).

(١) - فتوى رقم ١٤٢٣ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٤٩٥ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٦٢٨ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٦٥٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) - فتوى رقم ٢٢٩٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) - فتوى رقم ١٤٩٧ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) - سبق تحريرها

(٥) - فتوى مقيدة برقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٠٠٣م، ورقم ١٠٢ لسنة ٢٠٠٥م

(٦) - فتوى رقم ٤٠٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٧) - فتوى رقم ٢٢٤٨ لسنة ٢٠٠٥م

كما سئل عن إقراض البنك للعاملين فيه بنسبة؛ لأجل بناء سكن، فأفتى بالحرمة؛ لأنه من قبيل ربا النسيئة^(١).

وأفتى بحرمة إقراض نقابة المحامين للمحامين بغرض فتح مكتب محاماة وأن هذه الحالة ليست من باب الضرورة، وهي ربا؛ بناء على القاعدة "كل قرض جر نفعاً فهو ربا"^(٢).

القاعدة السادسة عشرة: لا ينكر المختلف فيه، وإنما ينكر المتفق عليه^(٣)؛ ومن أمثلة ذلك فتوى: التصرف في فوائد البنك: أجاز لمن أودع أموالاً في البنك التجاري أن ينفقه على أخته المحتاجة؛ بناء على أن فوائد الإيداع أمر مختلف فيه، فلا يجوز الإنكار على من أخذ برأي الجواز، وعلى رأي من يرى الحرمة، فيجب عليه التخلص من المال للمحتاجين، وأخته منهم^(٤). وكذلك فتواه في ودائع البنوك.

القاعدة السابعة عشرة: اليقين لا يزول بالشك^(٥)؛

ومن أمثلتها: استعمال الاسطمة يشبه أن فيها لفظ الجلالة، حيث أفتى بجواز استعمال منتج وارد من الصين يشبه أن فيها لفظ الجلالة في اسطمته؛ لأن هذا شك، فلا ينبني عليه حكم، وبناء على قاعدة: اليقين لا يزول بالشك^(٦).

(١)- البقرة ٢٧٨، ٢٧٩

(٢)- فتوى رقم ٧٩٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٣)- الأشياء والنظائر للسيوطي، ص: ٢٨٨

(٤)- رقم ٣٠٥٨ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ٣٠٥٨ لسنة ٢٠٠٤م

(٥)- الأشياء والنظائر للسيوطي، ص: ٧٧، ودرر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، المادة: ٤، ج ١/٢٠، تعريب: المحامي فهمي الحسيني. طبع: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت، وشرح القواعد الفقهية، ج ١/٧٩، وغمز عيون البصائر، ج ١/٣٧، وشرح فتح القدير: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، ج ١/١٨٦، طبع: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثانية، والفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، ج ١/٤٧.

(٦)- فتوى رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤م

القاعدة الثامنة عشرة: الحرمة إذا لم تتعين حلت^(١)

المسألة الأولى: العمل في سكرتارية شركة تملك فندقاً: أفتى بجواز عمل فتاة في سكرتارية شركة تملك فندقاً، علماً أن من أعمالها تحويل أموال إلى البنوك التجارية؛ وبناء الإباحة على خلو عملها عن المحرم، واستناداً لقاعدة: الحرمة إذا لم تتعين؛ حلت^(٢).

المسألة الثانية: بيع أدوات زينة النساء "الكوافير": أفتى بجواز عمل الرجل في بيع أدوات زينة النساء، وأن عمل الكوافير الذي يقوم به الرجال لا علاقة له بعمله، ولا يؤثر على إباحته؛ بناء على قاعدة: "الحرمة إذا لم تتعين؛ حلت"^(٣).

القاعدة التاسعة عشرة: الإعانة على الحرام حرام^(٤)

ومن أمثلتها: ظهور المرأة عارية في الإعلانات والدعاية: أفتى بحرمة عمل المرأة في الدعاية والإعلانات إن كانت تظهر عارية؛ بناء على حرمة الفعل في ذاته، واستناداً لقاعدة: "الإعانة على الحرام؛ حرام"^(٥).

القاعدة العشرون: ما لا يتم المحرم إلا به يكون محرماً^(٦)

ومن أمثلتها: بيع السجائر، حيث أفتى بحرمة بيع السجائر؛ بناء على ما ثبت من ضررها، ولأن البيع وسيلة لارتكاب المحرم فتحرم؛ استناداً لقاعدة: ما لا يتم المحرم إلا به يكون محرماً^(٧).

(١) - يستشهد لهذه القاعدة بأنه يجوز أكل طعام الظلمة إذا لم يتعين الحرام. راجع: النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، ج ٥ / ٢٦٧. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، طبع: المكتبة العلمية - بيروت - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

(٢) - فتوى رقم ١٨٨٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) - سنة ٢٠٠٥م

(٤) - الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني ج ٣/ ٣٩٨، قدم له الشيخ حسنين محمد مخلوف. دار المعرفة - بيروت.

(٥) - فتوى رقم ١٧١١ لسنة ٢٠٠٤م

(٦) - الفروع، محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله، ج ٦ / ٢٤١، تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي. دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة: الأولى ١٤١٨. وهي عنده بلفظ: ما لا يتم اجتناب المحرم

القاعدة الحادية والعشرون: لا ضرر ولا ضرار^(١):

ومن أمثلتها: التدخين السلبي: أفتى بحرمة بقاء المدخن السلبي في مكان التدخين إلا الحاجة، وبناء هذه الحرمة هو وجوب الحفاظ على الجسد مما يضره؛ لقاعدة: لا ضرر ولا ضرار^(٢).

القاعدة الثانية والعشرون: يجوز لولي الأمر تقييد المباح

ومن أمثلتها: التطعيم ضد شلل الأطفال: أفتى بوجوب التطعيم ضد شلل الأطفال؛ لأن الأمر وإن كان جائزاً من باب التداوي، إلا أنه يجب من ناحية إيجاب ولي الأمر له على الناس؛ إذ يجوز لولي الأمر تقييد المباح؛ تحقيقاً للمصالح المشروعة من الحفاظ على حياة الناس وأجسادهم^(٣).

القاعدة الثالثة والعشرون: ما حرم أكله حرم بيعه^(٤):

ومن أمثلتها: حذاء من جلد الخنزير: أفتى بحرمة شراء أو استعمال حذاء من جلد الخنزير؛ لحرمة الخنزير، وما قرره الفقهاء من أن ما حرم أكله؛ حرم بيعه، والعلة في

(١)- فتوى رقم ٤٩٣ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٦٧٩ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١١٨٤ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى

رقم ١٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) - سبق التخريج

(٣)- فتوى رقم ١٩٩٧ لسنة ٢٠٠٤م

(٤)- فتوى رقم ٢١٥٦ لسنة ٢٠٠٤م

(٥)- المدونة الكبرى، مالك بن أنس، ج ١١/٢٧ دار النشر: دار صادر - بيروت، والإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، ج ٨/٥٧٥، طبع: دار الحديث - القاهرة -، الطبعة الأولى ١٤٠٤، ومعرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد البيهقي. الخسروجدي ج ٤/٣٩٩، تحقيق: سيد كسروي حسن، طبع دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت بدون تاريخ. الأحكام في الحلال والحرام، ليحيى بن الحسين بن القاسم الهادي: ٢/ ٤١٣ - مكتبة التراث الإسلامي، الطبعة الثالثة، سنة: ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

وانظر أيضاً: بيان الشرح الجامع بين الأصل والفرع، ل محمد بن إبراهيم الكندي: ٢٧/ ٢١٠ (إياضي - وزارة التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان - سنة الطبع: ١٩٨٨م

ذلك نجاسة الخنزير حياً وميتاً^(١).

القاعدة الرابعة والعشرون: قاعدة المصالح والمفاسد:

المسألة الأولى: ضم مصلى لصالة الاستقبال بالمستشفى: أجاز ضم مصلى كانت بمستشفى لصالة الاستقبال بالمستشفى، بعد بناء مسجد بجوارها، واستغناء الناس عنها؛ بناء على ما في ذلك من مصلحة للناس، وانتفاء المفسدة من غلق المصلى، إذ المقصود من الصلاة تحقق بالمسجد المبني^(٢).

المسألة الثانية: الأضحية بحيوان صغير السن كثير اللحم: أجاز الأضحية بحيوان صغير السن، إن كان كثير اللحم؛ لأن اشتراط السن مظنة كثرة اللحم؛ مراعاة لمصلحة الفقراء، وهو متحقق في صغير السن، كثير اللحم، وأن الأمر بمثابة الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، بالإضافة إلى ما ورد في السنة مما يؤيد هذا^(٣).

المسألة الثالثة: عمليات التجميل: أفتى بجواز إجراء عمليتي شفط الدهون وتدبيس المعدة؛ لما في ذلك من المصلحة، شريطة أن يقررها الطبيب، هذا بخلاف شد الوجه والقدمين؛ لأنه من تغيير خلق الله^(٤).

المسألة الرابعة: ترشح المرأة للانتخاب: أفتى بجواز ترشح المرأة للانتخاب، ومشاركتها في المجالس النيابية؛ استناداً لما في مشاركتها من المصلحة المرجوة للمجتمع^(٥).

(١) - فتوى رقم ٦٩٩ لسنة ٢٠٠٤

(٢) - فتوى رقم ١٧٣٦ لسنة ٢٠٠٤م، وراجع: فتوى رقم ١٨١٨ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) - رقم ٢٢١٠ لسنة ٢٠٠٣

(٤) - فتوى رقم: ٥٨٧ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ٢٣٩١ لسنة ٢٠٠٥م

(٥) - فتوى رقم ٨٣٢ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٨٢٤ لسنة ٢٠٠٥م.

القاعدة الخامسة والعشرون: مفهوم المخالفة^(١):

واستند إليها في فتوى الاحتفال بعيد الأم، حيث أفتى بجواز الاحتفال بعيد الأم؛ لأنه مظهر من مظاهر التكريم، كما أنه ليس بدعة؛ استنادا لمفهوم المخالفة في الحديث أن من أحدث في أمر المسلمين ما ليس منه فهو ردّ، فيكون من أحدث من أمر المسلمين ما هو منه يكون مقبولا، ويشهد له إقرار النبي (ﷺ) باحتفال العرب بأيامهم^(٢).

ثامناً - الحكم الوضعي:

استند الدكتور علي جمعة إلى الحكم الوضعي في عدد من الفتاوى المستجدة، منها: المسألة الأولى: إعلان الأذان في بلاد الغرب: سئل عن مسجد أقيم باليونان وغير مسموح لهم بإعلان الأذان، فهل تصح صلاتهم بلا أذان؟ فأفتى بأنه يجب العمل بالأذان، ولو داخل المسجد؛ لأن الأذان شعيرة، ولكن تصح الصلاة بدخول الوقت، وهو شرط من شروط وجوبها، ولا يشترط لوجوب الصلاة الأذان ذاته؛ إذ هو وسيلة، ومادام شرط دخول الوقت تحقق؛ فتصح الصلاة بأية وسيلة لمعرفة دخول الوقت، ولا تتوقف على وسيلة بعينها^(٣).

المسألة الثانية: صلاة الإمام أعلى المأمومين: أفتى بجواز صلاة الإمام أعلى المأمومين؛ لتحقيق شرط الائتتام، وأنه ليس في الشرع ما يحظر صلاة الإمام في مكان فوق المأمومين^(٤).

المسألة الثالثة: الزكاة لتشغيل العاطلين: أفتى بجواز إخراج الزكاة لتشغيل العاطلين لأنهم مستحقوها؛ بناء على أن الزكاة قائمة على تملك المستحقين^(٥).

(١) - القواعد الفقهية والأصولية في ضوء الأحاديث النبوية، أبو الرضا محمد نظام الدين الندوي، ص: ٢٦، طبع مؤسسة العلامة فضل الله للأعمال الخيرية والبحوث الإسلامية والنشر على نفقة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، الطبعة الأولى: نوفمبر ٢٠٠٦م

(٢) - رواء الحاكم وصححه وأصله في مسلم، ٥٣٨ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) - فتوى مقيدة برقم ١٨٩٨ لسنة ٢٠٠٣م

(٤) - فتوى رقم ١٧٢ لسنة ٢٠٠٥م

المسألة الرابعة: زكاة الأموال المودعة في البنوك: أفتى بوجوب إخراج الزكاة من الأموال المودعة في البنوك، إن بلغت نصابها، وحال عليها الحول؛ بناء على تحقق شروط الوجوب فيها^(١).

المسألة الخامسة: إخراج الزكاة للفقراء في الدعاية الانتخابية: أفتى بعدم جواز إخراج الزكاة للفقراء في الدعاية الانتخابية؛ لأن من شروط الزكاة أن تخلص من نفس المزكي، وألا يحق له الانتفاع الشخصي بها له، وهذا غير متحقق في هذه المسألة^(٢).

المسألة السادسة: زكاة صندوق العمارة السكنية: أفتى بأن المبلغ الموضوع في صندوق العمارة السكنية، وإن بلغ نصاباً، لكن ليس عليه زكاة، لأنه ليس مملوكاً ملكاً تاماً لمعين، بل هو موقوف على جهة عامة قد يتغير أصحابها وهي باقية^(٣).

المسألة السابعة: الحج بالتقسيط: أفتى بجواز الحج بالتقسيط، لأن الاستطاعة شرط وجوب، وليس شرط صحة، فيصح الحج مع الدين، مع كونه خلاف الأولى^(٤).

المسألة الثامنة: الذبح الآلي: أفتى بجواز الذبح الآلي الذي يخدر الحيوان ولا يميته قبل الذبح؛ بناء على استيفاء شروط الذبح من إنهار الدم وذكر اسم الله عليه^(٥).

(١) - فتوى رقم ٢٢٧٥ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) - الطلب المقيد برقم ٢٠٢٩ لسنة ٢٠٠٣م، وفتوى مقيدة المقيد برقم ٢٢٦٥ لسنة ٢٠٠٣م، وفتوى رقم ٦ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٣٩٠ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٢٠٦١ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٢٢٢٧ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٧٢٩ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٤٨٥ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ٦ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ١٢٥ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) - فتوى رقم ٦٨٨ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٢١٥ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) - برقم ٢١٩٨ لسنة ٢٠٠٤م

(٥) - فتوى مقيدة برقم ٢٤٥١ لسنة ٢٠٠٣م، وانظر فتوى مقيدة برقم ٢٤٤٧ لسنة ٢٠٠٣م، رقم ١٥٧٠ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٣٣٣٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٦) - فتوى رقم ١٤٠١ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٥٢١ لسنة ٢٠٠٥م

المسألة التاسعة: الزواج الشرعي بالغرب: أفتى بأن الزواج الشرعي في الغرب صحيح شرعاً؛ لتوافر شروطه وأركانه، وأنه لا يجوز لأحد الطعن في صحته، حتى وإن كانت الدولة لا تعترف بالإسلام^(١).

المسألة العاشرة: توثيق الزواج بصحة التوقيع: أفتى بصحة الزواج العرفي المستوفي الأركان والشروط، والموثق من قبل المحكمة من خلال صحة التوقيع؛ وذلك لاستيفاء العقد شروط صحته^(٢).

المسألة الحادية عشرة: زواج بغير توثيق: أفتى بصحة زواج استوفى أركانه وشروطه، إلا أن المأذون لم يوثقه لعدم أخذه مصاريف التوثيق؛ بناء على استيفاء العقد أركانه وشروطه وأركانه^(٣).

المسألة الثانية عشرة: الزواج العرفي: أفتى بصحة الزواج العرفي إن كان مستوفي الأركان والشروط^(٤).

المسألة الثالثة عشرة: الطلاق أمام المأذون: أفتى بصحة طلاق بائن عند المأذون، ادعى فيه الزوج أنه أكره على أن ينطق أمام المأذون أنه طلق زوجته مرتين شفها قبل المرة الموثقة؛ بناء على أن أركان الإكراه لم تتوافر في المسألة، فيصح الطلاق ويقع بائناً^(٥).

المسألة الرابعة عشرة: التسوق الشبكي: أفتى بحرمة التسويق الشبكي؛ لاشتراكه على الجهالة والغرر؛ وانتفاؤهما شرط لصحة العقد^(٦).

(١)- الطلب المقيد برقم ٥٧٤ لسنة ٢٠٠٤م

(٢)- فتوى رقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١١٥٢ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ١٤٩٨ لسنة ٢٠٠٥م

(٣)- رقم ٧٧٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٤)- الطلب المقيد برقم ٨٨٩ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى برقم ٨٩٧ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٥٩١ لسنة

٢٠٠٤م، رقم ٩٧٢ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٠١٥ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ١٤٦١ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ١٤٦١

لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٤٩١ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٦١٤ لسنة ٢٠٠٥م

(٥)- الطلب المقيد برقم ٦٢٥ لسنة ٢٠٠٤م

(٦)- المقيد برقم ١٢٨٨ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٢٥٢٧ لسنة ٢٠٠٤م

تاسعاً - التخير من أقوال الفقهاء والمفتين:

استند الدكتور علي جمعة إلى أقوال الفقهاء والمفتين في عدد من الفتاوى المستجدة، ومن ذلك:

المسألة الأولى: الصلاة عبر الأثير: أجاز أن تكون مصلى النساء في شارع مواز للمسجد؛ استناداً إلى ما رجحه الإمام ابن قدامة من أن الصلاة تصح مع وجود حائل يمنع اتصال صفوف المصلين عند الضرورة والحاجة، ولأنه لا نص يمنع ذلك ولا إجماع في المنع، ولا هو في معنى ذلك؛ لأن الحائل لا يمنع الاقتداء فإن المؤثر في ذلك ما يمنع الرؤية أو سماع الصوت^(١).

المسألة الثانية: إقامة الأربعين والسنوية: أفتى بحرمة إقامة الأربعين والسنوية؛ لما فيها من تجديد الأحران، ولمخالفتها لجمهور الفقهاء الذين ذهبوا إلى أن العزاء ثلاثة أيام^(٢).

المسألة الثالثة: الزكاة للزواج: أفتى بجواز إخراج الزكاة لتزويج الفقراء؛ استناداً لما ذهب إليه جماعة من فقهاء المالكية والحنابلة من أن الزواج من تمام الكفاية للفقير^(٣).

المسألة الرابعة: حرق الأوراق القرآنية: أفتى بجواز حرق الأوراق القرآنية التي لا تصلح للقراءة؛ صيانة لها على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء^(٤).

المسألة الخامسة: الرضاع من جهاز مدر للبن: أفتى بأن الرضاع من جهاز مدر للبن يأخذ حكم الرضاع الطبيعي، ويترتب عليه آثاره؛ لتوافر أركان الرضاع، ولعدم اشتراط الفقهاء بقاء اللبن على هيئته حالة انفصاله من الثدي، ولا أن يكون

(١) - فتوى رقم ٢١٥٨ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) - فتوى رقم ٧٣٨ لسنة ٢٠٠٥م

(٣) - فتوى رقم ٢٢٧٥ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) - فتوى رقم ٦٦٤ لسنة ٢٠٠٥م

على صفة واحدة^(١).

المسألة السادسة: استحقاق مكافأة الصندوق والورثة: أفتى بأن استحقاق مكافأة الصندوق الاجتماعي يرجع لمن حدد لهم سلفاً؛ وليس على قواعد الميراث؛ بناء على أن هذا عقد تبرع، وليس عقد معاوضة^(٢).

المسألة السابعة: غرامة التأخير: أفتى بجواز دفع غرامة التأخير في سداد أقساط شراء سيارة من البنك؛ استناداً لما قرره الفقهاء من أن التعويض يكون مقابل الضرر الفعلي، ومن ثم فهو واجب الأداء^(٣).

المسألة الثامنة: السمسرة في الأوراق المالية: أفتى بجواز السمسرة في الأوراق المالية؛ لأنها من قبيل الوكالة بأجر، والوكالة بأجر جائزة شرعاً بلا خلاف، مع وضع بعض الشروط لصحة العمل في السمسرة في الأوراق المالية^(٤).

المسألة التاسعة: الاقتراض من البنك لشراء مسكن بالغرب: أفتى بجواز الاقتراض من البنك لشراء مسكن بالغرب إن كان المسلم بحاجة إلى مسكن، وليس له سكن؛ استناداً إلى رأي السادة الحنفية من جواز التعامل بالربا في غير ديار المسلمين، وتحقيقاً لمصلحة المسلمين في هذه البلاد من تحقيق الاندماج بالمجتمع^(٥).

المسألة العاشرة: التعاملات الدولية في الربا: أفتى بجواز التعامل الربوي بين الدول؛ استناداً إلى أنه لا ربا في الفلوس، وهو مذهب الشافعي وأحمد ورواية راجحة عند مالك، وأن الفقهاء جعلوا للشخصية الاعتبارية أحكاماً مغايرة للشخصية الطبيعية، وأن علة الربا قاصرة لا يُتعدى بها عن موطنها وأن المحل جزء علة كما نص عليه الأئمة الفقهاء^(٦).

(١) - فتوى ٣٠٠٢ لسنة ٢٠٠٥ م

(٢) - فتوى رقم ٧١٠ لسنة ٢٠٠٥ م، وراجع أيضاً: فتوى ٨٥٩ لسنة ٢٠٠٥ م

(٣) - فتوى رقم ١١٤١ لسنة ٢٠٠٥ م

(٤) - فتوى رقم ١١٧٠ لسنة ٢٠٠٥ م

(٥) - فتوى رقم ٩٠٢ لسنة ٢٠٠٤ م، ورقم ٣١٦٦ لسنة ٢٠٠٥ م

(٦) - فتوى رقم ٢٩٢٩ لسنة ٢٠٠٥ م

المسألة الحادية عشرة: العمل في تجميد الأموال: فأفتى بجواز العمل في تجميد الأموال؛ لأن هذا العمل هو من قبيل الأجر، وليس من الربا المحرم^(١).

المسألة الثانية عشرة: تنظيم النسل: أفتى بجواز تنظيم النسل؛ بناء على عدد من الفتاوى الصادرة عن دار الإفتاء سابقا في حل المسألة، ثم ساق الأصول الأخرى التي بني عليها القول بالإباحة^(٢).

المسألة الثالثة عشرة: التبرع بالأعضاء: أفتى بجواز التبرع بالأعضاء بشروط؛ استنادا إلى عدد من فتاوى دار الإفتاء المصرية قبله، كفتوى الشيخ حسن مأمون، والشيخ أحمد هريدي، والشيخ جاد الحق، والدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور نصر فريد واصل، والدكتور أحمد الطيب، وكذلك فتوى لجنة الإفتاء بالأزهر، وبعض الجامعات الفقهية وعلى رأسها مجمع البحوث الإسلامية^(٣).

المسألة الثانية عشرة: كسب منحة العاطلين: أفتى بحرمة انتفاع المسلم بمنحة العاطلين في الدول الغربية إن لم يكن من أهلها، وأخفى عمله؛ بناء على أن السادة الأحناف مع كونهم أباحوا في ديار الغرب العقود الفاسدة، إلا أنها تكون عن رضا من أنفسهم، وما كان بغير رضا فهو حرام، نص على ذلك السرخسي^(٤).

المسألة الثالثة عشرة: مسابقات كرة القدم: أفتى بحرمة جمع أموال من فرق كرة القدم، على أن يكون الفائز هو صاحب المبلغ، إلا أن يكون المبلغ المدفوع رسما للاشتراك فحسب؛ وبناء الحرمة على ما اشترطه الفقهاء في حل الجعل "الجائزة"، من أن تكون من طرف ثالث غير المتسابقين، أو وجود محلل معها^(٥).

(١)- فتوى رقم ١٧٤٢ لسنة ٢٠٠٤م

(٢)- فتوى رقم ١٦٦١ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٢١٩٩ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ١٢١٦ لسنة ٢٠٠٥م

(٣)- رقم ٢١٧٩ لسنة ٢٠٠٥م

(٤) - فتوى رقم ٢٠٤١ لسنة ٢٠٠٤م

(٥)- فتوى رقم ٥٤٥ لسنة ٢٠٠٥م، رقم ٢٤٥٢ لسنة ٢٠٠٥م

المسألة الرابعة عشرة: زرع البويضة بعد الطلاق أو الوفاة: أفتى بحرمة زرع البويضة بعد الطلاق البائن أو الوفاة؛ استناداً إلى قرار مجمع البحوث الإسلامية رقم (١) بجلسته بتاريخ ٢٩/٣/٢٠٠١، وما ذهبت إليه إحدى ندوات المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية^(١).

المسألة الخامسة عشرة: ربط المبايض: أفتى بحرمة ربط المبايض؛ اعتماداً على فتوى سابقة لدار الإفتاء رقم ٣٤٩٥ لسنة ١٩٨٨م^(٢).

المسألة السادسة عشرة: الاحتفاظ بصور العروسين: أفتى بجواز الاحتفاظ بصور العروسين؛ بناء على القول الراجح من أقوال الفقهاء في جواز التصوير الضوئي؛ إذ المحرم التصوير المجسم لا الذي يعكس الظل^(٣).

المسألة السابعة عشرة: شركات الزواج عبر الإنترنت: أفتى بجواز عمل شركات الزواج عبر الإنترنت إن كان عملها محصوراً على التعارف للزواج، وأن يتم الزواج بأركانه وشروطه، وبناء الجواز على فتاوى سابقة لدار الإفتاء بالإضافة إلى مقصودها^(٤).

المسألة الثامنة عشرة: مشروب البيسي كولا: أفتى بجواز تناول مشروب البيسي كولا؛ استناداً إلى فتوى صادرة عن مجمع البحوث الإسلامية بتبيح شربه، وأنه ليس في مكوناته ما يجرم شرعاً^(٥).

المسألة التاسعة عشرة: تولي المرأة رئاسة الدولة والقضاء: أفتى بحرمة تولي المرأة رئاسة الدولة؛ بناء على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، وجواز توليها القضاء وهو مبني على ترجيح مذهب أبي حنيفة وابن جرير على مذهب الجمهور^(٦).

(١)- فتوى رقم ٦٤٢ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم: ٢٨١٨ لسنة: ٢٠٠٤م

(٢)- فتوى رقم ٨١١ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) - برقم ٤٦٨ لسنة ٢٠٠٤م

(٤)- الطلب المقيد برقم ١٣٨٠ لسنة ٢٠٠٤م

(٥)- فتوى رقم ٣٠٥٣ لسنة ٢٠٠٥م

(٦)- فتوى رقم ٨٣٢ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٨٢٤ لسنة ٢٠٠٥م

عاشراً : اعتبار المقاصد :

كان اعتبار المقاصد أحد الأصول التي يستند إليها الدكتور علي جمعة في فتاوى المستجدات، ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: إطلاق أسماء الأشخاص على المساجد: أفتى بأن حكم إطلاق أسماء الأشخاص على المساجد يتوقف على نية الفعل نفسه، فإن كانت محمودة؛ جاز، وإن كانت للفخر؛ حرم الفعل^(١).

المسألة الثانية: زيارة القبور في الأعياد أفتى بأن زيارة القبور في الأعياد خلاف الأولى مع الجواز؛ لأن المقصود من العيد هو الفرحة والابتهاج، وفي زيارة القبور تجديد الحزن^(٢).

المسألة الثالثة: الزكاة لمداواة المرضى: أفتى بجواز إخراج الزكاة لمداواة المرضى؛ بناء على أن من مقاصد الزكاة سد احتياجات الفقراء، والعلاج من الحاجة.

المسألة الرابعة: تجارة الأسهم في البورصة: أفتى بأن تجارة الأسهم في البورصة تتوقف على المقصود منها، فإن كانت التجارة والاستثمار جازت، أما إن كانت المضاربة على الأسهم فلا تجوز^(٣).

المسألة الخامسة: كتابة أسماء الله الحسنى على السجاد: أفتى بجواز صناعة سجاد مكتوب عليه أسماء الله الحسنى؛ استناداً إلى أن المقصود منه مشروع، وهو تعظيم الأسماء الحسنى ورفع شأنها بوضعها في مكان مرتفع يراه الناس وينتفعون به^(٤).

المسألة السادسة: استثمار رأس المال في إنتاج المسلسلات الدرامية: أفتى بجواز استثمار رأس المال في إنتاج المسلسلات الدرامية، إن قصد بها زيادة الوعي الاجتماعي أو الديني أو الثقافي للمشاهدين، شريطة خلوها من المحرمات^(٥).

(١) - فتوى رقم ٦٨ لسنة ٢٠٠٤

(٢) - فتوى رقم ٢٤٣٠ لسنة ٢٠٠٥ م

(٣) - رقم ١٣٣ لسنة ٢٠٠٥ م

(٤) - رقم ٣٠٧ لسنة ٢٠٠٤ م

المسألة السابعة: هدايا تذاكر كرة القدم: أفتى بجواز هدايا تذاكر كرة القدم التي لا يزداد فيها عن ثمن التذكرة الحقيقي؛ إن كان المقصود منها تشجيع الأفراد على حضور المباريات على حساب الشركة لا حساب الأفراد، وألا يكون من شراء التذكرة الحصول على الجائزة^(١).

المسألة الثامنة: المسابقات الهاتفية: أفتى بحل المسابقات الهاتفية إذا كانت هادفة وتعود بالنفع على المجتمع، أما إن كان يقصد بها التحايل على الجمهور للربح منها، واشتملت على الغش والخداع، فهي حرام^(٢). وبناء الحل والحرمة هنا على المقصود من الفعل.

المسألة التاسعة: محادثات الإنترنت بين الجنسين: أفتى بأن المحادثة بين الجنسين يكون حكمها حسب المقصود منها مشروعاً أم غير مشروع، فتباح في الأولى وتحرم في الثانية^(٣).

المسألة العاشرة: الألعاب الحديثة أفتى بأن الألعاب الحديثة يتوقف حكمها على مقصودها، فإن كان المقصود منها نافعاً؛ جازت، أما إن كانت تلهي عن ذكر الله، وتدعو للمعصية فهي حرام^(٤).

المسألة الحادية عشرة: الاستحمام باللبن: أفتى بجواز الاستحمام باللبن إن كان المقصود منه التداوي، كما أفتى بجوار رميه في المجاري بعد ذلك؛ لعدم إمكانية الانتفاع به في الغذاء^(٥).

(١) - فتوى رقم: ٤٣٦ لسنة ٢٠٠٤

(٢) - فتوى رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٣) - فتوى رقم ٢٧٥٢ لسنة ٢٠٠٤م

(٤) - فتوى رقم ١١٤٨ لسنة ٢٠٠٤م

(٥) - فتوى مقيدة برقم ١٨٨١ لسنة ٢٠٠٣م، وفتوى رقم ٢٢١١ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٤٠٤ لسنة

٢٠٠٤م، فتوى رقم ٢٩٥٩ لسنة ٢٠٠٥م

(٦) - رقم ١٦٥١ لسنة ٢٠٠٥

جادي عشر: الاستناد إلى أحكام القضاء:

ومن أمثلة ذلك:

المسألة الأولى: الشبكة: أفتى بأن الشبكة تأخذ مع الهدايا حكم الهبة في فقه المذهب الحنفي الجاري العمل عليه بالمحاكم طبقاً لنص الإحالة في القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠^(١).

المسألة الثانية: إجبار الولد على الإسلام: أفتى بجواز استخراج والد شهادة مدنية لابنه من أم مسيحية على أنه مسلم، مما أضر بالولد حين طالب بإعفائه من الخدمة العسكرية؛ لأن له إخوة من أبيه، وبني هذا الجواز على الحكم الشرعي أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً؛ وما أقره القانون المصري، حسب ما نصت عليه المواد ١٢٤، ١٢٩ [من مرشد الخيران إلى معرفة أحوال الإنسان لمحمد قذري باشا]^(٢).

المسألة الثالثة: منع الرجل زوجته من العمل: أفتى بأنه لا يجوز له منعها من العمل إن كان رضي بعملها بإذن صريح أو ضمني، أما إن لم تكن تعمل قبل الزواج فله منعها من العمل، لأنه حقه؛ وذلك استناداً إلى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠م (المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥م) على أنه: "لا يُعْتَبَرُ سبباً لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - دون إذن زوجها - في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به عرف أو قضت به ضرورة، ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن استعمالها لهذا الحق المشروط مشوب بإساءة استعمال الحق أو منافٍ لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه"^(٣).

المسألة الرابعة: الرجوع في دعوى الطلاق بعد حكم المحكمة: أفتى بجواز تراجع الزوجة عن دعوى القضاء بعد حكم المحكمة لها بالطلاق البائن للضرر، مع

(١) - فتوى مقيدة برقم ٢٢٥٧ لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ: ١٠/١٢/٢٠٠٥

(٢) - فتوى مقيدة برقم ١٧٤١ لسنة ٢٠٠٣م

(٣) - فتوى مقيدة برقم ١٦٦٤ لسنة ٢٠٠٤م

استئناف الزوج، وأن المحكمة لم تؤكد الحكم؛ وذلك بناء على أن رفع الزوج استئنافاً يكون حكم أول درجة غير نهائي، فإذا تنازلت الزوجة يُسقط القاضي الحكم السالف ويكون كأن لم يكن^(١).

المسألة الخامسة: تأكيد المحكمة لحكم الطلاق: أفتى بأن تأكيد المحكمة لحكم الطلاق المستأنف يجعل عدة المطلقة من الطلاق الأول؛ بناء على قاعدة: الإبقاء على الأصل واعتبار حكم القضاء، لأنه ملزم وليس معلماً^(٢).

المسألة السادسة: توريث عقد الإيجار: سئل عن رجل كان يسكن مع أمه في شقة وأنه كان يدفع الإيجار بعد وفاتها، وأنه تم الاتفاق مع أصحاب الشقة على دفع مبلغ كان قد دفعه مقدماً للشقة، فأفتى أن المبلغ للأخ دون إخوته؛ إذ لا علاقة له بالمراث؛ استناداً لقانون الإيجار، وهذا ما تقضي به المادة ٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ م^(٣).

المسألة السابعة: ترك عقار مقابل مبلغ من المال: أفتى بجواز أخذ مال مقابل التنازل عن الشقة المؤجرة؛ ولا يسري عليه قواعد الميراث؛ طبقاً لقانون الإيجار الذي اعتمد مذهب السادة الأحناف في جواز المدة الطويلة في عقود الإيجار^(٤).

المسألة الثامنة: السمسرة في الأوراق المالية: أجاز السمسرة في الأوراق المالية؛ استناداً على أنه جاءت المواد ٢١ من قانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ م، والمواد ٩٠ إلى ٩٦ من اللائحة تدل على ذلك وتنظمه، كما أنها من قبيل الوكالة بأجر^(٥).

(١) - فتوى رقم ٢٥٧٩ لسنة ٢٠٠٤ م

(٢) - فتوى مقيدة برقم ١٩٠٨ لسنة ٢٠٠٣ م

(٣) - فتوى رقم ٤٤٧ لسنة ٢٠٠٥ م

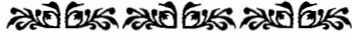
(٤) - فتوى رقم ١١٩٨ لسنة ٢٠٠٥ م

(٥) - فتوى رقم ١١٧٠ لسنة ٢٠٠٥ م

ثاني عشر: الرجوع إلى أهل الاختصاص:

أفتى الدكتور علي جمعة بجواز عدد من المسائل شريطة الرجوع إلى أهل الذكر خاصة في المجال الطبي، مثل: جواز عمليات التجميل، من شفط الدهون وتدبيس المعدة^(١). وغيرهما من المسائل، وأهمها:

علاج النساء بعقاقير مستخلصة من بولهن: أفتى بجواز استعمال عقاقير مستخلصة من بول النساء، إن أقر الأطباء بفاعليتها في العلاج وعدم ضررها على المبايض؛ بناء على ما ذهب إليه الحنفية والشافعية من جواز التداوي بالدواء النجس إذا عدم ما يحل محله من الطاهرات^(٢).



(١) - فتوى رقم: ٥٨٧ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ٢٣٩١ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) - فتوى رقم ٦٦٥ لسنة ٢٠٠٤م



المبحث السابع: الأصول المعمول بها والمتروكة في فتاوى دار الإفتاء



تمثل الجداول الآتية بيان الأصول التي اعتمد عليها مفتو دار الإفتاء المصرية في فتاويهم، وهي كالآتي:

أصول الإفتاء عند الشيخ جاد الحق علي جاد الحق

وتتمثل فيما يلي كما هي في الجدول التالي:

م	الأصول	نماذج الفتاوى
١	الاعتماد على الكتاب والسنة	١٠
٢	الإجماع	٢
٣	القياس	٩
٤	المصالح المرسلة	٢
٥	الاستصحاب	٢
٦	العرف	٢
٧	القواعد الفقهية والأصولية	١٧
٨	الحكم الوضعي	٤
٩	التخير من أقوال الفقهاء والمفتين	٥
١٠	الاستناد إلى أحكام القضاء	٦
١١	تقديم الشرع على العرف	٢

وكانت الأصول الأكثر استعمالاً حسب الفتاوى المعروضة والمختارة، هي: الاعتماد على الكتاب والسنة، والقواعد الفقهية والأصولية، والقياس، والاستناد إلى القانون المدني المصري، والتخير من أقوال الفقهاء والمفتين، والحكم الوضعي.

فقد رصدت الفتاوى سبع عشرة فتوى استند فيها الشيخ جاد الحق إلى القواعد الفقهية والأصولية، وعشرة فتاوى في الاعتماد على الكتاب والسنة، وتسع فتاوى في القياس، وست فتاوى في الاستناد إلى أحكام القضاء، وخمس فتاوى في التخير من أقوال الفقهاء والمفتين، وأربع فتاوى في الاستناد إلى الحكم الوضعي. أما الإجماع والمصالح المرسلة والاستصحاب والعرف وتقديم الشرع على العرف، ففي كل واحدة فتويان.

السمات المنهجية لفتاوى الشيخ جاد الحق في المستجدات:

كما امتازت فتاوى الشيخ جاد الحق أيضا بسمتين:

السمة الأولى: التخيير على الفقه القديم:

المتبع لفتاوى الشيخ جاد الحق في المستجدات الفقهية يلحظ أنه يحاول - غالباً - أن يخرج على الفقه القديم، وأنه ما يجب أن يتفرد برأي لا سند له من أقوال الأئمة الفقهاء.

ومن أمثلة ذلك:

الفتوى الأولى: تنظيم النسل بقانون غير جائز:

فهو يبدأ فتواه بقوله: "يجب أن يستقر في الأذهان أن مرجع الأحكام الشرعية ومصدرها من حيث الحل والحرم والجواز والمنع هو كتاب الله - تعالى - (القرآن الكريم) وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه، وباستقراء آيات القرآن يتضح أنه لم يرد فيه نص يحرم منع الحمل أو الإقلال من النسل، وإنما ورد في سنة الرسول (ﷺ) ما يفيد ظاهره المنع، ويظهر ذلك جلياً من مطالعة أقوال فقهاء المذاهب وكتب السنة الشريفة في شأن جواز العزل" ..

وعن وسائل تنظيم النسل يقول: "إن فقهاء الشريعة الإسلامية قد أجازوا العزل وسيلة لمنع الحمل بموافقة الزوجة، فيجب أن تكون الوسيلة مثلاً للعزل دون ضرر، وإذا كان الفقهاء القدماء لم يذكروا وسيلة أخرى فذلك لأن العزل كان هو الطريق المعروف في وقتهم ومن قبلهم في عهد الرسول (ﷺ). وليس ثمة ما يمنع

قياس مثيله عليه مادام الباعث على العزل هو منع الحمل، فلا ضير من سريان إباحة منع الحمل بكل وسيلة حديثة تمنعه مؤقتاً دون تأثير على أصل الصلاحية للإنجاب. فلا فرق إذن بين العزل باعتباره سبباً وبين وضع حائل يمنع وصول ماء الرجل إلى داخل رحم الزوجة، سواء كان هذا الحائل يضعه الرجل أو تضعه المرأة، ولا فرق بين هذا كذلك وبين أي دواء يقطع الطبيب بأنه يمنع الحمل مؤقتاً ولا يؤثر في الإنجاب مستقبلاً، ومع هذا فقد تناول بعض الفقهاء طرقاً لمنع الحمل غير العزل وأباحوها قياساً على العزل، من ذلك ما قاله بعض فقهاء المذهب الحنفي من أنه يجوز للمرأة أن تسد فم رحمها منعا لوصول الماء إليه لأجل منع الحمل بشرط موافقة الزوج. ونص فقهاء المذهب الشافعي على إباحة ما يؤخر الحمل مدة - وعلى هذا يباح استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً أو تأخيرها مدة، كاستعمال أقراص منع الحمل، أو استعمال اللولب، أو غير هذا من الوسائل التي يبقى معها الزوجان صالحين للإنجاب، بل إن هذه الوسائل أولى من العزل، لأن معها يكون الاتصال الجنسي بطريق طبيعي، أما العزل فقد كان في اللجوء إليه أضرار كثيرة للزوجين أو لأحدهما على الأقل.^(١)

وعن تنظيم النسل بقانون قال: "إن هذا الذي قرره الفقهاء من جواز تنظيم النسل بمنع الحمل فترة مؤقتة أخذاً من جواز العزل إنما أباحوه بشرط موافقة الزوجين فلا ينفرد أحدهما مستتبداً بالرأي، وإذا كان هذا هو الأساس فإن القانون لا يصلح أداة في هذا الموضع لأن الإرادة لا يتحكم فيها القانون إذ أن لكل فرد ظروفه يقدرها وعليه أن يحسن التقدير"^(٢).

الفتوى الثانية: جراحة تحويل المرأة إلى رجل والعكس:

ففي فتوى تحويل الجنس للخنثى يذكر الأحاديث ويورد كلاماً للإمام ابن حجر ويعول عليه في الحكم، فيقول "وعن عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة

(١) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٩/ ٣٠٨٨ - ٣٠٩٠

أخبرته أن أم سلمة أخبرتها أن النبي (ﷺ) كان عندها وفي البيت مخنث (بفتح النون وكسرها) وهو المؤنث من الرجال وإن لم تعرف منه الفاحشة، فإن كان ذلك فيه خلقه فلا لوم عليه، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك وإن كان بقصد منه فهو المذموم، أما ذم التشبيه بالكلام والمشي فمختص بمن تعمد ذلك وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنها يؤمر بتركه والإدمان على ذلك بالتدرج، فإن لم يفعل وتمادى دخله الدم، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين، وأما إطلاق من أطلق - كالنوي - وأن الخنثى الخلقي لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك الثني والكسر في المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك، وإلا متى كان ترك ذلك ممكناً ولو بالتدرج فتركه بغير عذر لحقه اللوم. واستدل لذلك الطبري بكونه (ﷺ) لم يمنع المخنث من الدخول على النساء حتى سمع منه التدقيق في وصف المرأة، فدل على أنه لا ذم على ما كان من أصل الخلقة.

ثم يستخلص إلى جواز التحويل بعد رأي الطبيب، ويعقب قائلاً: "ومما يزكى هذا النظر ما أشار إليه القسطلاني^(١) والعسقلاني^(٢) في شرحيهما على النحو السابق

(١) - هو أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد، أبو العباس، القسطلاني القتيبي المصري، محدث، مؤرخ، فقيه، ومقري، ولد بمصر سنة: ٨٥١ هـ ونشأ بها، قدم مكة، وأخذ بها عن جماعة: منهم النجم بن فهد، كان يعظ بالجامع الغمري وغيره. توفي سنة: ٩٢٣ هـ. من تصانيفه: ﴿إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري﴾، و﴿المواهب اللدنية في المنح المحمدية﴾، و﴿لطائف الإشارات في علم القراءات﴾ راجع: شذرات الذهب، ج ٨ / ١٢١، ومعجم المؤلفين، ج ٢ / ٨٥، والأعلام، ج ١ / ٢٢١

(٢) - هو أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل الكنانى العسقلاني، المصري المولد والمنشأ والوفاء (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، الشهير بابن حجر - نسبة إلى (آل حجر) قوم يسكنون بلاد الجريد وأرضهم قابس في تونس - من كبار الشافعية. كان محدثاً فقيهاً مؤرخاً. انتهى إليه معرفة الرجال واستحضارهم ومعرفة العالي والنازل، وعلل الأحاديث وغير ذلك. تفقه بالبلقيني والبرماوي والعز بن جماعة. ارتحل إلى بلاد الشام وغيرها. تصدى لنشر الحديث وقصر نفسه عليه مطالعة وإقراء وتصنيفاً وإفتاء، وتفرد بذلك حتى صار إطلاق لفظ المحافظ عليه كلمة إجماع. درس في عدة أماكن وولي مشيخة البيبرسية ونظرها والإفتاء بدار العدل، والخطابة بجامع الأزهر، وتولى القضاء. زادت تصانيفه على مائة وخمسين مصنفًا. من

حيث قالوا ما مؤداه إن على المخنث أن يتكلف إزالة مظاهر الأنوثة، ولعل ما قال به صاحب فتح الباري (بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك) واضح الدلالة على أن التكلف الذي يؤمر به المخنث قد يكون بالمعالجة والجراحة علاج، بل لعله أنجح علاج^(١).

وغير ذلك من الفتاوى التي يظهر فيها حشد أقوال الأئمة السابقين، والتخريج على أقوالهم في المستجدات الفقهية.

كثرة النقل من نصوص الفقهاء وغيرهم:

وكان من توابع اجتهاد الشيخ جاد الحق في التخريج على الفقه القديم الحشد الهائل في الإحالة على المراجع في الفقه والتفسير والحديث وعلوم القرآن والمعارف العامة، بل ظهر رجوعه إلى الفقه المذهبي بشكل كبير جداً، والنقل عنه والإفادة منه بشكل كبير، مما يجعل ذلك سمة تفرد بها عن غيره من المفتين محل الدراسة.

مراجع الشيخ جاد الحق في الإفتاء:

ترتب على كثرة النقل عند الشيخ جاد الحق أن فتواه كانت أقرب إلى البحوث في عدد غير قليل منها، كما أفادت اطلاعه على كتب العلوم الشرعية خاصة القديمة والإفادة منها، وأنه استطاع أن يخرج في فتاويه المستجدة على الفقه القديم. وهذا ذكر لأهم ما رجع إليه الشيخ جاد الحق - رحمه الله - من مراجع في فتاويه: وكانت مصادره في الفتاوى على النحو التالي:

١ - من كتب التفسير:

- الجامع لأحكام القرآن للإمام القرطبي
- إعجاز القرآن للباقلائي

تصانيفه: ﴿ فتح الباري شرح صحيح البخاري ﴾ خمسة عشر مجلداً، و﴿ الدراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية ﴾، و﴿ تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ﴾. راجع: الفروع للامع، ج ٢ / ٣٦، وشذرات الذهب، ج ٧ / ٢٧٠، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٠

(١) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ١٠ / ٣٥٠٢-٣٥٠٣

- فتح القدير للشوكاني
- أحكام القرآن للجصاص
- تفسير المنار للشيخ محمد رشيد رضا
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي
- محاسن التأويل للقاسمي
- أحكام القرآن لابن العربي
- تفسير القرآن العظيم لابن كثير
- تفسير الألوسي - للألوسي
- تفسير ابن جرير الطبري
- تفسير الفخر الرازي
- تفسير أبي السعود
- ٢- من كتب الحديث وعلومه
- نيل الأوطار للشوكاني
- التخليص الحبير في أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر
- الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني مع شرح بلوغ الأمان
- - للشيخ أحمد الساعاتي
- الترغيب والترهيب - للإمام المنذري
- شرح صحيح البخاري للشيخ زروق
- شرح صحيح مسلم للإمام النووي
- تلخيص المستدرک للذهبي
- شرح الترمذي لابن العربي
- زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم وشرحه فتح المنعم
- مصنف ابن أبي شيبة
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لافن حجر العسقلاني.

- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر
- سبل السلام للصنعاني
- سنن النسائي
- مختصر سنن أبي داود
- التعريف بأسباب ورود الحديث لابن حمزة الدمشقي
- السنن الكبرى للبيهقي
- سنن ابن ماجه
- سنن أبي داود
- الكنز الثمين في معرفة أحاديث النبي الأمين
- شرح الزرقاني على موطأ مالك
- السماع لابن القيسراني
- شرح السنة للبعوي
- شرح معاني الآثار للطحاوي
- معالم السنن للخطابي
- ٣- من كتب العقائد:
- مفتاح باب الأبواب للدكتور ميرزا محمد مهدي خان (عقائد بهائية)
- جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام للنجفي (شيعة)
- ٤- من كتب القراءات:
- لطائف الإشارات لفنون القراءات للقسطلاني
- ٥- من كتب أصول الفقه:
- الموافقات للشاطبي
- المستصفى للغزالي
- مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت الأول لابن عبد الشكور، والثاني لابن نظام الدين الأنصاري .

- التقرير والتحبير لابن أمير الحاج الحنفي
- التحرير للكمال بن الهمام الحنفي
- التلويح على التوضيح للتفتازاني الحنفي
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي الشافعي
- فتاوى الشيخ عlish المالكي (قسم أصول الفقه)
- ٦- من كتب الفقه الحنفي
- رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين
- الدر المختار للحصكفي
- الدقائق لابن نجيم المصري
- الاختيار شرح المختار للموصلي
- مراقبي الفلاح شرح نور الإيضاح للشرنبلالي
- حاشية الطحطاوي على الدر المختار للطحطاوي
- فتح القدير على الهداية للكمال بن الهمام
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني
- مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر للشيخ عبد الرحمن الشهير بالشيخ زاده
- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي
- البحر الرائق لابن نجيم
- الفتاوى الخانية للأستاذ محمود الأوذجندي
- شرح تنوير الأبصار للعلائي
- المبسوط للسرخسي
- أنفع الوسائل للطرسوسي
- إتحاف الأبصار والبصائر بترتيب الأشباه والنظائر
- شرح القدوري
- حاشية منحة الخالق على البحر الرائق لابن عابدين

- الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية لقدرى باشا
- شرح الأحكام الشرعية لمحمد زيد الإبياني
- مجموع الرسائل لابن عابدين

٧- من كتب الفقه المالكي

- القوانين الفقهية لابن جزي
- مواهب الجليل مع التاج والإكليل شرح مختصر خليل للحطاب
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير
- حاشية الصاوي على الشرح الصغير على أقرب المسالك للدردير
- الرسالة وشرحها للعلامة زروق
- المدونة الكبرى للإمام مالك
- منح الجليل على مختصر العلامة خليل للشيخ محمد عlish
- شرح حجازي على مجموع الأمير للشيخ حجازي العدوي
- بلغة السالك لأقرب المسالك وهي حاشية للشيخ أحمد بن محمد الصاوي على الشرح الصغير للدردير
- حدود الإمام ابن عرفة

٨- من كتب الفقه الشافعي

- المجموع للنووي
- روضة المحتاجين لمعرفة قواعد الدين للشيخ رضوان العدل بيبرس
- تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر
- مغني المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشربيني على منهاج الطالبين للنووي
- نهاية المحتاج شرح المنهاج للرملي

- الأم للإمام الشافعي
- حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب للشيخ سليمان البجيرمي
- تحفة الحبيب على شرح الخطيب للبجيرمي المسمى بالإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع
- فتح العزيز للرافعي
- التهذيب للشيرازي
- الأحكام السلطانية لأبي الحسن البصري
- حاشية الشبراملي على نهاية المحتاج
- أمهات الأولاد في نهاية المحتاج
- تحفة المحتاج شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي
- إعلام الساجد في أحكام المساجد للزرکشي

٩- من كتب الفقه الحنبلي

- المغني لابن قدامة
- كشف القناع للبهوتي
- مختصر الدرر المضية في الفتاوى المصرية لابن تيمية
- الروض المربع للبهوتي
- إعلام الموقعين لابن القيم
- فتاوى ابن تيمية
- السياسة الشرعية لابن تيمية
- رسالة الحسبة لابن تيمية
- الفروع لابن مفلح

١٠ - من كتب الفقه الشيعي

- الروضة الندية شرح الدرر البهية
- الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للشيخ ابن صالح السياغي
- البحر الزخار (فقه زيدي)
- شرح الفيل (من فقه الإباضية)
- الروضة البهية
- المختصر النافع للحلي (فقه الإمامية)
- الفقه الكبير للشيخ ابن صالح السياغي

١١ - من كتب الفقه الظاهري:

- المحلى لابن حزم

١٢ - من كتب الفقه العام والقواعد:

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام
- الأموال لأبي عبيد
- تبصرة الحكام لابن فرحون
- الخراج ليحيى بن آدم
- الأشباه والنظائر لابن نجيم المصري
- الأشباه والنظائر للسيوطي
- الإفصاح عن معاني الصحاح لابن هبيرة
- زاد المعاد لابن القيم
- مفيد الأحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام للقاضي أبي الوليد بن عبد الله بن هشام الأزدي القرطبي
- نظام النفقات في الشريعة الإسلامية للشيخ أحمد إبراهيم

- أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للشيخ عبد الوهاب خلاف
- أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية للشيخ محمد أبو زهرة
- جامع الفصولين للشيخ محمود إسماعيل
- ١٣- من كتب الطبقات:
- شذور الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي
- طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى الحنبلي
- ١٤- من الكتب المتنوعة
- إغاثة اللفهان من مصايد الشيطان لابن القيم (تزكية ورقائق)
- إحياء علوم الدين للإمام الغزالي (تزكية ورقائق)
- مختصر كتاب البلدان لأبي بكر أحمد بن محمد الهمداني المعروف بابن الفقيه (لغة)
- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني (بلاغة)
- إعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعي (أدب)
- دائرة المعارف الإسلامية
- تقرير لجنة البحوث الفقهية لمجمع البحوث الفقهية بالأزهر الشريف
- بحث في التلفيق بين أحكام المذاهب للشيخ محمد أحمد فرج السنهوري
- بحث في التلفيق بين أقوال المذاهب للشيخ عبد الرحمن الفلهود
- الفتاوى الإسلامية عن دار الإفتاء المصرية
- فتاوى الشيخ شلتوت
- الفصل في الملل والنحل لابن حزم
- عمر بن الخطاب لأبي الفرج الجوزي
- الفرق بين الفرق للبغدادى
- العقد الفريد لابن عبد ربه
- تاج العروس (لغة)

- لسان العرب لابن منظور (لغة)
- معجم ألفاظ القرآن الكريم
- المصباح المنير (لغة)
- فتوح البلدان للبلاذري (تاريخ)
- النقود القديمة الإسلامية للمقريزي (تاريخ)
- الخطط التوفيقية لعلي باشا مبارك (تاريخ)
- صنع السكة في الإسلام للدكتور عبد الرحمن فهمي
- تقويم النيل لأمين باشا سامي (تاريخ)
- رسالة تحرير الدرهم والمثقال
- دائرة المعارف الكبرى

السمة الثانية- الصبغة القضائية والإحالة إلى القوانين:

يبدو أن عمل الشيخ جاد الحق - رحمه الله - في القضاء كان له أثر عليه، فظهر هذا في فتاويه، فكثيراً ما كان يحيل إلى مواد القانون بشكل يكاد يكون تفرد به - كثيراً - عن كثير من مفتي دار الإفتاء المصرية.

والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

فتوى: التأمين ضد الحرائق حرام شرعاً :

فهو يورد نص المادة القانونية التي تنظم العلاقة بين المؤمن والمؤمن له، فيقول: " ونصت المادة ٧٦٦ من التقنين المدني (القانون المدني المعمول به الآن في مصر رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ م) المصري على أنه (في التأمين ضد الحريق يكون المؤمن مسئولاً عن كافة الأضرار الناشئة عن حريق أو عن بداية حريق، يمكن أن تصبح حريقاً كاملاً، أو عن خطر حريق يمكن أن يتحقق، والتأمين ضد الحريق على هذا

يكون مقصودا به تعويض المؤمن عليه عن خسارة تلحق ذمته المالية بسبب الحريق^(١).

كما أن الصبغة القانونية تظهر بجلاء في فتاوى الأحوال الشخصية، واعتماد ترجيحه على عدد من القوانين التي أخذ بها القضاء المصري، وتلك القوانين هي:

- القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠
- القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
- القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩
- القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧
- القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
- القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٢٩
- القانون المدني المصري ١٣١ لسنة ١٩٤٨
- قانون المواريث ٧٧ لسنة ١٩٤٣
- قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦
- القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
- القانون ١٠٣ لسنة ١٩٥٨
- قانون الإجراءات الجنائية

وقد استندت فتاوى الشيخ جاد الحق إلى القواعد الفقهية والأصولية بشكل قليل، كما لم نجد في فتاويه بروز الاستناد إلى مقاصد الشريعة، كما أن الاستناد الفقهي كان يغلب على الاستناد الأصولي، بل يكاد يكون الاستناد إلى الأصول عنده قليلاً.

(١) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ١٠/٣٤٤٦

أصول الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة

وهي كما مبينة في الجدول الآتي:

م	الأصول	نماذج الفتاوى
١	الاعتماد على الكتاب والسنة	٦
٢	القياس	٧
٣	العرف	١
٤	الحكم الوضعي	٦
٥	القواعد	٧
٦	رأي الجمهور	٤
٧	المقاصد	٦
٨	الاستصحاب	٤
٩	التخير من أقوال الفقهاء والمفتين	٢
١٠	التفريق بين ما وجب بالشرع وما وجب بالقانون	١

ولكن الأكثر استعمالاً حسب المعروض والمختار:

الاعتماد على الكتاب والسنة، والقياس، والحكم الوضعي، والمقاصد، والاستصحاب، ورأي الجمهور.

فقد رصدت الدراسة بعض النماذج، منها: سبع فتاوى في القياس، وست فتاوى في الاجتهاد من الكتاب والسنة، وكذلك ست فتاوى في الحكم الوضعي ومثلها في المقاصد، وفي كل من الاستصحاب ورأي الجمهور أربع فتاوى.

أما الإجماع والعرف، والتفريق بين ما وجب بالشرع وما وجب بالقانون لكل منها فتوى واحدة، وفي التخير من أقوال الفقهاء والمفتين رصدت الدراسة فتوتين.

السمات المنهجية لفتاوى الشيخ عبد اللطيف حمزة في المستجدات :

يبدو أن وجازة الفترة التي قضاها الشيخ الدكتور عبد اللطيف حمزة في الإفتاء، حيث إنه مكث أقل من أربع سنوات، كان مريضاً في غالبها وانقطع عن دار الإفتاء^(١)، فلم يظهر له سمات منهجية تميزه عن غيره، ولكن الذي يبدو لي أن الشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمه الله - كان يسير على منهج الشيخ جاد الحق؛ اقتباساً منه، فيظهر في فتاويه الانتفاع من كتب الفقه القديم، مع بروز الاستناد إلى قوانين الأحوال الشخصية.

وربما كان للنشأة الوظيفية لكل من الشيخ جاد الحق والشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمهما الله - أثر في هذا، فكل منهما عمل بالقضاء وفي دار الإفتاء كأمناء للفتوى، ولكن يبدو رسوخ الشيخ جاد الحق أكثر من خلال أنه درس القضاء بعد كلية الشريعة، حيث التحق بمعهد القضاء، وكانت ممارسته للقضاء أكثر من الشيخ عبد اللطيف حمزة.

والراجح أن الشيخ عبد اللطيف حمزة لم يكن له سمات منهجية خاصة به، بل كان مقلداً للشيخ جاد الحق - رحمه الله -، حتى إن عدداً من فتاويه كانت تعتبر اختصاراً لفتاوى الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، ومن أشهرها فتاوى فوائد البنوك الربوية، وفتاوى التأمين وغيرها من القضايا المعاصرة.

المتتبع لفتاوى الشيخ عبد اللطيف حمزة يلحظ قلة المصادر التي يستند إليها في فتاويه، ويغلب عليها الفقه الحنفي أكثر من غيره، بل نرى ندرة في الرجوع إلى فقه غير الأحناف، وأحياناً عدم الرجوع إلى فقه الحنابلة مثلاً، والفقه الشيعي.

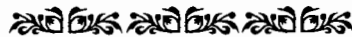
مراجع الشيخ عبد اللطيف حمزة في الإفتاء:

ومن أهم المراجع عند الشيخ عبد اللطيف حمزة في الفتوى هي:

- أحكام القرآن للجصاص
- إحياء علوم الدين للغزالي

(١) - هذه المعلومة نقلت عن فضيلة مفتي الديار المصرية الدكتور علي جمعة في لقاء شخصي بتاريخ مايو

- إعلام الساجد في أحكام المساجد للزر كشي الشافعي
- الأم للإمام الشافعي
- الأموال لأبي عبيد
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق
- البحر الرائق لابن نجيم
- بدائع الصنائع للكاساني
- بدائع الفوائد لابن القيم
- التاج والإكليل، مختصر خليل
- الترغيب والترهيب للمنذري
- تقرير لجنة البحوث الفقهية لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر في ٢٣ سؤال
سنة ١٣٩٦هـ / ٧ أكتوبر سنة ١٩٧٦م.
- حاشية رد المختار لابن عابدين على الدر المختار
- دائرة المعارف الإسلامية
- الدر المختار للحصكفي
- الفتاوى الخانية
- فتح القدير للكمال ابن الهمام
- المجموع للتنوي شرح المذهب للشيرازي
- المحلي لابن حزم
- المغنى لابن قدامة
- الموطأ للإمام مالك
- نيل الأوطار للشوكاني
- الهداية في الفقه الحنفي



أصول الإفتاء عند الدكتور محمد سيد طنطاوي

وهي كما مبينة في الجدول الآتي:

م	أصول الإفتاء	نماذج الفتاوى
١	الاعتماد على الكتاب والسنة	٥
٢	القياس	٣
٣	الاستصحاب	٢
٤	التخير من أقوال الفقهاء والمفتين	٥
٥	القواعد	٣
٦	الحكم الوضعي	٣
٧	الاستناد إلى أحكام القضاء	٢

ولكن الأصول الأكثر استعمالاً عنده هي: الاعتماد على الكتاب والسنة، والتخير من أقوال الفقهاء والمفتين، والقياس، والاستصحاب، والحكم الوضعي، والقواعد الفقهية.

فقد رصدت الدراسة خمس فتاوى للدكتور محمد سيد طنطاوي في الاعتماد على الكتاب والسنة، ومثلها في التخير من أقوال الفقهاء والمفتين، وثلاث فتاوى في القياس والقواعد، وفتويين في كل من الاستصحاب والاستناد إلى أحكام القضاء. ويلاحظ في أصول الدكتور محمد سيد طنطاوي عدة أمور:

الأول: أن عدد الأصول التي اعتمد عليها أقل من غيره.

الثاني: أن الدكتور طنطاوي لم يعتمد من أدلة الأحكام إلا على الكتاب والسنة والقياس والاستصحاب، مع ندرة الاعتماد على الاستصحاب.

الثالث: أنه كان من أقل المفتين استدلالاً بالأدلة الجزئية في نص الفتاوى.

السمات المنهجية لفتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي في المستجدات:

كما كان من أبرز السمات المنهجية عند الدكتور محمد سيد طنطاوي:

١. التأصيل لباب المسألة، فقد كان يقدم للفتوى بمقدمة طويلة جدا عن أصل موضوع الفتوى، فتكاد المقدمة تأخذ ثلاثة أرباع الفتوى، ويبقى الربع الأخير للمسألة نفسها، ومن أمثلة ذلك:

فتوى مواعيد الصلاة والصيام للمسلمين في أمريكا، حيث قدم لها بمواعيد الصلاة في الشرع ومواقيت الصوم، ثم ختم الفتوى بأن الأصل الالتزام بالعلامات الشرعية، وأنه يمكن له الاتجاه للمركز الإسلامي، فإن تعذر معرفة العلامات الشرعية جاز له الالتزام بمواقيت مكة باعتبارها مهبط الوحي^(١).

ومثاله أيضا فتوى: العمل في شركة خمر، حيث أورد ثلاثة أرباع الفتوى في حرمة الخمر في الكتاب والسنة، ثم ختم الفتوى بأنه يحرم العمل في شركة الخمر إلا للضرورة، وأن الأولى البحث عن عمل آخر^(٢).

٢. أنه يغلب على عدد غير قليل من الفتاوى عدم ذكر الدليل، ولا ينقل رأيا للعلماء فيها، وهذا واضح بشكل جلي في فتاويه، بل كان أقل المفتين من حيث رصانة اللغة الفقهية في الفتوى.

ومن نماذج الفتاوى التي لا يذكر فيها دليلاً عند الشيخ :

فتوى: البيع بالتقسيط، فهو يعرف البيع، ويذكر أن الزيادة لأجل الأجل المعلوم جائزة شرعا لحصول التراضي كما عليه جمهور الفقهاء، ولحاجة البائع والتاجر لهذه المعاملة، مع عدم المغالاة في الثمن^(٣).

ومثاله أيضا فتوى: الحمل الصناعي، فقدم للفتوى بمقدمة عن مقصد التوالد في الزواج، وحرمة اختلاط الأنساب، وأن تلقيح بويضة الزوجة بمنى الرجل جائز شرعا، ولا يجوز أن تلقح في بويضة امرأة أخرى^(٤).

(١) راجع: الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٧٨٣٥-٧٨٣٧

(٢) السابق، ج ٢١، ص: ٧٨٥٩-٧٨٦١

(٣) السابق، ج ٢١، ص: ٧٨٧٠-٧٨٧١

(٤) السابق، ج ٢١، ص: ٧٨٢٩-٧٨٣٠

ومن الفتاوى التي لم يذكر فيها دليل واحد، ولم يشر فيها إلى رأي أحد ممن سبقه قديماً وحديثاً، فتوى: " إقامة سرادق للعزاء " حيث أفتى بجوازها؛ لأنها من الأمور المستحدثة ولحاجة الناس إليها، وللمقصود منها من نشر روح التراحم والتآخي بين المسلمين، ومن لا يمكنه إقامة هذه السراقات للعزاء أو لغيره، فليس عليه حرج؛ لأن الله - تعالى - لا يكلف نفساً إلا وسعها، ويكفي تقبل العزاء في المقابر عند تشييع الجنازة ما دامت المصلحة تقتضي ذلك^(١).

وفي الفتاوى المستجدة للدكتور محمد سيد طنطاوي نجد ندرة المصادر، فغالب الفتاوى في المستجدات خلت من أي كتاب في الفقه أو الأصول أو التفسير. ومثال ذلك:

- فتوى: التلقيح الصناعي^(٢)

- فتوى: مشروع هدم المساجد المخالفة للقانون^(٣)

وإن كان يخرج أحياناً من الفقه القديم في القضايا المستجدة، ومثال ذلك: بناء فوق المسجد لتحفيظ القرآن، فقد نقل عن الصاحبين أنه يجوز أن يكون سفل المسجد أو علوه ملكاً بكل حال، ينتفع به الباني أو يخصص لمصالح المسجد إذا اقتضت الضرورة ذلك^(٤).

وما قاله في فتوى بعنوان: " دورة مياه وسط المدافن "، فقال: " من المقرر شرعاً أن إحداث مستودع للمياه النجسة في الأرض المعدة لدفن موتى المسلمين مكروه تحريماً. قال في متن نور الإيضاح وشرحه ما نصه (وكره تحريماً قضاء الحاجة أي البول والتغويط عليها بل وقريباً منها) أي القبور^(٥).

(١) السابق، ج ٢١، ص: ٧٨٨١-٧٨٨٢

(٢) الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/ ٨٦٩٨

(٣) السابق، ج ٢٣/ ٨٥٩٦

(٤) السابق، ج ٢٣/ ٨٥٩٩

(٥) السابق، ج ٢٣/ ٨٧٠٤

مراجع الدكتور محمد سيد طنطاوي في الإفتاء :
يظهر أن الدكتور محمد سيد طنطاوي كان مقلا من ذكر المصادر والمراجع في فتاويه، ومن أهم المراجع التي استند إليها الدكتور محمد سيد طنطاوي في فتاويه هي:

- الاعتصام للشاطبي
- تفسير القرطبي
- تفسير الكشاف
- الدر المختار وحاشيته
- الشرح الكبير للدردير
- عمدة القاري
- عون المعبود شرح سنن أبي داود
- الفتاوى الهندية
- الفتاوى للشيخ محمود شلتوت
- فتح الباري
- فتح القدير
- فقه السنة
- مجلة الأزهر المجلد ٢٤، لسنة ١٩٥٢
- المجموع للنووي
- المغني والشرح الكبير
- نيل الأوطار



أصول الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل

وهي كما مبينة في الجدول الآتي:

م	أصول الإفتاء	نماذج الفتاوى
١.	الاعتماد على الكتاب والسنة	١٣
٢.	الإجماع	٢
٣.	القياس	٤
٤.	المصالح المرسلة	٥
٥.	الاستصحاب	٥
٦.	العرف	١
٧.	سد الذرائع	٣
٨.	الحكم الوضعي	٨
٩.	القواعد الفقهية	٣٠
١٠.	اعتبار المقاصد	٧
١١.	فقه المآلات	٢
١٢.	التخير من أقوال الفقهاء والمفتين	٧

أما الأصول الأكثر استعمالاً عنده فهي: الاعتماد على الكتاب والسنة، والقواعد الفقهية، والتخير من أقوال الفقهاء والمفتين، والحكم الوضعي، والمصالح المرسلة والاستصحاب والقياس.

فقد رصدت الفتوى أن الدكتور نصر فريد واصل استند على القواعد في ثلاثين فتوى، وفي الاعتماد على الكتاب والسنة ثلاث عشرة فتوى، وعلى الحكم الوضعي في ثمان فتاوى، وفي التخير من أقوال الفقهاء والمفتين سبع فتاوى، وكذلك سبع فتاوى في اعتبار المقاصد، وخمس فتاوى في كل من المصالح المرسلة

والاستصحاب، وفي القياس أربع فتاوى، وفي كل من الإجماع وفقه المآلات فتوين، وفي العرف فتوى واحدة.

وامتاز الدكتور نصر فريد واصل بأصلين للإفتاء، هما: سد الذرائع، وإن لم يكن استناده إليها كثيرا، وكذلك اعتبار مآلات الفتوى.

السماة المنهجية لفتاوى الدكتور نصر فريد واصل في المستجدات:

ومن أهم السماة المنهجية عنده ما يلي :

الأول: بروز الصبغة الفقهية في الفتاوى، والإفادة من فقه الفقهاء، سواء أكان فقها مقارنا، أم كان فقه المذاهب، فالمادة الفقهية عند الدكتور نصر فريد واصل في فتاويه بارزة جدا، فغالبا فتاويه مشحونة بالاستدلال الفقهي المذهبي، أو المقارن، وخاصة من كتاب " المغني " لابن قدامة، فهو يعد من أكثر الكتب التي يرجع إليها.

الثاني: الاجتهاد المباشر، ولو خالف المعهود من فتاوى دار الإفتاء المصرية، فالدكتور نصر فريد واصل كان يعتبر نفسه مجتهد فتيا، وعلى سبيل المثال، فغالبا فتاوى دار الإفتاء تأخذ برأي أبي حنيفة في عدم اشتراط الولي، وبهذا أخذ القانون، لكن الدكتور نصر فريد واصل يفتي بحرمة الزواج العرفي الذي يخلو من الولي، ويراه نكاحا فاسدا.

الثالث: الإفادة من القواعد الفقهية والاستناد إليها في عدد غير قليل من الفتوى، وقد أحصيت للدكتور نصر فريد واصل خمس عشرة قاعدة فقهية كانت مصدر الاستدلال له في عدد من الفتاوى في القضايا المستجدة. وهذه القواعد هي:

- القاعدة الأولى: الأصل في العبادات التوقف
- القاعدة الثانية: دفع الضرر
- القاعدة الثالثة: الإباحة للضرورة
- القاعدة الرابعة: للوسائل حكم المقاصد
- القاعدة الخامسة: التيسير ورفع الحرج

- القاعدة السادسة: سؤال أهل الاختصاص
- القاعدة السابعة: ما حل حكمه؛ حل الانتفاع به
- القاعدة الثامنة: الوقف على شرط الواقف
- القاعدة التاسعة: ما بني على باطل فهو باطل
- القاعدة العاشرة: العقد شريعة المتعاقدين
- القاعدة الحادية عشرة: لا ولاية لكافر على مسلم
- القاعدة الثانية عشرة: يتبع الأولاد خير الأبوين دينا
- القاعدة الثالثة عشرة: الضرورات تبيح المحظورات
- القاعدة الرابعة عشرة: يتعين الواجب الكفائي حكما من له الولاية الشرعية والسلطة في ذلك

• القاعدة الخامسة عشرة: خروج الشيء عن أصله يغير حكمه

النقل عن الفقهاء:

لم يكن الغالب عند الدكتور نصر فريد واصل النقل عن المصادر، بل كان الغالب عنده مباشرة الفتوى، وإن كان ينقل في عدد من الفتاوى آراء الفقهاء والمذاهب.

ونقله آراء الفقهاء على ضربين:

الأول: حكاية آراء الفقهاء دون ذكر للمصدر، وهذا هو الغالب على طريقته في الإفتاء.

الثاني: نقله بالتوثيق مع ذكر المصدر، وهو أقل من الأول.

وبالإضافة إلى نقله الكثير عن كتاب "المغني" لابن قدامة، فإنه أيضا كان ينقل بشكل ملحوظ عن كتاب "الجامع لأحكام القرآن" للإمام القرطبي، وكتاب "الدين الخالص" للشيخ محمود خطاب السبكي - رحمه الله، ويعد الدكتور نصر فريد واصل الثاني في ذكر المصادر والمراجع بعد الشيخ جاد الحق - رحمه الله - فنقل الدكتور واصل أكثر من نقل الشيخ عبد اللطيف حمزة، والدكتور محمد سيد

طنطاوي والدكتور أحمد الطيب والدكتور علي جمعة، بينما يسبقه في هذا الشيخ جاد الحق - رحمه الله.

مراجع الدكتور نصر فريد واصل في الإفتاء:

ومن أهم مراجع الفتوى عند الدكتور نصر فريد واصل هي:

- الأحوال الشخصية للشيخ محمد أبو زهرة
- الأحوال الشخصية لمحيي الدين عبد الحميد
- إرواء الغليل
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد
- التاريخ الكبير
- التاريخ لابن معين
- تحفة الأحوذى
- تذكرة الحفاظ
- تفسير الألوسي
- تفسير القرطبي
- تلخيص الحبير
- تنوير الأبصار
- تهذيب التهذيب
- تهذيب اللغة
- جامع بيان أهل العلم وفضله لابن عبد البر
- حاشية ابن عابدين
- الدين الخالص للشيخ محمود خطاب السبكي
- زاد المحتاج بشرح المنهاج
- السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، للشيخ محمد الغزالي

- السنن الكبرى
- سير أعلام النبلاء
- الشرح الكبير للدردير
- صحيح النسائي
- الضعفاء والمتروكين للنسائي
- الفاروق عمر بن الخطاب للأستاذ عبد الرحمن الشرقاوي
- الفتاوى الإسلامية عن دار الإفتاء المصرية
- فتاوى الإمام عبد الحليم محمود
- الفتاوى الهندية
- فتح القدير
- فقه السنة
- لسان العرب
- المبسوط للسرخسي
- المجتبى
- المجموع شرح المذهب
- المحلى لابن حزم
- مصادر التشريع الإسلامي للشيخ عبد الوهاب خلاف
- مغني المحتاج
- المغني لابن قدامة
- مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي
- الموافقات للشاطبي
- مواهب الجليل
- ميزان الاعتدال
- نتائج الأفكار

- نهاية المحتاج شرح المنهاج
- نيل الأوطار



أصول الإفتاء في فتاوى الدكتور أحمد الطيب

وهي كما مبينة في الجدول الآتي:

م	أصول الإفتاء	نماذج الفتاوى
١.	الاجتهاد من الكتاب والسنة	٥
٢.	القياس	٥
٣.	المصالح المرسلة	٢
٤.	الاستصحاب	٥
٥.	العرف	٢
٦.	سد الذرائع	٣
٧.	القواعد الفقهية	٣٢
٨.	الفقه والفتاوى	١٠
٩.	الاستناد إلى الحكم الوضعي	١٠
١٠.	اعتبار المقاصد	١٧
١١.	الاستناد إلى القانون المدني المصري	١

ولكن الأصول الأكثر استعمالاً عند الدكتور أحمد الطيب هي: الاعتماد على الكتاب والسنة، والاستناد إلى القواعد الفقهية، ثم اعتماد المقاصد، ثم التخير من أقوال الفقهاء والمفتين، ثم الحكم الوضعي، ثم القياس والاستصحاب.

ففي القواعد الفقهية رصدت الدراسة اثنتين وثلاثين فتوى استندت إلى القواعد الفقهية.

وفي اعتماد المقاصد رصدت الدراسة سبع عشرة فتوى.

وفي التخير من أقوال الفقهاء والمفتين، رصدت الدراسة عشر فتاوى.

وفي الاستناد إلى الحكم الوضعي، رصدت الدراسة تسع فتاوى.

ثم يجيء الاعتماد على الكتاب والسنة، وكذلك القياس والاستصحاب، ولكل منهما خمس فتاوى.

وامتازت أصول الإفتاء عند الدكتور أحمد الطيب بكثرة الاعتماد على المقاصد، واعتبارها أصلاً من أصول الإفتاء، بالإضافة إلى سد الذرائع.

السماة المنهجية لفتاوى الدكتور أحمد الطيب في المستجدات:

يلاحظ أن أهم السماة المنهجية التي تميز بها الدكتور أحمد الطيب في فتاويه المستجدة ما يلي:

الأول: الاعتناء بمقاصد الشريعة، وابتناء عدد من الفتاوى عليها في المستجدات الفقهية، ومن هذه الفتاوى:

- زواج المتعة لأجل الغربة
- وصية الوالد بمنع زوجة الابن من دخول البيت
- الألعاب الالكترونية
- برامج تسويقية لزيادة الحضور الجماهيري للرياضة
- نسخ الكتب والشرائط والاسطوانات
- تصوير الكتاب الجامعي
- تحديد النسل
- التلقيح الصناعي
- الاستنساخ البشري
- التصوير
- دار السينما
- مشاركة المسلم الأمريكي في غزو العراق
- أدوات الزينة للمرأة

الثاني: الإفادة من فتاوى كبار المفتين، وعدم الخروج على قولهم، سواء أكانوا من دار الإفتاء أم من غيرهم، فهو أقرب إلى التقليد منه إلى الاجتهاد.

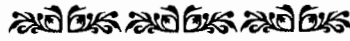
الثالث: حكاية الخلاف، فكثيرا ما كان يورد الخلاف في المستجدات الفقهية ولا يذكر ترجيحاً إلا في النادر، ويحيل السائل إلى أن يختار الأنسب له.

الرابع: الاستناد إلى عدد من القواعد الفقهية في الإفتاء، ومن أهم هذه القواعد:

١. لا اجتهاد في مورد النص
٢. الأصل في العبادات التوقف
٣. الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما
٤. سلطة ولي الأمر
٥. ما حل حكمه؛ حل الانتفاع به
٦. يحرم بيع وشراء ما كان حراما
٧. للوسائل حكم المقاصد
٨. المشقة تجلب التيسير
٩. الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف
١٠. الرجوع إلى أهل الاختصاص
١١. الحاجة تنزل منزلة الضرورة
١٢. كل قرض جر نفعا فهو ربا
١٣. درء الحدود بالشبهات
١٤. الإعانة على المعصية معصية
١٥. الأخذ بظاهر النص
١٦. اعتبار المصالح والمفاسد
١٧. اعتماد الضرورة

ويلاحظ أن الدكتور أحمد الطيب كان حريصا على إيراد الأدلة الشرعية، ولكنه كان نادرا ما يذكر المصادر والمراجع في فتاويه، فغالبا ما كان يباشر الفتوى، ولم يكن يخرج على الفقه القديم، ولم يلاحظ عليه أنه اطلع على الكتب الفقهية القديمة أو أفاد منها بشكل واضح، ولعل السبب في هذا راجع إلى طبيعة الدراسة؛ حيث

إن الدكتور أحمد الطيب أستاذ للفلسفة، ولكنه كان حريصا على أن يوجد توازنا في فتاويه، مما حدا به ألا يخرج عن رأي جمهور الفقهاء المعاصرين، كما أنه يفتي بما يشبه التقرير من فتاوى الفقهاء المعاصرين، أو يذكر الخلاف في المسألة، ويترك السائل يتخير ما يشاء.



أصول الإفتاء عند الدكتور علي جمعة:

وهي كما مبينة في الجدول الآتي:

م	أصول الإفتاء	نماذج الفتاوى
١	الاجتهاد من الكتاب والسنة	١٣
٢	القياس	١٠
٣	المصالح المرسلة	٣
٤	الاستصحاب	١
٥	العرف	١
٦	سد الذرائع	١
٧	القواعد الفقهية	٥٦
٨	الحكم الوضعي	١٤
٩	الفقه والفتاوى	١٨
١٠	اعتبار المقاصد	١٢
١١	الاستناد إلى القانون وأحكام القضاء	٩

ولكن الأصول أكثر استعمالاً عند الدكتور علي جمعة، فهي:

الاعتماد على الكتاب والسنة، والاستناد إلى القواعد الفقهية، والحكم الوضعي، واعتبار المقاصد، ثم القياس.

ففي القواعد الفقهية رصدت الفتوى ستاً وخمسين فتوى، وفي التخيير من أقوال الفقهاء والمفتين رصدت ثمانى عشرة فتوى، وفي الحكم الوضعي أربع عشرة فتوى، وفي الاجتهاد من الكتاب والسنة ثلاث عشرة فتوى، وفي اعتماد المقاصد اثنتي عشرة فتوى، وفي القياس عشر فتاوى، وفي الإحالة إلى القضاء تسع فتاوى، وفي المصالح المرسلة ثلاثة فتاوى، وفي كل من سد الذرائع والاستصحاب فتوى واحدة.

و كان من أهم السمات المنهجية التي تميز بها الدكتور علي جمعة أنه صاحب اتجاه أصولي في الفتوى، فهو يعد المفتي الأول الذي اعتنى بالأصول في الفتاوى، ويحيى في المرتبة الثانية من الإفادة من الفقه القديم بعد الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، فالشيخ خبر كتب المذاهب ودرسها على يد عدد من المشايخ كما أنه درسها لعدد غير قليل من تلامذته في جامعة الأزهر، بالإضافة إلى الجامع الأزهر، إلا أنه لم يظهر في فتاويه الإحالة بشكل واضح إلى هذه الكتب شأن الشيخ جاد الحق، والدكتور نصر فريد واصل.

السمات المنهجية لفتاوى الدكتور علي جمعة في المستجدات :

١. الاعتماد على غالب الأدلة الشرعية في المستجدات الفقهية، فيظهر في الدليل الواحد أنه رجع إليه في عدد من المسائل، وليس مسألة أو مسألتين كما هو حال غالب المفتين غيره.

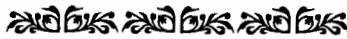
٢. كثرة الاعتماد على القواعد الفقهية: فيلاحظ أن عدد القواعد الفقهية التي رجع إليها وأفاد منها واعتمدها في فتاويه تفوق قواعد كل المفتين غيره، ويلاحظ أنه أورد قواعد لم يوردها غيره، وجعلها عمدة في اجتهاده الفقهي.

ومن أهم القواعد الفقهية التي اعتمد عليها الدكتور علي جمعة في فتاويه، هي:
لوسائل حكم المقاصد، استند إليها في ثمانية مسائل مستجدة.

- قاعدة: كل ما لا تُسنُّ فيه الجماعة يجوز فعله جماعة بلا كراهة
- قاعدة: الضرر يزال
- قاعدة: الخروج من الخلاف مستحب، واستند إليها في خمسة مسائل مستجدة.

- قاعدة: الزكاة للإنسان قبل البنیان، واستند إليها في ثلاث مسائل.
- قاعدة: شرط الواقف كشرط الشارع، استند إليها في ثلاث مسائل.
- لا ولاية لغير المسلم على المسلم

- يحتاط في الفروج والأعراض ما لا يحتاط في غيرها
 - الضرورات تبيح المحظورات، واستند إليها في ثلاث مسائل.
 - الحاجة تنزل منزلة الضرورة
 - الحق لا يسقط بالتقادم
 - أن الشيء إذا كان صالحا للاستعمال على الوجهين: الحل والحرمة؛ فإن الحرمة تتعلق بالمستعمل لا غيره، واستند إليها في ثلاثة مسائل.
 - الحكم يدور مع العلة وجودا وعدما، واستند إليها في ثلاثة مسائل.
 - إذا توسطت السلعة فلا ربا واستند إليها في ثلاثة مسائل.
 - كل قرض جر نفعا فهو ربا
 - لا ينكر المختلف فيه، وإنما ينكر المتفق عليه
 - قاعدة: اليقين لا يزول بالشك
 - قاعدة: الحرمة إذا لم تتعين حلت
 - قاعدة: الإعانة على الحرام حرام
 - قاعدة: ما لا يتم المحرم إلا به يكون محرما
 - قاعدة: لا ضرر ولا ضرار
 - يجوز لولي الأمر تقييد المباح
 - قاعدة: ما حرم أكله حرم بيعه
- أما إفادته من كتب الفقه القديم فموقفه وسط بين الإكثار منها، كحال الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، وبين الإقلال كالدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور أحمد الطيب.



ملاحظات على أصول الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية :

يلاحظ التشابه في الأصول عند كل من الشيخ جاد الحق والشيخ عبد اللطيف حمزة، رحمهما الله، وذلك راجع إلى أن الشيخ عبد اللطيف حمزة لم يخرج عن فتاوى الشيخ جاد الحق، بل كانت فتاويه - في عدد غير قليل من الفتاوى - اختصاراً لإجابات الشيخ جاد الحق - رحمه الله.

كما أن هناك تشابهاً بين أصول الإفتاء من جهة أخرى بين كل من الدكتور نصر فريد واصل، والدكتور أحمد الطيب، والدكتور علي جمعة، بل تكاد تكون أصول الإفتاء عند كل من الدكتور أحمد الطيب والدكتور علي جمعة واحدة. ويتبين من خلال هذه الإحصائية السابقة أن أكثر الأصول استعمالاً في الإفتاء والاجتهاد في مستجدات فتاوى دار الإفتاء كانت على النحو التالي:

١. القواعد الفقهية والأصولية

٢. الاجتهاد من الكتاب والسنة

٣. القياس

٤. الاستناد إلى الحكم الوضعي

٥. الفقه والفتاوى

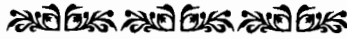
٦. اعتبار المقاصد

الأصول المتروكة في مستجدات دار الإفتاء المصرية :

مع كون دار الإفتاء قد اعتمدت في آحاد من فتاوى المستجدات على المصالح المرسله، والاستصحاب، والعرف، وسد الذرائع التي خلت من فتاوى عدد من المفتين، فإن مثل هذه الأصول لا تعد معتمدة منهجية عندهم في الإفتاء لندرتها وقلتها.

كما أن دار الإفتاء لم تعتمد أصل (الاستحسان) كسمة منهجية مع كونه من الأصول، وبالتالي فيمكن القول: إن دار الإفتاء لم تعتمد المصالح المرسله والاستصحاب والاستحسان والعرف وسد الذرائع كأصول، مع كونها أمهات في مصادر وأدلة الأحكام، وإن كان مختلفا فيها بين الفقهاء في اعتمادها.

وقد أفادت دار الإفتاء المصرية من بعض الأصول الأخرى، وعلى رأسها القواعد الفقهية والأصولية، واعتماد المقاصد، بالإضافة إلى التخير من أقوال الفقهاء والمفتين، وهو أصل لا يستغنى عنه في عملية الإفتاء، ولكن الجدة اعتباره في مجال المستجدات.



المبحث الثامن : مقارنة منهجية بين مفتيي الديار المصرية



المقصود من هذا المبحث هو عمل مقارنة لأهم السمات المنهجية التي غلبت على مفتي مصر في معالجتهم لفتاوى المستجدات.

وقد وضعت أربعة عناصر رئيسة لتلك المقارنة المنهجية على النحو التالي:
أولاً- الاعتماد إلى الأدلة الشرعية :

ثانياً- الاستناد إلى القواعد الفقهية والمقاصد الشرعية:

ثالثاً- التأخير من أقوال الفقهاء والمفتين

رابعاً: الاستناد إلى أحكام القضاء المصري

خامساً- التوثيق العلمي لما ورد في الفتاوى

و أرى أن ترتيب المفتين بالنسبة لتلك السمات المنهجية هو :

أولاً - الاعتماد على الأدلة الشرعية :

- ١- الشيخ جاد الحق
- ٢- الدكتور علي جمعة
- ٣- الدكتور نصر فريد واصل
- ٤- الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٥- الدكتور أحمد الطيب
- ٦- الدكتور محمد سيد طنطاوي

ثانياً - التخير من أقوال الفقهاء والمفتين:

- ١- الشيخ جاد الحق - رحمه الله
- ٢- الدكتور علي جمعة
- ٣- الدكتور نصر فريد واصل
- ٤- الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٥- الدكتور محمد سيد طنطاوي
- ٦- الدكتور أحمد الطيب
- ٧-

ثالثاً - الاستناد إلى القواعد الفقه والمقاصد الشرعية:

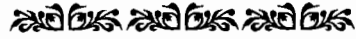
- ١- الدكتور علي جمعة
- ٢- الدكتور نصر فريد واصل
- ٣- الدكتور أحمد الطيب
- ٤- الشيخ جاد الحق
- ٥- الدكتور محمد سيد طنطاوي
- ٦- الشيخ عبد اللطيف حمزة

رابعاً: الاستناد إلى أحكام القضاء المصري:

- ١- الشيخ جاد الحق علي جاد الحق رحمه الله
- ٢- الدكتور علي جمعة
- ٣- الدكتور نصر فريد واصل
- ٤- الدكتور محمد سيد طنطاوي
- ٥- الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٦- الدكتور أحمد الطيب

خامساً - التوثيق العلمي لما ورد في الفتاوى :

- ١- الشيخ جاد الحق
- ٢- الدكتور نصر فريد واصل
- ٣- الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٤- الدكتور علي جمعة
- ٥- الدكتور محمد سيد طنطاوي
- ٦- الدكتور أحمد الطيب



المبحث التاسع: الاتجاه الفقهي لدار الإفتاء المصرية في المستجدات



المطلب الأول: المقصود بالاتجاه الفقهي

المسألة الأولى: الاتجاه في اللغة:

تعددت معاني الاتجاه في اللغة على النحو التالي:

١. الإقبال على الشيء بالوجه .
 ٢. كما يطلق الاتجاه على الوجهة، يقال مشى في اتجاه كذا.
 ٣. ومن معاني الاتجاه: المسار.
 ٤. ومنها أيضا: الاستجابة لموقف.
 ٥. ويعرف الاتجاه أيضا بأنه: تهيؤ عقلي لمعالجة تجربة أو موقف تصحبه عادة استجابة خاصة؛ ومن ذلك: اتجاه سياسي / اتجاه فكري / اتجاه مضاد^(١)
- كما تعد المدارس الفقهية تعبيراً عن الاتجاهات، فمدرسة الأثر، ومدرسة الرأي، ومدرسة الجمع بين الأثر والرأي تمثل اتجاهات فقهية. وهذه يمكن اعتبارها أيضاً في اتجاهات الإفتاء، وكذلك في الإفتاء نجد اتجاه التيسير، واتجاه التشدد، والاتجاه المقاصدي، والاتجاه القواعدي، ونحو ذلك.

المسألة الثانية: الاتجاه في الاصطلاح:

ويطلق الاتجاه الفقهي - في الاصطلاح - على عدة معان، أهمها:

١. الحكم الفقهي، فتطلق الاتجاهات الفقهية ويراد بها الآراء الفقهية في المسألة، فقد عرض مؤلفو الموسوعة الفقهية الكويتية خطة كتابتها، وكان منها: عرض

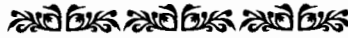
(١)- المحيط، أدب اللغوي وآخرون، مادة (وجه)، و معجم الغني، الدكتور عبد الغني أبو العزم، مادة (وجه)

الاتجاهات الفقهية : وجاء فيها: "إن الطريقة التي اختيرت لبيان المسائل وأحكامها هي طريقة (الاتجاهات الفقهية) وهي تختلف عن فصل المذاهب وتكرار المسألة. ففي الطريقة المختارة تحصر الآراء المتعددة في المسألة، متبوعة بما يندرج تحت كل اتجاه من مذهب أو أكثر، وإذا كان في المذهب الواحد أكثر من رأي فإنه يتكرر ذكره بحسب تلك الروايات مع الاتجاهات المناسبة لها. ويقدم الاتجاه الذي ذهب إليه أكثر الفقهاء (الجمهور) إلا حيث تقضي منطقية البيان بمخالفة ذلك لتقديم البسيط على ما فيه تركيب أو تفصيل، وكالبدء بما يتوقف عليه فهم ما بعده"^(١). وعلى هذا النحو جرت كثير من الدراسات في استعمال الاتجاه بمعنى الرأي الفقهي، فتناقش قضية ما، ويبين أن فيها ثلاثة اتجاهات أو أربعة ونحو ذلك.

٢. الطرق التي سار عليها العلماء في استنباط الأحكام. وهو بهذا المعنى يتقارب مع المنهج الفقهي.

٣. الخصائص والسمات المميزة لكل فقه ومذهب.

٤. القضايا الكلية التي تحكم العلماء في النظر الفقهي^(٢).



(١)- الموسوعة الفقهية، ج ١-٦٧-٦٨

(٢)- التعريفات الثلاثة الأخيرة نقلا عن الدكتور عبد المجيد عمود بتصرف، راجع: الاتجاهات الفقهية عند

أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري، ص، ١١ مكتبة الخانجي: ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م

المطلب الثاني: تعريف المنهج الفقهي

يعرف الدكتور عبد المجيد محمود المنهج بأنه: "الطريق الواضح الذي يبين كيفية تطبيق الفقيه لقضايا وسمات اتجاهه الفقهي"^(١).

وهذا التعريف يركز على طريقة الاجتهاد الفقهي، أو كيفية الإفادة من المصادر والأدلة. وهو جزء أصيل من المنهج، ولكن لا يعد وحده المعبر عن المنهج.

تعريف شيخنا الدكتور محمد بلتاجي للمنهج الفقهي:

يرى شيخنا الدكتور محمد بلتاجي حسن - رحمه الله - أن المنهج الفقهي أعم من مصادر التشريع، ولمعرفة منهج الفقيه يجب الإجابة عن ثلاثة أسئلة:

السؤال الأول: ما مصادر الفقيه التي يستقي الأحكام التشريعية منها؟ وكيف حدد مفهوم كل مصدر مما أخذ به؟ وذلك لاختلاف المفاهيم حول المصدر الواحد، مما يؤدي إلى اختلاف نتائج استنباط الأحكام التفصيلية.

السؤال الثاني: ما موقفه من المصادر التشريعية التي عرفت في عهده، ورفض الأخذ بها؟
السؤال الثالث: ما موقفه من نتائج اجتهاده؟ هل يعتقد أنها الصواب القطعي؟ هل يرجع عنها إذا تبين له اجتهاد آخر؟ وما موقفه من نتائج اجتهاد غيره، هل يعتبرها خطأ قطعياً؟ وهل يجيب عن كل ما يسأل عنه؟

ومن حصيلة الإجابات عن هذه الأسئلة يتكون (منهج الفقيه) أو (خطته التشريعية)^(٢).

تعقيب:

الذي يبدو لي أن شيخنا الدكتور البلتاجي ركز على نقطة هامة في المنهج، وهي أن المنهج لا ينحصر في مصادر التشريع وحدها، خاصة أن غالب من يكتب في مناهج الفقهاء يتمركز كلامه عن موقفه من مصادر التشريع، إلا أن شيخنا جعل جل الكلام - أيضاً -

(١) - المرجع السابق بتصرف، نفس الصفحة

(٢) - راجع: مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري، الدكتور محمد بلتاجي، ج ١ / ١٦ - ١٧،

مكتبة البلد الأمين، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ.

عن المصادر، فأضاف إلى المصادر المعمول بها: المصادر المتروكة، وكلاهما سؤال واحد يمكن صياغته في موقف الفقيه من مصادر التشريع: ما أخذ منها وما ترك، والوقوف على أسباب أخذه وأسباب تركه.

أما السؤال الثالث وهو موقفه من اجتهاده واجتهاد غيره، فهذا - في ظني - لا يعد من أركان المنهج، بل هو نقطة جزئية فيه، خاصة أن غالب الفقهاء يرون صحة صواب رأيهم مع احتماله الخطأ، ورأي غيره خطأً يحتمل الصواب، فالوقوف من اجتهاده واجتهاد غيره ربما نعهده ضابطاً في المنهج، ولكنه ليس ركناً من أركانه.

تعريف الدكتور علي جمعة للمنهج الفقهي :

يجعل الدكتور علي جمعة علم (أصول الفقه) مرادفاً للمنهج الفقهي، فيقول:

" الاجتهاد أصل من أصول الفقه كعلم يعد المنهج العلمي عند المسلمين.

فأصول الفقه باعتباره لقباً على ذلك العلم في تعريف مدرسة الرازي الأصولية، هو: معرفة دلائل الفقه إجمالاً، وهو الأصل الأول.

وكيفية الاستفادة منه، وهو الأصل الثاني.

وحال المستفيد، وهو الأصل الثالث.

ولذا سمي هذا العلم بلفظ الجمع (أصول)، دون لفظ المفرد (أصل).

وأصول الفقه بهذا يبحث عن : مصادر البحث، وعن كيفية الاستفادة منها، أي: طرق البحث، وعن شروط الباحث، وهو عين ما دعى^(١) إليه الغرب عندما سرى المنهج العلمي من فكر المسلمين وعلومهم إلى مفكرهم^(٢).

بل ينص الدكتور علي جمعة على أن " علم أصول الفقه هو المنهج الذي يوازي المنهج التجريبي في عالم الفيزياء، فأصول الفقه هو منهج المسلمين في الوصول إلى الحقيقة أو الحق في مجال الوحي "^(٣).

(١)- هكذا في الأصل المطبوع، والصواب: دعا؛ لأن أصل الألف واوا، فالمضارع منه يدهو.

(٢)- آليات الاجتهاد، الدكتور علي جمعة، ص: ٥، وراجع: أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية،

الدكتور علي جمعة، ص: ٣، دار الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٢م.

تعقيب :

وإن كان الدكتور علي جمعة قد نحا نحوا متطورا في تعريف المنهج، وإفادته من تعريف المنهج في العلم التجريبي، وأن مكونات المنهج واحدة في المعارف العلمية، سواء أكانت تجريبية أم إنسانية، ومنها الدراسات الإسلامية، فإن الذي يبدو لي أن الركن الثالث من المنهج وهو حال المستفيد لا يعد من أركان المنهج، ولكنه يعد من شروطه، وكما هو معلوم أن هناك فرقا بين الركن والشرط، فلا يمكن اعتبار منهج لأحد دون أن يصل إلى درجة الاجتهاد، فخارج الاجتهاد ليس هناك منهج فقهي، ولهذا فقد يكون الإنسان مجتهدا، ولكن ليس له منهج فقهي واضح المعالم، أو خطة تشريعية يسير عليها، كما عبر عن ذلك شيخنا الدكتور البلتاجي، فضلا عن اعتبار علم أصول الفقه مرادفا للمنهج؛ لأن هناك من مباحث العلم ما دعا بعض العلماء إلى تنقيته منها، وإعادة النظر في هيكله علم أصول الفقه، والتجديد في بعض مباحثه، وعلى رأس هؤلاء شيخنا الدكتور علي جمعة.

الرأي المختار في تعريف المنهج الفقهي :

فالمنهج الفقهي كما أرتضيه هو :

معرفة موقف الفقيه المجتهد من مصادر وأدلة الأحكام، عملا وتركيا، وبيان خطته التشريعية في تشغيل المصادر المعمول بها عنده، بحيث يظهر أثر ذلك في اجتهاده باضطراد.

فالمنهج له ركنان أساسان:

الأول: مصادر البحث.

الثاني: طرق البحث.

أما البحث في حال المجتهد، فهو شرط من شروط المنهج الفقهي، وبيان موقف الفقيه من اجتهاداته واجتهادات غيره هو ضابط من ضوابط المنهج.

(١)- الطريق إلى التراث الإسلامي .. مقدمات معرفية ومداخل منهجية ، الدكتور علي جمعة، ص: ١١٩، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة: ٢٠٠٧م

وعلى هذا، فمن العسير أن نقول: إن هناك منهجا - بالمعنى الاصطلاحي - لدار الإفتاء المصرية في الإفتاء بشكل عام، ولا ينقض هذا ما بينا لها من أصول، فقد يكون للفقيه خطة فكرية معينة، لكنها لا ترتقي إلى مستوى المنهج، ويدعمنا في ذلك ما قاله شيخنا الدكتور محمد بلتاجي: "هناك بعض الجهود الفقهية لبعض فقهاء القرن الثاني لا تكشف - فيما بقي بين أيدينا - عن مناهج تشريعية بالمعنى الذي تقدم ...، غير أنها على وجه العموم - وكأي فكر بشري آخر - تصدر عن خطة فكرية معينة"^(١).

وإن كان من مفت - ممن محل الدراسة - له منهج فقهي، فهو الدكتور علي جمعة، ولكننا لا يمكن لنا اعتبار هذا المنهج معبرا عن مؤسسة دار الإفتاء المصرية، إلا في زمن توليه، وفي الفتاوى التي تصدر منه شخصيا دون الفتاوى التي ربما خرجت عن أقسام بالدار يقوم عليها بعض تلامذته.

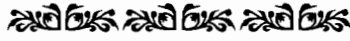
ولعل السبب في عدم اعتبار منهجية لدار الإفتاء - بالمعنى الاصطلاحي - أن غالب من تولي المنصب - ممن هم محل الدراسة - لم يكونوا أصوليين، بل كانوا إما فقهاء، كالشيخ جاد الحق - رحمه الله -، أو الدكتور نصر فريد واصل، فغلب عليهم الجانب الفقهي دون المنهج الأصولي، أو لأنهم لم يتخصصوا في الفقه والأصول بطريقة عميقة، كباقي المفتين غير من ذكر.

الفارق بين الاتجاه والمنهج :

وعلى هذا فالاتجاه هو الوصف العام لخطة الفقيه في الاجتهاد والاستنباط، أما المنهج، فهو بيان موقف الفقيه من مصادر البحث، وطريقة تطبيقه لها، كما أن المنهج يشتمل على الأصول والأدلة التي استند إليها في الاجتهاد والإفتاء، والبحث في المصادر والمراجع التي استند إليها، وكانت محلا للاستشهاد والاستزادة العلمية. بالإضافة إلى شرط التكوين الفقهي الذي يؤهله للاجتهاد.

(١) - راجع: مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري، الدكتور محمد بلتاجي، ج ١/ هامش ص:

والاتجاه الذي ارتضيته هنا في الفتاوى المقصود به: أهم السمات البارزة والغالبة في معالجته للفتاوى، تلك التي تميز بها عن أقرانه، وغلبت على فتاويه، كما أنه يتمثل في أهم القضايا الكبرى التي كان لها تأثير على فتاوى كل مفت. كما يجب الانتباه إلى أنه من الضروري الالتفات إلى التمايز بين الاتجاهات في الاجتهاد الفقهي، والاجتهاد الإفتائي، مع كون الأولى هي الأصل الغالب الذي يعتمد عليه، لكن لا تنصهر اتجاهات الإفتاء في اتجاهات الاجتهاد الفقهي، فالتمييز بين الفقه والفتوى يوجب التمييز بين الاتجاهات في كل منها.



المطلب الثالث: إتجاه دار الإفتاء في فتاوى المستجدات

كما بدا في تعريف الاتجاه أن هناك اتجاهًا جزئيًا يتعلق بالاتجاه في قضية فقهية معينة، وهناك اتجاه كلي يمثل الرؤية الكلية لطبيعة الاجتهاد الفقهي لدار الإفتاء :

أولاً - الاتجاه الفقهي لدار الإفتاء في بعض المسائل (الاتجاه الجزئي) :

يلاحظ أن دار الإفتاء المصرية كانت تتبنى اتجاهًا في عدد من القضايا، فظهر غالب المفتين أنهم كانوا ينحون نحوًا معينًا في تلك القضايا .

ومن الأمثلة على هذا الاتجاه :

▪ الاتجاه في تفسير مصرف (وفي سبيل الله) :

كان الغالب على دار الإفتاء المصرية أنهم يميلون إلى اعتبار مصرف (وفي سبيل الله) أن المقصود به المصالح العامة التي لا يعود نفعها إلى شخص بعينه، وإنما يعود على المجتمع

فقد كان هذا الاتجاه هو الذي يتبناه كل من : الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، والشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمه الله -، والدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور نصر فريد واصل، والدكتور أحمد الطيب، وخالفهم في هذا الدكتور علي جمعة، الذي كان يرى أن مصرف (في سبيل الله) المقصود به الجهاد في سبيل الله، ولكنه توسع في مفهوم الجهاد، فلم يجعله قاصراً على القتال فحسب، بل يدخل فيه كل ما من شأنه إعلاء كلمة الله تعالى، ومنها الدعوة إلى الله .

وترتب على هذا الاتجاه الجزئي في تلك القضية القول بجواز عدد من الأمور، هي :

- ١ - جواز إخراج مال الزكاة في بناء وعمارة المساجد .
- ٢ - جواز إخراج مال الزكاة في بناء المستشفيات .
- ٣ - جواز إخراج مال الزكاة في الأبنية التعليمية .
- ٤ - جواز إخراج الزكاة لطلبة العلم .
- ٥ - جواز إخراج الزكاة لمشروع تحفيظ القرآن الكريم .

- ٦- جواز إخراج الزكاة لشراء سيارة لدفن الموتى .
- ٧- جواز إخراج الزكاة لبناء دار لرعاية الأيتام .
- ٨- جواز إخراج الزكاة لبناء معهد ديني
- ٩- جواز إخراج الزكاة لنشر كتب عن الإسلام باللغة الإنجليزية .

■ الاتجاه في الزواج العرفي :

تبنت دار الإفتاء في مسائل الزواج العرفي القول بجوازه، فاتفقت آراؤهم جميعاً على أن الزواج غير الموثق إن توافرت فيه شروطه وأركانه؛ فقد صح الزواج، مع عدم تشجيعه.

وفي الزواج الذي يخلو من الولي بعد إتمامه، مالت دار الإفتاء - أيضاً - إلى القول بجوازه، ولم يخالف في هذا إلا الدكتور نصر فريد واصل، الذي رأى - في بعض فتاويه - أن الزواج العرفي قريب من الزنى، أما باقي المفتين، فقد قالوا بصحة الزواج العرفي الذي يخلو من الولي؛ اعتماداً على أحكام القضاء المصري التي تستند إلى المختار من المذهب الحنفي الذي لا يرى وجوب موافقة الولي في الزواج، وإن أعطت له الحق في رفع دعوى بفسخ الزواج إن كان الزوج غير كفء لابنته.

■ الاتجاه في الوجوب القانوني :

غلب على دار الإفتاء المصرية عدم اعتبار ما يوجبه القانون إذا كان لا يتوجب الأمر شرعاً، فيحكم بصحة التصرف الشرعي، ولا يبطل عندهم، مع التنويه على أهمية الوجوب القانوني دون أن يكون له تأثير في الحكم الشرعي. ومن أمثلة ذلك:

- ١- صحة الزواج عند عدم بلوغ السن القانونية؛ لعدم اعتبار السن في الزواج شرعاً.
- ٢- اعتماد الزواج بتاريخ الانعقاد وليس بتاريخ التوثيق .
- ٣- عدم أحقية المطلقة في مال زوجها كما هو معمول به في القانون الأمريكي .
- ٤- اعتماد الطلاق بتاريخ النطق به، وليس بتاريخ الحكم القضائي به .

- ٥- تقديم الزواج الشرعي ولو كان عرفا على الزواج الموثق، في مسألة زواج امرأة عرفا ولم تطلق، ثم تزوجت من زوج آخر زواجا موثقاً، على اعتبار شرعية الزواج غير الموثق مادام وقع صحيحاً بشروطه وأركانها.
- ٦- صحة الزواج الذي سجل فيه الزوج اسماً غير اسمه الحقيقي، مادام توافرت في الزواج شروطه وأركانها.
- ٧- جواز زواج امرأة مطلقة لم يوثق طلاقها إن أقر شهود بصحة طلاقها، وانتهت عدتها، مع تحمل الشهود مسئولية شهادتهم.
- ٨- إيقاف صحة الزواج والطلاق في بلاد الغرب على المراكز الإسلامية دون اعتبار المحاكم الغربية، وأن دورها مجرد توثيق، ولكن ليس لها أن توقع الزواج أو الطلاق شرعاً.
- ٩- اعتبار الزواج الأول والذي تم دون موافقة الولي، مع توثيقه، مع أن الزوجين عقداً مرة أخرى بعد إقناع الولي، فكانت الفتوى بصحة الزواج الأول، لأنه مازال سارياً، ما لم يطعن الولي فيه.
- ١٠- حرمة زواج المتعة لأجل الغربة، مع اعتبار أن العقد يصح قانوناً، لكنه يحرم شرعاً؛ لأن المقصود ليس دوام الزواج.
- ١١- الإفتاء بعدم جواز الطعن في زواج تم شرعاً بالغرب؛ بحجة عدم اعتراف الدولة بالإسلام، وأن الزواج صحيح لتوافر أركانها وشروطه الشرعية.
- ١٢- صحة زواج المطلقة قبل حكم المحكمة لها بالطلاق، مادام الزواج الثاني قد تم بعد طلاق شرعي، وبعد انتهاء العدة.
- ١٣- احتساب عدة المطلقة من تاريخ صدور الحكم الابتدائي وليس من تاريخ الحكم الاستئنافي.
- ١٤- أنه لا يجوز تأثيم المجندين الذين يطلقون لحاهم، ولا يعد امتناعهم عن إزالتها رافضين عمداً لأوامر عسكرية، ولا يجوز شرعاً معاقبتهم على هذا.

١٥ - صحة من حج بتأشيرة مزورة مع مخالفته للقانون، وإن كان من الواجب طاعة ولي الأمر .

▪ مراعاة طاعة ولي الأمر فيما لا يتعارض مع الشرع :

كان من اتجاه دار الإفتاء القول بوجوب طاعة ولي الأمر فيما لا يتعارض مع الشرع، ومن أهم تلك المسائل في هذا الاتجاه:

- ١ - أنه يجوز ولي الأمر فرض التبرع بالدم عند الحاجة والضرورة.
- ٢ - أنه يجوز لولي الأمر تحديد أعداد الحجيج مع عدم ورود ما يقيد به في الشرع للمصلحة.

٣ - وجوب الالتزام بالتطعيم ضد شلل الأطفال.

٤ - أنه يجوز لأولياء الأمور إلزام الطلاب بزي معين ما دام ساترا، ولا يخالف أحكام الثياب في الشرع، ولا يجوز للطلاب مخالفته.

▪ اتجاه تضيق البدعة :

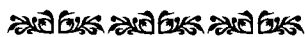
اتجهت دار الإفتاء المصرية في فتاويها إلى التضيق في مفهوم البدعة المحرمة، وترتب على هذا عدد من الفتاوى، أهمها:

- ١ - جواز إقامة موالد الصالحين ، وكذلك الاحتفال بالمولد النبوي.
- ٢ - جواز قراءة القرآن جهرا بالمسجد قبل خطبة الجمعة .
- ٣ - جواز تهنئة المسيحيين بأعيادهم
- ٤ - جواز الاحتفال بعيد الأم

▪ ترجيح الأيسر من الآراء الفقهية :

ومن أمثلته:

- ١ - أن إعطاء الحقن بجميع أنواعها تحت الجلد وبالوريد لا تفطر الصائم.
- ٢ - جواز الإفطار في رمضان بسبب مشقة العمل أو الدراسة .
- ٣ - جواز الإفطار لمرضى ضغط الدم والقرحة.



ثانياً - الاتجاه الكلي لدار الإفتاء المصرية في فتاوى المستجدات :

اتجاهات الإفتاء في المستجدات :

إذا كانت الأمور السابقة تمثل اتجاهًا جزئيًا في عدد من القضايا التي انبنى عليها الإفتاء في عدد من المسائل، فإن هناك اتجاهًا كليًا لدار الإفتاء المصرية. وقبل بيان اتجاه دار الإفتاء في فتاوى المستجدات، يجدر القول بأن هناك ثلاثة اتجاهات في الإفتاء في المستجدات، هي:

١ - الاتجاه المتشدد .

٢ - الاتجاه المتساهل .

٣ - الاتجاه الوسطي .

أولاً - الاتجاه المتشدد :

وهذا الفريق " يريدون أن يحرموا على الناس كل شيء، فأقرب شيء إلى ألسنتهم وأقلهم إطلاق كلمة "حرام" دون مراعاة لخطورة الكلمة، ودون تقديم الأدلة الشافية من نصوص الشرع وقواعده سندًا للتحريم.

فعمل المرأة حرام، والغناء حرام، والموسيقى حرام، والتمثيل حرام، والتلفزيون حرام، والسينما حرام، والتصوير كله حرام، والشركات المساهمة حرام، والجمعيات التعاونية حرام! والحياة كلها حرام في حرام " (١).

ملاحم ومرتكزات الاتجاه المتشدد:

يميل هذا الاتجاه إلى الغلو والتشدد في الاجتهاد، ومن أهم ملامحه ومرتكزاته:

أ- التعصب للمذهب أو للآراء الفقهية أو لأفراد العلماء، والاعتداد بالرأي .

ب- التمسك بظاهر النصوص فقط .

ت- الغلو في سد الذرائع .

(١)- الفتوى بين الانضباط والتسيب، الدكتور يوسف القرضاوي، ص: ١٢٨، والحلال والحرام، الدكتور يوسف القرضاوي،

ص: ١٢-١٣، مكة وهبة، الطبعة الثامنة والعشرون: ٢٠٠٤م

- ث - المبالغة في الأخذ بالاحتياط عند كل خلاف .
- ج - إنكار "تعليل الأحكام" بعقل الإنسان .
- ح - اتهام الرأي وعدم استخدامه في الفهم والتعليل .
- خ - انتهاج التشدد في الأحكام^(١) .
- ومن أمثلة الفتاوى في ذلك أيضاً :
- ١ - القول بأن تعري الزوجين عند الجماع يوجب فسخ النكاح بينهما .
 - ٢ - فتوى أحد الدعاة بأن جماع العاقد زوجته المعقود عليها يعد من باب الزنى .
 - ٣ - الإفتاء بحرمة عمل المرأة المنتقبة مذيعة، أو ظهورها على الفضائيات؛ لأن ظهور المنتقبة فتنة أكبر من ظهور غيرها .
 - ٤ - الإفتاء بجواز قتل الكفار في بلاد المسلمين؛ لأن الكافر يقتل لشركه .
 - ٥ - حرمة خروج المرأة وعملها ودراساتها، بل الواجب بقاؤها في البيت . وغير ذلك من الفتاوى .

ثانياً: الاتجاه المتساهل :

يغلب على هذا الفريق أنهم " لا يريدون أن يبقى شيء على حاله، ولا يستمر وضع كما كان، وأن يغيروا كل شيء، بحجة أن العالم يتطور، والحياة تتغير، وهم الذين سخر منهم بعض الأدباء بأنهم يريدون أن يغيروا الدين واللغة والشمس والقمر!

الربا كان حراماً في الزمن الماضي لأن آخذ الربا - المرابي - كان هو القوي الغني، ومعطي الربا كان هو الضعيف المحتاج.

(١) - راجع:: دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، للدكتور يوسف

القرضاوي، ص: ٥١-٦٥

طبع دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م، ومنهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، الدكتور مسفر

القحطاني، ص: ٢٩٦-٣٠٥

أما الآن، فأخذ الربا هو العامل أو الموظف الضعيف الذي يدخر من دخله دراهم معدودة يودعها في البنك، ليأخذ عليها فائدة محددة، والبنك الذي يعطيه الفائدة هو الغني القوي، الذي يربح من وراء إيداع الكثير^(١).

ملاحم ومرتكزات الاتجاه المتساهل:

ومن أهم ملاحم ومرتكزات هذا الاتجاه:

أ- الإفراط في العمل بالمصلحة، ولو عارضت النصوص.

ب- تتبع الرخص والتلفيق بين المذاهب.

ت- اللجوء إلى الاحتياط للخروج على أوامر الشرع^(٢).

ومن أمثلة الفتاوى التي تمثل هذا الاتجاه أيضاً:

ث- فتوى إرضاع الزميل؛ قياساً على القول بجواز إرضاع الكبير في الحالات التي تكثر فيها الخلوة بين زملاء العمل.

ج- ادعاء أحد الباحثين بجواز التقبيل بين الشباب والفتيات غير المتزوجين.

ح- القول بجواز خلع الحجاب لأجل العمل.

خ- القول بجواز سرقة الأمريكيان عبر الإنترنت؛ لأن أمريكا في حرب مع المسلمين.

د- القول بجواز المرأة المسلمة من الكتابي؛ قياساً على جواز زواج المسلم من الكتابية، وأن النهي إنما جاء عن زواج المسلمة بالمشرك، وأهل الكتاب ليسوا مشركين.

الاتجاه الوسطي :

يمثل هذا الاتجاه موقفاً وسطاً بين الاتجاهين السابقين، فلا هو متشدد وجامد على المنقول من الفتاوى والآراء، ولا هو متساهل يميل إلى الانحلال، ويتجاوز

(١)- الفتوى بين الانضباط والتسيب، الدكتور يوسف القرضاوي، ص: ١٢٤

(٢)- راجع: منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، الدكتور مسفر القحطاني، ص: ٢٩٦-٣٠٥

الثوابت الشرعية، بل يوازن بين المحافظة على تلك الثوابت، ويراعي متغيرات العصر، فهو مرتبط بالأصل، متصل بالعصر. فالتوسط في الأحكام الشرعية أنها لا تميل إلى جانب الإفراط والتشديد على العباد، ولا إلى جانب التيسير الشديد الذي يصل إلى حد التحلل من الأحكام. وهذا هو الغالب على أحكام الشريعة. فالتوسط نوع من التيسير، وليس مقابلاً له؛ إذ الذي يقابل التيسير التعسير والتشديد، أما التوسط ففيه اليسر لأنه ليس فيه مشقة خارجة عن المعتاد، ومثله يسر الصلاة والصوم؛ إذ فيها مشقة، ولكنها معتادة^(١).

ويوضح الإمام الشاطبي أن "الشريعة جارية في التكليف بمقتضاها على الطريق الوسط الأعدل الآخذ من الطرفين بقسط لا ميل فيه، الداخل تحب كسب العبد من غير مشقة عليه ولا انحلال، بل هو تكليف جار على موازنة تقتضي في جميع المكلفين غاية الاعتدال كتكاليف الصلاة والصيام والحج والجهاد والزكاة وغير ذلك مما شرع ابتداء على غير سبب ظاهر اقتضى ذلك أو لسبب يرجع إلى عدم العلم بطريق العمل كقوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾^(٢)، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ﴾^(٣)، وأشباه ذلك.

فإن كان التشريع لأجل انحراف المكلف أو وجود مظنة انحرافه عن الوسط إلى أحد الطرفين كان التشريع راداً إلى الوسط الأعدل لكن على وجه يميل فيه إلى الجانب الآخر ليحصل الاعتدال فيه فعل الطبيب الرفيق يحمل المريض على ما فيه صلاحه بحسب حاله وعادته وقوة مرضه وضعفه حتى إذا استقلت صحته هياً له طريقاً في التدبير وسطاً لائقاً به في جميع أحواله^(٤).

(١)- الموسوعة الفقهية، ج ١٤/ ٢١٣

(٢)- البقرة : ٢١٩

(٣)- البقرة : ٢١٩

(٤)- الموافقات للشاطبي، ج ٢/ ١٦٣ ط دار المعرفة

ويقول الدكتور عبد الله بن بية في معرض حديثه عن آداب الفتوى: " أن يكون وسطيا في فتواه، ليس ممن يؤثر التشدد ويلزم العامة بالورع والاحتياط، فيفسد عليهم معاشهم في أمر لهم فيه مندوحة، ولا متحلا يحل كل شيء حتى يكاد يلغي التكاليف الشرعية، ويتناول على الضروري من الدين.

وهذه الوسطية تنشأ عن تعمق في الفقه واستيعاب للعلاقة بين كليات الشريعة وجزئياتها، وبين الأصول والفروع وحسن تطبيق ذلك على ضرورات الناس ومصالحهم، ولن يكون كذلك إلا إذا كان رصين الفكر، أخا استنبات واستشارة، مشفقا على أهل ملته^(١).

وتعرف وسطية الفتوى بأنها: " المقارنة بين الكلي والجزئي، والموازنة بين المقاصد والفروع والربط بين النصوص وبين معتبرات المصالح في الفتاوى والآراء فلا شطط ولا وكس. وهي ناموس الأكوان وقانون الأحكام تتعامل مع الوقائع من خلال النصوص والواقع مما سماه بعض العلماء فقه الموازنات وهو في حقيقته توازن بين الثوابت والمتغيرات^(٢).

(١) - صناعة الفتوى وفقه الأقليات، الدكتور عبد الله بن بية، ص: ٢٨، طبع المركز العالمي للوسطية، الكويت، بدون تاريخ

(٢) - راجع: معايير وسطية الفتوى، الدكتور عبد الله بن بية، بحث قدم لمؤتمر: الوسطية منهج حياة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ٢٠٠٥

ملامح ومرتكزات الاتجاه الوسطي :

- ومن أهم ملامح هذا الاتجاه ومرتكزاته:
- ١- فهم النص في ضوء أسبابه وملابساته
 - ٢- التمييز بين المقاصد الثابتة والوسائل المتغيرة
 - ٣- الملاءمة بين الثوابت والمتغيرات .
 - ٤- البحث عن مقصد النص قبل إصدار الحكم.
 - ٥- التمييز في الالتفات إلى المعاني بين العبادات والمعاملات
 - ٦- ربط نصوص الشريعة وأحكامها بعضها ببعض .
 - ٧- تبني خط الاعتدال والتيسير والموازنة
 - ٨- الإيمان بحكمة الشريعة وتضمنها مصالح الخلق^(١).
- وتقوم وسطية الفتوى على أربعة ركائز :
- ١- الأولى: قاعدة تغير الفتوى بتغير الزمان:
 - ٢- ثانياً: قاعدة العرف:
 - ٣- ثالثاً: قاعدة النظر في المآلات:
 - ٤- رابعاً: قاعدة تحقيق المناط في الأشخاص والأنواع^(٢).

(١)- راجع:: دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، للدكتور يوسف القرضاوي، ص: ١٣٥-١٩٨ بتصرف.

(٢)- راجع: معايير وسطية الفتوى، الدكتور عبد الله بن بيه، بحث قدم لمؤتمر: الوسطية منهج حياة، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ٢٠٠٥

اتجاه دار الإفتاء المصرية في فتاوى المستجدات :

ومن خلال الدراسة و الاطلاع على فتاوى دار الإفتاء المصرية في فتاوى المستجدات، تبين أن دار الإفتاء المصرية تتبنى الاتجاه الوسطي .
و ذلك بناء على ما يلي:

١ . أن دار الإفتاء لم تمل إلى التشدد ولا إلى التساهل في فتاويها، كسمة غالبية، وإن كانت في آحاد الفتاوى قد مالت إلى التساهل، خاصة فيما يتعلق بالفتاوى المصرية.

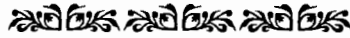
٢ . أن دار الإفتاء لم يعرف عنها التعصب لمذهب معين، بل كان بعض المفتين يخالف مذهبه الأصلي، ويرجع في الفتوى غير مذهبه، كما هو الحال في فتوى اشتراط السن في الأضحية، حيث مال الدكتور علي جمعة إلى عدم اعتباره، مع كونه شافعي المذهب، والذي يرى أن الأصل في العبادات التوقيف، فخالف قواعد المذهب للمصلحة، في حين أفتى الشيخ جاد الحق - رحمه الله - بوجوب اشتراط السن، مع اعتبار اللحم، وقوفا عند نص الشارع، وأن الأصل في العبادات التوقيف، مع كون الشيخ جاد الحق - رحمه الله - كان حنفي المذهب، والأحناف يذهبون إلى تعليل الأحكام. وإن كان ظهر اختيار المذهب الحنفي في بعض الفتاوى، فإن هذا راجع إلى الاعتماد على أحكام القضاء المصري التي تأخذ الراجع من مذهب الحنفية، وإن لم يمنع مخالفته في بعض أحكام القانون أيضا.

٣ . لم يثبت عن دار الإفتاء المصرية التوسع في العمل بالمصلحة، ولو عارضت النصوص، بل كانت النصوص هي الدليل المقدم في غالب الفتاوى .

٤ . لم يعرف عن دار الإفتاء المصرية تتبع الرخص، ولا التلفيق بين المذاهب، إلا ما كان لمصلحة شرعية.

٥ . لم تلجأ دار الإفتاء إلى الحيل للتوصل إلى حكم شرعي يناقض قواعد الشرع وأصوله .

٦. لم تبلغ دار الإفتاء في سد الذرائع، بل لم تعتمد عليه إلا في ندرة من المسائل.
٧. اعتمدت دار الإفتاء تعليل الأحكام في كثرة من فتاويها .
٨. لم تتعرض دار الإفتاء المصرية لرأي المخالفين لها في الرأي، إلا في ندرة من المسائل، مثل: فتوى الشيخ جاد الحق في فتواه حول معاهدة السلام مع إسرائيل، وفتوى شهادات الاستثمار للدكتور محمد سيد طنطاوي حين غير رأيه في حكم شهادات الاستثمار من الحرمة إلى الجواز.
٩. جمعت دار الإفتاء بين الرأي والأثر، فهي أقرب إلى مدرسة الشافعية، فلا هي أهملت الرأي، ولا جعلته الحاكم على فتاويها، وفي الوقت نفسه لم تهمل أبدا النصوص الشرعية، بل كانت النصوص هي الحاكمة مع إعمال العقل فيها دون النظر إلى ظاهرها فحسب.

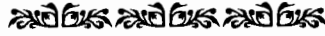


الفصل الثالث : طرق الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية



وفيه ستة مباحث :

- المبحث الأول: طريقة الشيخ جاد الحق في الإفتاء
- المبحث الثاني: طريقة الشيخ عبد اللطيف حمزة في الإفتاء
- المبحث الثالث: طريقة الدكتور محمد سيد طنطاوي في الإفتاء
- المبحث الرابع: طريقة الدكتور نصر فريد واصل في الإفتاء
- المبحث الخامس: طريقة الدكتور أحمد الطيب في الإفتاء
- المبحث السادس: طريقة الدكتور علي جمعة في الإفتاء



تمهيد

الطريقة في الإفتاء :

نقصد بالطريقة في الإفتاء: السبيل التي سلكها المفتي في تعامله في الفتوى، وفي كيفية الإجابة عنها.

وتتمثل طريقة الإفتاء فيما يلي:

- ١- كيف كان يبدأ فتواه، وكيف كان يختمها؟
 - ٢- التمهيد للإجابة أم المباشرة؟
 - ١- بيان الموقف من الأدلة، من حيث اعتمادها أم كانت الإجابة مجردة؟ وإذا كان يذكرها هل كان يكثر منها أم يقل؟
 - ٢- التوثيق والنقل: هل كان يذكر المراجع والمصادر التي رجع إليها أم لا؟ هل كان يخرج الآيات والأحاديث أم لا؟
 - ٣- حجم الفتوى بين التطويل والتقصير والتوسط.
 - ٤- هل كان يجيب عن الفتوى بشكل مباشر، أم أنه كان يذكر قواعد عامة ويترك السائل ليفهم الإجابة بنفسه؟
- وغيرها من السمات التي تبين طريقة كل مفت في التعامل مع الفتوى.



المبحث الأول: طريقة الشيخ جاد الحق في الإفتاء



تمثلت طريقة الشيخ جاد الحق - رحمه الله - في الإفتاء على النحو التالي:

- ١ - وضع عنوان للفتوى
- ٢ - ذكر المبادئ العامة في الفتوى، وهي أشبه بتلخيص لأهم الأحكام التي جاءت في الفتوى، وتلك عادة دار الإفتاء في إجاباتها على أسئلة السائلين.
- ٣ - البدء بلفظة " سئل "، ثم يثني بالقول: بالطلب المقدم من، ثم يذكر الجهة ورقم القيد في سجلات الإفتاء مع ذكر السنة، مثل: بالطلب المقدم من..... المقيد برقم ١٦٢ لسنة ١٩٨٠ المتضمن ..ثم يذكر السؤال. ثم يقول: أجاب. ثم يذكر الإجابة .
- ٤ - التمهيد للإجابة، فقد كان الشيخ - جاد الحق - رحمه الله - يمهّد للإجابة عما ورد بشأن السؤال في الكتاب والسنة وعمل السلف، سواء كان ترغيباً في شيء، أو ترهيباً من شيء، أو بيان الحكم تأصيلاً من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين. مثال ذلك: لما سئل عن صيام مريض القلب، فذكر أن صيام رمضان من أركان الإسلام، واستشهد بآية الصيام وحديث " بني الإسلام على خمس " (١)، ثم ذكر فضل رمضان وساق بعض الأحاديث في هذا، وبين مقصود الصيام من منع ملاذ النفس وشهواتها، وأنه سر بين العبد وربّه، وأن العبادات في الإسلام

(١) - الحديث: أخرجه الشيخان، صحيح البخاري - كتاب: الإيمان - باب: بني الإسلام على خمس، حديث رقم (٨)، ج ١٢/١، وصحيح مسلم، وكتاب: الإيمان - باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام. حديث رقم (١٦)، ج ٤٥/١. راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٨١ -

تهذيب للمسلم وإصلاح لشأنه، ومع هذا، فقد أباح الله تعالى للمضطر ما حرم عليه، ثم فصل المسألة فقها^(١).

ومنه أيضا أنه لما سئل عن أن رجلا بدأ يشعر أن صوم رمضان يشعره بالإرهاق عما مضى من السنوات، مما يفقده جسمه كل نشاط وحيوية، ويثور لأتفه الأسباب بما يؤدي إلى نزاع دائم في البيت، كما أنه مصاب بقرحة معدية وارتفاع في ضغط الدم يعالج منهما باستمرار، ويسأل هل له حق الإفطار لحالته المرضية؟

فبدأ الإجابة بذكر فرضية الصوم مع ذكر آيات الصيام، وحديث "بني الإسلام على خمس"^(٢)، ثم ذكر رخصة الفطر للشيخ الكبير، والمرأة العجوز، والمريض الذي لا يرجى برؤه، وأصحاب الأعمال الشاقة التي لا بديل لها، ثم تكلم عن فتوى السائل^(٣). وفي السؤال حول دفع الزكاة لبناء مستشفى لعلاج أمراض الكبد، بدأ الإجابة ببيان مقاصد الشرع الحنيف، وخاصة الضرورات الخمس، ومنها: حفظ النفس، وساق بعض الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة على الحفاظ على النفس، ثم عرج إلى حث الإسلام على الحفاظ على قوة البدن، وأن من وسائلها التداوي ليكون الإنسان قادرا على أداء دوره في الحياة، وأن العلم قد وقف محاربا لانتشار تلك الأوبئة في صورة معاهد ومستشفيات، فإذا عجزت موارد الناس عن مواجهة نفقات العلاج كان لزاما على المجتمع أن يتساند ويتكافل، كفريضة دينية، واستجابة لغريزة حب البقاء، وأن السنة قد حثت على التراحم والتواد، وأن الزكاة فرضها الله وبين مصارفها كما في آية المصارف في سورة التوبة، ومن أول المصارف الفقراء وسد حاجاتهم، ومنها توفير العلاج إذا

(١)- راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٨١ - ٢٧٨٢

(٢)- سبق تحريجه

(٣)- راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٩٤ - ٢٧٩٥

مرض... ثم عرج على مصرف" وفي سبيل الله" ليدخل فيه إنشاء المعاهد والمستشفيات^(١).

٥- ذكر آراء فقهاء المذاهب في المسألة وبيان الخلاف الفقهي فيما بينهم، مع نقل كل رأي من آراء المذاهب مستشهدا بنقول من كتب المذاهب مع توثيقها.

٦- كان يلخص آراء المذاهب بعد تفصيلها إن كانت طويلة، وأحيانا يقتصر على ذكر أن الفقهاء مختلفون في المسألة، إن كان السؤال واحدا من عدد من الأسئلة في الرسالة الواحدة^(٢).

٧- ذكر رأيه الفقهي في المسألة مع بيان أسباب ترجيحه واختياره.

٨- التوجه إلى السائل بالإجابة المباشرة عن سؤاله، ليوجهه إلى الحكم المباشر أو المطلوب فعله مع بيان كلفيته، إن كان له كلفة معينة.

٩- دمج عدد من الأسئلة في الإجابة، إن كان في الرسالة عدة أسئلة، إن كان بينها ارتباط، ففي رسالة اشتملت على خمسة أسئلة أجاب: "عن السؤالين الأول والثاني... ثم ذكر الإجابة، ثم لما انتهى قال: وعن السؤالين: الثالث والرابع، ثم ذكر الإجابة، ثم قال: وعن السؤال الخامس، ثم ذكر الإجابة^(٣).

١٠- الختام بالنصح والإرشاد في امثال الأوامر واجتناب النواهي، والحرص على التمسك بالدين. ففي مسألة صوم مريض القلب ختم بقوله: "وإن الله سائل كل مسلم عن أمانة العبادة وغيرها من الأمانات حفظ أم ضيع، وهو العليم بالسرائر المحاسب عليها، فليثق الله كل مسلم، وليؤد ما فرض الله عليه، ولا يتخلق بأعذار ليست قائمة بذات نفسه توصلا للتحلل من تأدية العبادة^(٤).

(١) - السابق، ج ٨/ ٢٨١٦-٢٨١٩

(٢) - السابق، ج ٨/ ٢٧٧٧

(٣) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٣١-٢٨٣٥

(٤) - السابق، ج ٨/ ٢٧٨٤

١١ - الاحتراز لما قد يخفي السائل من معلومات، فيذكر أن الإجابة جاءت لما ورد في السؤال من معلومات، فيختم بقوله: "وهذا إن كان الحال كما ورد بالسؤال"، أو "ومما ذكر يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال"، أو "ومما ذكر يعلم الجواب من السؤال".

١٢ - التوثيق والنقل: فكان من أهم ما يميز الشيخ جاد الحق علي جاد الحق أنه كان يوثق فتاويه توثيقاً علمياً، وذلك من خلال: ويتمثل التوثيق فيما يلي:

أ- ذكر المراجع التي يعود إليها، بذكر المرجع والجزء والصفحة:

ومن أمثلة ذلك: في فتوى: سماع الموسيقى، نقل عن ابن القيسراني في كتابه "السماع"، وعن الإمام أبي حامد الغزالي^(١) في كتابه: "إحياء علوم الدين"، كما عن الإمام الشوكاني^(٢) في "نيل الأوطار"، وعن ابن حزم^(٣) في "المحلى"، وعن

(١) - هو محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي، وقيل هو بتخفيف الزاي نسبة إلى (غزالة) قرية من قرى طوس. ولد سنة ٤٥٠هـ. كان أحد كبار فقهاء الشافعي، أصولي، متكلم، متصوف. رحل إلى بغداد، فالجهاز، فالشام، فمصر وعاد إلى طوس. وتوفي سنة ٥٠٥هـ. له مصنفات عدة، أهمها في الفقه: ﴿البسيط﴾، و﴿الوسيط﴾، و﴿الوجيز﴾، و﴿الخلاصة﴾ كما له ﴿تهافت الفلاسفة﴾، و﴿إحياء علوم الدين﴾ في التزكية. راجع: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، ج ١٢ / ١٧٣ مكتبة المعارف - بيروت، وطبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، ج ١ / ٢٠٤، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب - بيروت، - الطبعة الأولى: ١٤٠٧، و المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفي، ج ١ / ٧٦، تحقيق: خالد حيدر، طبع دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع - بيروت - ١٤١٤هـ والوافي بالوفيات ١ / ٢٧٧.

(٢) - هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني فقيه مجتهد من كبار علماء صنعاء اليمن. ولد بهجرة شوكان (من بلاد خولان باليمن) سنة: ١١٧٣هـ ونشأ بصنعاء، وولي قضاءها سنة ١٢٢٩هـ ومات حاكماً بها. وكان يرى تحريم التقليد. له ١١٤ مؤلفاً. من أهم مصنفاته: ﴿نيل الأوطار شرح مستقى الأخبار﴾ للمجدد بن تيمية، و﴿فتح القدير﴾ في التفسير، و﴿السيبل الجرار﴾ في شرح الأزهار في الفقه. و﴿إرشاد الفحول﴾ في الأصول.

راجع: البدر الطالع، ج ٢ / ٢١٤ - ٢٢٥ ونيل الأوطار، ج ١ / ٣.

(٣) - هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري .. عالم الأندلس في عصره. أصله من الفرس. ولد سنة: ٣٨٤هـ كانت لابن حزم الوزارة وتدير المملكة، فانصرف عنها إلى التأليف والعلم. كان فقيهاً

كتاب "مجمع الأنهر"، و عن الحصكفي^(١) في "الدر المختار وعن إمام الحنفية في عصره ابن عابدين^(٢) في حاشيته، و عن ابن قدامة^(٣) في كتابه: المغني، و عن الفيومي^(٤) في "المصباح المنير"،

حافظا يستنبط الأحكام من الكتاب والسنة على طريقة أهل الظاهر . كان كثير التأليف . مزقت بعض كتبه بسبب معاداة كثير من الفقهاء له . كان شافعي المذهب ثم أصبح رأسا في مذهب الظاهرية . توفي سنة: ٤٥٦هـ من تصانيفه: ﴿الحلى﴾ في الفقه؛ و ﴿الإحكام في أصول الأحكام﴾ في أصول الفقه؛ و ﴿طوق الحمامة﴾ في الأدب وغيرها . راجع: البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو القداء ج ١٢ / ٩١، طبقات الحفاظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل، ج ١ / ٤٣٥، دار الكتب العلمية - بيروت -، الطبعة الأولى: ١٤٠٣، ووفيات الأعيان و إنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ج ٣ ص ٣٢٥، تحقيق: إحسان عباس، طبع دار الثقافة - لبنان .

(١) - هو محمد بن علي بن محمد علاء الدين الحصكفي . نسبته إلى حصن كيفا في ديار بكر، وهي الآن بلدة صغيرة يكتب اسمها ﴿حسنكيف﴾ عرفا . وتعرف اليوم باسم ﴿شرناخ﴾ . دمشقي المولد والوفاة (١٠٢٥ - ١٠٨٨ هـ) ، فقيه حنفي وأصولي، وله مشاركة في التفسير والحديث والنحو . أخذ الفقه عن الخير الرملي، والفخر المقدسي الحنفي . وله مشايخ كثيرون . واشتغل عليه خلق كثير وانتفعوا به، وتولى إفتاء الحنفية بدمشق . من تصانيفه: ﴿الدر المختار شرح تنوير الأبصار﴾، و ﴿الدر المنتقى شرح ملتنقى الأبحر﴾، و ﴿إفاضة الأنوار شرح المنار﴾ في الأصول . راجع: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، الغبي، ج ٤ / ٦٣، دار النشر: دار صادر - بيروت، و معجم المؤلفين ١١ / ٥٦، والأعلام، ج ٧ / ١٨٨، و معجم المطبوعات العربية والمعرية ص ٧٧٨ .

(٢) - هو محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين . دمشقي . كان فقيه الديار الشامية، وإمام الحنفية في عصره . صاحب ﴿رد المحتار على الدر المختار﴾ المشهور بحاشية ابن عابدين .. ولد سنة: ١١٨٩هـ وابنه محمد علاء الدين (١٢٤٤ - ١٣٠٦ هـ) المشهور أيضا بابن عابدين صاحب ﴿قرة عيون الأخيار﴾ الذي هو تكملة لحاشية والده السابقة الذكر . توفي سنة: ١٢٥٢هـ . من تصانيف ابن عابدين الأب: ﴿العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية﴾، و ﴿نسمات الأسحار على شرح المنار﴾ في الأصول، و ﴿حواش على تفسير البيضاوي﴾، و ﴿مجموعة رسائل﴾ . راجع: الأعلام للزركلي، ج ٦ / ٢٦٧، ومقدمة تكملة حاشية ابن عابدين المسماة قرة عيون الأخيار، ص ٦ - ١١ . طبعة عيسى الحلبي .

(٣) - هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة . من أهل (جمايل) من قرى نابلس بفلسطين . لا يعرف مولده على وجه التحديد، خرج من بلدته صغيرا مع عمه عندما ابتليت بالصليبيين، واستقر بدمشق، واشترك مع صلاح الدين في محاربة الصليبيين . رحل في طلب العلم إلى بغداد أربع سنين ثم عاد إلى دمشق . من تصانيفه ﴿المغني في الفقه شرح مختصر الخرقي﴾ و ﴿الكافي﴾، و ﴿المقنع﴾ و ﴿العمدة﴾ و له في

وعن الفقيه عبد الغني النابلسي^(٢) في "إيضاح الدلالات في سماع الآلات"، وعن الإمام المالكي ابن العربي^(٣) في كتابه "أحكام القرآن"^(٤).
وعند الحديث عن صلاة العيد في صلاة اللهو بالغرب، يقول: "نعرض ما جاء في كتاب المذهب للشيرازي"^(٥).

الأصول ﴿ روضة الناظر ﴾ . راجع: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب ص ١٣٣ - ١٤٦، وتقديم ﴿ كتاب المغني ﴾ محمد رشيد رضا، والأعلام للزركلي، ج ٤ / ١٩١ .
(١) - هو أحمد بن محمد بن علي، أبو العباس، الفيومي الحموي . فقيه شافعي، لغوي . اشتغل ومهر في العربية عند أبي حيان . ولد ونشأ بالفيوم (بمصر) ولكن لا يعرف تاريخ ميلاده على وجه التحديد . ورحل إلى حماة (بسورية) ففطنها . ولما بنى الملك المؤيد إسماعيل جامع الدمشق قرره في خطابه . كما لا يعرف تاريخ وفاته، ولكن يذكر المؤرخون أنه توفي بعد سنة: ٧٧٠هـ . من تصانيفه: ﴿ المصباح المنير ﴾، و ﴿ ديوان خطب ﴾، و ﴿ نشر الجمان في تراجم الأعيان ﴾ راجع: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ج ١ / ٣٨٩، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - لبنان / صيدا .، والأعلام، ج ١ / ٢١٦، ومعجم المؤلفين، ج ٢ / ١٣٢، ومعجم المطبوعات، ج ١ / ١٤٧٦ .

(٢) - هو عبد الغني بن إسماعيل بن عبد الغني النابلسي . من علماء الحنفية . ولد في دمشق سنة: ١٠٥٠هـ وبها نشأ . رحل إلى عدة بلدان، واستقر بدمشق إلى أن توفي فيها سنة: ١١٤٣هـ . كان فقيها متبحرا، مشاركا في أنواع العلوم ومكثرا من التصنيف، اشتهر بتأليفه في التصوف . من تصانيفه: ﴿ رشحات الأقلام في شرح كفاية الغلام ﴾ في فقه الحنفية، ورسالة ﴿ كشف الستر عن فرضية الوتر ﴾، و ﴿ ذخائر الموارث في الدلالة على موضع الحديث ﴾ . راجع: سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي، ج ٣ / ٣٠ - ٣٨، ضبطه وصححه: محمد عبد القادر شاهين، طبع دار الكتب العلمية، سنة: ١٩٩٧، ومعجم المؤلفين، ج ٥ / ٢٧١، والأعلام، ج ٤ / ١٥٨ .

(٣) - هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر، المعروف بابن العربي . ولد سنة: ٤٦٨هـ حافظ متبحر، وفقيه، من أئمة المالكية، بلغ رتبة الاجتهاد . رحل إلى المشرق، وأخذ عن الطروشني والإمام أبي حامد الغزالي، ثم عاد إلى مراکش، وأخذ عنه القاضي عياض وغيره . توفي سنة: ٥٤٣هـ . من تصانيفه: ﴿ عارضة الأحوذ في شرح الترمذي ﴾، و ﴿ أحكام القرآن ﴾، و ﴿ المحصول في علم الأصول ﴾، و ﴿ مشكل الكتاب والسنة ﴾ . راجع: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ج ٤ / ٢٩٦-٢٩٧، وطبقات المفسرين للدوادري ج ١ / ١٨٠-١٨١ .

(٤) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٣٤٥٩-٣٤٦٨

(٥) - هو إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق، جمال الدين الشيرازي . ولد بفيروز آباد (بليدة بفارس) سنة: ٣٩٣هـ و نشأ ببغداد وتوفي بها سنة: ٤٦٧هـ . يعد واحدا من أعلام الفقه الشافعي، كما كان

وشرحه المجموع للإمام النووي^(١) وهما من أئمة فقه مذهب الإمام الشافعي (ج ٣ ص ١٦١ وما بعدها المطبوع مع كتاب فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي).^(٢)

وفي فتوى عن صرف الزكاة لإنشاء معهد لأمراض الكبد: ففي شرح قوله تعالى: "وفي سبيل الله" يورد أقوال المفسرين ويوثقها، ومن الأمثلة على ذلك: ما نقله فقال: "وهذا المعنى هو مؤدى ما قال به الإمام (ج - ٤ ص ٤٦٤) الرازي^(٣) في تفسيره.....

مناظرا فصيحاً ورعاً متواضعاً . قرأ الفقه على أبي عبد الله البيضاوي وغيره، ولزم القاضي أبا الطيب إلى أن صار معيذه في حلقة . انتهت إليه رئاسة المذهب، بنيت له النظامية ودرس بها إلى حين وفاته . من تصانيفه: ﴿ المذهب ﴾ في الفقه، و ﴿ النكت ﴾ في الخلاف، و ﴿ التبصرة ﴾ في أصول الفقه . راجع: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٣ / ٨٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحمي بن أحمد بن محمد، ابن العماد الحنبلي، ج ٣ / ٣٤٩ . تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط دار بن كثير - دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ ومعجم المؤلفين ١ / ٦٨ .

(١) - هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن، النووي (أو النواوي) أبو زكريا، حمي الدين . من أهل نوى من قرى حوران جنوبي دمشق . علامة في الفقه الشافعي والحديث واللغة، تعلم في دمشق وأقام بها زمناً . من تصانيفه (المجموع شرح المذهب) لم يكمله، و ﴿ روضة الطالبين ﴾، و ﴿ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ﴾، و ﴿ الأربعون النووية ﴾، و ﴿ الأذكار ﴾، و ﴿ رياض الصالحين ﴾، وغيرها . راجع: طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، ج ٨ ص ٣٩٦، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلوة . طبعة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ، والأعلام للزركلي ٩ / ١٨٥، و النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي، ج ٧ / ٢٧٨ طبع: وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر.

(٢) - الفتوى رقم ٧٥ الموضوع (١١٢٦) / ١٩٨٠ / ٢٢ / ٠٦ / طلب مقيد برقم: ١٤٤ سنة ١٩٨٠م، سجل (١١٥)، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٢٧٤٥ - ٢٧٥٠

(٣) - هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن، الرازي، فخر الدين، أبو عبد الله، المعروف بابن الخطيب . من نسل أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) . ولد بالري سنة: ٥٤٤ هـ وإليها نسبته، وأصله من طبرستان . فقيه وأصولي شافعي، متكلم، نظار، مفسر، أديب، مشارك في أنواع من العلوم . رحل إلى خوارزم بعدما مهر في العلوم، ثم قصد ما وراء النهر وخراسان . واستقر في ﴿ هراة ﴾ وكان يلقب بها شيخ الإسلام . بنيت له المدارس ليلقي فيها دروسه وعظاته . توفي سنة: ٦٠٦ هـ . من تصانيفه: ﴿ معالم الأصول ﴾، و ﴿ المحصول ﴾ في أصول الفقه و ﴿ مفاتيح الغيب ﴾ تفسيره، وغيرها . راجع: طبقات الشافعية الكبرى، ج ٥ / ٣٣، و طبقات المفسرين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، ج ١ / ١١٥، تحقيق: علي محمد عمر، طبع

وبهذا قال غير الرازي أيضاً (محاسن التأويل للقاسمي^(١) ج - ٧ ص ٣١٨١ وتفسير المنار لرشيد رضا ج - ٢٠ ص ٥٨٥ و ٥٨٧)^(٢).

ب - ذكره الآيات مع تحريجها بذكر اسم السورة ورقم الآية ، مثال قوله تعالى : ﴿وَلَا يَصُدُّكُمْ الشَّيْطَانُ إِنَّهُ لَكُرٌّ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (١٦) الزخرف ٦٢

ت - ذكر الأحاديث مع تحريجها ، مثال ذلك قوله : " وهذا الحديث المذكور صحيح عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال : (عرسنا^(٣) مع النبي ﷺ) فلم يستيقظ

مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى سنة : ١٣٩٦ ، و طبقات فقهاء ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق ، ج ١ / ٢٦٣ ، تحقيق : خليل الميس . طبع دار القلم - بيروت .

(١) - جمال الدين القاسمي جمال الدين (أو محمد جمال الدين) بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق ، من سلالة الحسين السبط : إمام الشام في عصره ، علما بالدين ، وتضلعا من قون الأدب . مولده ووفاته في دمشق . (١٢٨٣ - ١٣٣٢ هـ = ١٨٦٦ - ١٩١٤ م) . كان سلفي العقيدة لا يقول بالتقليد . رحل إلى مصر ، وزار المدينة . ولما عاد إلى دمشق اتهمه حسدته بتأسيس مذهب جديد في الدين ، سموه (المذهب الجمالي) فقبضت عليه الحكومة (سنة ١٣١٣ هـ) وسألته ، فرد التهمة فأخلي سبيله ، واعتذر إليه والي دمشق ، فانقطع في منزله للتصنيف وإلقاء الدروس الخاصة والعامة ، في التفسير وعلوم الشريعة الإسلامية والأدب . ونشر بحثا كثيرة في المجلات والصحف . له مصنفاته ، منها (دلائل التوحيد) و (ديوان خطب) و (الفتوى في الإسلام) و (إرشاد الخلق إلى العمل بخير البرق) و (شرح لقطة المعجلان) و (هدى الناصح الكافية) و (مذهب الأعراب وفلاسفة الإسلام في الجن) و (موعظة المؤمنين) اختصر به إحياء علوم الدين للغزالي ، و (شرف الأسباط) و (تنبيه الطالب إلى معرفة الفروض والواجب) و (جوامع الآداب في أخلاق الأنجاء) و (إصلاح المساجد من البدع والعيادات) و (تعطير المشام في مآثر دمشق الشام) أربع مجلدات ، و (قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث) و (محاسن التأويل) في تفسير القرآن الكريم . ولأخيه الأستاذ ظافر القاسمي ، كتاب (جمال الدين القاسمي وعصره) راجع : الأعلام للزركلي ، ج ٢ / ١٣٥

(٢) - فتوى رقم : ١٧٠ - ١٩٨٠ / ١٢ / ١٠

(٣) - التعريس نزول المسافر آخر الليل نزلة للنوم والاستراحة وهو مسمى معرس ذي الحليفة عرس به النبي ﷺ وصلى فيه الصبح ثم رحل . طلبة الطلبة في الاصطلاحات النحوية لمحمد بن أبي حفص عمر بن محمد النسفي ، ص : ٦ تحقيق : خالد عبد الرحمن العك ، دار الفنائس - صان - ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م .
وكتب العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ج ٨ / ١١٠ ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

حتى طلعت الشمس، فقال النبي (ﷺ): ليأخذ كل رجل برأس راحلته فإن هذا موضع حضرنا فيه الشيطان). رواه مسلم وغيره^(١).

وفي فتوى عن صرف أموال الزكاة لإنشاء معهد ومستشفى لأمراض الكبد يذكر حديث التداوي ويعقب: "رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي وصححه (ج - ٨ متقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار لابن تيمية وشرحه نيل الأوطار للشوكاني ص ٢٠٠ في باب الطب) وفي سنن ابن ماجه (ج - ١ ص ٤١ مع حاشية السندي) ففي القرآن الكريم (ﷻ) إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا النساء ١٠٣، وفي السنة قوله (ﷺ) (خمس صلوات كتبهن الله على العباد فمن جاء بهن ولم يضيع منهن شيئاً استخفافا بحقهن كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة) رواه مالك وأبو داود وابن حبان في صحيحه (الترغيب والترهيب ج ٦ ص ١٦١، ١٦٢) وقوله (ﷺ) (نيل الأوطار ج ١ ص ٢٩١) (بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة) رواه الجماعة إلا البخاري.

١٣ - الاختصار في الإجابة إن كان السؤال مكوناً من عدة أسئلة: فقد كان الشيخ جاد الحق يختصر الإجابة عن الرسالة إن كانت متضمنة أكثر من السؤال، فكان يباشر الإجابة دون تمهيد أو تفصيل أو بيان زيادة في الإجابة - كما في المعتاد من طريقته -، ولم يكن يكثر النقول عن الأئمة في الإجابة عن مثل هذا النوع من السؤال، بل كان يذكر الخلاف - إن كان ثمة خلاف - ويفتي برأيه المباشر بعبارة مختصرة، مع ذكر فروع المسألة الواحدة إن كان لها فروع. فيقول: أما عن السؤال الأول فكذا، أما عن السؤال الثاني فكذا. وهكذا^(٢).

(١) - الفتوى رقم ٧٥ / ١٩٨٠ / ٢٢ / ٠٦

(٢) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨ / ٢٧٤٥ - ٢٧٥٠، وفيه الإجابة عن خمسة أسئلة، وج ٨ / ٢٧٥١ - ٢٧٥٣، وفيه ثلاثة أسئلة، وج ٨ / ٢٧٥٤ - ٢٧٥٧، وفيه أربعة أسئلة، وج ٨ / ٢٧٦٢ - ٢٧٧٢، وفيه خمسة أسئلة، وج ٨ / ٢٧٧٣ - ٢٧٧٧، وفيه ثلاثة أسئلة، وج ٨ / ٢٨٢٧ - ٢٨٣٠، وفيه أربعة أسئلة، وغير ذلك مما هو واضح في الفتاوى لمن يطالعها. وج ٨ / ٢٩٠٥ - ٢٩١٣، وفيه ثلاثة عشر سؤالاً.

١٤ - بيان الصلة بين المستجدات الفقهية والمصطلحات المشابهة لها في مصادر الفقه: ففي السؤال عن التأميم^(١) أجاب " فإن التأميم وقع في الإسلام لا بهذا العنوان، ففي أحكام الإسلام جواز الوقف، وهو شبيه بالتأميم، ووقع عملاً من الرسول (ﷺ) وبعض أصحابه بعنوان (الحمى) ثم ساق الآثار الواردة في هذا^(٢) .

١٥ - الإحالة على فتاوى سابقة: ففي الإجابة عن طواف المرأة الحائض حول الكعبة في الحج، بعد أن تعصب المكان الذي ينزل منه الدم، أجاب: " لها أن تطوف طواف الإفاضة بعد أن تعصب مكان نزول الدم حتى لا ينزل منها الدم في الطواف حول البيت وفي المسجد، أو تندب من يطوف عنها على ما اخترناه في الفتوى رقم: ١١٧/٥ بتاريخ: ١٥/١٢/١٩٨١^(٣) .

١٦ - البيان التفصيلي للفتوى، وعدم الاختصار على بيان القواعد العامة والأحكام: ففي زكاة المال المدخر لجهاز البنت بين شروط وجوب الزكاة في الذهب ومقدارها، فقال بعد بيان الشروط ومقدار الواجب: " وعلى هذا ففي واقعة السؤال إذا بلغ المبلغ المسئول عنه قيمة النصاب الواجب فيه الزكاة بالقدر والشروط المنوّه بها وفق سعر الذهب الخالص عيار ٢١، بالعملة المصرية - وجبت فيه الزكاة عن كل حول مضي دون اعتبار للغرض المدخر من أجله وهو تزويج البنت. ومثال للإيضاح ٨٥ جراماً في ٦٢٦ قرشاً سعر الجرام (وهذا السعر المنشور اليوم الأربعاء ٩/٥/٧٩ بجريدة الأهرام المصرية) يساوي ٥٣٢١٠ قرشاً - ويلاحظ عند احتساب النصاب وقيمة الزكاة المستحقة سعر يومه^(٤) .

١٧ - تعريف المصطلحات الواردة في الفتوى ومن أمثلة ذلك:

(١) - التأميم هو الاستيلاء على مال المحكوم عليه أخذاً، أو إتلافاً، أو إخراجاً عن ملكه بالبيع عقوبة، وهو ما يعرف بالمصادرة. راجع أحكامها في: كشف القناع، ج٦ / ١٢٥، و رد المحتار على الدر المختار ٩/٢، و شرح الزرقاني على مختصر خليل ٨ / ١١٥ طبعة دار الفكر

(٢) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/٢٧٧٦

(٣) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٨/٢٧٩٧-٢٧٩٨

(٤) - السابق، ج٨/٢٨٢٣

تعريف الربا، فقال في عدد من الفتاوى المتعلقة بالمعاملة مع البنوك التجارية " جرى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا: هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال ببال^(١)."

ومنه أيضا تعريف النكاح، حيث قال: النكاح لغة: الوطء والضم. وهو من الألفاظ المشتركة في العقد والوطء بمعنى المشاركة الجنسية بين الرجل والمرأة^(٢). وفي فتوى زواج المعتوه، يبدؤها بقوله: " في كتب اللغة أن (عته) بفتح أوله وكسر ثانية (عتها) بفتح الأول والثاني من باب تعب، بمعنى نقص عقله من غير جنون، أو بمعنى دهش. وفي التهذيب: المعتوه المدهوش من غير مس أو جنون. ودهش دهشا من باب تعب، ذهب عقله حياء أو خوفا^(٣)."

١٨ - غلبة الطابع البحثي في عدد غير قليل من الفتاوى: فالتأمل لفتاوى الشيخ جاد الحق يجد بعضها بحوثا فقهية تكاد تخرج عن حد الفتوى. ومن أمثلة ذلك: بيان بنك ناصر في الزكاة ورأي دار الإفتاء فيه، ويقع في ثلاثين صفحة^(٤). ومن ذلك أيضا: أعمال الحج والعمرة، ويقع في تسع عشرة صفحة، وهو أشبه بكتيب في أعمال الحج والعمرة، حيث بدأ الإجابة بتعريف الحج وفضله، ثم وضع عدة عناوين جانبية، وهو شيء لم تجر العادة عليه في الفتوى، ولا عرف عن أحد من المفتين اتباع هذا، وهذه العناوين هي:

- نصائح وتوجيهات
- ملابس الإحرام
- متى تحدد موعد السفر بحمد الله ووسيلته
- ما يباح للمحرم

(١) - السابق، ج ٨/ ٢٩٠٢

(٢) - السابق، ج ٨/ ٢٩٨٢

(٣) - السابق، ج ٨/ ٣٠٠٤

(٤) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٤٥ - ٢٨٧٥

- ركعتا الطواف
 - اشرب من ماء زمزم
 - السعي بين الصفا والمروة
 - إعادة الإحرام للحج
 - الحج عرفة
 - الصلاة بمسجد نمرة
 - إلى مزدلفة
 - الذهاب إلى منى
 - الإنابة في الرمي
 - التحلل من إحرام الحج
 - طواف الإفاضة
 - المبيت بمنى ورمي باقي الجمرات
 - أماكن رمي الجمرات الثلاث ووقته
 - حيض المرأة قبل طواف الإفاضة
 - طواف الوداع
 - يستحب تعجيل العودة
 - زيارة المدينة المنورة
 - خطة هذه الزيارة وآدابها
 - خلاصة، وهو تلخيص لكل ما سبق من أعمال الحج والعمرة (١).
- و فتوى بعنوان: حكم سماع الموسيقى، ويقع في عشر صفحات (٢).
- ومن ذلك فتوى بعنوان: المخدرات إنتاجا وتجارة وربحا وتعاطيا محرمة شرعا، وتقع الفتوى في ثماني عشرة صفحة (١).

(١) - راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٨٣-٢٩٠١

(٢) - السابق، ج ١٠/ ٣٤٥٩-٣٤٦٨

وفتوى بعنوان: اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وتقع في عشرين صفحة^(١).
وفتوى بعنوان: دور الشريعة الإسلامية في تحقيق أهداف المجتمع، وتقع في اثنتي عشرة صفحة^(٢).

وفتوى بعنوان: كتيب الفريضة الغائبة والرد عليه، ويقع في سبع وستين صفحة^(٣).
١٩ - الاستناد إلى نصوص القوانين الخاصة بالأحوال الشخصية والإجراءات القانونية وغيرها، وإن كان الاستشهاد بقوانين الأحوال الشخصية أكثر من غيره، فقل أن تجد فتوى تتعلق بقوانين الأحوال إلا واستند الشيخ فيها لنص قانوني.
و يلاحظ أنه استند إلى عدة قوانين، من أهمها :

- أ - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠
- ب - القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩
- ج - القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١
- د - القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧
- هـ - قانون المواريث ٧٧ لسنة ١٩٤٣
- و - قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦
- ز - القانون المدني المصري رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨
- ح - القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢
- ط - القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨
- ي - القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩
- ك - قانون الإجراءات الجنائية

(١) - السابق، ج ١٠/٣٥٠٧-٣٥٢٤

(٢) - السابق، ج ١٠/٣٦٢١-٣٦٤١

(٣) - السابق، ج ١٠/٣٦٧٩-٣٦٩١

(٤) - السابق، ج ١٠/٣٧٢٤-٣٧٩١

ومن أمثلة ذلك: في فتوى عن (الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم في مصر)، يقول: "إن مسائل الأحوال الشخصية في مصر محكومة في مجملتها بما بيته المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية"^(١).

ومنه: في فتوى: (مشروع اتفاقية دولية في اختطاف الأطفال): "وعلى هذا جرى نص المادة ٢٠ بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في إنهاء حضانة الصبي ببلوغه سن الخامسة عشرة من العمر، حيث ترتفع يد والديه عن إجباره على الإقامة مع أي منهما.... إنه ليس للمحضون في مدة الحضانة رأى، لأن القانون المصري - أخذاً بالفقه الحنفي والفقه المالكي في التعديل الأخير بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ - قد أناط تقدير المصلحة بالقاضي عند اختلاف الأبوين مع أيهما يقيم الولد بعد انتهاء سن حضانة الأم له على ما هو مبين في نص المادة ٢٠ من هذا القانون، وقاضى الموضوع وهو يطبق هذا القانون عليه أن يتعرف المصلحة بكل الطرق الممكنة على أن تكون مصلحة مشروعة في الإسلام مراعى في تقديرها نشأة الولد محفوظاً في عقيدته ودينه وأخلاق الإسلام"^(٢).

وفي فتوى (حكم الأطفال غير الشرعيين في القانون المصري) يقول: "ذلك هو ما تقضى به المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥.." وقال في نفس الفتوى: "وهذا هو ما جاء به نص المادة ١/٣٥٠ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية المشار إليها في مذكرة السفارة"^(٣).. وإذا صدر الإقرار بالنسب بتلك الشروط من أب مصري الجنسية اكتسب الطفل المقر بنسبه الجنسية المصرية

(١)- راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٣٠٢٦

(٢) - السابق، ج ٨/ ٣٠٦٠

(٣)- ذلك أن السؤال أرفق معه مذكرة سفارة هولندا إلى وزارة الخارجية المصرية فى ١٩٧٩/١٢/٢٤

وفقا لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية (المادة الأولى -
فقرة ثانيا - وفقرة ثالثا^(١)).

وفي فتوى: (السن القانوني ليس شرطا في صحة عقد الزواج): قال: "ولكن
التنظيم القانوني المنوط بالسلطة التشريعية في الدولة قد منع الموثق من مباشرة عقد
الزواج والمصادقة عليه ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة سنة، وسن الزوج ثمانى
عشرة سنة وقت العقد (المادة ٣٣ / ٢ المضافة إلى لائحة المأذونين بالقرار الوزاري
الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٥٦). وقد زيدت هذه المادة في لائحة المأذونين، بديلا
للمادة ٣٦٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي
ألغيت ضمن المواد الملغاة من هذه اللائحة بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وكانت المذكرة الإيضاحية للمادة (٣٦٧) الملغاة قد أفصحت عن أسباب
تسريعها فقالت ... لما كانت بنية الأنثى تستحكم وتقوى قبل استحكام بنية
الصبي وما يلزم لتأهيل البنت للمعيشة الزوجية يتدارك في زمن أقل مما يلزم
للصبي كان من المناسب أن يكون سن الزواج للفتى ١٨ سنة وللفتاة ١٦ سنة.
..... ولهذا المبررات جرت أيضا عبارة المادة ٩٩ / ٥ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية سالفة الإشارة بأنه (ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة
تقل عن ست عشرة سنة، أو سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة). لما كان ذلك
وكان البين أن النص الأول في لائحة المأذونين موجه أصلا إلى جهات التوثيق،
وأن النص الآخر في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (م - ٩٩ / ٥) موجه للقضاة
للمنع من سماع دعوى الزوجية.....^(٢) .

٢٠- الزيادة على الفتوى بما ينفع السائل: ففي السؤال حول جواز صلاة العيد في
مكان ملهى للرقص مستأجر تحقيقا لسنة صلاة العيد في الخلاء، أوضح بعد

(١)- فتوى بتاريخ: ٨ ربيع الأول ١٤٠٠ هجرية ٢٦ يناير ١٩٨٠ م

(٢)- راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الافتاء المصرية، ج ٨/ ٢٩٣٩-٢٩٤٠، وغير ذلك مما هو مبثوث في
الفتاوى.

الجواب عن السؤال عدة أمور هامة للمسلمين في الغرب، أهمها: الحفاظ على وحدة الصف بين المسلمين، بيان تيسير أداء العبادات والشعائر، تعويد النساء والأبناء آداب الصلاة، من ستر العورة والخشوع وألا يساوين الرجال أو يتقدمن عليهم. ألا تكون صلاة العيد تسلية لغير المسلمين، وذكر الخلاف حول دخول المشركين المساجد عامة والمسجد الحرام خاصة. تنظيم المسلمين صفوفهم ليكونوا صورة شاهدة على الإسلام لغيرهم. اتساع صدر السائل في بيان الحجة في النصح والإرشاد ابتغاء الهدى في الكتاب والسنة ورفع الخلاف والشقاق^(١).

٢١- الحث على الاهتمام بالجانب الأخلاقي، وعدم الاقتصار على جانب الفتوى والحكم الشرعي، ومن ذلك:

أ- الدعوة إلى قبول الخلاف الفقهي وألا يكون سببا في انشقاق الصف المسلم، والدعوة إلى الوحدة بين المسلمين. ففي سؤال من أحد السائلين من إحدى الجاليات المسلمة عن هجر المسجد واستئجار صالة لهو لإقامة صلاة العيد فيها، يقول بعد بيان الفتوى: " وأنصح الأخ صاحب الرسالة بأن يتسع صدره، ويجهد في بيان حجته، وفي النصح والإرشاد. إذ ينبغي لنا أن نترفع عن الاختلاف والشقاق، وأن نبتغي الهدى في كتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، فقد قال: " تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي"^(٢). هدايا الله وإياكم للتمسك بحبله المتين، ودينه القويم، وأداء شعائره كما أمرنا بها."^(٣)

(١)- الفتوى رقم ٧٥ الموضوع (١١٢٦) / ٠٦/٢٢/١٩٨٠

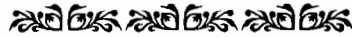
(٢) - الحديث له روايات متعددة، منها: كتاب الله وسنتي، ومنها كتاب الله وعترتي. الترمذي في سننه، باب مناقب أهل بيت النبي ﷺ حديث رقم: ٣٧٨٨، ج ٥/٦٦٣، ومسنن الإمام أحمد، حديث رقم: ١١١١٩، ج ٣/١٤، والحاكم في المستدرک، حديث رقم: ٤٧١١، ج ٣/٦٠، وسنن النسائي الكبرى، حديث رقم: ٨١٤٨، ج ٥/٤٥. قال الألباني: صحيح بشواهده، مع نقله عن بعض الأقدمين بضعفه. راجع: السلسلة الصحيحة، حديث رقم: ١٧٦١، ج ٤/٢٦٠.

(٣) - انظر: الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/٢٧٥٠

ب- الدعوة إلى ترك الشبهة^(١)، إن كان في المسألة شبهة: مثال ذلك: "ولما كان الظاهر من واقعة السؤال أن البنك المشار إليه يستثمر الأموال المودعة لديه في مضاربات عالمية، ثم يقسم الربح العائد مع العملاء بدون نسبة محددة مقدما، بل تختلف من وقت لآخر يكون هذا العائد من تعامل مباح لانتفاء التحديد لقدر الربح وزمنه مقدما بشرط أن تكون تلك المضاربات من المعاملات المباحة شرعاً. هذا: وإذا كان السائل يشك في أن هذه الأموال تستثمر في محرم، فعليه أن يتجنب مثل هذا البنك حتى تطمئن نفسه إلى دخل حلال من كسب حلال من استثمار حلال؛ امتثالاً للحديث الشريف "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"^(٢).

٢٢- إيراد نصوص الوثائق المسئول عنها: فكان الشيخ - جاد الحق - رحمه الله يورد نصوص الوثائق المتعلقة بالفتاوى، مثل نص عقد الزواج العرفي، أو اتفاقية تحريم خطف الأطفال وغير ذلك^(٣).

٢٣- ختام الفتوى بقوله: والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١)- الشبهة: ما لم يتعين كونه حراماً أو حلالاً نتيجة الاشتباه. الموسوعة الفقهية، ج ٤/ ٢٩٠ فما بعدها.
(٢)- الحديث في: سنن الترمذي، أبواب صفة القيامة، حديث رقم: ٢٥١٨، ج ٤/ ٦٦٨، وسنن النسائي، كتاب الأشربة، باب الحث على ترك الشبهات، حديث رقم: ٥٧١١، ج ٨/ ٣٢٧، ومسند الإمام أحمد، حديث رقم: ١٢٥٧٢، ج ٣/ ١٥٣، وصحيح ابن حبان: ٧٢٢، ج ٢/ ٤٩٨، والحاكم في المستدرک على الصحيحين، رقم: ٢١٦٩، ج ٢/ ١٥. قال الترمذي: حسن صحيح. و راجع: الفتاوى الإسلامية من دار الافتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٤٤.

(٣)- راجع هذه النصوص في ملاحق الرسالة.

المبحث الثاني: طريقة الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة



تمثلت طريقة الشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمه الله - في الإفتاء فيما يلي:

- ١ - وضع عنوان للفتوى
- ٢ - البدء بقوله: اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / ... برقم كذا لسنة كذا.
- ٣ - التمهيد للفتوى: حيث كان يمهد للفتوى بذكر الأحكام العامة أولاً ثم يجيب عن الحالة المستول عنها.
- ٤ - التوثيق في النقل . ومن مظاهر هذا :
 - أ - عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية .
 - ب - عزو الأحاديث إلى مصادرها .
 - ت - توثيق ما ينقل من كتب الفقه . ومثاله في فتوى موقف الإسلام من زواج مسلم من بهائية فقد جاء في كتاب الهداية ج ١ ص ١٥٩ ... وجاء في بدائع الصنائع للكاساني^(١) ج ٢ ص ٢٧٠ ما نصه ... وفي البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٣ ص ٢٠٩ وفي الدر المختار ج ٢ ص ٤٤٦ ... وفي الجزء السابع من بدائع الصنائع للكاساني ص ١٣٩ ما نصه " ... "

(١) - هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد، علاء الدين . منسوب إلى كاسان (أو قاشان، أو كاشان) بلدة بالتركستان، خلف نهر سيحون . من أهل حلب . من أئمة الحنفية . كان يسمى ﴿ ملك العلماء ﴾ أخذ عن علاء الدين السمرقندي وشرح كتابه المشهور ﴿ تحفة الفقهاء ﴾ للسمرقندي، فزوجته ابنته الفقيهة، فقبل: شرح تحفته، فزوجه ابنته. تولى بعض الأعمال لنور الدين الشهيد . وتوفي بحلب سنة: ٥٨٧ هـ. من تصانيفه: ﴿ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ﴾ وهو شرح تحفة الفقهاء، و ﴿ السلطان المبين في أصول الدين ﴾ . راجع: الجواهر المضية في طبقات الحنفية، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء القرشي، ج ٢ / ٢٤٤، طبع: مير محمد كتب خانة - كراتشي، و والأعلام للزركلي ٢ / ٤٦

(٢) - رقم ١٩٨٤ / ٩٦، ٢٤٥ / ١٨ - ١٩٨٤ - ٠٤

٥- ذكر الخلاف الفقهي في المسألة وبيان آراء المذاهب فيها، ثم ذكر ترجيحه أو رأيه في الفتوى. مثاله: في فتوى صرف الزكاة لبناء المساجد وعمارتها، ساق الخلاف بين الفقهاء في تفسير مصرف " وفي سبيل الله "، فقال: " اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن المقصود بها الجهاد والقتال على اختلاف بينهم في ماهية الجهاد وأفراد المجاهدين وشروط الاستحقاق في هذا الباب . ونقل الفخر الرازي في تفسيره لهذا الآية عن القتال عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الزكوات إلى جميع وجوه الخير من تكفين الموتى وبناء الحصون وعمارة المساجد . لعموم قول الله سبحانه (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ) كما نقل ابن قدامة في المغني مثل هذا القول، ونسب إلى أنس بن مالك^(١) والحسن البصري^(٢) أنها قالوا: ما أعطيت في الجسور والطرق فهي

(١) - هو أنس بن مالك بن النضر، النجاري الخزرجي الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ وخادمه، ولد سنة: ١٠ قبل الهجرة، خدم النبي ﷺ إلى أن قبض، ثم رحل إلى دمشق، ومنها إلى البصرة، فمات بها سنة: ٩٣هـ وكان آخر من مات بها من الصحابة . له في الصحيحين ٢٢٨٦ حديثاً . راجع: الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، حمد بن أحمد أبو عبد الله الذهبي الدمشقي، ج ١ / ٢٥٦، تحقيق: محمد عوامة . طبع: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو - جدة - الطبعة الأولى: ١٤١٣ - ١٩٩٢، و تقريب التهذيب تقريب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ج ١ / ١١٥، تحقيق: محمد عوامة، طبع: دار الرشيد - سوريا - الطبعة الأولى ١٤٠٦ - ١٩٨٦، و التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، ج ٢ / ٢٧ فما بعدها، تحقيق: السيد هاشم الندوي، طبع: دار الفكر، و سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله، ج ٣ / ٣٩٥ فما بعدها، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، طبع: مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة التاسعة: ١٤١٣ هـ .

(٢) - هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد، تابعي، كان أبوه يسار من سبي ميسان، ومولى لبعض الأنصار . ولد بالمدينة سنة: ٢١هـ في خلافة عمر، وكانت أمه ترضع لأم سلمة . رأى بعض الصحابة، وسمع من قليل منهم . و كان من سادات التابعين وأفتى في زمن الصحابة بالغ الفصاحة وبلغ المواعظ كثير العلم بالقرآن ومعانيه وكانت وفاته سنة ١١٠هـ . راجع: طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الداودي، ج ١ / ١٣، و الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، ج ١٢ ص ١٩٠، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركبي مصطفى، طبع: دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .

صدقة ماضية. وفي مذهب الإمامية الجعفرية مثل هذا القول أيضا. ورجح بعض فقهاء الزيدية العموم في هذا الصنف (وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ)^(١).

٦- بيان مفهوم المصطلحات قبل إبداء الرأي فيها من باب الاحتراز. ومثاله: في فتوى تنظيم النسل وتحديدده يقول: "تحديد النسل بمعنى وقف الصلاحية للإنجاب نهائيا غير جائز شرعا؛ لأنه يتنافى مع دعوة الإسلام ومقاصده في المحافظة على أنسال الإنسان إلى ما شاء الله. أما تنظيم النسل بمعنى المباحة بين فترات الحمل للمحافظة على صحة الأم ووقاية لها من أضرار كثرة الحمل والولادة المتتالية أو لتفرغها لتربية من لديها من أولاد فمباح شرعا...^(٢) ومثاله أيضا في فتوى الوصية بالأعضاء، قوله: "والوصية في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية تمليك مضاف إلى ما بعد الموت، وبهذا المعنى تكون الوصية شرعا جارية في الأموال والمنافع والديون وقد عرفها اللغويون بأنها تصرف مضاف إلى ما بعد الموت. وبهذا فإن الإيضاء ببعض أجزاء الجسم كما جاء في السؤال لا يدخل في نطاق الوصية بمعناها الاصطلاحي الشرعي، ولكنه يدخل في المعنى اللغوي للفظ الوصية، إذ هذا اللفظ يطلق بمعنى العهد إلى الغير في القيام بفعل شيء حال حياة الموصي أو بعد وفاته"^(٣).

و فتوى التعامل مع البنوك، يعرف الربا بقوله: "جرى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا: هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال ببال"، ليؤسس على ذلك حرمة، لأن المودع يضع مالا مقابل مال معاوضة"^(٤).

٧- الترجيح استنادا إلى مواد القانون المصري. مثال ذلك: فتوى: (خواطر الطلاق) يقول: ولا يقع الطلاق بغير لفظ إلا إذا كتب الزوج الطلاق باسم

(١) - رقم ٣٤٧/١٩٨٤، ٧٢-٠٢-٠٢-١٩٨٥

(٢) - رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢، ٢٥ / ٠٤-٠٥-١٩٨٢

(٣) - رقم ١٣٨/١٩٨١، ١٨-٠٢-٠٣-١٩٨٢

(٤) - رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨٤، ٢٧-١٠-١٩٨٤/٢٠

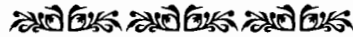
الزوجة ونواه مقترنا بالكتابة، أو إذا طلق الأخرس زوجته بالإشارة؛ لأن الإشارة والكتابة تقومان مقام اللفظ مع نية الطلاق سواء في الصريح أو الكتابة. وقد أخذ بهذا القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الرابعة منه المعمول به في القضاء المصري.^(١)

٨- الزيادة بما ينفع السائل: ففي السؤال حول خواطر الطلاق: حيث أفتى بأن الطلاق ما دام مجرد وساوس ولم ينطق به لا يقع. وبهذا انتهت الفتوى، ولكنه أضاف له بعض النصائح المرشدة؛ علاجاً لحالته، فقال: "وهو في حاجة إلى صبر وتحمل في مقاومة، فإن صبر وتحمل في ذلك فسيضعف بالتدريج صراعه النفسي وتبتعد عنه وساوس الشيطان أو وساوس النفس الأمارة بالسوء، كما يبتعد عنه ذلك الهاتف المزعج، وعليه أن يستعيد بالله بقراءة المعوذتين. ويكل بعد ذلك أمره إلى الله فتعود إليه طمأنينة الإيمان بالله وحده وعلى الله فليتوكل المؤمنون".^(٢)

٩- عدم الإطالة في الجواب: فقد امتازت فتاوى الشيخ عبد اللطيف حمزة بالقصر وعدم الإطالة في الجواب، بل يقتصر على ما يحتاجه السائل في الغالب دون تحويلها لبحث فقهي، أو مناقشة الآراء تفصيلاً. فغالب فتاويه ما بين نصف صفحة وصفحة.

١٠- الاحتراز في الفتوى، ليؤكد أن فتواه حسب ما جاء من معلومات في السؤال، فيقول: "هذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال".

١١- ختام الفتوى بقوله: والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١)- رقم ٢٢٢ سنة ١٩٨٦، ٢٧-٠٨-١٠-١٩٨٦

(٢)- السابق

المبحث الثالث : طريقة الدكتور محمد سيد طنطاوي في الإفتاء



تمثلت طريقة الدكتور محمد سيد طنطاوي في الإفتاء بما يلي :

- ١ - وضع عنوان للفتوى .
- ٢ - البدء بصيغة (سئل)، ثم يقول: اطلعنا على السؤال المقدم من المتضمن سؤاله عن ثم (أجاب) ويذكر الجواب.
- ٣ - ذكر مقدمة تمهيدية بين يدي الفتوى: مثاله: في فتوى (تارك الصلاة) تحدث عن أهمية الصلاة في الإسلام، وأنها أول ما أوجبه الله من العبادات، وعن وقت فرضيتها، وأنها آخر وصية رسول الله (ﷺ)، والتحذير النبوي من تركها، والآيات والأحاديث في الأمر بها وبيان فضلها والمحافظة عليها في الحضر والسفر وعلى كل حال، والتحذير من تضييعها، والآيات والأحاديث في ذلك، ثم تحدث عن حكم تارك الصلاة والفرق بين من يتركها تكاسلا، ومن يدعها اعتقادا في عدم فرضيتها، وما يترتب على ذلك من جزاء في الدنيا، والخلاف في عقاب تاركها بين الفقهاء^(١).
- ٤ - حكاية الخلاف الفقهي . ومثاله فتوى: (الاختلاف في عقوبة تارك الصلاة في الدنيا)^(٢).

ولكنه كان يذكر الخلاف دون تفصيل في نسبة الآراء إلى المذاهب، ففي الحديث عن (صلاة ركعتين قبل المغرب) يذكر أن فيها رأيين، وأن من الفقهاء من يميز ومنهم من يمنع، وأشار إلى رأي الشافعي أنها سنة، ورأي ابن عابدين أنها

(١) - الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/ ٨٥٧٧-٨٥٧٩

(٢) - السابق، ج ٢٣/ ٨٥٧٩.

مستحبة^(١)، ولكن الغالب عليه في ذكر الخلاف الفقهي أنه لم يكن يرجع إلى آراء المذاهب كلها، بل كان يكتفي أحيانا بمذهب واحد أو مذهبين. ففي فتوى (بناء فوق المسجد لتحفيظ القرآن الكريم) ينقل عن كتب الحنفية وحدهم دون غيرهم شروط ما يكون به المسجد مسجدا، فينقل عن الدر المختار والفتاوى الهندية^(٢) شروط المسجدية، ولم يتطرق إلى غيرها من كتب المذاهب الأخرى^(٣).

٥- الإحالة إلى كتب الفقه دون بيان موضعها، مثاله: (فتوى صلاة الجنازة)، فقد أجاب بأن وضع جهة رأس الميت يمين الإمام مخالفة للسنّة مع صحة الصلاة، مادامت قد استوفت أركانها وشروط صحتها المنصوص عليها في موضعها من كتب الفقه (ابن عابدين الجزء الأول، وبدائع الصنائع الجزء الأول، وفقه المذاهب الأربعة قسم العبادات^(٤))، وكذلك الحال في بناء فوق المسجد لتحفيظ القرآن فإنه ينقل عن الدر المختار والفتاوى الهندية ولم يشر إلى توثيق المنقول منها^(٥). وفي فتوى عن (الالتفات في الصلاة) ينقل رأي المالكية والحنابلة والشافعية، دون إشارة إلى مصدر واحد من مصادر المذاهب^(٦).

(١)- السابق، ج ٢٣/ ٨٥٩٤

(٢)- الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، طبع: دار الفكر - ١٤١١هـ - ١٩٩١م

(٣) - الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/ ٨٥٩٩

(٤)- السابق، ج ٢٣/ ٨٥٩٠. ويلاحظ أنه ذكر كتاب (فقه المذاهب الأربعة)، والصواب أنه (الفقه على المذاهب الأربعة) وكتاب في الفقه الإسلامي المقارن، يأتي على جميع أبواب الفقه ويذكر الأحكام على المذاهب الأربعة الفقهية المعتمدة الحنفي والشافعي والمالكي والحنبلي ويبين وجه قول كل مذهب وأدلتهم.

تأليف عبد الرحمن الجزيري، طبع دار الكتب العلمية بيروت

(٥)- الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/ ٨٥٩٩

(٦)- السابق، ج ٢٣/ ٨٦٠٠ - ٨٦٠١

ونادراً ما يذكر المصدر بجزئه وصفحاته، مثاله في فتوى (الصلاة في مسجد أقيم على أرض مغتصبة) حيث قال: "نقل الإمام النووي (المجموع شرح المذهب، ج ٣/ص: ١٦٤)، أن الصلاة في الأرض المغتصبة حرام بالإجماع"^(١).

٦- قلة الاعتماد على المصادر في الفتوى، فربما لا يرجع في الفتوى الواحدة إلا إلى كتاب واحد. مثاله: فتوى طهارة الكلب ونجاسته، فقد بنى فتواه على فتوى الإمام ابن تيمية، وساق فتواه وبني عليها دون الرجوع إلى غيره من المراجع^(٢).

بل كان يذكر أحياناً أنه قد جاء في كتب الفقه دون ذكر اسم كتاب، ففي فتوى (الطهارة في الصلاة) تحدث عن إزالة النجاسة من بدن المصلي، وعن كيفية قضاء الفوائت، فكان يبتدئ كلا منهما بقوله: "قد جاء في كتب الفقه"^(٣).

و نادراً ما يذكر التوثيق، مثاله: فتوى (إمامة الفاسق والتنفل يوم الجمعة بعد خروج الإمام) ذكر في نهاية الفتوى "نيل الأوطار، ج" دون الإشارة إلى رقم الصفحات.

٧- الترجيح بعد ذكر آراء الفقهاء. و مثاله: فتوى (استغلال زاوية في مشروع) فيذكر الخلاف في بقاء المسجد وقفاً ولو هجر، أو أنه يعود إلى ملك الواقف إن كان حياً، أو إلى ورثته إن كان ميتاً، ثم يختار الرأي الثاني، وهو رأي الإمام محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة؛ معللاً ذلك أن العمل بمذهبه أيسر وأرفق بمصالح الناس وأوفق بمقاصد الدين السمحة^(٤).

ومثاله أيضاً فتوى (إمامة المعوق)، فذكر آراء الفقهاء ثم قال: "وعلى ذلك نقول للأخ السائل إنه من الأولى والأكرم له أن يتنزه عن إمامة الناس وهو بحاله هذه حيث إن مقطوع الساقين لا يتمكن من القيام والجلوس باستواء واعتداء إلا

(١)- الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/٨٦٣٦

(٢)- السابق، ج ٢٣/٨٥٩٢

(٣)- الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/٨٦٢٢

(٤)- السابق، ج ٢٣/٨٦٠٧

بمشقة، ولكن للسائل أن يخطب الجمعة مادام معينا من قبل وزارة الأوقاف^(١). و مثله في الحكم أيضا فتوى: (هدم مقبرة مندثرة)، حيث جرح لرأي الإمام محمد بن الحسن^(٢) من جواز الانتفاع بالمقبرة المندثرة لصاحبها إن كان حيا، أو ورثته إن كان ميتا^(٣).

٨- الميل إلى اختصار الجواب في الفتوى، فكانت فتاويه - في غالبها - لا تتجاوز الصفحة الواحدة، بل كانت تقل عن ذلك. مثاله: فتوى (أحق الناس بالصلاة على الميت) فأجاب: "صلاة الجنازة فرض كفاية على الأحياء، فإذا قام بها البعض سقطت عن الباقيين وينفرد بثوابها من قام بها منهم، وأحق الناس بالصلاة على الميت على ترتيب العصبية في النكاح، فيقدم الابن ثم ابن الابن وإن سفل، ثم الأب ثم الجد، وإن علا، ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق وهكذا الأقرب فالأقرب"^(٤).

ومن أمثلة الاختصار فتوى (العورة في الصلاة) حيث أجاب: "من شروط صحة الصلاة ستر العورة، فلا تصح الصلاة من مكشوف العورة التي أمر الشارع

(١) - السابق، ج ٢٣ / ٨٦٣٢

(٢) - هو محمد بن الحسن بن فرقد . نسبته إلى بني شييبان بالولاء . أصله من (حرسا) من قرى دمشق، منها قدم أبوه العراق، فولد له محمد بواسط سنة: ١٣١ هـ ونشأ بالكوفة . إمام في الفقه والأصول، ثاني أصحاب أبي حنيفة بعد أبي يوسف . من المجتهدين المنتسبين . هو الذي نشر علم أبي حنيفة بتصانيفه الكثيرة . ولي القضاء للرشد بالرقعة، ثم عزله واستصحبه الرشيد في غرضه إلى خراسان، فمات محمد بالري سنة: ١٨٩ هـ . من تصانيفه: ﴿ الجامع الكبير ﴾، و ﴿ الجامع الصغير ﴾، و ﴿ المبسوط ﴾، و ﴿ الزيادات ﴾ . وهذه كلها التي تسمى عند الحنفية كتب ظاهر الرواية . وله ﴿ كتاب الآثار ﴾، و ﴿ الأصل ﴾ . راجع: طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي، ج ١ / ١٤٢، و المقتنى في سرد الكنى، محمد بن أحمد بن عثمان بن قاهماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ج ١ ص ٣٥٨، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة - المدينة المنورة - السعودية - الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ، والبداية والنهاية ١٠ / ٢٠٢

(٣) - الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣ / ٨٧٠٤

(٤) - الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣ / ٨٦٠٨

بسترها في الصلاة إلا إذا كان عاجزاً عن ساتر يستر له عورته . والمنصوص عليه فقها أن عورة الرجل بالنسبة للصلاة هو من السرة إلى الركبة، والركبة من العورة بخلاف السرة. ويشترط فيها يستر به العورة من ثوب ونحوه أن يكون كثيفاً، فلا يجزئ الساتر الرقيق الذي يصف لون البشرة التي تحته، ولا يضر التصاقه بالعورة حيث يحدد جرمها، ومع ذلك فما دام قريب السائل يؤدي صلاته وهو ساتر عورته على النحو السابق فصلاته صحيحة^(١). ومثال الاختصار أيضاً، فتواه عن صلاة العيد، حيث قال: " صلاة العيدين بمساجد القرية صحيحة وصلاتها بالمصلى المشار إليه بالسؤال صحيحة ولا شيء فيها أيضاً، ويجوز للمرضى والضعفاء الذين يتضررون بالخروج لصلاة العيد في هذا المكان أن يصلوها بمساجد القرية ".^(٢)

٩- عدم التزام التوثيق، فكان يذكر الآيات فيعزوها إلى اسم سورتها ورقمها أحياناً، وأحياناً أخرى لا يعزو، وكذلك الحديث الشريف، فكان يعزوه أحياناً، ولا يعزوه أحياناً أخرى. مثال التخريج في الحديث قول النبي (ﷺ): " إن من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد، ألا ! فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك. " ثم قال " رواه مسلم ".^(٣)

بل كان أحياناً يعزو حديثاً ويترك آخر في نفس الفتوى، ومثاله حديث أن النبي (ﷺ) مسح على الخفين، وعزاه للبخاري. أما عن عدم تخريج بعض الأحاديث، فمن ذلك: قوله (ﷺ): " إن الله يحب أن يؤخذ برخصه "، ولم يعزه لأي مصدر^(٤).

(١)- السابق، ج ٢٣/ ٨٦٠٥

(٢)- السابق، ج ٢٣/ ٨٦١٣

(٣)- السابق، ج ٢٣/ ٨٦٠٣

(٤) - غالب نص الحديث ﷺ إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يكره أن تؤتى معصيته، وينص: ﷺ كما يجب أن تؤتى عزائمه والأول أخرجه الإمام أحمد في المسند، حديث رقم (٥٨٦٦) و(٥٨٧٣)، ج ٢/ ١٠٨، وأخرجه ابن حبان في صحيحه، حديث رقم (٢٧٤٢)، ج ٦/ ٤٥١، وابن خزيمة في صحيحه، حديث رقم (٩٥٠)، أما الثاني ﷺ كما يجب أن تؤتى عزائمه ﷺ فأخرجه ابن حبان في صحيحه، حديث رقم (٣٥٦٨)،

وفي فتوى (تسمية مسجد بالمسجد الأقصى) ذكر في الفتوى آية الإسراء وحديث: " لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد " ولم يعزو الآية ولا الحديث^(١). وفي فتوى (الأذان الثاني يوم الجمعة وتكبيرات العيد) خرج بعض الأحاديث دون بعضها^(٢).

ونادرا ما يذكر درجة الحديث، ومن ذلك في فتوى (القبور وكيفيةها) ذكر حديث جرير بن عبد الله أن النبي (ﷺ) جاء حتى جلس على شفير القبر، فقال: " اخلدوا ولا تشقوا، فإن اللحد لنا والشق لغيرنا " . ثم قال: أخرجه أحمد بسند جيد^(٣).

١٠ - قلة الاستدلال بالأدلة الشرعية، فقد كان الدكتور محمد سيد طنطاوي لا يلتزم ذكر الأدلة الشرعية في المسألة، بل الغالب أنه يذكر الفتوى إجمالا، وربما ذكر بعض آراء المذاهب، وإن كان يذكر الأدلة بقله أحيانا. مثاله: أنه سئل عن صلاة العيد في المسجد، وعن حكم تارك الصلاة، فأوجز الإجابة فيهما في سطور دون الإشارة إلى دليل واحد في المسألتين، بل لم يذكر خلافا فيهما أيضا^(٤).

ج ٣٣٣/٨، والبيهقي في السنن الكبرى، حديث رقم (٥١٩٩)، ج ٣/١٤٠. أما عن الرواية الأولى فقد قال الشوكاني: ﴿ الحديث المروي عن عمر رجاله رجال الصحيح إلا يزيد بن زياد بن أبي الجعد، وقد وثقه أحمد وابن معين . وقد روي من طريق أخرى بأسانيد رجالها رجال الصحيح . وقد قال ابن القيم في المهدي: هو ثابت عنه ﴾ نيل الأوطار، ج ٣/٢٤٣ الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/٨٦١٠

(١)- الحديث: متفق عليه: صحيح البخاري - كتاب: الجمعة - باب: فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، حديث رقم (١١٣٢)، ج ١/٣٩٨. صحيح مسلم - كتاب: الحج - باب: لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، حديث رقم (١٣٩٧)، ج ٢/١٠١٥. الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/٨٦١٥

(٢)- الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/٨٦١٩ - ٨٦٢٠

(٣)- الحديث: أخرجه أبو داود في سننه، باب في اللحد، حديث رقم: ٣٢٠٨، ج ٣/٢١٣، والترمذي في سننه باب ما جاء في قول النبي (ﷺ) اللحد لنا والشق لغيرنا، حديث رقم: ١٠٤٥، ج ٣/٣٦٣، ومسند النسائي، في اللحد والشق، حديث رقم: ٢٠٠٩، ج ٤/٨٠، ومسند أحمد، حديث رقم: ١٩٢٣٣، ج ٤/٣٦٢. قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. راجع: الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/٨٧٢١

(٤) - الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/٨٦١٣

وفي فتوى (الصلاة بمسجد به مقبرة) لم يشر إلى آية واحدة، أو حديث واحد، أو حتى رأي فقيه واحد، بل جاءت الفتوى كلاما مسترسلا^(١).

١١ - تعريف بعض المصطلحات الفقهية، وإن كانت قليلة. ومثال ذلك في فتوى (الطهارة بالتيمم) أنه بدأ الفتوى بتعريف التيمم بأنه القصد إلى الصعيد (التراب) لمسح الوجه واليدين بنية استحابة الصلاة ونحوها^(٢). ومثاله أيضا في فتوى (نذر بصيام) فعرف النذر بأنه قرابة أو جبهها العبد على نفسه بالتزامه^(٣).

١٢ - تلخيص الفتوى إن كانت طويلة. ومثاله فتوى (نعيم القبر وعذابه)، فجاءت الفتوى في قرابة أربع صفحات، وفي نهايتها قال: " والخلاصة: أن نعيم القبر أو عذابه من الأمور التي أشار إليها القرآن الكريم، وأخبر عنها سيدنا رسول الله (ﷺ)، ولا ينبغي لمؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر إيمانا حقا أن ينكر ذلك، بل عليه أن يؤمن بذلك، وأن يفوض كيفية هذا النعيم في القبر، أو العذاب فيه إلى الله تعالى، وأن يكثّر من الدعاء بأن يجعل الله تعالى قبره روضة من رياض الجنة لا حفرة من حفر النار"^(٤).

ومثاله أيضا في فتوى (قراءة القرآن بعد صلاة الجنازة وعند القبر وتلقين الميت)، فبعد أن فصل فيها قال: " وبناء على ما ذكر، نرى أنه لا بأس بقراءة القرآن في المسجد بعد الفراغ من صلاة الجنازة وعند القبر، كما لا بأس بتلقين الميت على الوجه المذكور"^(٥). وذكر ذلك أيضا في فتوى (الأحق بتقديم المساعدة)^(٦).

(١) - السابق، ج ٢٣ / ٨٦١٧

(٢) - السابق، ج ٢٣ / ٨٦٢٨

(٣) - السابق، ج ٢١ / ٧٨٤٠

(٤) - السابق، ج ٢٣ / ٨٦٢٨

(٥) - السابق، ج ٢٣ / ٨٦٢٨

(٦) - راجع: الفتاوى الإسلامية، ج ٢١ / ٧٨٤٥

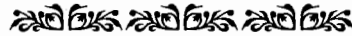
١٣ - الاستناد إلى الرأي المعمول به طبقاً لنصوص القانون المدني بمصر، خاصة فيما يخص الأحوال الشخصية، وإن كان قليلاً.

مثال ذلك: في فتوى (حكم الزواج العرفي من الميراث) ذكر أن الزواج إن تم بأركانها وشروطه فهو صحيح شرعاً، وأما التوثيق فهو أمر أوجبه القانون صونا لهذا العقد من التلاعب، وبناء عليه فقد منعت المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المحاكم من سماع دعوى الزوجية أو أحد الحقوق المترتبة عليها عند الإنكار إلا بمقتضى وثيقة زواج رسمية^(١).

١٤ - الزيادة المسهبة على الفتوى، فكان - أحياناً - يطيل في مقدمات الفتوى، ويختصر الجواب اختصاراً قد يتيه معه السائل. ومثاله: فتوى (الصوم في بلاد يطول فيها النهار عن حد الاعتدال)، فكانت الفتوى قرابة صفحتين ونصف، وكان ما يخص موضوع الفتوى قرابة النصف أو يزيد قليلاً^(٢). وإن كان الغالب فيه أنه يدخل في الجواب مباشرة دون تمهيد.

١٥ - الاحتراز في الفتوى: فكان يقول بعد الانتهاء من الفتوى (ومن هذا يعلم الجواب عن السؤال، أو: وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال، أو: وبهذا يعلم الجواب عما جاء بالسؤال).

١٦ - ختام الفتوى بقوله: (والله سبحانه وتعالى أعلم) .



(١) - السابق، ج ٢١ / ٧٨٢٤

(٢) - السابق، ج ٢٣ / ٨٧٣٣ - ٨٧٣٦

المبحث الرابع: طريقة الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل



تمثلت طريقة الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل فيما يلي:

١- ذكر عنوان الفتوى، و في اختياره عناوين يغلب عليها الانضباط ومطابقة عنوان الفتوى لموضوعها، ولكنه كان أحيانا يضع عناوين لا تعبر عن المضمون الرئيس للفتوى، ومن ذلك: فتوى بعنوان: "الإيمان والشرك لا يجتمعان في قلب واحد"، و الفتوى تتحدث عن التكليف بعد الموت، وعن التوسل بالأنبياء والأولياء، وطبيعة الإيمان، وتسمية الأولاد باسم من الأسماء الحسنى^(١). وأنه كان يجعل نتيجة الفتوى عنوانا لها، مثل فتوى بعنوان: مقدار الزكاة ٥, ٢٪ لا ١٠٪، وكان من الأليق أن تكون: مقدار زكاة التجارة، أو زكاة التجارة بين الربح ورأس المال، وهناك فتوى أخرى بعنوان: شركة لم يقيم الشركاء بسداد حصصهم في رأس المال، مع كون فحوى الفتوى تتحدث عن سجن الرجل بسبب شيك قدمه للشريك من الشركاء، ضمانا لحقه، وأن الشركاء الآخرين لم يدفعوا بقية حصصهم، وأن الشريك صاحب الشيك رفع عليه دعوى وسجن بها دون ذكر حيثيات الشيك من قبل الشركاء.

٢- ذكر المبادئ العامة للفتوى، وهي تمثل خلاصة الفتوى

٣- البدء بلفظ (السؤال) ثم يقول: اطلعنا على الطلب المقدم من المقيد برقم (مثلاً): ١٣٢٧/١٩٩٦ المتضمن

وبعد الانتهاء من السؤال يقول: الجواب ثم يبدأ في الإجابة

٤- التمهيد للحكم، من بيان فضيلة الأمر، أو التشديد على حرمة، أو التمهيد لبيان المقصود الشرعي ليعرج منه على الحكم المراد.

مثال ذلك: أنه لما سئل عن جهاز يساعد المصلي على تحديد ركعات الصلاة، بدأ بأن التوجه للبيت الحرام ذكر في القرآن ثلاث مرات وذكر الآيات، وحكمة التكرار، وأحكام الاتجاه ناحية الكعبة وماذا لو خفيت، مستشهداً بالأحكام التي مهد لها بما جاء في السنة المطهرة.

ثم بدأ الحديث عن موضوع الجهاز، وتحدث عن الخشوع في الصلاة، وماذا لو شك المصلي في عدد الركعات وأنه ينبغي على الأقل، وأن الإسلام شرع سجود السهو، وساق بعض الأحاديث فيه، ثم ساق حكم استعمال الجهاز، وأنه لو كان يشغل المصلي عن الصلاة فحكمه الكراهة^(١).

وحين سئل عن صلاة الجمعة في السفر، فتحدث عن فرضيتها والدليل فيه، وعن شروطها، ومن تجب عليه ومن لا تجب عليه بشكل عام، ثم تحدث عن أحكام صلاة المسافر^(٢).

ولم يكن التمهيد للحكم ديدن الدكتور نصر فريد واصل، فكان أحياناً يباشر الإجابة دون تمهيد لها.

وأمثله غير قليلة، من ذلك أنه لما سئل عن جمع التبرعات وتخطي الرقاب، فتحدث عن تخطي الرقاب مباشرة وكراهة ذلك^(٣).

ولما سئل عن بيع مسجد مهجور، باشر الفتوى فيها دون تمهيد لشيء فذكر الخلاف فيه، واختار رأي محمد بن الحسن من أنه يعود للملك صاحبه إن كان حياً،

(١)- الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٢-١٤

(٢)- السابق، ص: ٢٣-٢٤

(٣)- السابق، ص: ٢٦-٢٧

أو ورثته إن كان ميتاً؛ لأنه أيسر وأرفق بمصالح الناس^(١). وكان الفتوى اختصاراً لفتوى الدكتور محمد سيد طنطاوي في نفس الشأن.

وحين سئل عن صلاة الجنازة على المنتحر، وحكم تقديم العزاء لأهله، فتحدث عن حرمة قتل النفس، وساق النصوص من الكتاب والسنة الدالة على هذا، ثم تحدث عن جواز الصلاة على قاتل نفسه، وهو ما مال إليه جمهور الفقهاء، مع ذكر تفاصيل الفتوى^(٢).

٥- التوثيق والإحالة للمصادر والمراجع. ومثاله في السؤال عن تغسيل المرأة زوجها، أنه ذكر ما جاء في كتاب بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر الحنفي، ج ١ / ٣٠٤..... وجاء في كتاب الشرح الكبير لأبي البركات أحمد الدرديري المالكي^(٣)، ج ١ / ٤٥٠.... كما جاء في كتاب الأم للإمام الشافعي ج ١ / ٢٤٢.... وجاء أيضاً في كتاب زاد المحتاج بشرح المنهاج للعلامة الشيخ عبد الله بن الشيخ حسن الحسن الشافعي، ج ١ / ٣٩٠.... وجاء في كتاب المغني لابن قدامة قوله..... وقد ورد في كتاب الفتاوى الإسلامية الصادر عن دار الإفتاء المصرية المجلد الثالث والعشرون فتوى رقم ٣٦٣١ ص ٨٧٣١^(٤).

٦- ذكر الخلاف الفقهي إن كان ثمة خلاف في المسألة، فيذكر آراء المذاهب ثم يرى ما يترجح لديه، وما تراه دار الإفتاء المصرية.

(١)- السابق، ص: ٢٨-٢٩

(٢)- السابق، ص: ٣٠-٣١

(٣)- هو أحمد بن محمد بن أحمد العدوي، أبو البركات. فاضل من فقهاء المالكية. ولد في بني عدي (بمصر) سنة: ١١٢٧، وتعلم بالأزهر، وتوفي بالقاهرة ١٢٠١ هـ. من تصانيفه: ﴿أقرب المسالك للمذهب الإمام مالك﴾، و ﴿منح القدير﴾ شرح مختصر خليل، في الفقه راجع: الأعلام ٣ / ٢٣٢، وتاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن الجبرتي، ج ٢ / ١٤٧، تحقيق، إبراهيم شمس الدين، طبع: دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٧.

(٤) - الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٥-١٦

٧- الاحتراز في الفتوى، كأن يقول "إذا كان الحال كما ورد بالسؤال من أن هذا الرجل قد أشهر إسلامه بإشهار رسمي، فيعتبر مسلماً بمقتضى إشهار الإسلام ونطقه بالشهادتين"^(١).

٨- الإرشاد إلى البديل والمعالجة: مثال ذلك: حين سئل عن صلاة الجمعة في الزوايا، فأجازها إن لم يكن هناك متسع في المساجد الكبرى، وأنه لا بأس في الصلاة بالطريق إن كان المصلى ضيقاً مع ترك مسافة للمارة؛ من باب الضرورة، ثم أرشد إلى علاج وجود مشكلة المارة بأن قال: "ويمكن معالجة ذلك بتحويل المرور إلى مسار آخر"^(٢).

٩- الرد على الشبهات التي قد ترد على ذهن السائل. ففي موضوع صلاة الجمعة في الزوايا يذكر أن "صلاة الجمعة في الطريق العام عند الضرورة لا تندرج تحت النهي الوارد في الحديث "أعطوا الطريق حقه"^(٣). حيث إن النهي منصب على الجلوس في الطرقات دون مراعاة لآدابها (كالمقاهي والباعة وغيرهم)، وليس مقصوداً به الصلاة"^(٤).

١٠ - تفويض السائل في اختيار ما يراه مناسباً إن كانت المسألة خلافية، وإن لم يكن ذلك بشكل دائم، بل يفعله أحياناً.

مثال ذلك: حين سئل عن طهارة لعب الكلب وما يرشح منه، وطهارة شعره، فساق آراء العلماء في ذلك، ثم قال: "هذه آراء الفقهاء في نجاسة لعب الكلب وما يرشح منه. وبهذا يعلم الجواب بالسؤال، والعمل بأي مذهب صحيح شرعاً"^(٥).

(١)- السابق، ص: ٣٣

(٢)- السابق، ص: ١٠

(٣)- البخاري في صحيحه، كتاب المظالم باب: أئنة الدور والجلوس فيها والجلوس على الصعدات....

حديث رقم: ٢٣٣٣، ج ٢/ ٨٧٠

(٤) - الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ١٠

(٥)- السابق، ص: ٤٥

١١ - الزيادة على الفتوى بما ينفع السائل: فقد سئل الدكتور نصر فريد واصل عن دخول الجان بدن الإنسان وعلاجه بالأعشاب، فبعد أن أفتى في المسألة تحدث عن العلاج بالأعشاب وفوائده، وأن العلم الحديث يتجه إليه، وساق أمثلة عن الإمام ابن القيم في فوائد بعض الأعشاب، فذكر فوائد الأترجة، والبلح، والبصل، والتين والحبة السوداء، والخل، والعسل، ثم قال: "هذه نبذة مختصرة أوردتها على سبيل المثال لا الحصر إلى غير ذلك مما لا يحصى عده من فوائد الأعشاب والتي أوشك الطب الحديث الرجوع إليه مؤخرًا عندما عجزت الكيماويات عن علاج كثير من الأمراض والتي أصبحت في حيز المستعصية"^(١).
 وحين سئل عن إمام يطيل في خطبة الجمعة، والتي قد تصل إلى ساعة، فلما نصحه أحد كبار السن نهه وطرده من المسجد، فهل يحق للخطيب فعل هذا؟
 فتحدث عن فرضية صلاة الجمعة، وعمن تجب عليه، وعمن يعذر في تركها، وآداب خطبة الجمعة وحكم الإطالة فيها، وعن الوعظ بالقول الحسن، وبالكلمة الطيبة والمعاشرة الجميلة، والحديث عن حكم ما فعله الخطيب مع الرجل المسن"^(٢).
 ١٢ - الاستناد إلى المختار من الفتوى حسبما رجع في قانون الأحوال الشخصية المعمول به في مصر. ومثال ذلك حين سئل عن عدة طلاق ورغبة في زواج المطلقة، من أن المرأة تحلف بالله أنها رأت الحيض ثلاث مرات كوامل، "ثم قال: "وقد أخذ القضاء برأي أبي حنيفة وذكر في مبادئ القضاء للأحوال الشخصية للمستشار/ أحمد نصر الجندي في باب العدة مبدأ-١٤".
 ثم قال: "وعلى ذلك، وفي واقعة السؤال: وعلى رأي الإمام أبي حنيفة وهو الرأي المختار من الفتوى والذي جرى عليه العمل بالمحاكم إذا ادعت هذه المطلقة،

(١)- فتوى مقيدة برقم: ١٩٩٨/٣٨٩، الفتاوى الإسلامية، ص: ٤١٩-٤٢٣.

(٢)- الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٤٧-٤٨.

وأقرت أمام المأذون برؤيتها للحيض ثلاث مرات، ومضى على ذلك أكثر من ستين يوما من تاريخ طلاقها، فإنها تصدق في ذلك" (١).

وفي سؤال حول من تزوج امرأة على أنها بكر، فبدت ثيبا، وأن الزواج صحيح مع إثم الزوجة وأهلها، وأن الزوج بالخيار، بين البقاء أو الطلاق فذكر: "وعلى هذا يجري العمل بالمحاكم عملا بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية" (٢).

ومن ذلك: "أما قوله لها في المرة الثالثة (على الطلاق لو راحت بيت أبوها ما هي داخله البيت تاني) فهذا القول من قبيل اليمين بالطلاق، واليمين بالطلاق لغو لا يقع به شيء من الطلاق، سواء حصل المحلوف عليه أو لم يحصل؛ عملا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية والمأخوذة أحكامه من أقوال بعض فقهاء المسلمين" (٣).

ومنه أيضا قوله: "لأن الطلاق المتعدد لفظا أو إشارة لا يقع إلا واحدة؛ عملا بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في جمهورية مصر العربية، والمأخوذة أحكامه من أقوال بعض فقهاء المسلمين" (٤).

ومنه أيضا: "ولها نفقة متعة؛ لأنه لم يدخل بها دخولا حقيقيا؛ إعمالا لأحكام المادة رقم ١٨ مكررا من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥" (٥).

١٣- الاحتكام إلى القوانين فيما لا نص فيه شرعا. مثال ذلك: أنه أفتى أن ما تصرفه صناديق التكافل لا يعد تركة، ولا يقسم تقسيم الميراث، وإنما ينطبق عليه البند خامسا من قرار وزير المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٨١، ويلتزم بما دون فيه،

(١) - الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٣٠٨

(٢) - السابق، ص: ٣١٠

(٣) - السابق، ص: ٣٤١

(٤) - السابق، ص: ٣٤٣

(٥) - الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٣٤٦

ويستحقه الموجودون من أفراد أسرته فقط؛ لأن قرار وزير المالية بجميع مواده يعتبر من الأمور التنظيمية لمن يشملهم هذا القرار، والتي يجب الالتزام به في إطار ما يشملها من أحكام تفصيلية^(١).

١٤ - الاستفسار وطلب التوضيح: فكان الدكتور نصر فريد واصل إذا استشكل عليه السؤال طلب من السائل إيضاح المقصود من سؤاله قبل الإفتاء. ومن أمثلة ذلك: "أما عن السؤالين الحادي عشر الذي يقول (الفرق والزيادة في النقد وغير النقد في سعر السلعة هل يعد ربا أو تجارة) وكذا السؤال الثاني عشر الذي يقول: (هل يجوز أن تجعل الفوائد في ضرر انخفاض العملة لكي تحفظ قيمة العملة على مستوى واحد في بلدنا أم لا؟) فيرجى من السائل توضيح المقصود بالسؤالين حتى يمكن الرد عليهما^(٢).

١٥ - عزو الآيات دون الأحاديث غالبا: فكان الدكتور نصر فريد يعزو الآيات إلى سورها مبينا رقم الآية واسم السورة، وإن تخلّى عن ذلك أحيانا^(٣). لكنه لم يلتزم ذلك في الأحاديث النبوية، فكان منهجه مع الأحاديث واحدا مما يأتي:

أ - أنه كان يذكر الحديث دون عزوه إلى مصدره، وذلك الغالب عنده، بل كان أحيانا يتغافل عن ذلك تماما. ومثال ذلك: سئل عن التوسل، فتحدث عن الشفاعة، وذكر حديث " إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم سلوا الله لي الوسيلة، فإنها درجة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله، وأرجو أن أكون ذلك العبد "، ولم يخرجها، بل الجزء الأخير من الحديث غير وارد، والوارد " وأرجو أن

(١) - السابق، ص: ٣٨٢

(٢) - فتوى مقيدة برقم: ١٥٠٠/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٤

(٣) - الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٢٢٧، وص: ٢٤٤، و ٢٤٦، و ٢٥٧، و ٢٥٩،

٢٦٠، ٢٧٠، ٢٨١ وغيرها

أكون أنا هو"^(١). وحديث "يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك"^(٢)، وحديث: "والميزان بيد الرحمن يخفضه ويرفعه"^(٣)، مع أنه ذكر في نفس الفتوى حديث: "لا تسم غلامك يساراً ولا رباحاً ولا نجيحاً،..." فذكر أنه أخرجه مسلم^(٤). ومن أمثله أيضاً ذكر حديث "إن خياركم أحسنكم قضاء"^(٥) وما أكثر الأحاديث غير المعزوة في فتاوى الدكتور نصر فريد واصل.

ب- الاستشهاد بالأحاديث التي لم تصح، ففي الحديث عن زواج المتعة ذكر حديث "لو نزل عذاب من السماء ما نجا منه غير عمر"^(٦).

(١) - متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الأذان - ما يقول إذا سمع المنادي، حديث رقم (٥٨٦)، ج ١/ ٢٢١، وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: الصلاة - باب: استحباب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي، حديث رقم (٣٨٤)، ج ١/ ٢٨٨

(٢) - أخرجه الترمذي في سننه - كتاب: القدر عن رسول الله - باب: ما جاء أن القلوب بين أصبعي الرحمن، حديث (٢١٤٠)، ج ٤/ ٤٤٨، والحاكم في المستدرک، حديث رقم (٣١٤٠)، ج ٢/ ٣١٧، والإمام أحمد في المسند، حديث: ١٣٧٢١، ج ٣/ ٢٥٧، وعند ابن ماجه في سننه بلفظ: ﴿اللهم ثبت قلبي على دينك﴾، حديث رقم (٣٨٣٤)، ج ٢/ ١٢٦٠

(٣) - أخرجه الإمام أحمد في المسند، حديث رقم (١٧٦٦٧) ج ٤/ ١٨٢، والحاكم في المستدرک، حديث رقم (١٩٢٦)، ج ١/ ٧٠٦، ورقم (٧٩٠٧)، ج ٤/ ٣٥٧، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وله شاهد بإسناد صحيح عن أنس بن مالك، وهو عند ابن ماجه في سننه، في المقدمة - باب: فيما أنكرت الجهمية

(٤) - صحيح مسلم - كتاب الأدب - باب كراهة التسمية بالأسماء القبيحة وبنافع ونحوه، حديث رقم: (٢١٣٦)

(٥) - أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الوكالة - باب وكالة الشاهد والغائب جائزة، حديث رقم (٢١٨٣)، ج ٢/ ٨٠٩، وعنده أيضاً حديث رقم (٢٢٦٢)، ورقم: (٢٢٦٣) ج ٢/ ٨٤٣، ورقم (٢٤٦٥)، ج ٢/ ٩٢٠، وحديث رقم (٢٤٦٧)، ج ٢/ ٩٢١. راجع: الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٦١-٦٣، فتوى بعنوان: الإيمان والشرك لا يجتمعان في قلب واحد

(٦) - السابق، ص: ٢٥٧، و٢٥٧، وغيرها. والأثر أورده ابن كثير. راجع: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء ج ١ / ٤٦٦، تحقيق: عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي، دار حراء - مكة المكرمة -، الطبعة: الأولى ١٤٠٦.

ج- أنه غالباً لا يذكر الحكم على الحديث، أو الحديث عن الجرح والتعديل إلا نادراً، كما في فتوى دية المرأة، فقد ذكر أن أحاديث تنصيف دية المرأة كلها أحاديث مخدوشة ومعلولة وليس فيها حديث صحيح صريح يدل على تنصيف دية المرأة في القتل الخطأ، ثم ساق الكلام عن ضعف بكر بن خنيس، كما في (التاريخ لابن معين، ٦٣/٢ رقم ١٣٤١)، و(السنن الكبرى ٧/٢٦١)، وتهذيب التهذيب، ج ١/١٣٤، وميزان الاعتدال ١/٣٤٤، وتلخيص الحبير، ١/١٨٠، والاختلاف على إبراهيم بن طهمان الخراساني، وساق من أقوال المحدثين فيه^(١).

١٦- النقل عن فتاوى السابقين. مثاله في السؤال عن الحج منحة من البنك للعاملين به ما نقله عن الشيخ عبد الحلیم محمود، فقال: "وفي نفقات الحج يقول الدكتور الإمام الأكبر الراحل عبد الحلیم محمود في فتاويه ج ٢/٧٦ وما بعدها: إن الحج جائز دائماً إذا كان المال حلالاً، سواء أكان ذلك المال من مال الشخص نفسه أم كان من مال الغير المتبرع عن طيب نفس، والله طيب لا يقبل إلا طيباً"^(٢). وعن موتى التدافع في الرمي يتحدث عن مراتب الشهداء ناقلاً عن "فتاوى الدكتور عبد الحلیم محمود مرتين، ج ٢/١٠٨، والفتاوى الإسلامية لداء الإفتاء المصرية، المجلد السابع، ص: ٢٦٢٩"^(٣).

١٧- أن حجم الفتاوى للدكتور نصر فريد واصل هي أقرب للتوسط، مع اشتغالها على الأدلة الشرعية وآراء الفقهاء، بما يحقق معنى الفتوى، فغالب فتاويه ما بين صفحة و صفحتين، وهي ميزة تحسب للدكتور نصر فريد واصل.

١٨- الرجوع كثيراً إلى كتاب الأحوال الشخصية للشيخ محمد أبو زهرة - رحمه الله - في فتاوى الأحوال الشخصية^(٤).

(١)- السابق، ص: ٤٧٣-٤٧٦

(٢)- السابق، ص: ١٩٦

(٣)- الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٢٠٣

(٤)- السابق، ص: ٣٠٨، ٣١٥، ٣٩٨

١٩- إدراج بعض المباحث الأصولية أحياناً في الفتوى . مثاله: الحديث عن الاجتهاد والقياس في فتوى حرمة التدخين^(١)، والحديث عن العرف كأحد الأدلة الشرعية بشيء من التفصيل^(٢). ومن ذلك أيضاً الحديث عن الإجماع في فتوى دية المرأة^(٣).

٢٠- الوعظ والإرشاد والحث على التزام أوامر الله دون الوقوف على بيان الحكم وحده.

مثاله: في فتوى مصارعة الثيران يقول بعد الانتهاء من الحكم بحرمتها: "وعلى المسؤولين عن إقامة مثل هذه المباراة أن يخافوا الله ويتقوه في دينهم، وأن لا يقوموا بتعذيب هذه الحيوانات وقتلها؛ لأن المسلم مطالب بالرفق بالحيوان حتى في حالة ذبحه لها، فهي مخلوقة من مخلوقات الله"^(٤).

٢١- بيان المعنى في اللغة والاصطلاح أحياناً. من ذلك: لما سئل عن تعلم السحر، ذكر معنى السحر في اللغة، وأنه صرف الشيء عن حقيقته إلى غيره، فكأن الساحر لما رأى الباطل في صورة الحق، وخيل الشيء على غير حقيقته، قد سحر الشيء عن وجهه أي صرفه (تهذيب اللغة ٤/ ٢٩٠، ولسان العرب ٤/ ٣٤٨ ط بيروت).

وعرفه في الاصطلاح أنه: مختص بكل أمر يخفى سببه على غير حقيقته، ويجري مجرى التمويه والخداع^(٥).

٢٢- الختام بقوله "والله سبحانه وتعالى أعلم"، وهي الأكثر، أو "والله أعلم" وهي قليلة^(٦).

(١)- السابق، ص: ٤٢٦-٤٣٢

(٢)- السابق، ص: ٤٣٩-٤٤٠

(٣)- السابق، ص: ٤٧٧-٤٧٩

(٤)- السابق، ص: ٥٨٩

(٥)- الفتاوى الإسلامية للدكتور نصر فريد واصل، ص: ٦١٣-٦١٤

(٦)- السابق، ص: ٥٧

المبحث الخامس: طريقة الدكتور أحمد الطيب في الإفتاء



تثلث طريقة الدكتور أحمد الطيب في الإفتاء فيما يلي:

- ١- وضع عنوان للفتوى
- ٢- البدء بالحمد والثناء على الله بصيغة "الحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين". ثم يقول: "اطلعنا على الطلب المقدم من السيد .. المقيّد برقم كذا لسنة كذا، والمتضمن
- الاحتراز في السؤال، فكان يقول: إذا كان الحال كما ورد بالسؤال من أن... كذا... فإن ثم يذكر الجواب.
- ٣- ذكر الخلاف الفقهي في المسألة ثم الاختيار. ومثاله حين سئل عن رضاع مرة واحدة، فقال: "وقد اختلفت كلمة الفقهاء في مقدار الرضاع المحرم فذهب الأئمة أبو حنيفة ومالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد إلى أن قليل الرضاع وكثيره في التحريم سواء بينما ذهب الإمام الشافعي وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إلى أن الرضاع الموجب للتحريم هو ما بلغ خمس رضعات مشبعات متفرقات فأكثر في مدة الرضاع سالفة الذكر^(١).
- ومثاله عن صلاة الظهر يوم الجمعة حيث ساق آراء المذاهب الأربعة كل على حدة، بشيء من التفصيل، ثم أنهى الفتوى بقوله: "وعلى هذا نستطيع أن نقول إن أهل البلد الواحدة يجب عليهم أن يصلوا الجمعة في مسجد واحد إذا كان عددهم قليلاً يمكن أن يستوعبهم أي مسجد من مساجد البلد، وأما إذا كان عدد الأهالي

في البلد لا يتسع لهم أي مسجد، فلا مانع من تعدد المساجد التي تقام فيها صلاة الجمعة، ولا داعي هنالك لصلاة الظهر بعد صلاة الجمعة في هذه المساجد^(١). ومثاله أيضا حين سئل عن إمامة غير خطيب الجمعة فساق الخلاف بين المالكية الذين لا يجيزون إمامة غير الخطيب إلا لعذر، وبين جمهور الفقهاء الذين يجيزونه، ولو بلا عذر، ثم اختار رأي الجمهور، وبنى صحة الصلاة على رأيهم^(٢).

٤- تعريف المصطلحات في الفتوى. ومثال ذلك في فتوى عن الرجوع في الهبة، فقال: "من المقرر شرعاً أن للوالد أن يسترد ما وهب لأولاده أو لبناته، ويسمى في الفقه بالاعتصار، ويعني: "ارتجاع المعطي عطيته دون عوض، ولو بدون رغبة الموهوب له"^(٣).

ومنه أيضا أنه عرف بعض المصطلحات في فتوى، فقال:

أولاً الزنا: هو المعاشرة الجنسية من غير عقد شرعي صحيح.

ثانياً الفاسق: هو من عصي ربه وجاوز حدود الشرع.

ثالثاً الفاجر: هو الكافر الكاذب^(٤).

٥- عدم الالتزام الدائم بتوثيق ما يورده من آيات أو أحاديث أو نقل عن الكتب، فكان يوثق أحياناً، وأحياناً لا يوثق، وإن كان في القرآن أكثر توثيقاً منه في غيره، وهو في التوثيق أكثر من تركه، وإن كان عدم التوثيق ليس بالنادرة. ومن ذلك في فتوى رجوع الوالد في هبته لابنه أنه أورد حديث: "لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يُعطي لولده...". ولم يخرج^(٥).

(١) - رقم ٣٢٠ لسنة ٢٠٠٢

(٢) - فتوى رقم ٥٦٠ لسنة ٢٠٠٣

(٣) - رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٣

(٤) - فتوى رقم ٢٩٢ لسنة ٢٠٠٣

(٥) - سنن أبي داود - كتاب: البيوع - باب: الرجوع في الهبة، وحديث رقم: ٣٥٣٩، ج ٣-٢، ٢٩١، و سنن الترمذي - الولاء والهبة عن رسول الله - ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة، حديث رقم: ٢١٣٢، ج ٤-٤

وفي فتوى عن الزواج بلا ولي ذكر حديث: "أيا امرأة أنكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل" (١) ولم يخرجها أيضاً (٢)

٦- إنهاء فحوى الفتوى بإجابة للسائل دون تركه في حيرة من أمره في غالب الفتوى.

مثال ذلك: بناء على ذلك وفي واقعة السؤال: طالما أن السائل يقرر في طلبه أن بنت عمه المذكورة قد رضعت من أمه مرة واحدة فيجوز له أن يتزوج من بنت عمه على ما ذهب إليه الإمام الشافعي وأظهر الروايات عن الإمام أحمد ودار الإفتاء تميل إلى الأخذ بهذا الرأي تخفيفاً على الناس في أمر الرضاع الذي عمت به البلوى (٣).

و في فتوى لبن الزوجة ساق الفتوى ثم أنهاها بقوله: "بناء على ذلك وفي واقعة السؤال

فإن شرب الزوج من لبن زوجته ليس حراماً ولا يترتب عليه أي أثر من آثار التحريم" (٤).

٧- بيان الخلاف وترك الاختيار للسائل: مثاله: في فتوى التأمين، فساق الخلاف في التأمين، ثم ترك للسائل الاختيار، فقال: "إن التأمين ضد الأضرار - التأمين على السيارات ضد السرقة والحريق - مختلف فيها على قولين وللسائل أن يختار بين

٤٤٢، و سنن ابن ماجه - الأحكام - من أعطى ولده ثم رجع فيه، حديث رقم: ٢٣٧٧، ج ٢-٧٥٩. قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح، وصححه ابن الجارود. راجع: المتقى من السنن المسندة، عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري، ج ١-٢٤٩، تحقيق: عبد الله عمر البارودي. طبع: مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - الطبعة: الأولى: ١٤٠٨ - ١٩٨٨ . . طلب مقيد رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٣

(١)- سبق تحريجه

(٢)- فتوى رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٣م

(٣)- رقم ٤٨ لسنة ٢٠٠٣

(٤) - فتوى رقم ٢٤٠ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٥ / ٣ / ٢٠٠٣ م

القولين السابقين ما يطمئن إليه وما يتناسب معه وأن أخذ بالقول بإباحة التأمين ضد الأضرار وعمل به فله ذلك^(١)

٨- الاستشهاد بفتاوى السابقين: من ذلك: في فتوى ختم الصلاة جهراً، يقول بعد أن ساق الفتوى: "وقد أفتى بجواز ختام الصلاة جهراً كثيراً ممن تولوا مهمة الإفتاء في مصر، منهم:-

فضيلة الشيخ حسن مأمون - المجلد العشرون.

وفضيلة الأستاذ الدكتور / محمد سيد طنطاوي - المجلد الحادي والعشرون.

وفضيلة الأستاذ الدكتور / نصر فريد واصل.

٩- الاهتمام بالجانب الأخلاقي بعد بيان الحكم الشرعي، ففي فتوى اقتناء الكلاب قال بعد بيان الحكم الشرعي من عدم جواز اقتنائها في البيوت لغير علة: "وعلى السائل أن يتحرى الحلال ويتبعد عما فيه شبهة الحرام لقوله (ﷺ): "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك"^(٢).

١٠- الدلالة على المباح عند الإفتاء بالحرمة: فكان إذا أفتى بشيء محرم، أبان حالاته المحرمة، وحالاته المباحة، ولكن لم يكن ديدنا له يلتزمه، وإن لم يعدم في فتاويه.

ومثاله في فتوى اقتناء الكلاب حيث قال: "فإن دار الإفتاء المصرية ترى أنه لا يجوز شرعاً اقتناء الكلاب وتربيتها في داخل المنازل مراعاة لشروط النظافة والصحة التي يحرص عليها الإسلام أما في خارج المنازل كحديقته وأمام مداخلها فإنه يجوز اقتناؤها إذا كانت للصيد أو الحراسة وكذلك لا يجوز بيعها ولا التجارة فيها إلا إذا كانت معلمة ومدربة تصلح للصيد والحراسة"^(٣).

(١)- رقم ١٠١٩ لسنة ٢٠٠٣، ٢١ مايو ٢٠٠٣ م، رقم ١١١٢ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١١١٢ لسنة ٢٠٠٣، ٢١ مايو ٢٠٠٣ م

(٢)- الحديث سبق تحريمه. راجع فتوى رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٠٢

(٣)- رقم ٣٠٢ لسنة ٢٠٠٢

١١- ذكر العلة والحكمة: كان الدكتور أحمد الطيب يذكر - أحياناً - العلة أو الحكمة من الحكم؛ حتى يكون السائل مطمئناً للفتوى.
ومثال ذلك: أنه سئل عن الوصية بهال التأمين، وأنه لا يشترط أن تكون للورثة، ثم بين العلة من ذلك، وهو أن الوصية لا تجوز إلا فيما يملكه الإنسان حال حياته ومبلغ التأمين لم يكن ملكاً للمؤمن عند إبرام عقد التأمين فلا تنطبق عليه أحكام الوصية وكذلك الميراث^(١).

١٢- ذكر الحجة والدليل دون الالتزام بذلك: فكان الدكتور أحمد الطيب يذكر - أحياناً - الأدلة في الفتوى من الكتاب أو السنة أو القياس أو غيرها من الأدلة الشرعية المعتمدة، وفي فتاوى أخرى يذكر الإجابة مجردة من أي دليل شرعي.
ومثال عدم ذكر أية أدلة، حين سئل عن العمل في شركة لتصنيع "الريسيفر" أنه أجاب قائلاً: "إذا كان الحال كما ورد بالسؤال فإن الدش والريسيفر والتليفزيون أجهزة محايدة وهي تبث ما يوضع فيها من برامج ومواد.
وبناء على ذلك فلا شيء عليك في العمل بالشركات والمصانع التي تنتج وتوزع هذه الأجهزة.. أما المواد الخبيثة فيأثمها على منتجها ومروجها."^(٢)
وتكاد تكون الفتاوى المستحدثة غالبها بلا دليل يذكر.

ومثاله: أنه سئل عن فتح محل للألعاب الالكترونية ومدى حلها وحرمتها فأجاب: "إذا كانت الألعاب المبرجة على الكمبيوتر والتي يتيحها المركز المذكور للشباب تهدف إلى التسلية الفكرية والذهنية ولا تتضمن برامج لإثارة الغرائم والشهوات في الشباب أو لترويج العنف والجريمة فتكون حلالاً ولا بأس به شرعاً ويكون الكسب الناتج من تأجيرها حلالاً أيضاً، أما إذا كانت تهدف إلى هدم الأخلاق والقيم أو تثير الغرائز الجنسية أو تروج الجريمة فإنها تكون حراماً

(١) - فتوى رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠٣

(٢) - فتوى رقم ٤٠٣ بتاريخ ١١ / ٣ / ٢٠٠٣ م

لأنها إعانة على أمر محرم والمعين على المحرم شريك فيه ويكون الكسب الناتج منها حراماً^(١).

وفي فتوى حول استيراد السجائر أجاب: " فإنه يحرم شرعاً تصنيع واستيراد وتجارة وتعاطي السجائر لما تسببه من أضرار"^(٢).

وفي فتوى عن بنك فرع المعاملات الإسلامية التابع لبنك تجاري، فأجاب: " إذا كان هذا الفرع إسلامياً كما يعلن البنك فإن العائد المتغير على الأموال المودعة حلال ولا حرمة فيه"^(٣).

١٣ - الميل إلى اختصار الفتوى في الغالب: فكانت فتاويه تميل إلى الاختصار، ومتوسط فتاويه صفحة أو ثقل، مثاله: " ما دمت أيها السائل كنت متمتعاً - كما ورد بسؤالك - وأديت العمرة وتحللت منها ثم أديت مناسك الحج حتى طواف الإفاضة ففي حالتك هذه يتعين عليك سعى الإفاضة وإذا لم تسع وجب عليك دم جبراً لعدم سعيك"^(٤).

ويزداد الاختصار إذا حوت الرسالة أكثر من سؤال، فتشبه الفتوى خطاب "التلغراف". مثال ذلك أنه سئل:

أولاً: ما تفسير قوله تعالى: ﴿مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُتَّخَذَاتِ أَخْدَانٍ﴾^(٥).

ثانياً: هل الرسم على ورق - رسم الأشخاص والحيوانات والبيئة حرام أم حلال؟.

ثالثاً: هل الكلام في التليفون مع الأولاد حلال أم حرام.

(١) - فتوى رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ: ٨ / ٣ / ٢٠٠٣ م

(٢) - فتوى رقم ٥١٣ بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٣ م

(٣) - فتوى رقم ٥١٣ بتاريخ ١٣ / ٣ / ٢٠٠٣ م

(٤) - رقم ٣٣٨ / ٢٠٠٢

(٥) - النساء: ٢٥

رابعاً: هل لبس البنطلونات حرام أم حلال. على العلم أنها فضفاضة وعليها بلوزة طويلة.

خامساً: لي علاقة مع شخص وأمي وأبي يعلمان ذلك حيث أنه جاء ليطلب يدي ولكن أبي رفض إلى أن أكمل دراستي ولكنني ما زلت على اتصال به وأبي وأمي يعلمان فهل هذا حرام في نظر الدين أم حلال نظراً لأن والدي يعلمان. فأجاب: أولاً: تفسير قوله تعالى: (مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ) محصنات - أي عفاف عن الزنا لا يتعاطينه، ولهذا قال (غَيْرَ مُسَفِّحَاتٍ)

قال ابن عباس: "مسافحات" هن الزواني المعلنات، يعني الزواني اللاتي لا يمنعن أحداً أرادهن بالفاحشة وقال ابن عباس (مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ) يعني أخلاء - أصدقاء على الفاحشة^(١).

ثانياً: الرسم على الورق - رسم الإنسان أو الحيوان أو البيئ - جائز شرعاً إذا كان لأغراض علمية مفيدة ينتفع بها الفرد أو المجتمع وليس في الرسم ما يدعو إلى ما حرم الله.

ثالثاً: الكلام في التليفون مع الأولاد إذا كان فيما أحله الله فهو حلال وإذا كان فيما حرمه الله فهو حرام.

رابعاً: يجب على المرأة متى بلغت سن البلوغ أن ترتدي الملابس الفضفاضة الواسعة التي لا تصف ولا تشف عما تحتها ولا تجسد الجسد ولا تظهر العورات. وبناء على ما سبق: إذا كان البنطلون واسعاً فضفاضاً لا يصف ولا يشف عما تحته وعليه بلوزه فلا مانع منه شرعاً.

خامساً: يجب على السائلة أن تطيع أباهما في هذا الأمر وأن تبتعد كل البعد عن علاقتها بهذا الإنسان وتكمل دراستها ولتعلم أن الله يراقبها في السر والعلن^(٢).

(١) - تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء، ج ٢، / ٢٤٦، دار الفكر - بيروت - ١٤٠١، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ج ٢، / ١٨٠٨، طبع: دار الشعب - القاهرة

١٤ - ختام الفتوى: كان يختتم بقوله: ومما سبق يعلم الجواب، والله سبحانه وتعالى أعلم.





المبحث السادس: طريقة الدكتور علي جمعة في الإفتاء



تمثلت طريقة الدكتور علي جمعة في الإفتاء فيما يلي:

- ١- وضع عنوان للفتوى .
- ٢- الذكر عند الفتوى، فكان يبدأ الفتوى بحمد الله تعالى والثناء عليه بصيغة " الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين .. ثم يقول: اطلعنا على الطلب المقدم من المقيّد برقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٠٣ (مثلاً) المتضمن... ثم الجواب .
- ٣- تعريف المصطلحات الواردة في الفتوى، من ذلك: " الهبة في الشرع عقد موضوعه تمليك الإنسان ماله لغيره في الحياة بلا عوض. وتطلق الهبة ويراد بها التبرع والتفضل على الغير سواء أكان بهال أم بغير^(١) .
- ٤- التيسير في عرض الفتوى، حيث كان يعرض التقسيمات أحياناً بصورة رقمية متسلسلة لتكون أيسر في الفهم، وأحسن في العرض. مثاله: حين تحدث عن شروط الهبة، فقال: " الهبة تقتضي واهباً، وموهوباً له، وموهوب ولكل شروطه فشرط الواهب هي:

- [١] أن يكون مالاً للموهوب
- [٢] ألا يكون مجبوراً عليه لسبب من أسباب الحجر
- [٣] أن يكون بالغاً
- [٤] أن يكون مختاراً لأن الهبة عقد يشترط في صحته الرضا

أما شروط الموهوب له فهي: أن يكون موجودا حقيقة وقت الهبة

أما شروط الموهوب فهي :

[١] أن يكون موجودا حقيقة

[٢] أن يكون مالا متقوماً

[٣] أن يكون مملوكا في نفسه

[٤] ألا يكون متصلا بملك الواهب اتصال قرار كالزراع والشجر والبناء دون الأرض^(١).

٥ - الدلالة على المباح عند الإفتاء بالتحريم: وذلك حين سئل عن الاقتراض من الصندوق الاجتماعي بفائدة، فأفتى بالحرمة، لأنه قرض جر نفعا وليس استثمارا، ثم قال: "لذلك فإننا نوصي القائمين على أمر الصندوق أن يكون تعاملهم مع شباب الخريجين في صورة مشاركة ويكون له نسبة من الأرباح أو في صورة مربحة بحيث يمتلك الصندوق المعدات ثم يبيعها لصاحب المشروع بزيادة عن الثمن الأول على أقساط معينة^(٢)."

٦ - الأخذ بالتيسير: ومن أمثلة ذلك أنه رأى أن الجلوس للعزاء مع كونه مختلفا فيه بين الكراهة، وهو ما ذهب إليه الشافعية، والجواز كما ذهب إليه الحنفية، شريطة ألا يزيد عن ثلاثة أيام، فاختار مذهب الحنفية، وعقب قائلا: "ونحن نميل إلى هذا الرأي تخفيفا على الناس ومراعاة لأحوالهم .

ولكنه في جميع الأحوال يستحب ألا تزيد مدة العزاء عن ثلاثة أيام منعاً لتجديد الأحزان وحتى ينصرف الناس إلى أشغالهم ومصالحهم وأنه يجب عدم الإسراف والتبذير في مظاهر العزاء^(٣)."

(١) - فتوى رقم ١٨٥٨ لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ: ١١ رمضان ١٤٢٤ هـ، ٥ نوفمبر ٢٠٠٣ م

(٢) - فتوى رقم ٢٠٢٤ لسنة ٢٠٠٣

(٣) - رقم ١٨١١ لسنة ٢٠٠٤ م

٧- الفتوى اللغوية: فقد سئل عن حكم التسمية بلام التعريف مع الأسماء الحسنى، كأن يقول: العبد الله. فأفتى بأن (ال) التعريفية لا تدخل على المضاف إضافة محضة كعبد الله وعبد الهادي ونحوهما، فإذا دخلت أولت بغير التعريفية كدخولها على الفعل وهو منزعه عنها في لغة العرب قال الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الحصيف ولا ذي الرأي والجدل^(١).

فمعناها هنا موصولة بمعنى الذي، وكذلك دخولها في بعض لهجات العرب المحدثين تعني الأهل فالعبد الله يعني آل عبد الله وحيثئذ فيجوز ذلك^(٢).

٨- النصيحة في الفتوى: فحين سئل عن العمل في الضرائب أفتى بحله بناء على حل جمع الضرائب ثم قال: "وفي واقعة السؤال وبناءً على ما سبق فالعمل في مصلحة الضرائب جائز شرعاً، ويجب على من يعمل بهذه المصلحة أن يراقب الله تعالى في عمله وأن يؤديه بإتقان وإخلاص وأن يعطي كل ذي حق حقه من الذين يتعامل معهم تحقيقاً لقوله (ﷺ): إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه"^(٣).

٩- تقرير الحكم ثم بيان الفتوى: فحين سئل عن شركة تورد للبنك ما يحتاجه الناس للشراء من أجهزة الكمبيوتر، بحيث تسلم الشركة الأجهزة بموجب اتفاق مع البنك، على أن يضع البنك مبلغ السلعة في حساب الشركة، ويدفع العميل الثمن للبنك بفوائد، فقرر حكم البيع بالتقسيط ثم بين الفتوى. فقال: "من المقرر شرعاً أنه يصح البيع بثمن حال وبثمن مؤجل إلى أجل معلوم والزيادة في الثمن نظير الأجل المعلوم جائزة شرعاً على ما ذهب إليه جمهور الفقهاء لأنها من قبيل المراجعة، وهي نوع من أنواع البيوع الجائزة شرعاً التي يجوز فيها اشتراط الزيادة في

(١) - البيت للفرزدق، راجع: تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ج ٣٣ / ٤٥٠، تحقيق محمد عوض مرعب، طبع: دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى: ٢٠٠١م، وخزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ج ١ / ٧٣، تحقيق: محمد نبيل طريفي/ أميل بد اليعقوب، طبع: دار الكتب العلمية - بيروت -، الطبعة: الأولى: ١٩٩٨م.

(٢) - فتوى رقم ١٧٤ لسنة ٢٠٠٤م.

(٣) - فتوى رقم ١٧٤٥ لسنة ٢٠٠٤م.

الثمن في مقابلة الأجل، لأن الأجل وإن لم يكن مالاَ حقيقة إلا أنه في باب المراجعة يزداد في الثمن لأجله إذا ذكر الأجل المعلوم في مقابلة زيادة الثمن قصداً لحصول التراضي بين الطرفين على ذلك ولعدم وجود موجب للمنع ولحاجة الناس الماسة إليه بائعين كانوا أو مشتريين .

وبناءً على ذلك وفي واقعة السؤال: فإن البنك في هذه الحالة إنما هو بمثابة الوسيط الذي له أن يشتري الشيء المبيع ويتملكه حقيقة أو حكماً ثم يشتريه المشتري منه بالتقسيط بسعر زائد نظير الأجل المعلوم وهذا جائز شرعاً، وهو إن سُمِّيَ "قرضاً" إلا أنه في حقيقته بيع بالتقسيط وهو جائز للقاعدة الفقهية المقررة "إذا توسطت السلعة فلا ربا" (١).

١٠ - الاحتراز في الفتوى: فكان يحترز في الفتوى، ويقول: إذا كان الحال كما ورد بالسؤال.

وسئل عن موقف الإسلام من موضوع الرسالة التي أنوي تقديمها بعنوان "تصوير القصص القرآني... دراسة تطبيقية لفن الرسم وأثر ذلك في المتلقي من سن تسعة إلى ثلاثة عشر سنة تربوياً وسلوكياً.

فأفتى بأن دار الإفتاء المصرية توافق على أصل البحث من حيثية الحاجة إلى الفنون المختلفة للحفاظ على هوية الأمة وصيانة ذاكرتها من العبث بها عمداً أو جهلاً، من خارج الأمة وأعدائها الظاهرين، أو من داخلها وأعدائها الباطنيين الذين يلبسون مُسُوح العلم والدين، والعلم والدين منهم براء . فالخطة في شكلها العام لا غبار عليها من الناحية الشرعية، بل مثل هذه الأفكار قد تكون مندوبة مستحبة، ولكنه رأى أن هذه ليست موافقة على البحث بشكل تفصيلي، بل لابد من الرجوع إلى دار الإفتاء بعد انتهاء البحث ليعرض عليها في صورته النهائية، حيث يتم النظر إليه وفق مراعاة الضوابط الشرعية فيه أم لا (٢).

(١) - فتوى رقم ٢٠٣٠ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) - فتوى رقم ٢٤٢٢ لسنة ٢٠٠٤م

١١ - حكاية الخلاف وترك السائل يتخير ما يشاء أحياناً: ففي أحد الأسئلة عن التأمين، ساق خلاف الفقهاء فيها، ووضع بعض الضوابط في المسائل الخلافية هي:
 أولاً: أنه إنما يُنكر ترك المتفق على فعله أو فعل المتفق على حرمة، ولا يُنكر المختلف فيه.

ثانياً: أن الخروج من الخلاف مستحب .

ثالثاً: أنه من ابتلي بشيء من المختلف فيه فليقلد من أجاز.

ثم قال: " وبناءً على ذلك: فلا مانع شرعاً لمن أراد التأمين على الأشخاص أن يفعل ذلك تقليداً لمن أجازهم العلماء، كما أن من أحب أن يتورع عنه خروجاً من الخلاف فهو أفضل، ولا ينبغي لأحدهما أن ينكر على الآخر ما دام الأمر خلافياً بين العلماء"^(١).. وفي أحد الأسئلة المتعلقة بشركات التأمين ساق الخلاف بين الفقهاء في حكمه، ثم عقب بقوله: " فلا مانع شرعاً من إنشاء مثل هذه الصناديق والاشتراك فيها تقليداً لمن أجاز ذلك من العلماء، كما أن من أحب أن يتورع عنها خروجاً من الخلاف فهو أفضل، ولا ينبغي لأحدهما أن ينكر على الآخر ما دام الأمر خلافياً بين العلماء"^(٢).

١٢ - الإرشاد إلى البديل المباح والتصحيح: فقد سئل عن رجل ساهم مع آخر في محل تجاري بمبلغ معين على أن يكون له ربح ثابت، مع تحمل كل منهما الخسارة إن وجدت.

فأفتى بأن " تصح مثل هذه المعاملات بجعل المال المأخوذ شهرياً تحت حساب الربح والخسارة إلى نهاية العام، وبعد حساب الربح يتم سنوياً تصفية نتاج هذا

(١)- فتوى رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٠٥ م

(٢)- فتوى رقم ١١٢٣ لسنة ٢٠٠٥ م

النشاط: فإذا زاد عن المبلغ المتفق عليه أو نقص أو تساوى صير إلى ذلك؛ بحيث يتم الحساب على النتيجة الفعلية^(١).

١٣ - ذكر الحجة والدليل: فكان يذكر في الفتوى الأدلة الشرعية الواردة فيها، ثم يبنى عليها. ففي فتوى سئل عن "مشروع خاص بالألعاب جيم كمبيوتر"، فذكر الأدلة في المسألة بشكل عام، من ذلك: فعن أبي بريك أن النبي ﷺ قال (من لعب النرد شير فكأنها وضع يده في لحم خنزير ودمه) رواه أحمد ومسلم وأبو داود وعن أبو موسى أن النبي ﷺ قال: (من لعب بالنرد شير فقد عصى الله ورسوله) رواه أحمد وابن ماجه وأبو داود. ثم أبان أن هذه الألعاب لا تشابه اللعب بالنرد، والغالب فيها هو الحذق والتدبير ففي هذه الحالة تشبه المسابقة بالسهم^(٢).

ومنه حين سئل عن ارتداء الخرز والكف والعين للحماية من الحسد، فأفتى بالحرمة، وذكر الحجة والدليل في هذا، وهو أنه قد جاء رهط من عشرة أشخاص يبائعون النبي (ﷺ) فبايع تسعة منهم وأمسك عن واحد فلما سئل عن ذلك قال: "إن في عضده التميمة" فأدخل الرجل يده فقطعها فبايعه رسول الله (ﷺ) وقال: "من علق تميمة فقد أشرك" رواه أحمد والحاكم وأبو يعلى بإسناد جيد. وقال (ﷺ): "من علق تميمة فلا أتم الله له"^(٣).

وكذلك الحال في غالب فتاوى ودائع البنوك.

١٤ - ذكر الخلاف الفقهي ثم الترجيح: ومثاله فتوى عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، حيث ذكر الخلاف الفقهي بين رأي الجمهور الذي يرى أن عدتها وضع حملها، وبين ما قاله ابن عباس وعلي - (رضي الله عنهما) أن عدتها أبعد الأجلين.

(١) - رقم ٢١٥ لسنة ٢٠٠٤م

(٢) - رقم ١٨٨١ لسنة ٢٠٠٣م، بتاريخ: ٢ رمضان ١٤٢٤هـ ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣م

(٣) - مسند الإمام أحمد حديث رقم: ١٧٤٤٠، ج ٤-١٤٥، وصحيح ابن حبان، حديث: ٦٠٨٦، ج ١٣-٤٥٠، والحاكم في المستدرک، حديث: ٧٥٠١، ج ٤-٢٤١٠، وسنن البيهقي الكبرى: ١٩٣٨٩، ج ٩-٣٥٠، المعجم الكبير للطبراني: ٨٢٠، ج ١٧-٢٩٧. قال الميثمي: رواه أحمد والطبراني ورجال أحمد ثقات. مجمع الزوائد: ج ٢-٢٩١. فتوى رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠٠٣م

لكنه رجح رأي الجمهور القائل بأن عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي وضع الحمل؛ استناداً إلى أن آية وضع الحمل نزلت بعد آية الوفاة^(١).

١٥- تخريج الآيات والأحاديث: فكان من عادة الدكتور علي جمعة أنه إذا ذكر آية من القرآن أن يذكر اسم سورتها ورقم الآية، وكذلك الحديث، فإنه كان دائماً التخرج للأحاديث الواردة في الفتوى. ولا يخالف في هذا إلا قليلاً.

١٦- النقل عن كتب المذاهب، وإن كان يوثق أحياناً: ومثاله في سؤال عن صلاة العشاء خلف من يصلي التراويح فقال: "لا مانع لمن فاتته صلاة العشاء أن يصليها خلف من يؤديون صلاة التراويح رغم علمه بأنها صلاة التراويح وليست صلاة العشاء على ما ذهب إليه فقهاء المذهب الشافعي فقد قال الشربيني^(٢) في الإقناع ما نصه: "ويصح الاقتداء لمؤد بقاض ومفترض بمتنقل ولا يضر اختلاف نية الإمام والمأموم"^(٣).

ومثاله في فتوى تحديد النسل في شعب تركستان من قبل الحكومة غير المسلمة، وأن من يخالف القانون يتعرض للسجن والإيذاء، فتحدث عن الإجهاض قبل مائة وعشرين يوماً، فذكر ما ذهب إليه السادة الأحناف من جواز إسقاط الحمل قبل مدة ١٢٠ يوم حيث لم تنفخ الروح بعد، واستشهد بقول ابن عابدين في حاشيته: "ولو أُلقت مضغة ولم يتبين شيء من خلقه فشهدت ثقات من القوابل أنه مبدأ خلق آدمي ولو بقي لتصور فلا غرة فيه.. ثم يقول لو لم يستتب بعض خلقه فلا إثم"^(٤).

(١)- فتوى رقم ١٩٦٠ لسنة ٢٠٠٣

(٢)- هو محمد بن أحمد الشربيني، شمس الدين، فقيه شافعي مفسر لغوي من أهل القاهرة. توفي سنة: ٩٧٧هـ. من تصانيفه ﴿الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع﴾، و﴿مغني المحتاج في شرح المنهاج﴾ للنووي، كلاهما في الفقه. وله ﴿تقريرات على المطول﴾ في البلاغة، و﴿شرح شواهد القطر﴾. راجع: الأعلام للزركلي، ج ٦ / ٢٣٤، وشذرات الذهب، ج ٨ / ٣٨٤

(٣) - رقم ٢٠٧٤ لسنة ٢٠٠٣

(٤)- رقم ٢١١٩ لسنة ٢٠٠٣

ومثاله أيضا: "يقول الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه (إعلام الموقعين): "الحلية المباحة صارت بالصنعة المباحة من جنس الثياب والسلع لا من جنس الأثنان، ولهذا لم تجب فيها الزكاة، فلا يجري الربا بينها وبين الأثنان كما لا يجري بين الأثنان وبين سائر السلع وإن كانت من غير جنسها، فإن هذه بالصناعة قد خرجت عن مقصود الأثنان وأعدت للتجارة، فلا محذور في بيعها بجنسها"^(١).

١٧ - ذكر العلة والحكمة: فكان يذكر العلة أو الحكمة، وإن لم يكن دائها. ومن أمثلة ذلك حين سئل: رجل نذر نذرا ذبيحة ماعز ولكنه لاحظ أن ثمنه لو باعه سيشتري به لحما أكثر لإطعام الفقراء فهل يحل له ذلك وهل يأكل هو وأهله من هذه اللحوم؟

فجاء في الفتوى: "ولا يجوز تحويل النذر من الذبح إلى شراء اللحم لأن الناذر قد أوجبه على نفسه فوجب الوفاء به وهو ما قدره لنفسه، ولا يجوز للناذر أن يأكل من نذره ولا أهل بيته وإنما يجب عليه أن يوزعه جميعه على فقراء المسلمين"^(٢).

ومنه فتواه في التسويق الشبكي حيث أفتى بالحرمة وأبان العلة، فقال: "هذه الطريقة في التعامل تندرج تحت مفهوم التسويق الشبكي وهو غير جائز شرعاً لاشتتماله على الغرر الذي يفسد العقد في الفقه الإسلامي ولاشتتماله أيضاً على الجهالة في العمل المتمثلة في استحقاق العضو لأموال نتيجة عمل غيره وهذا الأمر هو الذي يجعل الأعضاء يتعلقون بالدخول في هذه المعاملة على أمل تحصيل المكاسب الموعود بها وهو أمر خارج نطاق إرادة الطرفين اللذين ينعقد بهما العقد أولاً فكان من قبيل المقامرة المنهي عنها شرعاً لبنائها على مجهول غير محدد"^(٣).

ومنه أيضاً حين سئل عن شركة تقوم ببيع تذاكر مباراة كرم القدم، وأنها تختار من بين المشتريين من تعطي له جائزة، فأجاز ذلك إن كان المقصود منه حضور مباراة

(١) - رقم ٢٣٤٣ لسنة ٢٠٠٣م

(٢) - رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٠٠٣م

(٣) - رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٠٠٤م

فعلية، وأن الجائزة ليست من مال المشتري، أما إذا لم تكن هناك مباراة فعلية محددة تتعلق بهذه التذاكر أو كان المشتري هو الذي يتحمل الجائزة من ماله أو قصد من شرائها الحصول على الجائزة فقط فإن ذلك لا يجوز شرعاً لأنها حيثئذ تكون من القمار المحرم شرعاً لكونها تعتمد على الحظ والصدفة ولتوافر الجهالة والغرر في هذه المعاملة^(١).

١٨- تلخيص الإجابة المطولة: فكان إذا أجاب إجابة مطولة، يذكر لها تلخيصاً. ومثال ذلك حين تحدث عن حكم الختان، وفصل أقوال الفقهاء فيه، ثم قال: " خلاصة هذه الأقوال: أن الفقهاء اتفقوا على أن الختان في حق الرجال والخفاض في حق الإناث مشروع .

ثم اختلفوا في وجوبه، فقال الإمامان أبو حنيفة ومالك: هو مسنون في حقهما وليس بواجب وجوب فرض ولكن يأثم بتركه تاركه، وقال الإمام الشافعي: هو فرض على الذكور والإناث، وقال الإمام أحمد: هو واجب في حق الرجال. وفي النساء عنه روايتان أظهرهما الوجوب. " ثم لخص الفتوى بعد حديث طويل، فقال: " فإن الختان أمر واجب على الذكور وهو جائز في حق الإناث بشرط أن يقوم به المختص الخبير فمن ترك ختان الإناث فلا إثم عليه ولا تثريب بل إن أغلب بلاد المسلمين قد تركته من زمن بعيد^(٢) ".

١٩- الاستناد إلى القوانين المعمول بها في القضاء المصري: ومن أمثلة ذلك: أنه سئل عن رجل قال لزوجته: أنت طالق ثلاثاً، فأجاب: " بقول الزوج لزوجته في المرة الأولى " أنت طالق ثلاثاً " فهذا اللفظ من قبيل الطلاق الصريح المنجز الذي يلحق الزوجة بمجرد التلفظ به بدون الحاجة إلى نية، فيقع عليها طلاق واحدة أولى رجعية لأن الطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة عملاً بالقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٩ المأخوذة أحكامه من أقوال بعض فقهاء المسلمين وحيث إنه راجعها

(١)- رقم ٢١٢٣ لسنة ٢٠٠٤م

(٢)- رقم ٢٢٠٩ لسنة ٢٠٠٣م

خلال فترة العدة فتكون الحياة الزوجية قد عادت بينهما . ولا كفارة على الزوج في هذا اليمين^(١).

٢٠ - الإجمال ثم التفصيل: فكان في بعض الفتاوى يذكر الفتوى بصورة مجملة، ثم يفصلها.

مثال ذلك: " الأغاني والموسيقى منها ما هو مباحٌ سماعه ومنها ما هو محرم؛ وذلك لأن الغناء كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح "، ثم فصل الفتوى عن الغناء أولاً ثم الموسيقى^(٢).

٢١ - اختصار الجواب، وخاصة إن كانت الفتوى تحتوي على عدد من الأسئلة، مثالها:

(س١) ما هو موقفكم ورؤيتكم لأحداث الغزو الأنجلو - أميركي للعراق ؟
يرفض كل عاقل الاحتلال والهيمنة من دولة على دولة فهذا مخالف للقانون الدولي والشرعية الدولية، ومخالف للتاريخ ولسنن الله في كونه .

(س٢) ما هو المطلوب من الدول العربية والإسلامية تجاه إخوانهم في العراق ؟
مطلوب منهم الوحدة، وأن يشتغلوا بأجندتهم لا بأجندات الآخرين وعليهم النصر في الدين .

(س٣) كيف تكون سبل المقاومة للشعوب والأنظمة العربية والإسلامية لكل ما يحدث لها في العراق وفلسطين والسودان وكشمير وباقي بلاد العالم الإسلامي ؟
النصرة تتم بالطريق السياسي وبالواقف الدولية وباستعمال أسلحة كثيرة فلإن هناك مساحة كبيرة بين الموافقة التامة لأعدائنا وبين إبادتهم والتخلص منهم، هناك التفاوض والتفاهم والضغط وأن نقول لا.

(١) - رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٠٠٣

(٢) - فتوى رقم ١٩٥٠ لسنة ٢٠٠٣

(س٤) كيف يكون التعامل سياسيًا مع أمريكا وبريطانيا بعدما سقطت ذرائع احتلالها للعراق - وهي أسلحة الدمار الشامل وعزل صدام حسين...؟
الأمر يتعلق بالقوة العسكرية الغاشمة وليس أماننا إلا الصمود والوحدة واستعمال ما تحت أيدينا من وسائل كثيرة .

(س٥) ثبت فعليًا أن عراقيين يبيعون أراضيهم لإسرائيليين وهو ما يعود بنا لذكرى سقوط فلسطين.. ما هو الحكم الشرعي لذلك.. وكيف يتم التعامل مع ذلك ؟
حرام .

(س٦) ما الواجب فعله على مجلس الحكم العراقي تجاه الإدارة الأمريكية الممثلة الآن ؟
أن ينفع الوطن بكل ما يستطيع .

(س٧) للذا في رأيك هذا " الصمت القاتل " من الدول العربية والإسلامية تجاه ما يحدث في العراق ؟
لعله يكون الخوف من الخوف .

(س٨) بما تطالب طائفتي السنة والشيعة في العراق ؟
الوحدة.

(س٩) ما هو الصوت الذي لا يجب أن يعلو عليه صوت الآن في العراق ؟
الاتفاق.

(س١٠) ما هو الواجب الشرعي الذي يحتم على السنة والشيعية عدم الاقتتال وعدم الالتفات إلى كل المؤامرات التي تحاك ضدّهما ؟
الاتفاق.

(س١١) كيف يتعامل العراقيون مع الدستور العراقي الذي ينفي صلته بالإسلام وهو ما قاله بول بريمر الحاكم المدني لقوات الاحتلال الأمريكية بالعراق ؟
يمكن أن يكون ذلك مرحلياً.

(س١٢) ما الواجب على دول الجوار للعراق فعله تجاه إخوانهم العراقيين ؟
النصرة.

(س١٣) أجمع علماء الأمة في " جاكرتا " على الحوار مع العدو بدلاً من الصدام .. ما رأي فضيلتكم ؟
الحوار مطلوب ولكن بقوة وليس بضعف .

(س١٤) كيف تنظرون إلى القضية الفلسطينية ؟
هي عائق التنمية في الشرق كله.

(س١٥) هل ترى لها علاقة بسقوط بغداد الحبيبة ؟
نعم مخطط واحد .

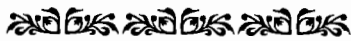
(س١٦) برأيك كيف تعود القدس وبغداد إلى أحضان المسلمين ؟
بالوحدة .

(س١٧) معروف أن هناك هجمة على المناهج التعليمية للدول الإسلامية - كيف
يكون مجابهة ذلك ؟
هناك مشروعات بديلة للتطوير كالتي صيغت في الإمارات العربية يجب العمل بها .

(س١٨) هل يجوز الحوار مع العدو الإسرائيلي بعدما نفى كل سبل الحوار
والتفاوض وأبدله بالقتل وهو ما تعهدناه في مقتل الشهيد أحمد ياسين ؟
أحمد ياسين مثال يحتذى .

(س١٩) كيف تنظرون إلى الديمقراطية القادمة من الخارج ؟
لا تصلح^(١) .

٢٢- ختم الفتوى بقوله : وما ذكر يعلم الجواب عما جاء بالسؤال إذا كان الحال كما ورد به . والله سبحانه وتعالى أعلم .

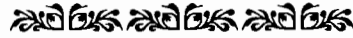


الفصل الرابع: تقييم لمنهجية الإفتاء عند مفتي دار الإفتاء



وفيه أربعة مباحث :

- المبحث الأول: الشروط الواجب توافرها في الإفتاء
- المبحث الثاني: طبقات المفتين
- المبحث الثالث: مدى التزام فتاوى الدار بأحكام الإفتاء
- المبحث الرابع: مدى التزام فتاوى الدار بأداب الإفتاء





المبحث الأول : الشروط الواجب توافرها في الإفتاء



مقدمة:

ذكر الأصوليون بعض الشروط التي يجب أن تتوافر في القائم بالإفتاء، ويمكن أن نقسمها إلى قسمين:

القسم الأول: شروط تتعلق بشخص المفتي:

وهي تقسيمها إلى :

- ١- شروط عامة، تلخص في التكليف والإسلام.
 - ٢- شروط أخلاقية: كالثقة والأمانة والتزهد عن أسباب الفسق ومسقطات المروءة. ومن أهمها العدالة.
 - ٣- شروط فكرية وتربوية: من سلامة الذهن ورصانة الفكر، وصحة التصرف والقدرة على الاستنباط والتيقظ، وجودة القريحة، ودقة الفهم لمقاصد الكلام ودلالة القرائن^(١).
- يقول الإمام النووي: " شرط المفتي كونه مكلفاً مسلماً ثقة مأموناً متنزهاً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن رصين الفكر صحيح التصرف والاستنباط متيقظاً"^(٢).

(١)- راجع: أدب المفتي والمستفتي اسم المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي أبو عمرو ابن الصلاح، ص: ٤١. تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، طبع: مكتبة العلوم والحكم و عالم الكتب - بيروت -، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ، و المجموع للإمام النووي شرح المذهب للإمام الشيرازي، ج ١/ ٧٤، و أثر الفتوى في المجتمع، ومسائل الشذوذ في الفتوى، الدكتور: محمد بن أحمد بن صالح الصالح، ص: ٢٢-٢٣، طبع: مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي. مؤتمر الفتوى وضوابطها بمكة المكرمة: ٢٣-٢٨ رجب ١٤٢٩ هـ= ٢٦-٣١ يوليو ٢٠٠٨ م. وضوابط الاجتهاد والفتوى، الدكتور أحمد طه ريان، ص: ٨١-٨٤، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١٨ هـ= ١٩٩٧ م

القسم الثاني: تتعلق بعلم المفتي :

ومن أهم العلوم التي يجب على المفتي تحصيلها:

- ١ - العلم بكتاب الله تعالى: المحكم والمتشابه، والمطلق والمقيد، والعام والخاص، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفصل.
 - ٢ - العلم بالسنة النبوية، القولية والفعلية والتقريبية، والقدرة على معرفة حكم الأحاديث من حيث الصحة والضعف، ونحو ذلك.
 - ٣ - العلم بمواطن الإجماع حتى لا يفتي بخلافه، والعلم بالخلاف والمذاهب والآراء الفقهية، حتى لا يضيق على الناس واسعا، وأن يتخير من الآراء الفقهية ما يناسب حال المستفتي.
 - ٤ - المعرفة التامة بعلم أصول الفقه، والقواعد الفقهية، ومقاصد الشريعة.
 - ٥ - إدراك أنواع خاصة من الفقه، كفقه المآلات، وفقه الموازنات، وفقه الواقع، وفقه المقاصد، وفقه الأقليات وغيرها، مما يؤثر بنحو ما في فتواه.
 - ٦ - تحصيل علوم الآلة والعلوم المساعدة، كعلم النحو والصرف والبلاغة واللغة والمنطق وغيرها.
- وقد أجمل الإمام الشافعي غالب هذه الشروط بما نقله عن الخطيب البغدادي: " لا يحل لأحد يفتي في دين الله إلا رجلا عارفا بكتاب الله : بناسخه ومنسوخه ، وبمحكمه ومتشابهه ، وتأويله وتنزيله ، ومكيه ومدنيه ، وما أريد به ، وفيما أنزل ، ثم يكون بعد ذلك بصيرا بحديث رسول الله - ﷺ - ، وبالناسخ والمنسوخ ، ويعرف من الحديث مثل ما عرف من القرآن ، ويكون بصيرا باللغة ، بصيرا بالشعر ، وما يحتاج إليه للعلم والقرآن ، ويستعمل مع هذا الإنصاف ، وقلة

(١)-آداب الفتوى والمفتي والمستفتي، يحيى بن شرف النووي أبو زكريا، ج١ ص١٩٠، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجامي، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨، وراجع: أدب المفتي والمستفتي اسم المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي أبو عمرو ابن الصلاح، ص: ٤١. تحقيق: د. مرفق عبد الله عبد القادر، طبع: مكتبة العلوم والحكم و عالم الكتب - بيروت -، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.

الكلام ، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار ، ويكون له قريحة بعد هذا ، فإذا كان هذا هكذا فله أن يتكلم ويفتي في الحلال والحرام ، وإذا لم يكن هكذا فله أن يتكلم في العلم ولا يفتي^(١) .

وقال صالح بن أحمد: قلت لأبي: ما تقول في الرجل يسأل عن الشيء فيجيب بما في الحديث ، وليس بعالم بالفتيا ؟ قال : " ينبغي للرجل إذا حمل نفسه على الفتيا أن يكون عالماً بالسنن ، عالماً بوجوه القرآن ، عالماً بالأسانيد الصحيحة ، وإنما جاء خلاف من خالف لقلة معرفتهم بما جاء عن النبي ﷺ في السنة ، وقلة معرفتهم بصحيحها من سقيمها"^(٢) .

والشروط السابقة تلخص في توافر الاجتهاد في المفتي ، وهو ما عليه جمهور الأصوليين ، ويترتب على توافر شرط الاجتهاد أن فتيا العامي والمقلد الذي يفتي بقول غيره دون اجتهاد منه لا تصح .

وأشار ابن عابدين نقلاً عن ابن الهمام أن المفتي هو المجتهد ، وهو رأي جمهور الأصوليين : " وقد استقر رأي الأصوليين على أن المفتي هو المجتهد ، فأما غير المجتهد ممن يحفظ أقوال المجتهد فليس بمفت ، والواجب عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد على وجه الحكاية ، فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى ، بل هو نقل كلام المفتي ليأخذ به المستفتي ، وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين : إما أن يكون له سند فيه ، أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الأيدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها ؛ لأنه بمنزلة الخبر المتواتر أو المشهور"^(٣) .

(١)-الفقيه والمتفقه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي، المعروف بالخطيب البغدادي،

ج٢/ ٣٤، تحقيق: عادل بن يوسف العزاوي، دار ابن الجوزي بالسعودية، سنة ١٤١٧هـ.

(٢)-المرجع السابق نفس الصفحة، وإعلام الموقعين، ج١ / ٣٦ ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣)-رد المحتار على الدر المختار، لابن عابدين، ج ١ / ٤٧

وتحصيل تلك العلوم إنما هي في المجتهد المطلق، أو ما يعرف بـ (الاجتهاد المطلق)، أما الاجتهاد الجزئي فلا يشترط فيه ذلك. قال الإمام ابن الصلاح: "نما يشترط اجتماع العلوم المذكورة في المفتي المطلق في جميع أبواب الشرع أما المفتي في باب خاص من العلم نحو علم المناسك أو علم الفرائض أو غيرها فلا يشترط فيه جميع ذلك ومن الجائز أن ينال الإنسان منصب الفتوى والاجتهاد في بعض الأبواب دون بعض فمن عرف القياس وطرقه وليس عالماً بالحديث فله أن يفتي في مسائل قياسية يعلم أنه لا تعلق لها بالحديث ومن عرف أصول علم المواريث واحكامها جاز أن يفتي فيها وإن لم يكن عالماً بأحاديث النكاح ولا عارفاً بما يجوز له الفتوى في غير ذلك من أبواب الفقه قطع بجوازه الغزالي وابن برهان وغيرهما^(١).

فتيا المقلد :

وقد أوضح الإمام ابن القيم - رحمه الله - حكم فتيا المقلد، فقال: (هل تجوز الفتوى بالتقليد)؟ أحدها: أنه لا يجوز الفتوى بالتقليد، لأنه ليس بعلم، والفتوى بغير علم حرام، ولا خلاف بين الناس أن التقليد ليس بعلمن وأن المقلد لا يطلق عليه اسم عالم، وهذا قول أكثر الأصحاب وقول جمهور الشافعية .

والثاني: أن ذلك يجوز فيما يتعلق بنفسه، فيجوز له أن يقلد غيره من العلماء إذا كانت الفتوى لنفسه، ولا يجوز أن يقلد العالم فيما يفتي به غيره. وهو قول ابن بطة وغيره من أصحابنا. قال القاضي: ذكر ابن بطة في مكاتباته إلى البرمكي: لا يجوز له أن يفتي بما سمع من يفتي، وإنما يجوز أن يقلد لنفسه، فأما أن يتقلد لغيره ويفتي به فلا. والقول الثالث: أنه يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العالم المجتهد، وهو أصح الأقوال، وعليه العمل. قال القاضي: ذكر أبو حفص في تعاليقه قال: سمعت أبا علي الحسن بن عبد الله النجاد يقول: سمعت أبا الحسن بن بشران يقول: ما أعيب

على رجل يحفظ عن أحمد خمس مسائل استند إلى بعض سوارى المسجد يفتي بها^(١).

ونقل الإمام ابن عابدين توسط بعض الحنفية، فرأى أن الاجتهاد شرط في الأولوية، وليس شرطاً في صحة الفتيا. يقول ابن عابدين: "

(قوله : فصح توليته العامي) الأولى في التفرع أن يقال : فصح تولية المقلد ؛ لأنه مقابل المجتهد ثم إن المقلد يشمل العامي ، ومن له تأهل في العلم والفهم ، وعين ابن الغرس الثاني قال وأقله أن يحسن بعض الحوادث ، والمسائل الدقيقة وأن يعرف طريق تحصيل الأحكام الشرعية من كتب المذهب ، وصدور المشايخ وكيفية الإيراد ، والإصدار في الوقائع والدعاوى والحجج ، ونازعه في (النهر) ورجح أن المراد الجاعل لتعليقهم بقولهم لأن إيصال الحق إلى مستحقه يحصل بالعمل بفتوى غيره قال في الحواشي واليعقوبية : إذ المحتاج إلى فتوى غيره هو من لا يقدر على أخذ المسائل من كتب الفقه وضبط أقوال الفقهاء اهـ " . ولكن ابن عابدين رأى أن قبول الفتوى بغير اجتهاد تكون عند تعذر الاجتهاد: " قلت : وفيه للبحث مجال فإن المهتني عند الأصوليين هو المجتهد كما يأتي فيصير المعنى أنه لا يشترط في القاضي أن يكون مجتهداً ؛ لأنه يكفي العمل باجتهاد غيره : ولا يلزم ومن هذا أن يكون عامياً لكن قد يقال إن الاجتهاد كما تعذر في القاضي تعذر في المفتي الآن فإذا احتاج إلى السؤال عمن ينقل الحكم ، ومن الكتب يلزم أن يكون غير قادر على ذلك تأمل^(٢) .

ويصرح ابن الصلاح أن الاجتهاد المطلق لا يشترط في الإفتاء، بل رأى عدم إمكان وقوعه، فيقول: " ومنذ دهر طوى بساط المفتي المستقل والمجتهد المطلق، وأفضى أمر الفتوى إلى الفقهاء للتسبين إلى أئمة المذاهب المتبوعة^(٣) .

(١)- حاشية ابن عابدين ١ / ٤٧ .

(٢)- حاشية ابن عابدين ٤ / ٣٠٥ .

(٣)- أدب المفتي والمستفتي، لآية الصلاح، ص: ٩١

شروط المفتي المقلد :

وقد ذكر العلماء شروطاً للمفتي المقلد، أهمها:

- ١ - أن يكون متمكناً من مذهب إمامه، فاهماً أقواله، ومطلعاً على آراء أصحابه داخل المذهب الذي قلده.
 - ٢ - أن يكون على بصيرة، وملكة فقهية داخل المذهب.
 - ٣ - أن يعرف أدلة إمامه المقلد ومستنده من الكتاب والسنة وغيرهما.
 - ٤ - أن يختار أرجح الأقوال للمذهب، وإذا وجد قولين فعليه بأن يختار أقربها إلى الأدلة، أو قواعد مذهبه فيعمل به. وليس للمفتي المقلد أن يفتي بالضعيف، والمرجوح من الأقوال.
 - ٥ - أن يكون على علم بحقائق أقوال إمامه ومعانيها. يقول الإمام الجويني في شرح الرسالة: "من حفظ نصوص الشافعي وأقوال الناس بأسرها غير أنه لا يعرف حقائقها ومعانيها لا يجوز له أن يجتهد ويقيس، ولا يكون من أهل الفتوى، ولو أفتى به لا يجوز" (١).
 - ٦ - أن لا يعلم المفتي المقلد أن الصواب في قول غير إمامه، فإذا علم ذلك فلا يجوز أن يفتي خلاف معتقده، بل يفتي بما ظهر له، أو ترجح لديه إن كان من أصحاب الترجيح. فإذا توافرت هذه الشروط فيجوز له أن يفتي بمذهب إمامه المقلد.
- وهذه الشروط إن دلت على شيء فإنها تدل على خطورة الإفتاء، ووجوب الاحتياط فيه، وعدم التساهل فيه (٢).

(١) البحر المحيط للزركشي (٦ / ٣٠٧).

(٢) الفتوى في عالم مفتوح .. بين السُّنن والواقع والثابت والمتغير (الضوابط والآداب) مع تطبيق عملي على الفتاوى المباشرة في وسائل الإعلام، الدكتور علي محيي القره داغي، ج ١ / ٢٤-٢٥ ضمن مؤتمر الفتوى في عالم مفتوح..المركز العالمي للوسطية، الكويت

الترجيح :

إن كان علماء الأصول قد اختلفوا في وجوب توافر الاجتهاد في المفتي، فإن السؤال لا يزال مطروحاً .

والذي يبدو لي أن وجوب توافر الاجتهاد من عدمه يتوقف على نوع الفتيا، وذلك على النحو التالي :

الحالة الأولى: أن تكون الفتيا من الأمور التي لا تحتاج إلى اجتهاد جديد لوجود فتيا فيها، أو أن استظهار الحكم لا يتطلب أكثر من معرفته من خلال مراجعة بعض كتب الفقه أو الفتوى، فمثل هذه الحالة لا تحتاج توافر تلك الشروط العلمية كالعلم بالكتاب والسنة والقواعد والمقاصد والعلوم المساعدة ونحوها، وإنما يكفي معرفة الحكم من مواطنه بأدلتها، فتكون الفتوى هنا استظهار حكم.

الحالة الثانية: أن تكون الفتيا من الأمور التي تحتاج إلى بذل جهد للتوصل إلى معرفة الحكم الشرعي فيها، فهذه يجب فيها توافر شرط الاجتهاد، ولكن ليس بلازم أن يكون اجتهاداً مطلقاً؛ إذ هذا ما أندرته في عصرنا، والقول بوجوبه يوقع في الحرج، فضلاً عن صعوبة تحقيقه، مما يترتب عليه تعطل الفتيا، بل هو كلام لن يكون له نصيب من الواقع حتى لو اجتمع عليه غالب علماء العصر، فيكون الواجب في مثل هذه الحالة هو الاجتهاد الجزئي.

وهذه الحالة تنقسم - أيضاً - إلى نوعين :

النوع الأول: الفتيا في الأمور المستجدة، وهذه تطلب اجتهاداً جماعياً، كما تقوم به الجامعات والمؤسسات الفقهية، وهذا النوع يتوجب فيه أمران: الأول: توافر ملكة الاجتهاد، والثاني: أن يكون بشكل جماعي، وألا يفتي فيه آحاد المفتين، خاصة فيما يعرف بفتاوى الأمة.

النوع الثاني: فتيا في أمور فردية، فهذه لا تتطلب غير توافر شرط الاجتهاد الجزئي فيمن يتصدى في الفتوى، وقد يكون الأمر المستفتى به هنا حادث، وبحق لآحاد

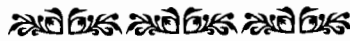
المفتين الاجتهاد في الأمر؛ أو أن الأمر به إشكالية فقهية لا تتوقف الفتوى فيه على استظهار الحكم، وإنما تحتاج إلى نوع من الاجتهاد.

وهذا الاتجاه في بيان حكم الاجتهاد في الفتيا يقوم على اعتبار تحقيق معنى الاجتهاد مع الفصل بين التعريف وبين الشروط، فالاجتهاد هو بذل الجهد والطاقة للتوصل إلى معرفة الحكم الشرعي الظني^(١)، وهو قاسم مشترك في بيان الحكم الشرعي، لكن قد تختلف الشروط من حالة لأخرى، وبهذا يتم إعمال الاجتهاد على نوع واسع دون تضيق.

كما أنه من المهم أن نشير إلى أن عملية الإفتاء لا تتطلب اجتهادا في كل حالاته، فهناك من حالات الإفتاء ما لا تحتاج إلى اجتهاد، كالإفتاء في الأمور القطعية، فوجه الإفتاء هنا هو بيان الحكم المتفق عليه لمن يجله، أما المسائل الظنية، فهي محل الاجتهاد.

وبجانب ما ذكره الأصوليون في شروط الإفتاء، فلا بد أيضا من وجود ملكة الإفتاء عند المفتي، والقدرة على الغوص في الجزئيات، وإدراك واقع الفتوى وخصوصيتها، وأن يكون عنده القدرة على التحليل والتركيب، وأن يستطيع التوصل إلى النتائج عبر المعطيات، وأن يكون نابها معلوما عنه الذكاء وحسن التدبر والتفكير.

كما أنه يجب التفريق بين مقامات الإفتاء، فتولي الشخص منصب الإفتاء الرسمي في بلد ما، لا شك أنه يختلف عن ممارسة شخص للفتوى بشكل أضيق، كالفتيا في المسجد، أو الفتيا في الجامعات والمعاهد ونحوها.



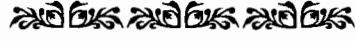
(١)- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، لابن عبد الشكور، شرح: الشيخ عبد العلمي محمد نظام الدين الأنصاري الهندي، ج ٢ / ٣٦٢ ط الأميرية - بولاق، وطبع تصويرا على هذه الطبعة بدار الكتب العلمية بيروت: ١٤٠٣هـ.

مشكلات الاجتهاد عند طلبة العلم :

ويذهب شيخنا الدكتور علي جمعة إلى أنه يجوز للمقلد أن يفتي، ويوجز الدكتور علي جمعة المشكلات التي تواجه طالب العلم حتى يصل إلى درجة الاجتهاد، وهي:

- ١- النصوص محصورة والوقائع غير محصورة .
- ٢- انفصال دوائر العلوم وآلات الاجتهاد .
- ٣- مشكلة التطبيق وغياب إجراءات العلمية الاجتهادية .
- ٤- مشكلة فهم القرآن .
- ٥- مشكلة فهم السنة .
- ٦- مشكلة السياق والسباق والقرائن وبيئة النص .
- ٧- مشكلة أصول الفقه .
- ٨- هل لابد للاجتهاد من أصل ؟
- ٩- مشكلة ترتيب الأدلة .
- ١٠- مشكلة العوز في أدوات الاجتهاد .
- ١١- مشكلة القياس .
- ١٢- مشكلة القواعد الكلية .
- ١٣- مشكلة التصوير والتعريف والتكييف والتنزيل .
- ١٤- سرعة استدعاء المعلومات .
- ١٥- مشكلة العرف وتغير الأحكام .
- ١٦- مشكلة انقطاع أسانيد العلوم .
- ١٧- مشكلة اللغة الاصطلاحية .
- ١٨- مشكلة تعارض ما يخل بالفهم .

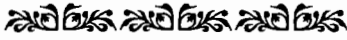
١٩ - مشكلة مصنفات الفقه^(١).



(١) - آليات الاجتهاد ، الدكتور علي جمعة، ص: ٤٢-٤٣، دار الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ =

المطلب الأول: شروط الفتوى عند الشيخ جاد الحق

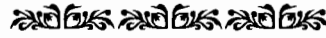
توافرت شروط الفتوى عند الشيخ جاد الحق، وذلك من خلال: العلم بالقرآن الكريم والسنة النبوية، فقد كان الشيخ يحفظ كتاب الله تعالى، وهو ما يزال طفلاً، وتمكن من دراسة السنة وعلوم القرآن وعلم الفقه وعلم الأصول وعلم التفسير وعلوم القرآن من خلال الثانوية الأزهرية، وكلية الشريعة، ثم دراسته للقضاء الشرعي التي فتحت ذهنه للحكم على القضايا، وأكسبته مهارة الفصل في الأحكام والإفتاء، ثم تمرس على الفتوى من خلال عمله كأمين للفتوى بدار الإفتاء المصرية، وعدد من الأعمال القضائية، فكانت حياة الشيخ جاد الحق تدور في فلك الإفتاء والفصل في القضايا الشرعية، مما أكسبته ملكة الاجتهاد الإفتائي عن جدارة. ومارس الإفتاء في دار الفتوى كمفت للديار المصرية ما يزيد عن أربع سنوات حتى تولى مشيخة الأزهر، ولم يتوقف عن الإفتاء وهو في المشيخة، فكانت له عشرات الفتاوى وهو في منصب شيخ جامع الأزهر^(١).



(١)- راجع: تعريف الشيخ جاد الحق في الفصل التمهيدي

المطلب الثاني: شروط الفتوى عند الشيخ عبد اللطيف حمزة:

توافرت شروط الإفتاء في الشيخ الدكتور عبد اللطيف حمزة، فقد حفظ القرآن الكريم في كتاب القرية، وتعلم العلوم الشرعية من خلال دراسته في الأزهر الشريف بالمراحل الثانوية، ثم كلية الشريعة، وقد حصل على الدكتوراه عام ١٩٥٠م، كما أنه عمل باحثاً في دار الإفتاء المصرية مما أكسبه الدربة والخبرة في الإجابة عن الفتاوى، بالإضافة إلى عمله في المحاكم الشرعية، فأكسبه دربة الإفتاء وملكته^(١).



(١) - راجع: تعريف الشيخ عبد اللطيف حمزة في الفصل التمهيدي

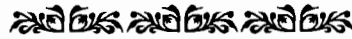
المطلب الثالث: شروط الفتوى عند الدكتور محمد سيد طنطاوي

من المعلوم أن حقل العلوم الشرعية واسع، فيه عديد من المجالات، فهناك مجال الفقه والأصول، وهناك مجال التفسير وعلوم القرآن، وهناك مجال الحديث وعلومه، والإفتاء قريب الصلة بمجال الفقه والأصول، وهذا لا يعني أن كل من درس الفقه والأصول قادر على أن يكون مفتياً، أو عنده ملكة الإفتاء، وشيخ الجامع الأزهر، الدكتور محمد سيد طنطاوي هو شيخ في التفسير وعلوم القرآن، وله باع فيه طويل، ومن خلال دراسته وتدريسه في الأزهر وغيره من الجامعات كان جل بحوثه في التفسير، وله فيه تفسير "الوسيط"، فقد لا نعتبر أن أدوات الاجتهاد الفقهي قد توافرت في فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي، ربما توافرت فيه أدوات الاجتهاد في التفسير وعلوم القرآن، وقد كان من شأن كل من يتولى دار الإفتاء المصرية أن يكون معلوماً عنه انشغاله بالفقه والأصول؛ إذ دراسة التخصص في التفسير لا تعطي مجالا واسعا لمعرفة آراء الفقهاء إلا من خلال الدراسة العامة ومن خلال تفسير آيات الأحكام، وفرق بين من درس الفقه في المراحل المتعددة، فدرس الفقه المذهبي والفقه المقارن، ثم كشف الدراسة في الجامعة، ثم قام بنوع من الاجتهاد الجزئي من خلال عدد من البحوث، وبين من تخصص في غير الفقه والأصول. وذلك أن الإفتاء يحتاج إلى دربة وتمرس ومعايشة للمسائل الفقهية الفرعية، فيتولد عند الفقيه حفظ المسائل من خلال تدريسها والإجابة عن الأسئلة التي تتكرر، مما يجعلها حاضرة دائماً عنده، وهذا ما لم يتوافر لغير دارس الفقه وأصوله، وإن كان بعض دراسي العلوم الشرعية غير الفقه الأصول قد يكون عندهم القدرة على الإجابة على عشرات المسائل المشتهرة والمتكررة، ولكنه لا يرتقي أن ينصب مفتياً، ولا أن يكون مجتهداً بالمعنى الأصولي. ومع هذا، فإن فتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي غلب عليها الانضباط الشرعي في غالب فتاويه، إلا نذرا يسيراً منها.

المطلب الرابع: شروط الفتوى عند الدكتور نصر فريد واصل

توافرت في الدكتور نصر فريد واصل شروط الإفتاء، وذلك من خلال معاشته للفقهاء والأصول بدءاً من دراسته حتى الآن، فقد درس الفقه والأصول بكلية الشريعة، ودرس الفقه المقارن في أكثر من جامعة، الأزهر، وصنعاء والمدينة المنورة، ومحمد بن سعود.

وكان رئيساً لقسم الفقه المقارن بكلية الشريعة بجامعة الأزهر بالقاهرة، وانتدب لشغل منصب عميد كلية الشريعة والقانون بالدقهلية منذ عام ١٩٩٥ م، كما عمل عميداً لكلية الشريعة والقانون بأسسوط في الفترة من عام ١٩٨١ م حتى عام ١٩٨٣ م، بالإضافة إلى عدد من البحوث والكتب والدراسات في مجال الفقه والتشريع، مما أكسبه الدربة والخبرة في مجال الفقه والإفتاء^(١).



(١) - راجع: تعريف الدكتور نصر فريد واصل في الفصل التمهيدي

المطلب الخامس: شروط الفتوى عند الدكتور أحمد الطيب

يعد الدكتور أحمد الطيب من الأساتذة غير المتخصصين في المجال الشرعي ممن تولوا الإفتاء بمصر، فقد كان قبل تولي الإفتاء أستاذا للعقيدة والفلسفة الإسلامية، ولم يحفظ عن الدكتور أحمد الطيب أنه كتب بحوثا في الفقه أو الأصول والإفتاء، بل صرح أنه لم يكن يتوقع أن يكون مفتيا^(١)، وقد كان يدرك خطر المنصب الذي تولاه، وأنه لن يستقل في فتاوى المستجندات بنفسه، بل سيرجع إلى مجمع البحوث الإسلامية.

ومع كل هذا الأدب الجم من فضيلة الدكتور أحمد الطيب، فلم يكن هذا منصبه الذي تولاه، إذ ليست الفتوى تخصصه، ولا عرفت عنه من قبل، بل لم يظهر تخصص الدكتور الطيب في الفتاوى العقيدية في فتاويه، وذلك راجع إلى أن تخصصه الدقيقة في الفلسفة لا علم العقيدة، ويدل عليه غالب ما كتبه من بحوث، مثل: "مباحث الوجود والماهية من كتاب المواقف.. عرض دراسة، ومفهوم الحركة بين الفلسفة الإسلامية والماركسية، ومدخل لدراسة المنطق القديم، ومباحث العلة والمعلول من كتاب المواقف، وأصول نظرية العلم عند الأشعري، مناقشات وردود، والتراث والتجديد، وأسس علم الجدل عند الأشعري". وكتب في العقيدة: "تعليق على قسم الإلهيات من كتاب تهذيب الكلام للفتازاني"، مع التأكيد على إدراك الدكتور الطيب لعشرات المسائل في الإفتاء بحكم كونه أزهريا، ولكنه ليس فقيها مجتهدا في مجال الإفتاء^(٢).

كما أنه من خلال الدراسة ظهر انضباط في الفتاوى التي أفتى بها الدكتور أحمد الطيب، وذلك لرجوعه إلى فتاوى من سبقوه من المفتين، وغيرهم من المفتين خارج الدار.

(١) - في لقاء شخصي معه بدار الإفتاء بعد توليه منصب مفتي مصر.

(٢) - راجع: تعريف الدكتور أحمد الطيب في الفصل التمهيدي

المطلب السادس: شروط الفتوى عند الدكتور علي جمعة

توافرت شروط الإفتاء في فضيلة شيخنا الدكتور علي جمعة، وذلك من خلال:

- ١ - طلبه للعلم على يد عدد كبير من المشايخ.
 - ٢ - حصوله على أعلى الأسانيد في العلوم الشرعية وإجازات من أفاضل العلماء في العلوم الشرعية في الفقه والحديث والأصول وعلوم العربية..
 - ٣ - حصوله على الشهادات الأكاديمية في مجال أصول الفقه.
 - ٤ - اهتمامه بالتدريس الشرعي، سواء في جامعة الأزهر، أو الجامع الأزهر، أو في غيرها.
 - ٥ - عمله البحثي والإشرافي على عدد من البحوث الشرعية الأكاديمية وغيرها.
 - ٦ - عمله بالإفتاء في المساجد والإذاعة والفضائيات ومواقع الإنترنت.
 - ٧ - الثقافة الشرعية الواسعة التي عرف بها الدكتور علي جمعة، فهو موسوعي في العلوم الشرعية والمعرفية.
- بل يمكن القول: إن أحدا من مفتي دار الإفتاء - محل الدراسة - لم يتوافر له ما توافر للدكتور علي جمعة من التكوين العلمي والفكري في الإفتاء، فهو أصولي وفقه وله اهتمام كبير بالتفسير وعلوم القرآن وكذلك علوم الحديث، والمنطق وغيره من العلوم العربية و الشرعية والاجتماعية وغيرها، مما يجعله من أجدر الناس لتولي منصب الإفتاء.
- بل نجد أن الدكتور علي جمعة له إنتاج وفير في الفتوى قبل أن يتولى الإفتاء وبعده، ومن ذلك:

- ١ - الكلم الطيب .. فتاوى عصرية (جزآن) .
- ٢ - الدين والحياة .. فتاوى معاصرة.
- ٣ - فتاوى الإمام محمد عبده (اعتنى بجمعه واختياره وقدم له).
- ٤ - الإمام محمد عبده مفتيا.

٥ - بالإضافة إلى عشرات بل مئات الفتاوى في وسائل الإعلام الورقية والإلكترونية والإذاعية وغيرها .

كما كتب في أصول الإفتاء: صناعة الإفتاء منشور ضمن مجموعة سلسلة التنوير الإسلامي

بالإضافة إلى ما كتبه في أصول الفقه من كتب وبحوث منشورة، بل أرى أن ما كتبه قليل في حق علمه، فالدكتور علي جمعة غزير العلم، لكنه قليل التأليف والتصانيف.

فقد جمع الدكتور علي بين الدراسة الأكاديمية، والتلقي على يد الشيوخ، والنهل من مناهجهم في الإفتاء، كما كان لتدريسه علوم الشريعة من الفقه والأصول وعلوم الحديث في الجامع الأزهر وغيره، بالإضافة إلى المشاركات الوفيرة في الندوات والمؤتمرات والمشاريع العلمية وغيرها أثر كبير في تكوينه من الناحية الفقهية والأصولية على وجه العموم، ومن ناحية مهارته وتملكه من الإفتاء على وجه الخصوص.

وقد كان هذا دأب الأئمة الفقهاء الكبار، أنهم يجمعون بين التدريس والتأليف و الممارسة العملية للإفتاء ما يكون له أثر في نضج ملكة الاجتهاد والإفتاء.



المبحث الثاني: طبقات المفتين



تجدر الإشارة اختصاراً إلى ما قاله الأصوليون في طبقات الفقهاء والمجتهدين.

المطلب الأول: أقسام المفتين :

فقد قسم الإمام ابن القيم المفتين إلى أربعة أقسام:

الأول: العالم بكتاب الله وسنة رسوله (ﷺ)، وأقوال الصحابة، فهو المجتهد في أحكام النوازل.

الثاني: مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به، فهو مجتهد في معرفة فتاويه وأقواله ومآخذه وأصوله، عارف بها، متمكن من التخريج عليها من غير أن يكون مقلداً لإمامه، لا في الحكم ولا في الدليل.

الثالث: من هو مجتهد في مذهب من انتسب إليه، مقرر له بالدليل، متقن لفتاويه، عالم بها، لكن لا يتعدى أقواله وفتاويه، ولا يخالفها.

الرابع: طائفة تفقّهت في مذهب من انتسب إليه، وحفظت فتاويه وفروعه، وأقرت على نفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه، ولو خالفوا بذلك الحديث^(١).

وقسم ابن عابدين المجتهدين إلى سبع طبقات :

الأول: طبقة المجتهدين في الشرع، كالأئمة الأربعة ومن سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول واستنباط أحكام الفروع.

الثاني: طبقة المجتهدين في المذهب، القادرين على استخراج الأحكام من الأدلة على حسب قواعد الإمام، وإن خالفوه في بعض الفروع.

(١) - راجع: إعلام الموقعين عن رب العالمين اسم المؤلف: أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الشهير بابن القيم، ج ٤/ ١٦٢-١٦٤، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، طبع: دار الجليل - بيروت - ١٩٧٣.

الثالثة: طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب، فلا يقدرون على مخالفة الإمام، لا في الأصول ولا في الفروع.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين الذين ضبطوا الأصول، وعرفوا المآخذ، وقدروا على تفصيل الأقوال المجملة والمحتملة عن صاحب المذهب أو أحد أصحابه، فيجتهدون بالرأي والمقايضة على أمثالها من الفروع.

الخامسة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين الذين يفاضلون بين الروايات بقولهم: هذا أصح، وهذا أوفق للقياس، وهذا أرفق بالناس.

السادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي، والضعيف والظاهر وغير ذلك.

السابعة: طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين الغث والسمين، ولا يميزون بين الشمال واليمين^(١).

ويتضح من خلال ما قاله الإمامان: ابن القيم وابن عابدين - رحمهما الله -، أن المفتي المجتهد نوعان: مجتهد مطلق، ومجتهد في المذهب، كما أن المطلق بدوره قسمان: مطلق مستقل، كفقهاء الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم، ومطلق غير مستقل، وهو من عنده ملكة الاجتهاد المطلق لكنه ارتضى منهج إمامه، ككبار تلامذة الأئمة الأربعة.

أما المفتي المجتهد المقيد بمذهب، فقد قسمهم علماء الأصول إلى: مجتهد تخريج، ومجتهد ترجيح، ومجتهد فتيا.

وقد اعتبر مجتهدو المذهب من أهل النظر في النوازل؛ لأنه يحكم فيها بما ينزل من وقائع وأحكام على وفق قواعد إمام مذهبه بطريق التخريج على قواعد المذهب

(١) - راجع: رسائل ابن عابدين، ج ١/ ١١-١٢ طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ

وأصوله، ويراعي فيها من الشروط والضوابط ما يراعيه المطلق من قوانين الشرع عند استنباط أحكام النوازل، كما أشار الزركشي^(١) إلى ذلك^(٢).
و دور مجتهد الفتيا في النوازل أنه إن استطاع معرفة إدخال الوقائع تحت أحكامها، والإخبار بالحكم المطابق للنازلة المشابهة لمثلها، فله الفتوى فيما يعلم من ذلك وإلا فلا، فيكون له بهذا نوع اجتهاد في كيفية الإدراج، ومعرفة المطابقة، يشفعان في أن يكون طبقة أخيرة من هذه الطبقات^(٣).



(١) - هو محمد بن بهادر بن عبد الله، أبو عبد الله، بدر الدين، الزركشي . فقيه شافعي أصولي . تركي الأصل، مصري المولد والوفاة . (٧٤٥ - ٧٩٤ هـ) وهو عالم في الحديث والتفسير وجميع العلوم . من تصانيفه: ﴿ البحر المحيط ﴾ في أصول الفقه، و ﴿ إعلام الساجد بأحكام المساجد ﴾، و ﴿ الديباج في توضيح المنهاج ﴾ فقه، و ﴿ المشور ﴾ في قواعد الفقه، يعرف بقواعد الزركشي . و شرح البخاري والتنقيح على البخاري، و شرح التنبية والبرهان في علوم القرآن، وتخريج أحاديث الرافعي، وتفسير القرآن العظيم وصل إلى سورة مريم. راجع: طبقات الشافعية لا بن قاضي شهبة، ج ٣ / ١٦٧-١٦٩، و طبقات المفسرين للداودي ج ١ / ٣٠٢، والدرر الكامنة، ج ٣ / ٣٩٧

(٢) - راجع: البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ج ٦ / ٢٠٥. ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر. طبع: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، و منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، الدكتور مسفر بن علي القحطاني، ص: ١٨٥، طبع دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م

(٣) - راجع: أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي، الدكتور محمد رياض، ص: ٢٩٩، مطبعة النجاح بالمغرب، الطبعة الأولى: ١٤١٦ هـ. و منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة، الدكتور مسفر بن علي القحطاني، ص: ٢٠٧

المطلب الثاني: إلى أي طبقة ينتمي مفتو دار الإفتاء؟

وإذا أردنا أن ندرج مفتي دار الإفتاء المصرية في طبقات المفتين كما ذكرها الأصوليون تقابلنا إشكالية هامة، وهي: أن التقسيم الكلي لطبقات المفتين والمجتهدين يدور بين المجتهد المطلق، والمجتهد في المذهب بطبقته. أما المجتهد المطلق، فهو ما لا ينطبق على واحد من مفتي دار الإفتاء المصرية، بل لا يكاد ينطبق على أحد من فقهاء العصر، وذلك لاستقرار الأصول والأدلة ومناهج النظر والاستدلال، مع ما قد يكون من اجتهادات في تحديد النظر في بعض المسائل الجزئية داخل علم الأصول.

أما المجتهد في المذهب، فدار الإفتاء لا تفتي بمذهب بعينه، ولم يشتهر كل مفتي دار الإفتاء - في فترة الدراسة - بالتمذهب، إلا الشيخ جاد الحق، فقد كان حنفي المذهب، وظهر هذا في فتاويه فيما يخص الأحوال الشخصية، والدكتور علي جمعة، وهو شافعي المذهب، ولم يظهر تمذهبه في فتاويه، بل صرح الدكتور علي جمعة بأنه قد يخالف المذهب الشافعي، خاصة في مسائل النوازل والمستجدات، يقول:

"ومن الملاحظ أن الشافعية جروا على صنيع الشافعي، فحرروا بعض مسائل الأصول، وخالفوه فيها. وإذا كانت المذاهب نقلا، فلا نستطيع ونحن نصنف في مذهب الشافعي مثلا إلا أن نذكر مذهبه، ولا يسعنا إلا أن نجري فيها على حسب ما ارتضاه لنفسه، وأن ندع جانبا بعض من الراجح على خلافه، مما قد يبدو أنه نوع من الانفصال.

إلا أنه يسعنا أن نخالف عند الاختيار أو تناول النوازل العصرية، ولا بد أن يكون الأمر كذلك، وإلا كان إهدارا للبحث الأصولي عبر القرون"^(١).

(١) - آليات الاجتهاد، الدكتور علي جمعة، ص: ٦٥ - ٦٦ .

مع الوضع في الاعتبار أن قانون الأحوال الشخصية بمصر يأخذ الراجح من أقوال مذهب الحنفية، مع بعض الترجيحات من المذاهب الأخرى في مسائل قليلة، وهو ما التزم به غالب المفتين بدرا الإفتاء المصرية.

وهذا يعني أنه لا يمكن إدراج واحد من المفتين الستة في إحدى طبقات المفتين كما وردت في كتب الأصول، وهذا يدفعنا إلى أن نعيد النظر في تقسيم طبقات الاجتهاد بمنهج النظر القديم، وإن أفدنا منه.

فيمكن اعتبار أن هناك مجتهدى الترجيح، ومجتهدى التخريج، ومجتهدى الفتيا لكن دون التقيد بمذهب معين، وهو تقسيم دون المجتهد المطلق المستقل، أو المقيد، وليس في مفتي دار الإفتاء من وضع لنفسه أصولاً خاصة به، ارتضاها لنفسه، ورسم لنفسه منهجاً في الاستدلال والنظر والاجتهاد، فيخرجون من درجة المجتهد المطلق بنوعيه، ومن طبقة مجتهدى التخريج.

ضوفي طبقة الاجتهاد الترجيحي، أقترح وضع كل من: فضيلة الشيخ جاد الحق، والدكتور علي جمعة، والدكتور نصر فريد واصل.

ويأتي في طبقة مجتهدى الفتيا، الشيخ عبد اللطيف حمزة.

أما الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور أحمد الطيب، فهما من رتبة المقلدين دون أية درجة من الاجتهاد الذي قرره الأصوليون.

أما نفي أن يكون من مفتي دار الإفتاء المصرية من هو في طبقة المجتهد المطلق فهذا نادر في زمانه، كما أن الشروط الواجب توافرها في طبقة المجتهد المطلق لا تنطبق على أحد من مفتي دار الإفتاء المصرية.

ويمكن تلخيص الشروط في أمرين :

الأول: الملكة التي تؤهله لتأسيس قواعد الأصول وبناء منهج واضح المعالم يتميز به عن غيره، والتي تجعله قادراً على استنباط الأحكام الفرعية من الأصول من غير تقليد لا في الفروع ولا في الأصول، ومعرفة أوجه الدلالات من الأصول .

الثاني: امتلاك العلوم الواجب توافرها في الاجتهاد الإنشائي من العلم بالأصول والمقاصد وعلوم القرآن الكريم وعلوم السنة مع دربة وارتياض في استعمال هذه العلوم لاستنباط الأحكام منها في النوازل والوقائع وغيرها^(١). وليس انتشار التأليف في العلوم يجعل المفتي في رتبة المجتهد المطلق، فهذه الدرجة إنما هي للمؤسسين لعلمي الفقه والأصول، ومن استنبطوا الأحكام وأصلوا لها من خلال الأدلة الشرعية دون تقليد.

مجتهدو التخريج :

ولا يمكن اعتبار مفتي دار الإفتاء - من هم محل الدراسة - من مجتهدي التخريج - ليس تخريج المذهب وإنما الاجتهاد التخريجي -، وذلك أن هذه الطبقة يكون عندها إدراك شامل للأصول والقواعد، وعندها القدرة على تخريج المسائل المستجدة بناء على تلك الأصول والقواعد، وإن لم يكن أنشئوها، ولم يحفظ عن أحد من مفتي دار الإفتاء أنه كان أول من ابتدأ الاجتهاد في مسائل مستحدثة، بل كان غالبهم يقوم بالترجيح على ما اجتهد فيه غيرهم من كبار الفقهاء.

وإن كان التكوين العلمي للدكتور علي جمعة يجعله من أهل هذه الطبقة، إلا أنه لم يكن له مبادرات واجتهادات سابقة يمكن معه انتباهه لهذا الأمر، فهو يملك الأدوات والقدرة والملكة، لكن إنتاجه لم يشهد له أن يكون من أهل التخريج، بل إن الدكتور علي جمعة عنده إدراك واع لخريطة علم الأصول بقدر ندر أن يوجد عند الفقهاء المعاصرين، وقد ظهر هذا جلياً في مؤلفاته في أصول الفقه، خاصة كتابه (آليات الاجتهاد) الذي يعرض فيه حركة التأليف الأصولي، ويضع يده على أهم الإشكاليات المعاصرة والقديمة في العلم، وغيره من كتب الأصول، كـ (

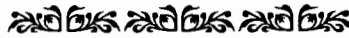
(١) - راجع: رسائل ابن عابدين (عبد أمين أفندي)، ج ١/١١، المجموع شرح المذهب للنووي، ٧٠/١، طبع مطبعة الإمام بالقاهرة. والمحصل لفخر الدين محمد بن عمر الرازي، ٤٩٩/٢، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ والإحكام في فصول الأحكام للآمدي، ١٧١/٤، تحقيق سيد الجحيلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ.

الحكم الشرعي)، و (قول الصحابي عند الأصوليين)، و (الإجماع عند الأصوليين)، و (المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم)، و (علم الأصول وعلاقته بالفلسفة الإسلامية)، وغيرها من تصانيفه في الأصول، بالإضافة إلى علمه بالفقه المذهبي، والفقه المقارن، وجملة العلوم الشرعية، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، إلا أنه مع غزارة علمه؛ لكنه قليل التأليف والتصنيف مقارنة بما وهبه الله تعالى من علم، وما حباه من فهم وإدراك .

مجتهده والترجيح :

أما اعتبار كل من: فضيلة الشيخ جاد الحق، والدكتور علي جمعة، والدكتور نصر فريد واصل في طبقة مجتهدي الترجيح، فلما ظهر من هؤلاء الثلاثة من القدرة على الاجتهاد الترجيحي من خلال الدربة على استظهار الأصول والقواعد، والاستناد إلى تلك القواعد والأصول في الترجيح بين الآراء كما ظهر من خلال دراسة فتاويهم، وأما اعتبار الشيخ عبد اللطيف حمزة، في طبقة مجتهد الفتيا، فذلك راجع إلى الشيخ عبد اللطيف حمزة قد ظهر من فتاويه أنه يحفظ كثيرا من المسائل، وتمرس في الفتيا من خلال عمله في دار الإفتاء المصرية، وكذلك من خلال عمله في القضاء الشرعي مما أكسبه حفظ المسائل الفقهية، والقدرة على الإفتاء من خلال الاستظهار.

أما الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور أحمد الطيب، فهما من رتبة المقلدين دون أية درجة من الاجتهاد، وذلك أنه لم يحفظ عنهما الدربة في حفظ الفقه ولا استظهار المسائل حتى في الفقه المذهبي، بالإضافة إلى عدم تخصصهم في علوم الشريعة، ولم يكن عملهما إلا مجرد نقل للآراء، بل كان يغلب على الدكتور أحمد الطيب مجرد النقل دون إبداء أي رأي، فهو كثيرا ما يحكي الخلاف في المسألة.



المبحث الثالث: مدى التزام فتاوى الدار بأحكام الإفتاء



ذكر الأصوليون عددا من الأحكام التي تتعلق بالفتوى والمفتين، ليس المقصود هنا تفصيل الكلام فيها، وإنما المقصود ما يتعلق بدار الإفتاء بها، ومن أهم تلك الأحكام:

- ١- أجرة المفتي: من المعلوم أن مفتي دار الإفتاء المصرية يتقاضون أجورهم من الدولة، فلم يكن أخذ الأجرة له علاقة أو تأثير على الفتاوى من قريب أو بعيد، ولم يثبت أن أحدا من المفتين كان للمال تأثير على فتاويه فيها هو مسجل في سجلات دار الإفتاء المصرية، والتي تعد وثائق رسمية.
 - ٢- التساهل في الفتوى: لم يظهر من خلال النظر في فتاوى دار الإفتاء المصرية - محل الدراسة - أنهم كانوا يتساهلون في الإفتاء، فقد كانت الفتوى - غالبا - ما تأخذ حقيقتها، ويستشهد لها من الأدلة الشرعية ما يدل بها على الحكم.
- رجوع المفتي عن فتواه :**

كان الغالب على مفتي دار الإفتاء إن أفتى أحدهم في مسألة ثم تراجع عنها أنه لا يذكر تراجع، إلا نادرا، بل حتى في المسائل التي كان يفتي فيها أحد المفتين برأين مختلفين في مسألة واحدة لا يذكر أنه كان يفتي برأي ثم تراجع عنها. من أمثلة ذلك:

الإفتاء في الأيمان والإقرار: لم يظهر من فتاوى دار الإفتاء أنهم أفتوا متجاهلين أعراف البلاد التي أرسلت إليهم بالفتوى، بل كانوا يتحرون المعرفة، أو يحيلون الإجابة.

٣- التوثيق من الكتاب: تبين موقف المفتين من التوثيق من الكتب التي ينقلون عنها، فالشيخ جاد الحق من أكثر من كان يوثق الكتاب، ثم يليه الدكتور نصر فريد واصل، والشيخ عبد اللطيف حمزة، وكان التوثيق نادرا عند كل من:

الدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور أحمد الطيب، والدكتور علي جمعة. كما أنه تجدر الإشارة في قضية التوثيق أن دار الإفتاء المصرية توثق كل الكتب التي تسجل عندها فيما يعرف بـ "السجلات"، و يعطى كل سجل رقماً، ويدخل الصفحة الأولى بعد غلاف "السجل" يكتب اسم المفتي إن كان السجل كله باسمه، أو يكتب عليه أسماء من ضمنه السجل من فتاوى، و هو في الغالب إما مفت واحد، أو اثنين، ومكتوب في هذه الصفحة فتاوى المفتي من صفحة كذا إلى صفحة كذا. وفتاوى دار الإفتاء تكتب في "السجلات" بخط اليد، وهي تعطى عنواناً، ورقماً ويكتب التاريخ الميلادي والهجري على هامش يمين في الصفحة، ويوضع عنوان للفتوى قبل السؤال، ولا ينص على اسم المفتي في كل فتوى، إلا في عدد من السجلات. ويلاحظ أن فتاوى الميراث والوصية تفرد وحدها بسجلات خاصة، أما باقي السجلات فيكتب عليها "منوعات"، وهي تشمل الفتاوى على باقي أبواب الفقه جميعها.

وهذه الفتاوى في السجلات غير مصنفة موضوعياً، ولا يفرق بين الفتاوى المستجدة وغيرها، فالتصنيف يكون حسب تاريخ الفتوى، ويكتب لكل فتوى عنوان قبل السؤال، وهو غالباً ما يكون عنواناً عشوائياً، كأن يكتب مثلاً: صلاة، زكاة، بنوك، فائدة، ثم يكون نص السؤال ثم الإجابة. كما يوضع فهرس للموضوعات آخر السجل، وهو مكتوب أيضاً بخط اليد، وغالباً ما يكون بخط غير واضح.

وتكون داخل السجلات - أحياناً - صفحات فارغة، بين فتوى وأخرى، ولكنها لا تترك بيضاء، بل يخط عليها خطان منعكسان، يبدأ أولهما من أعلى يمين الصفحة وينتهي أسفل يسارها، والآخر من أعلى يسار الصفحة وينتهي أسفل يمينها. وتلك السجلات ليست كلها بحالة جيدة، فالسجلات القديمة كسجلات الشيخ حسونة النواوي والشيخ محمد عبده تكاد يتآكل بعضها، وذلك لتأثير الفترة الزمنية وعوامل البيئة وغيرهما.

٤- تكرار المسألة: المطلاع على فتاوى دار الإفتاء المصرية يرى أن تكرار المسائل سمة بارزة جدا في فتاوى دار الإفتاء، وذلك عائد إلى طبيعة الفتاوى المتكررة من السائلين خاصة في قضايا العبادات والأحوال الشخصية والمعاملات البنكية وغيرها. بل يلاحظ أن الإجابة كانت تتكرر بنصها في عدد من المسائل، حتى دون مراعاة لخصوصية السائل، وكأن الفتوى كانت تنقل نصا بالنظر إلى موضوعها لا بالنظر إلى طبيعة السؤال.

٥- الفتوى خلاف المذهب: التزمت فتاوى دار الإفتاء المصرية ما عليه الاختيار في قانون الأحوال الشخصية وغيره من القوانين التي يمكن أن نعتبرها من فتاوى المذهب بمعنى المذهب المختار في الفتوى حسب القانون، ولم تسجل فتاوى خرجت عن هذا الإطار إلا فتاوى نادرة جدا، كفتوى الدكتور نصر فريد واصل في اعتبار أن الزواج العرفي غير جائز، بل يكاد يقارب الزنى، مخالفا ما عليه الفتوى في دار الإفتاء المصرية، وما عليه العمل في المحاكم المصرية؛ وفق القانون المصري المدني.

٦- حكاية الخلاف ليست إفتاء: ظهرت " حكاية الخلاف " في عدد من فتاوى دار الإفتاء المصرية، وخاصة عند الدكتور أحمد الطيب، وكذلك عند الدكتور علي جمعة في مسائل البنوك والتأمين، كما ظهرت متناثرة أيضا عند الدكتور نصر فريد واصل والدكتور محمد طنطاوي، ولم تظهر إلا نادرا عند الشيخ عبد اللطيف حمزة، وتكاد تكون شبه منعدمة عند الشيخ جاد الحق - رحمه الله.

ومن الأمثلة على ذلك، ما كان يفتي به الدكتور أحمد الطيب في حكم التأمين على الحياة، فبعد أن كان يسوق الخلاف في المسألة، ثم يقول: " فإن أطمئن قلبه وأخذ بالقول بإباحة التأمين على الحياة وعمل به فله ذلك ولا حرج عليه شرعاً وإذا لم

يطمئن قلبه إلى ما ذهب إليه القول الأول فعليه أن يتبع ما ذهب إليه القول الثاني من حرمة التأمين على الحياة شرعاً^(١).

وكان غالب فتواه في فوائد البنوك حكاية الخلاف، ثم يعقبها قائلاً: "ودار الإفتاء تفوض الأمر للسائل في أن يختار أيّاً من الرأيين السابقين حسب ما يراه مناسباً له فإن اطمأن قلبه وأخذ بما ذهب إليه القول الثاني من أن تحديد المصرف للربح جائز شرعاً فله ذلك .

أما إذا لم يطمئن قلبه لهذا القول فعليه أن يتبع ما ذهب إليه القول الأول وليتذكر قول رسول الله (ﷺ): " البر ما انشرح له صدرك والإثم ما حاك في صدرك وإن أفتاك عنه الناس " مسند الإمام أحمد^(٢).

وفي فتاوى الدكتور علي جمعة حين كان يسأل عن التأمين، فيحكي الخلاف فيه ثم يقول: "وبناءً على ذلك: فلا مانع شرعاً لمن أراد التأمين على الأشخاص أن يفعل ذلك تقليداً لمن أجازاه من العلماء، كما أن من أحب أن يتورع عنه خروجاً من الخلاف فهو أفضل، ولا ينبغي لأحدهما أن ينكر على الآخر ما دام الأمر خلافاً بين العلماء"^(٣).

-
- (١) - راجع: فتوى رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٠٣ بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٠٣، و رقم ٧٨٠ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٩٩١ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٤١٤ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٥٠٦ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٣، رقم ٧٨٠ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٢١٩ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٠٠٣ / ٢٦ يوليو ٢٠٠٣ م
(٢) - الحديث: أخرجه مسلم، في باب تفسير البر والإثم، حديث رقم (٢٥٥٣)، ج ٤ / ١٩٨٠، و سنن الترمذي باب ما جاء في الحب في اللؤ رقم (٢٣٨٩)، ج ٤ / ٥٩٧، سنن الدارمي حديث رقم (٢٥٣٣)، ج ٢ / ٣٢٠، و مسند أحمد بن حنبل، رقم (١٧٦٦٨)، و (١٧٦٦٩)، و (١٧٦٧٠)، ج ٤ / ١٨٢. راجع: رقم ٨١٨ لسنة ٢٠٠٣، بتاريخ ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٣ م، رقم ٨٨٩ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٩٧٠ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧٨ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٤٣١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٤٤٨ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٦٤١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١٦٤٢ لسنة ٢٠٠٢، رقم ٩٨٩ لسنة ٢٠٠٣، رقم ٩٩٠ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٠٥٥ لسنة ٢٠٠٣، رقم ١٠٢٤ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧١ لسنة ٢٠٠٢، رقم ١١٧٨ لسنة ٢٠٠٢
(٣) - راجع: فتوى رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٠٥ م، و فتوى رقم ١١٢٣ لسنة ٢٠٠٥ م

وفي فتاوى ودائع البنوك يحكي الدكتور علي جمعة الخلاف الوارد في المسألة، ثم يضع بعض القواعد للتعامل مع هذا الخلاف دون أن يرجح رأياً على آخر، وتلك القواعد هي:

أولاً: أنه إنما ينكر ترك المتفق على فعله أو فعل المتفق على حرمة، ولا ينكر المختلف فيه.

ثانياً: أن الخروج من الخلاف مستحب .

ثالثاً: أنه من ابتلي بشيء من المختلف فيه فليقلد من أجاز. ثم أكد على أنه لا خلاف حول حرمة الربا، وإنما الخلاف في تكييف المعاملات البنكية^(١).

وكان الدكتور طنطاوي - أحياناً - يذكر الرأيين في المسألة، ويحيل للسائل أن يختار أحدهما، وإن كان هذا قليلاً عنده، فقد سئل عن شهادات الاستثمار في البنوك والعائد منها، وهل يجوز إخراج الزكاة، أم يجب التصديق بالعائد. فساق الخلاف في المسألة بين القائلين بالحرمة والحل، مع ترجيح دار الإفتاء للحل؛ رعية للمصالح، ثم ختم بأنه إن أخذ برأي الحل فتجب الزكاة في المال والعائد، وإن أخذ برأي الحرمة وجب عليه التخلص من العائد بصرفه في وجوه الخير^(٢). ويلاحظ في فتاوى البنوك عند الدكتور طنطاوي أنها جاءت على ثلاث مراحل:

(١) - فتوى رقم: ٢١٩٧ لسنة ٢٠٠٣م، وفتوى رقم ٢٢٩٧ لسنة ٢٠٠٣م، وفتوى رقم ٢٣١٩ لسنة ٢٠٠٣م، وفتوى رقم ٢٢٧٦ لسنة ٢٠٠٣م، وفتوى رقم: ١٨١١ لسنة ٢٠٠٤م، المفيد فتوى رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠٠٤م، فتوى رقم ١٦١٥ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٧٥٢ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١١٥٤ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٣١ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ١٨١ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٦٩٨ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٧١٧ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٩٣٩ لسنة ٢٠٠٤م، وفتوى رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ١٠٨٨ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ١٣١٤ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ١٤٤١ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ١٥٤٠ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ٢٠١٩ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ٢٥٩١ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ٢٦٧٤ لسنة ٢٠٠٤م، رقم ٢٨٦١ لسنة ٢٠٠٤م، ورقم ١٣٣ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٩٩٠ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٢٠٠١ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٢٤٤٧ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٢٦٠٢ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٢٩٥١ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ١٧٢٧ لسنة ٢٠٠٥م، ورقم ٢٧٦٨ لسنة ٢٠٠٥م

(٢) - فتوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٩٢ / ٢٩٢ - ٠٧ - ٠٧ - ١٩٩٢

الأولى: الإفتاء بالحرمة واعتبار المعاملة ربوية^(١).

الثانية: حكاية الخلاف مع ترجيح الإباحة^(٢).

الثالثة القول بالإباحة^(٣).

٧- التقليد فيما يطلب بالظن: أما التقليد فيما يطلب بالظن، فأرى أن عددا كبيرا جدا من المسائل قائم على هذا، والسبب في ذلك يرجع لعدة اعتبارات أهمها: أن المفتي الجديد كان - غالبا - ما يتقل عنمن قبله الإجابة دون مباشرة منه للاجتهاد في الفتوى، بل تكاد تكون الفتاوى في عدد غير قليل نصا من حيث الحكم، ومن حيث التناول ومن حيث الأدلة الشرعية، بالإضافة إلى أن من المفتين - في زمن الدارسة - لم يكن أهلا للاجتهاد، بل كان مقلدا، وبالتالي كان يقلد فيما يخرج الظن من الأحكام.

٨- الجواب عما لم يقع: لم يحفظ عن فتاوى دار الإفتاء أنها كانت تميل إلى (الفقه الافتراضي)، أو أنها كانت تسأل عن فتاوى لم تقع فتجيب عنها، بل كانت فتاوى دار الإفتاء تميل إلى الواقعية ولا تنجح للخيال.

(١)- فتوى رقم ٤١٤ / ١٩٨٧، ٢٧٩-١٠-٠٨-١٩٨٧، برقم ٤٥٧ / ١٩٨٨ في ٢٨ / ١١ / ١٩٨٨، رقم ٥١٢ لسنة ١٩٩٢ / ٢٤٦-١٦-٠٦-١٩٩٢، فتوى رقم ١٥١ / ١٩٨٧ في ٢٩ / ٣ / ١٩٨٧، رقم ١٥٤-٠٣-٠٦-١٩٨٧، رقم ٥١٠ / ١٩٨٨، ١٥-٠١-١٩٨٩، رقم ٩ / ١٩٩٠-٣٩٠، رقم ١٤٣ / ١٩٩٠-٠٩-٠٢، رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨٧، ١٢-٠٦-١٩٨٧، رقم ٣ / ٤٤٢، ٨٧ / ١٢-٠٧-١٩٨٧، رقم ٢١٣ / ١٩٨٩، ١٠-٠٧-١٩٨٩، رقم ١٥٦ / ١٩٨٩، ١٢٩ / ١٩٨٩، ١٧-٠٧-١٩٨٩، رقم ١٦٢ / ٢٨٨ / ١٩٨٨، ١٨-٠٢-١٩٨٨، رقم ٥٦ / ١٩٨٨، رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٧. ٢٩-٠٢-١٩٨٨، رقم ٦٢ / ٦٩ لسنة ١٩٨٨، ٠٧-٠٤-١٩٨٨، رقم ٩٤ / ١٩٩٢ (٢)- فتوى رقم ٥٨١ لسنة ١٩٩٢ / ٢٩٢-٠٧-٠٧-١٩٩٢

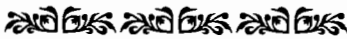
(٣)- رقم ٧ سنة ١٩٩٢، ٤٥٨-٠٢-١٩٩٢، رقم ١٤٠ سنة ١٩٩٢، ٤٨٨-١٨-٠٢-١٩٩٢، رقم ٨٣٠ سنة ١٩٩١، ٤٢٧-٠٢-١٩٩٢، رقم ٥٧١ لسنة ١٩٩٢ / ٢٨٥-٠٦-٠٧-١٩٩٢، رقم ٤٦٧-٠٩-٠٩-١٩٩٠، رقم ١٨٤ / ١٩٩٠-٤٧٥، رقم ١٠-٠١-١٩٩٠، رقم ١٨٧ / ١٩٩٠-٤٨٩، رقم ١٠-١٠-١٩٩٠، رقم ١٩٣ / ٢٧٢ سنة ١٩٩١، ٠٢-٠٧-١٩٩١، رقم ١٤ / ٤٩٣، ١٦-١٠-١٩٩٠، رقم ٢٠٠ / ٣٣٨ لسنة ١٩٨٩، ٢٢-٠٨-١٩٨٩، رقم ٢٩٣ سنة ١٩٩١، ١٢-٠٨-١٩٩١، رقم ٨٧ / ٣٧٨ سنة ١٩٩١، ١٤-٠٨-١٩٩١، رقم ٩٠ / ٣٣٣ سنة ١٩٩١، ٠٧-٠٨-١٩٩١، رقم ٦٧ / ١٩٩١

٩- الإفتاء بخلاف النص: لم يثبت أن خالفت فتاوى دار الإفتاء المصرية الحديث الشريف كدليل من الأدلة الشرعية، بل لم يثبت أن خالفت فتاوى دار الإفتاء المصرية - في الفترة محل الدراسة - دليلاً قطعي الثبوت، قطعية الدلالة، ولم تفت الدار في فتوى بخلاف النص، إلا ما كان محل اجتهاد ونظر؛ نظراً لظنية النصوص في ثبوتها أو دلالاتها، أو في ترجيح رأي على رأي، وأقصى ما حفظ عن دار الإفتاء أنها تبنت - في عدد من المسائل - القول بخلاف جمهور الفقهاء المعاصرين، كما هو الشأن في فتاوى الإيداع والاقتراض من البنك، والتأمين التجاري بأنواعه، وغيرها من المسائل التي تخضع نصوصها للتأويل والاجتهاد.

ولا يمكن اعتبار المخالفة الصريحة والتي قد لا تصل إلى حد القطع إلا في ندرة من المسائل، كما هو الشأن في فتوى الشيخ جاد الحق في قضية معاهدة "كامب ديفيد"، فهي تعد من الفتاوى الشاذة^(١)، وكذلك الشأن في فتواه عن "قانون الأحوال الشخصية" والشهير بقانون "جيهان السادات".

١٠- نسبة الفتوى لله ورسوله: كان الغالب في فتاوى دار الإفتاء المصرية أنها لا تنسب الفتوى أو الحكم لله ورسوله، بل كانت تنسبه لنفسها، وكان ينص أحياناً أن هذا ما تميل إليه دار الإفتاء المصرية.

١١- الإفتاء في الحوادث المستجدة: مع اختلاف علماء الأصول حول الإفتاء في المستجدات، فقد اختارت دار الإفتاء المصرية أن تجيب عن كل ما يرد إليها من أسئلة قديمة أو مستجدة، وتركت الرأي القائل بعدم الفتيا في المسائل المستجدة، ما لم يكن هناك مع المفتي من يسانده فيها، فعلى الرغم من أن مفتي دار الإفتاء المصرية هو المسئول المباشر عن الفتوى، وأنه ليس معه أحد في منصبه مسئول عن الإفتاء، فإن هذا لم يمنع من يتولى الإفتاء أن يجيب عن كل الأسئلة الواردة إليه.



(١)- اعتمدت في تعريف الفتوى الشاذة اعتبارها الفتوى التي تفرد بها المفتي دون غيره، مع مخالفته الدليل.

المبحث الرابع: مدى التزام فتاوى الدار بأداب الإفتاء

تحدث الأصوليون عن الآداب التي تراعى في الفتوى، وأذكر منها هنا ما له علاقة بمنهج دار الإفتاء المصرية، ومن أهم تلك الآداب :

١- البيان المزيل للإشكال: الغالب في فتاوى دار الإفتاء المصرية أنها كانت تزيل الإشكال ببيان ووضوح، إلا أن هذا لا يمنع من وجود عدد من الفتاوى كانت مشككة، وإن كانت في حكم النادر.

٢- الإجمال والتفصيل: يلاحظ في كثير في فتاوى دار الإفتاء أنها كانت تميل للتفصيل بما يزيد عن حاجة السائل، وما قد لا يكون مفيداً في موضع الفتوى، وخاصة في مقدمات الأجوبة، ومن اشتهر في عدم التفصيل والإجابة مباشرة على موضوع السؤال الدكتور علي جمعة.

ومن أمثلة الإطالة في الفتوى عند الشيخ جاد الحق

فتوى بعنوان: بيع الخمر بواسطة إدارة أجنبية

نص الفتوى: السيد الأستاذ رئيس شركة العلمين للاستثمار السياحي (أتبك) ٦٧ طريق الحربية الإسكندرية .

وبعد: فإيحاء إلى طلبكم الوارد إلينا برقم ٣٤١ / ٢٩ المؤرخ ١٩٨٩ / ٩ / ٢٧ المقيد برقم ٤٨٣ / ١٩٨٩ المتضمن أنه يوجد بالقرية السياحية بمنطقة العلمين منطقة فندقية وبهذه المنطقة مكان (بار) لتقديم المشروبات الروحية لبعض النزلاء أو الوفود السياحية الأجنبية التي من ضروريات حياتهم شرب الخمر عند تناول طعامهم، وقد رأى عدد من أعضاء مجلس إدارة الشركة إخراج أصول المكان الذي تقدم فيه الخمر (البار) ومشروبات ومبيعات الخمر من حسابات الشركة ذعلى أن تتحمل شركة الإدارة الفندقية الأجنبية مصاريف تقديم الخمر وشراؤها وبيعها لمن يتعاطاها من النزلاء والوفود السياحية الأجنبية حتى يصير الربح

الصافي للشركة والذي يوزع على المساهمين حلالا طيبا لا تشوبه أية شائبة مع بيان الحكم الشرعي في بقاء هذا النوع من النشاط (تقديم الخمر) على أن تتحمل مسؤوليته وزارة الإدارة الفندقية الأجنبية ؟

نص الإجابة :

أولاً: نشكركم على غير تكم الدينية وحرصكم على تحرى الحلال، ونسأل الله تعالى - لنا ولكم التوفيق والسداد.

ثانياً: نحيط سيادتكم علماً بأن الخمر محرمة شرعاً بمقتضى الكتاب والسنة . قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ٩٠﴾ إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ ٩١﴾ وقد أفادت هاتان الآيتان أن الخمر (قرين) للشرك بالله وأنها رجس وهذا كناية على أنها بلغت غاية القبح ونهاية الشر وأمرنا باجتنابها والبعد عنها بحيث لا يقر بها المسلم فضلاً عن أن تناولها - كما أفادت أن للخمر آثاراً سيئة في علاقات الناس بعضهم البعض إذ أنها تؤدي إلى قطع الصلات بين الناس وانتهاك الحرمات وسفك الدماء، بالإضافة إلى أنها تؤدي إلى أن يقطع الإنسان صلته بربه، وتنزع منه خشية الله ومراقبته، وتورث قسوة القلب ودنس النفس . ولهذا فقد جاءت السنة موضحة أن شارب الخمر وبائعها ومشتريها وحاملها ملعون مطرود من رحمة الله، روى أبو داود عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أن رسول الله (ﷺ)، قال: " لعن الله الخمر وشاربها وساقياها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه " (١).

(١) - المائدة: ٩٠، ٩١

(٢) - سبق تحريجه، وهو عند أبي داود في كتاب الأشربة - في باب العصير للخمر ج ٢ / ١٦١ -، وعند الترمذي في كتاب البيوع - في باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك، ج ١ / ١٦٧ .

وقد قرر الفقهاء: أنه إذا كان حمل الخمر ونقلها وتوصيلها لأهل الذمة (المسيحيين) ليشربوها تعينت طريقا لإعاشة المسلم ولم يكن له طريق سواها، ولو لاها لتضور جوعا وهلك؛ جاز له شرعا في هذه الحالة فقط أن يحملها وينقلها ويوصلها للمسيحيين ليشربوها. وذلك لأن الخمر مال متقوم في حق غير المسلمين من المسيحيين واليهود يجوز لهم بيعها وشرائها فيما بينهم، ولكن لا يحل للمسلم شرعا حملها ونقلها وتوصيلها له إلا للضرورة الملحة إذ الضرورات تبيح المحظورات.

لما كان ذلك: وكان الاستفادة من وافعة السؤال أن هناك إدارة أجنبية تابعة للمنطقة الفندقية ويرى بعض الأعضاء إخراج أصول مكان بيع الخمر (البار) من حسابات الشركة احتياطيا، وبعدا عن الشبهات، ورأوا قصرها على الإدارة الأجنبية لتولى أمرها. متى كان ذلك: فإنه يجب على هذه الشركة أن تسند إدارة البار إلى الإدارة الأجنبية لتتولى بيع وشراء وتقديم الخمر للسياح الأجانب مع مراعاة أنه لا يجوز للمسلم أن يعمل ضمن أفراد الإدارة الأجنبية ليتولى تقديم الخمر ويشارك في بيعها وشرائها للسياح الأجانب إلا للضرورة القصوى بأن لم يجد عملها يقتات منه أو دخلا يعيش عليه ويدر عليه مالا ينفق منه للضرورات لأن الضرورة تقدر بقدرها كما سبق بيانه.

وبهذا علم الجواب عما جاء بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم^(١).

ومن أمثلة الإطالة عند الشيخ عبد اللطيف حمزة:

فتوى بعنوان: زكاة

نص السؤال: اطلعنا على الطلب المقدم من الدكتور / يوسف فوزي مدير حميات السويس المقيد برقم ٣١٨ سنة ١٩٨٤ م المتضمن أنه يمتلك مالا مودعا في بنوك تتعامل إسلامياً وفي أبواب الاستثمار وتعطى له ربحاً سنوياً.

(١) - الطلب المقيد برقم ٤٨٣ / ١٩٨٩، فتوى رقم: ١٥-١١-١٩٨٩ / ١٣٥

ويقول السائل: ما هو مقدار الزكاة على هذا الربح الذي يخطره به البنك كل سنة؟ وهل تفرض الزكاة على ناتج الربح للأموال المستثمرة أم على الأصل والربح جميعاً؟ وهل تجب الزكاة على المبلغ الذي يبقى عاماً كاملاً دون إنفاق أو أن الأرباح الناتجة لم يمر على استحقاقها سنة كاملة فهل تجب عليها زكاة؟

نص الإجابة:

زكاة المال ركن من أركان الإسلام، وفرض عين على كل من توافرت فيه شروط الزكاة. ودليل فرضيتها ثابت بالكتاب والسنة والإجماع من هذا قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ (٤٣) الآية ٤٣ من سورة الذاريات^(١) وما رواه ابن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي (ﷺ) لما بعث معاذاً إلى اليمن كان مما أوصاه بإبلاغه للناس " أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم . تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم " متفق عليه واللفظ للبخاري^(٢) . وقد أجمع المسلمون على فرضية الزكاة وأنها تجب في كل أنواع الأموال بشروطه ومقادير محددة لكل نوع. وأهم شروط وجوب الزكاة في الأموال النقدية: أن يبلغ المال النصاب الشرعي وأن تكون ذمة مالكة خالية من الدين، وأن يكون فائضاً عن حاجته المعيشية وحاجة من يعوله وأن تمضي عليه سنة قمرية أيامها ٣٥٤ يوماً.

(١) - كذا جاء ، والصواب أنها الآية: ٤٣ من سورة البقرة.

(٢) - نص الحديث: ﴿ إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله، فإذا عرفوا الله، فأخبرهم: أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في يومهم وليلتهم، فإذا فعلوا، فأخبرهم أن الله فرض عليهم زكاة من أموالهم، وترد على فقرائهم، فإذا أطاعوا بها، فخذ منهم، وتوق كرائم أموال الناس ﴾ صحيح البخاري، كتاب الزكاة باب: وجوب الزكاة، وباب: لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة، وباب: أخذ الصدقة من الأغنياء، وترد في الفقراء حيث كانوا أحاديث رقم: ١٣٨٩، ١٤٢٥، ٢٣١٦، ٤٠٩٠ و ٦٩٣٧ وهو عنده في كتاب: فضائل الصحابة، وباب: قصة البيعة، والاتفاق على عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، حديث رقم (٣٤٩٧)، وفي كتاب المغازي - باب: بعث أبي موسى ومعاذ بن جبل (رضي الله عنه) ما إلى اليمن قبل حجة الوداع، حديث رقم (٤٠٩٠) أخرجه مسلم في الإيمان، باب: الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، رقم: ١٩.

و النصاب الشرعي: أي الحد الأدنى للمال النقدي الذي تجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقي الشروط هو ما يقابل قيمته بالنقود الحالية قيمة (٨٥) جراماً من الذهب عيار (٢١)، فإذا ملك المسلم هذا النصاب أو أكثر منه وجبت فيه الزكاة بمقدار ربع العشر أي ٥, ٢ ٪. والمعتبر كمال النصاب أول الحول وآخره فإذا كمل فيه ونقص أثناء الحول وجبت الزكاة في المال الموجود في آخر الحول متى بلغ نصاباً.

فإن فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة لم يشترطوا كمال النصاب طوال الحول بل اشترطوا هذا في أول الحول للانعقاد وفي آخر الحول للوجوب وقالوا إنه لا يضر نقصان النصاب فيما بين ابتداء الحول وانتهائه. فلو أن النصاب هلك كله في أثناء الحول بطل الحول. فإذا طرأ مال جديد بلغ نصاباً استأنف حولا جديداً فنقصان النصاب في خلال العام لا يضر إن كمل في طرفيه ويستوي كون النقود في يد مالكة أو في خزائنه أو مودعة باسمه في البنوك أو في صناديق التوفير. ففي نهاية كل عام يحصر المزكي ماله ويضم المستفاد أثناء الحول إلى أصله ويزكى الجميع إذا بلغ نصاب الزكاة.

وفي واقعة السؤال يكون الواجب على السائل إذا ما توافر لديه النصاب الشرعي وتحققت سائر الشروط الموضحة آنفاً أن يخرج زكاة جميع ماله > الأصل والربح معا وكذا المستفاد أثناء الحول < بمقدار ٥, ٢ ٪ أي ربع العشر مع ملاحظة أن يحتسب النصاب بالعملة المصرية وفق سعر الذهب في نهاية كل عام وبذا يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال والله أعلم^(١).

ومن أمثلة الإطالة عند الدكتور محمد سيد طنطاوي:

فتوى بعنوان: الأذان وختم الصلاة جهراً

نص السؤال:

اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / محمد محمد أبو اليزيد - المقيد برقم ٤٦٣ سنة ١٩٨٧ - المتضمن أنه يصلى في مسجد يقوم المؤذن فيه بأداء الأذان بالطريقة الآتية: - عند قوله أشهد أن محمدا رسول الله . أشهد أن محمدا رسول الله . يقول أشهد أن سيدنا محمدا رسول الله . أشهد سيدنا محمدا رسول الله وبعد الصلاة مباشرة يقوم بختم الصلاة جهراً وبصوت مرتفع . وطلب بيان شرعية هذا الأذان؟ وطلب أيضاً رأي الدين في ختم الصلاة جهراً بالمساجد ؟

نص الإجابة :

الأذان سنة مؤكدة شرعاً للفرائض الخمس سواء أكان المصلى منفرداً أم الجماعة (وسنية) الأذان وألفاظه قد وردت حين قدم الرسول (ﷺ) المدينة فكان الناس يجتمعون إليه للصلاة من غير دعوة . وحينما انتشر الإسلام في أطراف المدينة فكر الرسول (ﷺ) في وسيلة لإعلام المسلمين ودعوتهم لحضور الصلاة، وبينما هو في مشورة مع الصحابة في ذلك قدم عليه عبد الله بن ثعلبة يقص عليه رؤيا رآها فقال له: يا رسول الله، إنه طاف بى هذه الليلة طائف مر بى رجل عليه ثوبان أخضران يحمل فانوساً في يده فقلت له: يا عبد الله . أتبيع لى هذا الفانوس قال: وما تصنع به؟ قال: قلت ندعو به إلى الصلاة قال: أفلا أدلك على خير من ذلك؟ قال: قلت وما هو؟ قال: تقول: الله أكبر الله أكبر الله أكبر . أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله . أشهد أن محمداً رسول الله . أشهد أن محمداً رسول الله . حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح . الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله فلما أخبرها رسول الله (ﷺ) قال: أنها لرؤيا حق إن شاء الله . فقم مع بلال فألقها عليه فليؤذن به . فإنه أندى صوتاً منك . فلما أذن بها بلال سمعها عمر بن الخطاب وهو في بيته . فخرج إلى رسول الله (ﷺ) وهو يحجر رداءه وهو يقول: يا نبي

الله . والذي بعثك بالحق لقد رأيت مثل الذي رأى . فقال رسول الله (ﷺ) : فله الحمد على ذلك^(١).

والأذان فعل شرعي تواترت الأدلة على وقوعه وعلى صيغته وعلى ما فيه من اختلاف في أعداد التكبيرات وترجيع الشهادة . ولا تجوز الزيادة فيه أو عليه لأن في ذلك افتياتا على الشارع وخروجاً عن حدوده . وهو بوقته وصيغته وحدوده يجب التزامه على ما ورد ولا يجوز أي تغيير فيه.

أما ختام الصلاة^(٢) جهرا عقب الصلاة المكتوبة فقد روى البخاري ومسلم عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال " كنت أعرف انقضاء صلاة رسول الله (ﷺ) بالتكبير " أي عقب الصلاة وفي رواية مسلم " كنا " وفي رواية لهما عنه " أن رفع الصوت بالذكر حين ينصرف الناس من المكتوبة كان على عهد رسول الله (ﷺ)^(٣) " وقال ابن عباس: كنت أعلم إذا انصرفوا بذلك إذا سمعته^(٤) . قال النووي في شرح مسلم ج ٥ ص ٨٤ تعقيباً على حديث ابن عباس: هذا دليل لما قاله بعض السلف أنه يستحب رفع الصوت بالتكبير والذكر عقب المكتوبة وليس هناك دليل يمنع الجهر بختام الصلاة لا سيما ونحن في زمن تغلبت فيه شواغل الحياة على الناس فهم في أمس الحاجة إلى تذكيرهم بالله، على أنه ينبغي مراعاة

(١) - سنن أبي داود، - كتاب الصلاة باب كيف الأذان؟ حديث رقم: ٤٩٩، و٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ج ١/ ١٩٠-١٩١، وسنن ابن ماجه، كتاب الأذان والسنة فيها - باب بدء الأذان، حديث رقم (٧٠٦)، ج ١/ ٢٣٢، وصحيح ابن حبان، حديث رقم: (١٦٧٩)، ج ٤/ ٥٧٢، وصحيح ابن خزيمة، حديث رقم (٣٧١)، ج ١/ ١٩٣. والحديث صحيح، صححه الترمذي ولم يذكر فيه الفاظ الأذان والإقامة كما قال الزيلعي. راجع: نصب الراية، ج ٢/ ٤٣، والتخليص الحبير، ج ١/ ٣٨٣.

(٢) - المقصود أذكار ما بعد الصلاة، لأن الصلاة ختامها التسليم، وليس بعد التسليم ختم.
(٣) - صحيح البخاري، كتاب صفة الصلاة، - باب: من لم ير رد السلام على الإمام، واكتفى بتسليم الصلاة. حديث رقم (٨٠٥/ ٨٠٦)، و أخرجه مسلم في المساجد ومواضع الصلاة، باب: الذكر بعد الصلاة، رقم: ٥٨٣.

(٤) - . صحيح البخاري، حديث رقم (٨٠٥)، ج ١/ ٢٨٨، وصحيح مسلم، حديث رقم (٥٠٨)، ج

التوسط والاعتدال في ختام الصلاة حتى لا يؤدي رفع الصوت إلى التشويش على من فاتته بعض الفريضة مع الإمام . قال تعالى: ﴿وَلَا يَجْهَرُ بِصَوْتِكَ وَلَا تُخَافُتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ۝١١٠﴾^(١) وينبغي كذلك أن لا تكون هذه الأمور مثار خلاف وصراع بين المسلمين والله سبحانه وتعالى أعلم^(٢).

ومن أمثلة الإطالة عند الدكتور نصر فريد واصل:

فتوى بعنوان: الأغذية المنتجة عن طريق الهندسة الوراثية

نص السؤال :

اطلعنا على الطلب المقدم من / حنان حجاج بجريدة الأهرام المقيّد برقم ٢٤٤ / ٩٩ المتضمن أن السائلة تقول: - تجرى مجلة الأهرام العربي تحقيقاً صحفياً حول الهندسة الوراثية والأغذية المنتجة عن طريقها وبينما تعترض الكنيسة في أوروبا على هذا النوع من الإنتاج باعتباره تدخلا فيما خلق الله من أغذية طبيعية نباتية وحيوانية . وتطلب السائلة رأى الإسلام في هذه الأغذية هل هي حلال أم لا؟ وهل التدخل أمر مقبول على اعتبار أنه سيوفر الغذاء للجميع كما يقولون؟ وهل الأطعمة التي تستخدم بها جينات مأخوذة من التخزين يحرم تناولها عاما؟ وما هي المحاذير الشرعية لهذا النوع من الغذاء ؟

نص الإجابة:

بقول الله تبارك وتعالى في كتابه الكريم ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ۚ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ۝٥٢ أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّنَ لِّقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ۝٥٤﴾^(٣).

في هاتين الآيتين يبين الله تعالى العلامات الدالة على وحدانيته وقدرته في أقطار السموات والأرض من الشمس والقمر والنجوم والليل والنهار والنبات

(١) - الإسراء: ١١٠

(٢) - المقيّد برقم ٤٦٣ سنة ١٩٨٧، ٣٢٦ - ٣٠ - ١١ - ١٩٨٧

(٣) - فصلت: ٥٣ - ٥٤

والأشجار وفي النفس من لطيف الصنعة وبديع الحكمة مما يدل عظمة الصانع وقدرته وعطائه الدائم المستمر المتجدد الذي لا ينتهي .

ففي كل شيء له آية .. تدل على أنه الواحد

فمن لطف الله بالإنسان أنه قبل أن يستقدمه إلى هذا الوجود ويستدعيه إليه ويجعله خليفته فيه أوجد له كل مقومات حياته مما لا غنى له عنه وأعلمه بالأشياء كلها وبأسمائها قبل أن يهبته إلى الأرض بقوله تعالى ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٣١) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ (٣٢) قَالَ يَتَّكِدُمْ أَنْبِئْتَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنْني أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْنُيُونَ (٣٣) ﴿ (٣) وجهره بما يستطيع أن يدرك به حقائق الأشياء ويميز به بين خيرها وشرها وهو العقل الذي فضله به على سائر خلقه ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَرْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ (٧٠) ﴿ (٤)

ثم أمره أن يسعى ويمجد في الأرض ويبحث فيها ليحصل رزقه ، ﴿ فَأَمْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ (١٥) ﴿ (٥) وطلب منه أن ينظر في الكون الفسيح المحيط به ويتأمله ليصل بعقله إلى وحدانيته وجميل صنعه ويستخرج من الأرض والبحار والأنهار وغيرها كنوزها المستقرة في أعماقها الدالة على عظمة الصانع وقدرته . وكل ما يظهر للإنسان مما كان خافيا عنه على مر الأيام والعصور إنما هو دليل على وجود الله وقدرته وإن ذلك من آيات الله في الآفاق وفي الأنفس وصدق الله إذا يقول ﴿ سَتَرْنَاهُمُ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ ﴾ (٦) ومن هنا كان البحث والسعي

(١) - البقرة: ٣١-٣٣

(٢) - الإسراء: ٧٠

(٣) - الملك: ١٥

(٤) - فصلت: ٥٣

من أوجب واجبات الإنسان وكان تكريم الله للعلم والعلماء بلا حدود وجعل الله العلماء أهل خشية وشهداء على وحدانيته ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾^(١)، ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَابِئًا بِالْقَسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَرِيضُ الْحَكِيمُ ﴾^(٢).

وبين الرسول (ﷺ) أن العلماء ورثة الأنبياء فيقول " العلماء ورثة الأنبياء " ويقول: "المجلس علم أفضل عند الله من عبادة تسعين عاما"^(٣)، مما يدل على شرف العلم والعلماء ووجوب توقيرهم واحترامهم.

ومن بين هذا المنطلق بدأت دول العالم كله تتجه إلى البحث والنظر في أرجاء الكون للكشف عن أسرارهِ وكنوزه على اختلاف مذاهبهم وعقائدهم وأساليبهم في البحث والتنقيب، فمنهم من اتجه إلى الآفاق حتى وصل إلى الكواكب والنجوم يريد معرفة ما أودعه الله فيها من أسرار، ومنهم من أخذ يبحث في البحار والأنهار وغاص في أعماقها لاستخراج لآئها ومرجانها ويفك شفرتها ورموزها، ومنهم من أخذ ينكت في الأرض تحت قدميه لتكون (الكلمة) العليا يملئها والكل

(١) - فاطر: ٢٨

(٢) - آل عمران: ١٨

(٣) - سُنَن أَبِي دَاوُد، كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم، حديث رقم (٣٦٤١)، ج ٢/٣٤٢، وسنن ابن ماجه. افتتاح الكتاب في: الإيمان، وفضائل الصحابة، والعلم، باب فضل العلماء والحث على طلب العلم، حديث رقم (٢٢٣). قال ابن حجر: رواه أحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان من حديث أبي الدرداء، وضعفه الدارقطني في العلل، وهو مضطرب الإسناد قاله المنذري، وقد ذكره البخاري في صحيحه بغير إسناد. راجع: التخليص الحبير، ج ٤/٢٩٦

(٤) - لم أشر على هذا النص، ولكن جاء في تخريج إحياء علوم الدين: ﴿ حديث أبي ذر ﴾ حضور مجلس علم أفضل من صلاة ألف ركعة وعبادة ألف مريض وشهود ألف جنازة، فقيل يا رسول الله: ومن قراءة القرآن؟ فقال ﷺ: وهل ينفع القرآن إلا بالعلم؟ ﴿

المراقي: ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من حديث عمر ولم أجده من طريق أبي ذر. تخريج أحاديث الإحياء، للمراقي، ج ١/٣٩

ينطوي تحت لوائه، ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(١) وكلما تقدم الزمان تقدم العلم وازدهر وتقدمت وسائله وكشف لنا أسراراً كانت في طي الكتمان وفوجئ العالم في هذا العصر بما لم يكن معروفاً من قبل كالطائرات والقطارات والتلفزيون والكمبيوتر ووسائل الاتصال الحديثة التي جددت واستحدثت في هذه الأيام ثم الهندسة الوراثية والاستنساخ والجينات وغير ذلك من نتاج العقل البشري واجتهادات العلماء والباحثين وكلها تدور في فلك قوله تعالى ﴿سَتُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ﴾^(٢) ولسوف يأتي زمان يسمع فيه الناس ما لا يصدقوه... ويعد دليلاً على تجدد الفكر والبحث والمخلوقين ومن المعلوم أن الدين لا يصادم العلم ولا يعارض الحقائق العلمية ولا يضيق على العقل ولا يحجر عليه بل إن الدين جاء يخاطب العقل ويحترمه ﴿إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾^(٣) أي أصحاب العقول ويطلب منه أن يبحث ويستنبط ويكشف ويستخرج ما في الكون من حقائق وعجائب وأسرار .

وفي واقعة السؤال: فإن كل ما يكتشف ويظهر من نتائج البحث ولأنه لا يدخل في دائرة ما حرم الله ورسوله (ﷺ) فلا مانع منه شرعاً، أخذاً من قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾^(٤) ولا يعد تدخلاً في خلق الله، لأن الله خالق الأشياء كلها قديمها وحديثها وهو الذي وفق العلماء إلى البحث عن الهندسة الوراثية وكشف لهم قدرته الخارقة .

(١) - يونس: ١٠١

(٢) - فصلت: ٥٣

(٣) - آل عمران: ١٩٠

(٤) - الأعراف: ٣٢

أما بالنسبة للجينات المأخوذة من الخنزير والتي يوضع في الأطعمة والأغذية وغيرها فإن هذه الأطعمة والأغذية تكون محرمة شرعا ولا يصح تناولها لأن الخنزير وكل شيء فيه محرم لعينه ولا يطهر الخنزير بالتحول - أي بتحول أي جزء منه إلى مادة أخرى لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾^(١).

فإذا كان لحم الخنزير حرام فكل جزء منه حرام من باب أولى وليس هناك محاذير شرعية من استعمال الأغذية المنتجة من الهندسة الوراثية .

إلا إذا كانت من ضمن المحرمات التي جاء بها القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة أو كان في تكوينها شيء محرم أو كان مهجنا يقوم على تغيير الصفات الوراثية للنبات والحيوان الذي عليه يقوم غذاء للإنسان تغيرا يؤدي إلى تضييع معالم أصول كل منهما ويخل بالتوازن البيئي بين الإنسان والحيوان والنبات والمادة في هذه الحياة بما يؤدي إلى فساد هذه الحياة وفساد الكائنات الحية التي تعين فيها حسب المنهج الذي خلقه الله بحكمه وأبدع في مجال الصنع والتكوين لصالح الإنسان في كل مراحل حياته والبشرية لتحقيق استخلاف الأرض لإنسان بني آدم من جميع الأجناس والألوان مع اختلاف العقائد واللسان لأنه كل ما في السموات والأرض وما بينهما سخر لخدمة الإنسان ومصلحته فيما يحقق هذه الغاية المشروعة فهو مشروع وهذا كله يدخل في دائرة العلم المباح الذي طلبه الإسلام وجعل تعلمه وتعليمه فرضا من فرائضه وهو في النهاية من علم الله وهو قليل من كثير لقوله تعالى ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢) وقوله سبحانه وتعالى ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلَيْهِ﴾^(٣) وعلى علماء المسلمين في كل مكان المتخصصين في مثل هذا النوع من العلوم أن يجدوا ويبحثوا ويبينوا للناس ما إذا كانت الهندسة

(١) - البقرة: ١٧٣

(٢) - الإسراء: ٨٥

(٣) - يوسف: ٧٦

الوراثية وما ينتج عنها من موارد وأطعمة وأغذية ينطبق عليها قانون التحريم الإلهي من عدمه وكل ما فيه نفع ومصلحة فهو مباح وكل ما فيه ضرر فهو يحرم لأنهم أي أهل الذكر في هذا المجال هم المسئولون عنه والذين عناهم الله تعالى بقوله: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٤٣) ﴿١﴾.

ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال . والله سبحانه وتعالى أعلم (٢).
فإجابة السؤال تمثل سطرين أو ثلاثة أسطر فقط من قرابة ثمانين سطرا.
ومن أمثلة الإطالة عند الدكتور أحمد الطيب، وإن كانت قليلة:
فتوى بعنوان: زواج ممن يعمل بالسياحة

نص السؤال:

اطلعنا على الطلب المقدم من المهندس / محمد سيد أحمد المقيّد برقم ٢٠١ لسنة ٢٠٠٢ المتضمن أن ابنة أخ السائل متديّنة ومحجّبة وتبلغ من العمر ٢٧ سنة وتعمل في الأوبرا وتقدم لها شاب مناسب من ناحية الأسرة والتعليم والدخل والسن، هذا الشاب يمتلك سفينتين سياحتين لنقل السياح بين الأقصر وأسوان ومعظم هؤلاء السياح من الأجانب وبطبيعة الحال فإنه يقدم للسياح الركاب مشروبات روحية. ابنة أخي قبلت الارتباط به بشرط أن يتعهد بعدم تقديم مشروبات روحية ولكنه رفض حيث إنه يتعامل بعقد مع شركات سياحية ونص فيه على تقديم المشروبات الروحية، وإنني شخصياً وافقت ولكن بعض أفراد العائلة لم يوافقوا. ويطلب السائل بيان الحكم الشرعي؟

نص الإجابة:

إن الإسلام حث على العمل والسعي لتحصيل الرزق قال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ﴾ (١٥) ﴿٣﴾، وأوجب

(١)- النحل: ٤٣، و الأنبياء: ٧

(٢) - المقيّد برقم ١٩٩٩/٩٩، ٢٤٤-٣٤-٠٩-٠٣-١٩٩٩

(٣)- الملك: ١٥

الإسلام أن يكون العمل مشروعاً ليدر كسباً حلالاً طيباً وقد بين القرآن أن من صفات المؤمنين العمل الصالح الملازم لهم قال تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ۝٣٠﴾^(١). وغير ذلك من الآيات التي حثت على العمل الصالح الطيب.

وقد جاء في الحديث الشريف أن الأكل الخبيث المحرم يمنع قبول الدعاء و لعبادة، فقال رسول الله (ﷺ) "أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً" وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال ﴿يَأَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ۝٥١﴾^(٢) ،

وقال ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ ۝٣٠﴾^(٣) ، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى الله الساء: يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغذى بالحرام فأنى يستجاب لذلك" رواه أحمد ومسلم و الترمذي^(٤).

وقد حرم الله سبحانه وتعالى الخمر في القرآن الكريم وأمر باجتنابها في قوله تعالى ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝١٠﴾^(٥).

وبقول الرسول (ﷺ) "لعن الله الخمر و شاربها و ساقياها و بائعها و عاصرها و معتصرها و أكل ثمنها و حاملها و المحمولة إليه"^(٦).

(١) - الكهف: ٣٠

(٢) - المؤمنون: ٥١

(٣) - البقرة: ١٧٢

(٤) - صحيح مسلم- كتاب الزكاة. باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وتربيتها، حديث رقم

١٠١٥، ج ٢/٧٠٣

(٥) - المائدة: ٩٠

(٦) - سبق تحريمه

ولما كان المسلم مسئولاً عن ماله من أين أكتسبه وفيه أنفق، فإنه يجب على المسلم أن يتحرى الكسب الحلال و الابتعاد عن كل مافيه شبهة الحرام. ولاشك في أن تقديم المشروبات الروحية للركاب حرام وعلى الرجل المسئول أن يتحرى الكسب الحلال الطيب، فإن ضاق به الحال ولا يستطيع أن يغير هذا العمل فيعتبر في حكم المضطر و الضرورة تقدر بقدرها إلى أن ييسر الله له كسباً آخر حالاً مع جديته في البحث عن عمل آخر .

وبناء على ما سبق وفي واقعة السؤال :-

فيجب على الأخت المنوه عنها أن تتحرى هي ووليها عن الرجل الذي ترضاه زوجاً لها وأن يكون مطعمه من حلال وذو دين وخلق حسن، وأن تتمسك بشرطها عليه من عدم تقديم خمور للركاب، فإن استطاع وامتنع عن تقديم الخمر كان لها الأجر و الثواب العظيم من الله، ولها أن تقبله زوجاً .

وإن كان لا يستطيع تغيير ذلك وكان مضطراً مع تشوفه لتغيير الحرام فلها أن تقبله زوجاً مع نصحه تغيير الحرام ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، وذلك لأن المسلم مأمور بأن يغير المنكر إذا رآه، فإذا لم يستطيع أن يزيله فليزل عنه وليبعد عن موطنه وأهله.

والله سبحانه و تعالى أعلم^(١)

ومن أمثلة بعض التطويل في فتاوى الدكتور علي جمعة، وإن كانت نادرة جداً :

فتوى بعنوان : البخاخة لمرضى الربو الشعبي وحساسية الصدر هل تفطر؟

نص السؤال: اطلعنا على الطلب المقدم من الدكتور / أحمد الباز السيد . المقيم برقم ٢٥١٦ لسنة ٢٠٠٤ م المتضمن: السؤال عن البخاخة لمرضى الربو الشعبي وحساسية الصدر هل تفطر الصائم أم لا ؟

نص الإجابة :

صيام شهر رمضان أحد أركان الإسلام الذي أمر الله تعالى بأدائها قال عز من قائل: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(١). وقال سيدنا رسول الله ﷺ "بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت لمن استطاع وصوم رمضان" متفق عليه^(٢).

ووضع الله تعالى التيسيرات على المسلمين في التشريعات السبائية فقال تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾^(٣) ورخص الله تعالى لأصحاب الأعذار بالفطر قال تعالى ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٤) فالمرضى له رخصة الإفطار إلى أن يعافيه الله تعالى من مرضه فيقضي ما فاتة فإن كان المرض مزمنًا فعليه أن يطعم عن كل يوم مسكينًا وجبتين لقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾^(٥). وكل ما دخل إلى جوف الإنسان عن طريق فتحة طبيعية مثل الفم والأنف والأذن فإنه يكون مفطرًا والبخاخات التي تستعمل في مثل الحالات التي ذكرت في السؤال تدخل رزًا إلى جوف الإنسان مما يؤدي إلى فطر من استعمالها وعدم انعقاد صيامه . وعليه وفي واقعة السؤال.

فإن البخاخات المستعملة في مثل هذه الحالات مفطرة للصائم . والله سبحانه وتعالى أعلم^(٦).

(١)- البقرة: ١٨٥

(٢)- سبق تحريجه، وهو عند الشيخين، صحيح البخاري - كتاب: الإيمان - باب: بني الإسلام على خمس، حديث رقم (٨)، ج ١/١٢، وصحيح مسلم، وكتاب: الإيمان - باب: بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام. حديث رقم (١٦)، ج ١/٤٥

(٣)- البقرة: ١٨٥

(٤)- البقرة: ١٨٥

(٥)- البقرة: ١٨٤

(٦)- المفيد برقم ٢٥١٦ لسنة ٢٠٠٤ م، ١٠٣٢/٢٧-١١-٢٠٠٤

هذا، وإن كانت مقدمة الفتوى عند الدكتور علي جمعة ليست مباشرة للفتوى، غير أنها لا تعد تطويلاً يخرج السائل عن مضمون السؤال .
وقد كان دأبه مباشرة الفتوى في غالب فتاويه، ويجيء بعده الدكتور أحمد الطيب في هذه السمة .

٣- التصبر على المستفتي: وخاصة إن كان بعيد الفهم، فليكن المفتي رفيقاً به، صبوراً عليه، حتى يوصل له فتواه على الوجه الحسن. وقد ذكر ابن الصلاح حكاية لأبي سعيد الشحام قال: رأيت أبا سهل الصعلوكي في المنام فقلت له: أيها الشيخ فقال: دع الشيخ فقلت: وتلك الأحوال فقال: لم تغن عنا شيئاً فقلت: ما فعل الله بك قال: غفر لي بمسائل كانت تسأل عنها العجائز.^(١)

ولا يمكن قياس مدى التزام مفتي دار الإفتاء بالتصبر على المستفتي؛ وذلك راجع إلى كون الفتاوى الرسمية مكتوبة في سجلات محفوظة بدار الإفتاء، فليس هناك مشافهة في تلك الفتاوى، أما الفتاوى الشفهية فيقوم بها أمناء الفتوى وليس المفتون.

٤- كتابة الفتوى: تفاوتت فتاوى دار الإفتاء المصرية من حيث كتابتها، فمنها ما هو مكتوب بخط جيد، ومنها ما هو مكتوب بخط متوسط، وهو الغالب، وإن كانت بعض الكلمات تكتب بشكل يصعب قراءته، ويحتاج إلى جهد كبير ومراجعة لمعرفة، بالإضافة إلى عدم وضوح الفهرس، ويبدو أن من يسجل الفتاوى في السجل هو غير من كتب الفهارس؛ لاختلاف الخط بينهما، أو أن السجلات لم يكن يكتب في نهايتها فهرس بالعناوين، ثم بدئ في مرحلة تالية فكرة كتابة الفهرس، فكتب فيما مضى، وفي زمن ورود الفكرة.

(١)- أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح، ص: ١٠٧-١٠٨، المجموع شرح المذهب، ج ١/ ٨٣

٥- الذكر عند الإفتاء: الغالب في فتاوى دار الإفتاء لا تبدأ بالبسملة، وإنما تبدأ بالحمدلة، وتختتم بقولهم "والله أعلم"، وما شابهها، مثل: والله تعالى أعلم ونحو ذلك.

٦- الإكثار من الدعاء: لم يكن من دأب مفتي دار الإفتاء الافتتاح بالدعاء، وليس ذلك موجوداً فيما هو مسطور من فتاويهم كما في السجلات الرسمية.

٧- الدلالة على المباح عند الإفتاء بالتحريم: الدلالة على المباح ليست سمة بارزة في فتاوى دار الإفتاء، فكثيراً ما ينص على الحرمة دون الإرشاد إلى شيء مباح، وإن لم تعد بعض الفتوى تضمنها ذلك الإرشاد، ولكنه بالقلة النادرة بحيث لا يمكن اعتباره سمة منهجية واضحة في فتاوى المفتين.

ومن أمثلة الإفتاء بالحرمة وعدم الدلالة على البديل المباح، عند الشيخ جاد الحق والشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمهما الله - وعدد من فتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي فيما يخص الإفتاء بحرمة فوائد البنوك، فكانوا يقتصرون على الإفتاء بالحرمة دون الدلالة على المباح، مع كون بعض السائلين ينصون على أن لهم مالا ولا عمل لهم، مع كبر السن، أو كون المال ليتامى، أو غيرها من الأعذار التي تجعل تصرف بعض الفئات في المال من حيث الاستثمار والتجارة صعباً.

ومن أمثلتها أن الدكتور محمد سيد طنطاوي سئل عن عصير الشعير، فأفتى بالحرمة إن كان مسكراً، دون لفت انتباه السائل إلى حل عشرات أنواع العصائر^(١).

٨- مشاورة أهل العلم: لم يظهر في فتاوى دار الإفتاء مشاورة أهل العلم، ولكن ظهر بقلة الرجوع إلى فتاوى سابقة، وغالبها فتاوى سابقة لدار الإفتاء المصرية، أو بعض شيوخ الأزهر، مثل الشيخ محمود شلتوت^(٢) - رحمه الله - وخاصة في فتاوى

(١)- المفيد برقم ٣٣١-١٩٩٠، فتوى رقم: ١٢٣/١٣-٠٨-١٩٩٠

(٢)- محمود شلتوت: فقيه مفسر مصري. ولد في منية بني منصور (بالبحيرة) سنة: ١٣١٠ ١٨٩٣. وتخرج بالأزهر (١٩١٨) وتنقل في التدريس إلى أن نقل للقسم العالي بالقاهرة (١٩٢٧) وكان داعية إصلاح نير الفكرة، يقول بفتح باب الاجتهاد. وسعى إلى إصلاح الأزهر فعارضه بعض كبار الشيوخ وطرد هو

الدكتور محمد سيد طنطاوي، وفتاوى الدكتور نصر فريد واصل، أو بعض الأعلام مثل الشيخ محمد رشيد رضا.

فقد استند الدكتور محمد سيد طنطاوي في تجويزه شهادات الاستثمار؛ بناء على ما أفتى به الشيخ شلتوت في جواز جوائز صندوق البريد^(١).

كما استند الدكتور طنطاوي لرأي الشيخ شلتوت في جواز تنظيم النسل، ورأي عدد من الأئمة والشيخ كالإمام ابن تيمية والإمام ابن القيم، والإمام الشوكاني، والشيخ سيد سابق^(٢)، والشيخ عبد العزيز بن باز^(٣) وفتوى لجنة الفتوى بالأزهر في ١٠ مارس سنة ١٩٥٣^(٤).

ومناصروه، فعمل في الحماية (١٩٣١ - ١٩٣٥) وأعيد إلى الأزهر، فعين وكيلًا لكلية الشريعة ثم كان من أعضاء كبار العلماء (١٩٤١) ومن أعضاء مجمع اللغة العربية (١٩٤٦) ثم شيخًا للأزهر (١٩٥٨) إلى وفاته سنة: ١٣٨٣ هـ = ١٩٦٣ م. من مصنفاته: (التفسير) أجزاء منه في مجلد، و (الإسلام عقيدة وشريعة) و (الفتاوى) و (حكم الشريعة في استبدال النقد بالهدى) و (القرآن والمرأة) رسالة، و (القرآن والقتال) و (هذا هو الإسلام) وغيرها من الكتب التي بلغت ستة وعشرين مؤلفًا. الأعلام، ج ٧/ ١٧٣

(١) - سجل: ١٣٣، بتاريخ: ١٥ يناير ١٩٩٤م، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٨١٥٦-٨١٦٠
(٢) - الشيخ سيد سابق، أحد علماء الأزهر الشريف، تخرج من كلية الشريعة، وكان أحد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، عمل مديرًا لإدارة الثقافة في وزارة الأوقاف، وانتقل في أعوامه الأخيرة إلى جامعة أم القرى مع عدد من علماء الأزهر الشريف، واشتغل الشيخ سيد بالفقه منذ بدايات حياته، وكتب (فقه السنة) بشكل يسير بعيد عن التملذّب، وكتب الله له القبول، كما كتب في العقيدة (العقائد الإسلامية)، وفي الدعوة (إسلامنا) وغيره من الكتب. وفي سنة ١٤١٣ هـ حصل الشيخ على جائزة الملك فيصل في الفقه الإسلامي. توفي مساء يوم الأحد ٢٣ من ذي القعدة ١٤٢٠ هـ الموافق ٢٧/٢/٢٠٠٠م عن عمر يناهز ٨٥ سنة. راجع: العالم الكبير والداعية الفقيه الشيخ سيد سابق في ذمة الله، بقلم الدكتور يوسف القرضاوي بتصرف. منشور بموقع القرضاوي، وموقع إسلام أون لاين. نت [http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/masahat/mashaheer-](http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/masahat/mashaheer.asp)

(٣) - هو الشيخ العلامة والإمام الرباني عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز، ولد في مدينة الرياض يوم ١٢ - ١٢ - ١٣٣٠ هـ، ونشأ في أسرة متوسطة الحال، وكان بصيرًا في صغره ثم أصيب بفقد البصر فيما بعد وعمره عشرون عامًا. نشأ يتيمًا، وحفظ القرآن وهو دون سن البلوغ، من أشهر شيوخه: الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، والشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ، والشيخ سعد بن حمد عتيق، والشيخ صالح عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ حمد بن فارس، والشيخ سعيد وقاص البخاري

ومن أمثلة الرجوع لفتاوى سابقين ما أفتى به الدكتور أحمد الطيب، بجواز ختام الصلاة جهراً، واستند إلى فتاوى سابقة لكل من الشيخ حسن مأمون _ المجلد العشرون، و الدكتور محمد سيد طنطاوي، و الدكتور / نصر فريد واصل.

وفي فتوى أخرى للدكتور أحمد الطيب حول التأمين على الحياة، فمع كونه حكى الخلاف إلا أنه استند في حكاية الجواز إلى رأي الشيخ عبد الوهاب خلاف وفضيلة الشيخ الطيب حسن النجار وغيرهما، وفي التحريم استند إلى رأي عدد من الفقهاء، كالشيخ بكري الصدي وفضيلة الشيخ فرج السنهوري وغيرهما^(١).

وفي فتوى للدكتور علي جمعة حول (خلو الرجل) استند فيها إلى رأي عدد من المالكية المتأخرين، وذلك في رسالة بعنوان (جملة تقارير وفتاوى في الخلوات والإنزالات عند التونسيين) لفتي المالكية إبراهيم الرياحي بتونس (المتوفى سنة

وغيرهم. تولى القضاء من سنة ١٣٥٧هـ إلى سنة ١٣٧١هـ، ثم التدريس بكلية الشريعة حتى سنة ١٣٨٠هـ، ثم منصب رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ثم رئيساً لها من سنة ١٣٩٠هـ، ثم مفتي المملكة سنة ١٤١٤هـ، ورئيس هيئة كبار العلماء ورئيس المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي ورئيس المجمع الفقهي ورئيس المجلس العالمي للمساجد وغيرها من المهام الكثيرة. وقد حصل على جائزة الملك فيصل لخدمة الإسلام سنة ١٤٠٢هـ. من مصنفاته: مجموع الفتاوى، فتاوى الطلاق، فتاوى نور على الدرب، الأجوبة المفيدة عن بعض مسائل العقيدة، التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحج، الرسائل والفتاوى النسائية، رسالتان موجزتان في الزكاة والصيام، العقيدة الصحيحة وما يضادها، العلم وأخلاق أهله، فضل الجهاد والمجاهدين، وجوب الدعوة إلى الله وأخلاق الدعاة، أدلة تحريم الأغاني والملاهي والرد على من أباحها، وغيرها. انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الخميس ٢٧ محرم ١٤٢٠هـ عن عمر يناهز التسعين عاماً، وصلي عليه بالحرم المكي الشريف يوم الجمعة ٢٨ محرم، كما صلي عليه صلاة الغائب في جميع مساجد المملكة وبعض المساجد في الدول العربية الإسلامية، وقد تم دفنه في مقبرة العدل بمكة المكرمة. راجع: الإمام عبدالعزيز بن باز.. فقيه العصر وزينة الدهر، للمستشار عبد الله العقيل، مجلة المجتمع الكويتية، عدد رقم: ١٦٨٧، بتاريخ: ٢٠٠٦/٢/٤م

(١) - سجل: ١٣٣، بتاريخ: ١ ديسمبر ١٩٩٣، الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٧٩٢٣-٧٩٤١

(٢) - رقم ٩٧٦ لسنة ٢٠٠٣

١٢٦٦ هـ) رحمه الله^(١). وكذلك الشيخ محمد بيرم الرابع التونسي - رحمه الله،^(٢) والشيخ الشاذلي بن صالح مفتي المالكية بتونس رحمه الله^(٣). والشيخ محمد السنوسي قاضي تونس ٤، كما استند إلى قرار مجمع الفقه الإسلامي في جده رقم (٦) لعام ١٤٠٨ هـ الموافق ١٩٨٨ م،^(٤) ولكن مشورة أهل العلم والاستناد إلى فتاوى السابقين لا يمكن اعتبارها سمة منهجية غالبية في فتاوى دار الإفتاء المصرية، إلا أنه من الملاحظ أن عددا كبيرا من

(١) - إبراهيم بن عبد القادر بن أحمد الرياحي التونسي، أبو إسحاق: فقيه مالكي، من أهل المغرب، له نظم. في «تستور» سنة: ١١٨٠ هـ = ١٧٦٦، ونشأ بتونس وتوفي بها سنة: ١٢٦٦ هـ = ١٨٥٠ م. وولي رئاسة الفتوى فيها. له رسائل وخطب جمع أكثرها في كتاب سمي (تعطير النواحي بترجمة الشيخ سيدي إبراهيم الرياحي -) ومن كتبه (ديوان خطب منبرية) و (حاشية على الفاكهي) و (التحفة الإلهية - خ) نظم الأجرومية. راجع الأعلام، ج ٤٨/١

(٢) - هو: محمد بن حسين بن أحمد بن محمد ابن حسين بن بيرم: من أعيان الأسرة البيرمية بتونس. أقام مفتيا فيها خمسا وأربعين سنة. ولد سنة: ١١٣٠ هـ = ١٧١٨ م، وتوفي سنة: ١٢١٤ هـ = ١٨٠٠ م. شرع في عدة تصانيف، فلم يتم منها غير (بغية السائل باختصار أنفع الوسائل في تحرير المسائل للطرسوسي) في فقه الحنفية، و (رسالة في السياسات الشرعية). راجع: الأعلام، ج ١٠٤/٦

(٣) - هو: محمد الشاذلي بن صالح (أبو عبد الله) فقيه. تولى الإفتاء والقضاء ورئاسة المجلس الشرعي، وتوفي بتونس. من مصنفاته: الفتاوى. راجع: معجم المؤلفين، ج ١٠/٥٩-٦٠

(٤) - هو: محمد بن عثمان بن محمد السنوسي، أبو عبد الله: أديب، له اشتغال بالتاريخ، ونظم. مولده ووفاته بتونس سنة: (١٢٦٧ - ١٣١٨ هـ = ١٨٥٠ - ١٩٠٠ م). كان محرر جريدة (الرائد التونسي) الرسمية. وعين حاكما في القسم الجنائي بمحكمة الوزارة بتونس، ومدرسا بالجامع الباشي فيها. من مصنفاته: (مجمع الدواوين التونسية) جمع به دواوين الشعراء التونسيين المتأخرين، في عدة مجلدات، طبع أحدها وهو (ديوان محمود قيادو) و (مسامرة الظريف بحسن التعريف) وهو تاريخ لقضاة تونس وأئمة جامعها والمفتين، و (مطلع الدراري) شرح به القانون العقاري، و (الرحلة الحجازية، و (الاستطلاعات الباريسية) رحلة إلى باريس. وزار بيروت فاجتمع بمؤلفي (دائرة المعارف) البستانية، فطلبوا منه أن يكتب لهم تاريخ أمراء الدولة (الحسينية) بتونس، فأملأه، وأدرجوه بنصه. وهو والد (زين العابدين) التونسي صاحب كتاب (الأدب التونسي في القرن الرابع عشر). راجع: الأعلام، ج ٦/٢٦٣، ومعجم المؤلفين، ج ١٠/٢٨٥.

(٥) - فتوى مقيدة برقم ٢٣٣٧/٢٠٠٣، و رقم ١٩٧٤ لسنة ٢٠٠٥ م

الفتاوى هي اختصار لفتاوى سابقة لدار الإفتاء لمفتين سابقين على المفتي صاحب الفتوى، بحيث يمكن اعتبارها ظاهرة واضحة.

٩ - اختصار الجواب: الاختصار في الفتوى سمة غالبية عند عدد من المفتين، كما أنها سمة بارزة في عدد كبير من الفتاوى حتى عند من يطيل الفتوى مثل الشيخ جاد الحق - رحمه الله -.

ومن اشتهر باختصار الجواب الدكتور محمد سيد طنطاوي، والدكتور أحمد الطيب، والدكتور علي جمعة، فالغالب على فتاويهم الاختصار والإيجاز. أما الشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمه الله -، والدكتور نصر فريد واصل، فالغالب في فتاويهما التوسط، بينما تميل فتاوى الشيخ جاد الحق - رحمه الله - إلى الإطالة. غير أن هذا لم يمنع من بعض الفتاوى الطويلة فيمن يقصر، أو القصيرة فيمن يتوسط أو يطيل.

١٠ - الاقتصار على ما جاء في الرقعة أو السؤال: الغالب في فتاوى دار الإفتاء الاقتصار على ما جاء في السؤال، وإن كان من زيادة فغالبيتها في المقدمات والتمهيدات.

١١ - العدول إلى ما هو أنفع في الجواب: هذه السمة ليست بارزة في فتاوى دار الإفتاء، بل الغالب الاقتصار على موضوع السؤال دون العدول إلى ما هو أنفع.

١٢ - لم يثبت في فتاوى دار الإفتاء التعرض لفتاوى الغير بنقد أو مراجعة، بل الغالب أنهم يفتون ابتداءً، وإن كانت هناك بعض الفتاوى التي تم التعرض فيها لفتاوى الغير، ومن أمثلة ذلك فتوى الشيخ جاد الحق - رحمه الله - في معاهدة كامب ديفيد، حيث خطأً وجهل كل من خالفه وقال بخلاف قوله^(١)، وكذلك

(١) - راجع: سجل: ١١٣ بتاريخ: ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٧٩ م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية،

فتواه في قانون الأحوال الشخصية، أو ما كان يعرف بـ " قانون جيهان السادات"، حيث خطأ من أفتى بخلاف قوله^(١).

ومن أمثلة التعرض لفتاوى الغير ما قاله الدكتور محمد سيد طنطاوي في الرد على من خالفه في فتوى شهادات الاستثمار، واتهامهم بالجهل^(٢).

١٣- طلب الإيضاح إذا لم يفهم السؤال :لم يثبت في فتاوى دار الإفتاء طلب الإيضاح إلا عند الدكتور نصر فريد واصل في ندرة من الفتاوى ومن أمثلة ذلك: " أما عن السؤالين الحادي عشر الذي يقول (الفرق والزيادة في النقد وغير النقد في سعر السلعة هل يعد ربا أو تجارة) وكذا السؤال الثاني عشر الذي يقول: (هل يجوز أن تجعل الفوائد في ضرر انخفاض العملة لكي تحفظ قيمة العملة على مستوى واحد في بلدنا أم لا؟) فيرجى من السائل توضيح المقصود بالسؤالين حتى يمكن الرد عليهما^(٣).

١٤- ذكر الحجة والدليل: الغالب في فتاوى دار الإفتاء ذكر الحجة والدليل، وإن كانوا يتفاوتون في ذلك سعة وضيقا في الاستشهاد، لكن ذكر الدليل سمة منهجية في فتاوى دار الإفتاء.

١٥- ذكر العلة والحكمة: لم يكن ذكر العلة والحكمة سمة بارزة في فتاوى دار الإفتاء، وذكرها قليل نادر.

ومن أمثلة ذكر العلة والحكمة ما يلي:

ما ذكره الشيخ جاد الحق - رحمه الله - في سؤاله عن جواز الأضحية بالبقر الهولندي من كونه وفير اللحم لكنه دون السن الشرعية، إذ عمره عشرة أشهر، فأفتى الشيخ جاد الحق - رحمه الله - أنه لا تجوز الأضحية بهذا النوع إن كان سنه

(١) - جريدة العربي الناطقة بلسان الحزب الناصري، مقال بعنوان: ثلاثة رؤساء وثلاث زوجات.. الحلقة

الثانية: هل حكمت مصر في السبعينات؟ اعترافات جيهان السادات . عدد: ٩٦٩، بتاريخ: ٢٤ يوليو ٢٠٠٥

(٢) - الفتاوى الإسلامية، ج ٢١، ص: ٨١٦١-٨١٦٢

(٣) - فتوى مقيدة برقم: ١٥٠٠/١٩٩٨، الفتاوى الإسلامية، ص: ٣٧٤

عشرة أشهر؛ لأن تحديد السن شيء توقيفي، وليست العبرة بكثرة اللحم أو قلته، وإنما الحكمة كما نقل بعض الفقهاء أن الجذع من الضأن يلقح أنثاه، ولا يلقح الجذع من غير الضأن أنثاه، فلا بد أن يكون البقر قد بلغ عامين ودخل في العام الثالث على ما وردت السنة به من تحديد السن^(١).

ومن أمثلتها أن الدكتور أحمد الطيب سئل عن الوصية بهال التأمين، فأفتى بأنه لا يشترط أن تكون للورثة، ثم بين العلة من ذلك، وهو أن الوصية لا تجوز إلا فيما يملكه الإنسان حال حياته ومبلغ التأمين لم يكن ملكاً للمؤمن عند إبرام عقد التأمين فلا تنطبق عليه أحكام الوصية وكذلك الميراث^(٢).

ومن أمثلة ذكر العلة عند الدكتور علي جمعة فتواه بتحريم التسويق الشبكي وما يندرج تحته من صور؛ لأنه من قبيل المقامرة المنهي عنها شرعاً لبنائها على مجهول غير محدد، ولا شتماله على الغرر الذي يفسد العقد في الفقه الإسلامي ولا شتماله أيضاً على الجهالة في العمل المتمثلة في استحقاق العضو لأموال نتيجة عمل غيره^(٣)، كذلك فتواه بحرمة تحويل النذر من الذبيح إلى شراء اللحم لأن الناذر قد أوجبه على نفسه فوجب الوفاء به وهو ما قدره لنفسه^(٤).

١٦- الميل مع المستفتي: لا يعرف في فتاوى دار الإفتاء فيما هو مثبت في سجلات دار الإفتاء المصرية الميل مع المستفتي حيث يريد.

١٧- الانتباه إلى ريبة المستفتي وحاله: من أمثلة عدم الاحتراز في الفتوى حين سئل الدكتور طنطاوي عن "أن السائل يقول: دخل بيتنا شاب خاطباً لأختي، وقال: إنه مقتنع بها تماماً، وأعطاه الشبكة نقوداً، وأحضر دبله وخاتماً بسيطاً، وكان مسافراً،

(١)- طلب مقيد برقم: ١٩٨١/٢٥٤، سجل: ١١٥، بتاريخ: ٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٧٦٢-٢٧٦٨

(٢)- فتوى رقم ٥٥٧ لسنة ٢٠٠٣

(٣)- رقم ١٢٨٨ لسنة ٢٠٠٤م

(٤)- رقم ٢٢٠٧ لسنة ٢٠٠٣

ووعده بالرجوع بعد ستة أشهر للزواج، وفي أثناء سفره كان يرسلها ويمنيها بالوعد ويكلمها بالتليفون .

ومضت مدة ما يقرب من أربعة أشهر لم يرسلها، فبعثنا نظمئن عليه، فلم يرد إلا بعد شهرين بخطاب يقول فيه: إن كل وعد قد انتهى، ويطلب إرجاع الشبكة، ويسأل السائل: هل الشبكة من حقه، علما بأنه هو الذي فسخ الخطبة من غير أسباب، أم الشبكة من حق المخطوبة، مع بيان الحكم الشرعي في ذلك؟ فكانت الإجابة بأن الشبكة هدية يقدمها الخاطب لمخطوبته، فإن تم فسخ الخطبة، ينظر من أي جهة فسخت، فإن كان الخاطب قد فسخها، فليس له استرداد الشبكة، وإن كان الفسخ من جهة المخطوبة، فله استردادها، إلا ما تسامح الناس فيه^(١).

ويلاحظ مما ورد في السؤال تحامل السائل على مخاطب أخته، ليحتفظ بالشبكة وإن لم ينص على هذا، يفهم هذا من بعض أقواله " إنه مقتنع بها تماما " .. وفي أثناء سفره كان يرسلها ويمنيها بالوعد ويكلمها بالتليفون " ، " مدة ما يقرب من أربعة أشهر لم يرسلها، فبعثنا نظمئن عليه، فلم يرد إلا بعد شهرين بخطاب يقول فيه: إن كل وعد قد انتهى، ويطلب إرجاع الشبكة " وكل هذا يجلب استعطف المفتي في فتواه ليحكم للسائل، فإن استمرار مكالمة الخاطب لمخطوبته عبر الهاتف ثم قطع الاتصال لمدة أربعة أشهر يشير إلى أن هناك سببا في المقاطعة، وكان من الواجب - ونحن نتحدث في مقام الفتوى، وليس في مقام الحكم - الانتباه لهذا، وأن يظهر أثر هذا في الفتوى .

غير أن الوارد في فتوى الدكتور طنطاوي هو بيان حكم شرعي للمسألة على المختار عنده، ولكنه ليس مقام فتوى، مع كونه لم ينص صراحة على الحكم

(١) - راجع: الفتاوى الإسلامية، ج ٢٣/ ٨٩٠٦، طبع وزارة العدل - دار الإفتاء المصرية ١٤١٦هـ = ١٩٩٦

، رقم: ٣٧٠٩، بتاريخ ١٩٩٢-١٢-٣٠

النهائي، وإن كان مفهوما من السؤال، غير أنه من آداب الفتوى أن يصرح المفتي بفتواه، وأن يتم التمييز بين الحكم الشرعي والفتوى .

ثم إن السائل ذكر أن الخاطب دفع نقودا لأجل شراء الشبكة، وأنه قد خاتما وبعض الأشياء اليسيرة، ولم يصرح بأنه تم شراء الشبكة، وكان من الأولى الاحتراز إذا كانت قيمة "الشبكة" باقية على هيئة نقود، هل سيختلف الحكم أم؟

١٨- الانتباه إلى قواعد الفروق عند التخريج على غير المنصوص:

ومن أمثلة التخريج على غير المنصوص في فتاوى دار الإفتاء قياس الأسهم والسندات على عروض التجارة، معللا ذلك أن الأسهم إنما اتخذت لأجل الاتجار فيها، فيقع عليها ما يقع على زكاة التجارة من أحكام فقهية، كما اعتبر الشركات كهيئة تؤخذ الزكاة منها على اعتبار أن أموالها نامية بالصناعة ونحوها؛ لأنها مال ووسيلة للاستثمار، وليست أدوات صناعة شخصية .

ورفض رأي من يرى أنه إن كانت الأسهم صناعية فقط، فليس عليها زكاة، ولكن ما ينتج من الربح يضم إلى أموال المساهمين ويزكى مع زكاة المال.

أما إن كانت الشركة تجارية أو مزدوجة (صناعية وتجارية) فتجب الزكاة في الأسهم، وتقدر الأسهم بقيمتها وقت إخراج الزكاة، وليست القيمة الإسمية.

وعلل رفضه لهذا الرأي الثاني بأنه لا سند له، ولا أصل يخرج عليه تخريجا صحيحا، ومن الحق في استنباط الأحكام أن نرد الأشياء غير المنصوصة لأشباهها ابتغاء الوصول إلى حكمها^(١).

ومن الفتاوى التي استند فيها إلى التخريج ما أفتى به الشيخ جاد الحق بجواز نقل عضو من ميت بعد وفاته لآخر، إما بموافقة قبل الوفاة، أو بموافقة ورثته بعد الوفاة وأن يتحقق من وفاته؛ تخريجا على ما ذهب إليه الفقهاء من أن جسم الإنسان الميت طاهر وما انفصل منه حال حياته كذلك طاهر، وما ذهبوا إليه من جواز شق

(١)- طلب مقيد برقم ٢٤٧ سنة ١٩٨١، سجل: ١١٧، بتاريخ: ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨١، الفتاوى

الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج ٨/ ٢٨٤٨، - ٢٨٦١- ٢٨٦٢

بطن الآدمي الميت لاستخراج جنين حي ترجى حياته أو مال ابتلعه قبل وفاته على الاختلاف بين فقهاء المذاهب، وأنه يجوز اضطرار أكل لحم إنسان ميت في قول فقهاء الشافعية والزيدية وقول في مذهب المالكية ومذهب الحنابلة، وما يجوز عند الشافعية والزيدية من أن يقطع الإنسان من جسمه فلذة ليأكلها حال الاضطرار مع عدم اضطرار نفسه، وما يجوز من وصل عظم الإنسان المكسور بعظم طاهر على نحو ما تقدم أيضاً في سنده الفقهي^(١)، وهو ما استند إليه - أيضاً - الشيخ عبد اللطيف حمزة في نفس الفتوى، وإن كانت فتواه اختصاراً لفتوى الشيخ جاد الحق^(٢).

١٩- ما ينبغي أن يكون عليه المفتي في زيه وهيئته:

وقد درجت دار الإفتاء على إلزام المفتي أن يلبس الزي الأزهري (الجبة والعمامة) حتى لو كان قبلها لا يرتديها، وهذا ما حدث مع الدكتور نصر فريد واصل، والدكتور أحمد الطيب، حيث كانا يلبسان (البذلة الإفرنجية)، فلما توليا دار الإفتاء التزما الزي الأزهري، كما التزم ذلك الدكتور علي جمعة بشكل دائم، حيث كان ينوع في ملبسه قبل الإفتاء بين الزي الإفرنجي والزي الأزهري، فلما أضحى مفتياً؛ التزم الزي الأزهري، وهي عادة حسنة، يجدر الالتزام بها على الدوام .

٢٠ - نبه السائل إلى الاحتراز عن الموهم: فعلى المفتي أن ينبه السائل على وجه الاحتراز مما قد يولد الوهم عند السائل بخلاف صواب القول، وهذا مستفاد من منهج النبي (ﷺ) في تقرير الأحكام من الأوامر والنواهي، من ذلك أنه (ﷺ) قال: " ولا ذو عهد في عهده " بعد قوله: " لا يقتل مؤمن بكافر " ^(٣)، وذلك رفعا

(١)- الطلب المقيد برقم: ١٤٩ / ١٩٧٩م، وطلب مقيد برقم: ١٧٧ / ١٩٧٩م سجل: ١١٣ بتاريخ: ٥

ديسمبر سنة ١٩٧٩م، الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، ج٩/ ٣٧٠٠ - ٣٧١٣

(٢) - المقيد برقم ١٣٨ / ١٩٨١ - ١٨ / ١٩٨٢ - ٠٣ - ٠٢، سجل: ١١٧، ص: ٥٣ - ٥٤

(٣)- سنن الترمذي- أبواب الديات عن رسول الله ﷺ - باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر، حديث رقم: ١٤٣٣، سنن أبي داود: كتاب الجهاد - باب في السرية ترد على أهل العسكر حديث رقم (٢٧٥١)، ج٢/ ٩٠، و سنن النسائي- كتاب: القسامة - باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس. قال الميمني:

لتوهم إهدار دماء الكفار مطلقا وإن كانوا في عهدهم. وأنه عند الحديث عن القبور قال: "ولا تصلوا إليها" بعد قوله: "لا تجلسوا على القبور"^(١)، فلما كان نهيه عن الجلوس عليها نوع تعظيم لها عقبه بالنهي عن المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة.

٢١- الحلف على ثبوت الحكم:

لم يحفظ عن فتاوى دار الإفتاء المصرية أنها كانت تورد الحلف في فتاويها.

٢٢- الإفتاء بألفاظ النصوص:

كان الغالب في فتاوى دار الإفتاء المصرية الالتزام بذكر ألفاظ النصوص في الفتاوى، فقد التزم بها كل من الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، والشيخ عبد اللطيف حمزة، والدكتور علي جمعة، وغالب فتاوى الدكتور نصر فريد واصل، كما التزم بها الدكتور أحمد الطيب، وكذلك غالب فتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي، وإن كانت بعض فتاويه لم تلتزم ألفاظ النصوص. ومن أمثلة عدم الالتزام بالألفاظ الشرعية في الفتوى عند الدكتور محمد سيد طنطاوي.

فتوى بعنوان: تحديد النسل:

اطلعنا على الطلب المقدم من المواطن / مصطفى بدر - المقيد برقم ٤٧٨ / ١٩٨٨ المتضمن أن أسرة مكونة من أب وأم تزوجا في سن مبكرة، وأنجبا ستة أولاد - ثلاثة منهم في كليات القمة بالجامعات وثلاثة بمراحل التعليم المختلفة، وذكر السائل بأن الزوجين دون الأربعين من العمر وقادرين على الإنجاب وأن دخل الأسرة ٢٠٠ مائتي جنيه شهريا، ومنعا من أن يختل ميزان الأسرة اتفق الزوج مع

رواه الطبراني وفيه عبد السلام ابن أبي الجنوب وهو ضعيف.. راجع: مجمع الزوائد، ج ٣-١٣٩. وقال

الحافظ: صححه الحاكم. راجع: بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر: ١ / ٢٤٦

(١)- أخرجه مسلم كتاب الجنائز باب النهي عن الجلوس على القبر رقم ٩٧١ ورقم ٩٧٢، ج ٢ / ٦٦٨

زوجته على تحديد النسل اعتقاداً منها بأنه الحل المناسب، وكان ذلك منذ ثلثي سنوات. ويطلب بيان رأي الدين في هذا التصرف.

نص الإجابة: إن تنظيم النسل أمر لا تأباه نصوص السنة الشريفة بشرط موافقة الزوجين قياساً على جواز العزل في عهد الرسول (ﷺ) كما روى الإمام مسلم في صحيحه "كنا نعزل والقرآن ينزل" (١) والمقصود بتنظيم النسل بهذا المفهوم هو المباشرة بين فترات الحمل محافظة على صحة الأم، أو الفرار من كثرة العيال ونحو ذلك، أما تحديد النسل بمعنى منع الحمل ووقف الصلاحية للإنجاب نهائياً فإن ذلك أمر يتنافى مع دعوة الإسلام ومقاصده إلا إذا (أثر) على حياة الأم متى تأكد ذلك دفعا للضرر عنها لأن درء المفسد مقدم على جلب المصالح وما ذكر يعلم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى اعلم (٢).

٢٣- دوام التعلم والتصنيف:

وقد اختلف مفتو دار الإفتاء المصرية - في الزمن محل الدراسة - بدوام المدارس والتعلم، فالتزم بها الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، وقدم في عهد توليه عدداً من البحوث المؤصلة، وكذلك الحال مع الدكتور علي جمعة، والدكتور نصر فريد واصل، ولم يظهر هذا عند الشيخ عبد اللطيف حمزة، أو الدكتور محمد سيد طنطاوي بشكل واضح، ولا عند الدكتور أحمد الطيب، الذي لم يثبت أنه ألف في الفقه أو الفتوى بحثاً أو كتاباً.

٢٤- تقديم الأسبق من الأسئلة:

قد التزمت دار الإفتاء المصرية بتقديم الأسبق من الأسئلة، وهذا واضح من خلال السجلات التي تلتزم بالتاريخ، وإن لم يمنع ذلك تأخير بعض الأسئلة. أما الالتزام بتقديم الأسبق فهو الأصل، ولا حصر لأمثله.

(١) - متفق عليه: البخاري، باب العزل، حديث رقم: ٤٩١١، ج ٥/١٩٩٨، وصحيح مسلم، باب حكم

العزل، حديث رقم: ١٤٣٨، ج ٢/١٠٦١.

(٢) - رقم ٤٧٨/١٩٨٨، ٤٣ - ٢٠ - ١٩٨٩

ومن أمثلة التأخير :

فتوى للشيخ جاد الحق بعنوان: لا يجوز شرعاً تصدير الغشاء الجنيني
اطلعنا على الطلب المقدم من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قطاع التجارة
الخارجية - الإدارة المركزية للخططة وبحوث التجارة الخارجية ٦ ميدان الفلكي
الدور ٨ - المقيد برقم ١٥٦ / ١٩٨٣ م المتضمن: الإفادة عما إذا كان يجوز شرعاً
تصدير الغشاء الجنيني المتخلف عن الولادة وهل يمكن استخدامه في أغراض
أخرى أم لا ؟

وكانت الإجابة بتاريخ: ٤١ - ١٥ - ٠٢ - ١٩٨٤

ومن النماذج أيضاً عند الشيخ جاد الحق بعنوان: حكم الشرع في التجنس
ونص السؤال: اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / حسامي عبد القادر المغربي
الجنسية والمقيم مع عائلته بفرنسا المقيّد برقم ٩٢٧ سنة ١٩٧٥ المتضمنة: أن
السائل عربي مسلم مغربي الجنسية - وشاء القدر أن يقيم هو وأسرته المكونة من
زوجة وسبعة أولاد في فرنسا لأن عمله الذي يتعيش منه هناك ولأجل أن يتمتع
هو وأسرته بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها الفرنسيون فلا بد أن يتجنس هو وأسرته
بالجنسية الفرنسية.

وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع وهل تجنسه هو وأسرته
بالجنسية الفرنسية حرام أم حلال ؟

فكانت الإجابة بتاريخ: ٢٨ - ٠٢ - ١٩٨٢ / ٣

ومن نماذج تأخير الإجابة في فتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي
بعنوان: الحساب الفلكي. ونص السؤال: اطلعنا على الطلب المقدم من السيد /
نبيل محمد العساوى - المقيّد برقم ٥٦٤ / ١٩٨٧ . الذي يطلب فيه التاريخ
الميلادي الذي يوافق يوم الثامن من شعبان سنة ١٣٧٤ هـ، وذلك لأمر شرعي
هام وهل يجوز الاعتماد على الحساب الفلكي في تحديد أوائل الشهور العربية.
وكانت الإجابة فتوى رقم: ٧٤ - ٠٩ - ٠٣ - ١٩٨٨ .

وكذلك فتوى له بعنوان، نصها:

اطلعنا على الطلب المقدم من المواطن: فؤاد كامل () المقيد برقم ٨٣٠ سنة ١٩٩١ المتضمن سؤاله عن شهادات الاستثمار وهل الزكاة على العائد منها أم على العائد والأصل.

فكانت الإجابة الفتوى رقم: ٤٢٧، بتاريخ ٢٢-٠١-١٩٩٢

وفي فتاوى الدكتور نصر فريد واصل

بعنوان: استعمال البخاخة في رمضان - نصر فريد واصل.

ونص السؤال:

اطلعنا على الطلب المقدم من المواطن / حلمي محمد علام المقيد برقم ١٧٠٠ لسنة ١٩٩٨ والذي يذكر فيه أنه مريض بحساسية في الصدر وتنتابه أزمات صدرية في التنفس مما يضطره لاستخدام البخاخة عن طريق الفم أثناء الصوم . ويسأل عن حكم الشرع في ذلك .

فكانت الإجابة فتوى رقم: ١٧٤، بتاريخ: ٠٥-٠١-١٩٩٩

ومن نماذج تأخر الإجابة عند الدكتور أحمد الطيب، فتوى بعنوان: خروج الزكاة عن الشهادات.

ونص السؤال: اطلعنا على الطلب المقدم من / محمد حمدي طلبة المقيد برقم ١٢١٦ لسنة ٢٠٠١ المتضمن أن السائل يقول:-

إننى أذكر مبلغاً من المال في صورة شهادات بفائدة فهل أخرج الزكاة عن عائد هذا المبلغ؟ أم عن إجمالي المبلغ كله ؟

فكانت الإجابة فتوى رقم: ١٥٥، بتاريخ: ٢١-٠٨-٢٠٠٢

وفي سؤال آخر له، بعنوان: إخراج الزكاة من المال الموضوع في البنوك.

ونص السؤال: اطلعنا على الطلب المقدم من المواطن / ممدوح الشافعي عمران المقيد برقم ١١٧٣ لسنة ٢٠٠١ المتضمن:- أن السائل يذكر أنه كان مسافراً

وعنده مبلغ من المال أودعه بأحد البنوك يدر له عائداً وقد حال على هذا المبلغ الحول ويريد إخراج الزكاة.

وسأل: هل يخرج الزكاة على رأس المال فقط دون العائد؟ أم يخرج الزكاة عن العائد دون رأس المال؟ أم أنه يخرج الزكاة المال مضافاً إليه العائد ويذكر أنه لم يجد مشروعاً مناسباً لكي يستثمر أمواله . وطلب بيان الحكم الشرعي ؟

فكانت الإجابة بفتوى رقم: ١٥٢ - ٢١ - ٠٨ - ٢٠٠٢

ومن ذلك أيضاً :

فتوى بعنوان: الحج من فوائد البنك للدكتور أحمد الطيب.

ونص السؤال: اطلعنا على الطلب المقدم من السيد / إبراهيم سلامة محمد شحاتة المقيّد برقم ٦٤٦ لسنة ٢٠٠١ والمتضمن :-

أولاً:- أن السائل يقول: لي قطعة أرض قمت ببيعها ووضعت مبلغاً كاملاً في البنك. في كل عام أقوم بإخراج زكاة المال على أكمل وجه فهل أحج من فوائد هذا المبلغ؟ وهل الفوائد حلال أم حرام؟ ويطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك .

فكانت الإجابة بفتوى رقم: ١١٨ - ٢٧ - ٠٤ - ٢٠٠٢

ومن أمثلة الإجابة المتأخرة - شيئاً ما- في فتاوى الدكتور علي جمعة.

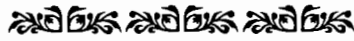
فتوى نصها: اطلعنا على الطلب المقدم من / محمد عمر ذو النون المقيّد برقم ٢٢١٩ لسنة ٢٠٠٣ والمتضمن:

السؤال: هل تعتبر تركستان دار حرب بحيث يجوز فيها التعامل الربوي مع الكفار وبيع الخمر والميتة ولحم الحمير لهم أم لا مع تعريف مصطلح (دار الحرب) تعريفاً دقيقاً ؟

فكانت الإجابة فتوى رقم: ١١٣ بتاريخ: ٢٥ - ٠٢ - ٢٠٠٤

وفي فتوى أخرى له:

نصها: اطلعنا على الطلب المقدم من السيد/ محمد الشناوي مدير عام العلاقات الخارجية ووزارة الأوقاف والمقيد برقم ٢٢٨٥ لسنة ٢٠٠٣ والمتضمن:
أن السائل كان يقيم بكندا مبعوثا لوزارة الأوقاف ووجد هناك بيع المساكن يتم بطريقتين هما، ثم شرح الطريقتين.
وكانت الإجابة بفتوى رقم: ١١٦، بتاريخ: ١٢-٠١-٢٠٠٤



نتائج البحث

خلص البحث إلى عدد من النتائج أهمها :

- ١ - أن التاريخ لنشأة دار الإفتاء المصرية ما يزال يكتنفه الغموض، فلا يمكن اعتبار الشيخ حسونة النواوي هو أول مفت للديار المصرية، وأن الوثائق التي تحت أيدينا الخاصة بتولي المنصب لا تدل على بداية النشأة، أو بداية تنصيب المفتي، ولكنها تدل على تولي الشيخ حسونة النواوي هذا المنصب ومن جاء بعده فحسب. غير أن كتب التاريخ تشير إلى قدم لقب (مفتي الديار المصرية) إلى زمن بعيد، حيث تشير إلى وجود اللقب في القرن الثالث الهجري، وأنه تم توارثه عبر العصور إلى يومنا هذا، وأنه كان هناك فصل بين مفتي الديار المصرية، ومفتي الحقانية.
- ٢ - أن الفتوى في القرآن الكريم جاءت بمعنى بيان حكم غير معلوم في نازلة يحتاج فيها لرأي، وهو معنى أعم من المعنى المتعارف عليه في الاصطلاح الشرعي.
- ٣ - أن المتتبع لفتاوى دار الإفتاء يلحظ أنها لم تقف عند حدود الإفتاء في الأحوال الشخصية - مع غلبتها - بل تعدى إلى كل المجالات: من اجتماعية واقتصادية وعبادات ومعاملات وإعلامية، مع قلة الإفتاء في النوازل السياسية، وأن مجمع البحوث الإسلامية اعتبر دار الإفتاء المرجع في الفتوى بمصر .
- ٤ - أن مساحة الاتفاق في فتاوى دار الإفتاء كبيرة جداً، وأن الاختلاف في الفتوى محدود بالنسبة للاختلاف.
- ٥ - أن غالب الفتاوى تستند إلى أدلة مكررة، وأن كثيراً من الفتاوى تكاد تكون تلخيصاً للفتاوى التي سبقتها في المسألة.
- ٦ - أن عدداً كبيراً من الفتاوى في الموضوع الواحد تكاد تكون الفتوى بنصها مع اختلاف السؤال، وأن اعتبار خصوصية السائل ليست بارزة أو هي غير غالبية في الإجابة.

٧- أن طابع الفتوى يختلف من مفت لآخر، فطابع الفتاوى عند كل من الشيخ جاد الحق و الدكتور نصر فريد واصل و الدكتور أحمد الطيب و الدكتور علي جمعة طابع خاص في الفتوى، بينما تشابهت فتاوى الشيخ عبد اللطيف حمزة مع فتاوى الشيخ جاد الحق بشكل ملحوظ.

٨- أنه لم يكن هناك طريقة واحدة عند كل مفت في فتاويه، فتراوحت فتاوى كل مفت بين الطول و القصير، والاستدلال و تجريد الفتوى من الدليل، وإن اختلفوا في ذلك استطرادا واستثناء.

٩- أثبت البحث ندرة الاعتماد على المراجع في فتاوى المستجدات الفقهية، إلا الشيخ جاد الحق، فإنه كان كثير الرجوع إلى المراجع حتى في المستجدات.

١٠- أثبت البحث أن من أهم الأصول التي اعتمد عليها مفتو دار الإفتاء المصرية من الأصول المقررة الاعتماد على الكتاب والسنة ثم القياس، كما أنهم أدخلوا أصولا جديدة للإفتاء من أهمها: تفعيل دور القواعد الفقهية والأصولية، والمقاصد الشرعية، والتخير من أقوال الفقهاء السابقين. وأن هناك تباينا بين المفتين في إدخال الأصول الجديدة، فالقواعد و المقاصد تكاد تكون قليلة في فتاوى كل من الشيخ جاد الحق و الشيخ عبد اللطيف حمزة و الدكتور محمد سيد طنطاوي، ولكنها بكثرة في فتاوى كل من الدكتور نصر فريد واصل و الدكتور أحمد الطيب و الدكتور علي جمعة، ويرجع هذا إلى اشتهاار الأصول حسب الفترة الزمنية.

١١- أثبت البحث أن دار الإفتاء لم تعتمد - بشكل كبير - على عدد من الأصول، مثل: الاستحسان، وسد الذرائع بالإضافة إلى الاستصحاب والعرف، وإن استندت إليها في ندرة من المسائل.

١٢- أثبت البحث تفرد الشيخ عبد اللطيف حمزة بالاستناد إلى رأي جمهور الفقهاء كأحد أصول الإفتاء.

١٣ - أثبت البحث أن هناك اختلافا بين مفتي دار الإفتاء المصرية في عدد من المسائل مرده إلى عدد من الأسباب هي: الاختلاف في تصور وفهم المسألة، والاختلاف في فهم النص الشرعي الذي تنبني عليه الفتوى، والاختلاف في فهم الواقع، والتخير من آراء الفقهاء في المسائل المختلف فيها، والاختلاف في أصول الإفتاء في بعض المسائل.

١٤ - أثبت البحث وجود تناقض في عدد من المسائل للمفتي الواحد، بحيث يفتي بالحل في مسألة، ويفتي بالحرمة في مسألة واحدة، وأن هذا التناقض خلت منه فتاوى الشيخ جاد الحق والشيخ عبد اللطيف حمزة، بينما وجد في فتاوى كل من الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور نصر فريد واصل، والدكتور أحمد الطيب، والدكتور علي جمعة.

١٥ - أثبت البحث غلبة الصبغة القانونية والقضائية في فتاوى الشيخ جاد الحق، وذلك لتأثره بعمله في القضاء، وقد بدت سمة بارزة عنده تفرد بها عن بقية المفتين في الزمن محل الدراسة.

١٦ - أثبت البحث أن طريقة التعامل - كإطار شكلي عام - مع الفتوى تكاد تكون واحدة، من حيث إيراد السؤال نصا، والبدء بالحمد والثناء على الله، مروراً بمراحل الفتوى، وانتهاء بختمها بقولهم: "والله أعلم"، مع اختلاف يسير في بعض الأمور.

١٧ - أثبت البحث تفاوت التوثيق في فتاوى دار الإفتاء المصرية، من حيث توثيق الآيات والأحاديث وما ينقل من آراء فقهية، فهو تفاوت بين، يأخذ أعلاه من الاهتمام به في فتاوى الشيخ جاد الحق، وينزل إلى ندرة التوثيق في فتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور أحمد الطيب.

١٨ - لوحظ عدم انضباط عناوين الفتاوى، حيث يغلب عليها طابع العموم، والتساهل في وضعها، بحيث يذكر الباب العام، كالصلاة أو الزكاة، أو الصيام أو غيرها من الأبواب العامة، دون وضع عنوان معبر عن المضمون تعبيرا دقيقا.

- ١٩ - غلب الاحترار على فتاوى دار الإفتاء، بحيث كان هناك حرص دائم أن الفتوى إن كان الحال كما ورد في السؤال.
- ٢٠ - أن تولي منصب دار الإفتاء المصرية كان محصوراً على من اشتهر بالفقه والإفتاء، إلا أن هذا الشرط لم يتم الالتزام به، فتولاه من خارج دائرة الفقه والإفتاء، بل من خارج العلوم الشرعية، ومن لم يشتغل بالإفتاء إلا بعد تولي المنصب، ولم تتوافر فيه شروط المفتي المجتهد.
- ٢١ - لم يكن من مفتي دار الإفتاء المصرية - في الزمن محل الدراسة - من هو في طبقة الاجتهاد المطلق، ولا من هو في طبقة مجتهد التخيير، وانقسموا بين طبقتي مجتهد التخيير، وبين من هم في عداد المقلدين (مجتهد الفتيا).
- ٢٢ - لم يكن لمذهب المفتي أثر على فتاويه أثناء تولي منصب الإفتاء، باستثناء الشيخ جاد الحق، حيث يظهر المذهب الحنفي حاضراً بقوة في فتاويه، ولكن الغالب الاستقاء من الفقه المقارن، إلا ما كان يستند إليه المفتون في فتاوى الأحوال الشخصية، ليس استناداً للفقه الحنفي، ولكنه استناد لقانون الأحوال الشخصية الذي يأخذ بالراجح من آراء المذهب الحنفي.
- ٢٣ - لم يظهر من فتاوى دار الإفتاء المصرية أنها كانت تتساهل في الفتوى، بل كان الغالب على الفتاوى الانضباط الفقهي وذكر الأدلة الشرعية، والترجيح من بين آراء الفقهاء.
- ٢٤ - لم يثبت عن مفتي دار الإفتاء المصرية التراجع عن فتوى، بل وجد تعدد في المسألة الواحدة، إلى حد التناقض والاختلاف في فتاوى المفتي الواحد في المسألة الواحدة.
- ٢٥ - هناك تكرار واضح جداً في فتاوى دار الإفتاء المصرية، فعدد الفتاوى بلغت ما يزيد عن مائة وعشرين ألف فتوى، لكن هذا العدد قد لا يصل إلى ربعه بعد حذف المكرر، وترجع ضخامة عدد الفتاوى إلى توثيق كل من يطلب فتوى رسمية، فتعطى الفتوى رقماً وتاريخاً، وتسجل كل الفتاوى الواردة بطريق رسمي.

- ٢٦- ظهر في فتاوى دار الإفتاء المصرية بشكل واضح حكاية الخلاف دون الإفتاء برأي، خاصة في بعض المسائل المستجدة كفوائد البنوك وشهادات الاستثمار والتأمين وغيرها، وكان أبرز من عرف بهذا الدكتور أحمد الطيب.
- ٢٧- لم يكن من شأن فتاوى دار الإفتاء المصرية تتبع الحيل الشرعية في الفتوى، ومحاولة إخراج المستفتي من حالته أو مداهنته، ولا الميل مع هوى المستفتي حيث شاء، بل جاءت الفتوى عن اجتهاد صادق من المفتين.
- ٢٨- كانت غالب الفتوى تعبيراً عن وقائع حقيقية وأسئلة من المستفتين، ولم يخرج عن هذا إلا في القليل النادر، وذلك في عدد من فتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي فيما يخص فتاوى البنوك، فهو الذي وضع الأسئلة والأجوبة.
- ٢٩- لم تظهر (شخصنة) المفتي ودفاعه عن فتاويه إلا في عدد نادر جداً من الفتاوى، مثل فتوى الصلح مع اليهود (معاهدة كامب ديفيد) للشيخ جاد الحق - رحمه الله، وفتوى شهادات الاستثمار وودائع البنوك للدكتور محمد سيد طنطاوي.
- ٣٠- لم يكن من شأن فتاوى دار الإفتاء المصرية الجواب عما لم يقع، بل كانت الفتاوى كلها تعبيراً عن واقع معيش وحوادث حقيقية، حتى في تلك الندرة التي استبقوا إليها وكتبوها بأنفسهم، فإنها كانت في قضايا معيشة.
- ٣١- لم يثبت عن دار الإفتاء المصرية - في الزمن محل الدراسة - الإفتاء بخلاف النصوص الشرعية، أو الإفتاء بخلاف ما هو مقطوع بصحته، وإن خرجت بعض الفتاوى تخالف ما عليه جمهور الفقهاء المعاصرين كفتاوى البنوك عند كل من الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور نصر فريد واصل، ولم تظهر في فتاوى دار الإفتاء المصرية ما يعرف بالفتاوى الشاذة إلا نذر يسير، كفتوى الشيخ جاد الحق في (معاهدة كامب ديفيد) وقانون (جيهان السادات)، وإحدى فتاوى الدكتور نصر فريد واصل باعتبار الزواج العرفي نوعاً من الزنى.
- ٣٢- كان الغالب في فتاوى دار الإفتاء التفصيل الزائد فيما يخص مقدمات الفتوى، مما كان يمكن اختصاره أو الاستغناء عنه، كبيان فرضية الصيام أو الزكاة

والاستدلال على ذلك وبيان بعض الآداب المتعلقة بهما، مما لا يعد زيادة نافعة للسائل، إذ ذلك من الأمور المعلومة عند العامة والخاصة.

٣٣- لم يكن من شأن فتاوى دار الإفتاء الدلالة على المباح عند الإفتاء بالحرمة، بل كان الغالب ذكر الحكم وحده دون الإشارة إلى البديل المباح.

٣٤- لم يظهر في فتاوى دار الإفتاء مشاوراة أهل العلم، ولكن المفتين كانوا يرجعون - أحيانا - إلى فتاوى من سبقوهم من مفتي دار الإفتاء وغيرهم.

٣٥- لم تتعرض فتاوى دار الإفتاء المصرية لفتاوى الغير ممن خالفهم في الرأي، بل كانت الإجابة ابتداء لسؤال سائل، ولم يشذ في هذا إلا الشيخ جاد الحق في فتوييه (الصلح مع اليهود، وقانون جيهان السادات)، وفتوى الدكتور محمد سيد طنطاوي في إباحته لشهادات الاستثمار وفوائد البنوك، حيث تعرضا لغيرهما بالاتهام بالجهل عند الشيخ جاد الحق، وبالجهل وبما يشبه السب عند الدكتور محمد سيد طنطاوي.

٣٦- كان الغالب في فتاوى دار الإفتاء المصرية ذكر الحجة والدليل، وإن تفاوتوا فيه اتساعا وضيقا.

٣٧- التزمت فتاوى دار الإفتاء المصرية بالإفتاء بألفاظ النصوص، وكان هذا هو الغالب في فتاويهم، وإن وجدت بعض الفتاوى التي لم تلتزم بألفاظ النصوص - أحيانا - خاصة عند الدكتور محمد سيد طنطاوي، وإن كانت لا تمثل سمة بارزة.

٣٨- قدمت فتاوى دار الإفتاء المصرية الرأي الشرعي على الرأي القانوني، ولم تعتبر المخالفة القانونية أمرا يجرم ما أحل الله، كما هو الشأن في القول بجواز الزواج قبل بلوغ السن القانونية، وأن الزواج والطلاق بالغرب غير ملزم وحده شرعا، بل لابد من الزواج والطلاق الشرعيين، واعتبار الزواج المدني والطلاق - كذلك - من باب التوثيق وليس من باب إجراء الحكم الشرعي.

٣٩- لم يكن لدار الإفتاء منهج معين محدد واضح المعالم، بل الغالب وجود أصول تكاد تكون واحدة في الفتاوى - محل الدراسة -، غير أن هذه الأصول

اختلف المفتون فيها سعة وضيقا، فالشيخ جاد الحق - رحمه الله - كان يغلب عليه التقليد والإفادة من كتب الفقه القديم والتخريج على ما قالوه في المستجدات الفقهية والرجوع إلى كتب فقه المذاهب مع الصبغة القضائية والقانونية، وأن الشيخ عبد اللطيف حمزة لم يكن له اتجاه واضح، فكانت فتاويه صورة مصغرة من فتاوى الشيخ جاد الحق، ولم يظهر في فتاوى الدكتور محمد سيد طنطاوي محددات تجعل له اتجاهًا معينًا، إلا أنه كان يباشر الفتوى ويرتل أحيانًا فيها، وغلب على الدكتور نصر فريد واصل اتجاه الفقه المقارن، مع القواعد الفقهية وإن لم تكن بتوسع، مع الاهتمام بالنقل عن فتاوى من سبقه من المفتين وشيوخ الأزهر وغيرهم، أما الدكتور أحمد الطيب فقد ظهر في فتاويه الاهتمام بمقاصد الشريعة، والنقل عن آراء السابقين، وإن لم يكن بكثرة، بالإضافة إلى حكاية الخلاف والتي كانت سمة بارزة في فتاويه، أما الدكتور علي جمعة، فقد جمع بين عدة أمور، أهمها: الاهتمام بأصول الفقه، والإفادة من الفقه القديم، ولكن السمة الغالبة فيه، والذي تميز بها عن غيره - مع وجودها عند غيره - فهي القواعد الفقهية، حيث ظهرت في فتاويه بشدة، واستند إلى عدد من القواعد التي لم يذكرها غيره. كل ذلك يعني أنه من الصعب أن نقرر وجود منهج محدد لدار الإفتاء في الفتوى.

٤٠ - غلب على فتاوى دار الإفتاء اتجاه معين في بعض أبواب الفقه، فكان الغالب في فتاوى دار الإفتاء التوسع في مفهوم مصرف (وفي سبيل الله)، ولم يضيقه إلا الدكتور علي جمعة الذي قصره على مفهوم الجهاد في سبيل الله، مع عدم قصر الجهاد على القتال، وكان الغالب في فتاوى الصيام هو التيسير، وكذلك الحج، وفي الزواج العرفي غلب على دار الإفتاء اعتبار الزواج العرفي زواجا صحيحا - بخلاف الزواج السري -، ولم يخالف في هذا إلا الدكتور نصر فريد واصل.

٤١ - انقسم رأي دار الإفتاء المصرية في عدد من القضايا الهامة، مثل الودائع البنكية، بحيث مثلت ثلاثة اتجاهات متباينة، الحرمة، وهو ما قال به الشيخ جاد الحق والشيخ عبد اللطيف حمزة - رحمهما الله -، والصدر الأول من زمن الدكتور

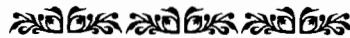
محمد سيد طنطاوي، الثاني: القول بالإباحة، وهو الرأي الثاني الذي استقر عليه الدكتور محمد سيد طنطاوي والدكتور نصر فريد واصل، والثالث حكاية الخلاف، وذلك عند كل من الدكتور أحمد الطيب والدكتور علي جمعة فيما هو مثبت بسجلات دار الإفتاء المصرية في الزمن محل الدراسة.

٤٢ - لم يثبت أن أفتت دار الإفتاء المصرية بجواز الاقتراض من البنوك التجارية، بل عدته نوعاً من الربا المحرم، ولم يخالف في هذا إلا الدكتور نصر فريد واصل، والذي أجازته على اعتبار أنه معاملة مستحدثة، وارتكز فيها على الضرورة أيضاً، وكان على رأس من قال بحرمة الاقتراض من البنك الدكتور محمد سيد طنطاوي، ويبدو أن دار الإفتاء المصرية تفرق في فتاويها بين ودائع البنوك والتي اختلفت حولها الفتوى، وبين الاقتراض من البنك، بل تشدد الدكتور محمد سيد طنطاوي في بعض المعاملات البنكية، حيث اعتبر أن شراء البيوت من البنوك التجارية نوع من الربا، في حين أباحه الدكتور علي جمعة باعتباره بيعاً، لوجود السلعة في المعاملة، مما ينفي وصف الربوية عن المعاملة.

٤٣ - أن دار الإفتاء لم تمثل نموذج المؤسسة الفقهية، وإنما مثلت نموذج المؤسسة بالمعنى الإداري، فالمفتي هو الذي يرأس المؤسسة، وهو صاحب الكلمة الأولى فيها، وباتجاهه تتشكل الفتاوى في الدار؛ لقيامها على المفتي المفرد، وليس جماعة من المفتين.

٤٤ - أن تطوير دار الإفتاء والنهوض بها ليس له خطة واضحة المعالم، بل يتشكل حسب رؤية كل مفت واجتهاده فيما يجب أن تكون عليه الدار.

٤٥ - أن الفتوى لم تقتصر على الاجتهاد في الحكم الشرعي، بل كان هناك تأثير قوي للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، مما كان له أثر واضح في توليد فتاوى جديدة.



توصيات

من خلال دراسة المستجدات الفقهية لدار الإفتاء المصرية في زمن يزيد عن ربع قرن، والاطلاع على كم هائل من الفتاوى ومعايشتها ما يزيد عن ثلاث سنوات من البحث والدراسة، هناك بعض التوصيات الخاصة بدار الإفتاء المصرية، أهمها :

١ - تقوم دار الإفتاء المصرية - في زمن الدكتور علي جمعة - بمشروع (تراث الفتاوى)، حيث تصف كل الفتاوى الصادرة منذ عهد الشيخ حسونة النواوي - رحمه الله - إلى فتاوى الدكتور علي جمعة، ويضم هذا المشروع الفتاوى التي أخرجها الشيخ جاد الحق - رحمه الله -، لتشمل كل ما صدر من فتاوى، غير أنني أقترح على دار الإفتاء المصرية عمل مشروع آخر يقوم بتنقية فتاوى دار الإفتاء المصرية ومراجعتها ومطابقة الجواب للسؤال، مع حذف المكرر الذي يكاد يزيد عن ثلثي الفتاوى، بحيث يمكن طبعها والإفادة منها للمفتين والشيوخ وطلبة العلم.

٢ - أقترح وضع منهج مكتوب للإفتاء يعتمد في فتاوى دار الإفتاء ويتم التوافق عليه مع عدد من علماء الأزهر، ويا حبذا لو كان متفقاً عليه بين دار الإفتاء المصرية ومجمع البحوث الإسلامية، أو يتم تشكيل لجنة من علماء الأزهر وغيرهم من المشهود لهم بالإفتاء على أن يتم وضع منهج للإفتاء يكون أشبه بالميثاق في فتاوى دار الإفتاء المصرية.

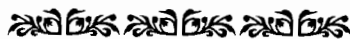
٣ - أوصي ألا يقتصر الإفتاء في دار الإفتاء المصرية على مفتي مصر، بل لابد من تعيين مجموعة من العلماء ممن لهم خبرة ودربة بالإفتاء، بالإضافة إلى (أمناء الفتوى)، والتي تتمثل من عدد من الباحثين الشباب، فيمكن اعتبارهم مساعدين للمفتين، فتكون هناك هيئة للفتوى يرأسها مفتي مصر مع عدد من العلماء الكبار، حتى تعطي قوة للفتوى بدار الإفتاء المصرية، بحيث يجيب (أمناء الفتوى) على

المسائل المتكررة والمحفوظة، والتي لا تحتاج إلى كثير اجتهاد، وتقوم اللجنة برئاسة مفتي مصر بدراسة المستجدات الفقهية، والإفتاء في القضايا الكبرى، والتي منها: قضايا الأمة.

٤ - كما أوصي بتوسيع قاعدة المستشارين من غير المتخصصين في العلوم الشرعية، في السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها من التخصصات غير الشرعية، وهي موجودة، أنشأها الدكتور علي جمعة، ولكنها بشكل صغير، لكن المقترح توسيع القاعدة مع ظهور هذا في الفتوى، بحيث تظهر الرؤية المتخصصة - فيما هو مجال للاختصاص غير الشرعي - بجوار الرؤية الشرعية، من باب سؤال أهل الذكر ومشاورة العلماء في جميع التخصصات، وأن تخرج الفتوى موقعة بأسماء اللجنة الشرعية وغير الشرعية ممن شارك برئاسة مفتي مصر؛ إحياء للاجتهاد الجماعي، ودفعاً لدار الإفتاء المصرية أن تكون مؤسسة جماعية لا مؤسسة فردية.

٥ - يوصي الباحث بقيام دراسة تاريخية عن دار الإفتاء المصرية، فمع حداثة دار الإفتاء مقارنة بالأزهر الشريف، فإن التاريخ للأزهر فيه وضوح وبيان، بينما التاريخ لدار الإفتاء مازال فيه شيء من الغموض، وأن كشف الغموض لن يكون من خلال الدراسات الشرعية، وإنما من خلال الدراسات التاريخية، وهذه مهمة من مهام دار الإفتاء المصرية يجب عليها القيام بها؛ لأنها صاحبة الشأن في ذلك.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. والحمد لله رب العالمين.



فهرس المراجع

أولاً - القرآن وعلومه :

القرآن الكريم

تفسير القرآن العظيم ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي أبو الفداء ، دار الفكر - بيروت - ١٤٠١

الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، طبع : دار الشعب - القاهرة .

ثانياً - الحديث وعلومه :

متون الحديث :

الجامع الصحيح سنن الترمذي : محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي السلمي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وآخرون : دار إحياء التراث العربي - بيروت

الروض الداني (المعجم الصغير) : سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، تحقيق : محمد شكور محمود الحاج أمير : المكتب الإسلامي ، دار عمار - بيروت ، عمان - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، الطبعة : الأولى

سنن ابن ماجه : محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي : دار الفكر - بيروت -

سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد : دار الفكر

سنن البيهقي الكبرى : أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا : مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ - ١٩٩٤ .

سنن الدارقطني : علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني البغدادي ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم يماني المدني : دار المعرفة - بيروت - ١٣٨٦ - ١٩٦٦ ،

سنن الدارمي : عبدالله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي : دار الكتاب العربي - بيروت - ، الطبعة : الأولى ١٤٠٧ هـ .

السنن الكبرى : أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي ، تحقيق : د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة : الأولى - ١٤١١ - ١٩٩١ م

صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة - بيروت - ، الطبعة : الثانية ١٤١٤ - ١٩٩٣

صحيح ابن خزيمة ، محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر السلمي النيسابوري ، تحقيق : د. محمد مصطفى الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت - ١٣٩٠ - ١٩٧٠

صحيح البخاري ، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي : تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ، الطبعة الثالثة ١٤٠٧ - ١٩٨٧

صحيح مسلم ، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت

صحيح وضعيف الجامع الصغير وزياداته ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، طبع المكتب الإسلامي - بيروت صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ، أحمد بن حمدان النمري الحراني أبو عبد الله ، تحقيق : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة : الثالثة ١٣٩٧

الفردوس بمأثور الخطاب ، لأبي شجاع شيرويه بن شهر دار بن شيرويه الديلمي الهمداني الملقب إلكيا تحقيق : السعيد بن بسيوني زغلول ، طبع : دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة : الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، تحقيق : كمال يوسف الحوت . مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٩ .

المستدرك على الصحيحين ، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة : الأولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م

مسند إسحاق بن راهويه ، إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي ، تحقيق : د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي ، : مكتبة الإيمان - المدينة المنورة ، الطبعة : الأولى - ١٤١٢ - ١٩٩١ ،

مسند الإمام أحمد بن حنبل ، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني ، دار النشر : مؤسسة قرطبة - مصر

معالم السنن ، أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي أبو سليمان ، مطبعة أنصار السنة المحمدية . ١٣٦٧هـ

المعجم الأوسط : أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، تحقيق : طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني : دار الحرمين - القاهرة - ١٤١٥
المعجم الكبير : سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي : مكتبة الزهراء - الموصل - ، الطبعة : الثانية : ١٤٠٤ - ١٩٨٣

المعجم الكبير ، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي . مكتبة الزهراء - الموصل - ، الطبعة الثانية ١٤٠٤ - ١٩٨٣
معرفة السنن والآثار عن الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو أحمد البيهقي . الخسروجردي ، تحقيق : سيد كسروي حسن ، طبع دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت بدون تاريخ .

المنتقى من السنن المسندة ، عبد الله بن علي بن الجارود أبو محمد النيسابوري ،
تحقيق : عبدالله عمر البارودي . طبع : مؤسسة الكتاب الثقافية - بيروت - الطبعة
الأولى : ١٤٠٨ - ١٩٨٨

كتب تخريج الحديث :

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ،
طبع المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٤٠٥ - ١٩٨٥ .

التلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل
العسقلاني ، تحقيق : السيد عبدالله هاشم الياني المدني المدينة المنورة - ١٣٨٤ -
١٩٦٤ ،

السلسلة الصحيحة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع مكتبة المعارف ،
الرياض . السلسلة الضعيفة ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع مكتبة
المعارف ، الرياض

ضعيف سنن أبي داود ، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - طبع المكتب الإسلامي
- بيروت

ضعيف سنن الترمذي : للألباني، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، علي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث/ دار
الكتاب العربي - القاهرة ، بيروت - ١٤٠٧

المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار ، أبو
الفضل زين العراقي ، تحقيق : أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية - الرياض - ،
الطبعة الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

نصب الراية لأحاديث الهداية ، عبد الله بن يوسف أبو محمد الحنفي الزيلعي ،
تحقيق : محمد يوسف البنوري . دار الحديث - مصر - ١٣٥٧ .

شروح الحديث:

- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى ، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري ، دار الكتب العلمية - بيروت
- التيسير بشرح الجامع الصغير، للإمام الحافظ زين الدين عبد الرؤوف المناوي، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض - الطبعة: الثالثة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م،
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٤١١ هـ.
- شرح سنن أبي داود، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى ، تحقيق : أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- شرح صحيح البخاري ، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطلال البكري القرطبي، تحقيق : أبو تميم ياسر بن إبراهيم. مكتبة الرشد - السعودية / الرياض - ١٤٢٣ هـ - ، الطبعة : الثانية ٢٠٠٣ م
- الضيء اللامع شرح جمع الجوامع ، لحلولو ، طبع: مكتب الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني دار إحياء التراث العربى - بيروت
- عون المعبود شرح سنن أبي داود ، محمد شمس الحق العظيم آبادي دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة : الثانية: ١٩٩٥ م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير عبد الرؤوف المناوي ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر ، الطبعة : الأولى: ١٣٥٦ هـ.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين ، أبو الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق : علي حسين البواب، دار النشر / دار الوطن - الرياض - ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، علي بن سلطان محمد القاري ، تحقيق : جمال عيتاني طبع : دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - ، الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

مشارك الأنوار على صحاح الآثار ، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي المالكي ، المكتبة العتيقة ودار التراث

أحاديث الأحكام :

بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، ومعه شرحه سبل السلام ، تحقيق : محمد عبد العزيز الخولي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ، الطبعة : الرابعة ١٣٧٩ .
سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، محمد بن إسماعيل الصنعاني الأمير ، تحقيق : محمد عبد العزيز الخولي ، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ، الطبعة : الرابعة ١٣٧٩ ، و مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الرابعة ١٣٧٩ هـ / ١٩٦٠ م

المحرر في الحديث ، محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي ، أبو عبد الله الجماعلي ، تحقيق : د. يوسف عبد الرحمن المرعشي ، محمد سليم إبراهيم سمارة ، جمال حمدي الذهبي .
دار المعرفة - لبنان / بيروت - ، الطبعة الثالثة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م
نبيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، ج ٥ / ١٨١ طبعة دار الحديث بمصر .

كتب الجرح والتعديل :

التاريخ الكبير ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق : السيد هاشم الندوي ، طبع : دار الفكر

- تذكرة الحفاظ ، أبو عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة : الأولى .
- تقريب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، تحقيق : محمد عوامة ، دار الرشيد - سوريا - ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٦ - ١٩٨٦
- تكملة الإكمال : محمد بن عبد الغني البغدادي أبو بكر ، تحقيق : د. عبد القيوم عبد ريب النبي . جامعة أم القرى - مكة المكرمة - ، الطبعة الأولى ١٤١٠
- تهذيب التهذيب . أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي ، طبع : دار الفكر - بيروت - ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م .
- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد ، محمد بن أحمد الفاسي المكي أبو الطيب ، تحقيق : كمال يوسف الحوت . طبع : دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى : ١٤١٠ هـ .
- المعجم المختص بالمحدثين ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله تحقيق : د. محمد الحبيب الهيلة ، مكتبة الصديق - الطائف - الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .

أسباب ورود الحديث:

- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ، إبراهيم بن محمد الحسيني ، تحقيق : سيف الدين الكاتب . دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠١ .
- كتب عامة في الحديث :
- الجواهر النقي في الرد على البيهقي ، لابن التركماني ، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني ، مطبوع بهامش السنن الكبرى .
- قسم الحديث ، محمد بن عبد الوهاب ، تحقيق : عبد العزيز بن زيد الرومي ، د . محمد بلتاجي ، د . سيد حجاب ، مطابع الرياض - الطبعة : الأولى .

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، تحقيق : محمود عمر الدمياطي ، دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة - ١٣٩٩ ، الطبعة : الثالثة .

ثالثاً - الفقه

كتب الفقه القديم:

الفقه الحنفي:

الاختيار لتعليل المختار ، عبد الله بن محمود بن مودود الموصل الحنفي ، تحقيق : عبد اللطيف محمد عبد الرحمن ، دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - ، الطبعة : الثالثة ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م .

البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، زين الدين ابن نجيم الحنفي طبع دار المعرفة - بيروت

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، علاء الدين الكاساني ، دار الكتاب العربي - بيروت - ، الطبعة الثانية ١٩٨٢ م .

تكملة حاشية ابن عابدين المسماة قرّة عيون الأخيار ، . طبعة عيسى الحلبي حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار ابن عابدين . طبع : دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت . - ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .

شرح فتح القدير : كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (الكمال ابن الهمام) ، طبع : دار الفكر - بيروت ، الطبعة : الثانية ، و الطبعة الأميرية - بولاق كنز الدقائق مع البحر الرائق ، دار المعرفة لأبي البركات النسفي - بيروت ، الطبعة : الثانية .

مجموعة رسائل ابن عابدين ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون تاريخ

المغرب في ترتيب المغرب لناصر بن عبد السلام المطرزي، تحقيق: محمود فاخوري،
و عبد الحميد مختار، طبع مكتبة لبنان ناشرون.

الفقه المالكي:

الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، الشهير بـ "شرح ميارة"، لمحمد بن أحمد
الفاسي المالكي، طبع دار المعرفة.

بلغة السالك لأقرب المسالك أحمد الصاوي،، تحقيق: ضبطه وصححه: محمد
عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - الطبعة: الأولى:
١٤١٥هـ - ١٩٩٥م

تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، برهان الدين أبي الوفاء
إبراهيم ابن الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن فرحون اليعمري، طبعة دار
المعرفة

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد
عليش، دار الفكر - بيروت.

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد عرفه الدسوقي، تحقيق: محمد
عليش، دار الفكر - بيروت. الكافي في فقه الإمام المبعجل أحمد بن حنبل، عبد الله
بن قدامة المقدسي، المكتب الإسلامي - بيروت

حاشية الصاوي مع الشرح الصغير، طبع دار المعارف

شرح الخرشي على مختصر أبي الضياء خليل، للخرشي، طبع: دار الفكر

شرح الزرقاني على مختصر خليل طبعة دار الفكر

الشرح الصغير على مختصر خليل أحمد بن محمد بن أحمد، الشهير بالدردير، شرح
منتهى الإرادات.

المدونة الكبرى، مالك بن أنس، دار صادر - بيروت

مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، محمد بن عبد الرحمن المغربي أبو عبد الله،
دار الفكر - بيروت -، الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ

الفقه الشافعي:

- أسنى المطالب في شرح روض الطالب ، زكريا الأنصاري ، تحقيق : د . محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى : ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٠
- التجريد في نفع العبيد ، الشهير بـ " حاشية البجيرمي على المنهج " أو " حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب " ، للبجيرمي سليمان بن محمد ، طبع دار الفكر العربي
- حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرّة العين بمهمات الدين ، أبي بكر ابن السيد محمد شطا الدميّاطي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت
- حاشيتان . قليوبي : على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين ، شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي ، تحقيق : مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر - لبنان / بيروت - ، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- المجموع شرح المذهب للنووي ، للإمام يحيى بن شرف ، طبع دار الفكر بيروت : ١٩٩٧ م ، و طبع مطبعة الإمام بالقاهرة
- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج محمد الخطيب الشربيني ، طبعة دار الفكر - بيروت .
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة ابن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي الصغير . طبع دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الفقه الحنبلي :
- الفروع ، محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله ، تحقيق : أبو الزهراء حازم القاضي . دار الكتب العلمية - بيروت

كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن يونس بن إدريس البهوتي ، تحقيق :
 هلال مصيلحي مصطفى هلال ، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٢
 المبدع في شرح المقنع ، إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح الحنبلي ، المكتب
 الإسلامي - بيروت - ١٤٠٠
 المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني ، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو
 محمد ، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٥ ، الطبعة : الأولى . وطبعة المغني مع الشرح
 الكبير ، طبعة الكتاب العربي

الفقه الظاهري :

المحلى ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري أبو محمد ، تحقيق : لجنة إحياء
 التراث العربي دار الآفاق الجديدة - بيروت
 الفقه الزيدي :
 الأحكام في الحلال والحرام ، ليحيى بن الحسين بن القاسم الهادي (مكتبة التراث
 الإسلامي ، الطبعة الثالثة ، سنة : ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م .
 السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، للشوكاني : ٢٥ / ٣ طبع : دار الكتب
 العلمية ، الطبعة : الأولى ، ١٩٨٥ م .

الفقه الإباضي :

بيان الشرع الجامع بين الأصل والفرع ، محمد بن إبراهيم الكندي (إباضي - وزارة
 التراث القومي والثقافة - سلطنة عمان - سنة الطبع : ١٩٨٨ م .

كتب فقهية معاصرة :

- أحكام الأسرة في الإسلام في الفقه الإسلامي والقانون المصري، للدكتور عبد العزيز رمضان سمك، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ = ١٩٩٨.
- الأحوال الشخصية، للشيخ محمد أبو زهرة طبع دار الفكر العربي.
- الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي. الدكتور أحمد بن محمد الخليل، طبع : دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: محرم ١٤٢٤هـ
- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبو الفداء، مكتبة المعارف - بيروت، بدون تاريخ
- حكم الإسلام في أرباح شهادات الاستثمار وودائع الادخار، الشيخ ياسين سويلم هدية مجلة الأزهر، جمادى الأولى ١٤١٧هـ
- الحلال والحرام، للدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة، الطبعة الثامنة والعشرون: ٢٠٠٤م
- دراسة شرعية لأهم العقود المستحدثة، محمد مصطفى أبو الشنقيطي، طبع دار العلوم والحكم، الطبعة الثانية، سنة: ٢٠٠١م
- الروضة الندية، صديق حسن خان، تحقيق: علي حسين الحلبي. دار ابن عفان - القاهرة -، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
- فقه الزكاة. دراسة مقارنة لأحكامها وفلسفتها في ضوء الكتاب والسنة، الدكتور يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة بيروت.
- فوائد البنوك هي الربا الحرام، للدكتور يوسف القرضاوي، ص: ٨٧، طبع مكتبة وهبة، الطبعة الخامسة: ١٤٢٢-٢٠٠١م
- المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الإسلام، سعد الدين الكبي، طبع المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م.
- المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشرعة، الدكتور محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م

من أجل تأمين إسلامي معاصر، أبو المجد حرك، ص: ٥٣-٥٤، طبع دار الهدى،
الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

الموسوعة الفقهية، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت
موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والاقتصاد الإسلامي، الدكتور علي أحمد
السالوس، سلسلة إصدارات المجمع (١٩)، دار الثقافة - قطر، مكتبة دار القرآن
للنشر والتوزيع، الطبعة العاشرة ٢٠٠٦م.

رابعاً - الفتاوى:

أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والנדور والكفارات، بيت الزكاة الكويتي،
الطبعة السابعة ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م
بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة، الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، ج ٤ /
٢١٨. دار الحديث ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥

سجلات دار الإفتاء المصرية (مخطوطة)

الفتاوى الإسلامية من دار الإفتاء المصرية، طبع المجلس الأعلى للشئون
الإسلامية، طبعة: ١٤١٤هـ=١٩٩٣، وطبعة وزارة العدل: الجزء الحادي
والعشرون، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون. طبعة: ١٤١٤هـ=١٩٩٤م
الفتاوى الإسلامية، للدكتور نصر فريد واصل، طبع المكتبة التوفيقية بدون تاريخ
الفتاوى الفقهية الكبرى للإمام ابن حجر الهيتمي، طبع المكتبة الإسلامية
الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام ابن تيمية، شيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين
أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، قدم له حسنين محمد مخلوف. دار المعرفة -
بيروت.

الفتاوى المهدية، للشيخ محمد العباسي، الطبعة الأولى بالمطبعة الأزهرية المصرية
سنة ١٣٠١ هجرية.

الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار الفكر - ١٤١١هـ - ١٩٩١م

فتاوى معاصرة، للدكتور يوسف القرضاوي، طبع دار القلم للنشر والتوزيع بالكويت، الطبعة الخامسة: ٢٠٠٥م.

فقه النوازل.. دراسة تأصيلية تطبيقية "محمد بن حسين الجيزاني، طبع دار ابن الجوزي، الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م

قرارات وتوصيات مؤتمرات مجمع البحوث الإسلامية، إعداد: عبد الرحمن العسيلي، و ماهر السيد الحداد، ضمن سلسلة البحوث الإسلامية. السنة التاسعة والثلاثون - الكتاب الثاني عشر - ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م

مجلة البحوث الإسلامية - الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد

مجمع البحوث الإسلامية.. قراراته وتوصياته في ماضيه وحاضره، إعداد: عبد الرحمن العسيلي، و ماهر السيد الحداد، ج ١ / ١٢١، ضمن سلسلة البحوث الإسلامية، السنة التاسعة والثلاثون، الكتاب الثاني، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م

المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقيا والأندلس والمغرب، للونشريسي، نشر: وزارة الأوقاف المغربية، سنة ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

نوازل البرزالي، لأبي القاسم بن أحمد البرزالي المالكي، طبع دار الغرب الإسلامي.

خامساً - أصول الفقه

مؤلفات أصول الفقه القديمة:

الاتباع، صدر الدين ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: محمد عطا الله حنيف - عاصم بن عبد الله القريوتي. طبع عالم الكتب - لبنان - الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ

الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي أبو محمد، طبع: دار الحديث - القاهرة -، الطبعة الأولى ١٤٠٤

الإحكام في فصول الأحكام للآمدي، تحقيق سيد الجحيلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية: ١٤٠٦هـ

إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق : محمد سعيد البدري أبو مصعب، دار الفكر - بيروت - الطبعة : الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢

أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي أبو بكر دار المعرفة - بيروت،

إعلام الموقعين عن رب العالمين، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي الشهير بابن القيم تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل - بيروت - طبعة: ١٩٧٣

البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: د. محمد محمد تامر. طبع: دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت -، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، وطبعة دار الكتبي

التقرير والتحرير في علم الأصول، لابن أمير الحاج. دار الفكر - بيروت - ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

التلويح على التوضيح، للتفتازاني طبع محمد علي صبيح.

تيسير التحرير لأمر بادشاه طبعة دار الفكر

شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق : زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختبر المبتكر شرح المختصر في أصول الفقه، محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح الحنبلي المعروف بابن

- النجار تحقيق : د. محمد الزحيلي ، د. نزيه حماد . طبع : جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية - ١٤١٣ هـ ، الطبعة : الثانية
- فوائح الرحموت بهامش المستصفى الطبعة الأميرية - بولاق
- القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، تحقيق : عبد الرحمن عبد الخالق ، دار القلم - الكويت - ، الطبعة الأولى ١٣٩٦ هـ .
- المحصول لفخر الدين محمد بن عمر الرازي ، طبع دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى : ١٤٠٨ هـ
- المستصفى في علم الأصول ، محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ، تحقيق : محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة : الأولى : ١٤١٣ هـ
- مسلم الثبوت ، لابن عبد الشكور البهاري ، مطبوع مع فوائح الرحموت ، للأنصاري ، عن المطبعة الأميرية ، بولاق ، الطبعة الأولى ، سنة : ١٣٢٢ هـ وطبعة دار الكتب العلمية ، بيروت : ١٤٠٣ هـ
- الموافقات في أصول الفقه ، إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ، تحقيق : عبد الله دراز دار المعرفة - بيروت ، وتحقيق : أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار ابن عفان ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م
- نشر البنود على مراقبي السعود ، لعبد الله بن إبراهيم الشنقيطي ، طبع : دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى : ١٩٨٨ م
- نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول ، لجمال الدين الإسنوي ، طبع دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية : ١٩٨٣ .
- نهاية الوصول في دراية الأصول ، لصفي الدين الهندي ، تحقيق ، نزار مصطفى الباز ، الطبعة الثانية ، سنة : ١٩٩٩ م
- مؤلفات حديثة في أصول الفقه :
- الاجتهاد ، للدكتور عبد المنعم النمر ، دار الشروق - القاهرة - الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

أصول الفقه للشيخ محمد أبو زهرة، طبع دار الفكر العربي، سنة: ٢٠٠٦م
أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، الدكتور علي جمعة، دار الرسالة، الطبعة
الأولى: ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٢م

آليات الاجتهاد، الدكتور علي جمعة، دار الرسالة، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ =
٢٠٠٤م

التجديد في أصول الفقه .. دراسة وصفية نقدية، الدكتور شعبان محمد إسماعيل،
مكتبة دار السلام بالقاهرة، والمكتبة المكية بمكة المكرمة، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ =
٢٠٠٠م

تيسير علم أصول الفقه .. عبد الله الجديع مركز البحوث الإسلامية، ليدز،
١٩٩٧م

الطريق إلى التراث الإسلامي .. مقدمات معرفية ومداخل منهجية، الدكتور علي
جمعة، دار نهضة مصر، الطبعة الثالثة: ٢٠٠٧م
علم أصول الفقه، وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، الدكتور علي جمعة، ص: ٢٢ -
٢٣، دار الرسالة القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠٠٢م .

مرتقى الوصول إلى تدوين علم الأصول، الدكتور موسى القرني، دار حافظ
بجدة: ١٤١٤هـ

المصالح المرسلة، وأثرها في مرونة الفقه الإسلامي، الدكتور محمد أحمد بو ركاب،
طبع دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الطبعة الأولى:
١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .

مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري، الدكتور محمد بلتاجي، ج ١ / :
١٦-١٧، مكتبة البلد الأمين، الطبعة الثانية: ١٤٢٠هـ

الوجيز في أصول الفقه، الدكتور عبد الكريم زيدان، طبع مؤسسة الرسالة،
بيروت، الطبعة: الخامسة: ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م .

سادساً - القواعد الفقهية:

المؤلفات القديمة في القواعد الفقهية

الأشباه والنظائر لابن الوكيل: محمد بن عمر بن مكي بن عبد الصمد، تحقيق: أحمد بن محمد العنقري، مكتبة الرشد، الرياض: الطبعة الثانية: ١٩٩٧م،
الأشباه والنظائر لابن نجيم: زين الدين بن إبراهيم، ، طبعة دار الفكر، دمشق،
الطبعة الثانية: ٢٠٠٥م.

الأشباه والنظائر للسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، طبعة دار الكتب العلمية

التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي أبو محمد، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة - بيروت - ، الطبعة الأولى ١٤٠٠

درر الحكام شرح مجلة الأحكام، علي حيدر، المادة، تعريب: المحامي فهمي الحسيني. طبع: دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت

غمز عيون البصائر شرح كتاب الأشباه والنظائر (زين العابدين ابن نجيم المصري) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحسيني الحموي الحنفي، تحقيق: شرح مولانا السيد أحمد بن محمد الحنفي الحموي، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت - ، الطبعة الأولى: ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

الفروق أو أنوار البروق في أنواء الفروق (مع الهوامش): أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي القرافي تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

قواعد الأحكام في مصالح الأنام، العز بن عبد السلام أبي محمد عز الدين عبد العزيز، طبع دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٩٩٩م.

المنثور في القواعد، الزركشي: بدر الدين محمد بن بهادر الشافعي، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، الطبعة الثانية، الكويت، دار الكويت للصحافة، ١٩٨٥م.

المؤلفات الحديثة في القواعد الفقهية:

شرح القواعد السعدية، عبد المحسن بن عبد الله الزامل، دار أطلس، الرياض،
الطبعة الأولى: ٢٠٠١ م

شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، صححه وعلق عليه
مصطفى أحمد الزرقا طبع دار القلم - دمشق / سوريا -، الطبعة الثانية:
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

شرح مجلة الأحكام العدلية، للمحاسني، نشر دار الترقى بدمشق، الطبعة الأولى
، سنة: ١٩٢٧ م

قواعد الفقه: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، الصدف ببلشرز - كراتشي
- الطبعة الأولى: ١٤٠٧ - ١٩٨٦

القواعد الفقهية والأصولية في ضوء الأحاديث النبوية، أبو الرضا محمد نظام
الدين الندوي، طبع مؤسسة العلامة فضل الله للأعمال الخيرية والبحوث
الإسلامية والنشر على نفقة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت،
الطبعة الأولى: نوفمبر ٢٠٠٦ م

القواعد الفقهية.. مفهوما، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها،
تطبيقاتها.. علي أحمد الندوي، ص: ٣٧٣، قدم لها الدكتور مصطفى الزرقا - رحمه
الله -، طبع: دار القلم، الطبعة الرابعة: ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م.

سابعاً - أصول الإفتاء:

أدب المفتي والمستفتي: عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الشهرزوي أبو عمرو ابن
الصلاح، تحقيق: د. موفق عبد الله عبد القادر، طبع: مكتبة العلوم نو عالم الكتب
- بيروت -، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ.

أصول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي الدكتور محمد رياض، مطابع النجاح الجديدة، الطبعة الثالثة: ١٤١٣هـ

الأصول المنهجية لفقه النوازل، الدكتور مختار السلامي، ضمن: بحوث مؤتمر: الإفتاء في عالم مفتوح.. الواقع الماثل والأمل المرتجى
تغير الفتوى بتغير موجباتها الأربع، الدكتور علي جمعة، بحث منشور ضمن كتاب: الفتوى في عالم مفتوح

تنبيهات الإمام القرافي العشرة التي يتعين على المفتي التفطن لها، للقرافي، مطبوعة ضمن الموسوعة في آداب الفتوى للدكتور أحمد بدر حسون
دور المجامع الفقهية والاجتهاد الجماعي في معالجة المستجدات من الناحية الشرعية وسبل تطويرها، آية الله محمد علي التسخيري، الإفتاء في عالم مفتوح
الدورة السابعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي المنعقدة في عمان للفترة من ٢٤ ولغاية ٢٨/٦/٢٠٠٦

صناعة الفتوى وفقه الأقليات، الدكتور عبد الله بن بية، ص: ٢٨، طبع المركز العالمي للوسطية، الكويت، بدون تاريخ
ضوابط الاجتهاد والفتوى، الدكتور أحمد طه ريان، دار الوفاء، الطبعة الثانية: ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م

ضوابط الفتوى في القضايا المعاصرة، د. محمد عبد المجيد السوسوه، بحث منشور بمجلة كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بالكويت، العدد ٦٢ - السنة ٢٠ - شعبان ١٤٢٦هـ = سبتمبر ٢٠٠٥م.

الفتوى المباشرة وأحكامها، الدكتور سلمان العودة، و الفتوى في عالم مفتوح بين النصّ والواقع والثابت والمتغير، للدكتور علي محيي الدين القره داغي، و فتاوى الفضائيات.. سلبيات وإيجابيات.. ضوابط ومقترحات، أ. جاسم المطوع، ضمن: الإفتاء في عالم مفتوح.

الفتوى بين الانضباط والتسيب، الدكتور يوسف القرضاوي، دار الصحوة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية: ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م

الفتوى في المؤسسات المتخصصة، الدكتور عبد الستار أبوغدة، ضمن: الإفتاء في عالم مفتوح

مؤسسة الإفتاء الجماعي، للدكتور أحمد عبد الغفور السامرائي، ، ضمن: الإفتاء في عالم مفتوح،

منهج استنباط أحكام النوازل الفقهية المعاصرة.. دراسة تأصيلية تطبيقية، الدكتور مسفر بن علي بن محمد القحطاني، طبع دار الأندلس الخضراء، ودار ابن حزم، الطبعة الأولى ٢٠٠٣هـ

موجبات تغير الفتوى في عصرنا، للدكتور يوسف القرضاوي. بحث ضمن: الإفتاء في عالم مفتوح. وطبع مفردا بإشراف لجنة التأليف والترجمة بالاتحاد العالمي لعلماء المسلمين.

موجبات تغير الفتوى للشيخ أحمد حسون، مفتي سوريا، منشور بكتاب: الإفتاء في عالم مفتوح، ج ١ / ٥٢٤ - ٥٤٦

ثامناً - المقاصد:

دراسة في فقه مقاصد الشريعة بين المقاصد الكلية والنصوص الجزئية، للدكتور يوسف القرضاوي، طبع دار الشروق، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.

مقاصد الشريعة للطاهر بن عاشور، تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي، طبع دار النفائس، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٩٩.

تاسعاً - السير والأعلام:

الأعلام لخير الدين بن محمود الزركلي، ج ٦ / ٢٨١، طبع دار الملايين، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدورد فنديك، دار صادر - بيروت - ١٨٩٦م

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ،
تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - لبنان / صيدا
تاريخ الأستاذ الإمام، محمد رشيد رضا، طبع مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٥٠هـ
تاريخ بغداد ، أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي ، دار الكتب العلمية -
بيروت

تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار (تاريخ الجبرتي)، عبد الرحمن الجبرتي،
تحقيق، إبراهيم شمس الدين، طبع : دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٩٧ .
ترتيب المدارك للقاضي عياض ، تحقيق أحمد بكير محمود مكتبة الحياة - بيروت -
بدون تاريخ. وطبعة دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان - الطبعة الأولى:
١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن أبي الوفاء
القرشي ، طبع : مير محمد كتب خانه - كراتشي
حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، عبد الرزاق البيطار، تحقيق محمد بهجة
البيطار ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ١٣٨٠ هـ = ١٩٦١ م.
خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، المحبي ، : دار صادر - بيروت.
الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي
بن محمد العسقلاني ، تحقيق : مراقبة / محمد عبد المعيد ضان، طبع: مجلس دائرة
المعارف العثمانية - صيدر آباد/ الهند - ، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢م
الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، إبراهيم بن علي بن محمد بن
فرحون اليعمرى المالكي ، دار الكتب العلمية - بيروت
سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، لأبي الفضل محمد خليل بن علي المرادي ،
ضبطه وصححه : محمد عبد القادر شاهين، طبع دار الكتب العلمية، سنة: ١٩٩٧

سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي أبو عبد الله ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي ، طبع : مؤسسة الرسالة - بيروت - ، الطبعة التاسعة: ١٤١٣ هـ.

شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي (ابن العماد الحنبلي) ، تحقيق : عبد القادر الأرئوط ، محمود الأرناؤوط طبع : دار ابن كثير - دمشق - ، الطبعة الأولى: ١٤٠٦ هـ

طبقات الحفاظ ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي أبو الفضل ، ج ١ / ٤٣٥ ، دار الكتب العلمية - بيروت - ، الطبعة الأولى: ١٤٠٣ هـ

طبقات الحنابلة ، محمد بن أبي يعلى أبو الحسين ، تحقيق : محمد حامد الفقي . دار المعرفة - بيروت .

الطبقات السنية في تراجم الحنفية ، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي ، تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو ، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .

طبقات الشافعية ، أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شعبة ، تحقيق : د. حافظ عبد العليم خان ، عالم الكتب - بيروت - ، الطبعة الأولى: ١٤٠٧ هـ

طبقات الشافعية الكبرى ، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو . طبعة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الثانية: ١٤١٣ هـ

طبقات الفقهاء ، إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي أبو إسحاق ، تحقيق : خليل الميس . طبع دار القلم - بيروت .

طبقات المفسرين ، أحمد بن محمد الداودي ، تحقيق : سليمان بن صالح الخزي مكتبة العلوم والحكم - السعودية - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م ، الطبعة : الأولى ،

طبقات المفسرين ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : علي محمد عمر ، طبع مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى سنة: ١٣٩٦ هـ

العبر في خبر من غبر العبر في خبر من غبر ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد ، مطبعة حكومة الكويت - الكويت - ، الطبعة الثانية: ١٩٨٤ م.

الفهرست ، محمد بن إسحاق أبو الفرج النديم ، دار المعرفة - بيروت - ١٣٩٨ - ١٩٧٨

مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان ، لليافعي أبو محمد عبد الله بن أسعد ، دار الكتب العلمية ، الطبعة: الأولى ، سنة: ١٩٩٧ م .
معجم المطبوعات العربية والمعرية ، جمعه ورتبه يوسف اليان سركيس ، . بيروت ، دار صادر، طبع: ١٩٢٨ م.

المقتنى في سرد الكنى ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني أبو عبد الله شمس الدين الذهبي تحقيق : محمد صالح عبد العزيز المراد ، طبع الجامعة الإسلامية بالمدينة - المدينة المنورة - السعودية - الطبعة الأولى: ١٤٠٨ هـ

المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد ، الإمام برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح ، تحقيق : د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين . طبع: مكتبة الرشد - الرياض - السعودية - ، الطبعة الأولى: ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

المقنع لابن قدامة المقدسي، طبع : دار الكتب العلمية، سنة: ٢٠٠٠
المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور ، تقي الدين أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الصيرفيني ، تحقيق : خالد حيدر ، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع - بيروت - ١٤١٤ هـ .

النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي ، طبع : وزارة الثقافة والإرشاد القومي - مصر .

نزهة الألباب في الألقاب ، أحمد بن علي بن محمد المشهور بابن حجر العسقلاني ،
تحقيق : عبد العزيز محمد بن صالح السديري . طبع : مكتبة الرشد - الرياض -
الطبعة الأولى : ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
للوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، تحقيق : أحمد
الأرنؤوط وتركي مصطفى ، طبع : دار إحياء التراث - بيروت - ١٤٢٠هـ -
٢٠٠٠م
وفيات الأعيان و أبناء أبناء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن
أبي بكر بن خلكان ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافة - لبنان .

عاشراً - اللغة والمعاجم

تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي ، تحقيق :
مجموعة من المحققين . دار الهداية
التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار
الكتاب العربي - بيروت - ، الطبعة : الأولى : ١٤٠٥ هـ
تهذيب اللغة ، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى ، تحقيق : محمد عوض مرعب ،
طبع : دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى : ٢٠٠١م
خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق :
محمد نبيل طريفي / اميل بديع يعقوب ، طبع : دار الكتب العلمية - بيروت - ،
الطبعة : الأولى : ١٩٩٨م .
الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى
الحسيني الكفومي ، تحقيق : عدنان درويش - محمد المصري ، طبع : مؤسسة
الرسالة - بيروت - ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م
لسان العرب ، محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري ، طبع : دار صادر -
بيروت ، الطبعة : الأولى

مختار الصحاح ، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، تحقيق : محمود خاطر
مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - ١٤١٥ ، طبعة : ١٩٩٥
المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي المقرئ
الفيومي ، المكتبة العلمية - بيروت
المعجم الوسيط ، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد
النجار ، دار الدعوة ، تحقيق : مجمع اللغة العربية
المنجد الأبجدي ، مجموعة مؤلفين ، دار المشرق سنة : ١٩٩٩ م .

حادي عشر - المعاجم والقواميس الشرعية :

دليل المصطلحات الفقهية الاقتصادية ، بيت التمويل الكويتي ، الطبعة الأولى :
١٤٢١ هـ = ١٩٩٢ م
طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية : نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد
النسفي ، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك . طبع دار النفائس - عمان - ١٤١٦ هـ -
١٩٩٥ م .
القاموس الفقهي ، سعد أبو حبيبي ، دار الفكر ، دمشق ، ٢٠٠٣ م
معجم المصطلحات الاقتصادية والإسلامية ، علي بن محمد الجمعة ، ص : ٣٣٧
مكتبة العبيكان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ = ٢٠٠٠ م
النهاية في غريب الحديث والأثر ، لابن الأثير ، تحقيق : طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود
الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت : ١٩٧٧ م .

ثاني عشر - كتب عامة :

إدارة البنوك بين النظرية والتطبيق ، الدكتور محمد سويلم ، طبع مكتبة الجلاء ،
المنصورة .

إدارة المصارف، الدكتور عبد الغفار حنفي، دار الجامعة الجديدة للنشر،
الإسكندرية: ٢٠٠٢م

إسلامية لا شيعية، الدكتور عبد المنعم النمر، طبعة مكتبة غريب - القاهرة:
١٣٩٦هـ = ١٩٧٦م.

أعمال البنوك والشريعة الإسلامية، الدكتور محمد مصلح الدين، ترجمة الأستاذ
حسين محمود صالح، دار البحوث العلمية، الكويت، الطبعة الأولى: ١٩٧٦
اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم، أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
الحراني أبو العباس، تحقيق: محمد حامد الفقي. مطبعة السنة المحمدية - القاهرة
-، الطبعة الثانية ١٣٦٩.

الأمة الوسط والمنهاج النبوي في الدعوة إلى الله، للدكتور: عبد الله بن عبد المحسن
التركي، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة
العربية السعودية. الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ.

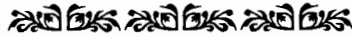
تاريخ الصحافة العربية

تسليّة أهل المصائب، لأبي عبد الله محمد بن محمد بن محمد المنبجي الحنبلي، دار
الكتب العلمية - بيروت -، الطبعة: الأولى: ١٩٨٦
جامع بيان العلم وفضله، يوسف بن عبد البر النمري، دار الكتب العلمية -
بيروت - ١٣٩٨هـ.

دائرة المعارف العربية، لبطرس البستاني، طبعة بيروت ١٨٨٧ م.
دراسات في أحكام الأسرة، الدكتور محمد بلتاجي، طبع مكتبة الشباب، طبعة
١٤١٦هـ = ١٩٩٦م.

الزواج عن اقرار الكبائر، ابن حجر الهيتمي، تحقيق مركز الدراسات
والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا - بيروت،
الطبعة: الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، وطبعة دار الفكر.

- صلاة التراويح للألباني، ص: ٣٤، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض
الطبعة: الأولى - ١٤٢١هـ.
- الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، الدكتور يوسف القرضاوي، مكتبة وهبة،
الطبعة الثالثة: ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م
- كلمة عن دار الإفتاء المصرية، كتيب صادر عن دار الإفتاء المصرية، طبع وزارة
العدل، سنة ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤
- مائة سوال عن الإسلام، الشيخ محمد الغزالي، دار نهضة مصر،
المدخل الفقهي العام للزرقا، مطبعة جامعة دمشق، طبعة سنة: ١٩٦٣ م.
- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم، دار الكتب العلمية
بيروت.
- منهج عمر بن الخطاب في التشريع.. دراسة مستوعبة لفقه عمر وتنظيماته، الدكتور
محمد بلتاجي حسن، مكتبة الشباب، الطبعة الثانية: ١٩٩٨ م
- النظام المصرفي الإسلامي، الدكتور محمد أحمد سراج، دار الثقافة للنشر والتوزيع:
١٤١٠ هـ = ١٩٨٩ م
- النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، دكتور محمود يونس، ودكتور عبد النعيم
مبارك، الدار الجامعية، الإسكندرية: ٢٠٢ - ٢٠٠٣ م



تعريف عدد من مراجع الرسالة

كشف المشكل:

كتاب في الحديث، شرح فيه الإمام الزركشي الأحاديث الواردة في صحيح البخاري، فوضح ألفاظها، وبين معانيها، وفسر غريبها، كما يتضمن الكتاب "حواشي الحافظ ابن حجر العسقلاني على تنقيح الزركشي" مما يزيد قيمة الكتاب وفائدته. وقد جاء نص البخاري في أعلى الصفحات، وتحت مباشرة نص "كشف المشكل" ثم نص الزركشي، ثم "حواشي للحافظ ابن حجر" وفي أسفل الصفحات تعليقات المحقق.

مراقبة المفاتيح:

المصابيح للبغوي جمع الأحاديث مجردة من الأسانيد، فذكر الخطيب التبريزي الصحابي الراوي وخرج الأحاديث وزاد باباً ثالثاً على الكتاب وسماه "مشكاة المصابيح" وشرحه نحو تسعة علماء منهم القاري في هذا الكتاب، وهو فقيه حنفي يذكر تراجم الصحابة الرواة، والفوائد اللغوية والفقهية والحديثية وفي السلوك. وطبع معه الإكمال في تراجم رجال المشكاة للتبريزي.

مشارك الأنوار:

مشارك الأنوار على صحاح الآثار في شرح غريب الحديث (الموطأ والبخاري - ومسلم).

من أدل الكتب على سعة ثقافة القاضي عياض في علم الحديث وقدرته على الضبط والفهم، والتنبيه على مواطن الخطأ والوهم والزلل والتصحيح، وقد ضبط القاضي عياض في هذا الكتاب ما التبس أو أشكل من ألفاظ الحديث الذي ورد في الصحيحين وموطأ مالك، وشرح ما غمض في الكتب الثلاثة من ألفاظ، وحرر ما وقع فيه الاختلاف، أو تصرف فيه الرواة بالخطأ والتوهم في السند والمتن، ثم رتب هذه الكلمات التي عرض لها على ترتيب حروف المعجم.

المحرر في الحديث:

مختصر يشتمل على جملة من الأحاديث النبوية في الأحكام الشرعية، فقد اجتهد المؤلف في اختصاره، وانتقاء أحاديثه، حيث أتى بالأحاديث الجامعة للمعاني في كل باب، فقدم ما اتفق عليه، ونبه على الاختلاف في الألفاظ .

ويعد هذا الكتاب مختصراً في علل الأحاديث، حيث يذكر المؤلف من يصح الحديث، أو من يضعفه، من كلام الأئمة النقاد، وإذا كان يميل لصحته مع وجود من أعله رد كلامه رداً علمياً قوياً، وكان غالباً ما يعتمد كلام الإمامين أحمد بن حنبل - والبخاري رحمهما الله تعالى - تصحيحاً وتضعيفاً وإعلافاً، معتمداً بذلك على منهج المتقدمين، وأما المتأخرون، فكثير منهم نظر إلى ثقة رجاله فظن صحته، وهؤلاء يظنون أن كل حديث رواه ثقة فهو حديث صحيح، ولا يتفطنون إلى دقائق علل الحديث من هذا الكتاب.

التاريخ الكبير:

يعتبر الكتاب من أهم الكتب التي اهتمت بالترجمة لرواة الأخبار ، وقد اهتم الإمام البخاري في هذا الكتاب بذكر الساعات ، وإثبات الاتصال من عدمه، تعويلاً على ما ورد بالأسانيد الصحيحة.

وطريقته في كتابه هذا : ذكر الرواة حسب حروف المعجم ، مع تقديم المحمدين .

وافتح الكتاب بذكر شيء من سيرة النبي (ﷺ) واسمه ونسبه .

الجوهر النقي

اسم الكتاب كاملاً: (الجوهر النقي في الرد على البيهقي) وهو عبارة عن تعقبات لابن التركماني علي بن عثمان (ت ٧٥٠ هـ) على الإمام البيهقي في السنن الكبرى، نقده فيها، وجمعها في هذا الكتاب.

وقد تتبّع باحث معاصر طائفة كبيرة من هذه التعقبات في دراسة علمية وصناعة حديثة - وهي رسالة دكتوراه بعنوان " دراسة تعقبات ابن التركماني في الجوهر النقي على السنن الكبرى للبيهقي : من أول الكتاب إلى نهاية كتاب الحيض ،

الفهرست

رقم الصفحة	الموضوع
٦	الإهداء
٧	شكر واجب
٩	بين يدي الكتاب
١١	مقدمة الرسالة
١٣	أولاً- مشكلة البحث
١٤	ثانياً- الدراسات السابقة
١٥	ثالثاً- أهداف البحث
١٧	رابعاً- صعوبات البحث
١٧	خامساً- منهجية العمل في البحث
١٩	سادساً- خطة البحث
٢١	سابعاً: مادة الدراسة

الباب الأول : دار الإفتاء المصرية : التعريف والفتاوى

الفصل الأول: المستجدات الفقهية

٢٥	المبحث الأول: مفهوم المستجدات الفقهية
٢٥	المطلب الأول
٢٥	المسألة الأولى: تعريف المستجدات في اللغة
٢٦	المسألة الثانية: المستجدات في الاصطلاح
٢٧	المسألة الثالثة: القضايا الفقهية المعاصرة
٢٧	المسألة الرابعة: النوازل
٢٩	المسألة الخامسة: الفتوى
٢٩	تعريف الفتوى عند دار الإفتاء المصرية
٣٠	الفتوى في القرآن والسنة
٣٣	المسألة السادسة: الفرق بين الحكم الشرعي والفتوى

٣٣	المسألة السابعة: تعريف المفتي
٣٤	المسألة الثامنة: الفرق بين المفتي والفقيه والمجتهد
٣٦	المطلب الثاني: حكم الإفتاء والاستفتاء
٣٦	المسألة الأولى: حكم الإفتاء
٣٧	المسألة الثانية: حكم الاستفتاء
٣٩	المبحث الثاني: معنى التجديد في القرآن الكريم
٤٢	المبحث الثالث: معنى التجديد في السنة
٤٣	المبحث الرابع: صور التجديد
٤٤	معالم التجديد
٤٤	أولاً- تنظيم الفقه الإسلامي
٤٤	ثانياً- الدراسة المقارنة:
٤٥	ثالثاً- فتح باب الاجتهاد:
٤٧	المبحث الخامس: المؤلفات في باب النوازل والمستجدات
٤٧	أولاً- المؤلفات القديمة:
٤٩	ثانياً- المؤلفات الحديثة:
	الفصل الثاني: : دار الإفتاء المصرية .. النشأة والوظائف
٥٧	المبحث الأول: نشأة دار الإفتاء المصرية
٥٧	المطلب الأول: كيف نشأت الدار؟
	المطلب الثاني: هيكل الإفتاء قبل إنشاء الدار سنة ١٣١٣
٦٢	هـ نوفمبر سنة ١٨٩٥ م
٦٨	تعيين مفتي الجمهورية
٦٩	المبحث الثاني: وظائف دار الإفتاء المصرية
٦٩	الإجابة على أسئلة السائلين
٦٩	أشكال الإجابة: الشكل الأول: الفتوى المكتوبة
٧١	الشكل الثاني: الفتوى الشفهية

- ٧١ الشكل الثالث: الفتاوى الهاتفية
- ٧٢ الشكل الرابع: فتاوى الإنترنت
- ٧٣ الشكل الخامس: الفتوى الإعلامية
- ٧٤ قرار مجمع البحوث الإسلامية ببيان من له حق الفتوى
- بيان الحكم الشرعي فيما يرد إليها من قضايا محكمة
- ٧٦ الجنايات الخاصة بعقوبة الإعدام
- ٧٧ تدريب المبعوثين بدار الإفتاء
- ٧٨ إصدار البيانات الخاصة بتحديد أول وآخر كل شهر عربي
- ٧٩ المبحث الثالث: مفتو دار الإفتاء المصرية
- ٧٩ (١) فضيلة الشيخ حسونة النواوي (١٨٣٩م-١٩٢٤م)
- ٨١ (٢) فضيلة الإمام محمد عبده (١٨٤٩م-١٩٠٥م)
- ٨٣ (٣) فضيلة الشيخ بكري الصدي (١٣٣٧-١٩١٩م)
- ٨٤ (٤) فضيلة الشيخ محمد بخيت المطيعي (١٨٥٦م-١٩٣٥م)
- ٨٦ (٥) فضيلة الشيخ محمد إسماعيل البرديسي (ت: ١٣٤٣هـ - ١٩٢٥م....)
- ٨٧ (٦) فضيلة الشيخ عبد الرحمن قراعة (١٢٧٨هـ-١٨٦٢م - ١٩٣٩-١٣٥٨هـ م)
- ٨٩ (٧) فضيلة الشيخ عبد المجيد سليم (١٢٩٩هـ=١٨٨٢م- ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م)
- ٩٠ (٨) فضيلة الشيخ حسين محمد مخلوف (١٣٠٧هـ-١٨٩٠م..)
- ٩٣ (٩) فضيلة الشيخ علام نصار (١٣٨٦هـ=١٨٩١م- ١٣٨٦هـ=١٩٦٦م)

- (١٠) فضيلة الشيخ حسن مأمون (١٣١١هـ = ١٨٩٤م - ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م) ٩٥
- (١١) فضيلة الشيخ أحمد هريدي (١٣٢٤هـ = ١٩٠٦م - ٩٦
- (١٢) فضيلة الشيخ محمد خاطر (١٣٣١هـ = ١٩١٣م - ٩٧
- (١٣) فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق (١٣٣٥هـ = ٩٩
- ١٩١٧م - ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م)
- (١٤) فضيلة الشيخ عبد اللطيف حمزة (١٩٢٣م - ١٠٢
- ١٩٨٥م)
- (١٥) فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي (١٣٤٧هـ - ١٠٥
- ١٩٢٨م.....)
- (١٦) فضيلة الدكتور نصر فريد واصل (١٣٥٥هـ - ١٠٧
- ١٩٣٧م.....)
- (١٧) فضيلة الدكتور أحمد الطيب (١٣٦٥هـ = ١٩٤٦م - ١٠٩
-)
- (١٨) فضيلة الأستاذ الدكتور علي جمعة محمد (١٣٧١هـ - ١١٣
- ١٩٥٢م -)
- ١٢٠ جدول زمني يبين مدة كل مفت في دار الإفتاء المصرية
- الفصل الثالث : المسائل المختلف فيها بين مفتي دار الإفتاء المصرية**
- المبحث الأول: مسائل الاختلاف بين مفتي دار الإفتاء المصرية**
- ١٢٣
- ١٢٣ المسألة الأولى: إعطاء الشباب من مال الزكاة للزواج :
- ١٢٨ المسألة الثانية: إخراج الزكاة لبناء المساجد
- ١٣٤ المسألة الثالثة: بناء مستشفى من مال الزكاة
- ١٢٦ المسألة الرابعة: اختلاف المطالع في الصيام:
- ١٤١ المسألة الخامسة: الشبكة

- ١٤٨ الضرر الناتج عن فسخ الخطبة :
- ١٥٠ المسألة السادسة: الزواج العرفي
- ١٥٩ المسألة السابعة: حق الورثة في المال المستفاد بعد الوفاة
- ١٦٢ المسألة الثامنة: الأضحية بحيوان وفير اللحم صغير السن:
- المسألة التاسعة: تحويل الأرض الموقوفة للمسجد لشيء آخر
- ١٦٥
- ١٦٨ المسألة العاشرة: إقامة موالد للصالحين :
- ١٧٠ المسألة الحادية عشرة: الاستحالة :
- ١٧٤ المسألة الثانية عشرة: العلاقة مع إسرائيل :
- ١٨٣ المسألة الثالثة عشرة: شراء الوحدات السكنية من البنك :
- ١٩٠ المسألة الرابعة عشرة: التأمين على الحياة :
- ٢٠٤ المسألة الخامسة عشرة: فوائد الإيداع في البنوك
- ٢٢٧ المسألة السادسة عشرة : الاقتراض من البنك :
- ٢٣٠ المسألة السابعة عشرة: شهادات الاستثمار
- المسألة الثامنة عشرة: التعامل مع البنوك في غير بلاد الإسلام
- ٢٣٩
- المبحث الثاني: أسباب اختلاف مفتي دار الإفتاء في الفتاوى المستجدة
- ٢٤٢
- ٢٤٣ السبب الأول : الاختلاف في فهم النص :
- ٢٤٦ السبب الثاني: الاختلاف في فهم المسألة وتصورها :
- ٢٤٧ السبب الثالث: الاختلاف في فهم الواقع :
- السبب الرابع: التأخير من أقوال الفقهاء في المسائل المختلف فيها
- ٢٤٨
- ٢٤٩ السبب الخامس: الاختلاف في دليل الاستناد
- ٢٥٠ السبب السادس: تعدد رأي المفتي في المسألة الواحدة:

الباب الثاني أصول واتجاهات الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية

الفصل الأول: أصول الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية

- ٢٥٥ المبحث الأول: أصول الإفتاء عند الشيخ جاد الحق
- ٢٧٨ المبحث الثاني: أصول الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٢٩٠ المبحث الثالث: أصول الإفتاء عند الدكتور محمد سيد
طنطاوي
- ٢٩٨ المبحث الرابع: أصول الإفتاء عند الدكتور نصر فريد
واصل
- ٣٢٦ المبحث الخامس: أصول الإفتاء في فتاوى الدكتور أحمد
الطيب
- ٣٤٨ المبحث السادس: أصول الإفتاء عند الدكتور علي جمعة
- ٣٨١ المبحث السابع: الأصول المعمول بها والمتروكة في فتاوى
دار الإفتاء
- ٣٨١ أصول الإفتاء عند الشيخ جاد الحق علي جاد الحق
- ٣٩٥ أصول الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٣٩٨ أصول الإفتاء عند الدكتور محمد سيد طنطاوي
- ٤٠٢ أصول الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل
- ٤٠٨ أصول الإفتاء في فتاوى الدكتور أحمد الطيب
- ٤١٢ أصول الإفتاء عند الدكتور علي جمعة
- ٤١٥ ملاحظات على أصول الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية
- ٤١٦ الأصول المتروكة في مستجدات دار الإفتاء المصرية
- ٤١٧ المبحث الثامن: مقارنة منهجية بين مفتي الديار المصرية
أولاً- الاعتماد على الأدلة الشرعية :
- ٤١٨ ثانياً- التخير من أقوال الفقهاء والمفتين:

- ٤١٨ ثالثاً- الاستناد إلى القواعد الفقه والمقاصد الشرعية:
- ٤١٨ رابعاً: الاستناد إلى أحكام القضاء المصري:
- ٤١٩ خامساً- التوثيق العلمي لما ورد في الفتاوى :
- ٤٢٠ المبحث التاسع: الاتجاه الفقهي لدار الإفتاء المصرية في
المستجدات
- ٤٢٠ المطلب الأول: المقصود بالاتجاه الفقهي
- ٤٢٠ المسألة الأولى: الاتجاه في اللغة:
- ٤٢٠ المسألة الثانية : الاتجاه في الاصطلاح:
- ٤٢٢ المطلب الثاني: تعريف المنهج الفقهي
- ٤٢٧ المطلب الثالث: إتجاه دار الإفتاء في فتاوى المستجدات
- ٤٢٧ أولاً- الاتجاه الفقهي لدار الإفتاء في بعض المسائل (الاتجاه
الجزئي)
- ٤٢٧ الاتجاه في تفسير مصرف (وفي سبيل الله)
- ٤٢٨ الاتجاه في الزواج العرفي
- ٤٢٨ الاتجاه في الوجوب القانوني
- ٤٣٠ مراعاة طاعة ولي الأمر فيما لا يتعارض مع الشرع
- ٤٣٠ اتجاه تضيق البدعة
- ٤٣٠ ترجيح الأيسر من الآراء الفقهية
- ٤٣١ ثانياً- الاتجاه الكلي لدار الإفتاء المصرية في فتاوى
المستجدات :
- ٤٣١ أولاً- الاتجاه المتشدد :
- ٤٣٢ ثانياً: الاتجاه المتساهل :
- ٤٣٣ الاتجاه الوسطي :
- ٤٣٦ ملامح ومركزات الاتجاه الوسطي
- ٤٣٧ اتجاه دار الإفتاء المصرية في فتاوى المستجدات

الفصل الثالث : طرق الإفتاء في فتاوى دار الإفتاء المصرية

- ٤٤٠ الطريقة في الإفتاء
- ٤٤١ المبحث الأول: طريقة الشيخ جاد الحق في الإفتاء
- ٤٥٨ المبحث الثاني: طريقة الإفتاء عند الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٤٧٢ المبحث الثالث: طريقة الدكتور محمد سيد طنطاوي في الإفتاء
- ٤٧٠ المبحث الرابع: طريقة الإفتاء عند الدكتور نصر فريد واصل
- ٤٨٠ المبحث الخامس: طريقة الدكتور أحمد الطيب في الإفتاء
- ٤٨٨ المبحث السادس: طريقة الدكتور علي جمعة في الإفتاء
- ٥٠١ الفصل الرابع: تقييم لمنهجية الإفتاء عند مفتي دار الإفتاء
- ٥٠٢ المبحث الأول: الشروط الواجب توافرها في الإفتاء
- ٥٠٢ القسم الأول: شروط تتعلق بشخص المفتي
- ٥٠٣ القسم الثاني: تتعلق بعلم المفتي
- ٥٠٥ فتيا المقلد
- ٥٠٧ شروط المفتي المقلد
- ٥١٠ مشكلات الاجتهاد عند طلبة العلم
- ٥١٢ المطلب الأول: شروط الفتوى عند الشيخ جاد الحق
- ٥١٣ المطلب الثاني: شروط الفتوى عند الشيخ عبد اللطيف حمزة
- ٥١٤ المطلب الثالث: شروط الفتوى عند الدكتور محمد سيد طنطاوي
- ٥١٥ المطلب الرابع: شروط الفتوى عند الدكتور نصر فريد واصل
- ٥١٦ المطلب الخامس: شروط الفتوى عند الدكتور أحمد الطيب
- ٥١٧ المطلب السادس: شروط الفتوى عند الدكتور علي جمعة

٥١٩	المبحث الثاني: طبقات المفتين
٥١٩	المطلب الأول: أقسام المفتين
٥٢٢	المطلب الثاني: إلى أي طبقة ينتمي مفتو دار الإفتاء؟
٥٢٦	المبحث الثالث: مدى التزام فتاوى الدار بأحكام الإفتاء
٥٣٣	المبحث الرابع: مدى التزام فتاوى الدار بأداب الإفتاء
٥٦٧	نتائج البحث
٥٧٥	توصيات
٥٧٨	فهرس المراجع
٦٠٦	تعريف عدد من مراجع الرسالة
٦١٠	الفهرس

*** **

منهج دار الافتاء المصرية في المستجدات الفقهية من فترة الشيخ جاد الحق حتى الدكتور علي جمعة ٢٠٠٥ هـ

تأليف الدكتور
مسعود صبري إبراهيم
عضو الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

الترقيم الدولي: ١ - ٣٤ - ٦٣٥٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨

مؤسسة القلم العربي للنشر والتوزيع
e-mail : info@3lsooot.com
site: www.3lsooot.com
أشمل خدمات الناشرين والكتاب والمؤلفين العرب



يمكن الشراء المباشر لحافة مطبوعاتنا عن طريق موقع الدار
في المول العربي الدائم للكتاب على الرابط التالي
www.3lsooot.com/booksmall

مول الكتاب العربي
المركز الإلكتروني العربي الأول للكتاب والمؤلفين

